





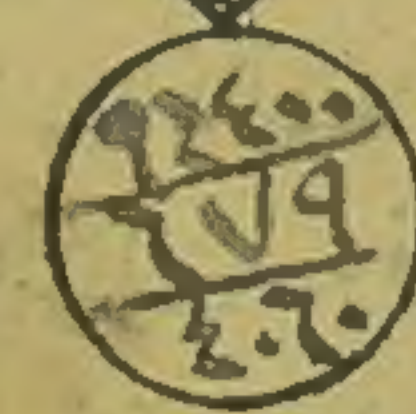
7779

مَعَارِفُ نَظَارَتِ جَلِيلَةٍ سُنْدُوفٍ بِلا زُرْخَصِيَّتِ
 نَامَةِ اَمَلِ اشْبُو كَتَاكِ طَبْعِ وَنَشْرِ اُولُنْدُوشْكَرِ
 طَبْعِيهِ مَرْدِجَاكِ اُولُوسْمُؤَلِّسْ اُولُنْدُو اُولُنْدُو
 اَخْطَارِ اُولُنْدُوشْكَرِ هَرِّ حَقِوْقِ طَبْعِيهِ مَوْلَانِ
 عَائِدِ اُولُنْدُوشْكَرِ اُولُنْدُوشْكَرِ اُولُنْدُوشْكَرِ
 اَمْنِيَّةِ اُولُنْدُوشْكَرِ اُولُنْدُوشْكَرِ اُولُنْدُوشْكَرِ

اَعْظَا قَلْبِي لَكَ

صاحبی میرزا نصرالدین محمدی اصفهانی

3191



Süleymaniye Kütüphanesi

Kısım	İzmir
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	959



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نزهه عن النصور بالحدود * وميز نوع الانسا بالفصل القوي *
من الموجود * وخلق الموجودات من الجود * والصلوة والسلام على محمد الذي قال
الله في حقّه وما ينطق عن الهوى * ان هو الا وحى يوحى * وعلى اله واصحابه الذين
وصلوا الى الدرجة القصوى * وبعد فيقول الفقير عبد الكريم بن حسين *
الاماسيه وى * انه لما كانت خاشية النصورات المنسوبة الى المحقق عبد الحكيم
بن شمس الدين السيلكوتى * مشتملة على تحقيقات خلا عنها كتب التاثيرين * مع
ان ابواب مقاصدها متعلقة بحيث كادت تلحق بالمعيات والالغاز * ولما لم يزل
فيها الا واحد بعد واحد اقترح بعض من لازمني حين التدريس من الاذكياء ان اكتب
عليها تعليقات تكون مفاتيح لها وتكشف الغطاءات عن وجوه مقاصدها
وقد اعتذرت * وكلما اعتذرت كرروا الاقتراح ظنا منهم اني عريف ما هرت
الفنون العقلية فعلمت ان لا مخلص لي فاجبت بمسؤولهم متوكلا على من لا يأتى
لخير الامنه وقد وفقني الله الى هذا المرام في زمان السلطان ابن السلطان ابن
السلطان الغازى عبد الحميد خان * اللهم قهر اعداءه وابدسلطنته الى يوم القيامة
قوله كنا مركب آه صغرى الشكل الثالث وقوله ليس بكناية آه كبراه والاولى ان
يقال وليس بكناية عن العدد وغير العدد لانه قد يكون كناية عن العدد وغيره على

ما فى الرضى لانه لما كان عدم كونه كناية عن العدم فى هذا المقام ظاهر تركه قوله
لان دخول هاء التنبيه آه اعلم ان لكلمة كذا استعمالين استعمال بحسب اللغة
اذ هي فى اللغة مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة وهو كلمة ذا واستعمال
بطريق الكناية وحينئذ تكون كلمة واحدة مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة
فلا تدخل هاء التنبيه عليها لان تعريفات الاسماء الاشارات انما تستفاد من
الاشارات الحسية للمتكلمين فادخلوا حروف التنبيه فى وائلمها لينبهوا بها
على المخاطبين حتى يلتفتوا وينظروا الى شئ يشار اليه من الاشياء الحاضرة فلا
جرم لم يوءت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره ولذا كان مجيئها فى الحاضر
اكثر منه فى المتوسط لما ان تنبيه المخاطب لا بصار الحاضر الذى يسهل ابصاره
اولى من تنبيهه لا بصار المتوسط الذى ربما يحول بينه وبين حائل ولم يدخل
فى البعيد الذى لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احد اليرائى ما ليس فى مرأى كذا
فى الرضى قوله فى موقع الحال آه خبر بعد خبر لقوله كذا على ان يكون الكاف بمعنى
المثل اى حال من مفعول وجدنا وهو عبارة المتن الا انه اذا كان الوجدان بمعنى
الاصابة واذا كان مفعولا كان بالمعنى العلم وهذا اشارة الى صغرى الشكل
الثالث وقوله ليس مبتدأ كبراه على ان يكون اسم ليس راجعا الى كذا قوله لعدم
العائد آه اى لو كان مبتدأ كالمفعول فعلية فلا بد من عائد فيه ولا عائد فيه
قوله والمعنى وجدنا آه اشارة الى ترجيح الحال قوله وهما مختلفان من حيث
الوجود الكتابى آه اعلم ان وجود الشئ على انحاء وجود فى نفس الامر ووجود فى
الخارج ووجود فى اللفظ ووجود فى الكناية والاخيران معيان مجازيان
للوجود اذ وجود الشئ على المعنيين الاخيرين عبارة عن وجود دالية اعلم
ان الاتحاد بين الشيئين اما اتحاد ذاتى واما اتحاد عرضى والاتحاد الذاتى
اما اتحاد فى الجنس ويسمى مجانسة كاتحاد الانسان والفرس فى الحيوان
واما اتحاد فى النوع كاتحاد زيد وعمر فى الانسان واما الاتحاد العرضى فهو
ان كان فى الكم يسمى مساواة كاتحاد ثوبين فى الطول وان كان فى الكيف
يسمى مشابهة كاتحاد الجسمين فى اللون كاتحاد الانسان الابيض والاسود
فى اللون وان كان فى الشكل يسمى مشاكلة كاتحاد النار والهواء فى الكرية
وان كان فى الوضع يسمى موازنة وان كان فى الاطراف يسمى مطابقة اذا عرفت

هذا فنقول هذا القول جواب سؤال مقدرو هو انه اذا استعمل لفظ كذا في
معناه اللغوي لم يكن المشبه به والمشبه شيئا واحداً والشبيه يقتضي
المغايرة بينهما فلا يصح التشبيه وحاصل الجواب ان المنقول من الشارح وان
كان عين ما وقع في كثير من نسخ المصنف بالنوع الا انه مغاير له بالشخص والمغايرة
الشخصية كافية في صحة التشبيه واورد على هذا الجواب بان المغايرة المعبرة
في التشبيه المغايرة العرفية الصحيحة لان يقال ان هذا غير ذلك ولا شك ان
اختلاف الشخصين المتلفظين بعبارة واحدة لا يوجب كون تلك العبارة الواحدة
اثنين مغايرتين بذلك للتغاير العرفي انتهى ولا يخفى ان هذا الاعتراض انما يرد
اذا كان لفظ العبارة عبارة عن اللفاظ واما اذا كانت عبارة عن النقوش فلا
وقيل ان العبارة سواء كانت عبارة عن اللفاظ او النقوش من مقولة الكيف
والكيف وان كان كالتشخص الواحد بالنظر الى ذاته لكن الاعتراض تشخص بمجالها ونوعها
وتغاير بتغاير اللفاظ والمحل بحيث يصح ان يقال هذا غير ذاك فيصح التشبيه انتهى
قوله وفي زيادة لفظ عبارة المتن اشارة الى ان ضمير قوله آه اي في قول السيد
قدس سره قوله ورتبه آه قيل وفيه بحث لان مادة الوجدان يقتضي المفعول وان
لم يذكر فيقدد على ان التشبيه يقتضي المشبه فلا فرق بين التعبيرين انتهى ولا يخفى ان
الفرق بين المطلق والمقيد واضح قوله يكفي ان يقال وجدناه آه اي بتقدير ضمير المفعول
الراجع الى المنقول اي هكذا وجدناه ولا يحتاج الى اظهار المفعول الذي هو عبارة
المتن قوله وهذه الجملة اعتداه جواب سؤال عن نكتة اختيار رجوع الضمير الى
الشارح دون المصنف ان رجوعه الى الشارح اختصار دون المصنف كما عرفت قوله
فيه مبالغة حيث نسب السهول الى القلم دون الكاتب اي بنسبة اضافية لان السهول
مضاف الى القلم والمبالغة كناية عن وضوح زيادة لفظه الثالث حتى يعلم القلم الذي
من المجادات لكتبه سهو وقيل للاشارة الى انه سهو لا يتصور صدوره عن ذي عقل
واختيار فضلا عن عالم خبير ولو وقع فانما يقع عن القلم الذي لا شعوره ولا اختيار
له انتهى قوله وفي لفظ الناسخ ومناه هذا مبني على المعنى البعيد للناسخ والا فالمراد به
مهنا هو بمعنا الكاتب قيل اعتراض المحقق الشريف بقوله والصواب ان يكون
هذا اعتراضا على المصنف وعلى الشارح لان لفظه الثالث في الاجمال والتفصيل يستلزم
ذكر احدهما عن الآخر فيلزم التكرار والصواب ان يدفع التكرار بالحكم في احدهذين

الموضعين بالزيادة والشارح او محي كلامه بالزيادة في الثاني حيث قال واما
المقالات فاولها كذا وكذا بترك لفظه الثالث ولان لفظه الثالث في الاول
تفيد معنى كية المقالات اذ هذا المعنى مجهول اولا فتفيد واما في الثاني
فلا تفيد شيئا فينشأ التكرار منه فيحكم بالزيادة هناك في ان حمل كلام المحقق
المحشي على الاعتراض على المصنف يكون الحكم بالزيادة في احد الموضعين بطريق لا للزام حيث
حكم بها في الموضع المخصوص واذ حمل على الاعتراض على الشارح بان الحكم بها في الاول
صواب وفي الثاني خطأ يكون معنى منطوقا واورد على الشارح وهو الظاهر وفيه
انه ينشأ في ما سيجي من المحشي عند قول الشارح واما المقالات فاولها من قوله تعريض
للمصنف بان اللفظ آه لانه يدل على ان مقصود المحقق الشريف من قوله والصواب ان
لفظه الثالث انما هو الاعتراض على المصنف لا على الشارح فقدر قوله لان اما موضوعه
للتفصيل والتأكيد والزوم آه قال في الرضى ان اما موضوعه للمعنيين للتفصيل محل نحو قولك
هؤلاء فضلا اما زيد ففقيه واما غير فتكلم واما بشر فكذا الى آخر ما نقصد ولاستلزام
شيء لشيء اى ان ما بعدها شيء يلزم حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط
لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء اى استلزام الشرط للجزاء انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام من
من الرضى صريح في ان لفظه اما مشتركة بين المعنيين اى التفصيل والاستلزام
بالاشتراك اللفظي وهذا القول من المحشي يدل بظاهره على ان لفظه اما مشتركة بين
المعاني الثلاثة اى التفصيل والتأكيد والزوم اللهم الا ان يكون مبنيا على مذمب
آخر اطلع عليه او يكون مراده ان التأكيد ليس معنى مستقلا بل هو لازم للتفصيل
على ما اشار اليه الرضى حيث قال ما حاصله واما بيان معنى الشرط فيها فبان نقول
هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل
موضوعا للتفصيل وهو مقتض لذكرها وايضا حذف ذلك وجوب الغرض معنى
وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم خفيفة في قصد المتكلم مقام الشرط
الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام مثلا انا اصل ما زيد فقام اما يمكن من شيء
فزيد قائم يعنى ان يكون يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع
قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شيء في الدنيا
ودامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم حذف الملزوم الذي هو
الشرط اى يمكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم

وبقي الغائبين المتبداء والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فقد ثبت
انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئا مقصودا من ههنا
احدهما تخفيف الكلام من حذف الشرط والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد
المتكلم مقام الملزوم في كلامه اعنى الشرط انتهى ما لا قوله وكل من ذلك
يقضى كمال عناية المتكلم بالحكم يكون المقالات ثلاثا وعدم العلم به ساقا
اما اقتضاء كل من ذلك كمال عناية المتكلم بالحكم يكون المقالات ثلاثا فقط
واما اقتضاء عدم العلم يكون المقالات ثلاثا فنقول في بيانه اما اقتضاء التفصيل
اياه فلان التفصيل يقضى لاجمال والعلم بالتفصيل غير العلم بالاجمال والابطال
التعريفات لاستحالة تحصيل الحاصل واما اقتضاء التاكيد اياه فلان اللازم
المؤكد للتفصيل المقضى اياه مقضى اياه من حيث انه لازم له واما اقتضاء اللزوم عدم
العلم السابق به فلانه لو علم اللزوم او لا لزوم للخبر فائق ولا لازم فائق له
فظهر ضعف ما قيل وجه الدلالة ان مقتضى كلمة اما التفصيلية فلا بد ان يترك
في الاول ليسير محملا ثم يفصل بقوله واما المقالات اء او ان قوله واما المقالات
قلت خبر والخبر لا بد ان يكون له فائدة الخبر ولازم فائدة الخبر فان لم يحكم
في الاول بالزيادة لا يحصل في هذا الخبر فائدة ولا لازم فائدة انتهى ما اولا فلان
يدل على عدم كون التفصيل معنى موضوعا له بل هو معنى لازم لما وضع له كلمة اما
ولا يخفى انه مخالف لما هو المصرح في كتب النحو من ان التفصيل معنى موضوع لها
واما ثانيا فلان قوله واما المقالات اء ليس وجهها مغايرا لما ذكره المحشى من اقتضاء
اللزوم عدم العلم اء وقد جعله وجها آخر بل هو دليل لما ذكره المحشى من اقتضاء اللزوم
وقد قررناه كما لا يخفى فظهر ان كلمة اما على معنى من المعاني الثلاثة لزيادة
الثلاثة في الاول وهو مقصود المحشى المحقق قوله لان منشأ الحكم والمقصود ان المصر
واما المقالات قلت اء يستلزم عدم علم المخاطب بثلية المقالات والتكرار الا
ان المعبر هو اللازم الاول حتى يحصل به فائدة الخبر فلهذا جعله منشأ الحكم فاندفع
ما قيل وفيه بحث لان منشأ الحكم التكرار وعدم علم المخاطب معا اذ لو لم يكن تكرار
لكان الاول غير الثاني فيحقق عدم علم المخاطب مع انه لا يوجب الحكم بالزيادة في
الاول انتهى قوله وكذا ما قيل ان الاعادة اء اى وكذا اندفع بما ذكرناه ما
اورده واورد على ما ذكره قدس سره بقوله والصواب اء من ان في هذا التكرار

فائق هي التنية على بعد عهده فالحكم بزيادة ليس بصواب لانه ايضا مبنى على كون منشأ
الحكم بالزيادة لزوم التكرار فقط عرفت ان منشأ ذلك انما هو اللازم الاول واجب
ايضا عما اورده واورد عليه بان التفصيل ح يكون غير الاجمال ورد بان ايرادها
لما كان لازالة الغفلة الناشئة عن بعد العهد لم يكن التفصيل عين الاجمال وايضا
المقصود من هذا الكلام تفصيل ما في المقالات وانما ذكر لفظة ثلث بعد العهد
فهذا التفصيل باعتبار ما هو المقصود الاصل منه ليس عين الاجمال انتهى قال عصما
الذين وفيه نظر لان التفصيل لا يكون عن المجمل في المحاورات سواء كان المخاطب
ذاهلا او لا ولا بعد المذموم عنه بكلمة اما التفصيلية قوله وكذا ما قيل اء
وكذا اندفع بما ذكرناه ما قيل في دفع ما اورد على كون الاعادة لبعد العهد كما قال
المحشى واورد من ان التفصيل حينئذ يكون عين الاجمال ان المقصود بالحكم اء
يعنى ان قول المصر فيما بعد المقالة الاولى في المفردات صفة لقوله ثلث بتقدير
الضمير اى واما المقالات قلت اولها في المفردات اء والمقصود بالحكم فيه الثلث
التي قيدت بكون اولها في المفردات بخلاف المقصود بالحكم ههنا لانه الثلث
مطلقا فلا يكون التفصيل عين الاجمال قوله لان الثلث اء صله اللاندفاع قوله
مع ان ترك اء اشارة الى وجه آخر لدفع ما ذكره القائل يعنى ان ترك المصلح العاطف
في قوله المقالة الثانية في القضاء وقوله المقالة الثالثة في القياس يدل على
ان قوله المقالة الاولى اى في المفردات مقطوع ومنفصل عما قبله اذ لا يتم كونه وصفا
لثلث الا بانضمام هذين القولين اليه بادخال العاطف على كل منهما ولا عاطف
فيهما قوله يا بى عن ذلك اء اى عن كون المقصود بالحكم الثلث المقيدة اء قوله وما
ذكره الناظرون اء الظاهر معطوف على مقدراى هذا ما ذكرناه في وجه دلالة
قول المصر فيما بعد واما المقالات قلت اء على زيادة لفظة الثلث في الاول
متبادرا من عبارته قدس سره مفيد المقصود قدس سره الذى هو صوابية الحكم
بزيادة الثلث في الاول وما ذكره الناظرون في وجه الدلالة من الوجوه المذكورة
فيرد عليه انه مع عدم كون شئ منها مما يدل عليه قوله قدس سره يدل على ذلك
قول المصر وهو لا يفيد صوابية الحكم بزيادة الثلث في الاول وانما يفيد اولوية
بجلاف ما ذكرناه فانه يفيد صوابية الحكم وكونه مفيدا للصوابية ظاهرا وما
كونه مدلولاً بعبارته قدس سره فان قوله يدل على ذلك قول المصر فيما بعد واما المقالات

قلتاه يشعر بان الدال على ذلك جملة هذا القول المصدرة بكلمة اما واجاب عنه
داود بان الحكم بزيادة الاول راجح والذهاب من الارجح الى المرجوح في قوة الخطا
عند المحصلين ورد بانه ناش من عدم الفرق بين الحكم بان لفظة ثلث ههنا زائدة وبين
ان لفظة زيادة والفرق بينهما ظان لان في الاول يمكن الحكم بخلافه على طريق المرجوحية ولما
في الثاني فلا يمكن الحكم بخلافه لان الراجح في نفس الامر متنع خلافاً كما في الممكن الموجود فان
طرف الراجح الوجود في الخارج ويمتنع طرف المرجوح الذي هو العدم حين كونه موجوداً في الخارج
وكما في المعيار اذا كان احد كيفيته راجحاً فيخفف والآخر مرجوحاً فيرتفع فبالضرورة مع
وجود رجحان يمتنع انخفاض المرجوح ورفع الراجح وما نحن فيه الصواب بالحكم بان لفظة
ثلث ههنا زائدة والخطأ بالحكم بخلافه فالولوية بالحكم لا توجب الخطأ في خلافه كما
لا يخفى واجيب ايضا بان الصواب بمعنى الاولى وعبر به مبالغة في الاولوية واجيب
ايضا بان الزيادة في احد الموضوعين مطابقة للواقع دون الآخر والدليل بيقين
الزيادة بالاول فافاد ظن كون الزيادة فيه صواباً والمسلك ظني ومن وجوه الدلائل
ما قيل ان عدم عطف قول المصنوع المقالة الثانية في الغضبايا والمقالة الثالثة في القيا
على قوله المقالة الاولى في المفردات يدل على ان الصواب زيادة لفظة ثلث في
الاول دون الثاني انتهى ما لا قوله هذه المقدمة تمهيداه يعني ان لهذا القول من الشارح
قائدان احدهما تمهيد والاخرى بيان مرجع ضمير رتبته فلا يرد ما اورده الفاضل
العصا م حيث قال لا فائدة فيه لا يقال المقصود بيان مرجع الضمير لان الضمير ليس
راجعاً الى الرسالة الشمسية وان تقرر في موضعه ان الضمير اذا دار بين القريب
والبعيد تعين القريب واتضح عند كل حدان العلم في تفسير الضمير من اسم الجنس
بل الى الكتاب ليكون كالضمائر المسرودة على متوال واحد ولكون المراد بالرسالة
الشمسية لفظها ففي رجوع ضمير رتبته اليه تكلف لان الضمير الراجع الى المؤنث
يجب تانيته وان كان مؤنثاً لفظياً لانه وان اشتهر كذلك لكنه خص منه مؤنث
لفظي لا يفيد معنى بدون علامة التانيث كالرحمة والبركة والفرقة والشركة انتهى
فقوله والمراد من الرسالة اه جواب عن الوجه الثاني اعني قوله ولكون المراد بالرسالة
لفظها اه وقوله وما قالوا من ان الضمائر كلها راجعة الى الكتاب جواب عن الوجه الاول
اعني قوله لان الضمير ليس راجعاً الى الرسالة الشمسية اه وقال داود الاسود والها
المراد بيان حاصل المعنى ورده عصا م الذين بان بيان حاصل المعنى انما يكون مفيداً

لو كان في نفس المعنى خفاء واجاب الفاضل العصا م عما اورده بقوله لا فائدة فيه اه
كما نقلناه بانه لا يبعد ان يقال بانه على ان الماضي مجرد عن الدلالة على الماضي كالأفعال
الواقعة في التعريفات ودفع بهذا ما يورد على امثاله من ان الترتيب لم يقع بل سيقع
واغناك عما يتكلف في جوابه تارة بان الاخبار عن الترتيب في الخيال لا في الخارج وتارة بان
الخطبة الحاقية على ان الاخير ياتي عنه قوله اما المقدمة ونظائره لانه لتفصيل ما في
الخطبة انتهى قوله راجعة الى الكتاب اه اعني في قول المصنوع كتاب في المنطق قوله الى
المشروع فيه اي المفهوم من قول المصنوع شرعت فيه اه فان المشروع فيه هو المسمى بالرسالة
الشمسية قوله لا المشار اليه اه الظاهر معطوف على المسمى ويحتمل ان يكون معطوفاً
على المشروع فيه قوله لانه مفهوم كلي لان المشار اليه يصدق على ما الغه المصنوع على
كل مؤلف في المنطق جامع لقواعده فلا وجه لتسمية بالرسالة الشمسية بخلاف المشروع
فيه لانه في الذهن يتنحصر بالشروع في كتابه فيصح التسمية بهذا الاسم وايضا ليس في
المشار اليه الزيادات الشريفة التي اشار اليها المصنوع بقوله مع زيادات شريفة فعلي نقد
رجوع ضمير سمي الى المشار اليه يلزم ان تكون تلك الزيادات خارجة عن المسمى بالرسالة
الشمسية وهو ظاهر البطلان قوله وهذه الضمائر على طريقة الضمائر اه اي كل ضمير منها
راجع الى اقرب ما قبله موافقاً لما تقرر ان الضمير اذا دار بين القريب والبعيد يتعين القريب
كما في الخطبة الضمائية حيث قال الحمد لولي والصلوة على نبيه وعلى اه فان الضمير لوليه
راجع الى الحمد وفي نبيه الى الولي وفي اه الى النبي عليه السلام قوله وبما ذكرنا ظهر ان الخطبة
ابتدائية وليست بالحاقية اه اي بما ذكرنا من كون الضمير في تسميته راجعاً الى المشروع
فيه وكونه في رتبته الى المسمى بالرسالة ظهر ان الخطبة ابتدائية اي وقعت ابتداء اي قبل
الفراغ من كتابة الرسالة وليست بالحاقية اي ليست واقعة بعده لانه يا بي عنه
قوله واما المقدمة ونظائره لانه لتفصيل ما في الخطبة وان كلا من الترتيب والتسمية
وقع لما في الذهن لكن بعد الشروع في كتابه فلا يرد ان كلا من الترتيب والتسمية لم يقع
بعد بل سيقع وانه لا يصلح كون قوله معصما ومتوكلاً حالاً من فاعل رتبته حيث
قال ورتبته على مقدمته وثلث مقالة وخاتمة معتصماً بمجمل التوفيق من واهب العقل
ومتوكلاً على وجوده المنبسط للخير والعدل انه موفق ومبين انتهى اذ صحة وقوع الحال
مشروطة باتحاد زمان في عامل ذي الحال والحال ولا لقاد فيهما ههنا اذ زمان الترتيب
بعد زمان الاعتصام والنوكل لانه اذا اريد الترتيب لذهني فكل من الاعتصام والنوكل

مقارن له فازمنة الترتيب الذهني والاعضاء والتوكل متحد لكن هذا اذا اريد
الترتيب الذهني بالقوة القريبة من الفعل واما اذا اريد الترتيب الذهني
بالفعل فالازمنة غير متحدة اذ لا يمكن توجه النفس لسلطانها الى شيئين اللهم
الا ان يقال مقارنة الازمنة كافية في صحة وقوع الحال فتدبر قوله وكذا الترتيب
اي المراد بالترتيب الترتيب الذهني حيث قد عرفت ان ضمير رتبة راجع الى المسمى بالرسالة
وليس راجع الى الكتاب فالترتيب متعلق بالامور الذهنية وليس متعلق بالكتاب
فلا يجوز في هذا التركيب اعني قوله ورتبه نعم لو رجع ضمير رتبة الى الكتاب لاجتيج الى
اليجوز فيه فاندفع ما قاله الفاضل العصام ولا بد في تعلق الترتيب بالكتاب من اعتبار
يجوز لان حقيقة التركيب ان يكون الكتاب كما با قبل الترتيب مع انه كتاب بهذا الترتيب
فالتركيب من قبيل من قتل قتيلا لان منشأه رجوع ضمير رتبة بالكتاب وقد عرفت ان ليس
راجع اليه قوله وانما اخر الترتيب في الذكراه اي اخر الترتيب عن التسمية في الذكر
وان كان مقدما عليه في الواقع لان وضع الاسم يتوقف على وجود المسمى في الذهن قوله
لعدم دخول المذكور في وجه الحصر اه اشار الى نكته الاختصار والمذكور في وجه الحصر
كون المقدمة فيها بحثان البحث الاول اه قوله وذلك اه اي كون قول الشارح اما المقدمة
ففي ماهية المنطق اختصار القول المصرا اما المقدمة ففيها بحثان اه ثابت لان ظرفية المقدمة
اه وقوله ظرفية الكل نصب على المصدرية وقوله ومظروفية البحثين اه معطوف على قوله
ظرفية المقدمة وقوله مظروفية الالفاظ ايضا نصب على المصدرية وقوله يستلزم
خبران يعني ان مجموع هاتين المقدمتين الاولى منهما اشارة الى الصغرى والثانية الى
الكبرى شكل ثالث يستلزم هذه النتيجة التي هي قول الشارح اما المقدمة ففي ماهية
المنطق اه ولو جعل قوله ظرفية الكل اه خبران وقوله مظروفية البحثين معطوفا
على اسم ان كما في التوجيه الاول وقوله مظروفية الالفاظ معطوفا على قوله ظرفية
الكل اه ووقع بدل قوله يستلزم فيلزم لم يبعد واعلم ان المصرا اشار الى الصغرى
بقوله اما المقدمة ففيها بحثان والى الكبرى بقوله الاولى في ماهية المنطق اه وتقرير
القياس هكذا البحثان في المقدمة والبحثان في ماهية المنطق وبيان الحاجة وموضوع
المنطق ينسج المقدمة في ماهية المنطق وبيان الحاجة وموضوع المنطق ونقول في بيان
الصغرى ان المقدمة منحصرة في البحثين والبحثان في ماهية المنطق اه في تكرار الاوسط
فقد ظهر ان المراد من الاختصار ذكر النتيجة من غير ذكر دليلها والمص ذكر دليلها بدون

بدون النتيجة واقول الظان مراد الشارح من قوله اما المقدمة ففي ماهية اه تعريض
على المص بان الانسب بهذه الرسالة وامثالها نقل المسائل مجردة عن الدليل وان
لم تكن المسئلة من الفن كما فينا نحن فيه نعم التعريض يستلزم الاختصار واعترض على
قوله الشارح اما المقدمة ففي ماهية المنطق اه بانه يبحث فيها ايضا عن تقديم بحث
التصور على مباحث التصديق واجيب بانه لما كان معظم مباحث المقدمة في هذه
الامور قال اما المقدمة ففي ماهية المنطق اه قوله توهم اه لان الشارح حمل المقدمة
الى هي طائفة مخصوصة من الالفاظ مظروفة للمعاني والمص جعلها ظرفا للبحثين
الذين هما الجزء ان منها فلا يخالف بين القولين نعم لا يجوز ان يكون الشيء ظرفا
لشيء ومظروفا لذلك الشيء بعينه في الظرفية والمظروفية الحقيقيين كما في الاجسام
واما في الظرفية والمظروفية المجازيتين كما في المعاني بالنسبة الى الالفاظ فيجوز
ذلك فان النسبة التي بينها اعني الدالية والمدلولية مشبهة بالنسبة التي بين
الظرف والمظروف وكلمة في مستعملة فيها مجازا وتلك النسبة من الطرفين
فيجوز حينئذ ادخال كلمة في عليهما اريد هكذا قيل قوله واعلم ان بين اللفظ اه
تحقيق ظرفية كل من اللفظ والمعنى بالنسبة الى الآخر بحيث يندفع عنه بعض الشكوك
من ان قول الشارح اما المقدمة ففي ماهية اه محتج الى تقدير البيان النصحيح الظرفية ومن
ان الموافق لما اشتهر من ان الالفاظ قوالب المعاني كون الالفاظ مظروفا للمعاني اما
اندفاع الاول فلان الظرفية صحيحة بدون تقدير البيان على ما بين في خاشية
التهذيب من ان العموم المستفاد من البيان المصحح للظرفية مستفاد من نفس الظرف
فلا حاجة الى تقدير البيان للنصحيح الظرفية واما اندفاع الثاني فلما فصله المحشي
فاندفع ما قيل بعدما قدر البيان في قوله اما المقدمة ففي ماهية المنطق فلم ذكر
البيان في قوله بيان الحاجة ولم يعطف الحاجة على ماهية المنطق حتى يكون البيان
المقدر مضيا فالى كلا الامرين بل ذكر البيان وعطفه على البيان المقدر قلت لنكته
هي البنية على المغايرة بينهما المستفادة من العطف المبني عن المغايرة بين المعطوف
والمعطوف عليه لان البيان في الاول بمعنى التعريف وفي الثاني بمعنى الدليل ولما كان
بيان الموضوع من جنس بيان الحاجة ترك البيان وعطف الموضوع على الحاجة ولم يقل
وبيان الموضوع معطوفا على بيان الحاجة انتهى محصلا قوله من غير زيادة اه اشار
الى انه لا يجوز كون المظروف ازيد من الظرف بخلاف العكس اذ يجوز كون الظرف

ازيد من المظروف والضمير في قوله وحفظها راجع الى الالفاظ وضميرها الى المعاني
 لو علم انه لا بأس بان تنقل كلام الفاضل العصام في هذا المقام ليوضح المرام قال فان
 قلت قد ضبط اهل الحكمة معاني في فقالوا تطلق بالاشتراك والنشابة على معان
 مختلفة كون الشيء في الزمان والمكان وكون الشيء في المحل وكون الشيء في الخصب
 والراحة وكون في الحركة وكون الكل في الجزء وكون الخاص في العام فقول المصرا ما
 المقدمة ففيها بحثان وقول الشارح المقدمة في ماهية المنطق ونظائره من اى قبيل
 لم يريد بالخصب بل بهو ابعد معان مختلفة على تعدد معانيها ومن معانيها كون الجزء
 في الكل ومنه قول المصرا ما المقدمة ففيها بحثان لان الكتاب عبارة عن الالفاظ
 والعبارات المخصوصة من حيث الدلالة على المعان وكل جزء منها عبارة عن طائفة مخصوصة
 منها فالمقدمة جزء من الكتاب وكل من البحثين جزء من ذلك الجزء واما قول الشارح فيحتمل
 ان يكون من قبيل كون الشيء في الراحة فيكون في تقدير في بيان ماهية المنطق حذف
 لشيوع حذفه ونسب عليه بذكره في الحاجة والموضوع ويحتمل ان يكون قوله في ماهية
 المنطق كون اللفظ في المعنى فانه شاع التعبير عن نسبة اللفظ الى المعنى ونسبة المعنى
 الى اللفظ بقى فيقال هذا اللفظ في هذا المعنى وهذا المعنى في هذا اللفظ ومنه قول
 العلماء العربية الالفاظ قول المعاني ويكون قوله وبيان الحاجة من قبيل كون الشيء في الخصب
 وفي الحركة ويكون مقصوده التنبه على سلوك طريق الظرفية في امثال هذا المقام
 انتهى قوله جعل الحكم بالتفصيل والتعيين مقصودا بالا فادة لا لعدد اه اى جعل الحكم
 بتفصيل المقالات وتعيين كل منها ببيان ما هي مسوقة له مقصودا بالا فادة بان يقول
 واما المقالات فاولها في المفردات اه لاجل الحكم بالعدد مقصودا بالا فادة بقوله
 واما المقالات فثلاث فقوله لا العدد معطوف على التفصيل كما هو اللفظ ويحتمل ان
 يكون معطوفا على الحكم ويحتمل ايضا ان يكون معطوفا على الافادة قوله ولو كان
 مقصوده ذلك اه اى لو كان مقصود الشريفا المحقق قدس سره الاعتراض على الشارح
 بقوله والصواب اه لجعل مناط هذه الخاشية اى قوله والصواب ان الاول زائد اه
 قول الشارح واما المقالات فاولها في المفردات اه ويحتمل ان يرجع الضمير في قوله
 مقصوده الى الشارح فينبذ قوله ذلك اشارة الى الاشارة بقوله ولو كان مقصوده
 ذلك اه يكون دليلا على قوله وليس مقصوده الاشارة الى ان لفظة ثلث في الثاني زائد اه
 لكن الضمير في جعل راجع الى المحقق الشريف كما في التوجيه الاول وهذا الاحتمال ظاهر

من جهة اللفظ كما لا يخفى واعلم انه اذا قيل الباطني كذا فان كالباب مقتصر على التعريف
 كان المعنى انه في بيان كذا وان كان مشتملا على المسائل المشهورة في تفسيره في بيان
 احوال كذا بمعنى انه موضوعها الحقيقي لا موضوعها الذكرى ولك ان تفكر بما هو عام
 وتقول المعنى انه في بيان كذا سواء كان بيان احوالها وانفسها بالتعريفات قوله
 فاولها في المفردات معناه ان المقالة الاولى في بيان احوال ثابتة لما يصدق عليه اللفظ
 من حيث هو كذلك على التفسير الاول او في بيان ما يصدق عليه المفرد من حيث هو
 كذلك سواء كان بيانا بالتعريف وبيان الاحكام على التفسير الثاني وانما قيدنا
 بالحيثية اذ ما من مركب الا وهو مفرد باعتبار دلالة لفظ مفرد عليه واوله هذا وذلك
 او هو اوهى ومن لم يتنبه لهذا واشكل عليه الامر بان المسائل كلها باخنة عن احوال
 ما يصدق عليه المفرد اذ ما من مسألة الا وموضوعها الذكرى مفرد صادق على موضوعها
 الحقيقي اكنى في الجواب بان صدق العنوان لا يوجب صدق المفرد بل صدق ما يصدق عليه
 المفرد اذ رتب شئ يصدق عليه شئ ولا يصدق عليه الصادق على ذلك الشيء الا يرى
 انه يصدق الانسان على ريد ولا يصدق النوع الصادق على الانسان على زيد هذا حاصل
 ما قاله الفاضل العصام وسيجيى من المحشى عند نقل قول الشارح فاما ان يكون البحث فيه
 عن المفردات اه ما يدل على سقوط الاعتراض المشار اليه بقول الفاضل العصام واشكل
 عليه اه وسقوط الجواب الذي ذكره بقيد الحيثية وعلى السقوط الجواب الذي ذكره المحشى
 بقوله بان صدق العنوان اه اذ هما تكلفان لا يحتاج اليهما لان المراد ان المفردات موضوعات
 حقيقية لمفهومات كلية هي موضوعات ذكرية للمسائل وسيجيى تفصيله قوله قد مر
 وقد يطلق المفرد اه المقصود من هذا القول دفع اعتراض العلامة الفتازاني حيث قال
 ان قول الشارح فاولها في المفردات يقتضى ان يكون المبحوث عنه في تلك المقالة منحصرا
 في المفرد بان يكون المفرد موضوعا ويحل عليه الاحوال اع انه ليس كذلك اذ يبحث فيها ايضا
 عن المركبات التي هي التعريفات المقصودة بالذات وحاصل الدفع ان لفظ المفرد معان كثيرة والمراد
 منها ما يقابل الجملة فندخل التعريفات في المفرد قوله كما ذكره المعاني المستعملة بين رايي العلوم
 لفظه ما مبتدا والمعاني خبره والمعنى الاول المقابل للثنائية والجمع اصطلاح الضمير والمفرد
 بهذا المعنى ليشمل المركب والمضاف والمعنى الثاني المقابل للمضاف اصطلاح الحاجة كما
 قال ابن حاجب ويبنى على ما يرفع به ان كما مفرد معرفة وهو بهذا المعنى ثنائى والثنائى والجمع
 والمركبات الغير الاضافية والمعنى الثالث المقابل للمركب كما في قوله لفظ وضع لمعنى مفرد

اصطلاح اهل الميزان ايضا وهو بهذا المعنى يتشاكل للمثنى والمجموع والمعنى الرابع المقابل
للمجموع كما في قوله واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام اصطلاح الخاء وهو بهذا المعنى
يتشاكل للمثنى والمجموع والمضاف والمركبات الغير المشتملة على الاسناد الثام وقد يطلق
المفرد على اللفظ الموضوع لمعنى واحد الظاهر انه على اصطلاح اهل الوضع فلا يطلق المفرد
على اللفظ المشترك وقد يطلق على البسيط على اصطلاح الحكماء قوله لكونها معنى
مجازيا وهو مشروط بالارادة اه وفيه نظر اذا ارادة لازمة للمعنى الحقيقي كما يكون
لازمة للمعنى المجازي اذا استعمال المأخوذ في تعريفهما بمعنى ذكر الشئ و ارادة المعنى
فلا دلالة لذكر الارادة على شئ من الحقيقة والمجاز فذكر الارادة وتركها للفنن ولا كفا
بالذكر في الاولين عن الذكر في الاخيرين والظن ان لفظ المفرد يطلق على المعاني المذكورة
بطريق الاشتراك اذا ثبت الحقيقة في بعضها والمجازية في بعض آخر منها اصعب
من خبط الفئاد قوله لقللة الاستعمال فيها بالقياس الى ما يقابل المركب اه الظاهر انه
علة لكونها معنيين مجازيين لما ثبت من ان قللة الاستعمال علامة التجوز ويحتمل ان يكون علة
لقوله وهو مشروط بالارادة اه والظن ان يقول بالقياس الى الاخيرين الان لما قل الاستعمال في المعنى الاخير
عند اصحاب هذا الفن وان كثر عند النحويين لم يقل كذلك بل قال بالقياس الى ما يقابل المركب قوله
وهو الاشتراك اه الضمير راجع الى العلاقة باعتبار الخبر اي العلاقة اشتراك المعنيين الاولين
للمعنى الثالث في انتفاء التركيب مطلقا ومشابهتهما اياه فيه فالعلاقة عبارة عن المشابهة
فالمجاز استعارة قوله وان كان في الاولين اه اشارة الى بقاء تفاوت التركيب المنشقي فيها وفيه لازمة
توهم اشتراك الكل في انتفاء التركيب من كل وجه اي وان كان التركيب المنشقي في الاولين كائنا
مع الغير وفي المعنى الثالث اي ما يقابل المركب في ذاته فاسم كان راجع الى انتفاء التركيب قوله اعني
علامتي الثنية والمجموع مع المضاف اليه اه تفسير للغير الا ان قوله علامتي اه ناظر الى المعنى الاول وقوله
ومع المضاف اليه ناظر الى المعنى الثاني يدل على ذلك اعادة كلمة مع قبل عليه هذا انما يتم ان جعل
الثنية عبارة عن المفرد الذي لحق آخر علامة الثنية والمجموع عبارة عن المفرد الذي لحق آخر علامة
المجموع يجعل علامتين خارجتين عن الثنية والمجموع كما ان المضاف اليه خارج عن المضاف
مع التعريف الذي ينقله في الحاشية الآتية بأبي عن ذلك فنبصر انهي ولا يخفى ان التعريف
الآن انما يدل على لحوق العلامة بالآخر ولا يلزم من لحوق العلامة جزئيتها بالثنية فالتعريف داخل
والثنية خارج فالتركيب من اللفظين منفصل ولهذه لهذا قال فنبصر قوله اعني الواحد
فيل فيه اشارة الى ان التقابل بين المفرد وبين المثنى والمجموع تقابل لعدم والملكية

اي من شأن المفرد ان يكون مثنى ومجموعا بالحق علامتهما فحينئذ لا يشتمل بهذا المعنى على
المركبات لانها من حيث هي لا مثنى ولا جمع واشارة الى ان مفهومه وجودي فالتقابل
بينهما كالتقابل بين الوحدة والكثره وهو تقابل المضاييف بالعرض انتهى ولا يخفى
ان وجه الاشارة الاولى خفي قوله اعني اللفظ الدال اه يدل على هذا التفسير صيغة
واحد قوله وليس امر اعدميا اه اي المفرد ما ليس بمثنى وليس بمجموع قوله فالتقابل
بينهما تقابل التضاد اه اي بين المفرد وبين كل من الثنية والجمع تقابل التضاد اذ مفهوم
كل واحد منهما امر وجودي واعلم ان التقابل اربعة التضاد والمضاييف والعدم والملكية
والايجاب والسلب لان كل اثنين اما وجوديان او لا وعلى الاول ان كان تقابل
كل منهما بالقياس الى الآخر فهما المضاييفان والا فهما المتضادان وعلى الثاني احدهما
وجوديا والآخر عدميا فان اعتبر في العدمي محل قابل للامر الوجودي فهما العدم والملكية
والا فهما الايجاب والسلب قوله فالتقابل بينهما حينئذ تقابل لايجاب والسلب اه
وكذا بين المفرد بالمعنى الثالث والرابع والمركب والجملة تقابل لايجاب والسلب كما
اشار اليه قدس سره بقوله فيما سيأتي اللفظ اما مفرد او لا وبقوله فيقال هذا مفرد اي
ليس بجملة الا انه حال المعنى الثالث الى ما سيأتي ولم يقل يقال هذا مفرد اي ليس بمركب
كما قال يقال هذا مفرد اي ليس بمضاف ولان المركب المسلوب لم يعلم بعد قوله وشموله
بهذا المعنى اه تحقيقا وتتمهيدا لرد العصا من جواب عن سؤال مقدرو هو انه اذا كان
بين المفرد بهذا المعنى والمضاف تقابل لايجاب والسلب كان المفرد بهذا المعنى شاملا
للمركبات التقييدية والانشائية والخيرية وهو ط مع انه لم يطلق المفرد عليها وتقريب
الجواب ظاهر قوله اذ لا يجب استعمال اللفظ اه هذا اذا كان معنى اللفظ كلياً كما فيما
نحن فيه قوله وقد قال الشيخ ابن الحاجب اه تأييد للجواب المذكور قوله فادخل مررت
في قولنا مررت بزيد في المضاف اه ويلزم منه اطلاق المفرد بمعنى ما ليس بمضاف على
المركبات الغير المنسوبة الى شئ بواسطة حرف الجر قوله وجعل التقابل بينهما تقابل لعدم والملكية
الملكية اه رد على العصا من حيث جعل التقابل بين المفرد والمضاف تقابل لعدم والملكية
لا تقابل لايجاب والسلب وقال ينبغي ان يعلم ان المراد بما ليس بمضاف ما ليس بمضاف
ومن شأن نوعه الاضافة اذ لا يقال للجملة مفرد بهذا المعنى انتهى قوله على ما وهم
قيد للمعنى قوله اعني اللفظ الموضوع اه اي الكلمة فالواحد عدم الملكية عدم شئ
عما من شأنه ان يكون ذلك الشئ وقت الحكم والسلب عما ليس من شأنه ان يكون في

ذلك الوقت فعدم الحجية عن الكوسج ايجاب وعن الطفل سلب فسر بعضهم باعم من ذلك وقال عدم شئ عما من شأنه سواء كان وقت الحكم اوقبله او بعده والتسلب عدم شئ عما ليس من شأنه اصلا فعدم الحجية عن الطفل ايجاب وعن المرأة سلب ومنهم من فسره باعم من ذلك حيث قال هو عدم شئ عما من شأنه او من شأن نوعه الاتصاف بذلك الشئ فعدم الحجية عن المرأة ايجاب وعن الحمار سلب صرفه بعض آخر باعم من هذا وقال هو عدم شئ عما من شأنه او من شأن نوعه او جنسه القريب لعدم الحجية عن الشجر ايجاب وعن الجوهر سلب ولا يمكن اعتبار العدم والملكة المشهوره ههنا لاستلزام خروج كثير من المفرد من التعريف لانه على هذا الاعتبار لا يشمل على الاعلام لانها من حيث انها اعلام ليست من شأنها الاضافة قوله اطلاق الاطلاق اشارة الى انها معنيان حقيقيان اهـ اي ولم يقيد الاطلاق بالارادة بان يقول وقد يطلق ويراد به كما قال في المعنيين الاولين وقد عرفت ما فيه من ان الارادة لا تدل على شئ من الحقيقة والمجاز وان تقييد الاطلاق بالارادة بالنسبة الى بعض المعاني وعدم تقييدها بالنسبة الى بعضها من قبيل التفتن في العبارة او الاكفاء بالذکر في بعضها من الذکر في بعض الآخر وان الظان ان لفظ المفرد مشترك بين الكل بالاشتراك اللفظي قوله ايضا اهـ اي كما يسمى الخويون غير المركب مفردا قوله فلا يرد على المصداق اي فلا يرد على ما اورده العلامة القناري من انه لا يصح حصر المقالة الاولى في المفردات لاشتغالها على البلاغة التعريفات التي هي المركبات كما هي مشتملة على مباحث الالفاظ والكليات ولما توجه على قوله لا يصح حصراه بانه ليس في قوله المصداق المقالة الاولى في المفردات وما يدل على الحصر دفعه بانه وان لم يكن فيه ادائه الا انه مستفاد من المقام قوله بحصر العنوان في العنوان اهـ والظان العنوان عبارة عن الموضوع الذكري عن المقالة الاولى والمعنى عبارة عن المحمول اعني المفردات في قول المصداق المقالة الاولى في المفردات على ما اشار اليه الفاضل العصا مر حيث قال وبالجمل يقصد بمثل قولهم الباب كذا حصرا وان عزا دانه احدهما ان الباب ليس فيه الا كذا وثانيهما ان كذا ليس الا في الباب وقدر ان المقصود بالذات من الباب ليس الا كذا وليس كذا مقصود بالذات الا من الباب انتهى قوله لما كان معنيان الاولان اهـ جواب عن سؤال مقدر يرد على المحقق قدس سره بان الدليل الذي ذكره لتعيين المعنى المراد من معاني المفردات انما يدل على تعيين المعنى المراد بالنسبة الى المعنى الثالث لا بالنسبة الى الاولين وتقرير الدفع ظاهر هذا مبني على ان لفظ المفرد

مجاز في الاولين وحقيقة في الآخرين وقد عرفت انه حقيقة في الكل بطريق الاشتراك وهذه القرينة المعينة للمعنى المراد كافية في تعيينه بالنسبة الى الكل اذا كان مشتركا فيه كما لا يخفى قوله فلا يمكن ان يراد بها ما ليس بمركب مطلقا اهـ اي سواء كان مركبا تقييدا او مركبا تاما فان قلت المذكور في مقابلة المفرد وهو القضية اخص من الجمل وقد علمت ان التفاضل بينهما بالايجاب السلب سبين ان تقييد الاخص اعم من تقييد الاعم فما هو ليس بقضية اعم مما ليس بجمل وقد بين في محله انه لا دلالة للعام على الخاص باحد الدلالات الثالث فلا دلالة للمفرد المذكور في مقابلة القضايا على ما ليس بجمل قلت معنى دلالة المفرد المذكور في مقابلة القضايا على ما ليس بجمل ان ما ليس بجمل فرد من افراد هذا المفهوم العام اعني ما ليس بقضية فان قيل هذا المفهوم العام له فرد آخر هو ما ليس بمركبة اذ هو اعم منه فلا يتعين منه ما ليس بجمل قلت الجملة قريب الى القضية من المركب لا الجملة اخص من المركب وهذا الوجه وان افاد الاولوية الا انها لا تفيد القطعية المطلوبة ههنا ولهذا احتاج الى انضمام قرينة اخرى تفيد القطع كما اشير اليه بقوله والاخرج البحث عن المركبات التقييدية عن القسمين اهـ فقوله عن المركبات متعلق بالبحث وقوله عن القسمين متعلق بقوله لخرج والقسمين عبارة عن قسمي المنطق اعني التصورات والتعديقات قوله بالاشتمال المطلق في المقيدها اعني استعمال الجملة في الجملة الخبرية اعني بها القضية وقوله بالاشتمال اشارة الى كون هذا الاستعمال مجازا لان استعمال المطلق في المقيدها لا يخصومه بل لكونه محمولا عليه وكون المقيدها فردا من افراده ليس بمجاز كاستعماله في الخاص كما بين في محله قوله فيكون مجازا اهـ اي فيكون هذا المعنى اعني ما ليس بقضيا مجازا مرسل منفرعا على المعنى الاخير اي ما ليس بجمل بعبارة الاطلاق والتقييد قوله والفصل الاول اهـ اي ويكون الفصل الاول الذي اشتمل على مباحث الالفاظ والبحث المركبات الانشائية داخلا في مقاصد المقالة الاولى اعني مفردات بمعنى ما ليس بقضيا وفي لفظة المقاصد اشارة الى ان المراد من المفردات التي كانت المقالة فيها المقصودة منها بالذات على ما يدل عليه الوجه الثاني من كلام الفاضل العصا كما نقلناه قوله وعدم دخول المركبات الانشائية اهـ ولما ورد على تقدير ان يراد من المفرد ما ليس بجمل خروج المركبات الانشائية من المفردات مع انها مجعولة عنها في المقالة الاولى دفعه بهذا قوله لان مباحث الالفاظ ليست اهـ يعني المراد من قوله

المصنعة الاولى في المفردات ان المقصود بالذات منها المفردات فلا يضرب
خروج المركبات الانشائية عن المفردات لعدم كون مباحث الالفاظ التي منها بحث
المركبات الانشائية مقصودة منها بل هي من المقدمة لانها يبحث عنه في المنطوق
له دخل في الايضاح الى المجهول ولا دخل لمباحث الالفاظ التي منها بحث المركبات
الانشائية في الايضاح اليه فالفصل الاول من المقالة الاولى ليس اخلا في المفردات
على ما اشار اليه الفاضل العصام قوله ولو جعلت مباحث الالفاظ وهذا البطلان
لدخول مباحث الالفاظ في المفردات بعد بيان عدم مضرة الخروج فهو ترقى من المنع
الى الاستدلال اذ الجواب الاول منع ضرر عدم الدخول وهذا الجواب بيان ضرر الدخول
كما ترى قوله لانه ذكر في الفصل الاول اه لان المصنعة ذكر في الفصل الاول الذي عقد لمباحث
الالفاظ الخبر الذي يراد في القضية فلو جعلت مباحث الالفاظ داخله في المفردات
لدخل القضية فيها فلا يصح المقابلة بين المفردات والقضايا قوله قد برر فيما ذكرناه
اي في خاشية كلامه قدس سره في هذا المقام الى هنا ولم تكف فيه بالنظر الاولى
قوله لست دفع الشكوك التي عرضت لناظره الى غير ما ندفع الشكوك العارضة
لناظرين في كلامه قدس سره ههنا منها انه لا وجه لتخصيص هذا المعاني الاربعة
بالذكر لان المفرد يطلق ايضا على ما ليس بمشترك وعلى ما ليس بمركب فيساو البسيط
كما اشرنا اليه نا قلا من الفاضل العصام وقد اشار الى دفعه في الخاشية المتوسطة
على قوله قدس سره وقد يطلق المفرد بقوله كما ذكره المعاني المستعملة اه يعنى ان
مراده قدس سره ذكر المعاني التي شاع استعمال لفظ المفرد فيها بين ارباب العلوم
ومن البين ان هذين المعنيين ليسا كذلك وفيه نظر لان المفرد بمعنى المساوق
للبسيط من اصطلاح الحكماء كما اشرنا اليه ومنها انه جعل البعض المقابل بين المعنى
الاولى الى الواحد وما يقابله تقابل لعدم والملكة او تقابل التضاييف بالعرض
ورد عليه في الخاشية المتعلقة بقوله قدس سره اعنى الواحد بان التقابل تقابل
التضاد حيث قال اشار بذلك الى ان المفرد اه ومنها انه قدس سره جعل التقابل
بين المضاف والمفرد المقابل له تقابل لايجاب والسلب وهو ليس بصحيح اذ ثبت
استعمال المفرد بهذا المعنى في المركبات التقييدية والانشائية والخبرية فدفعه
بقوله وشموله بهذا المعنى للمركبات التقييدية اه ومنها ان المفرد بالمعنى المقابل
للجملة ليس من اصطلاح الفقه بل اصطلاحهم على ما يقابل المركب فاستعماله في كتب

الفن استعمال مجازي فالاقرب ارادة ما يقابل القضية على ما قال العصام وقد اشار
الى دفعه بقوله اطلق الاطلاق اشار الى انهما معنيان حقيقيان على ما في شرح المحضر
اه وقد عرفت ان الظاهر انه مشترك بين الكل ومنها ان مقابلة المفردات بالقضايا
لا يصح ان يكون دليلا على ارادة ما ليس بجملة منها لانه انما يدل على ارادة ما ليس بقضايا
منها وقد اشار الى دفعه بان احتمال المقام بمعونة المقابلة المذكورة مختص بالمعنيين
الاخرين لكن رجع الرابع على الثالث بكونه حقيقة ولو عند المخربين وبكون الجملة
اقرب الى القضية من المركب ولما لم يفد هذا الوجه الا الظن وهو لم يكف ههنا
ضد اليه دليل يفيد القطع بان المراد من المفرد ههنا هو المعنى الاخير وهو قوله والا
لخرج البحث ومنها ان ارادة المعنى الاخير هنا غير صحيح لانه يستلزم خروج المركبات
الانشائية عن المفردات مع كونها مذكورة في المقالة الاولى وقد اشار الى دفعه بقوله
وعدم دخول المركبات الانشائية اه واورد الفاضل العصام بقوله ونتجه على ما ذكره
قدس سره من القرينة ان المفردات ليست في مقابلة القضايا لان المقالة الاولى في
مقابلة باقى قسام الكتاب لا في مقابلة قسم دون قسم الا يرى انه لو وقع في المقابلة
الثالثة التعريفات لكان المراد بقوله في المفردات ما يقابل المركب فالقرينة قوله
المقالة الثانية في القضايا والثالثة في القياس والخاتمة في مواد الاقيسة بل غنود
المقدمة ايضا واقرب لقارئ جعل الفصل الثاني في المعاني المفردة المقابلة بمطلق
مركب فلو كان الباب كله في المفرد المقابل للمركب لم يكن لجعل الفصل الثاني فيه معنى
ثم ذكر بابا بالتعريفات انتهى قوله هذا القول مؤخره هكذا قيل في اشار الحواش قوله قدس سره
اراد بها المركبات النامة اه جواب عن سؤال مقدر وهو انه لما كانت المقالة الثانية
في المركبات فلا بد ان لا يبحث عنها الا في تلك المقالة كما يقتضيه حصر المعنونات بالتعريفات
وقد بحث في المقالة الاولى ايضا عن المركبات وهي المعرفات والقرينة الدالة على
تخصيص المركبات بما عدا التعريفات منفية في كلام الشارح ولما كانت موجودة
في كلام المصنعة لان المقابلة بين المفردات والقضايا قرينة دالة على ان المراد من المفردات
ما يقابل القضية اندفع الاعتراض الذي اورده العلامة النفاذاني لان منشأ هذا
الاعتراض كون المراد من المفرد ما يقابل المركب وقد عرفت قوله قدس سره على ما ذكرنا
اه اي من ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة يعنى لما علم ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل
الجملة علم ان المركب الذي يقابله هو المركب النام فان ما عداه من المركبات لا يصح ان يكون

فسيما له لان ما عداه داخل في المفرد بهذا المعنى فالقرينة الدالة على تعيين المعنى المراد
من المفرد الموجودة في كلام المص موجودة في كلام الشارح ايضا في الحقيقة وان
كانت منفية في الظن قوله حصر البحث عنها في الاجزاء الثلاثة اه اي حصر البحث
عن المركبات في المقالة الثانية والمقالة الثالثة والخاتمة قوله او هو خارج عن ما
يجب ان اصل الشروع في المنطق لا يتوقف على البحث عن المركبات الانشائية وان
كان الشروع فيه على وجه البصيرة متوقفا عليه او نقول دخول البحث عن المركبات
الانشائية في المقدمة مبني على الظن وخروجه مبني على التحقيق فليس كلاما للتدبير
لا منافاة بين دخول بحثها فيها وخروجه عنها كما وهم قوله من انه لا يصح اه قبل فيه
نظر لان الاشكال ليس بحصر المركبات في المقالة الثانية لان المقالة الثانية بحث
فيها عن المركبات الغير المقصودة بالذات والتعريفات مركبات مقصودة بل الاشكال
بحصر المركبات في الاجزاء الثلاثة اعني المقالة الثانية والثالثة والخاتمة فالصواب
ان يقال من انه لا يصح حصر المركبات في الاجزاء الثلاثة اه اللهم الا ان يقال ان فيه حذرا
العاطف والمعطوف فاغتم انتهى ولا يخفى ما فيه لان التعريفات مركبات مقصودة
بالنسبة الى المقالة الاولى لا بالنسبة الى المقالة الثانية وقوله بل الاشكال بحصر
المركبات اه خروج عن البحث اذ مراد المحتج بيان مرادة قدس سره و مراد قدس سره دفع الاعتراض بالتعريف
كما عرفت وهذا لاسترة فيه كما لا اشكال في كلام المص حيث قال الثانية في القضايا اه قيل ولا
يبعد ان يقال قوله او عن المركبات ليس ابتداء كلام بل من تمة القول الاول فكان قائلا يقول
ان الاشكال يتدفع عن المفردات الواقعة في المتن بما ذكر لكن يرد على المفردات الواقعة
في الشرح فانها في مقابلة المركبات فقال قوله او عن المركبات اراداه فمعنى قوله
فلا اشكال ح انه كما لا اشكال في المفردات الواقعة في المتن لا اشكال في المفردات
الواقعة في الشرح ايضا انتهى ولا يخفى انه خلاف الظن وقيل واعلم ان في هذا التفسير
نظر من وجهين الاول انه ليس محلا للشك لانه لا يحتمل دخول المركبات التقييدية في
القضايا حتى يرد السؤال والثاني ان هذا القول ليس فيما قيل والظن ان يفسر قوله
ايضا بقوله اي كما لا اشكال في كلام المص المقالة الاولى وفي المفردات انتهى
ولا يخفى ما فيه من ان الوجه الاول انما يصح لو كان قولنا الاشكال ليس بوارد على كلام
المص معدولة لاسالبة والحق انه سالبة ولا يخفى ما في الوجه الثاني وكذا ما في قوله
والظن ان يفسر اه لانه اذا صرف قوله قدس سره ايضا الى قول الشارح المقالة

الاولى في المفردات يصح قوله قدس سره فلا اشكال في كلام الشارح ايضا من جهة
المعنى اذ معناه فلا اشكال في كلام الشارح اعني قوله او عن المركبات النامة كما لا اشكال
في كلام الشارح اعني قوله المقالة الاولى في المفردات ولا شك في صحة هذا المعنى فلا
حاجة لتصحيح المعنى لتكلف جعل قول الشارح المقالة الاولى في المفردات كلاما لمصر
قال الفاضل العصام الاشكال في كلام الشارح اما في المفردات بانه ذكر في المقالة
الاولى المركبات التقييدية ايضا ولا يندفع بان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة فانه لم
يذكر الشارح في مقابله الا مطلق المركب فيحتاج في الدفع الى بيان المراد بالمركبات
بقريئة ما ذكر من قوله المقالة الثانية في القضايا فانه يعلم منه انه وقعت المركبات
موقع القضايا واما في المركبات فان كون البحث في المقالة الثالثة عن المركبات المقصودة
بالذات من حيث الصورة يوجب ان لا يبحث في المقالة الاولى عنها وكون البحث في
الخاتمة عن المركبات المقصودة بالذات من حيث المادة يوجب ان لا يبحث في المقالة الاولى
عنها وقد بحث عنها من الحثيين المذكورين في فصل التعريفات فاجتمع في دفعه
الى حمل المركبات على النامة بقريئة ما ذكر من ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة فالمركب
المقابل بذلك المفرد يكون بمعنى الجملة او بقريئة ما ذكر من قوله المقالة الثانية في
القضايا اذ المركبات الواقعة موقعها يكون محمولة على النامة ولم يقيد المركبات
النامة بالخبرية اما لانه يكفي التقييد بالنامة لدفع الاشكال المذكور واما الانشائية
خارجة عن المقسم اي ما يجبان يعلم في المنطق هي بمنزلة عن الايضال وتوقف الشروع
عليها ومن قال الاشكال في المركبات كون البحث عن المركبات في المقالة الثانية
يوجب ان لا يبحث في الاولى عنها فقد غفل عن المقصود انتهى قوله واحكامها من
العكس اه قال الفاضل العصام كانها ستمت احكام القضايا لانها تحكم على القضايا
باحكام باعتبارها فيقال لقضية الكلية الموجبة تنعكس الى الموجبة الجزئية ولا يقال
الموجبة الجزئية عكس الموجبة الكلية وان صح ذلك وانما ذكر في العنوان مع اندراجها
في القضايا لانهم يجعلون الاحكام في باب مقابل بيا بالقضايا فلما جمعوا للناسبة
اريد التنبيه على ذلك فلم يكف بذكر القضايا مع شمولها لاحكام انتهى قوله لانه
يلزم ان يكون وجه الحصر دليلا اه اي وانما فسرنا القضايا بقولنا اي في تعريفاتها
وتقسيماتها لانه يلزم ان يكون وجه التفسير دليلا لا شتمال اه فقد ظهر ضعف ما قيل الظن
انه لا ماس لهذا التعليل بشئ مما سبق وان موضعه اللائق موضع قوله في الخاتمة

الانية ولانه يلزم ان لا يكون وجه الحصر اه اى ولانه يلزم اعتبار التضمين
او التقدير ان يكون وجه الحصر المذكور بقوله لان ما يجب ان يعلم اه دليلا لا
على الامور الخمسة المذكورة مع انه دليل للترتيب اللهم الا ان يقال ان كلمة حيث
في قوله حيث قال الثانية في القضايا سافطة عن النسخ الصحيحة وان قوله قال
الثانية في القضايا حاشية موطاة على قول الشارح والثانية في القضايا بعد قوله
فاولها في المفردات وان هذا تعليل للتفسير اى وانما فسرنا قوله الثانية في القضايا
بما ذكر لانه يلزم ان يكون اه انتهى ما اولا فلانه تعليل للتفسير السابق كما اشرنا اليه
واما ثانيا فلان موضعه انما يكون موضع قوله في الحاشية الانية ولانه يلزم اه
ذا كان المراد بالامور المذكور في قوله دليلا لا شتمال على الامور المذكورة المقدمة
والمقالة الاولى والمقالة الثانية والمقالة الثالثة والخاتمة لان الترتيب بالنسبة
اليها وليس كذلك بل المراد بالامور المذكورة فيه تعريفات القضايا وتقسيماتها
واحكامها من العكس والتقيض وعكس التقيض وتلازم الشرطيات فلا باس
في كون سفي وجه الحصر الذي يدل على الترتيب بين الامور الخمسة دليلا على الاشتمال
بهذه الامور المذكورة من تعريفات القضايا وتقسيماتها واحكامها اه ولانه لو كان
المراد بالامور المذكورة المقدمة والمقالات الثلث والخاتمة يلزم المناقاة بين قوله
لانه يلزم ان يكون وجه الحصر دليلا لا شتمال اه وبين قوله الآتي ولا يلزم ان لا يكون
وجه الحصر دليلا للترتيب بل لا شتمالها اه لانه ابطال في القول الآتي كون وجه الحصر
دليلا لا شتمال على المقدمة والمقالات الثلث والخاتمة وقد حكم في قوله لانه يلزم
ان يكون وجه الحصر دليلا على الاشتمال على المقدمة والمقالات الثلث والخاتمة
يلزم كون وجه الحصر دليلا لا شتمال عليها واما ثالثا فلان كلمة حيث وقعت
في كلام بعض المحشين فالظ ان المحشى تبع في هذا التفسير ببعض المحشين حيث اثبت
كلمة حيث كما اثبت بعضهم قوله بكي اذ ليس ديكرا كردن اه لفظ بك بمعنى الواحد
والياء للتكثير والتاكيد واذ بمعنى من وليس بمعنى المتأخر وديكر بمعنى آخر وفرا ذكر التحسين
التركيب وكردن مصدر وحاصل المعنى ان الترتيب جعل بعض الاشياء متأخرا عن بعض
قوله التلايع اه وهى جمع طليعة بمعنى مقدمة الجيش فالطلايع مقدمة الجيش
الا انها معنى مجازى اذا الطليعة بالمعنى الحقيقي وهو بالتركيب انجبه قوه غول تستعمل مفردا
وجمعا قوله والترتيب بدلا والظ ان كلام الشارح واشارته الى المعنى اللغوي

المذكور في القاموس قوله وحينئذ اه اى اذا حمل الترتيب على المعنى المذكور في الناح وهو
المعنى الاصطلاحي له قوله فيحتاج الى التقدير اه اى الى تقدير مضاف وهو قوله
اجزاء الى التضمين الراجع الى الرسالة في قول الشارح وانما ترتيبها اه قوله وعلى التقديرين
اه بخلا ما اذا كان بالمعنى اللغوي المذكور في القاموس فانه لا يحتاج فيه الى تقدير
قوله وعلى التقديرين اه التقدير الاول حمل الترتيب على المعنى اللغوي المذكور في القاموس
والتقدير الثاني حمل الترتيب على المعنى الاصطلاح المذكور في الناح قوله فاقبل اه تفريع
على كلا التقديرين والقائل هو الفاضل العصار حيث قال ولا بد في تعاقب على بالترتيب
من اعتبار تضمين او تقدير كما لا يخفى على عارف معنييه واشتهر جعل المضمين او المقدر
ههنا الاشتمال فكانه قال ورتبه مشتملا على مقدمته اه وان جعل القصر لكان اوفى
بمقام دعوى الحصر فيكون المعنى ورتبه مفصلا على مقدمته انتهى وقال المحقق الدهر
في تعليقه انه يصح التعدية بعلى من غير تقدير ولا تضمين لانه يحتمل الترتيب على اشياء
فيحتاج الكشف عن النحو المخصوص الى ذكر ظرف متعلق به فكانه قال ورتبه ترتيبا
واقعا على هذا النهج انتهى ما لا واعترض عليه الفاضل العصار بقوله ولا يخفى
على من له ذائقة وافية بدرك اساليب التراكيب ان التعدية بالحر لا تلزم مجرد احتياج
خصوصية الحدث الى كشف فان الكشف انما لا يتسرب متعلق الظرف فيؤتى بمصدر
منصوب موصوف بما يحصل منه الكشف فيقال مثلا رتبته ترتيبا واقعا على مقدمته
اه كما اضطر اليه في بيان حاصل المعنى وفي مثل هذا المقام يحتاج الى التقدير او
التضمين ولو كفى ما ذكره في التعدية لكان اعتبار التضمين او التقدير فاي فعل كان
لغوا ومنهم من قال على بمعنى من او عن وما هذا الا من عدم الفرق بين الترتيب
والتركيب انتهى قوله لما عرفت من صحة التعلق اه قيل ان الترتيب على ما بينه صاحب
المطالع في اللغة وضع كل شئ في مرتبة وفي الاصطلاح جعل الاشياء الكثيرة
بحيث يطلق عليها الواحد ويكون بعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر وعلى
هذين المعنيين لا استعلاء فيه فيحتاج الى التضمين او التقدير انتهى ولا يخفى ان
كلام هذين المعنيين يدل على الاستعلاء كالمعنيين الذين نقلها المحشى قوله ولانه يلزم ان لا يكون اه اى
ولانه يلزم من التعلق على تقدير التضمين او التقدير عدم كون وجه الحصر دليلا
للترتيب بل لا شتمال على الاجزاء الخمسة المذكورة واللازم باطل لانه دليل
للترتيب لا لا شتمال عليها لان المقصود الاصل من وجه الحصر بيان الترتيب

نعم يستلزم بيان الترتيب بيان الاشتغال بخلاف العكس كما لا يخفى قيل لان الاشتغال
امر واقع بديهي لا يحتاج الى دليل بخلاف الترتيب فانه في الافعال المعللة بالاعراض
انتهى وفيه نظر لانه لو سلم كون الاشتغال بديهي فالترتيب ايضا امر واقع بديهي اذ لا
فرق بينهما من هذه الجهة فلا يحتاج الى دليل وانه يدل على ان الغرض من الترتيب وجه
الحصر وهو ليس بغرض من الترتيب بل الغرض من الترتيب على هذا الوجه سهولة الافادة
والفهم قيل وقد وقع في نسخة جاءت اليها من ما وراء النهر ولانه يلزم ان يكون آه
وهو الاظهر وقد وقع في بعض النسخ ولانه لا يلزم ان يكون آه ولا يخفى انه ديك قوله
تكلف قيل وفيه نظر ايضا لان النظمين لشبوعه ياتي ان يحكم عليه بان اعتباره تكلف
حتى قال المولى ابو البقاء النظمين سماعي لا قياسي وكذا الخذف والابصال لكنهما شيوعهما
صارا كالتقاسمي حتى كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه ونظيره ما ذكره
الفقهاء من ما ثبت على خلاف القياس اذا كان مشهورا يكون كالثابت بالقياس في جواز
القياس عليه هذا انتهى قولان النظمين وان لم يكن تكلفا في نفسه الا ان الكلام المحتاج
الى النظمين ليس في مرتبة الكلام الغير المحتاج اليه اعتبارا لانه محتاج الى زيادة و
الكلام الذي لا يحتاج الى النظمين لا يحتاج الى زيادة فاعتبار النظمين لا يخلو عن
تكلف ما قوله كما تفسيرا ايضا وحاشا قال يترتب عليه اه اي يترتب الايمان على الانقاء
كترتب التحلية على التخلية لان الانقاء والنبري من الكفر تخلية للنفس عما يشينها والايمان
بالنبي تحلية لها بما يزنها انتهى هذا اشارة الى ثبات الحكم الكلي بحكم جزئي وهو كما
في هذا المقام والاولى ان يوضع هذا القول موضع قوله واعتبار النظمين آه وان يذكر
قوله واعتبار النظمين آه موضع قوله كما في تفسير البضاوي آه بالفاء التفرعية بدل
الواو بان يقول فاعتبار النظمين آه كما لا يخفى قوله بانه يستلزم جزئية المقدمة
اه وذلك لان ما يجب ان يعلم في المنطق يعلم فيه وما هو خارج عنه لا يعلم فيه
ينبع من الشكل الثاني ان ما يجب ان يعلم فيه لا يكون خارجا عنه وليس عينه فهو
منه وهو المطلق فالفاضل العصار بعد قوله الدليل كما قرناه وما يقتضي منه
الحجب ولا يوجد له المنشاء والسببانه مع وضوح ما ذكرنا في تحريره انه انفق
كلمة جم خفير من الفحول وتلقيا ام بعدام بالقبول على ان الواجب على المحقق ان يقول
لان ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه لينبع ان ما يجب ان يعلم فيه غير خارج عنه
على ان يكون نظم الدليل هكذا ما يجب ان يعلم في المنطق يجب ان يعلم فيه وما هو

خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه وقولنا ما يجب ان يعلم في المنطق يجب ان يعلم فيه وان كان
صادقا لكنه هذان بخلاف ما يجب ان يعلم فيه يعلم فيه لعدم اتحاد الموضوع والمحل
انتهى واعترض عليه بان هذان هذا التصور بناء على تصوير الشكل الثاني واما اذا
هكذا ان ما يجب ان يعلم يكون جزءا منه لانه لو لم يكن جزءا لكان خارجا عنه وكلما كان
خارجا عنه لا يجب ان يعلم فيه والثاني بطل لانه خلاف المفروض فينبغي المطلوب
بلا محذور انتهى ولا يخفى ان هذا التصور على خلاف ظاهر عبارة جم خفير من الفحول
بخلاف التصور الفاضل المشار اليه فانه موافق لها كما لا يخفى ويمكن ان يقرر الدليل
هكذا لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعيا وما لا يعلم فيه قطعيا لا يجب ان يعلم في المنطق
فينبع ان ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه ويعكس بعكس النقيض الى قولنا وما
يجب ان يعلم المنطق لا يكون خارجا عنه وهو المطلق كذا قيل ويمكن ان يصور الدليل
هكذا لان ما لا يكون جزءا منه لا يعلم فيه قطعيا وما لا يعلم فيه قطعيا لا يجب ان يعلم
فيه ينبع ان ما لا يكون جزءا منه لا يجب ان يعلم فيه وينعكس بعكس النقيض الى قولنا
ما يجب ان يعلم فيه يكون جزءا منه وهو المطلق كذا قوله للحاشي آه اي الدور قوله ومدار
هذا الاعتراض آه اي منشأ هذا الاعتراض الذي اوردته العلامة التفنازي على
المشارح مجموع امور اربعة احدها كون المراد من الوجوب الوجوب العقلي وثانيها
لزوم دخول القسم في المقسم وثالثها كون كلمة في للظرفية بلا توسع ورابعها
كونها متعلقا بعلم كما يقتضيه ظاهر العبارة واذا انتفى احدها كحل الوجوب على الوجوب
العرفي اي الاستحسان او عدم لزوم الدخول وحمل الظرفية على التوسع اوجب لها
متعلقا يجب وانقضاء الاثنان او الثلاثة او الاربعة فلا يرد اعتراض العلامة ولا يخفى
ان عبارة المحشي قاصرة عن الاثنان من الاربعة لزوم دخول القسم في المقسم وكون المراد
من الوجوب الوجوب العقلي اقول لا يتضح المقام بحيث يدفع الاوهام الا بنقل ما ذكره
الفاضل العصار في هذا المقام ولما اعترض العلامة التفنازي على المشارح بان كون
المقدمة مما يجب ان يعلم في المنطق نظرا فالفاضل العصار والنظر اما انه لا يجب ان يعلم
المقدمة في المنطق بل يمكن ان تعلم وحدها فلا تكون معلومة في شيء فضلا عن ان تكون
معلومة في المنطق وانما تكون معلومة فيه لو كان المعلوم امرا مشتملا عليه ويزيف
حمل النظر عليه انه لا يخص المقدمة بل مشترك بينهما وبين باقي الاقسام ودفعه
بان المراد ما يجب على من يعلم المنطق ان يعلم فيه ولا ينفع في دفعه ان المراد ما يجب

ان يعلم في كتب المنطق واما المقدمة التي رتبها الكاتب عليها الالفاظ وعباراتها لانها
من جزاءه وهي الالفاظ والعبارات فلا يكون مما يجب ان يعلم في المنطق وهو من غير
ايضا على ان وصفها بكونها معلومة في المنطق وصف لها بحال المدلول كما في الاقسام
ولا صفة فيه واما ان المقدمة هي الادراكات على ما نطق به بيانه حيث قال ووجه
توقف الشروع اما على تصور العلم فلا يكون مما يعلم فضلا عن ان يكون مما يعلم في المنطق
ويرى ان المعترض في تقسيم ما يجب ان يعلم في المنطق الى المقدمة جعل المقسوم المذكور
في الكتاب وليس الادراكات مما يذكر فيه ودفعه بان قوله والاولى المقدمة مسبوقة
والتقدير الاول معلوم المقدمة واما ان كلمة في توجب ان يكون ما يجب ان يعلم فيه
جزأ منه سواء تعلق بالوجوب وبالعلم اما ان تعلق بالوجوب فلما ذكره الشارح
فيما بعد ان قول المصطلح تصديق لا يدفعه من تصور المحكوم عليه وبالحكم بوجوب
كون الحكم جزأ من التصديق لا فضاء كلمة في ذلك واما ان تعلق بالعلم فلما ذكره
السيد السند المحقق ان ما هو خارج عن لا يعلم فيه قطعاً اه انتهى قوله اذ لا معنى
للو جوب في المنطق اه علة لقوله ومتعلقا بيلم اي اذ لا معنى لتعلق كلمة في يجب
والحال ان المنطق الذي هو الظرف ملابس بعناه اعني به المسائل المخصوصة الغير
الشاملة على المقدمة وفيه تعريض للفاضل العصا م حيث قال واما ان كلمة
في توجب ان يكون ما يجب ان يعلم فيه جزأ منه سواء تعلق بالوجوب وبالعلم
اه لان المنطق اذا لم يكن شاملاً على المقدمة لا تكون في المنطق فلا معنى للوجوب
فيه اه قوله اذ جعلت في التعليل كما في قوله عليه السلام عذبت امرء في مرة اه
تعليل لكون مواد هذا الاعتراض مستفادة وهو ناظر الى قوله من كلمة في للظرفية
اه مع قطع النظر عن قوله بلا توسع قوله اي ما يجب حصول المنطق اه اشارة الى ان
المضاف وهو الحصول محذوف حينئذ قوله او حملت الظرفية على توسع اه ناظر الى
قوله بلا توسع قوله لتوقفه عليه اه اي لتوقف تحصيل المنطق على ما يجب علمه في المنطق
قوله او يجعل اه عطف على يجعل و اشارة الى طريق ثان للتوسع والطريق الاول
بما زخذي والثاني مجاز لغوي مرسل بذكر الخاص وارادة العام لانه اريد بالمنطق
في لان ما يجب ان يعلم في المنطق المعنى الا عم من المسائل المخصوصة به ومن المقدمة قوله
اذ الخارج عن الشيء اه اثبات للتفسير على تقدير كون قوله قطعاً قيداً للنفي فيه رد على
بعض المحشئ كما رده الفاضل العصا م على ما نقلناه حيث قال ان قيل الملايم ان يقال لان

ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه فلنا ان قطعاً اما ان يكون قيداً للنفي او
قيداً للنفي وعلى التقديرين يحصل منه ان ما هو خارج عنه لا يجب ان لا يعلم
فيه اما اذا كان قيداً للنفي فلان معناه حينئذ لان ما هو خارج عنه لا يعلم
فيه علماً على سبيل القطع والوجوب واما اذا كان قيداً للنفي فلان مفهومه
حينئذ ان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه بوجه من الوجوه واذ لم يعلم فيه
اصلاً لا يجب ان يعلم فيه اقول يمكن ان يقال الموجب للجزئية ظرفية المنطق للعلم
وليس للوجوب دخل في تحقيق الجزئية حتى لو قيل لان ما يعلم فيه لورد الاشكال
فتركه ليس بضار بل للنبيه على ذلك لا يقال ان بعض قواعد الفن يعلم في فن آخر
ولم يكن جزءاً لا نقول لا نسلم انه علم فيه بل ذكر في كتاب ذلك الفن المناهضة
انتهى قوله اي كون المقدمة جزأ منه بطأه وذلك من وجوه اما اولاً فلان
المنطق باحث عن الامور النورية والتصديقية من حيث الاتصال والمقدمة
ليست من هذا القبيل واما ثانياً فلان العلم على ما هو المختار عبارة عن المسائل
فقط او عن المسائل والمبادئ اذ في حقيقة العلم المدون مذاه كثيرة لا يلبث تفصيلها
في هذا المقام وليس شيء من المقدمة شيئاً منها اما بنا الحاجة والموضوع فلانها
ليسا قضيتين حتى يكونا مثليتين وليس من المبادئ التصديقية اذ لا يتوقف
نفس الشروع في المنطق على بيانها وتصديقها بل يتوقف الشروع على وجه البصيرة
على تصديقها على ما سيأتي واما تعريف المنطق فلانه ليس من المبادئ النورية
لان نفس الشروع لا يتوقف على تعريف المنطق بانه آلة قانونية اه بل يكفي في
نفس الشروع التصور بوجه ما بل الشروع على وجه البصيرة يتوقف على
تعريفه بذلك واما ثالثاً فلا نفاقه على ان مقدمة العلم خارجة عنه واما رابعاً
فللزوم الدور قبل القضية المنطق عليها اذ تصور طرفاً يكون النسبة نظرية
ودليلها الدليل المذكور بقوله قدس سره وايضا فيكون مرجع الدليلين واحداً
انتهى وفيه نظر لان الاتفاق يجوز ان يكون على حكم بدعي قوله اي اذا كان
مع قصد تحصيل الاجزاء الباقية اه اشارة الى دفع مناقشة وارادة على الملازمة
وهي انا لا نسلم انه اذا كانت المقدمة جزءاً من المنطق كان الشروع في المقدمة شروعا
في المنطق وانما يلزم كون الشروع في المقدمة شروعا في المنطق اذا كان الشروع
في المقدمة مع قصد تحصيل الاجزاء الباقية اما لو قصد الجزأ نفسه فليس الشروع

فيه شروعا في الكل على ما سيجي تفصيله وحاصل دفع ان الثاني مقيد بهذا القيد
اعني مع قصد تحصيل الاجزاء الباقية وفيه نظر لان الشروع الى الجزء شروعا
الى الكل مطلقا اي سواء قصد تحصيل الكل ولا وسواء جعل الكل او لا اذا الشروع
الى الجزء مع قصد التحصيل للكل او بلا قصد تحصيله يتعلق الى جزء واحد والقصد
وعدمه من حال النفس فلا يتفاوت الجزء المشروع فيه بالقصد وعدمه قوله
التي هي ذوات اجزاء اه اشار الى ان الشروع كما يتحقق بالنسبة الى تحصيل المطلق
الذي هو فعل زما في يقضي كون المفعول الذي هو المنطق فيما نحن فيه ذا اجزاء
في نفس الامر لان الشروع في اللغة الابتداء بالفعل والمباشرة به كذلك يتحقق
الشروع بالنسبة الى تحصيل اجزاء المنطق الخمسة لما ان اجزائها الخمسة اجزاء
اخرى في نفس الامر ولا يتحقق الشروع بهذا المعنى اللغوي بالنسبة الى اجزاء الاجزاء لانه لا نهيا
بسيطة لاجزائها فتحصيلها ليس زما في الشروع بالمعنى يقضي لزمان كما عرفت فالشروع
بالنسبة الى اجزاء الاجزاء البسيطة يتحقق باخذ جزء من الاجزاء البسيطة هذا
قوله فانقطع عرق الترهات التي عرضت لنا نظيره في القاموس العرق بكسر العين
وسكون الراء المهلة اصل الشجرة وفرعها الذي تحت الارض والترهات الكلمات
الباطلة فيه استعارة مصرحة اصلية حيث شبه مبنى الكلمات الفاسدة
التي اوردها الناظرون في هذا المقام باصل الشجرة في مجرأ ابتداء الشئ عليه
واستعمل لفظ العرق الموضوع للثاني في الاول والانقطاع من ملائم المشبه به
فهو ترشح اي وبما ذكرنا اضطلع بمبنى الكلمات الفاسدة التي اوردها الناظرون
في هذا المقام فهي تضطلع ايضا لان فساد اساس البناء يستلزم فساد البناء وعلم
ان من تلك الكلمات ما اورده القوم منهم العاد كما قال الفاضل العصام واشفق
كامة جم غفير من الفحول ونلقبها ام بعدام بالقبول على ان الواجب على المحقق ان
يقول لان ما هو خارج عنه لا يجبان يعلم فيه اه على ما نقلناه واشأ المحشى الى
اضمحلال هذه الكلمة بقوله اي صلا اذا الخارج عن الشئ اه ومنها المناقشة
التي اوردت على الملازمة التي ذكرت بقوله قدس سره كان الشروع فيها اه وقد
قررنا ها عند ذلك القول فاشار الى دفعها بقوله اي اذا كان مع قصد تحصيل
اه على ما بيناه ومنها ان هذا التعريف غير جامع لافراد المعرف لانه لا يشمل
الشروع في الشئ بالشروع في نفسه كما في البسيط ومنها انه غير مانع لا غيان

لشمله الشروع في جزء من اجزاء الشئ مع عدم قصد تحصيل الكل مع انه ليس شروعا
فيه وقد عت ما فيه وقد تكلف البعض بان المراد بالشئ الشئ المركب ومنها
ان هذا التكلف لا يجدي نفعا لان التعريف لا يشمل فردا من افراد المعرف اذا الشروع
في شئ ذي اجزاء انما يكون باخذ جزء من اجزائه لا بالشروع فيه وحاصل دفع
هذه الاعتراضات الثلاثة ان قوله قدس سره اذ لا معنى للشروع فيه اه ليس
المراد منه تعريف الشروع وان توهم ظاهر عبارته باعتبار ارادة القصد والتعريف
بقوله معنى الشروع فافهم على ما قررناه لك من الكلام ولا تنبع الى من قصر الترهات
في بعض المواضع من المقام اذا القصرت المرام قوله لان المقدمة ذات اجزاء او
نظرية اه اشار الى ان تفريع قوله قدس سره فيكون الشروع في المنطق اه على قوله
ان الشروع في المنطق موقوف اه مبني على امرين احدهما كون المقدمة ذات اجزاء والا
فيمكن حصول المقدمة باخذها لا بالشروع فيها وثانيهما كون المقدمة نظرية
غير بدئية والا فيمكن حصولها دفعة بالبداية من غير شروع لان الشروع
لاجل التحصيل وقد حصلت بالبداية قوله على وجه يكون اه بان يقترن الشروع
بقصد تحصيل الكل وفيه ما عرفت قول ان الشروع فيها امر اختياري
يتوقف اه لما سيجي من المحشى قد تقرر في الحكمة ان الفعل الاختياري للميول
مسبوق بمبادي اربعة مترتبة النصور الجزئي لذلك الفعل ثم التصديق بالفاضة
المخصوصة به مطابقا او غير مطابق فان الراي الكلي لا ينبعث عنه الفعل الجزئي
ثم الارادة المنبثقة منه ثم صرف القوة المودعة في الاعضاء انتهى قوله نعم لو لم
كون الشروع اه اي لكنه ليس بلام ذلك فان تحصيل المقدمة على وجه يكون
الشروع فيها شروعا في المنطق موقوف على حصولها بوجه مالا على حصولها
من الوجه الذي قصد تحصيلها بالشروع فيها قيل عليه ولو كان الموقوف
عليه تحصيل المعرفة بوجه مالم يلزم توقف الشروع في المنطق على الشروع في
المقدمة حتى يلزم توقف الشروع في المقدمة على الشروع في المقدمة لان المعرفة
بوجه ما حاصلة قبل الشروع فيها فكيف يتوقف عليه فالصواب ان يقال
الفساد في توقف الشروع في المقدمة على الشروع في المقدمة لكونه توقف
الشروع على نفسه صريحا اظهر منه في توقفه على المقدمة فلذا ضم المقدمة
المذكورة انتهى ولا يخفى فساد اه لان قوله لان المعرفة بوجه ما حاصلة

فيها قبل الشروع فيها آه انما يصح اذا كان ذلك الوجه بديلا وما اذا كان ذا جزاء و نظريا فلا قوله والشخصية في حكم الكلية آه لما ورد انه لما كانت القضيةان شخصيتين فلا يتحقق شرط انتاج الشكل الا ولا جاب بهذا قوله وهي المقدمة الاولى آه ولو عكس الترتيب وقبل الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة وهو شروع في المنطق ينتج الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المنطق يلزم المحذور وهو توقف الشروع في المنطق على الشروع في المنطق قال الفاضل العصا م بعد تقدير الدليل على الوجهين المذكورين وبهذا تبين ان من قال ان الشبهة مبنية على تعلق الظرف بعلم اما لو تعلق بالوجوب فلا يتجه كما يقال يجب في الصلوة الوضوء لا يتم كلامه انتهى قوله اي مطلقا اي سواء كان الشروع فيه على وجه البصيرة او لا قوله بناء على ما ذكر في وجه الحصر آه اي وهذه المقدمة مبنية على ما ذكره الشارح في وجه الحصر لان ما ذكره فيه وان دل بظاهره على ان الشروع في المنطق موقوف على المقدمة الا ان المقدمة لما كانت ذات اجزاء ونظرة كان الشروع في المنطق موقفا على الشروع في المقدمة كما اشار اليه المحشي فيما سبق قوله ولا يصح التقييد المذكور في الصغر آه جوب عن دخل مقديره بانه لو قيد بمحمول الصغر بهذا القيد اعني على وجه البصيرة يتكرر الاوسط بلا شبهة وتقرير الجواب باننا لو قيدنا بمحمول الصغر بهذا القيد قلنا الشروع في المقدمة شروع في المنطق على وجه البصيرة كانت الصغرى كاذبة لان الشروع في المنطق على وجه البصيرة انما هو بعد تحصيل المقدمة بتمامها لما عرفت من ان المقدمة ذات اجزاء ونظرية فلا يكون الشروع فيها شروعا فيه على وجه البصيرة قيل ان هذا الدليل وان كان تقرير المحشي قدس سره الا انه من جانب المعترض وهو العلامة النفسا زاني وحمل المحشي التوقف على معناه وهو لولا الموقوف عليه لا يمكن الموقوف واعترض عليه ولم يرض بتقييده على وجه البصيرة لعدم انضباطه فيحمل دليله على ما ذهب اليه فكيف ببقيد الكبري على انه لو قيد فيسلم بادنى العناية والغيرة في الكبري بان يقال الشروع في المقدمة شروع في المنطق والشروع في المنطق مؤخر عن حصول المقدمة لتوقفه على وجه البصيرة عليه انتهى وفيه نظر لان الشروع على وجه البصيرة وان كان كليا مشككا الا انه المراد به ما يميز الفن المطلوب عند الطالب من سائر الفنون ولا شك انه منضبط بهذا المعنى ولان قوله لتوقفه على وجه

البصيرة آه يرجع الى تقييد الكبري بقيد على وجه البصيرة كما لا يخفى قوله مطلقا اي سواء كان الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل ولا قوله ليس بشئ آه اما ولا فلما قيل ان توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل على المقد لا يستدعي ان يكون المقدمة حاصلة قبل الشروع في تحصيلها المقارن لذلك القصد وتحصيلها مع حصولها بين الاستحالة اذ يلزم تحصيل الحاصل وتقييد الشئ على نفسه نعم لو قيل استحالة توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل عليها لا يستلزم بطلان كون المقدمة جزء من العلم لانه لا يستلزم الاستحالة هذا الشروع في العلم ولا قدح فيها بل هو مستحيل مع قطع النظر عن كون المقدمة جزءا كيف وقصد تحصيل الكل لا يمكن بدون تصوره والتقدير بفاثته فلا يمكن الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل لان ذلك القصد يستلزم حصولها فكان متجها انتهى واما ثانيا فلما ذكره المحشي بقوله لان تغاير الجهتين آه واما ثالثا بان اللازم من هذا الدليل توقف الشروع في المقدمة مطلقا على الشروع فيها مطلقا واما اعتبار قيد مع قصد تحصيل الكل فلا دلالة في عبارة المحشي قدس سره بوجه من الوجوه بل زعم ذلك القائل بانه لو لم يعتبر هذا القيد لم يكن الشروع في المقدمة شروعا في المنطق وقد عرفت ما في هذه الملازمة كذا قيل قوله وههنا لا تأثير لمقارنته آه لان الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة مطلقا اي سواء كان الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل المنطق او لا قيل وفيه بحث لا نالا نسلم عدم تأثير مقارنته قصد تحصيل المنطق في التوقف اذ لو لم يكن قصد تحصيل المنطق كما زعموا لم يكن الشروع في المقد شروعا في المنطق بل الشروع في جزئه قوله قدس سره والجواب بان في الكلام مضافا آه اما على تقدير تعلق الظرف اعني في المنطق بالوجوب فالنقدير ما يجب في تحقق العلم عليه وما يجب في تحقق الشئ لا يجب ان يكون جزءا منه بخلاف ما يجب في الشئ وعلى تقدير تعلقه بالعلم فالنقدير ما يجب ان يعلم في كتب المنطق كما ذكره قدس سره والقربة عليه ان المقصود بيان حصر الرسالة في الاجزاء الخمسة وذلك لا يحصل بحصر ما يجب ان يعلم في الفن اذ لا يقتصر اجزاء كتب الفن على اجزائها بل من اجزائها ما له نفع في الفنون بل يحصل بحصر ما يجب ان يعلم في الكتب ولا يخفى عليك ان ما نصبه من القرينة عدم صحته الدليل على الحصر بدون تقدير الكتب

فلن ان تجعل القرينة على تقدير الكتب عدم صحة كون المقدمة جزءاً من العلم وصحة كونها جزءاً من الكتب ولك ان تجيب بان في قوله ما يجب ان يعلم في المنطق تغليباً لنزول ما اشتد حاجة العلم اليه منزلة الجزء ترغيباً في الاهتمام وتكميل معرفتها وحفظاً للمقسم عن ان يدخل فيه اجزاء العلوم وديباجة الكتاب ونظائرهما مما يذكر في الكتاب المصلحة فيما يجب ان يذكر فيه وليس بمنزلة اجزاء الفن كذا ذكره الفاضل العصام واعترض على قوله ولك ان يجعل القرينة عدم ادان هذا جعل الفساد المخصوص قرينة وهو لا يصح انتهى اقول وفيه نظر لان الفساد المخصوص اذا كان ظاهراً يصح جعله قرينة قبل الجواب الاول يحتاج الى تكليفين تعلق الظرف بالوجوب الذي هو ابعد من العلم وحذف مضاف والجواب الثاني الى تكلف واحد هو حذف مضاف ولا يخفى ان اعتراض العلامة التفازاني انما هو على ظاهر عبارة الشارح لان هذا القدر يكفي في العدول عن هذا الطريق الى طريق آخر كما نذكره فان اراد المجيب من طرف الشارح دفع اعتراض العلامة عن ظاهر عبارة الشارح فلا يمكن دفعه عنها وان اراد دفعه عما اراده الشارح فهو ممكن لكن لا ينفعه نعم يمكن اصلاح الشرح بما ذكر في الجوابين الا ان المجيب ليس بصدد ذلك بل بصدد الجواب عن الاعتراض انتهى ما لا واجب عن اعتراض العلامة ايضا يمنع استحالة اللزوم لجواز توقف الشروع في جزء على الشروع في جزء آخر واورده عليه باننا اذا قلنا الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة معناه ان الشروع في كل جزء من اجزائه موقوف على المقدمة واذا كانت المقدمة جزءاً منه يكون الشروع ايضا موقوفاً على الشروع فيه وهو محال واعلم ان قول لان ما يجب ان يعلم آه يحتمل ان يكون بيان الانحصار ودليله كما اشار اليه السيد المحقق ويكون مناط كلمة انما حينئذ في قوله وانما ترتيبها عليها قوله عليها وفائدته مع ظهور الانحصار بمشاهدة اجزاء الكتاب تميز ما عقده كل باب عن غيره مما يذكر فيه تبعاً لبيان وجوب تقديم الموصل الى النصور على الموصل الى التصديق في المقدمة وبيان اجزاء العلوم في الخاتمة الى غير ذلك ويحتمل ان يكون بيان الباعث على هذا الترتيب حينئذ يصح ان يكون مناط ارادة المصنف قوله لان كانه قال ما ترتيبها عليها الا لانه قوله في جميعها آه الظاهر ان الجميع مستفاد من صيغة الجمع ويحتمل ان يكون مستفاداً

من الاضافه وعلى كل تقدير فيه اشارة الى ان ما يجب ان يكون جزءاً من العلم ولما بان يكون له من ارتباط به ولا يترك شيئاً منها في كل كتاب بالمنطق ويرد عليه انه على هذا التقدير يلزم ان يكون المقدمة مما واجب علمها في الكتب المنطقية مع ان المقدمة يجوز ان تعلم في كتاب آخر بل في علم آخر بل بتعليم معلم واجيب بان المراد من الوجوب الوجوب العرفي بمعنى اللاتق لا الوجوب العقلي بمعنى امتناع الانفكاك واعترض عليه بانه على هذا يسقط السؤال في اول الامر فلا حاجة الى تكلف تقدير الكتب لانه اذا حمل الوجوب في قوله لان ما يجب ان يعلم آه على الوجوب العرفي لا يلزم من كون المقدمة مما يجب علمها في المنطق كونها جزءاً منه حتى يلزم المحذور واجيب بان في كلام المحقق قدس سره جوابين الاول تقدير المضاف اعني الكتب والثاني حمل الوجوب على العرفي وهو المشار اليه بقوله قدس سره وحاصل الكلام آه والجواب الاول مبني على تسليم كون الوجوب العرفي الوجوب العقلي فراده قدس سره ان المراد بالوجوب الوجوب العرفي فلا يلزم جزئية المقدمة ولو سلم كون المراد منه الوجوب العقلي يلزم جزئية المقدمة من الكتب المنطقية لا من المنطق كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يلزم ان يذكر الجواب الثاني الذي اشار اليه قدس سره بقوله وحاصل الكلام آه اولاً والجواب الذي هو تقدير الكتب ثانياً قوله منه شيء آه قوله منه بيان شيء وقوله وهو راجع الى شيء قوله دون المذكور لاحتياجه آه اي لاحتياج تصحيح الى ان تخصص المذكور بما هو جزء من المنطق او مرتبط به كالجواب الثاني كان جواب المحقق قدس سره بالتحرير وجعل ما استفاد من التحريم سدا لمنع مقدمة هي كون هذا التقسيم مستلزماً لجزئية المقدمة من المنطق وكانت هذا الجواب على خلاف الظاهر من عبارة الشرح على ما عرفت كفي في جدول العلامة التفازاني عن وجه الضبط الذي ذكره الشارح الى وجه آخر في الضبط فعدل وقال ان المذكور فيه ان كان خارجاً عن ابواب المنطق ومقاصده فهو المقدمة والا فان كان البحث عن المفردات فهي المقالة الاولى والا فان كان البحث عن المركبات المقصودة باعتبار الصورة فهي مقالة الثالثة والا فو الخاتمة انتهى واورده عليه بان الخطبة ومثله اجزاء العلوم داخلات في المذكور وخارجتان عن ابواب مع انهما ليستا مقدمة واجيب بتخصيص المذكور بما يكون جزءاً من المنطق او مرتبطاً به بحيث يعد جزءاً منه لتلاير بالخطبة

ومسئلة اجزاء العلوم وهذا لا يرد على عبارة الشارح لان ما يجب ان يعلم عبارة عما يكون جزءا من المنطق او يكون له مزيد اختصاص به وللظبية ومسئلة اجزاء العلوم ليست كذلك ومن البين ان التكلف الذي يحتاج اليه عبارة العلامة للفنازلة في وجه الضبط اقوى من التكلف الذي يحتاج اليه عبارة الشارح فيه فظهر ان المقسم الذي اختاره الشارح اولى من المقسم الذي اختاره العلامة وأشار المحشي الى هذا البحث بقوله دون المذكور لاحتياجه آه قوله لما عرفت من انه لا يترك آه اعترض عليه بان عدم الترك الا نادرا لا يستلزم لزوم وهو امتناع الانفكاك على ان الوجوب ليس باستحصاء في بناء هذا السؤال على الوجوب العقلي والجواب مبني على تسليمه انتهى ولا يخفى ما فيه لان كلام المحشي مبني على الوجوب العرفي كما يظهر من كلامه فيما بعد وذكر البعض في بدل قول المحشي لما عرفت من انه لا يترك آه قوله لان ما يجب ان يعلم في الشيء يجب ان يكون جزءا منه لان ما هو خارج عن الشيء لا يعلم فيه قطعاً انتهى ولا يخفى ما فيه اذ حمل هذا القائل للوجوب في هذا القول على الوجوب بمعنى امتناع الانفكاك وقد عرفت فساد قوله فلا يرد ان ما يجب آه ولما اورد الفاضل بانه على هذا لا يلزم ان يكون مقدمة الشروع جزءا من كتب الفن لان ما يحسن ويليق ان يعلم في كتاب لا يلزم ان يذكر فيه وما لا يلزم ان يذكر فيه لا يكون جزءا منه فلا يصح قوله وحيث يلزم ان المقدمة جزءا من كتب الفن لا منه انتهى دفعه بقوله فلا يرد آه وحمل الدفع ان ما يجب ان يعلم في كتب المنطق ولو استحصاء لا يترك فيه الا نادرا وهو كالمقدمة في العرف فيلزم الجزئية من الكتب صرفاً ولا شك فيه واما اللزوم العقل بمعنى امتناع الانفكاك فلا يصدر عن عاقل فضلاً عن فاضل قوله قدس سره فاندفع المحذوران آه احدهما مخالفة القوم وثانيهما الدور قوله اي بقيد واحداً وهو لفظة الكتب قوله وليس يلزم ان يكون آه ولما ورد على المحقق قدس سره بان كون المقصود بيان انحصار الرسالة لا يدل على تقدير الكتب لان هذا المقصود بقيد وجه الحصر من غير تقدير كالتقدير لان انحصار الفن في هذا الامور الخمسة يستلزم انحصار الرسالة فيها بناء على ان كل ما هو جزء من الفن فهو جزء من الرسالة وكل ما هو جزء من الرسالة فهو جزء من الفن اجاب المحشي عن هذا وحاصل جوابه ان الاستلزام ممنوع وكذا كل واحدة من

المتقدمين اللذين بنى الاستلزام عليهما ممنوعاً قوله قدس سره فاحصل الكلام آه قيل لا يقال ان الجواب مبني على تسليم الوجوب العقلي وقوله قدس سره فاحصل الكلام يدل على الوجوب لا استحصاء في فكيف يلايم الحاصل لذى الحاصل لا ناقول الحاصل لا يلزم ان يكون عين ذى الحاصل والحاصل عبارة عن الجواب الحقيقي اذا العرف فيه عرفت وذى الحاصل عبارة عن الجواب لا لزامي لان الوجوب فيه عقلي فلا منافات بين ذى الحاصل والحاصل انتهى ما لا وفيه نظر من وجوه الاول والمغايرة بين ذى الحاصل والحاصل انما هي بالتفصيل والاجمال وفي المفهوم لا باختلاف ماصد عليه مفهومهما واذ ذلك في الثاني ان الاولي حيث ان يقدم الجواب الحقيقي على الاخرى كما تقر في فن المناظرة والثالث فلا معنى لحمل الوجوب على العقلي كما بيناه قوله فلا يرد انه يلزم ان يكون آه لانه لا يلزم من عدم لياقة الترتيبات الواقعة في كتب المنطق بالنظر الى الوجه الذي ذكره الشارح عدم لياقتها من كل وجه فيجوز ان تكون لياقة من وجه آخر بل من وجوه آخر قوله اي ذوان يتوقف عليه آه اشارة الى ان كلمة ذو محذوف في جانب الخبر قوله اوصفة ذلك آه اشارة الى المبتداء محذوف اي صفة ما يجب ان يعلم آه ان يتوقف آه فقول الشارح ان يتوقف خبر مبتداء محذوف والخلة خبر ان في قول الشارح لان ما يجب ان يعلم آه قوله وعد صحة المحل آه وبينه بعض فضلاء العلوم العربية بان كلمة ان اذا دخلت على الفعل المضارع يجعل في تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية كصحة دخول حرف الجر عليه وعطف المفرد على لان يجعله في تاويله باعتبار المعنى بان يقصد به المعنى المصدر كوايد ذلك بما نقله عن الفاضل وغيره قيل وبقره ايضا ما ذكره المحشي المحقق في حواشيه على انوار التنزيل عند الكلام على قوله تعالى وَعَهْدُنا اِلَىٰ اِبْرٰهِيْمَ وَاسْمٰعِيْلَ اَنْ طَهِّرَا الْاِيْمَةَ مِنْ اَنْ يَكُوْنَا مَعَ الْفَعْلِ بَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ لَا يَسْتَدْعِي اَنْ يَتَّحِدَا مَعْنَاهَا لضرورة عدم دلالة المصدر على الزمان مع دلالة الفعل عليه هذا فلا يرد عليه ما ذكره بعض المحشين ههنا من ان سبب الاستدعاء الى التاويل عدم الاتحاد الخارجي بالمصدر مع ما يجب وذلك السبب يتحقق بالفعل المصدر بان لان مدلول المصدرين باعتبار الذات متحد وان يفرق بينهما بان المصدر بان يدل ببيئته على الزمان دون الاول فلا فائدة لهذه التفريق في صحة الحمل وعدمه انتهى وقيل نعم ذكر علامة المولى ابوالسعود في تفسيره

المذكورة ما يدل على اتحادهما في المعنى حيث قال ولما كان الخبر والانشاء في الدلالة على المصدر سواء ساغ وقوع الامر والنهي صلة حسب وقوع الفعل المضارع فيتجوز عند ذلك عن معنى الامر والنهي نحو تجرد الصلة الفعلية عن معنى الماضي والاستقبال انتهى و لكن ان تقول ان هذا الحمل من قبيل رجل عدل ولا يخفى ان الكل تكلف ولهذا قال لفاضل العصام والاولى في قوله امان يتوقف اما ما يتوقف وكذا في نظائره وعلى فطانتك التعديل في تأويل او على اشتها وجوهه عند كل حقير و جليل انتهى قوله الحمل مبنى على المسامحة آه اعترض عليه بان لفظة المقدمة قد يطلق على الالفاظ وقد تطلق على المعاني ايضا فلا حاجة الى الحمل على المسامحة وفيه نظر لان في هذا المقام قرينة على ان المراد بها الالتفات لما عرفت من ان المقصود بيان وجه حصر الرسالة في الاجزاء الخمسة التي هي عبارة عن الالفاظ في التحقق قوله وكذا فيما سياتى آه اى وكذا الحمل فيما سياتى من قول الشارح فهو المقالة الاولى ومن قوله وهو المقالة الثانية ومن قوله والمقالة الثالثة ومن قوله وهو الخاتمة مبنى على المسامحة فلفظ المدلول محذوف فيها قوله وفي الاصطلاح آه وقد يجزى بمعنى المناظرة والمراد هنا المعنى الاصطلاحي ويصل بكلمة عن وهي داخلة على الموضوع في الاكثر لانه على تقدير المضاف وهو الاحوال وقد تكون داخلة على المحمول وهو ذلك المضاف وقوله عنوانات المسائل آه اى عنوان الموضوعات الحقيقة للمسائل على ان يكون المضاف اليه محذوفا وهو الموضوعات والمراد بالعنوانات المفهومات التي هي الموضوعات الذكرية للمسائل فالمراد ان اثبات احوال المفردات واعراضها الذاتية لها يكون بطريق ان يكون الموضوعات الذكرية للمسائل المذكورة في المقالة الاولى والباخرة عن احوال المفردات مفهومات كلية يتعدى الحكم الكلى منها الى المفردات التي هي موضوعات حقيقية في المقالة الاولى لتلك المسائل كما ان اثبات احوال زيد وعمر وخاله ووكبر وغيرهم لهم انما يكون بالحكم الكلى في قضية كلية على مفهوم كلى وهو الحيوان الناطق يتعدى ذلك الحكم منه اليهم فيقال كل انسان ضاحك مثلا قوله وقصر على ذلك ما سياتى آه من قول الشارح فاما ان يكون البحث عن المركبات لغير المقصودة ومن قوله وعن المركبات التي هي المقاصد بالذات بان يقال المراد

ان اثبات احوال المركبات الغير المقصودة بالذات لها يكون بطريق ان يكون الموضوعات الذكرية للمسائل المذكورة في المقالة الثانية الباخة عن المركبات الغير المقصودة مفهومات كلية يتعدى الحكم الكلى منها الى المركبات الغير المقصودة فالمركبات الغير المقصودة موضوعات الحقيقية في المقالة الثانية لتلك المسائل وكذا الكلام في المركبات المقصودة بالذات فالمركبات المقصودة بالذات موضوعات حقيقية للمسائل يتعدى الحكم الكلى الوارد على المفهومات الكلية فيها منها الى الموضوعات الحقيقية المبحوث عنها من حيث الصورة في المقالة الثالثة ومن حيث المادة في الخاتمة قوله وبذلك اندفع الشكوك التي اوردتها الناطرون آه ومن هذه الشكوك ما اورد على قول الشارح اما ان يتوقف عليه آه ونظائره من عدم صحة الحمل وقد عرفت اندفاعه ومنها ما يرد على قول الشارح فهو المقدمة ونظائره آه من عدم صحة الحمل ايضا وقد عرفت اندفاعه ايضا ومنها ما اورد على قول الشارح فاما ان يكون البحث فيه عن المفردات آه من ان المسائل كلها باخرة عن احوال ما يصدق عليه المفرد اذ ما من مركب الا وهو مفرد باعتبار دلالة اللفظ المفرد عليه واقوله هذا اذ كان او هو وما من مسألة الا وموضوعها الذكرى مفرد صادق على موضوعها الحقيقي وقد دفعه المحشى بقوله فالمعنى اما ان يثبت فيه احوال المفردات لها بان يكون عنوانات المسائل آه وقد فصلنا ومنها ما اجب عن هذا الاعتراض من ان صدق العنوان لا يوجب صدق المفرد بل صدق ما يصدق عليه المفرد اذ رب شئ يصدق عليه شئ ولا يصدق عليه الصادق على ذلك كما ان الانسان يصدق على زيد ولا يصدق عليه النوع الصادق على الانسان ومنها ما اجب عنه من ان المراد بيان احوال ثابتة لما يصدق عليه المفرد من حيث هو كذلك ووجه اندفاع هذين الجوابين انهما مع كونهما خلافا لظاهر لا يحتاج اليهما من يعلم مسائل المقالات ومنها ما اورد على الشارح فيما سياتى من ان البحث عن المركبات الغير المقصودة بالذات او المقصودة بالذات معناه بيان احوال ثابتة لما يصدق تلك المركبات عليه مع ان تلك المركبات لا تصدق على شئ اذ من البديهي ان الصدق على شئ من خواص المفرد وقد عرفت اندفاعه من تحقيق مسائل المقالات على وجه يدل عليه كلام المحشى وقد اوضحنا لك اياه هذا ولا تكن من القاصرين

في بيان الشكوك بتخصيصها ببعضها ما ذكرناه قوله اي في المنطلق اه اشار
بهذا التفسير الى ان الغير المقصود بالذات بالنسبة الى شئ يكون مقصودا بالذات
بالنسبة الى شئ آخر وتفصيله ان المقصود بالذات ما لا يكون واسطة للغير
بل الغرض يتعلق به بذاته وهو قد يكون بالنسبة الى الفن وقد يكون بالنسبة الى
الكتاب مثلا المقصود بالذات بالنسبة الى فن المنطق هو الموصل الى المطلوب
المجهول تصور يا كان او تصديقا والموصل الى الاول التعريفات والى الثاني الاقيسة
ولهما موقف عليه يبحث عنه في المنطق لكونه موقوفا عليه فهو مقصود بالغير
ففي ما نحن فيه المركبات الغير المقصودة بالذات هي القضايا واحكامها لكونها
مقصودا لاجل توقف الموصل الى التصديق والمركبات المقصودة بالذات الاقيسة
لتعلق الغرض اليه بذاته في المنطق واما بالنسبة الى الكتاب فالقضايا والاقيسة
مقصودة لذاتها لتعلق الغرض ببيانها معا فيه والمقاصد بالغير بالنسبة اليها
المبادئ المسوقة لتصورات القضايا والاقيسة ولا يثبت الاعراض الذاتية الثابتة
لها فقد ظهر ان المقاصد بالذات ههنا بالنسبة الى الفن لا بالنسبة الى الكتاب
فلا يرد ان الحجج ليست مقاصد بالذات بل المقاصد بالذات هي المطالب لان المطالب
مع انها مقاصد بالذات في مقام التحصيل مقاصد بالتبع في الفن فالقضايا
مقاصد بالذات في الكتاب ومقاصد بالتبع في الفن قوله اما ان يكون النظر
والنظر ههنا بمعنى البحث لا بمعنى ترتيب اموره قوله من حيث الصورة او من حيث المادة
آه اي تثبت لتلك المقاصد بالذات اعراض ذاتية بواسطة الجزء الصوري لها وهو
صورها الاقتراني والاستثنائي كما في الاقيسة بحسب الصور او بواسطة الجزء
المادي وهو عبارة عن القضايا التي يحصل منها الصناعات الخمس كما في الاقيسة
بحسب المواد قوله فلا يرد ان البحث عن القضايا اه لان الحكم في البحث عن القضايا
على القضايا لا على الاقيسة من حيث المادة والمركبات المقصودة بالذات ما يكون
الحكم فيها على الاقيسة اما من حيث الصورة اي بواسطة الجزء الصوري او من
حيث المادة اي بواسطة الجزء المادي قوله ابطال لوجه الحصر اه اشارة الى ان
اعراض العلامة الثنائيات على وجه الحصر نقض اجمالي باستلزامه خصوص الفساد
الذي هو خروج بعض المباحث وهو مشكلة اجزاء العلوم ثلثة المبادئ
والمسائل والموضوعات قوله ولم يثبت ذلك آه اي ولم يثبت كون المقصود

مشتلا على الامر من مواد الاقيسة واجزاء العلوم بل الثابت به ان المقصود امر
واحد هو مواد الاقيسة قوله قدس سره واجيب بان المقصود من الخاتمة هو
المادة وحدها آه منع لللازمة المذكورة في دليل الناقض اعني قوله لو تم الحصر
ان لا يبحث في الخاتمة الا عن الصناعات الخمس لسند ان المبحوث عنه في الخاتمة اعم
من المقصود بالذات والمقصود بالتبع او اثبات لتقريب الدليل الذي هو وجه
الحصر بتخصيص الدعوى بالامر الاول واجيب عن اعتراض العلامة ايضا بان المركبات
اعم من القضايا والاقيسة ومشكلة اجزاء العلوم ثلثة فينشد يندرج مشكلة
اجزاء العلوم في قول الشارح من حيث المادة فانها تبحث عن المركبات المقصودة
بالذات فلا يرد انها خرجت عن حصر الخاتمة فيما حصرت فيه مع انها داخله فيها
ولا يرد انه ينا في قوله واما الخاتمة ففي مواد الاقيسة واجزاء العلوم ورد عليه
بان المراد من المركبات مقاصد الفن فلا تكون شاملة على مشكلة اجزاء العلوم
لانها ليست من مقاصد الفن على انه لو كانت تلك المشكلة معدودة في المواد
لقال الشارح فيما سبق اما الخاتمة ففي مواد الاقيسة والعلوم او مواد العلوم
اعترض على جواب المحقق قدس سره بانه ان اريد بالمقصود مقصود الكتاب
فلا نم ان مقصود الكتاب من الخاتمة هو المادة وحدها وان اريد به المقصود
الفن فسلم لكن قد عرفت المحصور في اجزاء الخمسة الكتاب لا الفن واجيب باننا
نختار الاول ولما كانت مشكلة اجزاء العلوم غير مقصودة من الفن فهي بقصة
من مقصود به الكتاب فلا بأس في خروجها عن الحصر واعترض على جواب المحقق
قدس سره ايضا بانه يوجب ان لا يكون شئ مما ذكر في المقدمة مقصودا من المقدمة
اذ لا مدخل في الايصال لشئ مما ذكر فيها واجيب عنه بان المقصود من باب
جمع فيه ما هو من الفن وما هو خارج عنه ما هو من الفن بخلاف ما اقتصر فيه
على الخارج عن الفن وبان ليس المقصود بعد الشروع في الفن الا الداخل فيه واجيب
بالفرق بين مشكلة اجزاء العلوم والمقدمة بان المقدمة وان لا دخل لها في الايصال
لكنه مما يتوقف عليه الايصال بخلاف الخاتمة ولا يخفى ان هذا الجواب لا يجدي نفعا
للمحقق قدس سره ونتجه على الشارح ما ذكره المحقق قدس سره في حواش المطول
ان ذكر الغير المقصود بالذات في العنوان مستكره جدا فلا ينبغي ذكر الغير المقصود
بالذات في عنوان الخاتمة سابقا واجيب بان الشارح تبع في ذكر العنوانات

كلام المتن وذكرها موافقا لما ذكرها وجمع ما في المتن بلا تصرف ونبه في وجهه
المحصر على ما ليس بمقصود فيما ذكره المصنف العنوان ايماء الى ان ما ذكره فيه ليس على
ما ينبغي والمصر ان يمنع وجوب كون الخارج عن الفن غير مقصود في باب ذكر فيه شيء
من الفن لانه لما جاز ان يكون ما ليس من الفن مقصودا في كتابه فلم لا يجوز ان يكون
مقصودا في باب منه ذكر فيه شيء من الفن لا بد لفقيه من دليل فان قيل اي فائقة
في بيان مسألة اجزاء العلوم قلنا التميز بينها وبين ما هو خارج عنها فاذا ذكر في
كتبها لداعي حاجة اليه ليقصر في تحصيل ما هو الخارج على قدر الحاجة ولا يطلب الاستقصا
فيه هذا المقام فيشغله عما هو حق الاهتمام في تحصيل العلم المطلوب فان قيل على هذا
ينبغي ان يذكر قبل الشروع في المنطق كالمقدمة لينفع في تحصيله ايضا قلنا نعم
الا ان المنطق لما كان مقصودا لغيره ودون الحاجة الغير اليه في تحصيل الحكمة فجمع معه
ينفع في تحصيل الحكمة اعني مسألة اجزاء العلوم وذكر بعد الفراغ عنه لانه كالثمة
له او التكميل ما هو الغرض منه قوله لما سببها بالمنطق في عدم الاختصاص به فانه
كما ان للمنطق مناسبة لسائر العلوم باعتبار جريان احكامه فيها ولذا كفى عنه برئيس
العلوم حتى قال صاحب العرائش لقد بلغ رياسته الى مرتبة فرد من افراد المسائل
على انفاذ حكمه الا باذنه واساراته ولا يجترى بحث على تحريك شفته الا بالتسلح
بتلويحائه وتصريحائه كذلك مسألة اجزاء العلوم لها مناسبة اليها من حيث ان
اجزاء كل علم ثلاثة لا يحض فردا دون فرد قوله لما سببها بمواد الاقيسة اه فان
مسائل مواد الاقيسة تتعلق باجزاء الاقيسة وتلك المسئلة تتعلق باجزاء العلوم
كما ذكره المولى عماد الدين وفيه نظر لان تلك المناسبة موجودة مع ما ذكر في المقالة
الثالثة ايضا قوله بخلاف المقدمة اه يعني ان ما ذكر في مسألة اجزاء العلوم ملائم
بخلاف المقدمة اه ولما ورد ان ما ذكر في مسألة اجزاء العلوم جار بعينه في المقدمة
لانه لا دخل لها في الايضال انما ذكرت تبعا للمقصود فلزم ان لا تذكر ايضا في
وجه المحصر اجاب بان المقدمة وان كانت غير مقصودة في المنطق الا انها مقصودة
في الكتاب لشدة ارتباطها بالمقصود بالذات اه والمقصود بيان وجه حصر الكتاب
في اجزائه فيلزم ذكرها بخلاف مسألة اجزاء العلوم فانها ليست مقصودة لا
في الفن ولا في الكتاب قوله بخلاف المقدمة اه اي لما كانت لفظة المقدمة مشتركة
بالاشتراك اللفظي بين معان متعددة كما سيجي اجيب الى تعيين ما هو المراد منها

ههنا فعيته الشارح به وقد بقي في العلم دون المنطق اشارة الى بيان المقدمة بالنسبة
الى العلوم كلها ويعلم منه بيان مقدمة الشروع في المنطق لان مقدمة المنطق فرد من
افراد مقدمة العلم قوله فالحجوا غشا شتغالاه اي يعني ان لاجوبة عنه تارة بان في تنبيه
على ان الاول غير مقصود والثاني مقصود وانه علم ضمنا والثاني اصاله وتارة بان
في الثاني فائقة زائده هي الاشارة بقوله ههنا الى تعدد المقدمة وتارة بانه تمهيد وجه
التوقف على الامور الثلاثة وتارة بان المبادر مما تقدم ان المراد بالمقدمة ما هو اخضر
من معناها اعني ما يتوقف عليه الشروع في المنطق فاحتج الى التنبه على ان
المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم واطلاقها على ما يتوقف عليه الشروع
في المنطق لا لخصوصه وتارة بانه لم يفهم مما تقدم ان المقدمة ما يتوقف عليه الشروع
في العلم لان حمل المقدمة عليه يصح ان يكون من حمل الاعم على الاخص مع ان فيه
نظرا لان المقصود من هذا الحمل في وجه المحصر انما يكون تحصيل مفهوم للمحمول
جامع مانع وتارة بان المراد بالمقدمة ههنا اخص من مقدمة الكتاب اذ المراد بها فيما
سبق مقدمة الكتاب اي الالفاظ والمراد بها ههنا الالفاظ التي يتوقف عليها الشروع
في المنطق على معانيها لان الغرض بيان ما هو جزء من هذا الكتاب وتارة بانه قد
حقق ان اطلاق المقدمة على الطائفة المخصوصة المذكورة في اوائل الكتب معنى مجازي
وعلى المعاني التي يتوقف عليها الشروع في العلم معنى حقيقي فالشارح اعرض عن
معناها المجازية الذي ذكره في اجزاء الخمسة وتعرض الى معناها الحقيقي ههنا
تقريبا للشروع في وجه التوقف على كل من الامور الثلاثة كلها اشتغالات بما لا يخفى
لما عرفت من ان المقدمة مشتركة بالاشتراك اللفظي بين معان متعددة فعين
الشارح منها ما هو المراد ههنا قوله يعني ان قوله ههنا اي في اوائل الكتب اه قل
ما حاصله ان قول الشارح والمراد بالمقدمة ههنا اه يحتمل وجوها ثلاثة الاول مراده
من المقدمة ههنا اي في هذا المقام الذي هو مقام بيان وجه المحصر ما يتوقف
عليه الشروع وفائقة قوله ههنا حيث الاحتراز عن مقام دعوى المحصر فان
مراده بالمقدمة هناك الطائفة المخصوصة من الفاظ الكتاب والرسالة فان
المدعى هناك حصر الرسالة التي هي الالفاظ في اجزائها التي من جملتها المقدمة على
ما سبق الاشارة اليه والمدعى في مقام بيان وجه الحصر ما يجب ان يعلم
وهذا هو المعاني لا الالفاظ وعلى هذا لا يرد ما اورد على الشارح من ان المقدمة

ما جعلت جزء من الكتاب الذي هو الالفاظ فكيف يصح تفسيره بما يتوقف عليه الشروع وهو المعاني والثاني ان المراد بالمقدمة اسم لمفهوم كلي وهو ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لا ارتباطا بين المحقق والنفاذ اني او هو ما يعين في تحصيل الفن المط عند غيره وله فرد ان يتوقف عليه الشروع وما لا يتوقف عليه الشروع بناء على انها مشتركة بينهما بالاشترك المعنوي والمذكور في الكتاب الفرد الاول فهو المناسب ان يراد في هذا الكتاب وان جاز ان يراد بها المفهوم الكلي الا ان من الفردين وفائدة قوله ههنا حيث ان قد يذكر في غير من الكتب في المقدمة مع الامور الثلاثة المذكورة ههنا مباحث الالفاظ اوبان شرقة اوبان رتبته اوبان وجه تسمية العلم بالاسم اوبان واضعه اوبان شرقة اوبان رتبته اوبان مصنف الكتاب او غير ذلك مما يرتبط بالمط وحيث لا يناسب ان يراد بالمقدمة هناك ما يتوقف عليه الشروع والثالث ما ذهب اليه المحقق قدس سره في الوجهين الاخيرين يحتاج الى تقدير مضافا الى الالفاظ ما يتوقف عليه الشروع او يجوز بان يكون ما يتوقف عليه الشروع مستعملا فيما يدل عليه لعلاقة بين اللفظ والمعنى او تعميم التوقف بحيث يتدرج فيه التوقف العادي فيتناول الالفاظ على ما سيجي تحقيقه في مباحث الالفاظ اذ تخصيص التوقف بالعادي ليس دفع الموردة على الشارح في تفسير المقدمة على ما سبق ذكره آنفا ولما كان لفظ من كلام الشارح هو الوجه الثالث ذهب قدس سره اليه ولم يلتفت الى الوجهين الاولين وما ذهب اليه قدس سره فيه احتمالا لان احدهما ان مراد القوم من المقدمة المذكورة في وائل الكتب ما يتوقف عليه الشروع اي الالفاظ وثانيهما ان مراد المصنف في اول كتابه ما يتوقف عليه الشروع اي الالفاظ ولا يجوز ان يكون اول لان مراد القوم بالمقدمة اعم من ذلك فتعين الثاني وفيه نظر لان المناقشة حيث ان يقال في بيان فائدة قوله ههنا ان المصنف يطلق المقدمة في مباحث القياس على معنى آخر لان القوم يطلقونها في مباحث القياس على معنى آخر بناء على ما هو المفهوم يطلق وقد يطلق على صيغة المجهول والجواب ان القوم يطلقونها في مباحث القياس والمصنف منها انتهى ولا يخفى ان قوله في الوجه الاول والمذكور في مقام بيان وجه الحصر حصر ما يجب ان يعلم وهذا هو المعاني لا الالفاظ مبني على الغفلة عن الجواب الذي ذكره المحقق قدس سره وهو تقدير الكتب

وان قوله في الوجهين الاخيرين يحتاج الى تقدير مضافا مبني على جعل المقدمة مقدمة الكتاب والظاهر انه قدس سره جعلها مقدمة العلم واعلم ان القوم صدر في كتب الميزان بذكر حده وغايته وموضوعه وعنوانه بالمقدمة فذهب بعضهم الى ان مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع وذهب بعض آخر منهم الى ان الشروع في العلم لا يتوقف على هذه الامور الثلاثة بل يتوقف على تصور العلم بوجه ما والضميمة بان له فائدة مطلوبة للشارح فيه لان الشروع فعل اختياري توقفه على تصور العلم بوجه من الوجوه وعلى التصديق بفائدة ترتب عليه ضروري سواء كان جازما مطابقا للواقع او غير مطابق له او غير جازم زاد واقيد البصيرة فحصر وثارة ما يتوقف عليه الشروع على بصيرة في الامور الثلاثة وثارة زاد واعليها مثل مباحث الالفاظ كما مر اليه الاشارة والمقصود توجيه ما صدر به الكتب لاحصر المقدمة فيها بالبرهان ولم يدعوا حصر عقليا فلا يرد عليهم ما اورده العلامة النفاذ من ان البصيرة ليست امر مضبوطا يقتضي الاختصار على ما ذكره فظهر ضعف ما قال العلامة مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقاصد لا ارتباطا به وهي ههنا امور ثلاثة الاول بيان الحاجة والثاني بيان ماهية والثالث بيان موضوعه ثم قال واما ما ذهب اليه الشارحون من ان المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم ففيه نظر لا مكان الشروع بدون هذه الامور وما ذكره من البصيرة فليس امر مضبوطا يقتضي الاختصار على ما ذكره ثم بين وجه اعتبار الثلاثة ووجه تقديمها بان لكل علم جهة واحدة باعتبارها يعد علما واحدا وتلك الجهة اما ذاتية كالموضوع واما عرضية كالغاية والغرض المأخوذ من الجهة الاولى يسمى جدا وبغيرها رسما ومن حق كل طالب بكثرة تضبطها جهة واحدة ان يعرفها اولا بتلك الجهة وان يعرف غايتها ومنفعتها فقد علم وجه اعتبار الثلاثة ووجه تقديمها انتهى ويمكن ان يقال ان العلوم المدونة قد تطلق على مسائل مخصوصة والشروع في تحصيل تلك المسائل وادراكها على وجه البصيرة يتوقف على اراء معان اخر تصورية وتصديقية كما هو المشهور فاذا اريد التعليم والتفهم وجب تقديم الالفاظ الدالة على المعاني الموقوفة عليها على الالفاظ الدالة على تلك المسائل الموقوفة على المعاني الاخر وكذا اذا اريد الدلالة بالنقوش عليها الدالة عليها بواسطة دلالتها على الالفاظ يجب تقديم النقوش التي اذا الموقوف

عليه ما باذاء الموقف وذا عرفت هذا يمكن ان يقال المقدمة سواء كانت مقدمة الكلام او مقدمة العلم يجري عليه البيان بالنصورات والنصديقات والدلائل فلا تفاوت بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فيما يجب ويمتنع فان عرفت بما يتوقف عليه الشروع فالتعريف شامل لهما وان عرفت بما يتوقف عليه الشروع في العلم فهو تعريف لمقدمة العلم ويعلم منه مقدمة الكتاب قوله فلا يكون فائدة الاشارة آه فيه رد على الفاضل العصام حيث قال ويحتمل ان يكون فائدة الاشارة الى انها في اللغة بمعنى مقدمة الجيش قوله وانه يقال للاشارة آه الظاهر انه معطوف على مدخول اللام وعدم اعادة اللام يدل على ان مجموع المعطوفين والمعطوف علة واحدة والضمير في انه للشان اي والشان يقال للاشارة الى مثل هذه الفاتحة التي هو كونها بمعنى آخر عند غير ارباب هذا الفن لفظ عندهم لا لفظ ههنا يعني لو قصد الاشارة الى مثل هذه الفاتحة لقال والمراد بالمقدمة عندهم اي عند ارباب هذا الفن ليسعربا عنها قد يراد بها معنى آخر عند غير ارباب هذا الفن لاههنا فقول عندهم مراد اللفظ مقول القول ليقال ولا يتوهم ان تعريف المقدمة يصدق على جزء العلم لنوقف شروعه عليه لانا نقول الشروع في العلم لا يتوقف على ما هو جزء منه بل على ما هو خارج عنه والا لدار قوله قدس سره جعلت جزء قياس وحجة آه نقل عنه في حاشيته على شرح المطالع ان التقدير او على جزء حجة ولها ثلث امثلة القياس والاستقراء والتمثيل وهي اعم من الاول انتهى يعني ان المقدمة تطلق تارة على معنى واحد وهو القضية التي جعلت جزء قياس والقضية التي جعلت جزء حجة فكلمة اول التردد لا للنعميم قوله والترديد للاشارة الى تعدد الاصطلاح آه اختلفت في كلمة التي للترديد فقول هو للتردد في الاصطلاح وقيل للاشارة الى تعدد الاصطلاح والثاني اظهر لان عدم التردد في الاصطلاح اشبه بحال الشيخ انتهى واختار المحشى القول لتأويل ولعل الشيخ اراد بالقياس ههنا ما يتناول الاقسام الثلاثة فاردفه بقوله او حجة ترديدا في العبارة او تخيير في اللفظ فها لما يتوهم من اختصاص القياس ههنا بما يقال القسمين او اراد بالقياس ههنا ما يقابل القسمين الاخيرين اشارة الى شدة الاهتمام به لانه العدة في باب الاستدلال كان ما عداه بالنسبة اليه ملحق بعدم ثم اضرب عنه الى قوله او حجة افادة لما هو الاصطلاح ولان المقصود اذا دى بهذا النوع من العبارة كان اوقع في

النفوس وعلى هذا يكون كلمة او بمعنى بل انتهى فربما يكون كلمة او بمعنى بل وان جوزه الحاجة الا انه مختص بدخولها على الجملة نص عليه المحقق الرضى مع انه بعيد عن العبارة لا يلتفت اليه من غير قرينة انتهى واعتراض الفاضل العصام بان استعمال المقدمة في القضية المذكورة ليس صريحا في انها تكون قضية جعلت جزء قياس او حجة بل يجوز ان يكون معناه ما يتوقف عليه الدليل ويكون اطلاقها على القضية لانها من افراده فلاشارة الى هذا التردد قال السيد السند في خواشي المطالع كانا الثاني اعم من الاول فنامل انتهى وفيه نظر لان عبارة المحقق قدس سره في حاشية المطالع هكذا للفظ المطلق لمعينين آخرين احدهما القضية التي جعلت جزء القياس او الحجة والثاني ما يتوقف عليه صحة الدليل كايجاب الصغيرى وكلية الكبرى في الشكل الاول مثلا وهذا الثاني اعم من سابقه انتهى ولا شك ان هذا القول صريح في انها بمعنى قضية جعلت جزء قياس او حجة قيل وانما قال كان ولم ينجز لاحتمال ان يراد بالثاني ما يتوقف عليه صحة الدليل من غير المقدمات الصريحة التي هي القضايا او دل عليه التمثيل بقوله كايجاب الصغيرى انتهى ولا يخفى ان التمثيل لا يلد عليه ويحتمل ان يكون كلمة كان ما صية قوله وقد بسطناه في حاشية خواشي شرح المطالع ولم يتفق لنا ان تراها قوله قدس سره ما يتوقف عليه صحة الدليل آه الدليل ان كان عبارة عن القياس المنطقي الذي هو الاستدلال بالكلية على الجزئي فهذا المعنى اعم مطلقا من المعنى الاول اذا جعلت المقدمة جزء قياس وعموم من وجه بينهما ان جعلت حجة وان كان عبارة عن المعنى الاعم من القياس المنطقي الشامل للصناعات الخمس والاستقراء والتمثيل فهذا المعنى اعم مطلقا من المعنى الاول قوله واما المقدمات البعيدة آه يعني فلا يضر خروجها من تعريف مقدمة الدليل لعدم كونها من افراد المعرف فالمراد منه دفع اعتراض الفاضل العصام وهو انه ان اريد النوقف مطلقا بعيدا كان او قريبا يصدق التعريف على الموضوعات والحمولات ولا يسمى موضوعات المقدمات ولا محمولاتها مقدمات وان اريد النوقف بلا واسطة يخرج المقدمات البعيدة وكذا يندفع به توقف صحة الدليل على ارادة المستدل لان هذا النوقف بواسطة توقف صحة الدليل على الفاعل المستدل الخارج قوله قدس سره فيتناول مقدمات الادلة آه ولا يخفى انه اشارة الى ان المعنى الثاني اعم مطلقا من الاول واعتراض

عليه بان كلامه هذا ينافي في حاشية شرح المطالع حيث قال فيها على ما نقلناه سابقا كان هذا الثاني اعم من سابقه آه لان كلامه ههنا يدل على الجزم في ان الثاني اعم من الاول وكلامه فيها يدل على الظن المستفاد من كلمة كان انتهى فتأمل واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون النسبة بين المعنيين باعتبار ان المعنى الاول عبارة عن المادة فقط والثاني عبارة عن المادة والصورة معا فيكون الثاني اعم من الاول جزما وكان كلامه ههنا مبني على هذا ودل على هذا ذكر الدليل وان يكون النسبة بينهما باعتبار تعميم الدليل المأخوذ في التعريف وتخصيصه كما بينا وحينئذ يحتمل ان يكون بينهما عموم وخصوص مطلق او من وجه وكان كلامه ههنا ك مبني على هذا ويحتمل ان يقال ان ما يتوقف عليه صحة الدليل اعم من الشطر والشرط بناء على التبادر والعرف مع احتمال ان يكون باعتبار الصورة فقط فهنا نظر في العرف والتبادر وهنالك الى الاحتمال فاقى ههنا بما يقتضيه الجزم وهنالك بصيغة الظن انتهى فتأمل قيل ما حمله ان اعمية المعنى الثاني من الاول مطلقا اذا كانت كلمة كان للظن واما اذا كانت

للتشبيه فالوجه ان يقال اللفظ في حال الفن ورعايته من جانبي الصورة والمادة ان المراد بصحة الدليل الصحة من حيث الصورة والمادة جميعا وحينئذ يكون المقدم الثاني بالمعنى الثاني متناولة لشرائط الاشكال ولقدماتها الصادرة المناسبة وحدها ولصدق تلك المقدمات ومناسبتها للطلوب وايضا والمقدمة التي بالمعنى الاول لا تتناول المقدمات الاشكال لكن تتناول صحتها وكاذبها جميعا فالثاني وان لم يكن اعم من سابقه مطلقا بل اعم من وجه الا انه اكثر افرادا من سابقه كما هو شأنه الاعم منه مطلقا في الاغلب فلذا اورد قدس سره كلمة كان المفيدة للتشبيه وكلا الوجهين حسن فالاول احسن واظهر انتهى قوله على صيغة المجهول اعترض على قول الشارح ووجه توقف الشروع آه بان في هذه العبارة حل والحق فيها ان يقال فهو ان الشارح آه بدون اللام واجاب المحشي عنه بانه على صيغة الماضي المجهول من التوجيه وليس باسم وفيه نظر لانه يكون التعليل حينئذ بقوله فلان آه تعليل للتوجيه التوقف لا للتوقف نفسه مع ان السوق يقتضي ان يكون التعليل به تعليل للتوقف نفسه لا لتوجيهه واجاب المولى داود الاسود بان مبني هذا الاعتراض على ان يكون قوله فلا

آه جزا من قوله ووجه توقف الشروع وان لا يكون الا مرزاقه على ما هو ظاهر هذا الكلام اما على صرف الكلام عن ظاهره وجعل اللام زائفة او جعل قوله فلان خبر المحذوف فيكون تقدير الكلام هكذا ووجه توقف الشروع على الامور المذكورة في المقدمة امور اما توقف الشروع في العلم على تصوره فلان آه او جعل قوله لان علة للخبر المحذوف اي وجه توقف الشروع اما على تصور العلم فتحقق لان الشارح آه فلا يرد عليه ما قيل لكن يرد عليه انه خلاف الظاهر انتهى وفيه نظر اذ على التقدير الاول يلزم ما يلزم على عدم التقدير لان كلمة اما للتفصيل الامور المقدرة فيكون الحاصل اما امر توقف الشروع في العلم فلان آه وهذا عين المحذور المهروب عنه لان ذلك الامر عبارة عن الوجه فالوجه معلل بنفسه وعلى تقدير التحقيق اما ان يقدر قبل الفاء او بعده فعلى الاول يلزم توسط الفاء بين المتعلق والمتعلق وعلى الثاني يلزم تقليل تحقق التوقف لان نفسه مع ان المقصود تعليل نفس التوقف لا تحققه واجيب عن هذا الاعتراض بان التركيب من قبيل قوله عز من قائل ويبقى وجه ربك وقوله كل شيء هالك الا وجهه يعني ان الوجه قد يطلق على الذات كما في هذين القولين وقد يطلق بحسب العرف على العلة وقد يطلق على العضو المخصوص ولا يخفى انه لا يمكن حمله على المعنى الثالث فان حمل على المعنى الثاني فاللام في قوله فلان الشارح آه لا يخلو عن الركاقة وان حمل على المعنى الاول فيحمل الاضافة على الاضافة البسيطة فيكون الحاصل وذات هو توقف الشروع اما على تصور العلم فلان آه ولا يخفى ان هذا الجواب ايضا خلافا لظاهر قوله جزى ربك شق كردن آه جزى بمعنى الشيء والياء للوحد وراداة المفعول وبك بمعنى الواحد والياء متعلق بكردن وشق بالفتح مصدر من باب الاول وبالكسر احدا القسمين والمراد الاول وحاصل المعنى ان التوجيه عبارة عن تقسيم الشيء الواحد قوله على ان المقصود بيان وجه التوقف نفسه آه ابطال لتقدير المحر بوجه آخر بطريق العلاوة سواء كان المحر المقدر لفظ متحقق او لفظة امور كما قدرها المولى داود الاسود قوله زاد لفظ النصور ههنا والبيان فيما سياتي آه جواب عما يرد على الشارح من ان اللفظ ان يقال اما على ماهية العلم وكذا ان يقال فيما سياتي واما على الحاجة واما على موضوع قوله اشارة الى ان المراد بما يتوقف عليه الشروع ما يتوقف على عمله آه هذا ما ذهب اليه الفاضل العصا حيث قال واعلم ان المراد بما يتوقف عليه الشروع في العلم علم يتوقف

اي في اللفظ المتعلق بالوجه
اي في اللفظ المتعلق بالوجه
اي في اللفظ المتعلق بالوجه

عليه الشروع في العلم كما يدعو اليه قوله ووجه توقف الشروع اما على تصور العلم
 فالمقدمة من قبيل الادراكات دون تدركات وهذا اندفع ما قيل ان تعريف المقدمة
 يصدق على التلبس بالجزء وعلى قصد تحصيل الكل لان الشروع في العلم يتوقف عليهما
 لتوقف الكل على الجزء وعلى ارادة الشروع لا لكونه فعلا اختياريا يتوقف على
 ارادته نعم يصدق التعريف على ادراكات يتوقف عليها الشروع وليست من المقدمة
 ودفعه يحتاج الى قيود لا يبقى المقام يذكرها انتهى قوله تصور او تصديقاً
 والمراد بالتصور التصور بما هيبة العلم وبالتصديق التصديق بغايته اذ المراد من
 بيان الحاجة اليه التصديق بغايته لا امر آخر ولذا قال الشارح فيما سياتي في دليل
 بيان الحاجة لانه لو لم يعلم غاية العلم آه واعلم ان المراد بالشروع شروح ما فهو من
 قبيل السوق في ادخل السوق فيشمل ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة
 لانه يتوقف عليه شروح ما هو الشروع على وجه البصيرة وكذا ما يتوقف عليه
 الشروع على وجه زيادة البصيرة وهذا اندفع ما قيل انه كان من الوجه على الشارح
 ان يعدل عن تعريف المقدمة كما عدل عن بيان وجه التوقف على التصور بوجه
 فيعرفها بما يتوقف عليه اما مطلقاً او على وجه البصيرة او زيادتها على ما قال
 الفاضل العصام قوله وقصد الباقى اه اى قصد تحصيل الكل ما سبق من ان الشروع
 في الجزء واخذه انما يكون شروعا في الكل اذا كان مقارنا بقصد تحصيل الكل وفيه ما
 عرفت قوله وغير ذلك آه كادارة الشروع لان الشروع لكونه من الافعال الاختيارية يتوقف
 على تحقق ارادة الشروع او لا من الشارع كما سيجي قال الشارح فلان الشارع في العلم آه هذا دليل لدعوى
 ان الشروع في المنطق موقوف على تعريفه او لا وتقرره ان يقال الشروع في المنطق موقوف
 على تصوره او لا وذلك التصور موقوف على تعريفه ولما كانت الصغرى نظرية اثبتها
 بقوله فلان الشارع اه بطريق الخلف وتقريره انه لو لم يتصور او لا لكان طالبا
 للجهول المطلق لكن التالي بط وكذا المقدم ثبت نقيضه ولما كانت المقدمة الاستثنائية
 نظرية اثبتها بقوله لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق ونظر الشارع منع
 لتقريب الدليل باعتبار ومنع لصغره المدللة باعتبار آخر مع بيان منشأ غلط المستدل
 قوله للحيوان اه المراد من الحيوان الانسان لان التصور كلياً كان او جزئياً فحقن بالانسان
 من انواع الحيوان مع ان التصور الكلي يوجد في ضمن التصور الجزئي ولا يمكن وجود
 التصور الكلي الا في نوع الانسان من انواع الحيوان قوله فان الراى الكلى اه تعليل من تصديق

بالجزئي وتفيد القائقة المصدق بها بالخصوصية فرادهم بلفظ الراى الواقع في كلامهم
 اعم من التصور السارج الكلى والتصديق بفائقة مبهمه او التصور المقارن بذلك التصديق
 على ما بين في محله ولهذا عير بالراى دون التصور وترضيحه على ما ذكر في محله انا
 اردنا مثلاً فعلاً من الافعال المشتملة على فائقة ما فعل المراد كلى نسبة الى الكتابة والاكل
 والشرب والذهاب الى موضع معين والقراءة والتعليم وغيرها من الافعال الاختيارية
 على السواء فتصور تلك الافعال مجرد هذا الكلى لا ينبعث عنه الشوق الجزئي الى
 خصوصية الكتابة للزوم الترجيح من غير مرجح بل لا بد مع ذلك ان تصور الكتابة في ذلك
 الوقت بخصوصها وان تصديق بالفائقة المعينة المترتبة عليها للترجح على غيرها عندنا
 فينبعث منا الشوق الجزئي الى خصوصيتها قوله ثم الارادة المنبعثة منه آه اى ما ذكر
 من التصور الجزئي والتصديق بالفائقة بالخصوصية قوله ثم صرف القوة المودعة آه
 وهو عبارة عن طلب الفعل الجزئي قوله ومن هذا يعلم ان تصور الشروع فيه آه اى
 يعلم مما نقرر في الحكمة ان تصور الفعل الجزئي الذى شرع فيه مقدم على الشروع فيه انا
 وزمانا لان الشروع في ذلك الفعل من الافعال الاختيارية الجزئية المسبوقه انا
 وزمانا بالمبادى الاربعة المذكورة التي تصور الشروع هو من تلك المبادى اذ تصور
 الشروع الجزئي انما يكون بتصور ما شرع فيه والمسبوقية الذاتية معلومة من كون
 الفعل الاختيارى متوقفاً على هذه المبادى والمسبوقية الزمانية معلومة من كون
 الفعل الاختيارى حاصلاً في زمان بعد زمان حصل فيه تلك المبادى المترتبة قوله
 وانه لا يمكن بدون تصوره آه عطف تفسير لقوله ان تصور الشروع آه وبيانات
 المراد بالتصور المقدم على الشروع التصور الجزئي الذى هو التصور بوجه مخصوص
 مع ما فيه من الاشارة الى وجه التقدم الذاتى قوله فكلام الشارح مبنى على قول
 الشارح فلان الشارع في العلم لو لم يتصور ذلك العلم او لا اه مبنى على ما هو
 التحقيق عنده من ان الراى الكلى قد ينبعث منه الفعل الجزئي لا سيما اذا انحصر ذلك
 الكلى في فرد كما صرح به المحاكمات لا على ما هو المشهور مما تقر في الحكمة من ان الفعل
 الجزئي لا ينبعث عن الراى الكلى اذ يدل هذا القول من الشارح على انه اذ تصور العلم
 بوجه ما لم يلزم طلب المجهول المطلق فهذا الطلب ينبعث من التصور الكلى فكلام الشارح
 مبنى على امكان اندفاع الطلب الى شئ مخصوص بوجه ما ينسب لو لم يمكن اندفاع الطلب
 الى شئ مخصوص الا بالتصور بوجه مخصوص لما اطلق التصور حتى يكون اعم من التصور

بوجه اعم او اخصل ايضا بل قيده بوجه مخصوص لما عرفت من ان الشروع لا يكفي فيه التصور
 المطلق بل يتوقف على التصور المخصوص لكن التالي بط وكذا المقدم قبلت تقيض المقدم واذا
 ثبت تقيض المقدم لم يمكن تقييد التصور بوجه مخصوص اذ لو قيد به تكون المقدمة القائلة
 بان الشارع لو لم يتصور بوجه مخصوص ولا لكان طالبا للمجهول المطلق كاذبة لما ثبت
 من امكان اندفاع الطلب بالتصور بوجه ما من غير تصور بوجه مخصوص قوله من حيث
 انه اه متعلق بقوله يندفع وقيد له قوله لا باعتبار خصوصه آه يجوز عطفه على قوله من حيث
 انه على قوله باعتبار تصوره آه وعلى كلا التقديرين ان ضمير راجع الى الشئ قوله فلذا
 قال لو لم يتصور اه اي فلا مكان اندفاع الطلب الى شئ مخصوص باعتبار تصوره بوجه
 ما قال باطلاق التصور لو لم يتصور اه كما يدل عليه صراحة قوله حال عدم تصوره بوجه
 من الوجوه قوله لا امتناع توجه النفس والاقبال منها اه اي وامتناع الاقبال من
 النفس على ما لم يتصوره بوجه ما لان توجه النفس واقبالها عبارة عن الارادة المسبقة
 بالتصور الجزئي المتوقعة عليه كما عرفت قوله عن الطلب الذي هو عبارة عن قصد
 تحصيله والغرض عليه آه وهو عبارة عن صرف القوة المودعة في الاعضاء كما تقر في
 الحكمة فقد ظهر وجه اولوية طلب المجهول المطلق عن غير تصور بالامتناع من توجه
 النفس اليه لان الطلب الذي هو عبارة عن صرف تلك القوة مسبق بتوجه النفس
 الذي هو عبارة عن الارادة ومتوقف عليه كما ان توجه النفس الذي هو الارادة
 مسبق بالتصور الجزئي ومتوقف عليه فاذا امتنع التوجه السابق على الطلب من
 النفس الى المجهول المطلق فمتنع الطلب المسبق بالتوجه من النفس اياه بطريق اول
 قوله فاندفع الشكوك التي عرضت للتأخيرين آه منها ان كلام الشارع مبني على ما تقر
 في الحكمة من ان الراي الكلي لا ينبعث منه الفعل الجزئي فيلزم ان يقيد التصور في
 قول الشارع فلان الشارع لو لم يتصور آه بوجه مخصوص ولا شك انه حينئذ
 تكون هذه المقدمة كاذبة كما عرفت ووجه اندفاعه ان هذا الكلام من الشارع مبني
 على ما هو التحقيق عند من ان الراي الكلي قد ينبعث منه الفعل الجزئي في حينئذ يطلو
 في ذلك القول اذ على هذا التحقيق يجوز اندفاع الطلب الى شئ مخصوص باعتبار
 تصوره بوجه ما فصدق المقدمة القائلة بانه لو لم يتصور بوجه ما اه كما اشرنا
 اليه ومنها ان الدليل المشار اليه بقوله لا امتناع توجه النفس اه مشتمل على الصا
 لان تقرير الدليل هكذا لو امكن طلب المجهول المطلق لزم توجه النفس نحو المجهول

المطلق لكن اللازم ممتنع وكذا اللازم فثبت المط وبعبارة اخرى لان الطلب المذكور توجه
 النفس نحو المجهول المطلق ومستلزم لتوجهها وذلك التوجه محال اما على الاول
 فظا واما على الثاني فلان استحالة اللازم تستلزم استحالة اللازم ولا يخفى ان المقدمة
 الاستثنائية او الكبرى عين المدعى لان التوجه عين الطلب ووجه اندفاعه ان
 كون التوجه عين الطلب يمنع بل التوجه عبارة عن الارادة والطلب عبارة عن صرف
 القوة وهو متأخر عنها ومتوقف عليها كما عرفت فيما سبق فحصل كلام الشارع
 استدلالا بامتناع الموقوف عليه على امتناع الموقوف ولا كلام عليه وقيل في وجه
 الاندفاع انما يلزم المصادق لو كانا معبرين بعبارة واحدة وليس كذلك اذ يجوز ان
 يكون الشئ معلوما بعبارة وغير معلوم بعبارة اخرى ولا يخفى ما فيه لان الاختلاف
 في العبارة غير كاف في دفع المصادقة لان وجه بطلان المصادرة لزوم الدور وهو من
 لوازم المعنى لا العبارة وقيل في دفع المصادرة الطلب ملزم التوجه لا عينه ومنها
 ان توجه النفس نحو المجهول المطلق لو كان محالا لزم ان لا يحصل علم بشئ من الاشياء
 لان كل شئ قبل تعلق العلم به بوجه من الوجوه مجهول مطلق البتة فلو تعلق العلم به
 لزم توجه النفس نحو المجهول المطلق وهو بطل ووجه اندفاعه ان توجه النفس لكونه
 عبارة عن الارادة المنبثثة من التصور الجزئي الواقعة في المرتبة الثالثة من المبادي
 الاربعة المذكورة يتوقف على التصور الجزئي الواقع في المرتبة الاولى منها فيمتنع
 توجه النفس نحو المجهول المطلق بخلاف العلم بالشئ لانه لا يتوقف على توجه النفس
 حتى يستلزم تعلق العلم بالمجهول المطلق توجه النفس نحوه اذ قد يحصل الشئ عند
 احد المتشاعرين فيحصل العلم به بدون التفات النفس لتوجهها نحوه فلزم توجه النفس
 لتعلق العلم بالمجهول المطلق ممنوع وقيل في الفرق بين توجه النفس للشئ وعلمه
 التصوري ان الاول فعل اختياري والثاني ضروري فلا يلزم من محالية توجه
 النفس نحو المجهول المطلق محالية العلم التصوري واعتراض عليه بانه سهو
 ولا يخفى انه يمكن تطبيقه على ما ذكر في وجه الاندفاع فلا سهو فيه ومنها انه لو
 كان توجه النفس نحو المجهول المطلق محالا لتوقف توجه النفس نحو الشئ على معرفته
 قبله ومن البين ان معرفة الشئ موقوفة على سبق التوجه اليه وليس هذا الدور باطل
 ووجه اندفاعه يظهر من وجه اندفاع الثاني فان توقف معرفة الشئ على سبق التوجه
 ممنوع لانه اذا نسخ مقدمات مرتبة دفعة توجه النفس نحو ما هو نتيجة لها

من غير سبق علم ومعرفة للنفس بالنسبة اليه وكذلك اذا سخن على احد الحواس الباطنة
 شيء دفعه من غير اشتياق النفس اليه توجهت اليه بلا سبق معرفة فالموقف على المعرفة
 توجه النفس نحو شيء لتخصيله والموقف عليه للمعرفة توجه النفس نحوه مطلقا فقد دفع
 الدور قوله اي مسلم ثبوته بالدليل المذكور اه دفع لما يرد على الشارح من ان اثبات
 التسليم على المدعى المدلل ليس على قانون التوجيه وحاصل الدفع ان المراد اثبات التسليم
 على ثبوت المدعى بالدليل لا على نفس المدعى ودفعه بعض المحشين بان المراد اثباته
 على مقدمات دليله اي مسلم مقدمات دليله فان منع المدعى المدلل وتسليمه
 يرجعان الى مقدمات الدليل والا يخرجان عن التوجيه ودفع ايضا بانه انما يرد
 هذا السؤال اذا كان التزديد الذي ذكره الشارح في التصور الذي وقع في المدعى
 كما هو اللفظ واما اذا كان التزديد في التصور الذي وقع في الدليل الذي ذكره الشارح
 بقوله فلان الشارح لو لم يتصور اه يتوجه هذا السؤال فان محصل الكلام حيث
 هو انه ان اريد بالتصور في قوله لو لم يتصور لكان طالبا للجهول المطلق للتصور
 بوجه ما فالملزمة مسلمة لكن لا يتم التقريب اذ المدعى التوقف على التصور برسمه
 اه لكنه خلاف الظاهر كما اشترنا اليه ودفع ايضا بان قول الشارح لان الشروع في العلم
 يتوقف على تصوره اه صغرى الدليل المطوية لا الدعوى يدل عليه قول الشارح
 لان المقصود بيان سبب ايراد رسم العلم اه اذ هو الدعوى بالتسليم
 استدلى ما هو له فيكون النظر مطابقا على قانون التوجيه ولا يخفى انه خلاف
 اللفظ ايضا قال الشارح لكن لا يلزم منه انه لا بد من تصوره برسمه اه قال الفاضل
 العصام الاول ان يقول لكن لا يكون سببا لا يرد رسم العلم في المقدمة لانه يتضمن
 فنى كونه سببا لا يرد رسم العلم لذاته ونفى كونه ملزوما لما هو سببا لا يرد اعنى
 تصوره برسمه بخلاف ما ذكره فانه يختص بنفى كونه ملزوما له انتهى قال الشارح
 فلا يتم التقريب اه قال الفاضل العصام يعنى ان قوله يتوقف الشروع في العلم على
 التصور بوجه ما وان كان مطلوبا بما يقتضيه من الدليل المستلزم له المشتمل
 على تمام التقريب لكنه دليل على كون رسم العلم مقدمة للعلم ولا يستلزمه فلا يتم
 التقريب انتهى قوله عرفوا الدليل اه وكذا عرفوا بانه مركب من قضيتين متى سلمتا
 لزم عنه لذاته قول آخر اي مركب من قضيتين متى سلمتا لزم من مجموع العلمين السابقين
 بينهما لذاته العلم بقول آخر سواء كان ذلك اللزوم عاديا بمعنى ان عادة الله جرت

على خلق العلم بالنتيجة عقيب العلم بالمقدمتين من غير وجوب عليه كما هو مذهب
 الشيخ الاشعري واعداديا بان يخلق الله العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين
 بالوجوب عليه تعالى اذ عند حصول العلمين السابقين يتم استعداد الذهن للعلم
 بالنتيجة وعند تمام الاستعداد يجب عليه ما خلقه اذ الجمل من المبدأ الفياض محال
 على ما ذهب اليه الحكماء او توليدا بمعنى ان مجموع العلمين السابقين بالمقدمتين يولد
 العلم بالنتيجة فالعلم بالنتيجة مخلوق لا ابتداء بل بواسطة كما هو مذهب المعتزلة
 عقليا بمعنى ان مجموع العلمين السابقين يستلزم العلم بالنتيجة بمعنى امتناع الانفكاك عفا
 وان كان كل من العلوم مخلوقا لله تعالى بناء على تحقق اللزوم بين بعضا فعالا لله تعالى
 وبعضا آخر منها كما هو مخار الا امام فخر الدين الرازى اذا عرفت هذا فاعلم ان المقصود
 من قوله عرفوا الدليل اه دفع سؤال يرد على الشارح بان اللزوم معتبر في ماهية الدليل
 فاذا لم يوجد اللزوم لم يوجد الدليل لكنه لم يوجد اللزوم في الدليل الذي ذكره الشارح
 فلان الشارح لو لم يتصور اه فلا يوجد الدليل فالصواب ان يقال في موضع قوله فلا يتم
 التقريب فلا يتم الدليل وحاصل دفعه ان قول السائل لكنه لم يوجد اللزوم في الدليل
 اه ممنوع اذ وجد اللزوم في الجملة لان الدليل المذكور وان لم يستلزم المطلوب الذي هو
 التصور بالرسم لكنه يستلزم المدعى الاعم من المطلوب وهو التصور بوجه ما قوله
 مناسبة مصححة لا تنفك ليشمل اه على ما قال قدس سره في حاشية مختصر الاصول
 فان قلت لا يستلزام انما يكون في القطعيات دون الظنيات على ما سبق قلت ان اريد
 التعميم كما هو الظاهر لا يستلزام ههنا على المناسبة المصححة لا تنفك لا على امتناع
 الانفكاك انتهى واعلم ان الاستدلال اما استدلال بحال الكلي على حال الجزئي واما
 استدلال بحال الجزئي على حال الكلي واما استدلال بحال الجزئي على حال الجزئي واما
 استدلال بحال الكلي على حال الكلي والاول هو القياس المنطقي والثاني وهو الاستقراء
 وهو اما تام او ناقص الاول قياس منطقي وهو المسمى بالقياس المقسم والثالث
 وهو التمثيل ونسبها لقياسا وهو مشاركة امر آخر في علة الحكم وهي الكلي
 الشامل لذينك الجزئيين وهو ايضا على قسمين منصوص العلة وغير منصوص
 العلة والاول قياس منطقي واما الرابع فاما ان يدخل الكلليات المذكورة تحت
 كلي آخر ثالث لهما فهما جزئيان اضافان بالنسبة اليه فيرجع الاستدلال بحالهما
 على حال الاخر الى التمثيل لان الجزئي المعتبر في مفهوم التمثيل جزئي ايضا في الجزئي حقيق

وان لم يرد خلا تحت كل آخر فلا يمكن الاستدلال بحال احدهما على حال الآخر اذ لا جامع لهما
قوله الظني آه كالاستقراء الناقص لتمثيل الغير المنصور لعله قوله وبالجمل آه كدليل
الفلاسفة على قدم العالم بان يقال العالم اثر القديم واثر القديم قديم قوله لم يتم التقرير
آه وفي نظر لما تقرير في فن المناظرة من ان التقريب تام في الصور الثالث استلزام الدليل
عين المدعى وهو ظاهر واستلزامه لما يساوى المدعى بحسب التحقق وهو ايضا ظاهر و
استلزامه لما هو اخص مطلقا من المدعى بحسب التحقق لان تحقق الاخص يستلزم
تحقق الاعم بخلاف العكس ولهذا لم يتم التقريب في العكس واما استلزامه للقيود في
حكم استلزامه للاخص واجيب عن هذا بان كلام المحشى مبنى على مخالفا اصطلاح
اهل المنطق لا اصطلاح اهل المناظرة او بان يراد من العام والخاص الاعم والاخص
من وجه انتهى ولا يخفى ما فيه لانه اذا ورد على الدليل من اهل المنطق اذا كان
مستلزما للاخص انه لا يتم تقريبه لا يكون مطابقا لقانون المناظرة عند اهل
المناظرة ولان الظاهر من العام والخاص عند الاطلاق الاعم المطلق والاخص المطلق
قوله ولما كان منصب السائل آه جواب عن السؤال مقدور وارد على الجواب السابق
المستفاد من قوله عرفوا الدليل آه وتقرير السؤال ان يقال التقرير يسوق الدليل
على وجه يستلزم المطلوب فالدليل المسوق لاثبات المدعى ان كان مستلزما له
فالقريب تام والا فلا تقرب لان التقريب حاصل غير تام اذا لا استلزام ليس
بكل مشكل حتى يقبل النقصان والتمام وكذا الكلام في قوله لا يتم الدليل آه لان
اللزوم معتبر في مفهوم الدليل كما صرح به فان وجد اللزوم فالدليل تام واثبات
لم يوجد فلا دليل لان الدليل حاصل غير تام فقولنا لا يتم التقريب وامثاله مشتمل
على اللغو وحاصل الجواب انه لا يعترض بان هذا الدليل لا يستلزم الدعوى ولا يلزم من
العلم به العلم بالمدعى لا يتبين عدم الاستلزام او اللزوم في نفس الامر حتى ينفي
التقريب او الدليل بل المتيقن به عدم تماميتهما لما انهما لو تماكنا ما دخولا في
من طرف المعترض واجيب بان السالبة تصدق بانتفاء الموضوع ورد بان السؤال
باشتمال الكلام على اللغو لا يصحق السالبة عند عدم الموضوع واجيب بان معنى
قول الشارح فلا يتم التقريب انه لا تقريبا صلا ومثل هذه العبارة في هذا
المعنى شائع كما يقال فلا يتم الدليل فلا يتم الدعوى فلا يتم الجواب الى غير
ذلك من العبارات وهذا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الدليل انما يكون

دليلا اذ كان تاما فيلزم فيلزم من دليليته كونه تاما اي معتبر معه جميع ما يتوقف
عليه دليليته وكذا التقريب والدعوى والجواب ونفي اللازم ملزوم لنفي الملزوم
فذكر نفي اللازم واراد به نفي الملزوم مجازا واجيب بان مدعى المنصوب في هذا
المقام وهو ان الشروع في العلم يتوقف على تصور العلم بوجه ما وان يكون ذلك
الوجه اسماله وذلك الدليل المذكور في الشرح ثبت بالخبر الاول منه لا الثاني
فبعض التقريب حاصل دون بعض فلا يتم التقريب واورد عليه بانه في مقام دعوى
وجوب التصور بالرسم لا يكون وجوب التصور مقصودا بالنظر حتى يكون الدليل
بالنسبة اليه موصوفا بالتقريب وانما المقصود وجوب التصور بالرسم فاذا لم
يستلزم الدليل لا يستلزم شيئا من الدعوى وان استلزم وجوب التصور بوجه ما لانه ليس
الدعوى فلا يكون استلزام الدليل بالنسبة اليه تقريبا واجيب بان التقرير يسوق
الدليل على وجه خاص وهو تطبيق الدليل وفق المدعى وههنا تحقق السوق والاراد
المذكوران ولم يتحققا على الوجه الخاص فلا يتحقق التقريب بتمامه ورد بان هذا من
قبيل اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه اذ ليس للتقريب جزاء خارجية حتى
يقال تحقق بعض جزائه دون بعض واجيب بان نفي تمام التقريب عبارة عن منعه
لان التقريب بما يتم على المحض اذا ثبت ففنى التمام نفي الثبوت والظهور ونفي التقرير
دعوى عدمه وهو ليس منصب الخصم بل منصبه منع التقريب ونفي تمام قوله وما
قيل آه القائل هو الفاضل العصام قوله قد مر مره والمراد بفتح الكلام آه جواب
عن اعتراض ورد به البخاري على الشارح لكن الجواب مأخوذ من كلام البخاري
حيث قال في حاشيته على هذا الشرح ما اورد المصمم العلم في مفتاح الكلام
حتى يكون المقصود بيان ذلك بل قسم العلم الى اقسام في مفتاح الكلام فان
قيل المراد بفتح الكلام اوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود فانه عند ذلك
رسم العلم فنقول لا نسلم ان المقصود من اراد الرسم في المقدمة تصور العلم بخصو
الرسم لم لا يجوز ان يكون المراد به تصويره بوجه من الوجوه وارىد الرسم فيها
لكون المقصود حاصل لا لانه المقصود انتهى قوله للعهد آه اي بقرينة قول
الشارح ورسموه آه قوله فلا يرد آه وكذا لا يرد انه ليس المقى الا بيان سبب الاراد
في المقدمة وكيف لا وما ذكره الشارح ايضا لا يفيد سبب اراده في مفتاح الكلام
قوله ان الرسم ليس مذكورا في المفتاح آه اذ قد ذكر قبل الرسم اجزاء الرسالة وتقسيم

العلم الى التصور والنهدين وغير ذلك قوله يك تاه از تاهها آه تاه بمعنى فات وها
 اداة الجمع والمعنى ظ قوله قد قبل آه المقصود منه دفع اعتراض اورد الفاضل
 العصام على المحقق قدس سره وحاصل الدفع انه لما كان معنى الاثناء الاجزاء والابحاث
 بلا اعتبار كونها في الاول والاخر والاوسط بشهادة ما في الصراح ظهر ان ما ذكره
 هذا الفاضل وهم لكونه مبنيا على توهم كون الافاء بمعنى الوسط والوهم بفتح الهاء
 بمعنى الخطا ذكره المولى الطحطاوى في حاشية الدر المختار قوله قدس سره واجاب
 عن هذا النظر بعضهم آه وهو المحشى البخارى واجيب عن هذا النظر بمنع ان المقصود
 ليس بيان سبب ايراد رسم العلم في المقدمة وانما يكون المقصود ذلك ان لو كان من
 المقدمة وهو ممنوع لانه ليس مما يتوقف عليه الشروع بل المقدمة التصور بوجه
 وايراد الرسم يتوصل به الى التصور قوله واما اختاره على آخره دفع سؤال اورد
 الفاضل العصام على الجواب الذى نقله قدس سره عن البخارى بانه ذهاب الى ترجيح
 احد المتساويين على الآخر بالارادة وهو خلاف اصل الحكيم وحاصله ان ترجيح التصور
 برسمه على سائر الوجوه المخصوصة المستلزمة ما هو الواجب ان كان مبنيا على مذهب
 الحكماء من ان ترجيح احد المتساويين على الآخر من غير مرجح من الفاعل الموجب باطل
 فليخرج مثل كونه موجبا للتمييز التام كالرسم التام الاكل فلا يكون الترجيح بالارادة
 فلا يكون على اصل الحكيم وانما قال مثل كونه آه اشارة الى انه يمكن ان يقال اختار
 الرسم لامتناع الحد كما سياتى وهذا الرسم لانه رسم القوم كما به عليه بقوله
 ورسموه واختياره على الحد وغيره من الرسوم لكونه مما يستلزمه بيان الحاجة
 وان كان مبنيا على مذهب المتكلمين من ان ترجيح الفاعل المختار احد المتساويين
 على الآخر بالارادة من غير مرجح آخر جائز فالترجيح بمجرد الارادة فلا يكون ترجيح
 احد المتساويين على الآخر بالارادة مبنيا على مذهب الحكماء حتى يرد انه خلاف
 اصل الحكيم قوله فعنى توقف الشروع عليه توقفه على نوعه آه يعنى ان الشروع
 موقوف على التصور بوجه ما وهو موقوف على نوع التصور برسمه والصغرى
 ثابتة بالدليل المذكور في الشرح بقوله فلان الشارع لو لم يتصوره واما الكبرى
 فلان التصور بوجه ما انما يمكن تحصيله في ضمن وجه خاص من الوجوه المخصوصة
 والرسم وجه مخصوص من هذه الوجوه المخصوصة فثبت انه موقوف على نوعه
 وهو الكبرى ويلزم من هذا الدليل ان الشروع موقوف على نوع التصور برسمه

ولا شبهة في صدق هذه النتيجة وان لم تصدق قولنا الشروع موقوف على التصور
 برسمه بخصوصه قوله اذا لا توقف المسئلة على دليل خاصه وذلك لان الدليل ملزم
 للنتيجة وهي لازمة له ويمحوز كون اللازم اعم من الملزوم فيحوز ان يكون للنتيجة
 ملزومات متعددة فلا يتوقف على ملزوم خاص من الملزومات نعم توقف نوعها
 قوله فلا يرد ان التصور برسمه آه واجيب عن هذا لا يرد بانه يجوز ان يعرف بالتعليم
 من غير سبق تصور بان يلقى المعلم الرسم قبل الرسوم وورد بان المص لم يذكر الرسم قبل
 الرسوم ولهذا لم ينفك المحشى الى هذا الجواب قوله يمكن آه علة لتصور الرسوم قوله
 لان معنى التوقف آه تعليل لقوله فلا يرد اي اذ كان المراد بتوقف الشروع على التصور
 بالرسم توقفه على نوعه كان معنى توقفه على التصور برسمه استلزام التصور برسمه
 للموقوف عليه للشروع وهو التصور بوجه ما فاسناد الموقوف عليه للشروع
 الى التصور برسمه الذى هو الملزوم مجاز وانما اسناده حقيقة الى التصور بوجه ما
 الذى هو اللازم قوله وان كان ذلك الغير آه مربوط بقوله قدس سره وكون غيره
 آه ويدل عليه كلمة الغير والسبق اذنى فقط ان كان الوجه المخصوص جدا وكان اعتبار
 الرسم معه في الزمان او ذاتي وزمانى ان كان اعتبار الرسم بعد زمان الحد لكن
 الحد ممتنع او زمانى فقط ان كان الوجه المخصوص عبارة عن الرسم غير الرسم الشئ بآه
 اعتبار احد الرسمين قبل الآخر زمانا قوله اذا كان كسبيا آه والتصور بالوجه المخصوص
 شاملا للكسبي وغيره والرسم لا ينصرف في غير الكسبي والكلام في التصور الكسبي فلما قيد التصور بالوجه
 المخصوص بقوله اذا كان كسبيا وما قيل وانما قيد بقوله اذا كان كسبيا لانه اذا كان
 التصور بديهيا لا يحتاج الى الرسم والى غير ف لا يكون التمثيل بقوله كافى
 التصور معنى معقول ويمحوز التصور فيه بان يقول الرسم كان راجعا الى التصور
 بالرسم والكسبي مقابل التعليم لا البديهي ويكون حاصل المعنى وان كان ذلك
 الغير آه واذا كان التصور بالرسم كسبيا اى لا على طريق التعليم ووجه التقييد
 فلانه اذا كان التصور بالرسم على طريق التعليم لا يحتاج الى التصور لانه يلقى المعلم
 الى المتعلم من غير احتياج الى ذلك التصور بوجه مخصوص غير الرسم فلا يكون التمثيل
 بقوله كما آه ايضا معنى معقول انتهى ولا يخفى انه ليس لهذا الكلام معنى معقول ذ
 مبناء ارجاع اسم كان في قوله اذا كان كسبيا الى التصور وقد عرفت انه راجع الى
 التصور بالوجه المخصوص كما هو الظن وباقي الكلام لا يخلو عن الرككة قوله لا يخصه

آه عطف على قوله لا مستلزما له قوله وترجمه آه عطف على اصل اختياره قوله بترج
 آه في محل ارفع عطف على لا مستلزما له من قبل عطف شيئين بحرف واحد على معمولي
 عامل واحد وهو ناظر الى مذهب الحكماء قوله او نفسها آه ناظر الى مذهب المتكلمين
 وقد عت ما يتعلق اليهما قوله فلذلك قال إشارة آه اي ولان الظاولوية بالنظر
 الى الوجه الذي ذكره الشارح الدمشقي قال إشارة لا صراحة لاحتمال وجه آخر قوله
 اولانه يستعمل الاولى بمعنى الصواب آه معطوف على قوله لذلك ووجه آخر لقوله
 إشارة واعلم ان هذين الوجهين الذين ذكرهما المحشي مأخوذان من الجوابين
 الذين ذكرهما المولى داود في دفع الاعتراض الذي اوردته الا ان الوجه الاول
 مأخوذ من الجواب الثاني والوجه الثاني من الجواب الاول فالوجه الاول مبني على كون
 ضمير كانه راجعا الى الجواب المخصوص المذكور والوجه الثاني مبني على كونه راجعا
 الى الجواب مطلقا والجواب المخصوص يعني الجواب المطلق حيث قال فان قيل الضمير
 في قوله وكأنه في عبارة الشرح إشارة اليه ان كان راجعا الى هذا الجواب فلا إشارة
 ممنوعة وان كان راجعا الى الجواب مطلقا فلا إشارة مجزومة بها قلنا نختار الثاني ونمنع الجزم
 كيف لا ولفظ الاولى كثيرا ما يستعمل في مقام الصواب نعم استعماله في مقام
 الراجح اشهر واكثر وغايته افادة الظن لا الجزم ويمكن لنا ان نختار الاول
 ايضا ونستدل على الاشارة الى هذا الجواب بانه لما كان في عبارته اشارة الى الجواب
 ولا جواب له في الواقع سوى هذا فكانه اشارة الى هذا ولما كان ما ذكره الشارح
 اولي لانه مبني على ما هو اللفظ من كلام المصنف بخلاف الوجه السابق فانه مبني على
 خلاف فانه يمتثل ان يكون الاولوية بالنسبة الى وجه آخر بان يكون الوجه السابق
 باطلا ويكون لاصل التوقف او لا يراد رسم العلم في المقدمة وجوه الاولى من تلك
 الوجوه ما قاله الشارح فعلى هذا لا يكون اشارة الى الجواب مطلقا ولا مخصوصا
 قوله ليصح قياس الخلف آه اي لئتم التقريب ويصح قياس الخلف اذا مقابلة تدل على
 ذلك وتقرير القياس الخلفي المركب من قياسين احدهما اقترا في مركب من المتصلا
 وثانيهما قياس استثنائي رفعي مقدمته الشرطية نتيجة ذلك القياس لا اقترا في
 على ما ادعينا من انه يتوقفنا الشروع على تصور العلم برسمه ان يقال انه لو لم يتوقف
 الشروع في العلم على تصوره بذلك الرسم لم يتصور الشارح في العلم ولا ذلك
 العلم بذلك الرسم ولو لم يتصور الشارح فيه اول ذلك العلم بذلك الرسم كان

فان كان
 ما ذكره
 المولى
 داود
 في دفع
 الاعتراض
 الذي اوردته
 الا ان الوجه
 الاول
 مأخوذ من
 الجواب الثاني
 والوجه الثاني
 من الجواب الاول
 فالوجه الاول
 مبني على كون
 ضمير كانه
 راجعا الى الجواب
 المخصوص المذكور
 والوجه الثاني
 مبني على كونه
 راجعا الى الجواب
 مطلقا والجواب
 المخصوص يعني
 الجواب المطلق
 حيث قال فان
 قيل الضمير
 في قوله وكأنه
 في عبارة الشرح
 إشارة اليه ان
 كان راجعا الى
 هذا الجواب فلا
 إشارة ممنوعة
 وان كان راجعا
 الى الجواب
 مطلقا فلا
 إشارة مجزومة
 بها قلنا نختار
 الثاني ونمنع
 الجزم كيف لا
 ولفظ الاولى
 كثيرا ما
 يستعمل في
 مقام الصواب
 نعم استعماله
 في مقام
 الراجح اشهر
 واكثر وغايته
 افادة الظن
 لا الجزم
 ويمكن لنا
 ان نختار
 الاول ايضا
 ونستدل على
 الاشارة الى
 هذا الجواب
 بانه لما كان
 في عبارته
 اشارة الى
 الجواب ولا
 جواب له في
 الواقع سوى
 هذا فكانه
 اشارة الى
 هذا ولما كان
 ما ذكره
 الشارح اولي
 لانه مبني
 على ما هو
 اللفظ من
 كلام
 المصنف
 بخلاف
 الوجه
 السابق
 فانه
 مبني
 على
 خلاف
 فانه
 يمتثل
 ان
 يكون
 الاولوية
 بالنسبة
 الى
 وجه
 آخر
 بان
 يكون
 الوجه
 السابق
 باطلا
 ويكون
 لاصل
 التوقف
 او
 لا
 يراد
 رسم
 العلم
 في
 المقدمة
 وجوه
 الاولى
 من
 تلك
 الوجوه
 ما
 قاله
 الشارح
 فعلى
 هذا
 لا
 يكون
 اشارة
 الى
 الجواب
 مطلقا
 ولا
 مخصوصا
 قوله
 ليصح
 قياس
 الخلف
 آه
 اي
 لئتم
 التقريب
 ويصح
 قياس
 الخلف
 اذا
 مقابلة
 تدل
 على
 ذلك
 وتقرير
 القياس
 الخلفي
 المركب
 من
 قياسين
 احدهما
 اقترا
 في
 مركب
 من
 المتصلا
 وثانيهما
 قياس
 استثنائي
 رفعي
 مقدمته
 الشرطية
 نتيجة
 ذلك
 القياس
 لا
 اقترا
 في
 على
 ما
 ادعينا
 من
 انه
 يتوقفنا
 الشروع
 على
 تصور
 العلم
 برسمه
 ان
 يقال
 انه
 لو
 لم
 يتوقف
 الشروع
 في
 العلم
 على
 تصوره
 بذلك
 الرسم
 لم
 يتصور
 الشارح
 في
 العلم
 ولا
 ذلك
 العلم
 بذلك
 الرسم
 ولو
 لم
 يتصور
 الشارح
 فيه
 اول
 ذلك
 العلم
 بذلك
 الرسم
 كان

طالب الجاهل المطلق ينبغي انه لو لم يتوقف الشروع في العلم على تصوره بذلك كان الشارح
 طالبا للجاهل المطلق لكن التالي بط وكذا المقدم فثبت تقيضه وهو المطلب وهذا هو
 القياس الخلفي المجهول ويحتمل ان يراد بغير القياس الخلفي المجهول وهو عبارة عن القياس
 الاستثنائي الرفعي ومنع الشارح متوجه على الكبرى ان حمل القياس الخلفي على الجاهل
 او متوجه على المقدمة الشرطية ان حمل على الخلف المجهول وتقرير المنع انه لا يلزم من
 عدم تصور الشارح فيه ذلك العلم بذلك الرسم كونه طالبا للجاهل المطلق وانما
 يلزم منه كونه طالبا له لو استلزم عدم التصور به عدم التصور بوجه ما وهذا
 الاستلزام ممنوع كيف ولا يلزم من انتفاء السبب الخاص انتفاء السبب العام
 فالمنع في قول الشارح وانما يلزم ذلك لو لم يكن متصورا بوجه من الوجوه وهو
 ممنوع آه متوجه الى هذا الاستلزام لا الى عدم كونه متصورا بوجه من الوجوه
 لانه مفهوم تصوري والمفهوم التصوري لا يقبل المنع كما لا يخفى ونحن نقول
 ان البيان الحق في تقرير نظر الشارح ان يقال يراد بالتصور الموقوف عليه للشروع
 في العلم اما التصور بوجه ما او التصور بذلك الرسم المذكور في المقدمة او التصور
 بالحد وعلى كل تقدير يراد بالتصور في الدليل اعني قوله فلان الشارح لو لم يتصور
 اول آه اما التصور بوجه ما او التصور بذلك الرسم او التصور بالحد فان اراد تصور
 بوجه ما في التصور الموقوف عليه للشروع في العلم والدليل فلا يتم التقريب المقصود
 الاصل ايراد رسم العلم في المقدمة وان اراد التصور بوجه ما في التصور الموقوف عليه
 للشروع فيه واراد التصور بالرسم المخصوص او بالحد في الدليل فالكبرى والمقدمة
 الشرطية بناء على التقريبن ممنوعة وهو وظ وان اراد التصور بالرسم المخصوص في
 التصور الموقوف عليه للشروع في العلم فان اراد بالتصور في الدليل التصور بوجه ما
 فلا يتم التقريب وهو وظ ان اراد به في الدليل التصور بالرسم المخصوص او بالحد
 فالكبرى او المقدمة الشرطية ممنوعة وهو وظ ايضا وان اراد التصور بالحد في
 التصور الموقوف عليه للشروع في العلم فان اراد بالتصور في الدليل التصور بوجه ما
 فلا يتم التقريب وهو وظ ايضا وان اراد به في الدليل التصور بالرسم المخصوص
 او بالحد فالكبرى او المقدمة الشرطية ممنوعة وهو وظ ايضا لكن هذا التفصيل
 مبني على مذهب من قال بإمكان الحد وان كان متعسرا او ما على مذهب من قال
 بامتناعه فالترديد مخصصة في الشقين التصور بوجه ما والتصور بالرسم

هذا غاية تحريم الكلام في هذا المقام فاحفظه ولا تلتفت الى ما وجدته مغاير لما
قرناه قوله اي رسم كان آه اشارة الى ان المراد بالرسم هنا الرسم المطلق لا الرسم
المختص كما هو المراد في النظر قوله اي تصور ماهيته بالرسم اه ولما لم يكن لكون
البحث الاول من المقدمة في ماهية المنطق معنى صلحه بتقدير المضاف وفسره بقوله
اي تصور ماهيته اذ ما كان من المقدمة تصور الماهية لانفسها ولما كانت الماهية
مطلقة كان تصورها مطلقا اي سواء كان بالرسم او بالحد الا انه لما امتنع الحد
وجب التصور بالرسم فلها قيد التصور بالرسم التفسير في الشارح فالويل ان يقال اه فرع على توجه
النظر على ما ذكر سابقا اولوية ما ذكره هنا سلامته عن هذا النظر وشاربوصفه
بالاولوية الى ورود النظر على ما ذكر سابقا والى امكان دفعه وحاصله تغير الدليل
قوله واختيار الرسم المختص اه توضيح المقام بحيث لا يبقى شئ من الاوهام يقتضيه
بسطا من الكلام فقولنا ورد على قوال الشارح فالويل الى السؤال الذي ذكره المحشى
بعد قوله فلا يرد آه واجب باختيار الشق الاول واثبت التقريب بان اراد هذا
الرسم لاستلزام ما هو الواجب وبانه لا يصح عد رسم مخصوص من المقدمة بخلاف
خصوص الرسمية و اراد هذا الرسم في المقدمة لاستلزام ما هو الواجب فيكون
مدار الجوابين واحدا فورد على الشارح فما وجه الاولوية واجب عن هذا اليراد
بيان الاولوية من وجوه منها ما ذكره المحشى بقوله واختيار الرسم المختص
آه وحاصله اننا تختار الشق الاول ونثبت تمامية التقريب بان الواجب انما هو
التصور بالرسم مطلقا وهو لا يمكن تحصيله الا في ضمن رسم مخصوص والرسم
الذي ذكره المص كان متفقا عليه فيما بين القوم فاختره وهذا الوجه مما صرح
الفاضل العصار حيث قال فالوجه ان يقال اختار الرسم لا متناع الحد كما سيأتي
وهذا الرسم لانه رسم القوم كما نبه عليه بقوله ورسموه اه ومنها ان يجعل
بعض خصوصيات لم يكن من المقدمة في الوجه السابق من المقدمة فهو اقرب من الاصل
الذي يكون جميع الخصوصيات من المقدمة ومنها ان في الاول فوت جعل ما
يناسب ان يكون من المقدمة بينها وعدم رعاية خصوصية من غير ضرورة وليس في
الثاني ذلك اذ لم يترك الا خصوص هذا الرسم دون الرسمية والضرورة حاكمة
يترك الهدية دون الرسمية وحاصله ان جميع الخصوصيات النوعية والشخصية
من كون الرسم رسم ومن كونه هذا الرسم غير مقصورة على الوجه الاول وعلى الوجه

الثاني لا يكون الخصوصيات الشخصية من كون الرسم هذا الرسم وكونه ذلك الرسم
الى غير ذلك مقصودة دون الخصوصية النوعية اذ هي مقصودة فيه فالاولوية
ثابتة ومنها كون جميع ما ذكره في المقدمة على نسق واحد وهو افادة الزيادة على
اصل الشروع اذ بيان الحاجة والموضوع لاجل البصيرة فذكر كل من الرسم وبيان
الحاجة والموضوع لاجل البصيرة ومنها ان الوجه الاول يفيد ان الرسم لتحصيل
التصور بوجه ما وجعل مقدمة باعتباره والثاني يدل على انه ذكر لتمييز كل مسألة
من العلم المطلوب عن غيره وجعل مقدمة لذلك وهو المطابق للواقع يدل عليه ان لم يكن
الرسم جامعا وما نفا يعترض عليه بذلك فلو كان المقصود منه التصور بوجه ما لم
يتوجه الاعتراض عليه ومنها ان المتعلم بالوجه الاول يقنع من الرسم بمجرد تصور
العلم في مقام الشروع وبالوجه الثاني يميز به كل مسألة ترد عليه واليق الثاني
من الاول ومنها ان ذكر الخاص لتحقيق ما هو اعم منه بلا واسطة اولى من ذكره
لتحقق ما هو اعم منه بواسطة ومنها انه يرد على الجواب عن الاعتراض على الوجه
الاول ما ذكر من ان التصور الرسمي يقتضي تصور آخر سابقا عليه ولا يرد ذلك
على الجواب عن الاعتراض على الوجه الثاني وهو ظ ومنها انه يمكن اختيار
الشق الثاني ايضا في هذا الوجه دون الوجه الاول بناء على ان المراد بالبصيرة البصيرة الكلية
وهي لا تتحقق الا بهذا الرسم واعتراض بانه كما فات في الوجه الاول كون الرسم
بخصوصه من المقدمة فات في الوجه الثاني كون الرسم بما يستلزمه من التصور بوجه
ما من المقدمة فلا يكون اولى واجب بان كون خصوصية شئ غير مقصود في مقام
ذكر الخاص بعيد بخلاف عدم القصد بما يستلزمه الشئ قال الفاضل العصار يتجه
ان الاول ان يقال لا بد من التصور بوجه ما والا لا متناع الشروع وان يكون ذلك
التصور بالرسم يحصل البصيرة فيعلم كون الرسم من مقدمات الشروع من وجهين
انتهى قوله على ان الشارح لم يدع توقف البصيرة آه هذا هو الجواب الذي ذكره داود
في جواب اصل اليراد كما سيأتي الا ان المحشى جعل جوابا عما قيل باختيار الشق الثاني
من قوله فالمقدمة على استفاد من كلامه ما يفيد البصيرة آه فيه تعريض لمولى داود
اذا رجع تفسير المقدمة الى ما يعين في تحصيل الفن وايضا بما ذكره الشارح في الاستدلال
وجعله قرينة واضحة عليه كما ستعرف ووجه التعريض ان ما استفاد من كلام الشارح
كون المقدمة ما يفيد البصيرة قبل الشروع في العلم ولا خفاء في ان هذا التفسير لخصر

من التفسير الذي ذكره مولى داود قال الشارح لا بد من تصور العلم برسمه ليكون
الشارع على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائل الجلالة
البصيرة حالة في النفس الناطقة الانسانية وهي القوة العقلية على ما ذكره الامام
الرازي في التفسير الكبير ومن لم يعرف حقيقة الامر قال البصيرة قوة في المشاعر و
توضع المقام البصيرة في الطالب ان لا يفوت عن الطالب ما هو من العلم اذ يقفه ولا
يشغل بما ليس من العلم اشتغاله بتحصيل ما منه فلا بد من امر يحصل به معرفة كل مسألة
منه ومعرفة كل مسألة ليست منه حتى يسعى الاول ويعرض عن الثاني فلا يضيع وقته من
اوقات تحصيل العلم ومن امر يحصل به معرفة موضوع عن غيره فلا يفوت حد
موضوع من موضوعات مسائله اذ يقفه حد موضوع من موضوعات
مسائل غير العلم اذ يقفه ان يعرف قائق العلم كما هو حقها فيعرف ان مشقته في تحصيله
نافع يغلب نفعه ضرر المشقة فلا يغترجك ويدوم شوقه الى ان يحصل العلم بما
بسبب اهتمامه فالوجه ان الامور الثلاثة يذكر لاهل البصيرة اما بيان الحاجة فثلاثة
يغترجك لكونها مناط تحصيل كل شئ واما بيان رسم العلم فلا تميز مسائل العلم بذواتها
عن غيرها فلا يفوته تحصيل مسألة لا بد من تحصيلها ولا يضيع وقته بالاشتغال
بتحصيل ما ليس منه ولا يخفى ان ذلك يحصل بتعريفه برسمه وهو يميز ذوات المسائل
الا انه لا يميز العلم عن جميع ما عداه فان المنطق علم عاصم موضوعه المعلومات
من حيث الايضال ولا يميز به عن علم عاصم عن الخطا موضوعه ما يساوي المعلومات
من حيث كذلك فبعد التصور بالرسم لا بد من تعيين الموضوع ليكون الشارع شارعا
فيه بعينه لا فيما يحتمله غيره فلا حاجة على ما ذكر الشريف المحقق من ان معرفة الموضوع لزيد التميز ولزيد
البصيرة لان اهل البصيرة حصل بالرسم هذا حاصل ما ذكره الفاضل العصام اذ عرفت هذا فقول كلاً
الشاح يضمن حكيم احدهما الشارع الذي يتصور العلم برسمه يكون على بصيرة في طلبه والا فلا اذا تصور
وجه ما لا يفيد البصيرة والتصور بالحدس منع فثبت الشارح الحكم الاول الذي هو الحكم الايجابي قوله فانه
اذا تصور آه وتقرير الدليل ان يقال اذا تصور الشارع برسمه العلم وقف على جميع مسائله اجمالاً وكلاً
وقف على جميع مسائله اجمالاً يكون على بصيرة في طلبه فينتج المطر واعتراض الدليل
بانه يدل على ان البصيرة حاصلة بالتصور بالرسم ولا يدل على ان حصول البصيرة
يتوقف على التصور بالرسم والمط هذا فلا يتم تقريب الدليل واجيب بان حصول
البصيرة لو لم يتوقف على الرسم فاما بالتصور بوجه ما ار بالتصور بالحد ولا سبيل

فان قيل
العلم
بالبصيرة

الى الاول اذا تصور بوجه ما لا يكون في حصول البصيرة وهو لا سبيل الى الثاني
ايضالاً متناع الحد وفيه نظر لاحتمال التصور بالخاصة الا ان يقال ان الخاصة راجعة
الى الرسم وفيه اذ يجوز ان يكون الخاصة بديهية والرسم مخصوص بالنظر على ان يقال
الخاصة بالنظر الى ان يكون العلم نظرياً واجيب بان ما يحصل بالبصيرة يتوقف على كمالها ولزم بالبصيرة كمالها على
النسبة على التعظيم ورد بانه ان اريد بالكمال الفرد الاكمل الذي لا فرد فوقه فسلم
ان ما يحصل به البصيرة يتوقف عليه كمالها لكن لا نسلم ان المذكور في المقدمة مفيد
لهذا الكمال فيكون ما ذكره في الكتاب لغوا على هذا التقدير وان اراد به الفرد الذي
دونه فلا يتم فما يحصل به البصيرة يتوقف عليه كمالها وهو لا واجب عن اصل الايراد
بما حصل ان المراد من قوله الشارح لا بد من تصور برسمه ان اللايق المناسب
للشارع ان يتصور العلم برسمه ليكون على بصيرة في طلبه وح يتم التقريب وهذا
النأويل يستلزم التأويل في تفسير المقدمة اعني ما يتوقف الشروع مطلقاً او على
البصيرة بان يراد ما يتوقف عليه الشروع الامر اللايق المناسب للشارع يقال له
في العرف الواجب وما لا بد منه وما يتوقف عليه الامر وادبانه لاشك في ان هذا
النأويل خلاف الظاهر اذ الظاهر من توقف الشروع عليه انه لا يمكن الشروع بدونه واجيب
بانه مناقشة راجعة الى اللفظ دون المعنى ولا مناقشة في الاصطلاح وما ذكره
الشارح في الاستدلال قرينة واضحة تدل على هذا التأويل وبهذا التأويل يرجع تفسير المقدمة
الى ما يعين في تحصيل الفرض وهذا التفسير يندفع كثير من المناقشات منها ما ذكره
العلامة الفتاواني من وجوه ثلاثة الاول ان المفهوم من توقف الشروع على الشئ
انه لا يمكن بدونه وظاهر ان شيئاً من الاشياء مما ذكر لا يدل على التوقف بهذا المعنى
الا يرى ان كثير من الطالبين يحصل كثير من العلوم الالية كالنحو وغيره مع الذهول
عن رسومها وغاياتها والثاني ان تميز العلم عند الطالب لا يتوقف على بيان الموضوع
بل قد يحصل بمجهات اخرى تميز العلوم في انفسها بتمايز الموضوعات والفرق ظ
والثالث ان كون الطالب على بصيرة مما ليس له معنى محصل يقتضي الانحصار فيما ذكره
فالمقدمة مقدمة الكتاب وهي ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لا رتباً لها به وهي
ههنا امور ثلاثة كما تقدم بيانه انتهى ما لا قال المحقق قدس سره في خاشيته على
المطول ان الارتباط الذي اعتبره الشارح في المقدمة ليس امضبوطاً يقتضي لاقصاً
عند معين بل هو على انحاء مختلفة فيختلف بحسب المقدمات كما يشير اليه قوله وهو

الذي اشار اليه الشارح بقوله فالاولى يدل على انه لا بد في الشروع ليكون على بصيرة
من تصوره برسمه فلا يدل على انه لولا لا تمتنع الشروع مطلقا فدل للجمهور على ان
المراد بما يتوقف عليه الشروع ما يتوقف عليه الشروع اما مطلقا او على وجه البصيرة
فاندفع ما توهم من المخالفة بين الوجه الاول وتفسير المقدمة ومن وجوب تغيير التفسير
فما مل قيل مراد المحقق قدس سره من قوله الوجه السابق يدل آه اعتراض على الشارح
بان في الوجه السابق يطابق التفصيل الاجمال بخلاف الوجه الثاني لان المجمل
الذي هو تعريف المقدمة التوقف فيه ما خود لا بشرط شيء بان يكون بحيث لولا
الموقوف عليه لا تمتنع الموقوف وهو الشروع والتوقف على الوجه الاول كذلك
لا بشرط شيء لتوقف الشروع مطلقا على التصور بوجه ما وعلى الوجه الثاني يكون
بشرط شيء وهو على وجه البصيرة فكيف الاولية بل لا يصح الوجه الثاني في التفصيل
مندرج في الاجمال وهما متحدان فيما يجب ويمتنع والفرق بالاجمال والتفصيل
انتهى ولا يخفى ما فيه لان قيدا على وجه البصيرة ليس قيدا للتوقف كما جعله هذا
القائل بل هو قيد للشروع وهو ظ قوله جهة وحدة مختصة بها تعدا اي
باعتبارها بحسن عدها علما واحدا اذ يجوز ان يطلق العلم على كل مسألة قوله فاذا
علم بتلك الجهة امتاز عنده عما عداه تميزا ما آه لان المراد بتلك الجهة الجهة
المساوية لها سواء كانت هي الجهة التي اعتبرها القوم من الموضوع او من الغاية
او غيرها كالجهة الماخوة من محمولات مسائل العلم على ما ذكره المحشى المحقق في
حاشية الطول بقريئة المقابلة حيث جعل هذا القول مقابلا لقوله وان علمه
بوجه اعم واخص آه قوله وان علمه بوجه اعم واخص آه الوجه اعم كما يقال
في تعريف المنطق علم آلى والوجه الاخص مثل ان يقال في تعريف علم موصل الى الجهول
التصديق قوله فان اريد تصور العلم برسمه التصور بوجه ما يفد آه على طريق
ذكر الخاص الذي هو التصور العلم برسمه المشهور وهو آلة قانونية تعصم آه واريد
به العام الذي هو التصور بوجه ما فيه ايضا ذكر الخاص الذي هو الرسم المشهور
وارادة العام الذي هو الرسم المطلق وهو جواب عما اورد على الشارح بان ما ذكره
لا يفيد الوجوب ما لم يضر اليه ان البصيرة لا تحصل بالوقوف التفصيلي وان الوقوف
الاجمالي لا يحصل بدون الرسم وكلاهما ممنوعان واجاب عنه الفاضل العصام:

بوجه متعددة وقد عرفت تفصيله فيما سبق في قولنا واعترض على الدليل ما على صفه
قوله سواء كان محمولا ولا بد بهما او كسبيا آه اي سواء كان ما يفيد محمولا ما خونا
من محمولات المسائل ويحتمل ان يكون بمعنى ما يصح حمله سواء كان مأخوذا من المحمول
اولا او خاصة او غير محمول كما اذا كان غاية او موضوعا وسواء كان بديهيا كما
اذا كان الخاصة بديهية اذ يجوز ان يكون الخاصة بديهية او نظرية كما اذا كان رسميا
مشهورا او موضوعا او غاية قوله يمتاز عما عداه بغيره آه اي بغير التصور بوجه
يفيد تميزه عما عداه آه قوله وان خص التصور آه اي وان اريد بتصوير العلم برسمه
التصور بالرسم المشهور وهو المراد باللازم النظري كما يدل عليه التزديد بينهما
ويدل عليه ايضا قوله كما هو المتعارف قوله فالوجوب استحسانا آه ومرجه الى
اللياقة اي اللاديق ان يتصور العلم برسمه المتعارف ليكون آه قوله فاندفعت الشكوك
التي عرضت للناظرين آه منها: ما قيل ان السؤال وا رد عليه ايضا اه كما نقله
فيما سبق بقوله فلا يد ما قيل ان السؤال آه وقد دفعه بوجهين وقد عرفت ما على
التفصيل فلا حاجة الى الاعداء: ومنها: ما نقله بقوله ان العلة الغائية انما
تكون للفعل الاختياري آه ودفعه بقوله فاللام للسببية ومدخولها غاية
مترتبة عليه لاعلة غائية كما عرفت: ومنها: ما قيل ان مراد المحقق قدس سره
من قوله الوجه السابق يدل آه اعتراض على الشارح بان الوجه الذي ذكره الشارح
بقوله فالاولى آه ينا في تفسير المقدمة بما يتوقف عليه الشروع لان هذا الوجه
يدل على ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة فلا يكون
وجه الشارح اولى من الوجه السابق ودفعه المحشى المحقق بان مراد المحقق
قدس سره من قوله الوجه السابق يدل آه ليس اعتراضا على الشارح بما ذكره بل مراده
منه اشارة الى ان الشارح نزه تفسير المقدمة الى احد التفسيرين الذين ذكرهما
المحشى وقد عرفت فيما سبق على التفصيل: ومنها: ان ما ذكره الشارح من قوله
فانه اذا تصور العلم آه لا يستلزم المطلوب اذ هو ان البصيرة لا تحصل بدون التصور
برسمه وحاصله ان حصول البصيرة متوقف على التصور برسمه المشهور وما ذكره
لا يدل الا على ان البصيرة حاصلة به ولا يدل على انه لولا لما حصلت البصيرة
فلا يتم تقريب الدليل الذي ذكره كايضا فيما سبق ووجه الاندفاع ان هذا
مبنى على منع تضمن كلام الشارح لدعوى التوقف فختار الشق الثاني من شق التزديد

و نقول بان المراد به التصور بالرسم المخصوص المشهور وبان الوجوب المستفاد من قوله لا بد استحقاقه فيكون حاصل الدعوى ان اللائق بالتصور بالرسم المخصوص المشهور بين القوم المنفق عليه فحصل البصيرة به فالدليل الذي ذكره الشارح يستلزم هذه الدعوى فقريبه تام كما لا يخفى وقد عرفناه ومنها: انا لانسلم لا توقف حصول البصيرة على الرسم المشهور اذ يوجد ان تحصل بان يكون للعلم خاصة يكون لكل مسألة مدخل فيها ويعرف الطالب كل واحد من مسائل العلم بتلك الخاصة بدون الرسم المشهور ووجه اندفاعه ان تلك الخاصة تشملها التصور بالرسم على الشق الاول وهو اعادة التصور بوجه ما يفيد تميزها عما عداه من التصور بالرسم وعلى الشق الثاني ان كلام الشارح عار عن دعوى التوقف لان الوجوب المستفاد من قوله الشارح لا بد استحقاقه وماله الى اليافة كما عرفته تفصيلا ومنها: انا لانسلم التوقف اذ يحصل البصيرة بالتصديق بالموضوعية والوجه في ندفاعه ان التصديق بالموضوعية يعنى التصور بالرسم على الشق الاول والى قد عرفت ان المراد بالتصور بالرسم التصور بوجه ما يفيد آه وشموله على التصديق بالموضوعية ظاهرة وعلى الشق الثاني ان الكلام خال عن دعوى التوقف على ما عرفت غير مرة قوله قدس سره اراد به ان من تصور الخواص حاصله دفع الاعتراض على صغري الدليل لقائلة بان من تصور العلم وقف على جميع مسائله اجمالا بانها ممنوعة لانها خلاف الواقع اذ ليس كل من تصور العلم برسم حصوله العلم بكل مسألة منه ترد عليه انها منه وحاصل الجواب ان المراد بالوقوف اجمالا العلم بالقوة القريبة من الفعل بحيث لو تفكر لقدرا العلم بالاستنتاج بسهولة الحصول قوله فلا يرد الخو مع غيره نقض آه وتقرير النقض ان يقال اذا اعتبر الخو مع غيره من العلوم يصدق على المجموع علم باصوله مع ان هذا المجموع لا يصدق عليه المعرفة الذي هو الخو ووجه عدم الورود ان الوحدة معتبرة في جنس التعريف وهو العلم وهذا المجموع ليس مما اعتبر فيه الوحدة قوله باصول آه جمع اصل وهو اللغة ما يبنى عليه الشيء وله معان والمراد ههنا القاعدة ولذا فسر الاصول بالقواعد المراد بالعلم الادراك ويحتمل ان يكون بمعنى ملكة وان يكون بمعنى مسائل قد بر والمراد بالقاعدة ههنا هي الموجبة الكلية المحلية الضرورية كما حقق في محله قوله اى يقتدر آه اشار بهذا التفسير الى ان المراد بالمعرفة المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة

بالفعل لانها خلاف الواقع على ما حققه المحقق قدس سره في تاويل قول الشارح علم انها من ذلك العلم آه فتسببها اى بسبب معرفتها وانما نسب السببية الى معرفة الاصول لانها كبريات صغريات تسهل الحصول والكبريات لا شتمالها على النتائج كالافسدة بتامها قوله الاحوال الجزئية العارضة للكلمات آه قيل لما ان المراد من تلك الاحوال الفروع المندرجة تحت تلك الاصول آه ولا يخفى فساد آه اذ قد عرفت ان المراد بالاحوال الموجبات الكلية التى هى مسائل العلوم وتلك الاحوال عبارة عن مجموعات لقضايا الشخصية كما يدل على قول العارضة للكلمات وهى التى تندرج تحت تلك الموجبات الكلية فلا معنى لاندراج تلك الاحوال في الاصول بل المندرجة فيها القضايا الشخصية التى هى الحقيقة نتيجة القياس المركب من الاصول التى هى كبريات الشغل الاول وصغريات عقود الاوضاع لموضوعات الكبريات ولنا قيل ان هذه الصغريات تسهل الحصول قوله وفائق القيود ظاهرة آه قيد الجزئية احتراز عن الاحوال الكلية وقيد العارضة للكلمات احتراز عن الاحوال العارضة لغير الكلمات كما لا احوال العارضة للوجودات وقيد المستعملة في لغة العرب احتراز عن الكلمات الغير العربية وقيد الحثية احتراز عن علم الصرف اذ تلك المعرفة فيه من حيث الاعلا والادغام قوله بناء على ان افرادها آه اى حصول هذه المقدمة عند الطالب مبنى على ان افراد مسائل الخو بالتدوين من جهة ان لكل منها مدخل في تلك المعرفة التى هى خاصة بالخو قوله وهذا هو المراد من الوقوف آه اى حصول هذه المقدمة هو المراد من الوقوف على جميع المسائل اجمالا لا العلم بالفعل على جميع المسائل حتى يرد انه خلاف الواقع وذلك لان الطالب بسبب حصول هذه المقدمة يقتدر من الوقوف على مسألة مسألة يجعل هذه المقدمة كبرى للصغرى تسهل الحصول قوله عرقا آه من العرق وهو الاصل في الشجرة اى قويا وثابتا في النظر لا ينفك عنها فينبذ لا تحصل للصغرى بسهولة حتى يتمكن من العلم بضمها الى المقدمة المذكورة قوله حينئذ آه اى على تقدير حصول العلم بالكبرى قيل واما الكبرى فبديهية لكونها مأخوذة من التعريف انتهى وفيه تأمل لانه لا يلزم من كونها مأخوذة من التعريف كونها بديهية ولانه يستلزم جواز اكتساب التصديق من التصور وهو لا الا ان يقال ان تصور طرف المقدمة مستفاد من التعريف وهو كاف في الجزم بالوقوع بينهما قوله لما ان جهة الوحدة مختصة بالعلم آه اى جهة الوحدة المشتركة بين

مسائل العلم المرسوم التي اخذ الرسم بالقياس اليها فمختصة بالعلم المرسوم فاشارة
 الوحدة الى عكس التعريف اي كل ما صد عليه المعرفة يصدق عليه التعريف فمكسسه
 عبارة عن جامعته لافراد المعرفة وبقوله مختصة بالعلم آه الى طرده اي كل ما صد
 عليه التعريف يصدق عليه المعرفة فطرده عبارة عن مانعته اغيره قيل هذه المقد
 غير المقدمة السابقة واجيب بان عكس التعريف عبارة عن عكس طرده وهما متلازمان
 تعاكسا والا لبطل التعريف والمقدمة السابقة مأخوذة من عكسه والثانية من
 طرده فهما متلازمان تعاكسا ايضا والا لبطل التعريف ايضا مثالا لولم يصدق كل
 ماله مدخل في تلك المعرفة فهو من مسألة النحول يصدق نقيضه وهو بعض ماله
 مدخل في تلك المعرفة ليس من مسألة النحول فيبطل طرده واجاب عنه بعض الافاضل
 بان مسائل النحول في قوله قدس سره وكل مسألة من مسائل النحول مدخل في تلك
 المعرفة خبر لكل مسألة لاصفة لها وقوله لها مدخل تلك المعرفة حال من مسائل النحول
 فيكون هذه المقدمة بعينها تلك المقدمة التي جعلت جزء القياس انهي ولا يخفى
 انه خلاف اللفظ قال الفاضل العصام ووجه التمكن ان تعريف العلم برسمه انما يكون بخاصة
 تكون لكل مسألة منه مدخل فيها فاذا اورد عليه مسألة عرفان لها مدخلا
 في تلك الخاصة قال هذه مسألة لها مدخل في تلك الخاصة وكل مسألة كذلك
 فهو من المنطق مثلا علم ان تلك المسألة منه وكذلك يعرف برسمه العلم مسألة غير
 العلم بانها ليست منه لان التعريف يكون بخاصة لا مدخل فيها مسألة غير العلم
 فاذا اورد عليه مسألة غير العلم يقول هذه المسألة لا مدخل لها في هذه الخاصة
 وكل ما لا مدخل له في هذه الخاصة ليس منه فيعلم انها ليست منه ولم يذكر الشارح
 هذه النتيجة لمعرفة العلم برسمه لانه يكفي ما ذكر في اثبات مدخلية في البصيرة فم
 لو ذكره لكان وجه آخر للدخلية قوله الا ان الاولى لما كانت لازمة للتعريف
 صريحة آه وذلك لانك قد عرفت ان المقدمة مأخوذة من عكس التعريف والمعرفة
 في عكس موضوع والتعريف محمول كما هو الواقع في بيان التعريفات اذ تذكر المعرفة
 ثم تذكر التعريفات والعكس لازم للتعريف صراحة فالأخوذة من العكس لازم
 للتعريف صراحة فكذلك في المقدمة الاولى اذ معنى المقدمة الاولى التي هي قولنا
 كل مسألة من مسائل النحول مدخل في تلك المعرفة كل مسألة من مسائل النحول
 مسألة لها مدخل في تلك المعرفة ولا يخفى ان موضوع هذه القضية عبارة

عن المعرفة ومحوها عبارة عن التعريف بخلاف المقدمة الثانية اذ هي مأخوذة من
 طرده التعريف وطرده لا يلزم للتعريف صراحة لان طرده على خلاف ما هو الواقع في
 ذكر التعريفات فالمقدمة الثانية غير لازمة له صراحة ونقول ان الطرده عكس العكس
 اذ قد عرفت ان العكس والطرده متعاكسان فالطرده لازم اللازم فالطرده لازم للتعريف
 بالواسطة واللازم بالواسطة لا يلزم صريحا فالأخوذة من اللازم الغير الصريح
 لزوم لا يلزم صراحة فان قيل ان العكس كالطرده لازم للتعريف بالواسطة
 لما ذكرته بعينه من انهما متعاكسان بل لفظ هو هذا لان المراد بالعكس عكس الطرده
 قلنا نعم لكن العكس على النظم الطبيعي في بيان التعريفات كما ذكرنا فلذا اعتبرنا
 العكس اصلا والطرده عكسا في الوجه الثاني هكذا يجب ان يحقق المقال قيل لان
 التعريف محمول على المعرفة فاذا وقع المأخوذ من التعريف وهو قوله لها مدخل في
 تلك المعرفة محمولا في المقدمة الاولى كانت لازمة للتعريف صراحة بخلاف المقدمة
 الثانية لان المأخوذ من التعريف لم يقع محمولا فيها انهي ولا يخفى انه مما لا يقبل
 التوجيه اما اول فلان قوله لان التعريف مما لا مدخل له في بيان لزوم المقدمة
 الاولى للتعريف وهو طرده واما ثانيا فلان كون الجزء من التعريف جزءا محمولا من
 المقدمة لا يستلزم كون المقدمة لازمة للتعريف فضلا عن ان تكون لازمة صراحة
 غاية ما في الباب ان التعريف يستلزم الجزء الذي هو محمول المقدمة الاولى والمحمول
 يجوز ان يكون اعم من الموضوع ولا يلزم من لزوم الا اعم لزوم الاخص وذلك
 ظ ايضا قوله اورد مثالين اشارة آه اي في ايراد المثالين مع فائق تفهيم
 المقصود وتسهيله للتدئين اشارة آه يندفع ما قيل اورد مثالين اما تفهيم
 وتسهيلا للتدئين او اشارة آه انهي اذ يجوز جمعها فالمقصود بمجموعها اولاها
 مقصود بالذات والا مقصود بالشيء قوله اللازم آه اي الرسم الذي هو اللازم
 النظري قوله واما جواز كونها آه والاولى ان يقال واما كونها آه بدون الجواز
 لان المحمول وهو قوله فمحمل عبارة عن الجواز قوله كالا مرعا آه وكالخاصة قوله
 الا ان المعبر عند القوم هاتين الجهتين آه اما اعتبار الموضوع في الوحد فلا نه
 ذات ولان تمايز العلوم بتمايز الموضوعات ولانه امر واحد غالبا واما اعتبار
 الغاية في الوحد فلا نه مقصود من الشيء ولانه امر واحد والخاصة وان كانت
 امرا واحدا الا انها خارجة من الشيء وغير مقصودة تأمل قوله اي اذ انصهر العلم آه

جواب عن سؤال مقدر يرد على قوله قدس سره اذا تصور العلم برسمه عرف خاصه
 آه بان الملازمة ممنوعة لان من تصور العلم برسمه عرفه بخاصته ولا يعرف خاصته
 الا اذا توجه اليها بالذات وحاصل الجواب ان المراد ان من تصور العلم عرفه بخاصته
 واذا عرفه بخاصته حصل في ذهنه خاصته واذا حصل في ذهنه خاصته فاذا توجه
 نفسه اليها عرفها وعلم منه ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة لكونها
 مأخوذة من جهة الوجود المشتركة قوله ظرفا ليعلم لا يقدر فان القدرة حاصله
 غير مشروط بالايراد آه وفيه نظر لان كلمة اذا في الاصل ظرفا لزمان بدون الشرطية
 كما صرح في محله قبل فيه نظر من وجوه اما اولها لان معمول ما بعد ان المصدرية
 لا يتقدم عليها ولو ظرفا نعم يجوز الرضى تقديمه اذا كان ظرفا على صريح المصدر
 واما ثانيا فلا نه لا يلزم من كونه ظرفا ليقدر اشتراط القدرة بالايراد لانها حاصله
 حين الايراد كما انها حاصله قبله ولا دلالة في الكلام على قصرها بحين الايراد
 واما ثالثا فلا نه اذا كان ظرفا ليعلم كان ظرفا بقدر قوله اذا تصور برسمه فيكون
 المعنى يتدرا اذا تصور العلم به العلم بالفعل لكائن وقت الايراد فيلزم ان يكون العلم
 حاصله وقت الايراد وليس كذلك لان الحاصل فيه القدرة كيف ولا يلزم من
 تصوره به العلم بالفعل حين الايراد وهو ظ فلا يلزم القدرة على العلم بالفعل ثبت
 مما ذكرنا ان الحق كونه ظرفا ليقدر تدبرا نهى وما في الوجه الاول فلان الفراء جوز
 تقديم معمول ما بعد ان المصدرية عليها كما صرح به الشيخ الرضى واما في الوجه
 الثانى فلان قوله لانها حاصله حين الايراد كما انها حاصله قبلها يدل على جوز
 حدوث القدرة قبل الفعل وهو مذهب المعتزلة والحق عند الاشاعرة ان زمان
 حدوث القدرة متحد مع زمان حدوث الفعل كما فصل في شرح المواقف واما في
 الوجه الثالث فلان الملازمة في قوله فلا نه اذا كان ظرفا ليعلم كان ظرفا بقدر قوله
 اذا تصور برسمه آه ممنوعة لان ظرف قوله يقدر محذوف وهو اذا علم كل مسألة
 لها مدخل في تلك الخاصة آه ويدل عليه قوله قدس سره وبذلك يقدر آه لان
 الباء متعلقة بيقدر وبمعنى في وذلك اشارة الى العلم بكل مسألة آه والمعنى يقدر
 عند العلم بان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة ان يعلم ان يستنبطه
 حين الايراد ان المسئلة الموردة من العلم بضم الصغرى سهلة الحصول الى هذه
 الكبرى اعني بها المقدمة التي حصلت القدرة عند العلم بها وهما ان كل مسألة

منه لها مدخل في تلك الخاصة آه فقد ظهر بما قرناه فساد قوله فيكون المعنى
 يقدر اذا تصور العلم به العلم بالفعل وكذا فساد قوله فيلزم ان يكون العلم حاصله
 وقت الايراد وكذا فساد قوله كيف ولا يلزم من تصوره به العلم بالفعل حين الايراد
 وهو ظ فلا يلزم القدرة على العلم بالفعل لان المراد من قوله قدس سره ان
 يعلم ان يستنبط وليس المراد به العلم بالفعل كما حمله المعترض عليه قوله فالمراد
 بقوله الشارح علم انها من ذلك العلم آه يعنى ان مراد المحقق قدس سره من قوله فكأن
 قد علم آه دفع ما اورد على الشارح من ان حصول العلم بالفعل يتميز مسائله عن
 غيرها بمجرد تصور العلم خلاف الواقع على ما صرح به تحرير مراد الشارح بانه اراد
 من العلم العلم بالقوة القريبة من الفعل لا العلم بالفعل حتى ينافى عدم حصول التميز
 بالفعل وقد فصلناه فيما سبق قوله وهذا التمكن منشأ آه وفيه نظر لان منشأ
 التمكن بالذات انما هو المقدمة التي وقعت كبرى القياس كما عرفت الا ان يقال
 المراد ان منشأ التمكن بالواسطة كون التعريف آه لان منشأ التمكن بالذات المقدر
 ومنشأها بالذات كون التعريف مأخوذا من جهة الوحدة آه لانها مأخوذة من
 عكس التعريف ومن طرده كما عرفت والمقصود منه جواب عما اورد عليه بعد تحجيره
 قدس سره ايضا من ان التعريف الرسمي هو التعريف الجامع المانع بالعرضى وهو
 لا يقتضى الا ان يصدق الرسم على افراده ولا يصدق على غيرها واما ان يتميز كل
 مسألة منه عن مسألة غيره فليس من شرائط التعريف الرسمي حتى يلزم حصول
 هذا التمكن وحاصل الجواب ان التمكن المذكور انما منشأ بالواسطة من كون
 التعريف الرسمي مأخوذا من جهة الوحدة المشتركة بين مسائل العلم المرسوم جميعا
 لا من جمعه وطرده قوله لا اشتراط كونه جامعاً آه معطوف على قوله كون التعريف
 آه والمقصود منه الرد على القاضل العصا م اى وليس منشأ هذا التمكن المذكور
 كون التعريف الرسمي جامعاً لجميع اجزاء المرسوم وان استلزم منشأ التمكن وهو
 كون التعريف مأخوذا من جهة الوحدة آه كما انه جامع لجميع افراده وما نفا من
 دخول غير اجزاء وان استلزم منشأ التمكن حتى يلزم القول باحد الامرين
 احدهما ان للتعريف شرطا آخر اهمله القوم عند بيان شروطه وهو انه اذا كان
 الغرض من التعريف تميز كل جزء من اجزاء المعرف يجب ان يكون بخاصة يكون
 لكل جزء من المعرف دخل فيها ولا يكون لغيره دخل فيها ويكون جمع التعريف

ومنه بالقياس الى اجزاء المعرفة لا بالقياس الى افراده وثانيهما ان خروج جزء من
اجزاء العلم اى مسألة من مسائله عن التعريف يستلزم صدق المحدود اى العلم المرسوم
على غير افراد الحد اى التعريف الرسمي وصدق التعريف الرسمي على غير افراد العلم المحدود
اما الاول فلان بعض العلم اى غير المسئلة التي خرجت من افراد الحد مع ان المحدود
يصدق على غيره وهو مجموع مسائل العلم واما الثاني فلان ذلك البعض غير افراد
المحدود ويصدق الحد عليه وكذا دخول غير مسائل العلم اى دخول جزء من اجزاء
غير العلم في التعريف الرسمي يستلزم صدق العلم المحدود على غير افراد الحد اى الرسم
وصدق الحد على غير افراد المحدود المرسوم اما الاول فلان مجموع العلم وجزء غيره من
افراد الحد حينئذ مع ان المحدود يصدق على غيره وهو مجموع مسائل العلم فقط
واما الثاني فلان مجموع مسائل العلم فقط من افراد المحدود والحد يصدق على غيره
وهو مجموع العلم وجزء غيره فقد ظهر ان قول صدق المحدود على غير افراد الحد و
بالعكس آه ناظر الى كل من الخروج والدخول وليست العبارة على طريقة الف
والنشر كما وهم وظهر ان قوله بناء على ان هذا المجموع غير العلم آه ناظر الى كل من
اصل الدخول وعكسه وفي بعض النسخ وقع هكذا لا اشتراط كون آه باللام
التعليق فيكون تعليلا لقوله وهذا التمكن آه حينئذ يكون ذاهبا الى ما ذهب اليه
العصام لا راد عليه ويؤيد قوله وهو لازم مساو له شامل لجميع اجزاء آه في
الصحيفة الآتية السادسة والعشرين ويؤيد قوله فيلزم اذ على النسخة الاولى
ان يقول فلا يلزم اوحى يلزم فهو على النسخة الاولى بمعنى حتى يلزم قيل ما حاصل
ان هذا القول اى لا اشتراط آه تعريف للعصام لكنه ان آه للعصام لم اخذ من
تلك الجهة ولم يعرف بوجه اعم او اخص فجواب المحشى بان المساواة شرط في
التعريف عند المتأخرين فلو لم يعرف بتلك الجهة لزم عدم جاعته او عدم نية
فيقول العصام لا يلزم احدا لا من لان عدم الجاعية عبارة عن عدم
دخول فرد من افراد المعرفة في التعريف وعدم المانعية عن دخول فرد من افراد
غير المعرفة فيه وليس ههنا افراد المعرفة فلا يتصور الجاعية والمانعية فانه
الى ان يقال مثل ما قاله العصام انه لا يخفى ما فيه لا نقوله وليس ههنا افراد
المعرفة ظاهر المنع اذ للمعرفة افراد كثيرة موجودة في عقول العالمين بالمنطق
مثلا قوله يستلزم صدق المحدود آه فيه تعريف للعصام اذ الظاهر من كلامه

انه خصص الاستلزام بصدق التعريف في الخروج والدخول حيث قال على انه لو دخل
جزء من اجزاء غير العلم في التعريف الرسمي يصدق على ما ليس فردا للعلم وهو مجموع
العلم وجزء غيره ولم يصدق على العلم ولو خرج جزء من اجزاء العلم عنه يصدق
التعريف الرسمي غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه انتهى قوله قدس سره
ولم ير انه بمجرد آه معطوف على قوله قدس سره اراد وبيان لمنشأ غلط المعترض
وهو ميرك لكن الجواب الذي ذكره قدس سره على خلاف الفظ اذ الفظ ان المراد بالعلم
العلم بالفعل لا العلم بالقوة والجواب مبنى على ان المراد به العلم بالقوة لا العلم بالفعل
تدبر قوله زاد لفظ البيان اشارة آه اى اشارة الى ان بيان الحاجة عبارة عن المفيد
وكذا البيان في الموضوع عبارة عن المفيد ولا يرد عليه انه يناه في قوله الآتي
اى توقف الشروع لانه يدل على ان المراد بالبيان في الموضوعين التصديق لا القضية
لانه ذكر المفيد واداد المفاد كما يدل عليه قوله في الحقيقة آه قوله اى توقف
الشروع آه تفسير لقول الشارح واما على بيان الحاجة آه وتنبه على البيان
عبارة عن الاثبات الله هو التصديق بالدليل قيل ما حاصله ان مقصود المحشى منه جواب
عما اورده الفاضل العصام بقوله واعلم ان ما ذكره لا يثبت توقف الشروع على بيان
الحاجة بل على العلم بالفائق المترتبة المعتد بها ولا بد من اثبات التوقف على بيان الحاجة
من مقدمتين اخريين احدهما ان معرفة الحاجة لا تحصل بدون ثانيا وثانيهما ان غاية العلم
لا تحصل من غيره اذ الحاجة الى الشئ في شئ انما يثبت لو لم يكن ذلك الشئ حاصلا من
غير الشئ الاول ولا يتوقف دفع العبث على تلك المعرفة انتهى كلام العصام وحاصل
الجواب اذ كما ذكره يثبت توقف الشروع على العلم بالفائق المعتد لا يحتاج في اثبات
التوقف الى تنك المقدمتين لان بيان الحاجة عبارة في الحقيقة عن التصديق بالغاية
المترتبة عليه المعتد بها فكان بيان الحاجة عين المثبت وهو المطا انتهى ولا يخفى
انه مبنى على انه ذكر بيان الحاجة الذي هو المفهوم التصديقي المفيد واربده المفاد الله
هو التصديق بالغاية والدليل جرى على المفيد باعتبار المفاد فلا يحتاج المفيد بهذا
الاعتبار الى تنك المقدمتين واما نفس المفيد فتحتاج الى تنك المقدمتين الاولى منها
ناظرة الى المضاف والاخرى الى المضاف اليه في بيان الحاجة قوله فهى في الحقيقة
تصديق بالغاية المترتبة آه والضمير للحاجة والظاهر ان يقال فهو بارجاع الى البيان
وبالدليل متعلق بالتصديق وفيه اشارة الى ما ذكره مولانا داود من ان المقدمتين

اللازم عدم الملزوم واعترض عليه انفاضل العصام بان كلام الشارح يشهد بان
ليس العلم بتلك الفائق من جملة البصيرة حيث قال من اراد سلوك طريق لم يشاهده
ولكن يعرف ما رته فهو على بصيرة في طلبه فجعل البصيرة حاصلة من غير العلم بالفائق
المعتد بها انتهى ولا ينافي في هذا الكلام من الفاضل العصام على ما سبق منه مرات
الاوجه ان كل واحد من الامور الثلاثة في المقدمة دخل في اصل البصيرة لانه هنا
في بيان مراد الشارح من كلامه واعترض على هذه الملازمة بوجوده والاول
ان هذه الملازمة ممنوعة لان العتب بحسب العرف ما لا يترتب فائق اصلا او تترتب
عليه ما لا يعتد به على ما ذكر المحقق قدس سره في حاشية شرح البيضاوي فما
يترتب عليها فائق يعتد بها لا يكون عبثا ولا يلزم من عدم المعلم بالفائق المعتد
بها عدم ترتيب فائق اصلا او ترتيب غير معتد بها الجواز ترتيب فائق معتد بها في نفس الامر
واجاب المحقق قدس سره بقوله يعني ان الشروع في العلم اختياريا آه وحاصل الجواب
ان الشروع لما كان فعلا اختياريا لا يمكن بدون التصديق بفائق ما واما التصديق
بالفائق المحصورة المعتد بها بالنظر الى المشقة التي كانت للشغليين في تحصيل ذلك
العلم سواء كانت مترتبة عليه في الواقع او لا فانما يجب لتلا بعد الشروع عبثا في
العرف لان الشروع الذي يعتقد فيه فائق غير معتد بها يعتد في العرف عبثا اذ لم
يعتقد فيه فائق معتد بها وان ترتبت عليه فائق معتد بها في نفس الامر فعلى هذا
يكون مراده قدس سره بما ذكره في حاشية شرح البيضاوي من عدم الترتب والترتب
اعم مما بحسب الذهن بان لا يعتقد ترتيب الفائق اصلا او يعتقد ترتيب ما لا يعتد
وبحسب الخارج والواقع بان لا يترتب عليه في الواقع فائق اصلا او يترتب
عليه في الواقع فائق لا يعتد بها بالنظر اليه الوجه الثاني ان تلك الملازمة مبنية
على ان تلك الفائق المعتد بها المعتقد يجب ان تكون هي الفائق المترتبة عليه في الواقع
ولا نسلم ذلك فلا تثبت الملازمة واجاب قدس سره عنه بقوله ولا بد ان يكون
تلك الفائق آه وحاصل جوابه قدس سره انه يجب ان تكون تلك الفائق المعتد
بها المعتقد هي الفائق التي تترتب عليه في الواقع اذ لو لم تكن اياها لربما
زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بين ما حصل وبين ما اعتقده
من فائق العلم فيصير سعيه في تحصيله عبثا في العرف في نظره وان لم يكن من اول
الامر كذلك او لم يترتب على سعيه حينئذ فائق معتد بها بالنظر اليه في اعتقاده

وهو عبث في العرف فتقول الشارح لكما طلبه عبثا بمعنى عند غيره او عندك بعد الشروع
بزوال اعتقاده وان لم يكن كذلك في الواقع ابتداء وانما قال في نظره لان غيره
ربما يطلع على اعتقاده فلا يعد عبثا الوجه الثالث ان الظاهر من غاية العلم
والغرض منه غاية تدوينه فيصير المعنى فلو لم يعلم غاية للعلم دعت المدون الى تدوينه
لكان طلبه عبثا فالملازمة ممنوعة لانه يجوز ان يعلم الشارح غرضه منه ارجح
مما علمه المدون لان ما علمه المدون في المنطق العصمة عن الخطا في الافكار والحكمة
لانه دونه مقدمة للحكمة ويجوز ان يعلم الشارح الغرض والعصمة عن الخطا في اي
فكر كان كما هو الغرض من تحصيله الان واجاب عنه الفاضل العصام بان المراد
بغاية العلم اعم من غاية التدوين ولما يقوم مقامها في المكافات لمشقة التحصيل
فالملازمة ثابتة الوجه الرابع ان الملازمة ممنوعة ايضا اذ لا يلزم من عدم العلم
بالغاية كون الطلب عبثا لانه لا بد للطلب من فائق معتد بها بالنسبة الى مشقة
الطلب سواء كانت غاية العلم او لا بل يجوز ان يكون غاية الطلب نفس العلم كما في
العلوم النظرية فان غايتها نفسها واجاب عنه الفاضل العصام بان غاية الطلب
يجب ان تكون نفعا للطالب يترتب على تصورها الشوق اليه ونفس العلم لا يكون
نفعا له انما النفع فائق تترتب على حصول العلم سواء كانت غاية له او لا وان كان
حصول العلم له وانصاف به فيما اذا كان نفس العلم امر شريفا في ذاته نفسه انتهى
مألا وتفصيله على ما ذكره المحقق قدس سره في حاشية المطالع ان العلوم اما
نظرية اي غيرالية واما عملية ايالية وغاية العلوم النظرية حصولها للطلاب
فالغاية علة بحسب وجودها الذهني لذى الغاية في الخارج ولا محذور فيه
واما العلوم العملية فغاياتها حصول غيرها وذلك لا متعلقة بكيفية العمل
فالمقصود منها كيفية العمل سواء كان ذلك العمل مقصودا بالذات او مقصودا
لامر آخر يكون هو غاية اخيرة لتلك العلوم فاذا عرفت هذا فاعلم ان غاية المنطق
عصمة الشارح من الخطاء وليس له مع قطع النظر عن هذا النفع شرف حتى يكون
غاية الطلب نفسه وغاية العلوم النظرية انصاف الطالب بها شرفها فغاية
الطالب كل ما كان ما يترتب على حصول العلم لا نفسه فعنى قولهم وغاية العلوم نظرية
حصولها في نفسها حصولها للطلاب وهو يغاير حصولها في نفسها فلا يرد اتحاد
الغاية وذى الغاية ومن هذا المقام يندفع ما قيل وفيه صورة اخرى ان الشارح

اعتقد فائدة ما ولم يترتب على فعله بل ترتب فائدة اخرى عظيمة معتد بها وتلك
الفائدة ان لم تكن موافقة لغرضه فيعد سعيه في تحصيله عبثا وان كانت موافقة
لغرضه هل تعد عبثا ام لا ان لا تعد عبثا وحينئذ لا يصح دليل الشارح انتهى
اذ قد عرفنا ان غاية الطلب يجب ان تكون نفعا للطالب يترتب على تصورها الشوق
اليه آه وهذه الفائدة العظيمة الموافقة ليست مما يترتب على تصورها الشوق
اليه اذ لم يتصور قبل الشروع في العلم قيل لعبث على ثلاثة اقسام عبث حقيقي وعبث
عرفي وعبث نظري والعبث الحقيقي هو الذي لا يترتب عليه فائدة اصد وهو لعبث
الغوى كاللعب بالخيبة والعبث العرفي هو الذي لا يترتب عليه فائدة معتد بها
بالنظر في المشقة التي تكون للمستغلين في تحصيل ذلك العلم والعبث النظري الذي
يكون فيه فائدة ولا تكون تلك الفائدة من الفائدة التي ترتب على ذلك العلم وقيل
العبث ارتكابا مغيرا معلوما الفائدة وقيل ارتكابا مراما فائدة فيه قوله لم يلزمه يعتقد
اما جزما او ظنا آه فيه اشارة الى ان المراد بالعلم المذكور في دليل توقف الشروع على
بيان الحاجة التصديق بقريئة الدعوى كما عرفت كما ان المراد به في دليل توقف الشروع
على تصورها العلم المتصور والى ان التصديق المراد اعم من اليقيني والظني لان الشروع يكون
فيه الظن بالغاية المترتبة ولا يتوقف على اليقين وان لم يكن فيه الشك والوهم والخيال
وفيه نظر لانهم عموم التصديق بالفائدة من الشك والوهم والخيال وفيه رد على الفاضل
العصا م حيث عم الغاية من غاية التدوين وما يقوم مقامها كما عرفت والمحشى حصصها
بماله من باب اختصاص بالعلم وستطلع وجعل قوله والغرض عطف تفسيرا للغاية حيث
قال ولذا عطف قوله والغرض عليه قوله مطابقا او غير مطابق آه لان امكان الشروع
لا يتوقف على الاعتقاد المطابق وان كان الشروع على وجه البصيرة متوقفا عليه على ما
سجي قوله وليس المراد آه اي مراد المحقق قدس سره بفائدة ما فائدة مخصوصة اي فائدة
كانت لا الفائدة المبهمة لانها لا تصلح لان تكون مرجحة للشروع لما سبق من ان الرأى
الكلي لا ينبعث عنه الشوق الجزئي فيلزم الترجيح بلا مرجح وهو ممتنع عند الحكماء
وقد عرفت ما فيه قوله على ما تقر في الحكمة آه من انه يمتنع صدور الافعال الاختيارية
من غير العلم بفائدة ماله فاصل الطلب يتوقف على العلم بفائدة ما ودفع كون الطلب عبثا
يتوقف على العلم بالفائدة المعتد بها المترتبة عليه في نفس الامر قوله في سكة المعشوق آه
اي في موضع يسكن فيه المعشوق قوله فبني على عدم الفرق بين توهم الفائدة والتصدق

بالفائدة المتوهمة آه اي بين لفائدة المتوهمة وبين التصديق بالفائدة المتوهمة لان اختيار
الرؤية وعدم الرؤية موجودان في نفس الامر والعاشق يختار احتمال رؤية ويصدق بانه وقع
في الخارج هذا حاصل ما قاله الفاضل العصا م حيث قال ويمكن دفعه بان فعلا توهم انه
يصدر بتوهم النفع لا يصدر بتوهم انه للنفع المتوهم بل لفائدة ضرورة النفع اقرب الى الوصول
وتلك الضرورة مصدق بها مثلا الذهاب الى قرب دار الجيب ليس بتوهم رؤيته بل للضرورة
لان قرب داره النسب برؤيته والرؤية فيه ارجح انتهى ويمكن ان يجاب ايضا بتميم الفيد
بحيث يمثل الشك والوهم والخيال كشمول التصديق مقدمة القياس لشعري التي لا يتعلق
بها الا التخيل كما سبق لاشارة اليه في قولنا وفيه نظره آه قوله وظهوره آه جواب
عن سؤال مقدر وهو ان الاول ان يذكر الشارح هذا الدليل واجاب بما يرى قوله سواء
كان معتد بها آه اي سواء كان اعتقاده مطابقا للواقع او لا قوله ان لم يكن معتد بها
في اعتقاده آه والمقصود منه دفع ما قيل في قوله وان دفع ما قيل آه قوله لكان شروعه
فيه مطلبه آه قيل فيه اشارة الى ان المراد من الطلب الشروع ولا يخفى ما فيه اذ وجه
الاشارة غير معلوم قوله عبثا عرفا آه اي وان كانت الفائدة معتد بها في نفس الامر
قوله اما الصغرى فظاهرة آه لان الصغرى مفروضة الصدق لانها ما لا مقدم في قوله
قدس سره والا لكان آه والكبرى نظرية مستفادة من التالي ومنع الكبرى بان الفائدة
المعتدة في نفس الامر اذا كانت موافقة لنظر الطالب حين تصديقه فائدة اخرى يكون من
قبيل التعميم الغير المترتبة فكيف يكون عبثا انتهى وقد عرفت جوابه بان هذه الفائدة ليست
مما يترتب على تصورها الشوق قوله فيما نقل عنه على خواشي شرح المختصر آه هذا عين
ما ذكره قدس سره في خاشية شرح القاضي قوله اي لا ما يترتب عليه في اعتقاده آه دفع
سؤال يرد عليه بانك جعلت ما نقل عنه قدس سره دليلا على اثبات الكبرى وليس
يثبتها بل هو في الحقيقة سند المنع الوارد على الكبرى كما قرناه فضلا عن ان يكون
دليلا يدل على ثباتها وحاصل اندفع انه قيل النقيض بالاعتقاد يصح ان يكون سندا
للمنع وبعده يكون دليلا على اثباتها قوله بناء على المعارف المشهورة آه وحاصله ان
كون ما يترتب عليه فائدة لا يعتد بها في اعتقاده وان كانت معتد بها في نفس الامر عبثا
في العرف مبنى على ما هو المعارف المشهورة بين اهل النصارى في الاطلاق من ان لفا
اذا فعل آه قوله وان جئت آه اي كثرت قوله وبما ذكرنا من التقييد آه وهو التقييد بالاعتقاد
في الموضوعين اهدما قوله اي وان لم يكن معتد بها في اعتقاده آه كما اثرنا اليه وثانيهما

قوله أي لا يترتب عليه في اعتقاده آه قوله وبين ما في المتن آه أي وبين ما ذكره في متن
تلك الحاشية حيث قال في متن تلك الحاشية من حق كل طالب علم أن يعرف فائدة المترتبة
عليه المقصود منه أي يعتقد ذلك أما جزمنا أو ظنا اذ لو لم يصدق بفائدة اشتغال اقام
عليه وان اعتقد ما لا يعتد به مما يترتب عليه عد ذكره عبثا وان اعتقد باطلا فربما
زال اعتقاده في انشاء سعيه وكان عبثا في نظره انتهى قوله حيث فهم من الحاشية أي من
الهامش حيث لم يقيد هناك بالقييد المذكور صريحا قوله وان دفع ما قيل آه معطوف على قوله
ان دفع وحاصل ما قيل ان قوله قدس سره والا لكان شروعه آه يدل على أنه اذا وحده
الفائدة المعتد بها في نفس الامر سواء اعتقد الطالب ولا يكون الشروع عبثا في العرف
وان لم توجد فيه يكون عبثا فيه فيرد عليه ان الملازمة ممنوعة لان ذلك العبث لا
يوجد في العلوم اصلا لانه يترتب عليها الفوائد المعتد بها في نفس الامر لا لكل علم سواء
كان آليا او غير آلي فائدة معتد بها التي وضعت ودونت لاجلها تترتب على طالب
تحصيله فلا يكون الشروع فيه عبثا في العرف بالمعنى المذكور الذي هو ما لا يترتب
عليه الفائدة المعتد بها في نفس الامر وهو وظ وحاصل الدفع ان المراد ان لم تكن تلك
الفائدة معتد بها اعتقاد الطالب ويدل عليه قوله قدس سره والا لكان آه لان معناه
وان لم تكن تلك الفائدة المعتقدة معتد بها آه حيث قال في اول كلامه فلا بد ان يعرف
لذلك العلم فائدة آه فعلى هذا وان كان لكل علم فائدة معتد بها في نفس الامر لكن
اذا لم يعتقد الطالبها بعد الشروع بتحصيله عبثا بحسب العرف قوله قدس سره
وبذلك يفترجه آه وفي بعض النسخ وبذلك يقوى جد آه والمشار اليه على النسخة
الاولى كون عدم كونها معتد بها وعلى النسخة الثانية كونها معتد بها لكن كلامه
الآتي يؤيد النسخة الاولى وجه الفترة ان عدم الاعتداد بضعف اعتقاده واعتبار
في تحصيله حتى يكون سببا لتركه او لعدم سعيه وتكاسله والكسلان في تحصيل
العلوم يوجب النزل كما يوجب السعي في تحصيلها الترقى وهو وظ ووجه القوة
ان هذا يكمل رغبته ويزيد نشاطه وسعيه ويكون سببا لتكامل مطلوبه بصرف
الهمة والوسع قوله فما كان في شروعه على بصيرة آه وفيه اشارة الى ان قوله قد
سر وبذلك يفترجه آه تنبيه على ان كون الطلب عبثا بالمعنى المذكور يستلزم عدم كون
الشارع في شروعه على بصيرة كما هو المطلق فيه اشارة الى تحرير دليل الشارح بانه

لولا يعلم غاية العلم والغرض منه لكان طلبه عبثا ولو كان عبثا لم يكن على بصيرة آه كما
قرناه قوله قدس سره ولا بد ان تكون تلك الفائق هي الفائق آه فيهم الفائق مطلقا
من قول الشارح لولا يعلم غاية العلم والغرض منه آه ومن اضافتها كونها مترتبة
على ذلك العلم ومن الغرض كونها معتد بها وصدق الملازمة يتوقف على مطابقة كل منها
للواقع ويكون الملازمة بعدم مطابقة واحد منها للواقع والمحقق قدس سره فصله على
الافراد وساق الدليل على لزوم كل واحد منها اعتراض عليه قدس سره بانها حاصله انه
ينبغي ان يقد الفائق المترتبة على الفائق المعتد بها واجبيبا بين الفائق المعتد بها لاجل تحقق الشروع
سواء كان الشروع على وجه بصيرة كما اذا كانت تلك الفائق هي الفائق المترتبة او على هذا
الوجه كما اذا كانت غيرها اوبيان الفائق المترتبة لئلا يترك السعي بعد الشروع والا
مقدم على الثاني قوله فان كان ظاهرا زال الاعتقاد آه اسم كان راجع الى عدم المناسبة
قوله قدس سره لربما زال آه كآزب للتحقيق او للتعليل وعلى الثاني يراد من قوله قدس سره
بعد الشروع قبل التمام فالمعنى يجوز زوال اعتقاده قبل التمام ويجوز بقاؤه بتوقع الترتب
على تمام العلم اذ بعد التمام يعلم بالضرورة ان الفائق المعتقدة ليست فائق العلم
قوله واما انه يجوز آه دفع لما اورد على كلية الملازمة المستفادة من كلمة الفاء في قوله
قدس سره فيصير سعيه آه القائلة بانه كلما زال اعتقاد الشارع بعد الشروع في العلم
لعدم المناسبة بين العلم والفائق المعتقدة يصير سعيه عبثا من المنع بانه يجوز ان
يعتقد بعد زوال الاعتقاد الاول فائق ذلك العلم المترتبة عليه في نفس الامر لو كان
تلك الفائق مهمة له ايضا فيسعى آه وحاصل الدفع انه منه مقدمة غير ملزمة فلا
يضرنا لان الملازمة المستفادة ليست بكليية بل هي جزئية لكونها واقعة في حين
ربما في قوله لربما زال الى لربما زال وربما يصير فاء عاطفة قوله واذا صار سعيه عبثا
آه معطوف على قوله قدس سره اذ لو لم تكن اياها لربما آه على طريق العطف للتقيني وتعم
فائدة قوله عبثا في نظره آه قوله وهو العبث العرفي فلا ينافي في شرح المواقف من
جعل آه قيد المحقق قدس سره العبث بالعرف في القسم المتقدم وهو عدم كون
الفائق معتد بها بالنظر الى المشقة في التحصيل ولم يقيد به في هذا القسم وهم
منه انه اراد هنا به العبث اللغوي وهو مناف لما في شرح المواقف من جعله هنا
القسم اعني به عدم اتحاد تلك الفائق المعتد بها مع الفائق المترتبة على العلم عبثا
عرفيا حيث قال فيه وان اعتقد فيه فائق غير ما هي فائدة امكنه الشروع فيه الا انه

لا يترتب عليه ما اعتقد بل ما هو قائله وربما لم تكن موافقة لغرضه فبعد سعيه
 في تحصيله عبثا عرفا انتهى فبينه المحشى المحقق بقوله وهو العبث العرفي آه على ان مراد
 المحقق قدس بقوله عبثا في نظره هو العبث العرفي لا اللغوي حتى بنا في ما في شرح الموقف
 قوله قدس سره واما اذا علم الفائق المعتد بها المترتبة آه تالي هذا المقدم مطوى
 ودليله قائم مقام اي اذا علم هكذا يكون الطالب على بصيرة في الشروع فان الطالب
 يكمل رغبته بسبب تصديقه الفائق ويبالغ في تحصيله بسبب كون الفائدة معتد بها
 ويزداد الاعتقاد بعد الشروع بسبب كون تلك الفائدة مترتبة على ذلك العلم المنط
 تحصيله فبينه نشر على ترتيب الف الف قوله وبما حررنا لك عبارة الشرح والحاشية بعد
 اطلاقك على فوائد القيود يظهر لك اندفاع شكوك الناظرين في هذا المقام آه منها
 ان ما ذكره الشارح بقوله فلانه لو لم يعلم غاية العلم آه لا يثبت توقف الشروع على
 بيان الحاجة بل على العلم بالفائدة المترتبة المعتد بها مع ان المدعى هو بيان الحاجة
 وقد ظهر دفعه بما ذكره المحشى المحقق عند قول الشارح واما على بيان الحاجة آه من
 ان بيان الناس يحتاجون اليه لاجل كذا اي اثباته في الحقيقة عبارة عن التصديق
 بالغاية المترتبة عليه آه وهو مما يثبت ما ذكره الشارح كما اعترف وقد عرفت ما يتعلق
 به على التفصيل ومنها ان قوله لو لم يعلم غاية العلم آه لا يثبت توقف الشروع على
 التصديق بالفائدة لان الظن ان العلم شامل للتصور والتصديق فلا يلزم من الدليل
 الا العلم بالغاية تصورا كان او تصديقا ولا يخفى انه اعم من المدعى وقد ظهر دفعه
 بما ذكره المحشى المحقق بقوله اي لو لم يعتد آه وحاصله ان المراد بالعلم في الدليل التصديق
 بقربة الدعوى كما عرفت ومنها ان المعتد في تصديق الغاية المخبر فقط وقد ظهر
 دفعه بقوله اما جزما او ظنا وقد عرفت ان الشروع لا يتوقف على اليقين بل الظن كما فيه
 ومنها ان الظاهر من غاية العلم والغرض منه غاية تدوينه فيصير المعنى لو لم يعلم غاية العلم
 التي دعت المدون الى تدوينه لكان طلبه عبثا والملازمة ممنوعة لانه يجوز ان يعلم
 عرضا رجع مما علمه المدون ويظهر دفعه بما ذكره المحشى عند قول الشارح فلانه لو لم
 يعلم غاية العلم آه من ان الاستفادة من اضاف الغاية الى ضمير العلم ان يكون تلك الغاية
 الغاية التي لها مزيد اختصاص به بان يكون تدوينه لاجلها ويراد بالغاية التي لها مزيد
 اختصاص به الفائق المعتد بها المترتبة عليه فالغرض لا رجع الذي علمه الشارح
 يصدق عليه انه الغاية التي لها مزيد اختصاص به ايضا على هذا التقدير فلا حاجة

نميم الغاية مما يقوم مقامها كما زعم الفاضل العصا م ولا يخفى ما فيه من التكلف فالتحاشي
 ما ذهب اليه الفاضل العصا م فامل (ومنها ما زعم من ان المراد من كون الغاية معتدا
 بها كونه معتد بها في نفس الامر وقد ظهر دفعه بانه ليس كذلك بل كونه معتدا بها كونه معتد بها في
 اعتقاد الشارع حيث قال المحشى عند قوله قدس سره وان يكون تلك الفائدة معتدا
 بها آه في اعتقاده سواء كان معتد بها في نفس الامر آه ومنها: الاعتراض بما
 قيل في قوله وان دفع ما قيل ودفع هذا الاعتراض مبنى على تقييد المقدم بقوله قدس سره والا لكان
 طلبه آه بقوله في اعتقاده وقد عرفت تقرير الاعتراض وتقرير الجواب عنه على وجه
 التفصيل فلا حاجة الى التكرير ومنها: ان ما ذكره الشارح من قوله فلانه لو لم
 يعلم غاية العلم آه لا يستلزم كون بيان الحاجة مما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة
 مع انه هو المطر وانما يستلزم كونه مما يتوقف عليه الشروع على وجه لا يكون عبثا
 فلعله مبنى على جعل المقدمة شاملة له ايضا وقد ظهر لك دفعه بما ذكره المحشى المحقق
 عند قوله قدس سره وبذلك يفترج عنك وقد عرفت ومنها: انه يصح ان لا يعلم مثل
 هذه الفائدة له بل يعتقد له فائق اعتقادا غير مطابق فلا يكون طلبه عبثا لافقة
 ولا عرفا وقد ظهر لك دفعه مما عطف المحشى المحقق على طريق العطف التلقيني على قوله
 قدس سره اذ لم تكن اياها لربما زال اعتقاده بعد الشروع فيه قوله واما الغرض آه من
 رد على الفاضل العصا لانه ذهب الى اتحاد الغاية والغرض حيث قال واعلم ان الغاية
 والغرض متحيدان بالذات مختلفان بالاعتبار فما يدعوك الى الشئ من حيث ينتهي اليه
 الشئ غاية له ومن حيث تقصده بالشئ غرض ولذا ايضا فالغاية الى الفعل والغرض
 الى الفاعل وفي جمعها في العبارة اشارة الى ان الشارع يجب ان يعلم الفائق من حيث انها غاية
 الطلب ومقصود الطالب حتى لو عرفها ولم يعرفها نها ينتهي اليها ولم يعرفها نها
 لم يخرج من العبث فافهم انتهى وحاصل الرد انهما ليسا بمتحدين بالذات بل بين
 الغاية والغرض عموم وخصوص من وجه كما يظهر من كلامه قوله ولا يوجد افعاله
 تعالى وان جمعت فوائد ها اي وان كثرت فوائد افعال الله تعالى وانما لم يوجد الغرض
 في افعاله تعالى لزوم استحالة تعبا لغرض هو محال على ما بين في محله ولذا اشهر بين
 الحكماء واهل السنة ان افعال الله ليست معطلة بالاغراض وفيه اشارة آه الى مادة افترق
 الغرض عن الغاية قوله وقد يخالف الغرض آه اشارة الى مادة افترقا الغاية عن الغرض
 ويجتمعان فيما لا يكون الغرض مخالفا لفائق الفعل وهو ظ قال الشارح واما على موضوع

قال الفاضل العصا ماري وجه التوقف الشروع على بيان الموضوع على طبق قوله ولما
على بيان الحاجة وفيه ما فيه تدبراً وعلى معرفة موضوعه على طبق قوله اما ظهور العلم انتهى ببيان قوله
واما على موضوعه اما مطوف على الحاجة او على العلم ولاشارة الى ان البحث الذي سبق في بيان الحاجة في
بيان الموضوع قال الفاضل المذكور وفيه ما فيه تدبراً انتهى موضوع العلم ما يبحث فيه عن اعراضه الثانية اي
يرجع البحث فيه اليها والغرض الثاني الخارج المحو الذي يلحق الشيء لذاته او لما يساوي سواء كان المساو
جزأ او خارجاً وقيل ما يلحق الشيء لذاته او لجزئه او لخارج يساويه قال الشارح فلان
تمايز العلوم آه قيل الاول ان يقال لان تميز العلم المشروع فيه يتميز موضوعه عما عداه
لان قول الشارح يفيد ان يكون التصديق بالموضوعية مقدمة للشروع على وجه البصيرة
توقف البصيرة على تميز العلوم عن العلوم الاخرى انتهى واجيب بان قول الشارح اشارة
الى قضية كلية تستنبط احكام جزئياتها وهي كل علم يتمايز عما عداه تمايز موضوعه
والعلم المشروع في جزئياتها فيعرف بها حكمه فاما مل انتهى ولا يخفى انه لا يدفع الاول
اذ فرق بين الفعل والقوة قوله اي التميز الذاتي آه ولما ورد بان قد تقرر ان اضافة
المصدرية المحصورة او ان المقاييف المحصورة على ان كل ما فقط مقدرة في مثل هذا المقام فغنى كلام الشارح
انه لا تمايز للعلوم الا بحسب تمايز موضوعات وبسببه مع ان تمايز العلوم يحصل
بتمايز عاياتها ايضا دفعه بان المراد من تمايز العلوم التميز الذاتي والتميز الحاصل
بالغايات عرضي لكون الغايات خارجة عن العلوم بخلاف الموضوعات لانها
من جزائنها على ما هو المشهور فالذاتي ههنا في مقابلة العرضي وفيه نظر لان التميز
الذاتي كما يحصل بالموضوعات يحصل بالمحولات بان يكون طائفة من الاحوال
محولات لشيء وطائفة اخرى محولات لآخر لذلك الشيء والشيء مع المحولات الاول
علم ومع المحولات الثانية علم آخر وقد تمايزا بتلك الطائفتين من الاحوال كما في
التوضيح الا ان يقال ان المحولات ليست مقصودة لذواتها بل لاجل موضوعاتها
فلذا لم تعتبر في التميز الذاتي قوله ان كان تمايزها بالذات آه تفصيل لكون تمايز
العلوم بسبب تمايز الموضوعات بانه اذا كان تمايز الموضوعات بالذات وبالماهية
بان تكون المغايرة بينها بالماهية كوضوح المنطق والنحو كان التمايز والمغايرة بين العلوم
بالذات والماهية كالمنطق والنحو وان كان تمايز الموضوعات بالاعتبار كوضوح
العلوم العربية فان موضوعها اللفظ ويختلف بالحديث فالتمايز بين العلوم
بالاعتبار كالنحو والمعاني واليدع وغيرها فالذاتي ههنا في مقابلة الاعتبار

قوله موضوع الهيئة اه اي علم الهيئة الذي هو من اصول العلوم الرياضية الاربعة وهو
علم باحوال اجرام العلوية والبسائط السفلية وما يتعلق بهما من القطوع والدوائر قوله
موضوع للسماء والعالم من الطبيعي آه اي موضوع للعلم بالسماء والعالم الذي هو
هو قسم من اقسام العلم الطبيعي وهو علم باحوال الموجودات التي تفترق في تفصلها ووجودها
في الخارج الى المادة واعلم ان المشهور بين جمهور الحكماء ان الحكمة منقسمة الى نظرية
وعملية النظرية منقسمة الى ثلاثة اجناس لان ما يبحث فيها اما ان يقتصر مقارنة
المادة الجسمية في الوجود العيني ولا يقتصر الاول ان لم يتجرد عنها في الذهن
ايضا فهو العلم المسمى بالطبيعي لان موضوعه الجسم الطبيعي والطبيعة هي المبدأ الاول
حركة الجسم وسكونه بالذات وان تجرد عنها في الذهن فهو العلم المسمى بالرياضي
والتعليمي لانهم لتأليف نفوس المتعلمين باليقينيات كانوا يتدثرون به في التعليم ولذا
وهو المسمى بالالهية تسمية للشيء باسم اشراف اجزائه وهو العلم الاعلى والرياضي هو
العلم الاوسط والطبيعي هو العلم الادنى والالهية تنقسم الى قسمين احدهما العلم بالواجب
والعقول والثاني العلم بالامور العامة كالوجود والوحدة والكثرة والحدوث
والقدم وغيرها والقسم الثاني يسمى بالفلسفة الاولى والعلم الكلي وقد يحصر
الاول بالالهية والرياضي ينقسم الى اربعة اقسام وتسمى اصول الرياضيات احدها
العلم باحوال المقادير ويسمى علم الهندسة وثانيها العلم باحوال العدد وهو علم
ونظري والاول يسمى بعلم الحساب والثاني بعلم الارثما طبقى وثالثها العلم باحوال
الاجرام العلوية والبسائط السفلية وما يتعلق بها ويسمى بعلم الهيئة ورابعها
معرفة النسب المؤلفة واحوالها ويسمى بعلم التأليف ومن جملته علم الموسيقى واما
الطبيعي فينقسم الى ثمانية اقسام لانه يبحث عن الجسم الطبيعي من حيث يتغير اطلاقاً
وهو القسم المسمى بسماع الطبيعي وقد يسمى بسماع الكيان والكيان هو الطبع وهو
على وزن فعال من كان يكون وهو اول ما يسمع في الطبيعيات من الزمان والمكان
والنهاية والحركة والسكون وغير ذلك او من حيث انه مخصوص بالبسيط
وهو القسم المسمى بعلم السماء والعالم او من حيث ما يعرض له من الاستحالات
وتبدل الصور وهو العلم بالكون والفساد وابانه مركب ما بغير فراج تام وهو
قسم الآثار العلوية او مع فراج تام بلا نفوذ ادراك وهو علم المعادن او مع نمو بلا ادراك
وهو علم النبات او مع بلا ادراك المعقولات وهو علم الحيوان او مع علم النفس

ولكل جنس من الاجناس الثلاثة فروع فمن فروع العلم الا على علم النبوة والامامة
واحوال المعاد وعلم كيفية الوحي وما اشبه ذلك وكذا علم المنطق اذا احتل اعيان
من تعريف الحكمة ومن فروع الرياضيات علم المناظر وعلم الجبر والمقابلة وعلم المساحة
وعلم الكرة المتحركة وعلم جرات الاثقال وعلم الاوزان والموازين وعلم الآلات الخريشة
وعلم المرايا وعلم الزيجات والتقويم ومن فروع الطبيعى علم الطب وعلم احكام
النجوم وعلم الفلاحة وعلم الفراسة وعلم تعبير الرقيا وعلم الطلسمات والبرنجات
وعلم الكيمياء ونحوها والحكمة العملية ايضا تنقسم الى ثلاثة اقسام اذهى في الحقيقة
العلم بمصالح الحركات الارادية والافعال الصناعية للانسان على وجه ينظم به
احوال المعاش والمعاد بقدر الطاقة البشرية وتلك المصلحة ان كانت راجعة الى
شخص واحد بان يعلم الفضائل فيتخل بها ويعلم الرذائل فيجتنب عنها يسمى علم تهذيب
الاخلاق والى اشخاص معدودة فان كان بينهم مشاركة في المنزل فالعلم بالمشاركة
المنزلية يسمى علم تدبير المنزل وان كانت المشاركة بينهم في المدينة والمملكة فالعلم بمصالح
المشاركة المدنية علم السياسة وقسم بعضهم هذا القسم الى قسمين فالعلم بما يتعلق
بالملك يسمى علم السياسة وبما يتعلق بالنبوة والشرعية يسمى علم التوالميس قوله و
اختلافهما بالبراهين آه هذا مبنى على ما ذهب اليه ابن سينا ان اجزاء العلوم اربعة
مبادئ وموضوعات ومسائل وبراهين ويرد عليه ان اختلاف البراهين بالمية
والانية انما يوجب الاختلاف بالذات بين العلمين بالنسبة الى بعض اجزائهما وهو
البرهان منها ولا يوجب الاختلاف بين العلمين بالنسبة الى بعض آخر من اجزائهما وهو
مسائلهما اصلهاى لا بالذات ولا باعتبار اللهم الا ان يقال ان اختلافهما بالبرهان
بالذات يوجب الاختلاف بين مسائلهما باعتبار فان كانت البراهين لمية كانت
المسائل علم السماء والعالم وان كانت ائية كاعلم الهيئة فاذا استدللنا على قولنا
الارض مستديرة بقولنا لانها بسيطة وكل بسيط مستدير فالمسئلة من الطبيعى
فالمراد ان الارض مستديرة من جهة الطبيعة واذا استدللنا عليه بان نقول
لانها متحركة على التوازي وكل ما يتحرك على التوازي فهو مستدير فالمسئلة من
الهيئة فالمراد ان الارض مستديرة من جهة الشكل لكن هذا على القول بحركتها واما
على القول بسكونها فنقول لانها مما يتحرك الاجرام العلوية عليه على التوازي وكل ما يتحرك
عليه الاجرام العلوية على التوازي فهو مستدير وكذا اثبتنا قولنا كل فلك كرى بقولنا

لان كل بسيط وكل بسيط كرى فالنتيجة من الطبيعى فكروية الفلك من جهة طبيعته
واذا اثبتناه بقولنا لان كل فلك يتحرك على التوازي وكل متحرك على التوازي فهو كرى
فالنتيجة من الهيئة فكروية الفلك من جهة شكله هذا قوله اى كون تمايز العلوم آه
اشار بهذا الى ان الخبر محذوف قوله لان المقصود من تدوين العلوم الية او غير الية
آه والآلية كالصرف والنحو والمنطق وغير الالية كال تفسير والحديث والفقه والكلام
وفيه اشارة الى دفع ما يتوجه عليه قدس سره وهو الذى يذكره بقوله فلا يرد وحال
الايراد ان بين ما افاد قوله قدس سره لان المقصود من العلوم وبين قوله بيان احوال
الاشياء آه منافاة اذ يدل الاول ان البنى خارج عن العلوم لان المقصود من البنى خارج
عنه وبيان الاحوال داخل في العلوم فالواجب عليه ان يقول لان المقصود في العلوم
بكلمة الدالة على الجزئية بدل كلمة من وحاصل الدفع الذى ذكره بقوله فلا يرد آه ان
المضاف محذوف وهو التدوين ومحصله ان البيان وان لم يكن خارجا عن العلوم
الا انه خارج من تدوينها وجمعها قوله بيان احوال الاشياء آه الظاهر خبر ان قوله
فلا يرد ان الواجب آه فهو من جملة المقول في خبر ان قوله لان المقصود من تدوين
العلوم آه قوله قدس سره بيان احوال الاشياء كانه قال المحقق قدس سره لان المقصود
من تدوين العلوم سواء كانت الية او غير الية بيان الاحوال الى آخره ويحتمل ان يكون
خبر ان في قوله لان المقصود من تدوين العلوم آه قوله اى ثبات العوارض لذاتية
بالدلائل آه فيه اشارة الى ان الاعراض الذاتية التى هي محمولات المسائل ليست زوالم
لموضوعاتها بينة بل انما اثبت تلك الاعراض لموضوعاتها بواسطة الدلائل ولذا قيل
مسائل العلوم ما يبرهن عليها قوله والمقصود من ذلك البيان آه ولما دل ظاهر كلام المحقق
قدس سره على ان البيان والمعرفة مقصودان من العلوم بلافق صرف المحشى من ظاهره
بان كون معرفة الاحكام مقصودا من العلوم ليس ككون بيان الاحوال مقصودا
منها اذ المعرفة مقصودة منها بالاصالة لانها عبارة عن العلم بالنتائج ولذا فسرهما
بقوله اى النسب الجزئية العارضة لاشياء آه والبيان مقصود بالتبع وان كان
البيان مقصودا منها بالذات وبلا واسطة والمعرفة مقصودة بواسطة البيان وبكر
ان يقال ان قوله قدس سره ومعرفة احكامها عطف تفسير لبيان الاحوال فالاحوال
والاحكام عبارة عن محمولات مسائل العلوم فونه لان كمال النفس لا شائبة في
القوة الادركية آه تعليل لقوله لان المقصود من تدوين العلوم بيان احوال لاشياء آه

وحاصله ان الانسان لما لم يخلق فلا بد لمن طلب السعادة الابدية وهي عبارة عن كمال النقص
الانسانية بسبب كمال القوتين لها النظرية والعملية وكما النظرية هو العلم بحقايق
الاشياء واحوالها على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة الانسانية لكن الاطلاع
على حقايقها متعسر بل متعذر فهو ساقط عن الاعتبار في سلك الكمال فكما لا القوة
النظرية انما هو بمعرفة احوال الاشياء على وجه المذكور فظهر فساد ما قيل لما كانت
السعادة الانسانية منوطة لمعرفة حقايق الاشياء واحوالها وكانت تلك الحقايق
والاحوال متكررة وكانت معرفتها محتاطة متعسرة تصدى الاوائل لضبطها انتهى
قوله مختلطة متكررة آه حالان من الضمير المضاف اليه الراجع الى الاحوال في قوله وفيها
وقوله متعذرة خبر كانت قوله الراجعة الى شيء آه اي مطلقا او من جهة واحدة
قوله وجعلوه علما على حدة آه لان كل علم من العلوم المدونة مسائل كثيرة متشعبة
في انها متصدقات وفي ان فيها احكاما بامور على اخرى وانما صار كل طائفة من
هذه المسائل علما واحدا خاصا بسبب ما رتبط بعضها ببعض وصار المجموع متمازا
عن الطوائف الاخر ونولاه لم يعد واحدا ولم يستحسن افراده بالدين والتعلم
وذلك الامر محتمل ان يكون موضوع العلم بان يكون موضوعات مسائله راجعة
الى شيء واحد كالعدد للحساب وان يكون محموله بان يكون محمولات مسائله
راجعة الى شيء واحد وان يكون غايته كالصحة في مسائل الطب الباحث عن
بدون الانسان والادوية والاعذية من حيث ان تلك المسائل تتعلق بالصحة وقد يجمع
الاول والثاني فله جهتان وحدتان ذاتيتان احدهما جهة واحدة ذاتية باعتبار
الموضوع والثانية جهة واحدة باعتبار المحمول فعلى الاول والثاني وعلى
اجتماع الاول والثاني يكون التمايز بين العلوم ذاتيا لان العلم عبارة عن المسائل وهي عبارة عن
الموضوعات والمحمولات وهما جزاء ان من المسائل ولا يخفى ان الامتياز بالجزء امتياز
ذاتي فجهة الواحدة على الاولين وعلى الاجتماع ذاتية وعلى الثالث يكون التمايز بين
العلوم عرضيا فلها جهة واحدة عرضية وقد يجمع الاول والثالث كما في اصول
الفقه اذ يبحث فيه عن احوال الدليل السمعي لا استباط الاحكام اذ جعلت الادلة
الاربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس موضوعه وهي راجعة الى الدليل
السمعي فللعلم جهتان وحدتان احدهما ذاتية باعتبار الموضوع والاخرى عرضية
باعتبار الغاية فالتمايز بين العلوم ذاتي وعرضي وقد يجمع الثاني والثالث فلها

جهتان وحدتان احدهما ذاتية باعتبار المحمول والاخرى ذاتية باعتبار الغاية
فالتمايز بينهما ذاتي وعرضي ايضا قوله وسموا ذلك الشيء او الاشياء موضوع العلم
آه قد عرفت ان ذلك الشيء يحتمل ان يكون موضوعا وان يكون محمولا وان يكون غاية
فان يحتمل ان يكون مجموع الاشياء موضوعا وان يكون محمولا كالاعراب والبناء وان
يكون غاية باعتبار تشارك الاشياء في امر واحد ذاتي وعرضي كما سيأتي تفصيله
ولما كانت الغاية خارجة عن الفرض ليس لها اعتبارا كاعتبار الموضوع والمحمول الذي
هما جزان من المسئلة ولو باعتبار الرجوع فلم يعتد جهة الوحدان باعتبارها
كاعتداد جهة الوحدة باعتبار الموضوع والمحمول ولما كانت المحمولات صفات
مطلوبة لذوات الموضوعات كان الاصل في اعتبار جهة الوحدان الذاتية هو الموضوع
فلذا قال المحققون وسموا ذلك الشيء او الاشياء موضوع العلم هذا ما حققته
لنا في هذا المقام فانك لا تجد في كتب المحققين قوله ولان موضوعات مسائله
راجعة اليه آه قد تقرر ان موضوعات المسائل ما موضوع العلم او نوعه وعرضه
الذاتي ونوعه وهو معنى الرجوع قوله وهذا آه اي وهذا الذي ذكرناه من قولنا
وكانت معرفتها مختلطة الى هنا تفصيل معنى قوله قدس سره فاذا كانت طائفة من
الاحوال والاحكام آه قوله كاشتركا الجسم التعليمي والسطح والخطاه وهذه
الانواع الثلاثة المتشعبة في امر ذاتي وهو المقدار الذي كان جنسها لموضوع
لعلم الهندسة قوله كاشتركا الادلة الاربعة آه هذا مبني على ما ذهب اليه البعض
من ان موضوع اصول الفقه الادلة الاربعة وذهب البعض الى ان موضوع الاحكام
وذهب الاخر الى ان موضوع الادلة الاربعة والاحكام كما فصل في التوضيح وكاشتركا
موضوعات الطب التي هي بدن الانسان والاعذية والادوية في امر عرضي هو الصحة
فموضوع كل علم اما واحدا وفي حكمه قوله بان يراعى جهة الاشتراك آه بان يكون
ذلك الامر مشتركا بين المسائل كلها قوله واطلاق العلم على طائفة من الاحوال
على سبيل المبالغة آه لانه من قبيل اطلاق الكل على الجزء الذي هو المحمول والاحوال
عبارة عن المحمولات والمراد منه رد ما قيل من ان هذا الكلام يدل على ان العلم
نفس الاحوال المتعلقة بشئ واحدا وباشياء متناسبة فلا يتوجه على هذا ما ذكر
من ان امتياز العلوم كما يكون بالموضوعات يكون بالمحمولات ايضا انتهى قوله
الطائفتين آه دفع لما يتوجه عليه قدس سره من ان ضمير كانت راجع الى صفتين

التي تعلق احدهما بشئ واحد او باشياء متسابة واخرهما بشئ آخر واشياء اخر
متسابة فعد كل واحدة من الطائفتين المذكورتين علما واحدا فلا يصح ان يكون
الطائفتان المذكورتان متعلقتين بشئ واحد او باشياء متسابة فلا يكون
مجموعهما علما واحدا وحاصل الدفع ان تعلق الطائفتين المذكورتين بشئ واحد او
باشياء متسابة من قبيل الفرضيات المحضة ولذا اورد كلمة لوالدالة عليها واعلم
ان التعلق عبارة عن المحلول والعروض وهو اعم من الخارج والذهني والاول كما
في الاعراض الذاتية للكلمة اذ هي لفظة وهي موجودة في الخارج واكثر اعراضها
الذاتية بعرضها في الخارج كالاعراب والبناء والثاني كما في الاعراض الذاتية للعلوم
التصورية والتصديقية التي هي موضوع المنطق لان منها الكلية والجزئية و
الجنسية والفصلية والنوعية والخاصية والعكس والنقيض والقياسية والقتلية
والاستقرائية وهي من العقولات الثانية التي لا يحاذيها امر في الخارج قوله
كما عرفت اتمزان تمايز العلوم ولو باعتبار حسب تمايز الموضوعات ولو باعتبار قوله
كل العلوم علما واحدا لان العلوم كلها متشاركة في انها احكام بامور على امور اخرى
وبهذا القدر من المناسبة يمكن ان يجعل العلوم كلها علما واحدا قوله بيان للفرق
بين الامور الثلاثة بعد اشتراكها في توقفنا شروع على وجه البصيرة عليها اه وحاصله
تحقيق المقام بحيث يندفع اعتراض العلامة القنازاني عن دليل الشارح الدمشقي
المستدل على المقدمة وعن دليل الشارح بانه لا يحصل المعنى الحقيقي للتوقف فلا يقيد
على البصيرة كما فصلناه وخلاصة التحقيق الذي ذكره المحقق قدس سره انما يطلق
عليه المقدمة ثلثة الاول تصور العلم والثاني بيان الحاجة والثالث بيان الموضوع والاول
على وجهين الوجه الاول تصور بوجه ما وهو واجب عقلا والا لا يمنع شروع
في العلم والوجه الثاني تصور برسمه وجوبه انما هو ليكون الشارع على بصيرة والثاني
وهو ايضا على وجهين الاول التصديق بفائدة ما ترتب على شروع سواء كان
ذلك التصديق جازما او لا مطابقا للواقع اولا وهو واجب ايضا وجوبا عقليا
لكون شروع فعلا اختياريا فلا بد ان يصدق اولا بفائدة ما لا يلزم الترجيح
بلا مرجح اذ هو بيط عند الحكماء وان جوز المتكلمون والوجه الثاني التصديق
بما هو فائدة ذلك العلم وعرضه في الواقع وهو انما يجب ان لا يكون سعيها فهو لما يجب ان يكون الشارع على بصيرة
في شروع والثالث التصديق بموضوعية الموضوع فوجوبه انما هو ليكون الشارع

على زيادة بصيرة في شروع فقد اندفع بهذا التحقيق اعتراض العلامة على الشارح الدمشقي
والشارح لان الشارح الاول نظر الى التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما وحكم بتوقف
الشروع والشارح الثاني نظر الى التصور برسمه والتصديق بما هو فائدة العلم وغيره
في الواقع وحكم بالتوقف على وجه البصيرة قيل ان المذكور من الامور الثلاثة وهي التصور
بالرسم والتصديق بفائده في الواقع والتصديق بالموضوع اما اجزاء او جزئان للمقدمة
وعلى كل تقدير لا يحصل شروع بالبصيرة بكل واحد منها اما على الاول فقط واما على
الثاني فلانه لو حصل شروع بالبصيرة بواحد منها فلا يتوقف على الاخيرين ومن
الظ ان شروع بالبصيرة يتحقق بكل منها وقيل ايضا ان اريد بالشروع في تعريف نقدة
الشروع المطلق فيرد ان الامور المذكورة لا يتوقف عليها شروع المطلق وان اريد
به الشروع على وجه البصيرة يرد ان البصيرة ليس لها حد معين يحصل بما ذكر بل يحصل
بغيره ايضا واجيب عنهما بان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه شروع على كمال البصيرة
وهو لا يتحقق الا بمجموع ما يفيد البصيرة سواء كانت الامور الثلاثة لجزءا للمقدمة او جزئياتها
فان كمال البصيرة لا يحصل بغيره بل يحصل به وبغيره تدبر قوله على نوعيهما اه نوع
التصور بالرسم التصور بوجه ما ونوع التصديق بالفائدة في الواقع التصديق
بفائدة ما قوله بخلاف الثالث اه وهو التصديق بموضوعية الموضوع قوله لا يستلزم
ما هو الواجب اه الامر متعلق بجعل فيما بعد وهذا جملة معترضة بين وجهي الفرق بين
الامور الثلاثة اى ولا يستلزم الاولين الذين احدهما التصور بالرسم والاخر
التصديق بفائدة مخصوصة ما هو الواجب في شروع اى التصور بوجه ما والتصديق
بفائدة ما اه والمراد منه دفع ما ورد على المحقق قدس سره بانه لا وجه لمحصر زيادة
البصيرة بالتصديق بالموضوع لان زيادة البصيرة لحصول اصل البصيرة بالاولين
وذلك الحصول موجود في الثاني بالنسبة الى الاول وبانه يجوز تقديم بيان الموضوع على
الاولين فيفيد كل واحد من الاولين زيادة في البصيرة بالنسبة الى بيان الموضوع وحاصل
الدفع انه لا ترتيب بين الاولين بخلاف بيان الموضوع بالنسبة اليهما فانه متأخر
في الرتبة عنهما وانما جعل كلامنا الاولين مفيدا لاصل البصيرة دون بيان الموضوع
لانها يستلزم ما عقلا ما هو الواجب في شروع وهو بخلاف بيان الموضوع اذ
هو لا يستلزمه فيه ومن هذا ظهر ان قوله وعدم الترتيب عطف على قوله بيان
استلزامهما وقوله بخلاف الموضوع متعلق على قوله لا يستلزمهما وقوله عدم

على سبيل التنازع ويدل عليه قوله فانه لنا آخرة آه الا انه لم يذكر دليلا بالنظر الى حلقه
بالاستلزام لظهور عدم استلزام الموضوع ما هو الواجب فيه كما اشرنا اليه هكذا يجب
تحقيق مراد المحشى المحقق قوله قدس سره وان يعتقد ان لذلك العلم فائدة آه عطف
على قوله ان يتصور اورد عليه بانه ان اراد به يجب على الشارع ان يعتقد ان لذلك
العلم فائدة ما فالوجوب مسلم لكن امكان عدم المطابقة للواقع كما يدل عليه قوله
سواء كان ذلك الاعتقاد جازما مطابقا للواقع او لا ممنوع اذا ما من علم من
العلوم المدونة الاولى فائدة ما وان اراد انه يجب عليه ان يعتقد ان الشيء الفلاني فائدة
المرتبة عليه فامكان عدم المطابقة مسلم والوجوب عليه ممنوع واجب باختيار
الشق الاول ومنع اقصائه امكان عدم المطابقة اذ معناه حيث ان اعتقاد فائدة ما
واجب على الشارع ومطابقة هذا الاعتقاد للواقع ليست بضرورية بل نسبة المطابقة
وعدها الى الشروع سواء قوله قدس سره واما الاعتقاد بما هو فائدة آه الفظ جواب عن
سؤال مقدر ويحتمل ان يكون معطوفا على مقدر راي واما الاعتقاد بكذا فواجبا لا اعتقاد
بكذا فانما يجب آه قوله اي عرفا فهو ايضا مفيد للبصرة آه اي عدم كون سعيه مما يعتد
عرفا مفيد لاصل البصرة ايضا اي كالرسم وفيه رد على مولينا داود حيث جعل الاحتراز عن
العبث وزيادة السعي مقابلا للبصرة حيث قال توقف على الشروع والبصرة والاحتراز عن العبث وزيادة
السعي وفيه اشارة الى رد ما قيل ان يعد مبنى للفاعل والمستتر فيه راجع الى الشارع لان عد العرف
طلبه عبثا انما يكون اذا لم يكن الفائق معتد بها انتهى ما لا وحاصل الرد ان ما عد الشارع عبثا انما
هو ما نظر الى العرف على ما نقل المحشى فيما سبق من شرح المواقف من جعل هذا القسم عبثا عرفيا حيث ينبغي ان
ينبغي لفظ يعد مبنيا على الفاعل راجعا الى الشارع وان ينسب الى المفعول والفاعل عبارة على العرف ولذلك قيل
وكذلك العرف بعد الطلب عبثا اذا اعتقد الفائق من غير تعيينها كما مر فحينئذ يجوز ان يكون
يعد على لفظ المبنى للمفعول ايضا اي لو لم يصدق الفائق المعتد بها المترتبة عد عبثا
سواء اعتقد الفائق المعتد الغير المترتبة او الفائق المعتد الغير المعنية انتهى
واورد عليه بان قوله قدس سره على ما مر يا بي عنه اذ لم يبق اعتقاد الفائق الغير المترتبة
ما عد عبثا عرفيا واجب بوجوه الاول ان قوله قدس سره على ما مر علة الجزء ما يستفاد
من قوله مما يعد عبثا اي اذا اعتقد الفائق الغير المترتبة عد عبثا بناء على ما مر من
ان الشارع اذا لم يجد مناسبة بين الفائق التي اعتقدها وبين مسائل ذلك العلم
يسمي سعيه في تحصيله عبثا في نظره والثاني ان الشروع بواسطة ظهور فائدة غير مترتبة

ماعد العرف عبثا لا يحتاج الى بيان فلم ذلك لم يعرض له لانه اذا اعد الشروع بواسطة
فائدة مترتبة غير معتد بها عبثا فلا يلزم ان يعد الشروع عبثا اذا لم يكن بواسطة فائدة
مترتبة فهو حكم المذكور والثالث ان قوله قدس سره على ما مر يجوز ان يكون اشارة
الى كلام الشارح لو لم يعلم غايته لكان طلبه عبثا وهو الفظ اذا الاول ان يحتاج ان
الى تكلفا نهى ما لا وافول ان القائل حمل قوله قدس سره على ما مر على معنى كما مر كبرى
فحينئذ لا يرد على القائل انه يا بي عنه قوله قدس سره على ما مر اذ المعنى حينئذ ان العرف
يعد الطلب عبثا اذا اعتقد الفائق الغير المعنية كما عد العرف طلبه عبثا اذا لم يكن الفائق
معتد بها وهو ظ قوله قدس سره واما معرفته بان موضوعه اي شيء اه يمكن ان يكون
اعتراضا على الشارح بمنع ملازمة دليله وان يكون اشارة الى توجيه كلامه بتقدير
كلمة زيادة لدفع اعتراض العلامة قوله اي معرفته بما يقع جوابا عن هذا السؤال
اي معرفته بان موضوعه آه ولما ورد عليه بان معرفته ان موضوعه اي شيء هو تصور
انشائي فلا يثبت به انه لا بد من التصديق بان الشيء الفلاني موضوع المنطق واجب
عنه بالتفسير الاول بان المراد به معرفة جواب هذا الاستفهام لا معرفة الاستفهام
ولما ورد ثانيا بان اي شيء هو سؤال عن التصور فجوابه امر تصوري وهو لا يجب
التصديق اجاب عنه بالتفسير الثاني بانه لطالب التصديق جوابه امر تصديقي ولقوله
انه لطالب التصور تأويل فمن اراد ان يعرفه فليرجع الى علمه فيه تفصيل هكذا ذكره
الفاضل انصاف قوله قدس سره واما معرفته بان موضوع العلم اي شيء هو آه اعترض
عليه الفاضل انصاف بان جواب اي شيء هو حمل العرضي والفصل وتميز لا يثبت
على مثل هذا الغير الا ان يقال ذكر اي شيء على سبيل التمثيل انتهى والسبب الداعي الى
تميز العلوم بعضها عن بعض وعدم جعل جميع علم واحدا انه لو جعل العلوم كلها علما
واحدا لكان امر اطويلا والانسان مجبول على انه يتفرغ عن الاشتغال بالامر الطويل
واما اذا قسم الامر الطويل وجعل جزءا يسهلا عليه التفصيل فالاشتغال بالامر
الكثير من غير تقسيم يصور من نظره بصورة حمل امر ثقيل فوق الطاقة وبعد التقسيم
يتصور بصورة حمل جزء جزء الى ان ينتهي وانما لم يجعل كل مثله علما لئلا يكون
في المرئي مطالبة كثيرة غير متناهية فيتنافر عنها الطبع واعلم انهم صرحوا بكون
الموضوع جزءا من العلم وبكونه من المقدمات وبكونه من مبادئ التصورية و
اعترض عليه بان المناقاة بين الاولين ظاهرة واجيب بانه لما كان النظر فيما

هو المقصود من العلم عد الموضوع من المقدمة وبأن عد الموضوعات من اجزاء العلم
انما هي لشدة اتصالها بالمسائل التي هي المقصودة بالذات في العلم والتحقيق في الجواب
انهم ارادوا ان التصديق بهلية ذات الموضوع كالعدد في الحساب جزء منه بدليل
تعليلهم ذلك بان ما لا يعلم بثبوت لا يثبت ثبوت شيء له وتصوره من المبادئ
والتصديق بموضوعيته من المقدمات واما تصور مفهوم الموضوع وهو ما يجب
في العلم عن اعراضه الذاتية ففي صناعة البرهان من المنطق فهذه امور اربعة ربما
يقع اشتباه فيها وانما يجعلوا التصديق بهلية الموضوع من المبادئ التصديقية
كما جعلوا تصوره من المبادئ التصورية لانهم ارادوا بالمبادئ التصديقية المقدمات
التي يتألف قياسات العلم فلو جعل التصديق بهلية الموضوع من المقدمات لزم ترك
القياس من هلية الموضوع وبطلانه ظ وانما يجعلوا التصديق بالموضوعية من
الاجزاء لانه انما يتحقق بعد كمال العلم فهو ثمراته اشبه منه باجزائه مثلا اذا قلنا
العدد موضوع الحساب لانه انما يبحث عن اعراضه الذاتية لم يتحقق ذلك الا بعد
الاحاطة بعلم الحساب فكان التصديق بالموضوعية اجمالا من سوابق علم الحساب
ومقدماته وتفصيلا من لواحقه وينبغي ان يعلم ان لزوم هذه الامور انما هو في
صناعات النظرية البرهانية واما في غيرها فقد يظهر كما في الفقه والاصول وقد
لا يظهر الا يتكلف كما في بعض الادبيات اذ ربما تكون الصناعات عبارة عن عدة اوضاع
واصطلاحات متعلقة بامر واحد من غير ان يكون اثبات اعراض ذاتية لموضوع
بادلة مبنية على مقدمات هذا وفي قولهم لانهم ارادوا بالمبادئ التصديقية
المقدمات آه نظرا لانهم جعلوا التصديق بالموضوعية من المقدمات فلزمهم
تركيب القياس من التصديق بالموضوعية وفساده ظ ايضا قوله اى لاجل الشروع
لا بخصوصه ولا بنوعه آه دفع ما يرد عليه قدس سره من ان كل واحد من الرسم
والفائق ليس بواجب للشروع كحرفة الموضوع وحاصل الدفع ان كل واحد من الرسم
لر يجب للشروع بخصوصه الا انه يجب له بنوعه على ما عرفت قوله وزيادة البصيرة
ايضا بصيرة آه لان البصيرة كلية مشككة تقبل الزيادة والنقصان فالزائد
والناقص كلهما بصيرة لانها داخلان تحت البصيرة واعلم ان الزيادة قد يحصل بتعدد
موضوعية الموضوع فقط او بانظام شئ اخر وهو التصور برسمه او لا واختار
المحقق قدس سره الوجه الثاني بناء على انه لا تفاوت بين حصول البصيرة بتصديق

الموضوعية وبالصور بالرسم لان كل واحد منهما يفيد علما اجماليا على جميع مسائله
لانه يقال في تصديق الموضوعية كما يقال في التصور برسمه اذا حصل التصديق بالذات
للطالب حصل عنده فاعلة كلية وهي ان كل مسألة يبحث فيها عن هذا الموضوع او
عما يرجع اليه فهو من هذا العلم فيقدر بالعلم بهذه الكلية على استنباط احكام
فروعها على وجه سهلة الحصول قيل زيادة العلم تختل على وجهين احدهما يحصل
التميز من التصديق بالموضوعية وهذا التميز فضل وجان على التميز الحاصل من التعريف الرسمي لان
هذا التميز حاصل بالذات وهو الموضوع والتميز الحاصل من التعريف الرسمي تميز
بالعرضي اعني الغاية والتميز الذاتي راجع على التميز العرضي والثاني ما ذهب اليه
قدس سره من ان المراد بان اصل التميز حاصل من التعريف الرسمي فالتميز الحاصل من
بيان الموضوع والعلم به فصل تميز لا اصله وهذا حق على تقدير تقدم التميز
من التعريف الرسمي لا مطلقا والوجه الاول حق مطلقا فالاول وجه انتهى قبل وفيه
بحث لان التعريف الرسمي للعلم الخاص لا بد ان يؤخذ من جهة واحدة فان تعددت
جازا لاخذ من كل جهة والموضوع اولى ومن المجموع فالتعريف الرسمي قد يؤخذ
من الجهة الوحيدة الذاتية فيكون التميز الحاصل منه تميزا ذاتيا فيكون يتفاوت التميز
انتهى ولا يخفى ان في التميز الذاتي اطلاع على بعض لذاتيات قوله قدس سره وقد تحقق
بما تقر ان مقدمة العلم المذكورة ههنا تلتزم تصور العلم بوجهين او برسمه وثانيها التصديق
بفائده وثالثها التصديق بموضوعية الموضوع فيل وقد تحقق بما تقر آه اى من
كلامه الشارح وقيل اى من اول بحث المقدمة الى ههنا لا من قوله واعلم اذ لا يعلم منه
حال المقدمة المذكورة ههنا بخصوصها هل هي مشتملة على ما هو واجب في الشروع
فقط او على ما يفيد البصيرة كالرسم وبيان الموضوع وعلى غيرهما لما ذكر بعيد هذا
واعلم ان المقدمة المذكورة في الرسالة خمس احدها تصور العلم بوجه ما وثانيها
تصوره برسمه وثالثها التصديق بفائدة ما ورابعها التصديق بفائده المعينة
وحامسها التصديق بموضوعية الموضوع والظ من كلام المصنف ان الثلاثة منها
اعني التصور برسمه والتصديق بفائدة المعينة والتصديق بموضوعية الموضوع
مذكورة في الرسالة صراحة والتصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما مذكوران
التراما اذ التصور برسمه يستلزم التصور بوجه ما وكذا التصديق بفائدة المعينة
يستلزم التصديق بفائدة ما والشارح حمل كلام المصنف على ما هو اللفظ منه فجعل التصور

برسمه والتصديق بفائدة المخصوصة مقصودين للمص وجوز كون التصور بوجه
والتصديق بفائدة ما مقصودين له على طريق ذكر الملزوم واردة اللازم لكنه
لو اشار الشارح الى جواز كون التصديق بفائدة ما مقصودا له منها لكان اولي
الا ان يقال انه تركها اعتمادا على العلم بالمقاسية والمحقق قدس سره نظر الى ظاهر
كلام الشارح فقال المقدمة المذكورة هنا تلك آه لكن يرد على المحقق قدس سره ان
الاولى ان يشير الى التصديق بفائدة ما كما اشار الى التصور بوجه الا ان يقال انه اراد تفريق
اراده الشارح كما هو انظر من قوله وقد تحقق بما تقرراه ويمكن ان يقال ان مقصود
المص من ذكر التعريف الرسمي وبيان الحاجة التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما على طريق
ذكر الملزوم واردة اللازم ويجوز ان يكون مقصوده التصور برسمه والتصديق
بفائدة المخصوصة لكن اذا كان مقصوده التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما فيفيد
التصديق بموضوعية الموضوع اصل البصيرة لازيادتها قيل فعلى هذا لا يحسن قوله
تصور العلم بوجه ما اذ يشعر ذلك بصحة تفسير المقدمة على وجه لا يعتبر فيه قيد البصيرة
واجب لانسلم الاشعار لان التصور بوجه ما موقوف عليه للشروع على وجه البصيرة
ايضا كما انه موقوف عليه للشروع المطلق فينبغي ان لا يلزم من جعله من المقدمة ان
يكون المراد من المقدمة ما يتوقف عليه الشروع المطلق واعلم اني جعل التصور و
التصديق من المذكور مسامحة والمراد ان ما يفيدهما المذكور قوله قدس سره والاولى
ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة آه واليه ذهب الجمهور وذهب البعض لان
مباحث الالفاظ من ابواب المنطق ومقاصده واعتراض عليه قدس سره بان ما حمله
ما يراد بالمقدمة المذكورة في قوله والاولى آه مقدمة كل علم سوى العلوم التي موضوعها
الالفاظ فانها لو توقفت عليها لزم كون الشيء مقدمة لنفسه وهو ظاهر بطلانه
كصير العلم والتصديق بفائدته وموضوعه او مقدمة المنطق وعلى كلا التقديرين
اما ان يراد بمباحث الالفاظ جميع مباحثها واحوالها او مباحثها واحوالها المذكورة
في كتب المنطق فقط فان اريد بالمقدمة مقدمة كل علم سواء اريد بمباحث الالفاظ
جميعها او بعضها المذكورة في كتب المنطق فقوله لتوقف افادة العلم واستفادته
على معرفة احوال الالفاظ ممنوع لان المراد به حيث ان استفادة كل علم موقوف
على معرفة جميع احوال اللفظ او بعضها المذكورة في كتب المنطق والا لكان المراد
ان استفادة المنطق موقوف على معرفة جميع الالفاظ او بعضها المذكورة فيها

وهو ممنوع ولو سلم لا يستلزم المط وهو اولوية جعل مباحث الالفاظ مقدمة كل
علم وهو مط وان اريد بالمقدمة مقدمة المنطق فان ريد بمباحث الالفاظ جميعها فتوقف
قدس سره لتوقف افادة العلم آه ممنوع ايضا لان المراد بها حيث ان استفادة كل علم
او منطق موقوف على معرفة جميع احوال الالفاظ لان توقف استفادة كل علم او منطق
على معرفة بعض الاحوال المذكورة في كتب المنطق ممنوع ولو سلم فهو لا يستلزم المط
وهو مط وان اريد بمباحث الالفاظ بعضها المذكورة في كتب المنطق فتوقف استفادة
المنطق على احوالها المذكورة في كتب المنطق ممنوع ولو سلم فهو لا يقتضي جعل مباحث
الالفاظ من مقدمة المنطق لجواز توقف مقاصد الفن بعضها للبعض واجيب بما صدر
انه تختار الشق الاول بانه يجوز ان يراد بالمقدمة مقدمة كل علم وبمباحث الالفاظ مباحثها في الجملة
لا جميعها ولا بعضها المذكورة في كتب المنطق خاصة وحيث يكون معنى قوله لتوقف
افادة العلم آه ان استفادة كل علم من العلوم من الالفاظ يتوقف على معرفة احوال تلك
الالفاظ في الجملة وهذا حق اذ ما من علم من العلوم الا وقد يتوقف استفادته من الالفاظ
على معرفة حال من احوالها واولها معرفة اوضاعها وتختار الشق الثاني ونقول المراد
بالمقدمة مقدمة المنطق وبمباحث الالفاظ المباحث المذكورة في كتبه وبجمل قوله
لتوقف افادة العلم آه علة مصححة لاعلة مقتضية وتكون العلة العلة المقتضية
الباعثة عدم اشتراك تلك المباحث المذكورة لمقاصد الفن فيما هو موضوع المنطق
وغاية واورد على الجواب بانه حيث ينبغي ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة لامن المقاصد
فيجب عليه قدس سره ان يقول فالواجب بدل قول فالاولى واجيب بان ذلك امر متحقق
لامر واجب وجوبا عقليا قيل لانسلم توقف استفادة المنطق على مباحث الالفاظ
المذكورة في كتب المنطق واجيب بانهم فالوادلالة الالتزامية مجبورة في الحدود الثانية
كلا او بعضها ودلالة التضمن مجبورة فيها كلا لا بعضا ودلالة المطابقة معتبرة
فيها كلا او بعضا وذلك يتوقف على تقسيم الدلالة وبيان اقسامها وايضا جعلوا
الكليات الخمس من المعاني المفردة فتوقف بيان ذلك على تقسيم اللفظ الى المفرد
والمركب وبيان ذنك القسمين وايضا فالواجب الاحتراز في التعريفات عن
استعمال الالفاظ المجازية والمشاركة الا عند قرينة فيحتاج الى بيان الحقيقة
والمجاز والمشارك والنقول وايضا فالو المتواطئ يجوز ان يكون جنسا وعرضا
صاما واختلفوا في المشكك فذهب بعضهم الى انه يجوز ان يكون جنسا وذهب

بعضهم الى جوازه فيحتاج الى بيان المشكك والمنواطى وان ذكر في مباحث الالفاظ
بعض الاحوال ولا يتوقف استناد المنطق عليها فكون من التمامات ويمكن ان يجاب
بان معنى التوقف راجع الى الاغانة اى يكون المقدمة حينئذ بمعنى ما يعين في تحصيل
الفن المط كما عرفت ولا شبهة في ان الاغانة توجد في مباحث الالفاظ جميعها المذكورة
في كتب المنطق واجيب ايضا بان المراد بموجب مزيد البصيرة اعم من موجه في العلم او
طريقه قوله وكونها مبنية في مبادئ اللغة لاينا في آه اى كونها حول اللفظ مبنية في مبادئ
علم اللغة لاينا في يتوقف لا فائدة والا استفادة عليها وانما يبا في تعرفهما على ذكرها
في مقدمة المنطق ومدعى السيد قدس سره الاول لا الثانى كما لا يخفى على اهل المعاني
كذ قيل قوله لشدة الارتباط بين اللفظ والمعنى يعنى ان مراد المحقق قدس سره
من قوله الا ان المص اورد ها آه دفع سؤال ورد عليه قدس سره وهو ان المص ترك
الوجه الاولى وحاصل دفع ان لمباحث الالفاظ جهتين متشاكلتين موقوفا عليها من حيث
الافادة والاستفادة وجهة كونها متشاكلتين لكتابات المنس اشدار تباط فاعى
المص كلا الجهتين حيث اوردتها في المقالة الاولى باعتبار الجهة الثانية في صدر
المقالة الاولى باعتبار الجهة الاولى فلا يضر في كونها مقدمة ويحتمل ان يجعل قوله
قدس سره الا ان المص آه ايرادا على المص بان الاول ان يجعل مباحث الالفاظ من
المقدمة الا ان المص ترك الوجه الاول واوردتها في صدر المقالة الاولى ولم يجعلها
من المقدمة اتباعا لبعض المنطقيين ورد بان ايراد مباحث الالفاظ في صدر المقالة
الاولى لا يدل على انه لم يجعلها من المقدمة لجواز ايرادها في صدر المقالة الاولى
مع جعلها من المقدمة تنبيها على شدة احتياج المقاصد اليها على ما عرفت قوله اى
بالتحصيل بالتقدير والتأخير بالقياس الى علم آخره مثلا علم المنطق مقدم على جميع
ما عداه من العلوم لا احتياج العلوم كلها اليه لانه آله لها وعلم المعاني مقدم على
علم البيان وهما مقدمان على البديع الى غير ذلك قوله وله جهات الموضوع آه
ان اعتبر العطف قبل الربط فهو بدل الكل من الكل وان اعتبر الربط بعد العطف
فهو بدل البعض من الكل قوله والدلائل عطف على الموضوع وقوله والغاية عطف
على الدلائل والموضوع واعلم انهم حصروا جهة شرف العلم ثلثة احدها شرف بشرف
الموضوع لان الموضوع موجود في المسائل فاذا كان الموضوع شريفا كان المسائل
شريفة والعلم عبارة عن المسائل فهو شريف وثانيها شرف بشرف الغاية لان الافعال

الاختيارية معللة بالاعراض ولا شك ان الغاية المنفردة على الفعل الاختيارى اذا كانت
اشرف كان اعظم نفعا فكان العلم الذى غايته اشرف من العلم الذى ليس غايته اشرف
وثالثها شرف بشرف الدلائل لانه اذا كان الدلائل المسوقة لاثبات المسائل براهين قوية
قطعية بحيث لا يحوم حولها الشكوك والاهوام كانت المسائل قوية قطعية ايضا
فالعلم الذى هو عبارة عن تلك المسائل قطعيا واشرف من العلوم التى كانت دلائلها
غير قطعية وبهذا ظهر ضعف ما قال صاحب الطوابع من ان جهة شرف العلم اربعة
الثلثة المذكورة ورابعها اقومية المسائل واثباته قدس سره في شرحه للمواقف حيث
قال واما كون مسائل العلوم اقوم فراجع الى فضيلة الدلائل ووثاقها وليرى الفرق
صاحب المواقف بين المرتبة والشرف قوله قدس سره وبيان واضعه وبيان وجه
تسميته باسمه والاشارة الى مسائله اجمالا آه اما الاول فليوجب حسن الاعتقاد بالعلم
واما الثانى فليفيد مزيد الاطلاع على حال العلم فيوجب كمال الاستبصار في شأنه واما الثالث
فليتنبه الطالب بالاشارة الاجمالية على ما توجه اليه تنبيها موجبا لمزيد استبصاره
كان يقال مثلا كل حكم في المنطق فهو راجع الى الاتصال الى مطلوب تصورى او
تصديقى سواء كان الاتصال قريبا او بعيدا او ابعد قوله قدس سره فهذه امور
تسعة آه اعرض عليه بان الظاهر من هذه العبارة ان كل واحد من هذه الثمانية
يتحقق به نفس البصيرة ولا شك ان واحد منها التصور بوجه ما وهو لا يفيد البصيرة
بل الظاهر من هذه العبارة ان كل واحد منها يتحقق به زيادة بصيرة ولا يخفى ان
الحاصل والا كالتصديق بالموضوعية لا يفيد البصيرة بل نفس البصيرة واجب
عن الاول من وجهين احدهما ان كلمة هذه اشارة الى التصور برسمه مع الامور الباقية
الى التصور بوجه ما معها وثانيهما انه مبنى على التغليب وعن الثانى ايضا بوجهين
احدهما التغليب وثانيهما ان المراد بالزيادة زيادة تحقق بمجموع الامور الثمانية وان كانت
نفس البصيرة تتحقق بكل منها وزيادة البصيرة بواحد منها مع الاخر ومع الثلثة منها
او مع الاربعة الى الثمانية وقيل في توجيه العبارة بمعنى ان كل واحد منها مفيد لتمييز
والبصيرة في طلبه في الجملة اما تصوره بوجه ما او برسمه فظاهر واما التصديق بفائدة
وموضوعه فلانه في قوة تصور العلم برسمه واما البواقي فلا اقل من انها في قوة التصور
بوجه ما واذا اجتمعت الامور الثمانية فيوجب زيادة تميزه عند الطالب وزيادة بصيرة
في طلبه قوله قدس سره وواحدة منها متعلقة بطريق استفادته اعنى مباحث الالفاظ

تفسير للواحدة لا تفسير للطريق إذ الطريق نفس اللفاظ لا مباحثها مراده ان مباحث
الالفاظ وان كانت متعلقة بالعلم المطبوع بها فبمعنى انها تفيد زيادة بصيرة في الشروع فيه
الا انها لا تفيد تميز العلم عن غيره ولا دخل لها في تميزه فلذا افردناها من الامور الثمانية
التي لها دخل في تميز العلم ولو في الجملة قوله اشار به الى دفع ما اورده الشارح
النفاذ في آه وحاصل الدفع ان التوقف في تعريف المقدمة الذي اختاره الشارح في
قوله فالاولى آه اعني ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة بمعنى الاعانة في تحصيل
العلوم قال التعريف الى ما يعين الشروع على وجه البصيرة لا بمعنى الاختياج كما عرفت وهذا
لا يستلزم القول بان الشروع على وجه البصيرة لا يحصل بواحدة منها او باكثر
منها حتى يحتاج فيه الى كون البصيرة امر مضبوطا ووجه الاشارة الى الدفع ادعاء
احسنه ذكر هذه الامور كلها ونفي ضرورة شئ منها سوى التصور بوجه ما
والتصديق بفائده ما ولو لم يكن التوقف بمعنى الاعانة في التحصيل فاد الوجوب
العقلي لا الاحسنه قوله قدس سره وقد يكفي بعضها آه كما في هذا الكتاب وفيه
اشارة الى ان ما في الكتاب حسن وليس باحسن اذا احسن ذكر الكل وقد ذكر في هذا
الكتاب بعض منه قوله قدس سره فلا حرج في شئ من ذلك اى الذكر والاكتفاء لعدم
اخلاله بامر واجب اذا ضرورة فيه هناك اى في مقام التعليم والتعلم الا في التصور
بوجه ما والتصديق بفائده ما كما ذكرنا وقوله قدس سره اذا ضرورة علة الاكتفاء
لان الذكر لا يحتاج الى دليل لانه حسن فلا يرد ان تعليل الذكر به غير مستحسن اذا لمعنى
ان يقال لا حرج في ذكر الجميع اذا ضرورة آه قوله قدس سره ولذلك قال آه يجوز ان
يكون اشارة الى قوله فهذه امور تسعة آه اى لاجل ان بعض هذه الاشياء موجبة لتمييز
العلم المطلوب عند الطاب وبعضها ليس بهذه الحثية قيل في تفسير المقدمة ما يعين
آه لان مباحث الالفاظ معينة وان لم تفد التميز ويجوز ان يكون اشارة الى قوله
لا ضرورة اى لما لم يكن ذكر هذه الامور موقوفا عليها كان الاولى ان يفسر آه ويجوز
ان يكون اشارة الى قوله والاحسن ويجوز ان يكون اشارة الى قوله والاولى واعلم ان
مثل هذا ان استدلل بما قبله فهو دليل انى وان استدلل بما قبله لما بعده فهو دليل
لما فايها معلوم يستدل به على المجهول قوله فلما قال ذلك لانك قد عرفت آه اى ولم يقل
الواجب والصواب وفيه تعريض على مولينا داود حيث قال يعنى ان هذا التفسير اولى
من تفسيرهم المقدمة بما يتوقف عليه الشروع وان كان تفسيرهم راجعا الى هذا ايضا

كما عرفت ولهذا قال ولم يقل والواجب لان تفسيرهم بظاهره لا يتناول الا الامر
الضروريين بخلاف هذا التفسير فانه بظاهره يتناول الامور التسعة انتهى لان
التفسير الراجع ليس ما يتوقف عليه الشروع بل هو ما يتوقف عليه الشروع على وجه
البصيرة كما لا يخفى قوله والمراد بما العلوم آه اى بقرينة المقام فيخرج مثل الكتاب والمعلم
من التعريف كما يخرج من المعرف فاذن فيه رد على مولينا داود حيث قال ما حاصله فان
قلت هذا التفسير يتناول العلم والكتاب ايضا فلا يكون مانعا لا غيار المعرف فاذها
ليس من المقدمة قلت لا نسلم ذلك لانه يجوز ان يكونا داخلين في المقدمة ايضا وثبوته
قوله قدس سره في حاشية شرح المطالع لا يبرهان على انحصار المقدمة في ثلثة اورا
ولا على انحصار البصيرة في مرتبة واحدة فن اطلع على خامس خارج يوجب زيادة
البصيرة فله ان يعد منها هذا كلامه قدس سره ويفهم منه انهم لا يحصر واجزئات
المقدمة في عدد معين بل المراد اعداد مراتب البصيرة اى ما يكون معد البصيرة فكذلكها
المراد مراتب الاعانة فكل ما هو يعين في تحصيل المقصود خارجا عنه فهو من المقدمة
ولو فسر كلمة بما ذكر في الكتاب قبل المقصود بقرينة ان المقصود تفسير المقدمة التي
يجعلونها جزءا من الكتاب لا يدفع المحذور ايضا لانها حينئذ يخرج جان من التعريف
كما يخرج جان من المقدمة انتهى ووجه الرد لان كلمة ما في التعريف اذا كانت عبارة
عن العلوم لا تشمل مثل الكتاب والمعلم وفيه رد على عماد الدين ايضا حيث قال في
جواب هذا السؤال اراد تفسير المقدمة بشئ يشمل تلك الامور شمولها لظاهر التعريف
يكون جامعا ومانعا انتهى حيث حكم بدخولها في التعريف على بقضية عموم كلمة ما
مع ان جوابه هذا عبارة عن الفرق بين التفسير والتعريف ولا يخفى ما فيه قوله
وليس باستدلال آه اى وليس باستدلال منطقي الذي هو الاستدلال بحال الكلي
على حال الجزى هو استدلال بطريق الاستقراء الناقص الذي هو استدلال بحال
الجزى على حال الكلي وهو انما يفيد الظن لا اليقين قوله اشارة الى ان ليس موضوع
فعل المكلف مطلقا آه وجه الاشارة ان في ايراد الافعال والمكلفين على صيغة
الجمع اشارة الى ان موضوع الفقه ليس فعل المكلف مطلقا مجردا من الخصوصيات
والا اى ولو كان موضوع فعل المكلف مطلقا لما جاز البحث في الفقه عن احوال
الافعال المخصوصة لمكلف مكلف لكونها غير الموضوع حينئذ والعلم لا يبحث فيه
عن احوال غير موضوعه واعرض عليه بان البحث في الفقه لا ينحصر في افعال المكلفين

نعم في تفسير
المراد بالعلوم
ما يتوقف عليه
الشروع على وجه
البصيرة

بل يبحث فيه عن افعال الصبي والمجنون ايضا وبذل المكلفون بالعباد واجيب بان المراد
بالمكلفين المكلفون بالنوع والغرض منه اخراج الملك فلا حاجة الى التبديل والمراد
بالافعال افعال الجوارح كما هو المتبادر والبحث عن النتيجة بحث عن اشتراط فعل الجوارح بالنية
قوله لكونه بيانا للاحوال آه لان الحل والحكمة وامثالهما احوال افعال المكلفين وقد
صرحوا ان قيد الحيثية اذا كان بيانا لا اعراض الذاتية يكون اشارة الى المحولات قوله
والحق انه متعلق بالعروض آه وذلك لان المقصود من ايراد قيود الحيثيات الواقعة
في تعريفات العلوم تقييد موضوعاتها وجعلها من نتائجها لا بيان الاعراض الذاتية
التي كانت محولات مسائلها وهذا المقصود انما يحصل بجعلها متعلقة بالعروض
المفهومة من الكلام واليه اشار بقوله وانه قيد للموضوع اى ما يبحث فيه عن
الاحوال العارضة لافعال المكلفين من حيث الحل والحكمة وغيرها وانما قيد موضوعات
العلوم بالحيثيات لان عروض المحولات لها ليس بجميع حيثياتها وجهاتها ولا ببعض
حيثياتها مطلقا بمعنى اى حيثية كانت بل بعروضها انما هو بحيثيات معينة للموضوعات
فعلى هذا يجوز ان يكون الشئ الواحد موضوعا للعلمين او اكثر منهما على ما عرفت
قوله والقيد مطلق آه جواب عن السؤال الآتي في قوله فلا يرد آه الوارد على جعل
الحيثية قيدا للموضوع وتقرر السؤال ان الحل والحكمة وامثالهما مما يبحث عنها
في الفقه ويجعل كل واحد منها محولا فيه ويثبت موضوعه فيه لا يكون قيد للموضوع
لان الموضوع وقيد به يجب ان يكون مسلم الثبوت في الفن فلو جعل محولا لزم الدور
قوله والمبحوث عنه آه اى المحمول وكذا المبحوث عنه في قوله لا يكون مبحوثا عنها
آه بمعنى المحمول قيل ان اريد بالاطلاق ما هو بشرط الاطلاق فيمتنع تقييد الموضوع
به اذ المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في الذهن وان اريد به ما هو لا بشرط فيعود
المحذور لان المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في ضمن المخصوص وكل مخصوص من ثمة
المحمول انتهى ولا يخفى ان المحولات التي كانت اعراضا ذاتية للموضوع واخصر
من الاعراض الذاتية التي كانت قيدا له اذا كانت عارضة للموضوع بحسب ذاتة تعرض
له في الذهن والخارج فالاعراض الذاتية التي كانت اعم منها تعرض له في كلا الوجودين
بواسطة الاعم فهذا الاعتبار يمكن تقييد الموضوع بالاعراض الذاتية المطلقة
ولا يقتضي تقييد الشئ بالمطلق كون المطلق موجودا في الخارج ويمكن ان يجاب
عنه باختيار الشق الثاني بان كون كل مخصوص من ثمة المحمول لا يستلزم ان يكون

ما في ضمن المخصوص من ثمة المحمول واعلم انا اذا قلنا في تعريف المنطق انه علم يبحث عن
حوال المتصورات والمتصدقات من حيث صحة الايصال وامكانه الى مجهول
فلاحوال التي كانت محولات المسائل ايصالا بالفعل والايصال الذي كان قيدا
للموضوع هو الايصال بالامكان فان قيل لم تقع الايصالات بالفعل محولات المسائل
لان المحولات قولنا الكلى جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام والتعريف حد
ورسم والقضية حملية وشرطية وعكس ونقيض والقياس موصل الى غير ذلك
ليست ايصالات وهو ظاهر قلنا لا من قولنا الكلى جنس الكلى موصل بعيد ومن قولنا الكلى
نوع الكلى موصل بعيد ومن قولنا التعريف حد التعريف موصل قريب ومن قولنا
القضية حملية القضية موصلة بعيدة ومن قولنا القياس موصل القياس موصل قريب
غير ذلك قوله اى يصح الاستنباط آه يعنى ان ما هو قيد الموضوع امكان الاستنباط
لا نفس الاستنباط اى بالفعل فلا يرد ان الاستنباط انما يكون محولا في اصول الفقه
ويثبت فيه للموضوع فلا يصح تقييد موضوع علم الاصول بالاستنباط اذ الموضوع
وقيد به يجب ان يكون مسلم الثبوت في الفن والالزام المصادرة على ما عرفت قوله في
الناج الانساق آه تمهيد شروع لدفع ما قيل الآتي في قوله وبما ذكرنا اندفع ما
قوله دون السوق آه اى دون اختيار السوق حيث لم يقل يساق قوله اشارة الى
ان استلزامه اياه آه اى استلزام بيان الحاجة تصور العلم برسمه آه ووجه الاشارة
الى ان ذلك الاستلزام بنفس البيان من غير دخل المص في الاستلزام ان الانساق
لازم فيفيد ان بيان الحاجة بنفسه ومن غير مدخلة المص يستلزم تصور العلم
برسمه بخلاف السوق لانه متعدد فلا يفيد هذا المعنى قوله وكون الرسم لازما له من
غير احتياج آه يجوز ان يكون معطوفا على استلزامه في قوله الى ان استلزامه والخبر
قوله من غير احتياج وكونه خبرا يؤيد هذا العطف اذ هذا القول واقع موقع قوله من
غير مدخل وهو خير وان يكون معطوفا على استلزامه وان يكون معطوفا على استلزامه
في قوله لا استلزامه بناء على ان المعطوف وان لم يتعرض له قدس سره صراحة
الا انه تعرض اليه ضمنا اذ تعرض بالاستلزام بنفسه يستلزم المعرض يكون الرسم
لازم له بنفسه من غير احتياج الى تصرف وهو ظ قوله وذلك آه يحتمل ان يكون
اشارة الى قوله كونه الرسم لازما له على الوجه المحتملة في المعطوف عليه له وان
يكون اشارة الى المعرض فاذا كان قوله كونه الرسم لازما آه معطوفا على استلزامه

في قوله لا استلزامه يكون داخلا تحت التعرض المشار اليه بقوله وذلك وان يكون
اشارة الى قوله ففي اختياره دون السوق اشارة آه فعلى تقدير عطف قوله وكون
الرسم لازما اه على ان استلزامه او على استلزامه يكون داخلا تحت الاشارة المشار اليه
قوله وهو لازم آه اى لقانون الذى يفيد عصمة الذهن عن الخطاء في الافكار الخيرية
لازم محمول مساو للمنطق لانه رسم للمنطق ورسم الشئ ليس الا عبارة عن لازم
محمول مساو له قوله ولذا قال وهو المنطق آه اى ولا اشارة الى المساواة بين
اللازم المحمول هو الرسم وبين الملزوم الموضوع الذى هو المنطق قال وهو
المنطق على طريق حصر كل واحد من المسند والمستند اليه في الآخر ووجه حصر كل منهما
في الآخر معلوم على من له بضاعة في صناعة قوله وكونه مستلزما اياه لا يقتضى
اكتسابه منه آه دفع ما يرد على ان بيان الحاجة يستلزم التصور برسمه من
انه يستلزم اكتساب التصور من التصديق وهو خلاف الواقع وحاصل الدفع ان
استلزام بيان الحاجة التصور برسمه لا يستلزم اكتسابه حتى يلزم اكتسابه منه
قوله من الجهة آه الظان يقول من التصديق اذ لا حاجة ههنا الا ان يقال ان بيات
الحاجة انما يكون بالدليل اذ البيان ليس بديهيا قوله ومقصود الشارح بيان
نكتة جميع بيان الحاجة والرسم في بحث واحد آه اى اراد بيان الحاجة والرسم
في بحث واحد وبيان الموضوع في بحث آخر وهو جواب آخر لا يراد الا فى محاصله
ان الاحتمالات الممكنة بحسب الامور الثلاثة المذكورة في المقدمة اعنى بها بيان
الحاجة والرسم وبيان الموضوع خمسة وان كان بعضها ظاهرا بالنسبة الى بعض
لانه اما ان يورد كل منها في بحث على حدة او الكل في بحث واحد او يورد بيان الحاجة
والرسم في بحث وبيان الموضوع في بحث آخر او يورد بيان الحاجة والموضوع
في بحث والرسم في بحث آخر او يورد الموضوع والرسم في بحث وبيان الحاجة
في بحث آخر واذا لاحظت التقدم والتأخر بين هذه الاحتمالات الخمسة يرتقى
عدد الاحتمالات الممكنة الى ثلثين لانه في كل من القسمين الاولين يحصل تسعة
بغيرب الثلاثة في الثلاثة ويحصل في كل قسم من الاقسام الثلاثة بعد القسمين الاولين
اربعة كما لا يخفى على من له ادنى تأمل واذا عرفت هذا فقول مقصود الشارح بيان
نكتة جمع بيان الحاجة والرسم ونكتة تقديم بيان الحاجة على الرسم من بين هذه
الاحتمالات قوله مع ان العنوان آه والمراد من العنوان قول المصنعا المقدمة

ففى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه آه قوله ونكتة تقديم بيان الحاجة آه عطف على
نكتة جمع قوله وخلاصتها ما ذكره آه قيل في بيان جمع بيان الحاجة والرسم وبيان
وجه تقديم بيان الحاجة على الرسم ما حاصله انك قد عرفت ان من مقدمات الشروع
على وجه البصيرة التصديق بنهاية المنطق والتصوير برسمه لكن تصور حقيقته بالمعنى
المقابلة للتصور الاسمى الذى هو عبارة عن بيان مفهوم اللفظ بحسب الاصطلاح
مع قطع النظر عن وجود فرد في الخارج سواء كان له فرد موجود في الخارج اولا
موقوف على تصديق ثبوته في نفسه لان هلية الشئ البسيطة متقدمة على ماهيته
بحسب الحقيقة على ما بين في محله فيجب اولا بيان هلية المنطق البسيطة ليتمكن بيان
حقيقته وبيانوا هلية البسيطة بيان احتياج الناس الى المنطق في اكتساب الكمالات
وذلك لانه اذا ثبت احتياج الناس الى المنطق في اكتساب الكمالات ولا شك ان
الكمالات ثابتة والذى يتوقف عليه الشئ الثابت فهو ثابت فيلزم ان يكون
المنطق ثابتا ولما اشتمل بيان الحاجة على هذه الامور الثلاثة اما على فاية المنطق
فلانه اذا علم ان الاحتياج اليه لا يمسبب كان ذلك السبب غايته واما على حقيقته
فلان البحث بالاخيرة يساق اليه ويستلزم وذلك لان التصديق بالاحتياج
اليه في امر موجود وهو الكمالات الثابتة يثبت وجوده وتصور غايته فيحصل
تصور ماهيته الموجودة باعتبار الغاية وهو المراد من تصوره بحسب الحقيقة
سواء كان بالكنه او بالعرضيات لانك قد عرفت ان المراد بالحقيقة ما يقابل الاسم
لا ما يقابل العرضى واما على الاحتياج فلان اثبات الاحتياج يستلزم التصديق
بالاحتياج جمعها في بحث واحد ومن هذا علم وجه تقديم بيان الحاجة على الرسم
وهو دفع التكرار في البيان لاشتماله اياه وتصور الحقيقة متوقف على التصديق بالوجود
المستفاد من التصديق بالاحتياج على الوجه المذكور المستفاد من بيان الحاجة
واما تقديم بيان الماهية على بيان الحاجة في العنوان فللثبته على اصالة بيان الماهية
وكونه مقصودا اصليا لافادته تميزا تاما مع اشارته الى جهة الوحدة العرضية
او الذاتية انتهى قوله دون العكس آه اى الرسم لا يتضمن ولا يستلزم بيان الحاجة
ولعل استلزام البيان المستلزم له لا يستلزام اياه قوله وبما ذكرنا اى من قولنا
في الناجح الانسياق الى ههنا قوله بيان الموضوع ايضا يتضمن الرسم آه وهذا الرسم
قولنا المنطق علم يبحث فيه عن احوال المعلومات التصويرية والتفصيلية من حيث الابطال

قوله فان ذلك آه ناظر الى قوله في التاج الانسياق آه الى قوله ومقصود الشارح بيان آه
يعني ان بيان الموضوع وان استلزم التصور بالرسم الا ان استلزامه اياه يحتاج الى
التصرف باخذ لازم محمول منه يجعل تعريفا للعلم والظ من قوله ولما كان بيان الحاجة
آه لزوم الرسم له من غير احتياج الى تصرف على ما عرفت قوله على ان النكته انما هي
ناظر الى قوله ومقصود الشارح آه يعني ان النكته عبارة عن التعليل بعد وقوع
الجمع وحاصله ان النكات لم تجب ان تكون على هيئة دليل منطقي حتى يتوقف ايراد
انتاجه على الشوط المعبرة فيه مثل كلية الكبرى في الشكل الاول واجيب عما قيل في
قوله اندفع ما قيل ايضا بان مقصود الشارح من قوله ولما كان بيان الحاجة آه بيان
سبب عدم افراد رسم وبيان الحاجة يبحث كما هو الظ ومقتضى افراد بيان الموضوع
يبحث لا بيان سبب عدم جمع بيان الماهية مع الموضوع وعدم جمع بيان الحاجة
مع الموضوع : مع ان بيانها تصديق وسبب
ذلك كمال اتصال بين الرسم وبيان الحاجة في اشتغال كل منهما على ما يتوقف عليه
اصل الشروع اعني التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما وبانه يمكن ان يراد ببيانية
بيان الحاجة لمعرفة العلم برسمه انه ينبعث عنه شوق يوجب تحصيل ماهية العلم
برسمه تميز به كل مسألة منه عن مسألة ليست منه ليكون على بصيرة في تحصيله
كما ينبعث عنه شوق الى تحصيله انتهى يعني لا يحصل الشوق من الرسم المستفاد من
التصديق بالموضوعية الى تحصيل العلم المطلوب لان الشوق انما يحصل من التصديق
بالفائدة المترتبة على العلم المطلوب فيحصل الشوق من الرسم المستفاد من الفائدة ايضا
وبان انسياق البحث الاول الى بيان الماهية اولا ولا شبهة في ان ذكر مع اول الامر
الذين يقضيان اليه انسب وبان الغرض من هذا الكلام بيان وجه عدم افراد كل
من بيان الحاجة والماهية لا بيان سبب جمعها حتى يرد هذا السؤال على انه تعليل بعد
الوقوع ولان بيان الحاجة حينئذ ان اخر عن بيانها يلزم التكرار كما عرفت وان قل
يلزم من بيان الحاجة بيان الماهية فلا يحتاج الى بيانها مع بيان الموضوع انتهى
وفيه نظر لان بيان وجه عدم افراد كل منهما بيان سبب جمعها قوله لانه يحصل منه
اي من بيان الحاجة شروع لدفع ما اورد على انسياق بيان الحاجة الى معرفة العلم
برسمه بان هذا الانسياق ممنوع لانه لا يفيد الا غرض العلم وغاية ما يستفاد منه يحصل
للعلم بالقياس اليه خارج محمول ولا يكفي في رسم العلم اذ لا بد له من الخاصة البينة

ويعلم من بيان
جميع بيان الحاجة
والرسم وجه
التصديق من بيان
الحاجة وبان
يتعلق به عن
المعارضة
وجوابه من العلم
مسند

لشاملة لكل جزء جزء وفي كل من الاختصاص وكونه بينا والشمول يقع بين وبعبارة
اخرى انه ان اراد قدس سره ان معرفة العلم بغايته تصوره برسمه فهو ممنوع كيف
وتصور الشيء برسمه تصوره بالخاصة البينة الشاملة وهي لا تكون الامساوية
للعلم وغاية الشيء يجوز ان تكون اعم منه لجواز كون الامر الواحد غاية لامور متعددة
وان اراد ان معرفة بغايته المساوية له كذلك فسلم لكن منه يلزم مساواتها للعلم
ولا يخفى ان لا يراد مشتمل على ثلاثة منوع وشار بقوله وهو لازم مساولة اي كون
المنطق علما مفيد هذه الفائدة الى دفع المنع ولم يذكر دليل لدفع هذا المنع والدليل الذي
اقم على دفعه ما ذكره الفاضل العصام وهو ان بيان الحاجة يفيد الغاية المختصة
اذ لا يثبت الحاجة الى الشيء بالغاية المشتركة بينه وبين غيره بل الى اعم منه وشار الى
دفع المنع الثاني بقوله شامل لجميع اجزائه واستدل على ثباته بقوله والاما كان آه
على ما صرح الفاضل العصام حيث قال ولولا ان يكون لكل جزء من العلم مدخل في حصول
تلك الغاية لحصل ببعض اجزائه فيكون غاية لبعض العلم لا للعلم ويمكن ان يقال
ان كلمة الامتوجهة لكل واحد من قوله وهو لازم مساواة وقوله شامل لجميع آه
فيكون قوله والاما كان آه استدلالا على كل واحد منهما حينئذ يكون ما قيل
كلمة بل مشتركا في الاستدلال بين القولين وما بعد كلمة بل مخصوصا لاثبات
القول الثاني وشار الى دفع المنع الثالث بقوله وهو ظ بين الثبوت بعد اقامة الدليل
آه واجيب بانه اراد الثاني ولزم المساواة من بيان الاحتياج الى العلم بقسميه
في حصولها وبيان ذلك ان الامر الواحد لو كان غاية لامرين لم يكن شيء منها
بخصوصه محتاجا اليه في حصولها وانما المحتاج اليه في حصولها احد الامرين
واذا عرفت هذا عرفت من ثبوت الاحتياج الى العلم بقسميه في حصول تلك الغاية
احتصاصها ومن ثبوت الاحتياج الى جميع اجزائه في حصولها شمولها ومن مجموع
الامرين مساواتها ويمكن ان يجاب عن هذا الايراد بالجواب الثاني الذي ذكره
وهو انه ينبعث عنه شوق يوجب تحصيل ماهية العلم آه قوله ولو اريد بالتصو
المعنى الا اعم آه اي ولو اريد بالتصو في قوله قدس سره وهي تصور برسمه المعنى الا اعم من الرسم
المتعارف وهذا منه اشارة الى ما جوزه عند قوله قدس سره وهذا الوجه بدلا
من قوله فان اريد بتصور العلم برسمه التصور بوجه ما يفيد تميزه عما عداه سواء
كان محمولا او لا بد بهما او كسبيا آه قوله كان ادفع للشغب آه ولا يخفى وجه الادفعية

اذ على هذه الارادة لم ندع الاختصاص ولا الشمول ولا البين حتى يتوجه على كل واحد منها منع والشغب فيفتح الشين وسكون الغين المعجمة او يفتحان بمعنى تفتح والمراد به هنا السؤال المذكور الذي هو عبارة عن المنوع الثلاثة قوله ولا يتوهم منه استلزام الرسم آه اى من قوله قدس سره لجواز ان يكون رسمه بشئ آخر آه استلزام الرسم آه اى ان الرسم بالغاية يستلزم لبيان الحاجة وان لم يكن الرسم بشئ آخر مستلزما له والمراد منه دفع لما اورد على قوله قدس سره لجواز ان يكون رسمه آه من انه يوهى ان الرسم اذا كان بالغاية يستلزم بيان الحاجة اليه وهو فاسد ما اولا فلان تصور العلم برسمه متأخر عن التصديق بثبوت الغاية له المتأخر عن بيان الحاجة اليه اذا كان مستفادا منه كما في هذا المقام والمتأخر عن الشئ لا يكون مقضيا اليه اذ المقتضى الى الشئ يكون مقدما عليه لا محالة واما ثانيا فلا نه ان اراد ببيان الحاجة المقدمات التى مثبت الاحتياج وهو الظهور المشهور فظاهر ان معرفة رسمه لا يستلزمها وان اريد به نتيجة تلك المقدمات وهى ان الناس يحتاجون الى المنطق للعصمة فلا يستلزمها ايضا فانه تصديق نظرى لكونه مما ثبت بالمقدمات المذكورة والتصديق النظرى لا يحصل من التصور وحاصل الدفع ان ما ذكره قدس سره انما يوهى ذلك لو كان مقصوده ايراد صورة في الرسم لا يستلزم فيها الرسم بيان الحاجة كالرسم بالموضوع بان يكون قوله لجواز ان يكون آه تعليلا لنفى الاستلزام مطلقا بايراد صورة لا استلزام فيها وليس كذلك فان مقصوده ايراد صورة لاجتماع فيها بين الرسم وبيان الحاجة في الوجود بان يكون التعليل المذكور تعليلا للاستلزام مطلقا بايراد صورة لاجتماع بينهما فيها في الوجود فضلا عن الاستلزام فلا يوهى الاجتماع بينهما في الوجود في صورة اخرى وهى الرسم بالغاية وهذا الاجتماع لا يدل على استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة واجيب عن هذا الايراد ايضا باختيار كل من الشقين اما على الاول فلا نه قد علم من بيان ماهيته للمنطق بغاية ان النفس في ترتيب المقدمات لتحصيل المجهولات قد يقع لها غلط والمنطق عاصم لها عنه وذلك دليل الاحتياج واما على الثانى فلا نه لم يرد بالاستلزام اياه انه مكتسب منه بل المراد انه اذا لوحظ بيان الماهية بغاية اخذ منه دليل الاحتياج كما ذكرنا ويحصل منه العلم بكونه محتاجا اليه واجيب ايضا بان هذا الابهام لا يقدح في مقصوده الذى هو تقدم النوع الاول

هذا قد مضى في
بعض فقرات
العلم بالماهية
التي هي
الاستلزام
بأنواعه

الذي هو بيان الحاجة على النوع الثانى الذى هو بيان العلم برسمه لان استلزام فرد من افراد النوع الاول ينافى كون النوع الاول اصلا له وهو وظ وايضا ما ذكرنا في بيان انتفاء الامر الثانى لا ينافى استلزامه للاول بل ينافى افضائه اليه ويجوز ان لا يكون الشئ مقضيا الى شئ ويكون مستلزما له كاستلزام المعلول للعلة الثام واستلزام بعض لاختصاصه انتهى ولا يخفى عليك ان في قوله ولا يتوهم منه استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة آه على هذا الجواب اذ هو مبني على استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة وهو وظ قوله اى لصيرورة بيان الحاجة اصلا متضمنا لبيان الماهية بالرسم آه توهم المقام يقتضى بسطاً من الكلام والفظ من كلام الشارح كما اشار اليه المحقق قدس سره بقوله واما بيان ماهية العلم برسمه آه انه جعل كون بيان الحاجة اليه اصلا متضمنا لبيان الماهية سببا لتقدمه ولذا قال قدس سره فصار بيان الحاجة اصلا متضمنا لبيان الماهية برسمه تفريقا على ما ذكره ولا يخفى ان ما ذكره الشارح في بيان الاصلية من كون بيان الحاجة مقضيا لبيان الماهية لا يكفي في بيان ذلك الاصلية واما قدس سره اليه بقوله واما بيان ماهيته آه ايضا لجواز كون العلم برسمه ايضا مقضيا لبيان الحاجة فيلزم ان يكون متلازمين فلا يكون احدهما اصلا للاخر مقدما عليه بل لا بد مع ذلك من ابطال هذا الجواز ولا يخفى ان كون بيان العلم برسمه مقضيا الى بيان الحاجة موقوف على ان كل رسم فهو رسم بالغاية وعلى ان كل رسم بالغاية فهو مفضل الى بيان الحاجة وهما باطلان اما الاول فلان ذكره المحقق قدس سره بقوله واما بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم آه ولم يتعرض لابطال الثانى فورد عليه انه يجب عليه ان يتعرض لابطال الثانى ايضا بان يقول واما الثانى فلان تصور العلم برسمه بالغاية متأخر عن التصديق بثبوتها له المتأخر عن بيان الحاجة اليه اذا كان مستفادا منه كما في هذا المقام والمتأخر عن الشئ سواء كان بالذات او بالواسطة لا يكون مقضيا اليه اذ المقتضى للشئ يكون مقدما عليه لا محالة واجيب بان نفى احد الامرين وابطال الكاف في المقصود وهو ابطال جواز كون بيان العلم برسمه مقضيا الى بيان الحاجة المنا في لاصالته لبيان العلم برسمه فلا حاجة الى ابطالهما وعرض بان نفى الامر الثانى مع ملاحظة كون بيان الحاجة منساقا الى معرفته برسمه يفيد كون بيان الحاجة اصلا لهذا الرسم المخصوص المذكور في المقدمة وهو الرسم بالغاية ولهذا النوع الذى هو الرسم مطلقا ايضا ونفى الامر الاول مع تلك الملاحظة

هذا قد مضى في
بعض فقرات
العلم بالماهية
التي هي
الاستلزام
بأنواعه

لا يفيد لا كون بيان الحاجة أصلا متضمنا لذلك النوع ولا يفيد كونه أصلا لهذا
الرسم المخصوص الذي هو الرسم بالغاية وهو شرط فلم اختيار قدس سره نفى الأمر الأول على نفى الأمر
الثاني مع رجحانه على نفى الأمر الأول يجب أن فيه تنبيه على أن الرسم المخصوص المذكور
في المقدمة ليس مقصودا لمخصوصه بل لأنه يؤدي إلى النوع الذي هو المقصود بالأصالة
وقد عرفت ما يتعلق عليه من التفصيل هذا قوله تفسير لقوله وابتداء بيان الحاجة
أي ابتداءه بأن شرع آه فشرع عطف تفسير لقوله وابتداءه ففيه رد على من جعل الفاء
تعقيبية كما جعل داود وعلى من جعلها عاطفة للتفصيل على الأجمال الذي هو قوله
قدس سره أو ردها آه بعد تقدير كلمة أراد أي أراد إيرادها لأن الشروع بعد الإرادة
لا بعد الإيراد بل هو مع الإيراد واعتراض بأن المفسر يلزم أن يكون عين المفسر فكيف
يجعل الفاء على التفسير انتهى ولا يخفى أن الشروع في التقسيم الذي هو مقدمة بيان الحاجة
شروع في بيان الحاجة قوله وفيه إشارة آه الظان الضمير المحرور راجع إلى قوله
وابتداءه آه وجه الإشارة أنه قدس سره جعل قوله وابتداءه عطف تفسير لقول الشارح
وصدر وعطفه على قوله قدس سره أو ردها فيجب أن يكون المفسر الذي صدر عطفه
عليه قوله وترتبه على الشرط آه عطف على قوله قول الشارح وصدر البحث آه أي
وفي قوله قدس سره وابتداءه إذا فسر بأن شرع كما فسرناه إشارة إلى أن ترتب قول الشارح
وصدر البحث على الشرط أعني قول الشارح ولما كان بيان الحاجة آه بواسطة العطف
على قول الشارح أو ردها باعتبار أن التصدير بالتقسيم يستلزم التصدير ببيان الحاجة
لأن التقسيم من مقدمات بيان الحاجة فالشروع في التقسيم شروع في بيان الحاجة
كما فسرنا ابتداء بيان الحاجة بالشروع في التقسيم ولا شك أن بيان الحاجة مترتب
على الشرط المذكور فالشروع في التقسيم مترتب على الشرط المذكور ويجوز أن يكون
قوله وترتبه جوابا عن سؤال مقدر يرد على جعل قول الشارح وصدر البحث معطوفا
على الجزاء وهو أنه لا يصح لأن الشرط المذكور لا يستلزمه وتقرير الجواب مما
ذكرنا سابقا قوله أي جعله في قوله آه فيه رد على مولينا داود حيث جعل الباقي
قول الشارح بالتقسيم للملازمة وجعل التقسيم حالا وجعل أول البحث بيان
الحاجة كما سيحكي تفصيله والمحشى جعل الباقي صلة للتصدير والتقسيم لا في أول البحث
قوله تصدير البحث آه إما بدل من الحكمين أو خبر مبتداء محذوف أي أحدهما تصدير
البحث وكذا قوله والشروع في التقسيم آه قوله وكل واحد منهما معلل بعللة آه

الحكم الأول معلل بالشرط والثاني معلل بقوله لتوقف بيان الحاجة عليه فلا يلزم توردهما
المستقلين على معلول واحد شخصي كما قيل واعتراض بأن كون الحكم الأول معللا بشرط
مبنى على بيان وجه ابتداء بيان الحاجة وسكت الشارح عنه انتهى وفيه أن المحشى صرح
فيما سبق بأن مقصود الشارح من قوله ولما كان بيان الحاجة آه بيان نكتة جمع بيان
الحاجة والرسم في بحث واحد وبيان نكتة تقديم بيان الحاجة عليه وصرح بأن
خلاصتهما ما ذكره قدس سره من أن بيان الحاجة يتضمن الرسم فلذا جمعهما دون
العكس فلذا قدم البيان آه قوله وقع أي وقع لدفع ما ورد على الشارح من الاعتراضات قوله
في تكلفات باردة آه توضيح المقام يقتضي بطلا من الكلام فنقول اعتراض على قول
الشارح وصدر البحث آه بوجوه ثلاثة الأول أن الظان أنه معطوف على قوله أو ردها
وهو لا يصح لأن أنسياق بيان الحاجة إلى معرفة العلم برسمه ليس سببا لتصدير البحث
والثاني أنه لو سلمنا ذلك لزم توردهما العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصي
هو التصدير بالتقسيم أحدهما الشرط والثانية قوله لتوقف بيان الحاجة عليه والثالث
أن توقف بيان الحاجة على التقسيم لا يقتضي تصديره به كيف وهو يتوقف على باقي
مقدمة أيضا واجب عن الأول والثاني بأن الناظرين اتفقوا على أن قول الشارح
وصدر البحث معطوف على الشرط والجزاء أي لما كان بيان الحاجة ينساق إلى معرفة
برسمه أو ردها آه ولما توقف بيان الحاجة على التقسيم صدر البحث بتقسيم العلم
أي ابتداء بيان الحاجة في المقصود من البحث فلا ينافي في الإبتداء بالشروع في التقسيم
والفاء في قوله فشرع تفريعية على الإبتداء ببيان الحاجة فثبت تفرعه بقوله
لتوقفه عليه ولما سكت الشارح عن بيان وجه ابتداء بيان الحاجة بل ضمنه
قدس سره بقوله وأما بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة لزمان
يكون قول الشارح وصدر البحث معطوفا على الشرط والجزاء انتهى وفي نظر
لما عرفت من أن مقصود الشارح من قوله ولما كان بيان الحاجة آه بيان نكتة
الجمع والتقديم فترك نكتة التقديم لظهورها مع أنه يمكن أن يجاب عن الثاني
أيضا بأنه لو عطف على الجزاء فقط لم يلزم توردهما العلتين المستقلتين على معلول
واحد شخصي لأنه يجوز أن يعود الضمير إلى التقسيم ومعنى التصدير بالتقسيم
ذكره مقدما والعللة المذكورة أعني قوله لتوقف بيان الحاجة عليه علة
لذكره لا للتقديم وعن الثالث بأن الضمير راجع إلى التصدير لا إلى التقسيم

وقال مولينا داود ما حاصله ان هذه الاجوبة خلاف الظاهر والظن في الجواب بالبحث
في قول الشارح و صدر البحث بمعنى الاصطلاح وهو حمل الشيء على الشيء والمراد
بيان الحاجة اذ فيه حمل دون بيان الماهية اذ ليس فيه حمل والباء في قوله بالتقسيم
للملابسة والظرف المستقر حال من البحث اي صدر البحث حال كونه ملتبسا بالتقسيم
وقوله لتوقف بيان الحاجة عليه علة للالتباس لا للتصدير بل للتصدير داخل
في جواب لما ومعلل بالانسياق المذكور وايدى لكل بقوله قدس سره فلذلك اوردهما
المص في بحث واحد وابتداء ببيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم الى القسمين اعني التصور
والتصديق لتوقفه عليه انتهى حيث اشار المحقق قدس سره الى دخول التصدير في جواب
لما بقوله وابتداء حيث عطفه على جواب لما اي قدم بيان الحاجة آه و اشار ببيات
الحاجة الى ان المراد من البحث بيان الحاجة حيث وضع بيان الحاجة موضع البحث
وفي قوله قدس سره فشرع في تقسيم العلم آه اشار الى ان الباء للملابسة حيث وضع
موضع الباء كلمة في الدلالة على الظرفية والحال في المعنى ظرف ولما ذكر بعد قوله
وابتداء بيان الحاجة آه قوله فشرع اشار الى انه جعل قول الشارح لتوقف بيان
الحاجة عليه علة للشروع لا للتصدير واتم مولينا داود كلامه بقوله واما
جهة تقديم التقسيم على باقي مقدمات بيان الحاجة فامر آخر هو توقف باقي
المقدمات عليه وبينه بما حاصله ان تقسيم العلم الى التصور والتصديق من قبيل تقسيم الجنس
الى الانواع التي يكون الامتياز الحاصل منه امتيازا ذاتيا بخلاف التقسيم الى الضروري
والنظري فان التميز الحاصل منه عرضي و تقسيم الشيء بحسب الذات مقدم على
التقسيم بحسب الوصف والذي يدل على ان التقسيم الاول تقسيم بحسب الذات
والثاني بحسب الوصف عدم انقلاب التصور تصديقا وبالعكس وانقلاب الضرور
نظريا وبالعكس واجاب الفاضل العصام عن الاعتراض الاول بقوله والحق اعظم
على جواب لما والانسياق المذكور سبب لجعل تقسيم العلم صدر البحث بيان الحاجة
وبيان الماهية وقوله لتوقف بيان عليه ايمان للعلية لان توقف بيان الحاجة
عليه سبب لجعله صدر البيان الحاجة وانسياق بيان الحاجة سبب لتقديم
بيان الحاجة على الرسم فان الانسياق سبب لجعله صدر البحث انتهى وحاصله
ان الانسياق سبب لتقديم بيان الحاجة وتقديم بيان الحاجة سبب لتصدير التقسيم
فالانسياق سبب لتصدير التقسيم وكل واحد من هذه الاجوبة المذكورة لا يعمها الثلاثة المذكورة خلاف

الظ كما لا يخفى ولذا قال المحشي ومن لم يفهم المقصود وقع في تكلفات بارده واما
الاجوبة التي ذكر الاول منها بقوله وفيه اشارة الى ان قول الشارح و صدر البحث
معطوف على قوله اوردهما والثاني منها بقوله وترتبه على الشرط باعتبار آه
والثالث منها بقوله فكانه في الحقيقة حكمان آه فبنية على الظ فلا تكلف فيها
فأما مل فان قيل لا نسلم توقف بيان الحاجة على تقسيم العلم لا مكان بيان الحاجة
بمجرد تعريف التصور والتصديق من غير تقسيم العلم لهما اذ ليس توقف بيان الحاجة
عليه الا لتوقفه على معرفة التصور والتصديق قلنا جعل تقسيم العلم صدره لتوقف
بيان الحاجة على التقسيم لا بخصوصه بل باعتبار تضمنه معرفة التصور والتصديق
وفيه نظر لانه اذا كان توقفه عليه بهذا الاعتبار فلاولى ان يذكر تعريفها
في المقدمة قوله وانحرما يتخلل اليه آه اي والمقدمة التي هي آخر المقدمات التي ترجع
الى تلك المقدمة الاخير قوله يتوقف عليه آه فاعله قوله وليس الكل آه وجه التوقف
ان تحصيل الانواع مقدم على تحصيل الاصناف كما اشرنا اليه من ان التصور والتصديق
نوعان للعلم والضرورة والنظرية صنفان للعلم ولكل منهما قوله المتوقف عليه آه
فاعله قوله بل البعض وهذا التوقف قوله المتوقف عليه آه فاعله قوله وذلك
الترتيب لانه لو لم يكن البعض الآخر منهما نظريا لكان ضروريا فيكون الترتيب
صوابا دائما لكنه ليس بصواب دائما كما سيبين قوله المتوقف عليه آه فاعله قوله
فست الحاجة آه لانه اذا لم يكن الترتيب صوابا دائما فلا بد من قانون حافظ عن
الخطأ كما سيأتي قوله راجع الى التصدير آه هذا جوابا للمعترض كما فصلناه وفيه
تعريض على الفاضل العصام حيث نسبته الى التكلف قوله ولذا ترجع الضمير الى
التقسيم آه كذا ذكره الفاضل العصام وقد عرفت تفصيله قوله وعلى... التقديرين
اندفع آه اما على تقدير رجوع الضمير الى التصدير فلان بيان الحاجة وان كان متوقفا
على كل واحدة من مقدماته الا انه غير متوقف على تصدير شيء منها سوى التقسيم
واما على تقدير رجوعه الى التقسيم مع كون المراد لتوقف بيان الحاجة بجميع مقدماته
آه فلان بيان الحاجة بجميع مقدماته انما يتوقف على المقدمة الاخيرة من مقدماته
وهي التقسيم كما لا يخفى قوله منع للتوقف آه هذا المنع اورده الشارح في شرح المطلب
على التوقف وقد سلم التوقف في هذا الشرح مع تأخره عن شرح المطالع احيى بان
الشارح في هذا الشرح بصدد نقل كلام القوم لا لتحقيقه الا احيانا اما في الشرح

المطالع ففي تحقيقه وبأن الاستدراك مدفوع بأن المراد اثبات الحاجة في قسمي
الفكر الى المنطق ليكون غاية اشرف وتخصيله على السعي اكثر وعليك بالفرق بينه
وبين ما ذكره السيد السدكنا قال الفاضل اعصام قوله والجواب باثبات المقدمة المتقدمة
هذا الجواب الذي ذكره قدس سره في خاشية شرح المطالع وتقرير الدليل على ما يستفاد
من كلامه قدس سره انه لو لم يقسم العلم اولا الى التصور والتصديق وتبيين ان
في كل واحد منهما ضروريا ونظريا يمكن اكتسابه من الضروري لجاز ان يكون اما
التصورات باسرها ضرورية او التصديقات باسرها ضرورية وكلما جاز ذلك
فلا يحتاج الى الموصل الى التصور او الى الموصل الى التصديق وكلما لم يحتاج الى احدهما
فلا يثبت الاحتياج الى قسمي المنطق معا ينتج انه لو لم يقسم العلم اولا الى التصور
والتصديق ولتبيين ان في كل واحد منهما ضروريا ونظريا يمكن اكتسابه من الضروري
لثبت الاحتياج الى قسمي المنطق معا لكن الثاني بطل وكذا المقدم فثبت نقيضه وهو
المطالع الذي هو توقف بيان الحاجة الى تقسيم العلم الى التصور والتصديق واورد
على جوابه قدس سره من وجوه ثلاثة الاولى ان المقصود ان كان اثبات الحاجة الى المنطق
في الجملة فهو مستدرك وان كان اثبات الحاجة الى كل جزء من المنطق فالباقى لا يثبت
والثاني انه لا يفي بيان الحاجة باثبات الحاجة الى القسمين وانما يثبت الحاجة الى
قسم التصورات لوبين فيه وقوع الخطاء في الفكر الواقع في التصورات والثالث
ان بيان الحاجة لا يفي باثبات الحاجة الى قسمي المنطق لان القسمة الى التصور والتصديق
على مذهب الامام والتصديق النظري عنده ما يكون احدا جزائه نظريا حتى جاز
اكتسابه نظرية المحكوم عليه اوبه من القول للشارح لجاز ان يكون نظريات التصديق
مكتسبة من الاقوال الشارحة فلا يحتاج الى قسمي التصديقات واجيب عن الاول
باختيار الشق الثاني بان كتب المنطق كلها مرتبة على الطرفين مباحث التصورات
ومباحث التصديقات والطرفان مشتركان في الغاية فيلزم ان يكون المقصود
اثبات الحاجة في كل جزء من المنطق لدخل كل واحد من اجزائه في الاصل كما يشير
اليه المحشى بقوله فلا يخرج مسألة من مسائله آه وباختيار شق آخر وهو ان المقصود
اثبات الحاجة الى القسم المنعلق بالتصور في الجملة والى القسم المنعلق بالتصديق
في الجملة وذلك وان كان دون اثبات الحاجة الى كل جزء منه لكنه فوق يثبت
الحاجة الى المنطق في الجملة اذا القسم الذي يتعلق بكسب التصورات انكر الامام الحاجة اليه

لانكار جريان الكسب في التصور فكان حقيقا بان يصرح باثبات الحاجة اليه وعن
الثاني بان وقوع الخطا في الفكر الواقع في كسب التصورات مبين في كتب القوم
لربيبين الشارح وقوعه في هذا الكتاب بناء على ان كتابه هذا مختصر مؤلف للتبسيط
وعن الثالث ان تقسيم المص العلم الى التصور والتصديق مبني على مذهب الجمهور
وهو ان ليس كل واحد من التصور والتصديق بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه ولا
نظريا والا لدارا وتسلل بل بعض كل منهما بديهي والبعض الاخر نظري كسب
منه على ان المص لو اختار مذهب الامام في تركيب التصديق من الامور الاربعة
المذكورة لم يلزم عليه اختيار جميع ما قاله في التصديق حتى يلزم عليه ان التصديق
البديهي ما يكون مجموع اجزائه ضروريا والتصديق النظري ما يكون جزء من مجموع
اجزائه نظريا واجاب عنه بعض الفضلاء بانه لا ضرر في عدم وفاء بيان الحاجة
باثبات الحاجة الى قسم التصديقات فان الاحتياج اليه لظهور جريان الكسب
في التصديقات بين انما البيان في اثبات الحاجة الى قسم التصورات لحفاء جريان
الكسب في التصورات حتى انكره الامام قوله اي مباحث الموصلين فلا يخرج
مسألة آه هذا جواب عما اورده الفاضل اعصام على قوله قدس سره في تفسير
قسمي المنطق اعني الموصل الى التصور والموصل الى التصديق كما قدمناه من ان
المقصود ان كان اثبات الحاجة الى المنطق في الجملة فهو مستدرك وان كان
اثبات الحاجة الى كل جزء من المنطق فالبيان لما يقى به انتهى وتفصيل جوابه ما
قدمناه ايضا فلا يفيد واعلم ان المراد بالموصلين القول للشارح الموصل الى التصور
والحجة الموصلية الى التصديق وبالمباحث المسائل المتعلقة بهما سواء كانت
متعلقة لهما بالذات او بواسطة تعلقها باجزائهما التي هي الكليات الخمس والقضايا
ويمكن تعميم الموصل الى التصور من القريب والبعيد وكذا تعميم الموصل الى التصديق
من القريب والبعيد وعلى كل تقدير لا يخرج مسألة من مسائل المنطق من بيان
الحاجة كما لا يخفى وقبل علم ان المنطق علم باحث عن احوال الموصل الى التصور
والموصل الى التصديق فمجموع مباحثه قسمان قسم يتعلق بالموصل الى التصور وهو
طائفة من مسائله تكون باحثة عن احوال الموصل الى التصور اعني المعرفة ما
نفسه او جزؤه وقسم يتعلق بالموصل الى التصديق وهو طائفة اخرى من مسائله
تكون باحثة عن احوال الموصل الى التصديق اعني الحجة اما نفسها او جزؤها قسمان هما

لما افقتان المذكورتان من المسائل لا الموصلات وانما هما موضوعان لقسمي المنطوق
لا نفس تقسيمين ففي قوله قدس سره اعني الموصول في التصور والموصول في التصديق تفسير
لقسمي المنطوق مسامحة كانه مبني على حذف المضاف اي احوالها او على التجوز تعبيرا
عن المسائل باسم اشرف اجزائها اعني الموضوع ويجوز ان يكون المراد من التقسيمين
الموصول من حيث انه موصول اعني نسبة الايصال الى ذات الموصول وحينئذ يكون
محل مضمون مسأله لان محمولات مسأله اما راجعة الى الايصال القريب او
البعيد والابعد ويجوز تحقيقه فيكون مضمون مسأله بالحقيقة وعلى سبيل الاجمال
نسبة الايصال الى ذات الموصول فيصح تفسير القسمين بالموصول الى التصور والموصول
الى التصديق بلا تجوز ولا حذف مضاف انتهى ولا يخفى ما في قوله او على التجوز تعبيرا
عن المسائل باسم اشرف اجزائها اعني الموضوع آه لانه يدل على ان موضوع المسئلة
يجب ان يكون موضوع العلم وليس كذلك على ما تقرر في محله من انه يجوز ان يكون
عنه او نوعه او عرضة الثاني ونوعه قوله اي قبل سائر المقدمات آه اي بقرينة
كون السؤال باستدراك تصدير تقسيم العلم الى التصور والتصديق قوله لما عرفت
من ترتيب مقدمات بيان الحاجة آه بيان لصحة التفسير ولا يخفى انه ليس بمثبت لصحة
التفسير لان ما قدم من ترتيب المقدمات عبارة عن نقل التوقفات بين المقدمات ولم
يقم ادلة على التوقفات بينها وقد اشرنا الى الادلة فذكر قوله واما تقسيم العلم آه هذا
جواب عما يرد عليه قدس سره من ان ذلك المقصود يحصل باحدى هاتين الصورتين
كما يحصل بالصورة الاولى وهي تصدير قسمة العلم الى التصور والتصديق على سائر
مقدمات بيان الحاجة ولا يتوقف حصوله على الصورة الاولى وعلى قسمة كل واحد
منهما الى الضروري والنظري وحاصل الجواب ان المقصود وان كان حاصلها بآية
النصورتين كما حصل بالصورة الاولى لان كل واحدة منهما مستلزمة لامرين
احدهما اخلال نظم المقدمات وثانيهما قلب المعقول ويرد عليه انه صورة
ثالثة وهي ... عدم تقسيم العلم بمعنى السلب الكلي بناء على جواز توجه النفي في
قوله قدس سره فلو لم يقسم العلم اولا آه الى القيد اعني به اولا والمقيد اعني
القسمة فالواجب عليه ان يتعرض لها الا ان يقال انه لا يحصل المقصود بهذه الصورة
الثالثة واعترض على الملازمة في قوله قدس سره فلو لم يقسم العلم آه لجازات
تكون الصورات آه بان في المقدم احتمالات كثيرة منها عدم انقسام العلم على سبيل

السلب الكلي ومنها انقسام الى التصور والتصديق ثانيا بعد بيان الحاجة ومنها ان
قوله قدس سره فلو لم يبين يجوز ان يكون بمعنى السلب الكلي او على رفع الایجاب الكلي
ومنها انه يجوز ان يكون بيان بعض منهما ضروريا ونظريا بعد بيان الحاجة
ومنها انه يجوز ان ينقسم الضروري والنظري الى التصور والتصديق ثانيا وغير
ذلك ولا يتم تلك الملازمة الا على تقدير ان ينقسم العلم الى التصور والتصديق على سبيل
السلب الكلي وعلى تقدير انقسام العلم الى الضروري والنظري واجيب ان المراد دفع ما ذهب اليه
السائل من عدم الاحتياج الى تصدير تقسيم العلم الى التصور والتصديق وكفاية تقسيمه
الى الضروري والنظري كانه قيل لو كان كما زعمت لزم هذا المحذور انتهى ولا يخفى
ان ما ذكره من الاحتمالات بعضها مبني على انقسام بعد بيان الحاجة وهو خلاف
الظاهر لان الكلام في بيان مقدمات بيان الحاجة على ان رفع الایجاب الكلي مشترك
بين السلب الكلي والایجاب عن البعض والسلب عن البعض الآخر كما بين في محله فلا يصح
جعله مقابلا لهما والتحقيق ان قوله قدس سره فلو لم يقسم العلم آه فرض نفى التقسيم
ليس بقضية ففيه ليس بقضية ايضا فلا يتصور السلب الكلي بمعنى السالبة الكلية
كما هو المتبادر ولو سلمنا انه قضية فهو قضية طبيعية بناء على ان التقسيم للماهية او
قضية شخصية بمعنى مجموع الافراد بناء على ان التقسيم للافراد وعلى كلا التقديرين
السلب الكلي بمعنى السالبة الكلية تدبر واعلم ان الظن من قوله قدس سره هذا ان المقدم
مجموع قوله فلو لم يقسم العلم مع قوله ولم يبين ان في كل واحد آه ويحتمل ان يكون الواو
العاطفة بمعنى و فيكون كل منهما مقدا برأسه كما لا يخفى قوله مع كونه موجبا آه و
الصواب ايدخال لفا في كلمة مع لانها حال قدم على خبر المبتدأ المصدر بكلمة اما اي
قلب المعقول حال كونه مقارنا لقطع نظم مقدمات بيان الحاجة وترتيبها بتقديم
الموقوف منها على التوقف عليه وتاويل المشهور تقدير القول اي فيقال مع كونه
موجبا آه كما بين في محله فيجوز ان يكون قوله مع كونه موجبا آه مبنيا على ما هو المشهور
قوله ليرتفع المقدمات آه ليرتفع وسكون التاء بمعنى لقطع وبالفتحين قطع
ذنب الحيوان فان حمل على المعنى الثاني تكون مقدمات بيان الحاجة في الصورتين
بمنزلة حيوان ذنبه في وسطه وهو في ذنبه وفي الصورة الثالثة التي اشرنا اليها
وهي عدم انقسام العلم على سبيل السلب الكلي فمقدمات بيان الحاجة بمنزلة حيوان
مقطوع الذنب وعلى كل تقدير من المعنيين للبر من الصورتين فالمراد اختلافا

نظم المقدمات وبطلانه قوله الى عادة ان نظري من كل منهما يحصل من الضروري آه
لفظ الاعادة مضاف الى الجملة الاسمية اي محوجا الى اعادة قولنا النظري من كل
منهما يحصل من الضروري في الصورة الاولى بعد تقسيم العلم الى التصور والتصديق
وفي الصورة الثانية بعد تقسيمها الى التصور والتصديق ليرتب على هذه المقدمة قوله
وذلك الترتيب ليس بصواب آه واما على الصورة المذكورة في المتن فلا حاجة الى هذه
المقدمة كما لا يخفى قوله قلب للعقول آه اي تحويل للعقول الى خلاف المعقول والظ
ان المراد من المعقول هو النظم الطبيعي الذي هو الترتيب والتوقف بين المقدمات
ومن خلاف المعقول اختلال النظم الطبيعي وبطلانه ومعنى قوله لان التقسيم اعتبار
آه ان المعقول والنظم الطبيعي كون التقسيم باعتبار العرضية التي هي كيفية الحصول
وهي النظرية والضرورية متأخرا عن التقسيم باعتبار الحصول في نفسه اي عن
التقسيم باعتبار الانواع فقد ظهر مما ذكرنا ان قوله قلب للعقول ليس فسادا آخر
بتر النظم واختلاله وان قوله لان التقسيم باعتبار كيفية الحصول آه دليل التوقف
فيما سبق من قوله فان التقسيم يتوقف عليه قوله وليس لكل من كل منهما ضرورة
ولانظر يا آه كما قرناه فيما سبق عليه فلا يدل على فساد آخر غير بتر النظم وفساده
فلا وجه لجعله فسادا آخر غير بتر النظم نعم هذا يدل بحسب الظن على فساد آخر غير
النظم قوله ليس المراد الجواز العقلي آه وهو المراد بالامكان العقلي المعبر عنه في سند
المنع قوله عدم الحكم بشئ من الطرفين آه أحدهما وقوع الممكن والاخر لا وقوعه
وعدم الحكم بشئ من الطرفين ينافي الاستدلال فخل الجواز على الجواز العقلي الدال
عليه ينافيه فيظهر بطلان ما قيل فهل يقتضي السند الحكم باحد الطرفين ام لا انتهى
والمراد دفع سؤال يرد على قوله قدس سره فلا حاجة اذن آه وهو انه لا يترتب على
هذا الجواز العقلي اذ لا يلزم من مجرد الجواز العقلي لكون المقصورات ضرورية في الواقع
كونها ضرورية في الواقع حتى يلزم عدم الاحتياج الى الموصل الى التصور وتقرير الجواز
ظ قوله والمراد الجواز آه دفع لما يرد على كون المراد بالجواز الوقوع من ان اللازم
من عدم تقسيم العلم والا الى التصور والتصديق اما ان يجوز كون التصورات
باسرها مثلاً ضرورية في الواقع لا جواز كونها باسرها ضرورية في الواقع اذ يجمل
ان لا يقسم العلم الا آه ولا يجوز كونها ضرورية في الواقع وحاصل الدفع ان
المراد انه يجوز بالنظر الى الشرط المذكور وقوع كونها باسرها ضرورية لانه

يجوز في نفس الامر وقوع كونها ضرورية قوله وان قوله ويقال للمجموع آه وهذا
بناء على ان قوله ويقال للمجموع تصديق بيان لمذهب الامام لا بيان للقسم الثاني
من التقسيم المبني على مذهب آخر ولذا قال للمجموع لان الظن من تقسيم المصكون
التصديق عبارة عن التصور المقيد بالحكم لا عن مجموع التصورات الثلاثة و
الحكم لان ذكر المجموع لا يلازم ما يدل عليه ظاهر قوله واما التصور معه حكم
قوله فلا يرد انه قسم العلم آه لان تقسيم العلم الى هذين القسمين لا التصور والتصديق عندنا
هذا التقسيم قوله لما كان قيد فقط مقابلاً آه اي لما كان قيد فقط مقابلاً لقوله
معه حكم وكان التقسيم تقسيماً حقيقياً كان معناه فأنه آه وكلمة قط بفتح القاف
وضم الطاء المشددة ويجوز ضم القاف وقد جاء بالتحقيق اسم فعل ما بمعنى الامر
كما ذكره واما بمعنى المستقبل اي بمعنى يكفي كما في القاموس قوله وصدة على الحكم آه
دفع لما اورده عبد الرحيم في حاشيته على موبين داود من ان الحكم لا يصدق مع حكم
لانه لو صدق يلزم مقارنة الشئ لنفسه وهو بطلان واذ لم يصدق هذا يصدق
لاحكم معه لانه لو لم يصدق هذا يلزم ارتفاع النقيضتين وحاصله انه اذ لم يصدق
القسم الثاني على الحكم فاما ان يصدق القسم الاول عليه او لا يصدق عليه فان صدق
كان الحكم تصوراً وهو بطلان وان لم يصدق عليه لزم ارتفاع النقيضتين عن الحكم
فيلزم الواسطة بينهما فالحكم واسطة بين القسمين اذ هما النقيضتان فيلزم بطلان
تقسيم العلم اليهما لان الحكم ادراك فهو داخل في المقسم وخارج عن القسمين لانه لو كان
الحكم فعلاً فهو خارج من المقسم فلا ورود للسؤال به اصلاً واجاب عنه المحقق
عنه بقوله هذا وتقريره ان الايجاب انما يتصور بين المتغايرين مفهومهما والسلب
انما يتصور فيما يتصور فيه الايجاب فالسلب انما يتصور بين الشئيين المتغايرين
مفهومهما ولا امكان للايجاب في الحكم لانه واحد فلا امكان للسلب فيه لانه
يقتضي الاثنية كالاجاب فالسالب صادقة بالنسبة الى التصور كالاجاب لان
الاثنية موجودة بالنسبة الى التصور فقوله لان قوله حكم معه قضية سائلة
آه اشارة الى سند منع الملازمة اعني بها قول المتوهم واذ لم يصدق هذا يصدق
لاحكم معه آه وقوله وانتفاء الواسطة بين النقيضين آه اشارة الى سند منع بطلان
الثاني في قول المتوهم لانه لو لم يصدق هذا يلزم ارتفاع النقيضين آه وحاصله
ان بطلان ارتفاع النقيضين انما يكون مسلماً اذا كان ارتفاعهما عن هامة واسطة

مغايرة للتقيضين اذا المراد بانتفاء الواسطة بين التقيضين انتفاء الواسطة التي
تغايرها واما الواسطة التي لا تغايرها فيجب ان تكون جزؤها والا فاما ان تكون
عينها او عين احدها وجزؤها الاخر وكلاهما باطلان اما بطلان الاول فلانه
يستلزم كون الشيء الواحد عين التقيضين واما بطلان الثاني فلانه يستلزم كون احد
التقيضين جزءا للآخر واما اذا كان ارتفاع التقيضين عن هذه الواسطة التي لا
تغايرها بل يجب ان تكون جزءا فبطلانه غير مسلم وبالحكمة ان المحشى اختار
الشق الثاني على ما حررناه ومنع بطلان الثاني عن بطلان لزوم ارتفاع التقيضين
بتحريم المراد بالواسطة المستفيدة بين التقيضين الواسطة التي لا تغايرها ويمكن
ان يجاب بان كلمة فقط قيد وهو ظ فيكون مقابله اعني معه حكم قيدا وان كان
في الظ قضية اي تصور مقيد بالحكم فقوله تصور فقط بمعنى تصور مقيد بعد الحكم
فقول الشارح تصور لاحكم معه بالنظر في ظاهر لقسم الثاني فاذا عرفت هذا فلا
قضية في القسمين حتى يرد عليهما انهما يستلزمان الواسطة وهي الحكم بين التقيضين
قوله فما قيل الاول ان يقال تصور معه آه لعل وجه الاولوية ان هذه القضية
معدولة والاخرى موجبة محصلة ويجوز خلو الشيء عنهما فلا يلزم اثبات الواسطة
بين التقيضين ونسبه المحشى الى التوهم ولعل وجه النسبة اليه انه لا حاجة الى
اثبات الواسطة بين الموجبة المحصلة والمعدولة بل ثبتها بين التقيضين بلا محذور
على ما ذكرنا وبما قرنا لك ظهر فساد قيل المراد بالواسطة المنفية بين التقيضين
الواسطة التي هي غير التقيضين اعني الايجاب والسلب الحكم عين التقيضين لكونه
عبارة عن الايجاب والسلب فلا محذور في كونه واسطة بينهما انتهى لان التقيضين
عبارتان عن القضيتين لا عن الايجاب والسلب كما صرح به المحشى والحكم لا يمكن
ان يكون عينهما وهو ظ ولو فرضنا انهما عبارتتان عن الايجاب والسلب لا يمكن
ان يكون الحكم بمعنى الايجاب والسلب بينهما لان الحكم كلي وهذا الايجاب والسلب
جزئي وفرد من افراده فكيف يكون الكلي عين فردة واذا فكرت ما القيتك في هذا
المقام كنت حاكما على ظلمات الاوهام قوله افاد بهذا الاطلاق آه اي غرض الشارح
من اطلاق التصور السازج المستفاد من قوله ويقال له التصور السازج آه
افادة ان المراد بقوله فقط التقييد آه قوله اي بشرط لا شيء آه اي بشرط عدم الحكم
سواء امكن الحكم ولكن لم يعتبر كالتعريفات بالنسبة الى المعرفات وكما لتركيبات

الاشائية والتوردية والوهية القلحا حكم في الظ او لم يمكن كما في تصورات المفردات
المجردة وفي تصورات اطراف القضايا وقوله لا عدم التقييد معطوف على قوله التقييد
قوله انقسام الشيء الى نفسه آه والمراد من الشيء ههنا العلم الذي يرادف التصور لا بشرط
شيء وهو الماهية لا بشرط شيء ونفسه هو التصور فقط اذا اريد بقيد فقط عدم التقييد بكون
الحكم معه وهو الماهية لا بشرط شيء ايضا وهذه مغالطة مشهورة عامة الورود على
التقسيمات منقولة عن المحقق قدس سره قوله واما اطلاق التصور السازج على
مطلق التصور آه يطلق لفظ التصور على معنيين احدهما تصور لاحكم معه
بمعنى نفى مقارنة جنس الحكم من النفي والاثبات وهو القسم الاول من تقسيم المصطلح وهو
التصور السازج بمعنى العاري عن القيد وهو الحكم وهو المراد بالتصور في التقسيم
المشهور اعني العلم اما تصور واما تصديق وثانيهما التصور الذي يرادف العلم التقسيم
اليهما والمراد به رد ما قال عصام الدين من ان السازج معرب سادة اي العاري عن
الامتزاج بالغين والمراد ههنا العراء عن الحكم على طبق كلمة فقط ولقوله ويقال
له التصور السازج احتمال اخر دقيق وهو انه يسمى بالتصور السازج عن التقييد
فكانه قال ويقال له التصور من غير تقييد بقيد فقط او غيره كما هو المشهور من
التقسيم اعني العلم اما تصور واما تصديق وحاصله ابطال لقوله ولقوله ويقال له
التصور السازج احتمال آخر آه قوله بصيغة زائفة آه وهي السازج قوله وانا احتمل
اللفظ في الجملة آه اي وان جاز اطلاق لفظ التصور السازج على التصور المرادف
للعلم بحسب اللغة لكن الاصطلاح لا يساعده قوله المناسب من غير حكم معه آه وهو
يشمل كون الانسان محكوما عليه ومحكوما به قوله مطلقا اي سواء كان محكوما
عليه ومحكوما به قوله وكأنه اراد كتصورنا الانسان فيما وقع محكوما عليه آه
اي من غير حكم عليه ووجه تخصيص التصور بوقوع الانسان محكوما عليه لانه
الشرفا جزاء القضية وقيل فتخصيص التصور بكونه محكوما عليه بالنفي للتخصيص
على نفى التوهم اذ قول الشارح من غير حكم عليه بنفى واثبات يوهم ان تصور الانسان
مع حكم به يكون تصديقا وليس كذلك ويمكن ان يقال ان هذا القيد ليس احترازا بل
بل هو وقوعي في الجزئي وان يقال ان ضمير عليه راجع الى التصور لا لاشياء وكلمة
على متعلقة بمحذوف هو صفة للحكم اي من غير حكم طار على التصور قوله لانه
يخرج عنما الحكم السلبى آه لان الحكم بالثبوت ايجاب محصل والحكم بالنفي ايجاب معدود

قيل ذهب الحكم الى ان التصديق هو الحكم وذهب الى ما مر من انه مجموع التصورات الثلاثة
 والحكم ومنشاء الخلاف بين الفريقين حصول التصديق وتوحيده حصول الحكم وعدم حصوله
 عند عدم الحكم لانه اذا تصورنا الطرفين والنسبة من غير ان يجزئ بوقوعها وذلك
 قبل قيام البرهان فلا شك في عدم حصول التصديق واذا جزمنا بوقوع النسبة
 وذلك بعد قيام البرهان حصل الحكم فيوجد امران احدهما الحكم وثانيهما المجموع
 المركب من تصورات الثلاثة والحكم والتصديق متحقق جزما فالامام يقول ان
 التصديق هو المجموع لان الحاصل عند حصول الحكم هو المجموع ويكون التصديق
 نفسه ويقول الحكماء ان التصديق نفس الحكم لان الحاصل عند الجزم بوقوع النسبة
 ليس الحكم والتصديق هو نفس الحكم انتهى ولا يخفى ما فيه من ان الملازمة في قوله
 لانه اذا تصورنا الطرفين آية ظاهرة المنع لان حصول التصديق لا يتوقف على البرهان
 لحصول التصديق الضروري والتصديق الظني والتقليد ومن البديهي ان شيئا منها
 لا يتوقف حصوله على البرهان قيل ان ما قاله الامام ليس بسديد لانا لا نكتفي بالتصديق
 الا ما حصل من الحجة والحاصل من الحجة ليس الحكم فقط فكيف يكون التصديق
 هو المجموع كما اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث فالمكتسب من الحجة ايقاع الحادث
 على العالم لا مفهوم ولا مفهوم الحادث ولا مفهوم نسبة الحادث الى العالم اعني
 النسبة الحكمية لانا قد تصورناها قبل الدليل انتهى ولا يخفى ما قد عرفته من ان
 حصول التصديق الضروري والظني والتقليد الى الحجة مع انه سيأتي ما يتعلق
 على هذا البحث قال الشارح بانه كاتب او ليس بكاتب آية فيه مسامحة والمراد او
 حكما عليه بانه كاتب وليس بكاتب قوله ما كاف آية وهي حرف عند جمهور النحاة
 وعند ابن درستويه انها نكرة مبهم بمنزلة ضمير الشأن فتكون اسما والجملة بعدها
 خبرها على ما صرح به الرضوي قوله كتصورنا الانسان وحكمتنا آية لان الظن من هذه
 العبارة ان التصديق مجموع التصور والحكم وهو مذهب الامام لا المذهب الذي
 اختاره المصنف من ان التصديق التصور المقارن للحكم وان كان يمكن تطبيقها على ما
 اختاره المصنف واما هذه العبارة اعني قولنا اذا تصورنا آية فعلى ما ذهب اليه الجمهور
 من ان ما كاف يدل على ان القسم الثاني من العلم متحقق في هذه الصورة وهي
 مجموع تصوري الطرفين آية سواء كان التصديق التصورات الثلاثة المقارنة للحكم
 كما هو عند المصنف ومجموع الامور الاربعة كما هو عند الامام لان كلمة اذا كانت

حرفا لا يجوز ان تكون مضروفة وهو شرط اذا المظروف هو الجراء المحذوف والمشار
 اليه بقوله فالقسم الثاني متحقق في هذه الصورة فحاصل العبارة اذا تصورنا الانسان
 وحكمتنا عليه بانه كاتب وليس بكاتب فالقسم الثاني متحقق في هذه الصورة فالتصور
 مع الحكم او المجموع تصديق فيجوز ان المذهبين مذهب المصنف ومذهب الامام قوله و
 جعل ما موصولة او موصوفة بالجملة الظرفية آية وفيه رد على عصام الدين حيث
 قال وقوله كما اذا تصورنا آية معناه كتصور حادث اذا تصورنا انتهى قوله والمراد
 كتصور حادث آية اي اذا جعل ما موصولة او موصوفة بالجملة الظرفية فالمراد
 كتصور حادث اذا تصورنا آية بناء على ان كلمة ما عبارة عن التصور الحادث ولا
 فرق بين جعل كلمة ما كاف على مذهب البعض كالقلنا وبين كونها موصولة او موصوفة
 في المثال في قوله اذ عند التصديق هو التصور ان آية ولا يخفى انه اكتفى بالتصور
 من تصور النسبة كما اكتفى في قوله اعني مجموع تصوري الطرفين من تصور النسبة
 مع ان المقامين يقتضيان ذكر تصور النسبة ولم نطلع على وجه الاكتفاء قوله اعني
 المجموع المركب ولا يخفى انه بظاهرة تفسير لقوله تصورا آخر والتصور الآخر الحادث
 اثنان اذا الحادث من الاثنان وهما تصور المحكوم عليه وبه اثنان فلا يصح تفسير
 الاثنان بالمجموع المركب من التصورات الاربعة قوله على احد المذهبين آية احدهما
 مذهب الحكم وهو بساطة التصديق والثاني مذهب الامام وهو تركب التصديق
 الامور الاربعة على ما سيشرح في الشرح قوله ففيه آية على تقدير تسليمه آية اي لا نسلم
 المحصر في قوله اذا لا تصور لامعة حكم آية ولو سلمناه فالمراد بالحكم المنفي في القسم الاول
 الحكم الصريح كما هو المتبادر وقرئ بين الحكم الصريح والضمني قوله ولو استلزم
 كل تصور حكما آية والمراد بانه لو استلزم حكما صريحا لزم التسلسل والا فلا يطال
 بعد التسليم خارج عن قانون المناظرة على ما بين في محله مع انه لو عمم الحكم من
 الضمني والصريح كانت الملازمة في قوله ولو استلزم كل تصور حكما لزم التسلسل
 ممنوعة اذ لا تسلسل في الحكم الضمني وهو بيان الملازمة على تقدير استلزام كل
 تصور حكما صريحا ان كل حكم صريح فهو يتوقف على التصور سواء كان التصور
 شطرا او شطر الحكم وكل تصور يستلزم الحكم الصريح وعلما بقوله قد سره
 هذا التصور قد يكون واحدا آية محصلا ان هذا التصور قد يكون واحدا كتصور الانسان
 وقد يكون متعددا بلا تصور نسبة كتصور الحيوان والناطق ومع تصور نسبة

ايضا وهي ما تقيده كصور الحيوان الناطق وغلا مزيد واما تامة غير خيرة كصور
قولا اضرب واما خبرية يشك او يتوهم فيها فان كل ذلك المذكور من العلوم تصورا
لخلو معلوماتها من الحكم الذي هو الوقوع واما اجزاء الشرطية فليس فيها
حكم بمعنى الوقوع او اللاحق الا فرضا فليس ادراكها تصديقا بانفعل بل بالقوة
القريبة منه قوله ارادة بيان ما يصدق عليه القسمان حتى يظهر الاختصار آة ابيان
ما يصدق عليه التصور فقط وما يصدق عليه التصور مع الحكم يعرف ما دخل
في كل قسم من القسمين دون الآخر وعند ذلك يظهر انحصار العلم الى القسمين
المذكورين وينكشف حال القسمين انكشافا تاما قوله وكون التعدد الذي لا يكون
معه نسبة آة دفع لما يتوجه على قوله قدس سره وهذا التصور قد يكون واحدا من
ان الوحدة معتبرة في القسم وهو التصور فقط ويؤيد اعتبارها التنوين في قول المصنف
اما تصور فقط والتعدد في الاقسام ينافي تلك الوحدة وحاصل الدفع ان الوحدة
المعتبرة في القسم وحدة نوعية والتعدد في الاقسام تعدد شخصي وهو لا ينافي في الوحدة
النوعية هذا الجواب ما خرد من كلا عصا من الدين واجاب عنه فاضل العصا بمجواب آخر
وهو ان لفظ التصور فقط كلفظ العالم موضوع لمفهوم مشترك بين الكل والجزء
فكما ان العالم صادق على جميع ما سوى الله وعلى كل جزء منه فكذلك التصور فقط
صادق على جميع التصورات السازجة وعلى كل منها فتصور الحيوان الناطق تصور
فقط وتصور كل جزء منه كذلك انتهى وحاصله ان المراد من قوله قدس سره وهذا
التصور قد يكون واحدا آة ان التصور فقط قد يطلق على التصور الواحد وقد
يطلق على التصور المتعدد آة فلا تقسيم في كلامه قدس سره فلا مقسم فيه ايضا ومن
هذا التحقيق ظهر فساد ما قيل ان التقسيم في التحقيق من قبيل التصور لكون الغرض
منه حصول الاقسام من حيث يحصل لها التعريفات بضم القيود المتبانية في المقسم
فعلى هذا يكون المراد من المقسم الماهية من حيث هي هي فيكون من قبيل اسم الجنس الشامل
للقليل والكثير ومن قبيل المفهوم المشترك بين الكل والجزء فلا يضر التعدد في
الاقسام انتهى ما لا لان المراد من المقسم الماهية المطلقة لا الماهية من حيث هي
لان معنى الماهية من حيث هي هي قطع النظر عن جميع الامور الخارجة عنها
ابتداء ومنها وجودها في الذهن فاذا قطع النظر عن وجودها في الذهن لم يمكن جعل
الماهية مقسما ولذا قال ابن سينا ان الزوجية لازمة لماهية الاربعة بشرط

الوجود المطابق لا لازمة لماهية الاربعة من حيث هي هي وقد عرفت انه اذا كان التصور
فقط من قبيل اسم الجنس لم يكن قوله قدس سره وهذا التصور قد يكون واحدا آة
تقسما بل كان بيان لا طلاق التصور على المعاني المذكورة واجاب عنه بعض الافاضل
بان قوله هذا التصور قد يكون واحدا ان التعدد في حصوله ليس بشرط وقوله في القسم
الثاني هذا التصور لا بد ان يكون متعددا معناه ان التعدد في حصوله شرط ورد بان هذا
الجواب لا يجزئ نفعنا بالنسبة الى القسم الاول فانه قال في الاول قد يكون واحدا وقد
يكون متعددا نعم يجزئ في القسم الثاني وهو قوله وهذا التصور لا بد ان يكون متعددا
وقيل القسم الاول ايضا قد يكون متعددا بمعنى ان التعدد شرط في حصوله كصور
النسبة الحكيمة فحصل كلامه ان القسم الاول لا يتوقف حصوله مطلقا على التعدد والقسم
الثاني يتوقف على التعدد لان الحكم يقتضي التعدد قوله اختصارا في العبارة آة والظ
ان يقال تنصيصا بعدم الواسطة مع الاختصار في العبارة او اختصارا في العبارة مع
التنصيص بعدم الواسطة قوله والمراد بالثقيدية آة جواب عن سؤال مقدر وهو
ان التركيب المنجى خارج عن اقسام المركبات المذكورة فتصوره خارج عن التصورات
المذكورة وتقرير الجواب انه داخل في التركيب الثقيدي اذ المراد به عدم افادة فائدة
تامة وهو ثابت في التركيب المرجح فتصوره داخل في تصور التركيب الثقيدي قوله كما
الظ انشائية آة اي كان الظاهر ان يقول انشائية الا انه اقامها مقامها تنصيصا
بعد مرفوع آخر هو الواسطة على ما يستفاد من قوله كان الظان يقول ما غير
تامة آة الا انه تفتن في العبارة قوله او يتوهم فيها آة فيه تعريض على عصا من الدين حيث
قال بقي منه ذكر المشتمل على النسبة التامة للخبرية الموهومة فكانه جعله مما يعلم
من معرفة المشتمل على النسبة المشكوكة بالطريق الاولى بانها من باب حذف المعطوف
تدبر قوله وتفسير الحكم بالوقوع دفع سؤال مقدر يرد على تفسيره الحكم بالنفي
والاشبات بانه لا يصح تفسيره به لانه مفسر بالوقوع او اللاحق او الابقاع
والانزعاع آة وحاصل الدفع ان التفسير باحدهما وان كان صحيحا في نفسه لكنه خرج
عن مراد المصنف فيه رد على عصا من الدين لانه فسر الحكم بالوقوع او اللاحق حيث
قال فيه هفوت مخ تنبهك عليها احديهما ان الحكم اسم للوقوع او اللاحق لا مطلقا
بل بشرط كونها متعلقا بالابقاع والانه نزع فليس في اجزاء الشرطية حكم ولو جرت
على كون الحكم الوقوع واللاحق على اي وجه كان فاضرب لا يخلو عن الوقوع لانه

مطلوب لا يذعن والنسبة المشكوكة ايضا مشتملة على الوقوع او الاللا وقوع لان الرد
بينهما وثانيتها ان النسبة المشكوكة لا تخصر في الجزئية بل الانشائية ايضا
تكون مشكوكة كما في قولنا ازيد قائم وثالثتها ان ما ذكره في اثبات تعدد القسم الثاني
لا يدل عليه بل انما يدل على وجوب تحقيق متعدد حتى يتحقق القسم الثاني وقد عرض عليه
بان الحكم اذا اطلق على الوقوع او الاللا وقوع لا يكون بشرط شيء فيكون في طرف الشرطية
وقوع او لا وقوع لكن بالقوة لا بالفعل اذ المطابقة وعدمها باعتبار الاتصال
والانفصال وكذلك في الانشاء مثلا في ضرب لكونها لانشاء الطلب نعم بتضمنه معنى
الانخبار مثلا انت مطلوب منك الضرب وكذلك لا يكون النسبة المشكوكة في الانشاء
ما في مثل ازيد قائم فليس من قبيل المشكوك بل مجهول طلب بالاستفهام انتهى وفيه
نظر لان كون الوقوع او الاللا وقوع جزء من القضية مشروط بكونها متعلقين
بالايقاع والانتزاع والاي لم يزل ان تكون القضية مجمولة عند تعلق الايقاع والانتزاع
بأحدهما كما صرح به ميرزا جان في حاشية اثبات الواجب واما قولنا ازيد قائم فيجمل
ان تكون النسبة فيه مشكوكة كما يحتمل ان تكون مجهولة وايضا فيه رد على مولينا
داود فانه قال ما حاصله ان الامثلة المذكورة امثلة للتصورات المتعددة
التي يكون تصور النسبة داخل فيها وحينئذ يكون معنى قوله كالحیوان الناطق
وغلام زيد كصور هذين المفهومين وكذا معنى قوله اضرب كصور مفهوم
هذا القول وكلمة ذلك في قوله فان كل ذلك اشارة الى المذكور من التصور الواحد
والتعدد بلا تصور نسبة ومع تصورها سواء كانت تقيدية او انشائية او خبرية
مشكوك فيها والضمير في قوله لخلوها راجع الى التصورات فالمراد بالحكم في قوله
لخلوها من هذا الحكم الايقاع والانتزاع وفي جعل كلمة ذلك اشارة الى الامثلة
المذكورة من الحيوان الناطق وغلام زيد واضرب وجعل التصورات بمعنى التصورات
وجعل الحكم بمعنى الوقوع والاللا وقوع كما ذهب اليه البعض اخلاء الكلام عن
الغرض بالنسبة الجزئية المشكوك فيها مع انها من التصورات تكلف وتعسف
ولو جعل كلمة ذلك اشارة الى التصورات كما ذهب بعض الافاضل لا ندفع المحذور الاول
وبقي التكلف والتعسف لكن قوله قد ستره واما اجزاء الشرطية اي المقدم والثاني
فليس فيها الحكم آه اوفق بظاهر ما ذكره ذلك الفاضل فان المراد بالحكم ههنا هو الوقوع
والاللا وقوع وهما من قبيل المعلوم لا الايقاع والانتزاع وهما من قبيل العلم لان الحكم

المذكورة جزء من اجزاء الشرطية كما يدل عليه قوله فيها واجزاؤها من قبيل المعلوم
والعلم لا يكون جزء الشرطية الذي هو من قبيل المعلوم لان العلم لا يكون جزءا من المعلوم
وانما قلنا بظاهره فانه يجوز ان يكون المراد بقوله فليس فيها الحكم انه ليس في ادراكها حكم
بمعنى الايقاع والانتزاع انتهى ووجه الرد ظاهر من كلام المحشى قوله خروج عن مذاق
المصراة لان المختار عند المصراة الحكم فعل ولذا فسر به باسناد امر الى آخرها بما او سلبا
فانما سبب ما عنده ان يفسره بما يدل على الفعل كالتقوى والاثبات قبل التصديق اما
نفس الحكم كما هو عند الحكماء ومجموع الادراكات الثلاثة والحكم على ما هو عند الامم
وعلى كل تقدير يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لانه على كل تقدير لا يمكن انذار
تحت المقسم الذي هو العلم اما اذا كان التصديق نفس الحكم فلا بد عبارة عن ايقاع النسبة
فهو من مقولة الفعل والعلم من مقولة الكيف والافعال فلا يمكن انذاره تحت
العلم واما اذا كان التصديق هو المجموع المذكور فلان الحكم ليس بعلم والمركب من العلم
ومما ليس بعلم لا يجب ان يكون احد القسمين واجيب بان الحكم علم واذا كان وهو من
مقولة الكيف لانه يعبر عنه بالفاظ دالة على الفعل بمعنى التأثير كالايقاع والانشاء
والتقوى والاثبات وقد تقررت الحكمة ان الافكار الجزئية ليست اسبابا موجهة
للتأثير بل هي معدنات للنفس لقبولها الصور العقلية عن واهبها قوله لكونها ذات
جهتين آه احدهما القوة والاخرى الفعل فباعتبار الجهة الاولى قضية وباعتبار
الجهة الثانية ليست قضية واثار الى الجهتين بقوله بخلاف ما مر يعني حرف الشرط
اخرج المقدم والثاني عن كونهما قضيتين بالفعل آه اي فهما ليسا قضيتين بالفعل
بل هما قضيتان بالقوة القريبة من الفعل اذ عند حذف حرف الشرط يصيران قضيتين
بالفعل كما لا يخفى قوله فانه لا يحتاج الى تغيير النسبة آه ناظر الى النسبة التقيدية
والنسبة التي يشك آه يتوهم فيها كما ان قوله وتاويلها بالخبرية ناظر الى النسبة
النامية الغير الجزئية ويمكن ان يقال ان تاويل النسبة عبارة عن تغييرها فقوله
وتاويلها بالخبرية عطف تفسير لقوله تغيير النسبة فيكون قوله تغيير النسبة ناظرا
الى الكل قوله فاندفع الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين آه منها ان اعتبار اربعة
لازم للمقسم على ما ينبغي تحقيقه ووحدة المقسم تقتضي وحدة الاقبلا فلا يجوز
قوله قد ستره هذا التصور قد يكون واحدا وقد يكون متعدد اذ قد اشار الى نفسه
بقوله وكون العدد الذي لا يكون معه نسبة آه ومنها ان الظان يقول ما غير آه

١٢٠
 وأشار الى دفعه بقوله الا انه لما لم يكن آه ومنها ان الظاهر ان يقول انشائية آه وقد
 أشار الى دفعه بقوله اختارها لتضييها آه ومنها انه لم يستوف اقسام التصورات
 لانه بقي منها النسبة الثابتة الخيرية الموهوبة غير مبنية وقد أشار الى دفعه بقوله او
 يتوهم فيها وحاصله انه حذف العطف لظهوره لانهما ما يعلم من معرفة النسبة المشكوك
 بالطريق الاولى فهو من قبيل اظهار لما حفي واعراض عما ظهر ومنها ان الحكم اسم للوقوع
 والا وقوع لا مطلقا بل بشرط كونها متعلقا لا يقع والانتزاع فليس في اجزاء الشرطية
 حكم ولو فرضنا مثل ما تقدم وحاصل الدفع ان المراد بالحكم عند المص الاثبات والنفي
 وبالفرض حذف حرف الشرط عن الشرطية واعتبار كل من المقدم والنالي قضية
 مستقلة ولا شك في وجود الحكم الفرضي بهذا المعنى في اجزاء الشرطية بخلاف ما
 تقدم وقد قررنا كل واحد من هذه الاسئلة والاجوبة في محله ويمكن ان يقال ان
 المراد بالشكوك التي عرضت لبعض الناظرين هذه الشكوك المندفعة الواردة على قوله
 قدس سره وهذا التصور قد يكون واحدا الى قوله وهذا التصور لا بد ان يكون متعددا
 آه مع الشكوك المندفعة بتحرير المحشى كلامه الواردة على قول الشارح فالعلم اما
 تصور فقط آه الى قوله اما التصور فهو حصول آه منها ان قول الشارح فالعلم آه
 لا يصح ان يكون عطف تفسير لقول الشارح صدر بالبحث فاشار المحشى الى دفعه بانه
 عطف تفسير بتقدير قال ومنها انه قوله لاحكم معه يصدق على الحكم وأشار الى دفعه
 بقوله وصدقه على الحكم توهم ومنها ما اشار الى دفعه بقوله واما اطلاق التصور
 السازج ومنها اشار الى دفعه بقوله وجعل ما موصولة آه ومنها ما اشار الى دفعه
 وهو ما قيل بقوله ففيه انه على تقدير تسليمه آه وقد عرفت تقرير كل سؤال مع جوابه
 في موضعه تفصيلا فلا تغفل قوله اي ما يصدق عليه هذا التصور لا بد ان يكون
 متعددا في نفسه آه اي ما يصدق عليه القسم الثاني لا بد ان يكون متعددا في نفسه
 اي قيل اقتران الحكم به لا متعددا مطلقا اي سواء قارن الحكم به او لا ويدل عليه
 قوله قدس سره حتى يمكن اقتران الحكم به آه لانه يدل على ان المراد من التعدد التعدد
 الواقع قبل اقتران الحكم به وهو التعدد في نفسه واما بعد اقتران الحكم به فيصير ذلك
 التصور نوعا واحدا مغايرا للقسم الاول قوله فان اقتران الحكم به كاقتران الهيئة
 السريية آه وهو بظاهره يدل على انه مبني على مذهب الامام لان الهيئة السريية جزء
 السر فالحكم جزء من التصديق فالتصديق مركب معقول والسرير مركب خارجي ويمكن

١٢١
 بناء الكلام على مذهب المصن بمغنى ان الهيئة السريية التي هي جزء للسرير كاجزاء لشيء متعددا
 شيئا واحدا في الخارج كذا لك الحكم العارض للاشياء المتعددة يجعلها شيئا واحدا
 عقليا قوله فلا يرد ان وحدة القسم آه حتى يحتاج الى الجواب الذي قد ساءه من ان المراد
 من التعدد الواقع في الاقسام التعدد الشخصي والمعتبر في المقسم الوحدة النوعية ولا
 منافات بينهما كما اجمعت فيما سبق قوله اي قصدا فان اقتران الحكم آه وقوله من حيث انها
 متعلقة آه خبر لقوله فان اقتران الحكم آه وقوله الة لتعرف آه عطف على الخبر واداد
 بهذا التفسير دفع ما اوردوا على هذا التقسيم الذي اختاره المص بان الظاهر من قولنا تصور
 لاحكم معه نفي الاقتران والمجامعة مطلقا اي سواء كان قصدا او تبعا فلا يكون تصور
 المحكوم عليه ولا به ولا النسبة ولا اثنين منها ولا الثلاثة داخلية في هذا القسم
 الاول بل تكون داخلية في القسم الثاني المقابل له فلا يكون معه التقسيم المذكور
 تقسيما للعلم الى التصور والتصديق واجاب الشارح عنه في شرح المطالع وصرح
 العبارة عن اللفظ لتطبيق تقسيم العلم الى التصور والتصديق على مذهب الامام فجعل
 قولهم لاحكم معه لنفي معية الحكم في الحدوث فقوله تصور معه حكم بمعنى تصور حدث مع حدوثه
 حكم وهذا لا يصدق على تصور المحكوم عليه ولا به ولا النسبة ولا اثنين منها
 ولا الثلاثة بل مجموع الامور الاربعة لان المركب يحدث مع حدوث الجزء الاخير وان
 كان متقدما عليه بالذات واداد على الشارح بان هذا الجواب الذي هو الجعل المذكور
 لا ينفع في خروج تصور النسبة والحكم وتصور المحكوم عليه والحكم وتصور المحكوم
 به والحكم واثنين منها والحكم اذ كل واحد من هذه الامور خارج عن القسم الاول بعد
 الجعل المذكور وداخل في القسم الثاني فالسؤال باق بحاله بعد الجواب الذي ذكره الشارح
 وبانه لا حاجة الى تقييد المثال بقوله من غير حكم عليه لان تصور الانسان ليس تصورا
 معه حكم سواء كان محكوما عليه وحاصل دفع ما اوردته الناظرون ان المراد باقتران
 الحكم اقترانه فصدا فحينئذ يكون معنى قولهم تصور لاحكم معه تصور له يقترن به
 الحكم قصدا وهو صادق على الامور المذكورة في المقامين جميعا ولا يصدق القسم الثاني
 على شيء منها كما لا يخفى وفيه تعريض على الشارح من حيث انه غفل عن هذا الجواب الحق
 وايضا اراد بهذا التفسير دفع ما اوردته الفاضل العصام من ان ما ذكره قدس سره موقوف
 حتى يمكن اقتران الحكم آه في اثبات وجوب تعدد القسم الثاني لا يدل عليه بل انما
 يدل على وجوب تحقق متعدد حتى يتحقق القسم الثاني كما نقلنا عنه فيما سبق وحاصله:

الايران تحقق القسم الثاني بتوقفه على تحقق تصور متعدد ولا يلزم من كون تصور متعدد موقوفا عليه لتحقيق القسم الثاني كون كل واحد من التصورات المتعددة جزءا للقسم الثاني لجواز ان يكون تصور النسبة مقارنا للحكم وتصور المحكوم عليه وبه شرطه فيتحقق القسم الثاني بلا تعدد في التصور الذي هو جزء منه وحاصل الدفع ان اقتران الحكم بقسم يقتضي تعدد التصور الذي هو جزء من القسم الثاني كما بينه المحتشى واجب عما اورد على جواب الشارح بان غاية مقصود الشارح حمل عبارة على مذهب الامام لا اصلا بالكلية وبان المتبادر من تصور حادثا مع حدوث الحكم المجموع الاربعة لانه الظاهر في بادى النظر والركبات الاخرى انما يتحقق بتدقيق النظر وقليلا توجه اليه العقول ويكتفى في التعريفات بما يتبادر واجب عما اوردوه من ان المراد تصور لاحكم معه بطريق الجزئية اى يكون الحكم جزءا منه وبهذا يصدق القسم الاول على كل واحد من التصورات الثلاثة المذكورة وعلى كل اثنين منها وعلى المجموع ايضا و علم ان المجموع ليس تصورا يحدث مع حدوث الحكم لان الحكم فعل عند الامام والمجموع من التصور والفعل ليس تصورا واجب بانه تطبيق التصديق في مذهب الامام على ما هو التحقيق من مذهبه وهو ان الحكم علم لا فعل وبان اطلاق التصور على مجموع الامور الاربعة مبنى على التغليب بناء على اشتهار ان الحكم عنده فعل قوله فلا بد من تصورات متعددة اى اذا كان اقتران الحكم بالنسبة من تلك الحثية فاقتراانه بها بالتبع وبالطرفين بالقصد كما يدل عليه قوله والى تعريف جالهما فلا بد من تصورين مقصودين هما تصور المحكوم عليه و تصور المحكوم به قوله واقتراانه بالنسبة آه دفع لما يرد عليه من ان ما ذكرته يقتضى التصورين لا التصورات الثلاثة مع انها لازمة لان تصور النسبة على ما ذكرته ليس مقصودا اذا اقتران الحكم بها ليس قصدا بل بالتبع وحاصل الدفع ان اقتران الحكم بالنسبة فقط او مع احد الطرفين بالتبع الا انه بالطبع ولا اقتران بالطبع يقتضى تصور النسبة بالطبع فيحصل التصورات الثلاثة في القسم الثاني وانما قلنا ان اقتران الحكم بالنسبة فقط او مع احد الطرفين بالطبع لان النسبة للحكمة هي مورد الحكم بمعنى الاثبات والنفي فلا يمكن الحكم الا باقتراانه بها اما من غير اقتران باحد الطرفين ومع اقتران بالنسبة بينين كما يقتضيه المقابلة بين المذهبين ان بنى الكلام على مذهب المتأخرين من ان النسبة التى تتعلق بها الادراك الحكيم وهى الوقوع فى الموجبة والا وقوع فى السالبة صفة للنسبة بين بين ومعناها ان الاتحاد واقع

وانه ليس بواقع واما مع اقتران باحد الطرفين ان بنى الكلام على مذهب القدماء من ان تلك النسبة صفة المحمول ومعناها اتحاد المحمول مع الموضوع من حيث الوقوع فى الموجبة وعدم اتحاده معه فى السالبة من حيث اللاوع وقد وقع فى بعض النسخ بالتبع موضوع بالطبع لكنه سهو قوله فذكر انه من المزالق آه حيث ذلفت فيه اقدام الناظرين وهذا اشارة الى ما قدمناه من الابحاث وتحقيقات لا يحوم حولها شكوك الناظرين فلا تنسفت الى ما وجدته من اوهام القاصرين والله اعلم بحقيقة الحال قوله اراد به تعيين محل آه والفرض من تعيين المحل وتفصيله دفع ما يرد على المص من انه اشتغل بتعريف التصور والحكم واقصر عليهما مع ان كل من القسمين مشتمل على امرين يحتاج كل منهما الى بيان وحاصل الدفع ان المص انما اشتغل بهما قصد الايضاح القسمين بجزئيهما وانما اقصر عليهما لكون التصور مشتركا بينهما وسهولة معرفة عدم الحكم بالقياس اليه وان قيل ان قوله قدس سره القسم الاول مشتمل آه يتبادر ما سياتى من قول الشارح وانما عرف مطلق التصور تنبيها آه فانه يدل على ان التعريف لا يكون الا للثنية يجاب عنه ان معنا كلام الشارح ان المص اختار تعريف مطلق التصور على التصور السارج للثنية لا نفس التعريف فهذا القول من الشارح جواب عن سؤال مقدم وهو انه لما كان الفرض تعريفا لقسمين فلم يعرف التصور فقط وفيه نظر لانه لا يدفع هذا السؤال قوله وان المذكور آه عطف على قوله تعيين آه قوله فلا ينقص بالهيئة التركيبه آه تفريع على قوله وبالشيئين الشيئين الخارجين آه ولا يخفى وجه التفريع قوله لكون معناها معلومة من اللغة آه لان الهيئة التركيبية للقسمين سواء كانت هيئة جملة خبرية وصورتها او هيئة تركيب تقييدية وصفية وصورتها معلومة من علم النحو والمراد من الاشتمال آه جواب عما يرد على قوله قدس سره القسم الاول مشتمل على شيئين آه من انه مشتمل على امرين بل هو مشتمل على امور اربعة العدم والحكم والكون والاضافة وحاصل الدفع ان القسم الاول مشتمل على امرين بالذات التصور والعدم قوله الظاهر لاحكم معه آه لانه موافق لعبارة الشارح فى تفسير القسم الاول قوله كونه بلا حكم آه لان المقارنات الملازمة بعدم الحكم فيه لان لا يكون الحكم مقارنا به فى نفس الامر مطلقا وحاصله ان المقصود تعريف القسم الاول فالمناسب به تقييد التصور بكونه بلا حكم وقوله لاحكم معه فى صورة الجملة الخبرية وقد عرفت ما يتعلق به فذكر قوله جيزى بجيزى آه جيز بمعنى الشئ والياء للوحدة قوله بجيزى

وقد عرفت ان الهيئة الاجتماعية معلومة من اللغة فوزه لكونه علما بالشيء بكنهه آه
والشيء وهو الكل وكنهه اجزاء والعلم بالاجزاء علم بكنه الكل قال الشارح اما
التصور فهو حصول صورة الشيء آه قد اشار بقوله اما التصور آه واما الحكم آه الى كنه
تعريف مطلق التصور دون التصور فقط مع ان المهم بالذات في هذا المقام معرفة
التصور فقط وهي انه اراد تحصيل اقوى معرفة التصور فقط والتصور معه حكم
وكونه بلا حكم فانه معرفة الكون مع حكم والكون بلا حكم لا يقتضي لبيان الحكم والى
ان تعريف التصور المطلق ليس لمعرفة القسم الاول فقط كما ان معرفة الحكم ليس للقسم الثاني
فقط كما يوضحه بيان المتن واما ما ذكره السيد السند من ان تعريفا الحكم لبيان ميز القسم
ومميز القسم الاول اعني عدم الحكم يعرف بالمقايضة اليه فيه ان مميز القسم الثاني
ليس الحكم بل الكون مع الحكم وتعريفا الحكم تعيين مميز القسمين ثم صرح بكنهه اخرى
وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط كذا قال بعض الافاضل قوله ان جعل
تعريفا للمعنى الاعم آه تحقيق المقام يقتضى بسطا من الكلام فنقول ان الحكماء اتفقوا
على ان المدرك لذاتيات والجزئيات سواء كانت مجردة كالعقول وجسمانية هوانفس
الناطقة وعلى ان نسبة الادراك الى قواها كنسبة القطع الى السكين بالنسبة الى
الجزئيات الجسمانية واتفقوا ايضا على ان صور الكليات والجزئيات المجردة حاصلة
فيها واختلوا في ان صور الجزئيات الجسمانية حاصلة فيها او لا وذهب طائفة منهم
الى الاول وطائفة اخرى الى الثاني وتمسكوا عليه بان الجزئيات الجسمانية منقسمة
فلو ارتسمت في النفس الناطقة لانقسمت بانقسامها هذا خلف والذاهبون
الى الاول منعوا الملازمة بان حلول الصورة فيها يجوز ان يكون غير سرياني وبانه يجوز
ان يكون الاقسام من خواص الوجود الخارجى ولا يخفى ان من ذهب الى ان الجميع حاصل في
النفس الناطقة ذهب الى ان صور الجزئيات الجسمانية حاصلة فيها لا بذاتها بل بواسطة الاله لانها لا تفتح البصر
صورة الجزئى المبصر في النفس الناطقة اذا عرفت هذا فالعلم اما حصول وهو الذي ثبت
صورة المدرك عند المدرك ولفظ المدرك الاول على صيغة اسم المنفعل والثاني على
صيغة اسم الفاعل وصور الكليات المدركة والجزئيات المجردة المدركة والجسمانية
المدركة كلها ثابتة في نفس المدرك على المذهب الاول على مذهب الثاني ان صور الجزئيات الجسمانية
ثابتة في قواها واما حصولها وهو الذي ثبت ذات المدرك عند المدرك والعلم بالنفس
الخاصة بالحضور كما قد علم الله تعالى واما ما حدث كعلمنا واورد على التعريف

منها ان الحصول عبارة عن النسبة بين الصورة والعقل فهي من مقولة الفعل ولم يذهب
احد الى ان العلم من مقولة الفعل فتعريف العلم بهذا التعريف تعريف بالمباين ومنها
ان المتبادر من صورة الشيء الصورة الشيء الصورة المطابقة لذى الصورة بناء على
ان الاضافة تدل على الاختصاص التام فاذن قد خرج للجهل المركب عن التعريف مع انه
من افراد العلم ومنها ان المتبادر من العقل على ما هو المشهور اما جوهر مجرد عن المادة من
كل وجه او جوهر مجرد متعلق بالبدن متعلق التدبير والنصرف فعلى الاول فاما يشمل التعريف
علم العقول فقط اذا اريد بالبدن الجسم وعلم النفوس الفلكية ايضا اذا اريد به بدن الانشا
ولا يشمل على علم الانسان وعلم الباري عز اسمه فظهر بطلان ما قيل فعلى الاول يخرج
علم الانشا من التعريف انتهى لانه كما يخرج عنه علم الانسان يخرج ايضا علم الباري تعالى
لان الجوهر لا يطلق على الباري تعالى كما تقرر في الحكمة وعلى الثاني يخرج علم الباري تعالى
وعلم العقول وعلم الانسان بالجزئيات الجسمانية عند من يقول بارتسام صورها
في القوى الجسمانية وعلى النفوس الفلكية ومنها ان المتبادر من الظرفية في قولهم
في العقل الظرفية الحقيقية فيخرج العلم بالجزئيات المادية عند من يقول بارتسام
في قول العقل والعلم الحضورى ان كان المدرك عين المدرك كادراكنا بذاتنا وعلم الله
تعالى بذاته واجيب عنها بان في التعريف مسامحات الاولى ان الحصول بمعنى الحاصل و
الاضافة من قبيل جرد قطيفة فيندفع النقص الاول والثانية ان اضافة الصورة
الى الشيء لا تدنى ملائمة فالصورة اعم من الصورة المطابقة لذى الصورة ومن
الصورة الغير المطابقة له فيندفع النقص الثاني والثالثة ان العقل بمعنى المدرك
المجرد سواء كان نفسا او لا فيندفع النقص الثالث والرابعة ان ظرفية كلمة في
الحصول اعم من الظرفية الحقيقية او الاعتبارية فكلمة في بمعنى عند والحصول قد يطلق
على يقابل الحصول وقد يطلق على المعنى الاعم منه وهو انشوت مطلقا اى سواء كان
بالحصول وبالخضور فالصورة المطلقة اعم من ان تكون عين ماهية المدرك وهو
التصور بالكشف كما هو عند المشائين او غيرها وهو غير كما هو مذهب اهل الشيع
واعم من ان تكون عين الصورة الخارجية وهو في العلم الحضورى او غيرها وهو
العلم الحضورى في علم النواجب يحصل الصورة في ذاته تعالى كما في الاشارات وفي
العقول كما في شرحه واعم من ان تكون عين المدرك بالكسر كما في علم الباري عز اسمه
او غيره كما في علمه تعالى بالممكنات فيندفع النقص الرابع فعلى هذه التحريات

يكون التعريف هكذا الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل فيشمل العلم الحضوري
والحصول والعلم القديم والحادث والعلم بالكميات والجزئيات مجردة كانت أو مادية
ومن هذا التفصيل والتحقيق تكشف ما ذكره المحقق في تعريف قوله بأنواع الأربعة
آه والمشهور أن المراد بالأنواع الأربعة للحصول الأحاسيس والنوهم والتخيل والتعقل كما
صرح به المحقق الطوسي في شرح الإشارات بأن أنواع الإدراك أربعة أحاسيس ونوهم
وتخيل وتعقل والأحاسيس إدراك الشيء الموجود في المادة الحاضرة عند المدرك
على هيئات مخصوصة بمحسوسة من الالين والوضع ونحو ذلك والتخيل إدراك
لذلك الشيء مع الهيئات المذكورة ولكن في حالتي حضوره وغيبته والنوهم
إدراك المعاني الجزئية غير محسوسة من الكيفيات والإضافات مخصوصة بالشيء
الجزئي الموجود في المادة والتعقل إدراك الشيء من حيث هو هو فالأحاسيس شروط
ثلاثة أشياء حضور المادة واكتشاف الهيئات وكون المدرك خريثا والتخيل مجرد
عن شرط الأول والنوهم مجرد عن الأولين والتعقل مجرد عن الجميع انتهى ويجوز أن يراد بالأنواع الحصول التصوري
التصديق والضروري والنظري قوله ولما يكون نفس المدرك آه عطف على
الحضور على ما نشأ من العلم الذي يكون نفس المدرك على صبغة الفاعل أي الشامل
للصورة التي تكون تلك الصورة نفس المدرك أو تكون غيره ولا يخفى أنه مناف لما
ذكره في حاشية شرح المواقف حيث قال وأما على القول بكونه عين ذاته أو
عبارة عن التجرد فلا انتهى أي فلا يشمل التعريف على علمه تعالى إلا أن يقال إن شمول
التعريف مبنى على تعميم الظرفية ولم يرخص المحقق تعميمه فلا يشمل عليه والتعميم الذي ذكره
ههنا منقول عن المحقق الدواني قال ولا يخفى ما فيه من التكلفات البعيدة آه قوله في
المجردة آه وقد أشرنا أنها المدرك المجرد وهذا مبنى على مذهب من قال أن صور الجزئية
الجسمانية مرتسمة في نفس النفس الناطقة الناشئة كانت أو فلكية كما ذكرنا قوله و
بالصورة ما يعم الخارجية آه لأن علم المحصور على ما بين في محله عبارة عن الصورة
الخارجية أي الهوتية الموجودة في الخارج الحاضرة عند مجرد والعلم الحصولي عبارة
عن الصورة الإدراكية القائمة بمجرد فقوله والذهنية آه إشارة إلى العلم الحصولي
قوله سواء كان بنفسه أو بمثاله آه أي سواء كانت تلك الصورة الحاضرة عين
الهوتية الخارجية كما في المحصور أو مثالا كما في الحصولي وسواء كان المثال عين
الماهية المدركة كما هو عند المشائين أو شيئا كما هو عند الأشراقين قوله بالغاير

المستفادة آه فالذات المجردة من حيث يحصل عندها صورتها ما قل وعالم ومن حيث أنها يحصل
بصورتها عندها معقول ومعلوم فيها عقل وعلم فالذات المجردة عقل وعقل ومعقول وقوله وفي
معنى عنده أي والمراد بكلمته في قوله في العقل معنى كلمة عند لا معناها الحقيقي الذي هو ظرفية
الحقيقية الدالة على انقياس الصورة الحاصلة وارتسامها في ذات الجرد هو محصور الحصول
لأنه لا انقياس ولا ارتسام في المحصور على ما ذكرنا ومعنى عند عام من أن يكون الشيء نفسه فقولنا هو
اختيار المحقق الدواني آه أي كما جعله تعريفا للمعنى الأعم مما اختاره المحقق الدواني في شرح التهذيب قوله
وان جعل تعريفا للعقل الحصولي بقرينة أن المقصود تعريف العلم الكاسف فعمل الواجب وإن كان حصوليا
على ما ذهب إليه بعض الحكماء يكون خارجا عن المقسم لأن علمه تعالى ليس بكاسف ولا
مكتسب بخلاف ما إذا جعل تعريفا للعلم الشامل للمحصور والحصولي فإنه يجوز دخوله
فيه لأن علمه تعالى ضروري عند المنطقيين بمعنى لا يتوقف حصوله على نظر وكسب فلا داعي
إلى تقييد المقسم بالعلم الحادث لإخراج علمه تعالى عن المقسم كما قد المتكلمون به
لإخراجه عنه بناء على أن علمه تعالى غير متصف بالضرورة عندهم بمعنى العلم الذي يلزم
المخلوق بحيث لا ينقل عنه فلا بد من إخراجه عنه كما أشار إليه المحقق في حاشية شرح المواقف
واعلم أنه يدل على أن العلم حضوره وحصولي وهذا التعريف الحصولي ولا ينفي كلامه هذا
الحضور بالكلية وقيل في حاشية شرح المواقف أن أريد بالصورة ما يتميز به الذهن على ما قيل لأشياء
في الخارج أعيان وفي الذهن صور فهو مبنى على نفى العلم المحصور وأن العلم بانفسنا وصفاتنا النفسانية أيضا
حصول انتهى فبين كلاميه تدافع لا يخفى مع أن هذا القول يستلزم لجمع الثلثين بالنسبة إلى العلم بانفسنا
قد ير قوله كان التعريف على ظاهره آه ولا يخفى أن يستلزم الحصولي إلى العلم وإضافة الصورة تحتاج إلى
التحيزين السابقين بلافق وكذا حمل الصورة على ما يكون آلة لامتياز آه خلافا لفظ
قوله والمراد بالتعقل قوة آه أي والمراد به النفس المجردة الإنسانية التي لها قوة عاقلة
بنفسها تدرك الكميات والجزئيات المجردة وأطلق العقل عليها لتحليلها بما يتجلى به مجرد
عن المادة من كل وجه وهذا من قبيل عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد
قوله بالوسائط أي بوسائط الحواس الخمسة الظاهرة قوله وبصورة الشيء ما يكون
آه لامتياز سواه كان نفس ماهية الشيء أو شيئا له آه والأول مذهب المشائين وهو
أن الصور الذهنية عين ما هيئات الأشياء التي تلك الصور صور لها والثاني مذهب
الأشراقين وهو أن الصور الذهنية أشباح تلك الأشياء وظلالها فيطبق على كلا
المذهبين قوله والظرفية على الحقيقة أو لا يخفى أن هذا أيضا أي كالظرفية المجازية

مبنى على انقول بان صور الجزئيات تاذية مرشمة في نفس النفس دون قواها فان قيل
 هذا التعريف يستلزم الدور لان الشئ الذي خذ فيه عرف بانه ما يصح ان يعلم ونجبر
 عنه قلنا ان الشئ معرف بمطلق العلم لا بعلمنا قوله فالمراد بالصورة الحاصلة آه واما
 ورد عليه بان العلم ان كان من مقولة الكيف فالتعريف بانه حصول مهورة الشئ
 آه تعريف بالمباين لما عرفت من ان الحصول من مقولة الفعل اجاب عنه بان المراد بالصورة
 الحاصلة على ما سبق من ان المصدر بمعنى الفاعل وايضا فانه انيه من قبل اضافة الصفة
 الى الموصوف ولا يخفى ان هذا الجواب خلاف الظاهر ويدل عليه قوله وفائدة جملة آه لانه بيان
 تكملة اختيار ما فيه خلاف الظاهر وايضا يدل عليه قوله وان كان من مقولة الانفعال
 فهو على ظاهره فالتعريف ليس على ظاهره فهذا القول منه يناقض قوله وان جعل تعريفا
 للعقل المحصول بقربة ان المقصود تعريف العلم الكاسب والمكتسب كان التعريف
 على ظاهره كما لا يخفى قوله لان المراد بحصول الصورة في العقل تصاف بها آه وفيه نفور
 لان كون المراد بحصول الصورة اتصاف بها وقبوله اياها لا يدل على كون التعريف على
 ظاهره لان هذا المعنى من الحصول ليس ظاهرا لما عرفت مراد ان الحصول من مقولة
 الفعل والقبول من مقولة الانفعال وذكر ما يدل على الفعل واردة القبول خلاف
 الظاهر لان ما له ذكر ما يدل على ما يندرج تحت مقولة واردة ما يندرج مقولة اخرى
 وذلك مما يشك في كونه خلاف الظاهر قوله واما من قال ان العلم تعلق آه ذهب جمهور المتكلمين
 الى ان العلم لا بد له من نسبة مخصوصة بين العالم والمعلوم وهو المسمى بينهم بالتعلق
 بينهما ولم يثبت غيرهما بدليل فهو العلم وذهب جماعة من الاشاعرة وهم الذين عرفوه
 بانه صفة توجب تميزا لا يحتمل النقيض الى ان العلم صفة حقيقية ذات اضافة وكل
 واحدة من الطائفتين غير قائل بالصورة اى بان حصول العلم يستلزم حصول الصورة
 هناك اذ القول بهذا الاستلزام قول بالوجود الذهني وهما لا نقولان به ومرار المحشى
 من هذا الكلام انه لا يمكن تطبيق هذا التعريف على كلا المذهبين لانها لا نقولان
 بالصورة والتعريف مبنى عليها الا على مذهب الامام من القائلين بان العلم اضافة لان
 الامام قائل بها والتحقيق ان الطائفتين لا نقولان بها بمعنى ان انفس ما هيئات الاشياء
 موجودة في الازهان بل ننكر انها لانها لا نقولان بها وتنكر انها بمعنى ان اشباح الاشياء
 وظلالها موجودة في الازهان اذ انكاره مصادمة على البدئية فتحقيق مذهب
 الطائفتين ان الاشياء موجودة في الازهان بمعنى ان صورها بمعنى ان اشباحها

وامثالها موجودة في الازهان بمعنى ان ما هيئات الاشياء موجودة في الازهان كما
 ذهب اليه الحكماء فعلى هذا التحقيق يمكن تطبيق التعريف على كل واحد من المذهبين كما لا يخفى
 قوله الا الامام الرازي آه فانه ذهب الى ان العلم اضافة وتعلق العالم والمعلوم وقابل
 بالوجود الذهني حصول الصورة وذلك لان الامام لما استحال التعلق بين العالم
 والمعلوم الصرف اضطر الى القول بالوجود الذهني الا ان ما اثبت الامام من الوجود
 الذهني غير ما اثبت المتكلمون لان الامام اثبت ما هيئات الاشياء بانفسها والمتكلمون
 اثبتوه لصورها بمعنى اشباحها كما عرفت فالامام جعل العالم متعلقا بالما هيئات الموجودة
 بالوجود العلمي وهي صورها وهذه الصور العلمية اما موجودة في انفسها كما ذهب اليه
 افلاطون او في جسم غائب عنا وجعل العلم عبارة عن هذا التعلق فقوله الا الامام استثنى
 من قائل بالتعلق وهو القائل الاول ومما اورد على الامام بان الادراك بمعنى الاضافة
 لا يكون علما ولا جهلا لان الاضافة من الامور الاعتبارية التي لا يمكن وجودها
 في الخارج فلا تعتبر فيها المطابقة واللامطابقة لما في الخارج وان مقولة الاضافة
 من الامور الاعتبارية عند المتكلمين فلا وجه لجعل علم الواجب عبارة عن التعلق كما
 هو من تلك المقولة واعلم انه يمكن تطبيق التعريف على ما ذهب اليه المشايخون من
 ان انفس ما هيئات الاشياء موجودة في الازهان اذ على هذا المذهب يكون العلم عين
 تلك المقولة فان كانت المقولة كيف كان العلم كيف وان كانت كما كان العلم كما وان كانت
 فعلا كان العلم فعلا وهكذا ويجوز اطلاق الصورة على كل مقولة باعتبار وجودها في
 الازهان ولا يخفى ان هذا البحث بحث عظيم يطلب تخصيصه من الكتب الحكمية والكلامية
 قوله والتعبير بالحصر للرد على مذهب آه ولما جعل قول الشارح فليس معنى تصور آه
 مثالا وتفصيلا لمعنى الكلي توجه عليه انه لا معنى للحصر في المثال الجزئي اذ لا حصر في
 الاجمال فاجاب عنه بان لا يراد بالحصر فيه فائز وهي الاشارة الى رد من ذهب الى ان
 العلم مجرم اضافة اى الى ان العلم اضافة بلا حصول صورة وهم جمهور المتكلمين
 القائلين بانه اضافة والاشاعرة القائلين بانه صفة حقيقية ذات اضافة
 سوى الامام الرازي فانك قد عرفت انه قائل بان العلم اضافة مع القول
 بالصورة واعتراض عليه بان في جعل الفاء تفصيلية بحث اذ لا وجه للحصر فالظان
 الفاتح ليلية من قبيل استدلال الجزئي على الكلي والتعريف وان لم يثبت بالدليل
 لكن لا بد من الحمل الموصية بين المعرف وبين ما في مقام الجنس وما في مقام الفصل

والا لزم التعريف بالمباين والاستدلال بملاحظة هذا الحمل فينبغي ان يتوجه على المحرر
فما صلة التصور بصورة الشئ حاصلة في العقل اذ تصور الانسان منه لا يكون الا صورة
مرتبعة ما خودة منه انتهى وفيه نظر لان كلامه بنا على ان المحرر يدل على ان علة عدم
وجه المحرر وقوع المحرر في تعريف تصور الانسان يقتضي الحكم ولا حكم في التعريف
ويرد عليه ان الحمل بين المعرف و اجزاء التعريف حمل صوري لان الحمل بين المعرف
والتعريف اذا كان صوريا يلزم منه ان يكون الحمل بين المعرف وبين اجزاء التعريف
صوريا ايضا فلا حمل بين المعرف وبين التعريف و اجزاء في الحقيقة على ما هو
التحقيق اذ المراد من التعريف و اجزائه تصور المعنى المحمل الذي هو المعرف ولو كان
الحمل بين المعرف والتعريف و اجزائه حقيقيا كان القضية طبيعية لان المراد من المعرف
الماهية بناء على ان التعريف للماهية كما هو المشهور ومن المعلوم ان القضية الطبيعية
لا تستنتج من الدليل قوله ولعلهم اخذوه آه لكون الصورة مما يعلم به ذوات الصور
قوله واستعملوه بمعنى الانقطاع آه والظ من آه ان الارتسام المأخوذ من الرسم
بمعنى العلامة مجاز في الانتقاش والظ من قوله والمراد ان تحصل آه ان الانتقاش
مجاز في الحصول فيلزم المجاز في الارتسام بمرتين الا ان يقال ان المحشى من
المجوزين له قوله والمراد ان تحصل آه ان كان الحصول بمعنى الحصول مطلقا اي
سواء كان نفسه او مثاله كان تصورا لانسان شاملا للتصور المحصور والحصول
للانسان وان كان بمعنى الحصول المثالي كان محصورا بتصوره الحصول المثالي
والحصول عند غيبوبة ذى الصورة ظ واما عند حضوره فالعلم الحصول لا يطلق
على صورة عين المبصر بل يطلق على الصورة المنعكسة او المنطبقة على الباصرة من
عين المبصر كالصورة المرتبعة في المرآة عند حضور رائى المرآة قوله واختاره
آه والظ ان الضمير للارتسام قوله لتصور العقول بالمحسوس آه اذ قد عرفت ان
الارتسام مخصوص بالمحسوس قوله متعلق بصورة لضمينه آه فيكون الظرف المستقر
حالا قدم على ذى الحال اي الصورة لكونه نكرة قيل ان اسماء الجوامد لا تتعلقها شئ واعتبار
صحة التعلق لملاحظة لازم لا يفيد والا لزم في كلها الحصول ويلزم صحة
التعلق في كلها فلا وجه لنفي صحة التعلق اليها مع انه ينفي القوم برمتهم على انه
مثال جزئى لنوع الكلى ولا ثباته فلا نسلم مطابقه على العلم الفعلى والانفعالى
بل يكفي مطابقه على الانفعالى وعلى انه لو كان مطابقا لجميع ما يشمله التصور لزم

ان يكون مثالا للعلم المحصورى مع انه ليس كذلك وان ظرفيه في العقل وان كان على الحقيقة
بالنسبة الى التصور لانسان لا يصح ان يحمل على الحقيقة في التعريف بل لا بد ان يحمل على
الاعم من الحقيقة والاعتبار كما كان المدرك ذات المدرك مثل ادراك النفس بالاهل
لنفسها فالحق ان كلمة منه ظرف مستقر صفة للصورة وفي العقل متعلق له اي صورة
حاصلة من الانسان في العقل على سبيل الانفعال انتهى وفيه نظرا ما اولا فلان قوله
واعتبار صحة التعلق لملاحظة لازم لا يفيد آه ممنوع وبطلان لازمين في قوله
والا لزم في كلها آه وفي قوله ويلزم صحة التعلق في كلها آه ممنوع ايضا وقوله فلا
وجه لنفي صحة التعلق آه ممنوع ايضا لان النفي صحة التعلق الى انفسها لا يتعلق
بالمضمين وقوله مع انه ينفي القوم آه والقوم انما ينفي التعلق الى انفسها لا يتعلق
بانفسها واما ثانيا فلان قوله ولا ثباته فهو مبنى على ما زعمه من ان قول الشارح
فليس معنى تصور الانسان استدلال بالجزئى على الكلى وقد عرفت ما فيه واما ثالثا
فالصواب ان يقال في موضع قوله فلا نسلم مطابقه آه فلا نسلم لزوم مطابقه
على العلم الفعلى كما يدل عليه قوله بل يكفي مطابقه آه واما رابعا فلا نسلم قوله مع
انه ليس كذلك لما عرفت من انه يمكن تطبيق المثال على الحصول بناء على ان الحصول
اعم من الحصول بنفسه او بمثاله وقوله فالحق ان كلمة منه ظرف مستقر آه والحق
ان يقال الظ ان كلمة منه ظرف مستقر قوله لا ناشية منه لانه يخرج العلم الفعلى
اي والتفسير بصورة ناشية منه يخرج العلم الفعلى ويختص بالعلم الانفعالى فلا ضرورة
قبل العلم الفعلى حتى يكون صورة ناشية منها ويمكن تطبيق المثال على العلم الفعلى
والانفعالى بان العلم الفعلى يتجلى ولا السرير الموهوم وينتزع عنه
الصورة في العقل فيوجد السرير في الخارج فيكون الصورة الخارجية تابعة للصورة
الذهنية التي انتزعت من السرير الموهوم واعلم انهم قالوا العلم اما علم فعلى وهو الذى
يكون سببا للوجود الخارجى للشئ كما تصور امر كالسرير مثلا ثم يوجد واما انفعالى
وهو الذى لا يكون سببا له بل هو مستفاد من وجود الخارجى كما يوجد امر خارج
ثم تصور فالفعلى ثابت قبل الكثرة والانفعالى بعدها كما فصل في محله واما صلة
ان الصورة الحاصلة التي يمتاز بها ذوات الصور عن غير قد تكون صورة فعلية وهي
التي تكون قبل وجود ذى الصورة في الخارج وينبع الصورة الخارجية للصورة
الذهنية وهو المعنى بتبعية المعلوم بالعلم فهو انما هو العلم الفعلى وذو الانفعال

ذفيه بالعكس وقد تكون صورة انفعالية وهي التي تحصل بعد وجود ذي الصورة
في الخارج فالصورة الذهنية فيه تابعة في حصولها للصورة الخارجية فالعلم تبع للعلم
قوله وفيه اشارة الى انه لا يجب مطابقتها حيث لم يقل صورته لان المتبادر من هنا
الصورة اليه الصورة المطابقة على ذي الصورة بناء على ان الاضاه لا تختصا ص كما
عرفت قوله وانه يجوز ان يكون مساوية آه عطف تفسير لقوله انه لا يجب آه اي يجوز
ان يكون الصورة الحاكية من الانشا مساوية للصورة الحيوان الناطق واعلم منه كصور
الحيوان النفس واخص منه كصورة الحيوان الضاحك بالفعل قوله وفي عادة في العقل
من غير تغيير اشارة الى ان المظرفية على الحقيقة آه يعني ان الشارح اعاد قوله في العقل
في المثال من غير تغيير اي من غير تبديل الى قوله عند العقل اشارة الى ان الظرفية حقيقة
وقائقة الاشارة كون هذا التعريف للعلم الحصول اذ على تقدير الظرفية الحقيقة لا يشل
التعريف على العلم الحضور كما عرفت لكن فيه ما قد عرفت من انه اذا جعل تعريفا للعلم
الحصولي وكان العلم بانفسنا حصوليا لا حضوريا يلزم اجتماع المثليين فتدبر والى
ان التعريف مبني على ما ذهب اليه بعض الحكماء من ان صور الجزئيات المادية حاصلة
في ذات المدرك لا في قواها ويرد عليه ان الشارح غير قوله في العقل الى قوله عند ذلك
قال في ذلك المثال بها يمتاز الانشا عن العقل فالاولى ان يقال ان الشارح اشار بقوله
في العقل من غير تغيير الى ان التعريف يجوز ان يجعل للعلم الحصولي ويبني على ما ذهب اليه
بعض الحكماء من ان صور الجزئيات المادية كصور الكلليات والجزئيات المجردة منطبقة
منقشة حاصلة ثابتة في نفس النفس وشار بقوله عندك المغير اليه الى ان التعريف
يجوز ان يجعل للعلم الشامل للحصول والحضور ويبني على ما ذهب اليه بعض آخر من
الحكماء من ان صور الجزئيات المادية حاصلة في قواها النفس لا في نفسها قوله الوجه
اطلاق الصورة آه اشارة الى وجه الشبه وهو الكون سببا لامتيار كما يدل قوله اي
كما ان صورة الشيء آه واعلم ان العلم بالشيء لا يستلزم العلم بامتياره عن غير كما هو متدبر
جمهور المنطقيين وان ذهب الامام الرازي على استلزامه اياه حيث قال ان تصور
كل ماهية يستلزم تصورا لها ليست غيرها آه كما سيجي مع ما يرد عليه فامتيار
الشيء يترتب على العلم بالشيء بالقياس الى الغير فلا يرد ما يرد على الامام من ان العلم بالامتيار
عن الغير ان كان لازما من العلم بالشيء لزما من علم شيء واحد لزما للدور او التسلسل
وجند لزما من العلم بالامور الغير المتناهية سواء كان المراد من الغير جميع الاغيار

وبعضها لان الامتيار نسبة بين الشئين احدهما ذلك الشيء المعلوم والاخر الغير
والعلم بالنسبة يتوقف العلم بالطرفين وكذلك علم الغير يستلزم العلم بامتيار الغير لا
عن الغير الثاني والامتيار الثاني ايضا نسبة بين الشئين احدهما الغير الثاني والاخر
الغير الثالث والعلم به يتوقف على العلم بالطرفين وهكذا فاما يدور او ينسلس في
العلم من العلم بشيء واحد العلم بامور غير متناهية وبطلان الكلام ظاهر قوله من غير
الغير آه اشارة الى ان اضاه الغير الى ضمير الشيء للجنس مطلقا اي سواء كان متحققا
في ضمن جميع افراده او في بعض افراده قوله ولا يشكل تصور زيد بالشيء والممكن
العام آه ولا يشكل تصور شيء من الاشياء بمفهوم عام من المفهومات العامة الشاملة
لجميع الاشياء كصور زيد بالشيء وبالممكن العام بانه لا يمتاز بالنصور بهذا الوجه
العام الشامل لجميع الاشياء عن غيره اصلا لان عدم الامتيار ممنوع كيف وهو يمتاز
بالصور بهذا الوجه عما يتصور بهذا الوجه الواقع ونفس الامر وان كان ذلك الشيء الغير المتصور بهذا
الوجه متصفا بهذا الوجه في نفس الامر اذ الامتيار العقلي كاف هنا وفيه تعرض
على بعض الفضلاء عصام الدين حيث قال ولا يشكل بالعلم بالشيء بالمفهومات
العامة لجميع الاشياء كصور زيد بالشيء والممكن انعاما لما يعتون الا لنسبة ان
المراد بالامتيار عن الغير كونه بحيث يمتاز عن الغير ان كان غير بل ان المراد بالغير ماهو
غير في باد نظر العقل وهو المتصف بالاشياء وان ليس غير في ثاني نظره انتهى ولا يخفى
عليك وجه التعريض قال الشارح كما تثبت صورة الشيء في المرآة آه الظاهر متعلق
بقوله ترسم فالمراد بالارتسام الثبوت والنصور لان الارتسام مشبه وثبوت
الصورة في المرآة مشبه به وفي هذا التشبيه نهوا على فائدين جليلين احدهما
انه كما لا تثبت الصورة في المرآة الغير الصافية عن الكدورات لا تثبت في الاذهان
الغير الصافية عن الكدورات البشرية والشواغل الحسية وثانيها انه كما لا يعتمد
على حكاية المرايا الغير المستقيمة لا اعتماد على اذهان ما لم تستقم قوله تشبيه للحصول
العقلي بالحصول الحسي آه وفيه رد على القائل ان العلم بالشيء لا يثبت بقوله
كما يثبت صورة الشيء في المرآة آه على ان وصف الصورة بالارتسام والانتقاش
في العقل امر وهمي كوصف الصورة المرئية بالارتسام فيها ولا انتقاش ولا ارتسام
فيها كما حقق في محله واشتهر بين اهلها فلا يرد ان حصول الصورة في المرآة وهمية
وفي العقل حقيقة فلا يحسن التشبيه لان التشبيه لا يرتسام لا للحصول انتهى وحاصل الرد انه

تشبيه الحصول العقلي بالحصول الحسي لا تشبيه للارتسام العقلي بالارتسام الحسي لان
المراد بالارتسام الثبوت والحصول كما عرفت ويندفع الايراد المذكور بقوله متحقق
عند الطبيعيين قوله متحقق عند الطبيعيين فان الرؤية آه قيل اي رؤية الانسان
وجهه في المراة آه ولا يخفى ان تخصيص الرؤية برؤية الانسان وجهه مما لا وجه له
مع انه على هذا يكون استدلالا بحال الجزئي على حال الكلي وهو خارج عن فنون
العقلية وفيه رد على مولينا داود حيث ورد على الشارح بان المراة لا تثبت
فيها صورة اصلا لانهم بينوا ان الخطوط الشعاعية الخارجة عن البصر تقع على
صفحة المراة ثم تنعكس منها الى الاشياء فتخط بجوانبها فيدرك المرئي الا ان الواهمة
بمعونة اعتبار النفس ادراك المرئي في جانب يقابل الباصرة ارت النفس ان المرئي
منطبع صورته في المراة ومرتمة فيها والا فلا انطباع فيها اصلا واجاب المحشي عنه
بانه وان لم يكن الانطباع في المراة متحققا بل كان مخيلا عند الرياضيين القائلين
بالانعكاس لكن الانطباع متحقق عند الطبيعيين القائلين به مع ان كونه مخيلا كان
في صحة التشبيه كما بين في علم البيان وتفصيل الجواب انهم ذهبوا الى ان البصار
بالانطباع والارتسام والانتقاش وهو المختار عند ارسطو والشيخ الرئيس
وغيرهما قالوا ان مقابلة البصر للباصرة توجب استعدادا فيض به صورته على
الجلدية ولا يكفي في البصار الانطباع في الجلدية والا لراى البصر شيئا واحدا
شئين لانطباع صورته في جلديتي العينين بل لا بد من تادى الصورة من الجلديتين
ملتقى العصبين المجوفتين ومنه الى الحس المشترك وليريد بتادى الصورة منهما
الى الملتقى ومنه الى العصبين المجوفتين ومنهما الى الحس المشترك انتقال العرض الذي
هو صورة بل ارادوا ان انطباعه في الجلدية معد لفيض ان الصورة على الملتقى
وقيضاها عليه معد لفيضها على العصبين وقيضاها عليها معد لفيضها على
الحس المشترك قالوا انه ينطبع من لوجه صورة في الصقيل ثم ينطبع من تلك الصورة
صورة اخرى في العين وقوله مخيل عند الرياضيين آه خبر بعد خبر لقوله وهو
وذلك لانهم بعد اتفاقهم على ان الابصار يخرج شعاع من العينين اختلفوا فذهب
طائفة منهم الى ان ذلك الشعاع مخروط مصمت اي غير مجوف وذهب طائفة اخرى
الى ان ذلك المخروط مجوف مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها التي الى البصر
مجمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر فينطبق عليه من البصر اطراف تلك

الخطوط ادركه البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولدك يخفى على البصر
المسامات التي في غاية الدقة في سطوح البصرات وذهب طائفة ثالثة الى ان الخارج من
العين خط واحد مستقيم واذا انتهى الى المبصر تحرك على سطحه في جنى طولوه وعرضه
حركة غايلا لسرعة ويتخيل بحركته هيئة مخروط ولا يخفى ان كل واحد من المذاهب الثلاثة
مع ما اتفقوا عليه من خروج الشعاع من المخيلات وههنا مذهب ثالث لبعض الحكماء
وهو ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهواء المشف الذي
بين البصر والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك كالبصير
ولعل ان الابصار على هذا المذهب امر متحقق لان الهواء المشف المتكيف امر متحقق
وبه يصير البصر ولهذا قيل في خاشية شرح التجريد ان هذا المذهب قريب
من مذهب الطبيعيين وقال في شرح المواقف انه قريب من مذهب الرياضيين وما
قرناه من المذاهب في الابصار موافق لما في شرح الجديد للتجريد وشرح الهداية للبيد
وهو التحقيق لا موافق لما في المواقف وشرحه وتفصيل البحث وتحقيقه يطلب من
محله قوله مثل بضمين وسكون جماعة آه لم نطلع اي بضمين جمع على وزن كتبنا
في القاموس وقيل بالضمين شبح الشيء ظله ولا يخفى انه على هذا المعنى يكون مفردا
ولم نطلع عليه في اللغة قوله والمراد بالمحسوسات البصرات آه اقسام المحسوسات
بالحواس الخمس الظاهرة وهي الباصرة والشامة والذائقة والامعة والامعة البصرات
والشموعات والمذوقات والسموعات والملموسات والمنطقة في المراة انما هي
البصرات ولذا قال المحشي والمراد بالمحسوسات البصرات قوله الاقتصار على ذكرها آه
وفيه تعريض ورد على مولينا داود حيث قال معنى قول الشارح والنفس مرادة نطبع
فيها مثل المعقولات آه كما ينطبع فيها مثل المحسوسات بناء على ما ذهب اليه بعض
الحكماء من ان صور المحسوسات كصور المعقولات مرتمة في النفس ولو بالوسائط
والظان الشارح لما بين الفرق بين النفس والمراة من وجه وهو ان النفس ترسم
فيها صور المعقولات والمراة ترسم فيها صور البصرات اراد ان يبين الفرق بينهما
من وجه آخر فقال لان المراة لا تثبت فيها الا مثل المحسوسات والنفس مراة نطبع
فيها مثل المعقولات آه والا فلا حاجة اليه ولما ذكر ما يدل على المحسوسات طرف المشبه
به وتركه في طرف المشبه حيث لم يقل والنفس مراة لا نطبع فيها الا مثل المعقولات
مع ان الظان يقول كذا دل الكلام على ان معناه ان النفس مراة نطبع فيها

مثل المعقولات كما لتطبع فيها مثل المحسوسات مطلقة اى سواء كانت المحسوسات ظاهرة
 باقسامها الخمسة او باطنة باقسامها الخمسة قال بعض الافاضل والاكتفاء بالمعقولات
 من جانب النفس كانه لاستعمالها في المعلومات انتهى وهذا ما عندى فقطن قوله يدل
 على ان التعريف للتصور العقلي آه فالتعريف مبنى على ما ذهب اليه بعض الحكماء من ان
 صور الكليات والخبريات المجردة مرتبة في النفس الناطقة دون غيرها قوله والمراد
 بالمثل اعم آه ولما توجه على الشارح من ان قوله مثل المعقولات آه يدل على ان التعريف
 انما ينطبق على مذهب الاشباح لان المثال شبح الشئ وظله ولا ينطبق على هو الحق
 من ان الحاصلة في النفس نفس لما هبة اجاب عنه بان المراد بالمثل اعم من ان يكون نفس لما هبة
 المعقول كما هو مذهب المشائين او شجاءه كما ذهب اليه شراطين قوله تفريع على تعريف التصور
 اى اذا عرفت ان هذا التعريف لمطلق التصور في الواقع عرفت ان قول المص وهو حصول آه
 اشار الى تعريف مطلق التصور يعنى ان الضمير راجع اليه فان قيل فالمناسب ان يذكر
 بعده ما يكون دليلا على استلزام الاول والثاني كان يقول اذ لا يمكن ان يجعل تعريف
 الشئ تعريفا لشيء آخر ويذكر قوله لانه لما ذكره بطريق العطف لانه دليل آخر على
 المدعى اعنى التعريف المذكور المطلق التصور لا دليل لاستلزام قلت هو دليل الاستلزام
 اذ لا يلزم من مجرد كون هذا التعريف للمطلق في الواقع ان يكون كذلك في كلام المص
 ايضا لجواز ان يكون كلامه على وجه لا يمكن ان يجعل تعريفا له او يكون منه شئ آخر
 يمكن ان يجعل تعريفا له فبين ذلك بقوله لانه آه قوله لان الظاهر كونه تعريفا للتصور
 السازج آه وذلك لان المص لما عرف القسم الثاني وترك تعريف المقسم دل كلامه بظاهر
 على ان هذا التعريف للقسم الاول فعلى هذا يرجع الضمير الى القسم الاول المعروف
 وهذا مبنى على ما حققه الشارح من جعل التقسيم حقيقيا وحمل التردد على الانفصال
 الحقيقي اذ لو لم يجعل التقسيم حقيقيا ولم يجعل التردد على الانفصال الحقيقي بان يكون
 المراد من التصور فقط الادراك من حيث هو ادراك من غير اعتبار شئ آخر معه حكم او غير
 لزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره ووقوع التردد بين العام والخاص لا مبنى على ما
 ذهب اليه العلامة الثفنازاني من ان التقسيم اعتبارى بناء على ان الانفصال يمنع الخلو
 واستند الى ما قاله المص في بعض كتبه غير هذا الكتاب من ان التصور فقط هو الادراك
 من حيث هو ادراك من غير اعتبار شئ آخر معه حكم او غيره وهو يرادف العلم فارجع
 الضمير الى تصور فقط بهذا المعنى قوله اى لما ذكره آه ولا يخفى ان جعل التعريف المطلق

التصور يتوقف على وجود شيئين احدهما مصحح لارجاع الضمير اليه لئلا يلزم لاضمار
 قبل الذكر والاخر مقتض له وهو نصح التعريف يتوقف على كونه تعريفا لمطلق التصور
 ذلوجعل تعريفا للتصور السازج يكون التعريف غير مانع لبعض اغياره لشموله على
 القسم الثاني واشار الشارح بقوله لانه لما ذكر التصور فقط آه الى ان الشين المذكور
 موجودان في كلام المص واوضح المحشى وجود المصحح في كلامه اذ لا حاجة الى ايضاح
 وجود المقضي فيه حيث اوضحه الشارح قول المص ان آه والمراد من الامر ان بالذات على ما
 صرح به المحشى فيما سبق من ان المراد الاشتمال لاشتمال بلا واسطة فلا ضمير في كون
 الجزء الثاني مشتملا على اجزاء كعدم والحكم والكون والاضافة
 ولعل المحشى انما لم يتعرض لهذا التحصير هنا مع ان التعرض واجب له لدفع ما اورده
 الفاضل العصام على الشارح من انه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر امورا ثلثة التصور
 المطلق والحكم الذى تضمنه قوله فقط والتصور فقط انتهى كقبا بما سبق فاندفع
 ما اورده ذلك الفاضل قوله بينا آه اى بديهيا جليا ولذا لم يتعرض الى البيان اى التنبية
 بخلاف التصور المطلق فانه بديهى خفى يحتاج الى التنبية فلا يردان بين قوله بخلاف
 التصور المطلق وبين قوله ونبه منا فاة حيث يدل الاول على ان ذكر التصور المطلق
 بذكر التصور فقط نظرى يحتاج الى البيان ويدل قوله ونبه على ان ذكره بذكره بديهى
 خفى يحتاج الى التنبية فينبها منا فاة وبما فسرنا وحررناه اندفع هذه المناقاة
 كما لا يخفى قوله ضرورى آه لان المطلق جزء المقيد ووجود الكل يستلزم وجود
 الجزء فليس جواب عما اورده الفاضل العصام على الشارح من ان ذكر التصور المطلق
 ههنا بين لا يحتاج الى البيان انما يحتاج الى هذا البيان ذكر المطلق بعبارة المقيد
 من غير ذكر المطلق بعبارة كذا كالمحوان بذكر الانسان وحاصل الجواب ان ذكر
 التصور المطلق بديهى لا يحتاج الى البيان لكنه بديهى خفى يحتاج الى التنبية قوله
 ومنشاء الاشتباه عدم الفرق بين ذات المطلق آه اذ المراد بالتصور المطلق المذكور
 ههنا بذكر المقيد ذات المطلق والمنافى للمقيد المطلق من حيث هو مطلق قوله منع
 لحصر العود فيما ذكره آه اى منع لاحصر المستفاد من تردد الشارح بين
 التصور المطلق والتصور السازج فيها باحتمال شق آخر وهو رجوع الى العلم
 مع ان رجوع الى التصور المطلق تكلف يحتاج الى بيان ذكره في ضمن المقيد ولما لم
 ان التصور المطلق والعلم مراد فان اذ كما يصح ان يجعل هذا التعريف تعريفا

لتصور المطلق كذلك يصح ان يجعل تعريفا للعلم فالمقتضى موجود فيهما وكما ان التصور ينظر
 المذكور قبل الضمير كذلك العلم مذكور قبله فالصحيح موجود فيهما ففي رجوع الضمير
 الى التصور المقيد وان كان له مناسبة للمقام مع وجود المصحيح الا انه لم يوجد مقتضى
 قوله والجواب بطلان للسند المساوي وحيث يمكن ان يجاب ايضا بان المقصود ان ذلك
 الضمير لا يجوز ان يعود الى التصور فقط وذلك لا ينافي جواز عوده الى العلم فان قيل
 هذا الجواب ينافي قول الشارح وانما عرف مطلق التصور قلنا المراد به حينئذ على تقدير
 ان يكون التعريف للتصور المطلق قوله اذا لا احتمال للعود الى رابع آة فان قيل لاجتماع
 رابع وهو جواز ان يعود الى الحكم فلا يكون السند مساويا قلنا يعود الضمير الى الحكم
 ممنوع بمثل ما ذكر في امتناع العود الى التصور فقط لانه لو عاد اليه لم يكن التعريف
 مانعا لبعض اغياره فيجئ دبر عليه انه لا وجه لذكر مانع العود الى التصور فقط
 دون ذكر المانع عن العود الى الحكم الا ان يقال اكتفى عنه باشارة العلم مع ان التعريف
 للحكم فيما بعد يخرج عن هذا المانع فتدبر قوله وهذا اورد الفاء آة اى ولاجل ان هذا
 الجواب انما هو ابطال للسند المساوي وورد الفاء الداخلة على الجزاء الذي كان
 مقدمة هذا السند المساوي كما يدل قوله اى لو عاد الى العلم فلا معنى آة اى
 فلا تكتة لتوسيط التعريف آة بخلاف اذ حمل الفاء على التعليل قوله والحمل على
 اثبات المقدمة المنوعة آة والحمل على اثبات المقدمة المنوعة بالذات وهم والا فاطلا
 السند المساوي اثبات المقدمة المنوعة الا انه بواسطة ابطال السند المساوي
 قوله لم يقل للتوسيط انقسم آة رد لما قال الفاضل العصا من انه يمكن ان يجعل المانع
 عدم معنى للتوسيط احد قسمي العلم بينه وبين تعريفه واعترض عليها بان فائدة
 التوسيطين التنبية على ان التقسيم هو العدة كما سيجي واجاب بانه يحصل هذا
 التنبية بدون التوسيط بجعل التعريف لمطلق التصور كما سيجي فلا معنى للتوسيط
 انتهى وفيه ان هذا الجعل يستلزم التوسيط لان تعريف احد المترادفين تعريف
 للاخر تدبر ويمكن ان يقال المشهور انه اذا اراد الضمير بين الاقرب والابعد تعين
 للاقرب قوله مع تلازمهما آة اى التوسيطين قوله لسبقة القسم في الذكر آة اى
 لما كان القسم سابقا في الذكر على التعريف لم يمكن ان يقال حين ذكر القسم انه وسط
 بين العلم وتعريفه حتى يقال انه لا معنى لهذا التوسيط مع ان التقسيم مقصود
 بالذات فلو قيل لا معنى للتوسيط القسم بين العلم وتعريفه دل على ان التقسيم غير مقصود

بالذات مع انه خلاف الواقع قوله على احد احتمليه اعني التأخر آة والاخر التقدم قوله لا بد
 من تعريفه آة اى لا بد من ذكر تعريفه قوله والاولى ان يكون آة الظاهر معطوف على قوله
 للتنبية والمراد بالوضع ههنا التقدم بالذكر وبالطبع التقدم بالذات كما يدل عليه قوله
 فينبغي التقدم في ذكر آة قوله فيما لا ينبغي ان يوسط به الكلام آة اذ من البديهي ان الاهتمام
 بالتقسيم انما هو بتقديم التقسيم وتأخير التعريف عن التقسيم لا بتوسيط التعريف بين
 القسمين كما لا يخفى قوله استفسار مترتب على اعتبار العود الى مطلق التصور آة اشارة
 الى ان منشأ السؤال الاستفسار يعود الضمير الى مطلق التصور ولما كان العلم والتصور
 المطلق المترادفين فالمناسب ان يجعل العلم مقسما والتعريف اى يجعل التصور المطلق مقسما والتعريف
 له بتقديم التعريف على القسمين والسؤال استفسار عن فائدة العدو من هذا الامر الظاهر المنطوق
 قوله وان جعل انكاريا كانا بطلا لآة اى وان جعل السؤال اعتراضيا على ان يكون الاستفسار
 انكاريا يكون ذلك المنشأ الذي هو الاستفسار مورد للسؤال الاعتراضى ابطال لذلك المورد
 باحد الطرفين النقض المعارضة وخلاصة الاعتراض على وجه قر من الوجوه المختلفة بين
 الناظرين كما سنستظهر انما لا يجوز ان يعدل العاقل فضلا عن الفاضل العدو من الظاهر الذي هو تقديم
 تعريف العلم على القسمين الى خلاف الظاهر وهو توسط تعريف بينهما بلا تكتة وفائدة كما ذكرتم كذلك
 لا يجوز ان يعدل العاقل فضلا عن الفاضل عن الظاهر الذي هو الافتتاح بتعريف العلم ثم تقسيمه ما هو
 خلافا وهو الافتتاح بتقسيم ثم تعريف بلا تكتة وفائدة قوله اما الافتتاح بالتقسيم المشعر آة اشارة
 الى السؤال وقوله ثم الاتيان بتعريف مراد آة اشارة الى سؤال آخر اى فافائدة تعريف مرادف
 العلم فقوله فلا فائدة فيه خبر لكل واحد من قوله اما الافتتاح وقوله ثم الاتيان
 وعدم الفائدة فساد عند العقلاء على ان الافتتاح بالتقسيم المشعر بمعلومية المقسم
 ثم الاتيان بتعريف مرادف الذي هو تعريفه في الحقيقة المشعر باحتياجه الى التعريف
 مما يتناقصان باعتبار مدلوليهما فجعل قوله قد سره فان قلت مطلق التصور مرادف
 للعلم متضمنا لهذين السؤالين ففي هذا الكلام رد على من جعل قوله قد سره فاذ
 قلت مطلق التصور آة سؤال واحد كما سنقله قوله اى لفائدة في ذلك المذكور
 آة فيه تعريف بعض الفضلاء اى وردى حيث جعل الفائدة في ترك الاسلوب انظر
 لا في المذكور كما سنقله قوله على كون التقسيم عمدة آة اشارة الى جواب السؤال
 الاول قوله وعدم كون تعريفه عمدة آة اشارة الى جواب السؤال الثاني فالتنبية
 الاول جواب عن كل واحد من السؤالين ببيان الفائدة ان كان الاستفسار حقيقيا

او يمنع المقدمة ان كان انكارها قوله بخلافه اذ عرف مراد الذي هو مذكور تبعا
لقسمه فان تعريفه آه كما قال بعض الفضلاء او وردى من ان تلك الفائق انما تحتاج
الى الاستفسار عنها اذا كان تعريفها مقصودا لذاته واما اذا كان مقصودا
بواسطة كونه مأخوذا في القسمين الذين اريد ببيانها فلا تحتاج الى الاستفسار عنها
قوله فقوله دون تعريفه آه يعنى ان قوله قدس سره دون تعريفه آه الشارة الى الجواب
عن السؤال الثانى ولذا فرغ على قوله وعدم كون تعريفه علة آه قوله لما بالنسبة
اليه المقصود آه يعنى ان القصر في قوله قدس سره على ان التقسيم هو العلة اه ايضا في
بالنسبة الى التعريف قوله دليله آه اى دليل الحصر وحاصله ان التعريف انما يكون
مقصودا لمعرفة المقسم وهو معلوم بوجه ما فلا حاجة اليه لكفاية العلم بوجه ما
وهذا مبني على ما هو المشهور من ان العلم بوجه الشئ علم بذلك الشئ واما على ما
هو التحقيق من ان العلم بوجه الشئ لا يكون علما بذلك الشئ بل العلم بالوجه علم بذلك
الوجه فيحتاج الى التعريف لمعرفة المقسم فيما يكون التقسيم تقسيما حقيقيا وما قيل
الا ان يقال وان اخر التعريف لحصل العلم بالمقسم بسبب تعريفه بمرادفه فساد ظاهر
لانه على تقدير تأخر التعريف يكون العلم المستفاد من التعريف متأخرا عن التقسيم وهو
ظ فلا يحصل معرفة المقسم قبل التقسيم بل بعده ولا بد من معرفة المقسم قبل التقسيم
قوله والمقصود دفع اه وقد عرفت وجه الاندفاع وهو كفاية العلم بالوجه بالمقسم
فلا يتوقف التقسيم على تعريف المقسم لتحصيل العلم به قوله فان الافتتاح بالتقسيم آه
اشارة الى التنبية الثانى جواب عن السؤال الاول فكلية اوفيه لمنع الخلو لا يمنع الجمع
لما عرفت من ان التنبية الاول جواب عن كل من السؤالين قوله على ان تفسيره به
مشهوراه فشهرة قائمة مقام ذكره قوله واذا كان العلم غير محتاج آه اشارة الى ان الشرط
محذوف كما صرح به قوله فانه يحصل مع معرفة المقسم اه ومع ذلك يحصل فائق العلم
بالمرادفة والمرادفة دفع ما يرى بين قول الشارح وانما عرفه مطلق التصور للتنبية
على المرادفة وبين قوله قدس سره ويتضح القسمان من المنافاة لان قول الشارح يدل
على ان تعريف مطلق التصور للتنبية على المرادفة وقوله قدس سره يدل على ان تعريف
مطلق التصور لا تضاح القسمين لان التصور المطلق جزء منهما كما عرفت وحاصل
الدفع ان المقصود بالذات من التعريف معرفة الاقسام ومع ذلك يحصل فائدة العلم
بالعرفى على ما لا يخفى قوله فقوله ففسر معطوفا على قوله التنبية على انه آه ففيه

اشارة الى ان قوله قدس سره ففسر مطلق العلم آه جواب عن السؤال الثانى كما ان التنبية الثانى
جواب عن السؤال الاول ففيه رد على مولينا داود حيث قال وهذا زيادة على الجواب وبما
حررنا كلام المحشى ظهرا بطلا ما قيل الفاء تفريع على كونه مشهورا واستغناء عن الذكر
فيكون المجموع جوابا واحدا لا معطوفا على التنبية كما توهم لاقضية ان يكون جوابا
آخر مستقلا ويدل قوله فائق العلم بالمرادفة على ان المحشى جعل قوله قدس سره ففسر
مطلق التصور آه جوابا آخر مستقلا غير التنبية الثانى ولا يخفى ان كلامه مبني على انه منافاة
بين كون الفاء عاطفة وكونها جزائية قوله هذا هو التوجيه الظاهر آه وقد عرفت ان مال
توجيهه كون قوله قدس سره فان قلت آه متضمنا للسؤالين اللذين ذكرناهما على الحق
عبارته والتنبية الاول جوابا عن كل واحد منهما والتنبية الثانى جوابا عن السؤال الاول
وقوله قدس سره ففسر مطلق التصور آه جواب عن السؤال الثانى قوله ولنا ظننا
في هذا المقام كلمات لا تليق ان تنقل آه واعلم انه اعترض على المحقق قدس سره بان السؤال
المذكور اما اثنان اى ما فائق الافتتاح بتقسيم العلم وما فائق تعريف مرادفه بما هو تعريفه
في الحقيقة واما واحد وهو اما الاول واما الثانى فعلى الاول لا وجه لايراد كلمة او في
قوله او التنبية والجواب بانها بمعنى الواو بعيد غاية البعد في كلام المصنفين وعلى الثانى
لا وجه لاي رد التنبية الثانى وعلى الثالث لا وجه لاي رد التنبية الاول واجاب الناظرين
عنه بتوجيهات مختلفة لعبارة السؤال والجواب منها ما ذكره المحشى كما هو الظاهر وباختصار
الشق الاول وحمل الانفصال على منع الخلو وقد عرفت على التفصيل ومنها ما ذكره مولانا
حيث قال يعنى ان قلت مطلق التصور مرادف للعلم الذى هو المقسم فاذا جعل الضمير
راجعا اليه دون العلم لزم منه الاشتغال بتقسيم العلم ولا اثر الاشتغال بتعريف مرادفه
بما هو تعريفه في الحقيقة والواقع وذلك يتضمن ترك تعريف العلم الذى هو المقسم مقام
تقسيمه مع ان ذلك المقام يقتضى التعريف ثم التقسيم فافائق ذلك وحاصله فافائدة
ترك تعريف المقسم مع احتياجه اليه قلت الفائق في ذلك الترك التنبية على ان التقسيم هو
العمد في بيان الحاجة لانه المحتاج اليه كما عرفت سابقا دون تعريف العلم اذ لا احتياج
اليه بالذات وهو لا بواسطة التقسيم اذ يكفي فيه معرفة المقسم بوجه ما وهو
حاصلة او التنبية على ان تعريف العلم بذلك مشهور وهذا الجواب على تقدير تسليم خلع
التقسيم الى التعريف يعنى ان تعريف العلم به مشهور فلا حاجة الى ذكره لقيام شهرته
مقام ذكره انتهى وحاصل الجواب اختيار الشق الثانى كما يدل عليه قوله فان قلت

هذا الجواب
على ما ذكره
المحقق

مطلق التصور أو قوله وذلك تبين ترك تعريف العلم آه وقوله وحاصله فما فائق ترك تعريف
المقسمة ودفع محذوره بان قوله قدس سره ذلك في قوله الفائق في ذلك إشارة
إلى ما تضمنه الافتتاح بتعريف مرادف الذي هو الاشتغال به من ترك تعريف العلم إلى
الافتتاح فقوله وعلى الثاني لا وجه للنبيه الثاني ممنوع ولا يخفى أن هذا الجواب مبني
على خلاف الظن من كلام قدس سره لأن الظن من قوله فما الفائق في الافتتاح بتقسيم العلم ثم تعريفه أن السؤال
أثنان أحدهما سؤال عن الفائق في الافتتاح بتقسيم العلم والثاني سؤال عن الفائق
في الافتتاح بعد تعريفه فجملة سؤال واحد بخلاف الظن وان الظن أن قوله قدس سره
ذلك في قوله فما فائدة ذلك إشارة إلى الافتتاح الذي هو الاشتغال فجملة إشارة
إلى لازم ذلك هو ترك تعريف العلم بخلاف الظن ومنها ما ذكره بعض المحققين من أن هذا السؤال
واحد ومحصله أنه لم يقدم تقسيم على التعريف أي ما فائدة تقديم تقسيم العلم على تعريفه
لأن تعريف مرادف هو تعريف بالحقيقة بأن كلاما من النبيهين جوابا على تقدير أن يكون
العلم معلوما بوجه ما وهو كاف في التقسيم فافتح بالتقسيم للنبيه على أنه هو العلم
والثاني جواب على تقدير أن يكون العلم معلوما بالتفسير المذكور فافتح بالتقسيم
لعدم الاحتياج إلى تعريفه واحتياج تعريف مرادف إلى التقسيم في هذا الأسلوب ثم أتى
بتعريف مرادفه ليعلم المرادفة على تقدير معلومته بوجه ما لم يعرف المرادفة فلا يخل
على تقدير الأول ولا الأول على تقدير الثاني أيضا إذ كون التقسيم عمدة يظهر على تقدير
أن لا يكون العلم معلوما بالتفسير المذكور فليتأمل انتهى هذا جواب باختصار الشق
الثاني ودفع محذوره ولا يخفى أن جعل السؤال سؤال واحد بخلاف ظاهر عبارة
السؤال لما عرفت من أن قوله قدس سره ثم تعريف مرادف آه ظاهر في السؤال الثاني
وقد جعله بعض المحققين تعليلا لما قبله حيث قال لأن تعريف مرادف آه فهذا التعليل
في الحقيقة جواب عن سؤال مقدر كما لا يخفى فجعله تعليلا وحمل التعليل على الجواب عن
السؤال المقدر بخلاف الظن بمرتبين ولأن تقديم التقسيم على التعريف لا يثبت على كون
التقسيم عمدة في بيان الحاجة دون التعريف كيف وقد قدم التقسيم على سائر مقدمات
بيان الحاجة دون التعريف مع كون كل منها عمدة فيه وأيضا تقديم التقسيم على التعريف
لا يثبت على أشهر تعريفه وإنما المنبه عليه ترك تعريفه في مقام الاحتياج إلى ذكره و
اجيب بأن مراده أن تقدير ما حقه التأخر وهو التقسيم على ما حقه التقدير وهو التأخر
يدل على أنه هو العمدة دون التعريف ومنها ما ذكره بعض الفضلاء أبو وردى

قد ذكره بعض الفضلاء
في كتابه في بيان
الاحتياج إلى التعريف
فإنه لا يحتاج إلى
العلم بمعرفة العلم
فإنه لا يحتاج إلى
العلم بمعرفة العلم

من أن السؤال أنه ينبغي أن يعرف العلم ولا ثم يقسم لأن المناسب تعريف الشيء حتى يعلم ثم
تقسيمه وعلى تقدير الافتتاح بالتقسيم كان المناسب أن يعرف العلم نفسه لا ما هو مرادف
أذ هو غير مذكور أصالة لشيء بل تبعاً لشيء وأيضا ليرد التقسيم عليه أي ليس مقصود
المسائل الاستفسار عن فائدة هذين الأمرين حتى يجب ترك ما هو المناسب في هذا
المقام وهو ما الأول والثاني فجعل كلاما من النبيهين فائق ترك كل من الأمرين وقال
يعنى لو فعل كما ذكرت لفات الغرض اعني كون التقسيم عمدة دون التعريف ما على
تقدير الافتتاح بالتعريف فظنوا ما على تقدير الافتتاح بالتقسيم ثم بالتعريف نفس العلم
لا مرادف فلان فيه شائبة عمدة حيث لفت إلى العلم وعرف نفسه بخلاف تعريف المرادف
أذ فيه ترك الالفتات إلى العلم وتعريفه بقدر الامكان فلا يكون فيه شائبة عمدة
هذا بالنسبة إلى النبيه الأول وأما بالنسبة إلى النبيه الثاني فقال لو فعل كما
قلت لفات النبيه على المرادف لأن الواقع على التقدير المناسب المذكور هو تعريف
نفس العلم أما قبل التقسيم أو بعد انتهى هذا جواب باختصار الشق الأول ودفع محذوره
ولا يخفى أنه خلاف الظن من قوله قدس سره فما فائدة ذلك لما عرفت من أن ذلك إشارة
إلى الافتتاح وقد جعله بعض الفضلاء إشارة إلى لازم الذي هو الترك ومن قوله
النبيه على أن تفسير العلم بذلك مشهور أنه لان ما في حيز على التي كانت صلة للنبيه
يكون منبها عليه وهو شهرة تعريف العلم لا المرادف وقد جعله المرادف لاشهرة تعريف
العلم ولذا قال قد تسامح قدس سره فأقام ما هو عليه للنبيه مقام المنبه عليه مع
مع أن الأمر على العكس ومنها ما ذكره مولانا عماد الدين من أن النبيهين المذكورين
جواب عن السؤال الأول عن طريق منع الخلو وقوله ففسر مطلق التصور إلى آخره إشارة
إلى الجواب عن السؤال الثاني وذلك ظ لا يحتاج إلى ارتكاب المسامحات انتهى وهذا
أيضا باختصار الشق الأول ودفع محذوره وقد عرفت أن الظاهر أن النبيه الأول
جواب عن السؤالين والنبيه الثاني جواب عن السؤال الأول فقط وقوله ففسر مطلق
التصور آه جواب عن السؤال الثاني وإنما أطبنا الكلام ليتضح المرام لأن هذا المقام
من مزلق الأقدام والتحقيق عند الملك العلامة قوله اعترض على قوله ففسر مطلق التصور
آه أي لا اعترض على قول الشارح وإنما عرف مطلق التصور لما سيأتي من المحشى وهذا
غير ما ذكره قدس سره آه ففيه رد على ما قاله الفاضل داود من أن هذا السؤال
نظر في سياق كلامه منفرع على قوله قدس سره ففسر مطلق التصور ليعلم أنه مرادف

العلم آه فان كان هذا القول عني ففسر مطلق التصور آه اشارة الى سؤال وجواب ذكر
 الشارح بقوله انما عرف مطلق التصور دون التصور فقط آه ففريع السؤال على ظاهره
 فيكون معنى قوله ففسر مطلق التصور آه ففسر مطلق التصور دون التصور فقط
 وفي قوله قدس سره كما صرحه الشارح بذلك في قوله تنبيهها على ان التصور كما يطلق آه
 نوع اشعار بان اشارة الى ذلك السؤال والجواب ويمكن ان يجعل ايضا قوله فلاحا
 في ذلك ان يعرف مطلق التصور دون التصور فقط مشعرا به وكذا قوله قدس سره
 واما اطلاق التصور على ما يقابل التصديق آه وان لم يكن هذا القول اشارة الى ما ذكره
 الشارح من السؤال والجواب بل كان مراده به انه اذا اشتغل بتميزه ولم يتركه
 فان تعريف مصروف عن ظاهره ومتعلق بما ذكره الشارح من السؤال والجواب لا بقوله
 ففسر مطلق التصور آه فالصواب عنه هاتان القريتان اعني قوله فلاحا في ذلك
 آه وقوله واما اطلاق التصور آه انتهى ولا يخفى ان الظاهر من كلامه الفاضل داود
 على كل احتمال من الاحتمالين اللذين ذكرهما ان السؤال بقوله قدس سره فان قلت اراده
 على قول الشارح وانما عرف مطلق التصور آه الا ان وروده على الاحتمال الاول ليس
 صريحا بل بحسب المال وعلى الثاني صريح والمحتشئ رد عليه بقوله اعتراض على قوله
 قدس سره ففسر مطلق التصور كما عرفت وايضا فيه رد على ما ذكره بعض الافاضل
 ابي وردى من ان هذا السؤال مطلق بما ذكر في الشرح من قوله تنبيهها على ان التصور
 آه وانما قلنا انه متعلق بذلك وان كان الظاهر متعلق بالشق الثاني من الجواب عن
 الاعتراض السابق اعني قوله او التنبيه آه الا من ظهور فائق قوله واما اطلاق
 التصور على ما استذكره وثانيتها ان قوله بعد ذلك فلاحا في ذلك الى ان يعرف مطلق
 التصور دون التصور فقط يدل على ذلك لان المناسب على تقدير تعلقها بالشق
 الثاني من الجواب ان يقال دون العلم بدل قوله دون التصور فقط اذ قوله او التنبيه
 جواب عن فائق تعريف العلم لا العلم نفسه انتهى واورد عليه الفاضل داود
 وقال بما ذكرنا من الاحتمالين حمل الكلام على ظاهره على تقدير وصرفه عنه على قيد
 آخره سقط ما ذكره بعض الافاضل انتهى وايضا فيه رد على مولينا عماد الدين
 حيث قال هذا اعتراض على ما ذكره الشارح من ان تعريف مطلق التصور لا التصور
 فقط للتنبيه على كون التصور المطلق مرادفا للعلم لا على كلام الخاشية بدليل قوله
 فلاحا في ذلك الى ان يعرف مطلق التصور دون التصور فقط وقوله واما اطلاقه

على ما يقال التصديق آه انتهى قوله لان معنى التقسيم ضم قيود آه توضيح المقام يقتضي سطر
 الكلام فنقول اعترض على قوله قدس سره فقد علم بذلك ان التصور يطلق على ما يراد
 العلم آه بان تقييد التصور في القسمين لا يدل الا على اشتراكه بينهما وذلك لا يكفي في العلم
 بالترادف اذ لا يلزم من كون كل مقسم مشتركا بين القسمين كون كل مشترك بينهما
 مقسما وهل هذا الا توهم انهما من الموجبة الكلية كنفسها الا يران قولنا الحيوان اما
 ماش فاطلق واما ماش صاهل لا يوجب كون مفهوم الماشي عين مفهوم الحيوان اجب
 عنه بوجوده كثيرة الاول ما اختاره المحتشئ وذكره بقوله معنى التقسيم آه وهو ما
 ذكره المحقق قدس سره في بعض تصانيفه واورد عليه بانه فليكن القيدان مجموع
 تصور فقط وتصور معه حكم كانه قيل العلم اما علم هو تصور فقط واما علم هو
 تصور معه حكم وفيه نظر لانه لا يدل على كون المجموع قيدا بل يدل على ان العلم والتصور
 متحد في نفس الامر كما لا يخفى ولهذا لم نلغى المحتشئ في هذا السؤال والثاني ان
 الشايع ذكر المقسم بعينه في القسمين وتقييده بالقيود المتقابلة فلو لا ان التصور
 بمنزلة لم يذكر يده فيها والثالث انه لو لم يكن التصور عين العلم لكان المذكور
 في التقسيم قيدا في القسمين وقضعا موضعها مسامحة وهو خلاف الظ فلا يحمل عليه
 التقسيم ما لم يوجب موجب والرابع ان دلالة التقسيم على الترادف بمعنى انه لا امر
 عن مقولة العلم مشترك بينهما سوى مفهوم العلم ورد عليه بان العقل مشترك
 بين القسمين وليس مفهوم العلم بل اخص منه ودفع بان المراد انه لا امر لنا مشترك
 بين جميع افراد القسمين لان المشترك الذي يذكر في القسمين لا بد وان يكون مشتركا
 بين جميع افرادها حتى يصح ذكره فيهما والا لم يحصل من التقسيم مفهوم ما بل اخص
 منهما ورد ايضا بان المشترك المنقسم هو العلم الكلي والكنسب لمفهوم مشترك بين
 القسمين من قبيل العلم الا اعم من المقسم وهو العلم المطلق الشامل لعلوم المباد العالية
 ورد ايضا بانه اذا كان التصور مشتركا بين القسمين ولم يكن مرادفا للعلم فاما
 ان يكون اخص او اعم او مساويا اذ لا مجال للتباين لجملة عليه والكل بط اما الاول
 فلانه يلزم عدم انحصار العلم في القسمين واما الثاني والثالث فلعدم وحدان
 ماهيته من قبيل العلم لا العلوم اعم من العلم او مساويا ودفع بان العلم المطلق الشامل لعلوم المباد العالية
 موجود ولما من ان ما ذكره قدس سره جواب على تقدير التسليم والنزول اعترض ايضا على قوله قدس سره
 هذا بان تعريف التصور لو تقسيم الى القسمين يدل على انه عين المقسم وبذلك لا يكون مرادفا

للعلم انما يصير مراد قال لو كان المقسم ما وضع له لفظ العلم وليس كذلك بل قسما منه وهو
العلم الكاسبي فثبت لو ثبت اشتراك لفظ العلم بين العلم المطلق والعلم الكاسبي لم يثبت هذه التسمية
ولم يثبت ولم يعد من معاني العلم العلم الكاسبي واجيب عنه بان المقسم في هذا الكلام
يدل على هذا وينبه به وان حصل المقسم بالعلم الكاسبي بخلاف تصور كذا وان عم عم
فالمحدد ورفضك البيننا وعلينا الجواب انتهى ولا يخفى ان ما ذكره لا يدل على الترادف
قوله ان يكون المراد منهما واحدا ولا يلزم من كون المراد منهما واحدا ان يكونا مرادفين
بل وان يكون ارادة العلم من التصور بطريق المجاز او الكناية مثلا قوله الموضوعات
لها آه والعبارة المطابقة لقاعدة النحو الموضوع له او الموضوعان هما له قوله قد
سره في قيد تارة آه الظاهر ان الفاء تعليلية قوله اي في العلم بالمراد آه اي لا حاجة
في العلم بالمراد في التعريف بالتقسيم يبقى العلم بها فيكون التعريف بمطلق التصور
لتحصيل العلم بها لغوا لا فائدة فيه والا فلزم تحصيل الحاصل قوله والتقسيم لا يفيد
الا الاخير آه اذ التعريف يفيد مجموع الفائدتين الاشتراك والمرادفة والفائدة الثانية
وان حصلت من التقسيم الا ان الاولى لا تحصل منه فلا يكون التعريف لغوا على ان
التقسيم يستلزم ان لا يجوز اطلاق مطلق التصور على ما يقابل التصديق لكونه مقسما
وهو لا يطلق على القسم حقيقة وان اطلق مجازا فيقتضي التعريف ليندفع الاستلزام
تدبر قوله كما يدل عليه قول الشارح آه اثبات لقوله ان المقصود من تعريف
مطلق التصور التنبه آه ويدل عليه قوله حيث ورد كلا الامر تحت التنبه آه
قوله لا دخل في دفع السؤال المقدراة وحاصل الدفع ان اطلاق التصور على ما يقابل
التصديق لا دخل للتعريف فيوما توهمت من عبارة الشارح اعني قوله تنبيهها آه فانه
اذ ليس قوله كما يطلق داخل في حيز التنبه عليه بل هو متعلق بقوله يطلق ويثبت
يكون قوله كذلك تأكيذا لقوله كما كذا قوله بعض الفضلاء قوله بل لا فائدة امر
زائد آه فيه تعريف للفاضل داود حيث قال وقوله ولا للتقسيم من باب مجازاة
المضم للتبكي وقيل له دخل في الجواب انتهى تأمل واعلم ان الناظرين جعلوا قوله
قد سره واما اطلاق التصور آه جوابا عن سؤال مقدر وقد عرفت تفسيرهما
وقال بعضهم انه يمكن ان يجعل هذا القول من ثمة الاعتراض فحاصل كلامه ان الشارح
جعل تعريف مطلق التصور تنبيها على ان التصور يطلق على ما يرادف العلم وعلى ما
يقابل التصديق والمرادفة معلومة من التقسيم فلا حاجة الى تعريف مطلق التصور

لذلك واطلاق التصور على ما يقابل التصديق لا يعلم منه اصلا فلا يكون لتعريف مطلق
التصور فائدة اصلا قوله العلم المستفاد من التنبه آه اي العلم الاستحضار لا الاستحضار
اذ هو مستفاد من التقسيم وربما يذهل عنه وذلك لان التقسيم يقصد به تحصيل الاقسام
فالوجه الى ما هو المقصود منه بصير سببا للذهول عما تضمنه مما يزيد على اصل المقصود
وان التصور فقط يجوز ان يكون اسما لهذا القسم من غير قصد معنى التركيب التقيدي
كالقول الموضح الك هو اسم للمعرف فأمل وحاصل الجواب تسليم الدليل الدال على
العلم بالترادف ومنع تقريبه كما يدل عليه قوله قد سره قلت الحال كما ذكرت آه لان
الشارح ادعى ان فائدة التعريف التنبه على الترادف والتنبه يقتضي ان يكون التنبه
حاصلا ويذهل عن هذه وهما كذا ذكرنا آه والتأنيف والدليل يدل على حصول التنبه وهو
المدعى فلا يتم تقريب الدليل قوله وهو عدم ورود الا عن عرض الوارد آه وسيجي شرحه
قوله فهو من القسم الثاني آه وهو الصفة الواقعة بعد حرف التثنية فيكون ان يعود
فاعلا يتسدد مسد الخبر قوله اسم لا التبرئة آه اي لا لفظي الجنس التي بنى اسمها على ما ينصب
به والوجه في تسميتها بلاء التبرئة انها تفيد براءة اسمها عن خبرها افادة مؤكدة بسبب
استغراق التثنية فيها كما تقر في محله ولاشارة الى استغراق التثنية قدر من الاستغراق في
قوله والمعنى لا من جائز آه قوله ولا يجوز حينئذ ان يكون ان يعود آه والمراد منه رد
على الفاضل عصا مالدن حيث قال المشهور فتح الجائز فهو اسم لا وان يعود فاعله
فكلمة لا استغنت بفاعل الاسم عن الخبر كاستغناء المبتدأ في ما قام زيد باخفا على عز
الخبر وهذا مما استخرجنا من القوة الى الفعل ولا اثر منه فيما بين العلماء العربية قوله
لان عملها على تعليل لقوله ولا يجوز آه وقوله ولان سقوط تنوينه آه تعليل ثان
قوله ان لا يكون اسمها عاملا اي عاملا فيما يتصل به لان العامل فيما يتصل به
شبه مضاف وهو مما يجب فيه كالمضاف قال الشارح تصديق حصول صورة
الشيء في العقل آه هذا دليل ملازمة الدليل وهي قوله فلو كان تعريفا للتصور آه
ولذا فرع عليه فقوله لدخول غيره آه بيان للتفريع ويمكن ان يقال انه صلة المانع
فلا يرد عليه انه لا حاجة حينئذ الى قوله لدخول غيره قوله ما سبق بيان لمصحيح
آه وهذا ما ل ما ذكره مولينا لدخول ان المناسب للمقام ان يعرف التصور فقط
بتعريفه المساوي له لانه المذكور صريحا وقصدا ومطلق التصور المذكور ضمنا
تعاوم مع ذلك عرف مطلق التصور دون التصور فقط تنبيها على المرادفة والاشتراك

قيل ونحن نقول المصحح عبارة عما يجعل الغير الممكن ممكنا وهذا الممكن إما ظرفا له والمسبق ليس كذلك
 لانه اثبت بالدليل الترددي بين النقي والاثبات ان الضمير يعود الى مطلق التصور لا غير
 فكيف يكون مصححا بل الوجه ان يقال ان لتعليل قد يكون بعد الوقوع وقد يكون
 قبله فالسابق من الشارح تعليل بعد الوقوع والثاني تعليل قبل الوقوع انتهى
 ولا يخفى فساد ه لانه لو كان المصحح عبارة عما يجعل الغير الممكن ممكنا يلزم قلبك لك
 الغير الماهية الى ماهية اخرى والمصحح يطلق على ما يقابل الفاسد كما يستفاد من
 القاموس ولا شبهة في صحة هذا المعنى فيحمل عليه قوله يعني انما عرف مطلق دون
 التصور فقط آه قال الفاضل العصام الاول ترك قوله دون التصور فقط لانه يتبادر
 منه المقصود بالبيان تعريف مطلق التصور وترك تعريف التصور فقط وما ذكره
 من النكته لا يفي لا بتعريف مطلق التصور وما ترك تعريف التصور فقط كترك تعريف التصور
 مع الحكم وهما قسمان فلان تعريف مطلق التصور وتعريف الحكم يعني عن تعريفها
 وانما جعل النكته في تعريفه التنبية على المرادف للعلم دون تعليم بعض ما وضع له لفظ
 التصور بطريق الاشتراك ليكون مزيدا اختصاص له بمقام التقسيم ويكون مستحفا
 لان يذكر في اثناء التقسيم لانه يعلم بتلك المرادف وجه العدول عن التقسيم المشهور
 وهو الذي قصده المحقق قدس سره بقوله ولهذا التنبية فائق اخرى ستظهر آه
 ولهذا التنبية فائق اخرى تعود الى التقسيم وهو ان لفظ فقط ليس زائدا لا طائلا
 قصته وله فائدة ثالثة وهي ان التصور فقط كقصوره مع حكم نفس القسم من غير حاجة
 الى اعتبار العلم الذي هو المقسم كما هو مقتضى التقسيم لان التصور نفس العلم وانما
 قال على ما يقابل التصديق اعني التصور السارج ولم يقل ويرادف التصور السارج
 لانه مركب تقيدي وليس بمجموعة موضوعا لما يقابل التصديق ولا ترادف بين المفرد
 والمركب انتهى ما لا والمراد من قوله هذا وقع ما اورد الفاضل العصام بقوله والاول
 ترك قوله دون التصور فقط آه وكذا دفع سؤال آخر وهو ان تعريفه لمطلق
 التصور تعريف الجنس التصور فقط وتعريفه للحكم تعريف لما هو منشأ معرفته فصله
 وهو عدم الحكم كما اشار اليه قدس سره في قوله فالقسم الاول مشتمل على الشيئين
 آه فلا يصح قوله وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط وحاصل الدفع انه
 به انه لم يعرف التصور فقط بعبارة مستقلة جامعة وما نفع بل عرف الامر بـ
 يمكن ان يؤخذ من تعريفهما تعريفه وكون تعريف مطلق التصور لنكته التنبية

لاينا في كونه لبيان جنس التصور فقط اذ لا نزاع في النكته قال الشارح على ما يرادف
 العلم آه قد فو قش في العبارة بان المرادف من صفاتنا لافاظ وما يطلق عليه اللفظ
 هو المعنى فلا وجه لقوله يطلق على ما يرادف العلم ووجه بان العائد محذوف وتقديره
 يرادف العلم وضمير يرادف راجع الى لفظ التصور اي يطلق لفظ التصور على معنى
 يرادف لفظ التصور بسبب ذلك المعنى لفظ العلم لكن يلزم في الكلام ان يشار لرجوع
 كل من ضمير الفعلين الى شئ فافهم وقيل لجعل لفظ ما عبارة عن وجه اي يطلق
 على وجه يرادف التصور ويعم به التصديق لم يكن انتشاره ومن توهم انه ليس محذوف
 ايضا على هذا التوجيه فليس محمودا وقال مولينا داود والجواب انه اراد المعنى واسناد
 المرادف اليه على سبيل المجاز العقلي من قبيل اسناد المسبب الى السبب ورد بان الشايع
 وصفا للفظ بصفة المعنى هذه الملازمة دون العكس قال الشارح وهو مطلق
 التصور آه قال الفاضل عصام الدين لا فائق فيه وكما يحتاج تعريف المطلق للتصوير
 الى نكته يحتاج افتتاح بيان الحاجة بتقسيم العلم مع احتياج العلم الى التعريف كما
 يدل عليه تعريف التصور المطلق الذي هو بعينه العلم ولاشئ الا فتاح بتعريف
 مرادف العلم الذي هو تعريفه بالحقيقة الى نكته لان حق التقسيم حيث ان يعرف
 العلم ولا ثم يقسم لان يقسم ثم يعرف وكذلك يحتاج ذكر التصور في القسمين
 دون العلم الى نكته لان الشايع الكثير في التقسيم ذكر المقسم بعينه في الاقسام
 وتقييد بالقيود لا ذكره بمرادف وقد عرفت النكته في الاول والثاني لكن يرد على
 النكته الثانية بان كون التقسيم عمدا في بيان الحاجة يحصل بجعل التقسيم اصلاحي
 البيان وتعريف العلم جملة معترضة في اثناء التقسيم كان يقال العلم وهو حصول
 صورة الشئ في العقل ما تصورا وتصديق فالوجه انه مع تعريف العلم لا يحسن تعريف
 التصور المطلق فيقفوت التنبية على المرادف والنكته في الثالث فادة انه مرادف
 للعلم لانه لما كان الشايع ذكر المقسم بعينه في القسمين وتقييد بالقيود المتقابلة
 فلو لا ان لفظ التصور بمنزلة لم يذكر فيها انتهى محصولا وقد عرفت ما يرد على
 النكته الثالثة مع جوابه فنذكر وقد بقي الامر الرابع خائبا عن النكته قوله في
 الصريح الاسناد آه المراد منه بيان المعنى اللغوي للاسناد وقوله وفي العرف آه
 اي في العرف الخاص وهو الاصطلاح فهو بيان للمعنى الاصطلاحى للاسناد قوله وقد
 يطلق بمعنى النسبة اي وقد يطلق في العرف الخاص على معنى النسبة فهو بيان للمعنى

الاصطلاح على ايضا والمقصود من هذا المقام مرد على الناظرين منهم بعض الافاضل
 ابو ورد حيث قال علم ان الحكم المفسر بما ذكر بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست
 بواقعة فينبغي ان يحل العبارة المذكورة في تفسيره على هذا المعنى فنقول يجوز ان
 يكون المراد بالاسناد الادراك وحينئذ يمكن ان يراد بقوله امر النسبة وبقوله آخر
 الطرفين ويكون الجار والمجرور اعني قوله الى آخر مطلقا بمحذوف هو صفة لقوله
 امر وقوله ايجابا او سلبا اما مفعول مطلق اعني اسنادا ايجابا او سلبا وتبين
 عن ذات مذكورة اعني قوله اسناد والمعنى الحكم ادراك نسبة منتسبة الى الطرفين
 متعلقة بهما سواء كان ذلك الادراك ادراك ذاتها ومفهومها او ادراك وقوعها
 فعلى هذا المعنى يكون قوله ايجابا او سلبا قيدا احترازيا مخرجا لادراك ذات النسبة
 ويمكن ان يكون المراد بالامر هو الوقوع والا لا وقوع وبالاخر هو النسبة اي ادراك
 الوقوع والا لا وقوع المنتسبة الى النسبة فان جعل ذلك الادراك اعم من ان يكون ادراك
 هذا المعنى الاضاه في ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة كان قوله ايجابا
 او سلبا قيدا احترازيا وان جعل بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
 كان ذلك تفصيلا لقوله اسنادا لا قيدا احترازيا ويمكن ان يكون المراد بالامر هو
 وقوع النسبة او لا وقوعها وبالاخر هو الطرفان اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها
 المنتسبة الى الطرفين ويمكن ان يكون المراد بالامر الاول الطرفين وبالاخر الطرف الاخر اي
 ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها المنتسبة الى الطرفين الاول والطرف الثاني ويمكن
 ان يكون المراد بالاول هو النسبة وبالاخر هو الطرفان اي ادراك وقوع النسبة
 او لا وقوعها المتعلق بالنسبة والطرفين ويجوز ان يراد بالاسناد الربط والتعليق
 او تعليق الذهن شيئا الى شيء عبارة عن ادراك ثبوته له او انتفاء عنه فح يكون المراد
 بالامر هو المحمول وبالاخر هو الموضوع بل المراد بهما الطرفين ليتناول الشرطية ايضا
 انتهى وحاصل الرد ان الظاهر ان يحل الاسناد على المعنى اللغوي وهو المنقول عن
 القراخ ويحل على المعنى العرفي بالمعنى الاول وهو ضم امره او على المعنى العرفي بالمعنى
 الثاني وهو بمعنى النسبة مطلقا وان الظاهر ان المراد بالامر الاول المحكوم به وبالاخر
 المحكوم عليه وان الظاهر ان كلمة الى متعلقة بالاسناد فما ذكره بعض الافاضل من
 الستة في توجيه تعريف الحكم فيه تكلفات باردة ونعسات بخفة لا يتليق بالعبارة
 فضلا عن عبارة التعريف ومنها : ارادة الادراك من لفظ الاسناد اذ لا قرينة

عليها نعم لو كان الحكم بمعنى الادراك كان قرينه لها كما زعمه وليس كذلك لان المعنى اختار
 كونه فعلا ومنها كون المراد من الامر النسبة ومن الاخر الطرفين ومنها : تعليق الجار
 بمحذوف هو كلمة منتسبة ومنها : حمل الامر على الوقوع والا لا وقوع وبالاخر على
 النسبة ومنها كون المراد من الامر الوقوع والا لا وقوع ومنها : كون المراد من الامر النسبة
 وبالاخر الطرفين ومنها : انه حمل الاسناد على معنى الربط
 والتعليق وجعل الربط والتعليق عبارة عن ادراك ثبوت شيء او انتفاء عنه هذا ومنهم القاضل
 داود حيث قال المراد بالاسناد امر الى آخر ادراك نسبة اليه اما تقييدية او تامة
 انشائية او خبرية موهومة او مشكوكة فيها او مظنونة او مخروم بها او المراد ادراك
 النسبة التامة الجزئية فقط والايجاب والسلب مخصوصان بادراك النسبة التامة الجزئية
 المظنونة او المخروم بها اذ هما ادراك النسبة التامة الجزئية مع الاذعان والقبول وبالا
 يتصور الا مع الظن او الجزم فقوله ايجابا او سلبا لاخراج ما سوى المظنونة او
 المخروم بها وقد يختص الاسناد بادراك النسبة التامة الجزئية المقرونة بالاذعان والقبول
 وحينئذ يكون قوله ايجابا او سلبا للتفصيل والتوضيح والمراد بالامر
 المنسوب والمنسوب اليه ويعلم مما ذكرنا وجه كونه خلاف لفظ ومنهم القاضل عصام الدين
 حيث قال يريد به ادراك نسبة امر الى آخر فالنسبة هو ثبوت شيء او انتفاء عنه
 او المناقاة لشيء والامر الاول المنسوب والامر الاخر المنسوب اليه وقولنا ايجابا او سلبا
 بتقدير ايجابا كان او سلبا تفصيل لذلك الاسناد اذ الاسناد مخصوص بادراك
 النسبة على وجه خاص وهو ان يدرك وقوعها او لا وقوعها وفي هذا التفصيل مع
 التوضيح تنبيه على سمي قسمي الحكم فانهما يسميان ايجابا وسلبا فان قلت اذا كان الايجاب
 والسلب اسمين للقسمين فكيف يصح تسميتهما بالحكم الايجابي والحكم السلبي قلت
 المعنى الاصطلاحي شبه بالمعنى اللغوي مسمى بالايجاب والسلب بهذه المشابهة او
 مسمى بلفظ دال على النسبة بالمعنى اللغوي ومن لم يعرف هذا قال هو من قبيل نسبة
 الفرد الى العام ويدفعه ان المسمى هو القسم وهو ليس بفرد للايجاب والسلب
 وابعده منه انه نسبة الى اللفظ اذ لم يوجد النسبة الى اللفظ في لغتهم وقال ولت
 ان تريد بالامر الاول النسبة وبالاخر الثاني الواقع اي ادراك نسبة النسبة الى
 الواقع وهي المطابقة والا مطابقة كما نبه عليه بالتفصيل فان الايقاع ادراك
 ان النسبة واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر والسلب ادراك ان النسبة ليست

بواقعة اى ليست بمطابقة لما في نفس الامر انتهى وانت تعرف مما قد مناه وجه كونه
 خلافا لفظ واعلم انه قد يطلق الحكم على اسناد امر الى النسبة اليه بالاجاب والتب
 وهو عبارة عن ضم كلمة او ما يجري مجراها الى كلمة بحيث يفيد ان مفهوم المضموم
 ثابت لذات المضموم اليه او منفى عنه وعلى ادراك ان النسبة واقعة او ليست
 بواقعة وعلى النسبة الثابتة الخبرية فالحكم على المعنى الاول فصل وعلى المعنى الثاني
 علم وعلى المعنى الثالث معلوم وقيل لم يحل على الثالث لعدم كونه من العلم بل من
 المعلوم وانتهى وفيه نظر لان المعنى الاول ليس من العلم مع انه حمل عليه واعتبر
 على المحشى بانه لا وجه للحمل الاسناد على النسبة مطلقا ولا للحمل قيد ايجا با او سلبا
 على القيد الاحترازي لان نتيجة كلام الشارح لا تساعد على انه يمكن ان يجاب
 بان مراده بيان معاني الاسناد مع قطع النظر عن كلام الشارح على انه انما آخر
 هذا الاحتمال لكونه خلافا لظاهر كلام الشارح منها قوله وجوب لازم شذنهاة
 حاصله الاجاب عبارة عن جعل الشئ لازما للشئ والانتزاع نزع الشئ وتفريقه
 عن شئ ففي صورة الاثبات يكون محمول لازما للموضوع وفي صورة النفي تفريق المحمول من الموضوع
 فاللفظ تسمية الاثبات والنفي بالاجاب والسلب والانتزاع بحسب العرف
 بمناسبة المعنى اللغوي في الجملة كذا قيل وفيه نظر لان هذا البيان يختص بالقضية
 الضرورية وما وقع في اللفظ من قوله لازم شذنهاة لا يختص بالضرورة لان هذا
 اللزوم لزوم لغوي وهو المناسب ففسره بقوله حاصله الاجاب عبارة عن جعل
 الشئ لازما آة تفسير بالاختصاص الذي هو الضرورة المعبرة في المنطق كما لا يخفى على من
 له بضاعة فيه قوله والمناسب لاخبار المص آة فيه تعريض على الشارح بان المناسب
 لاخبار المص ذكر المعاني اللغوية للحكم لا ذكر المعنى العرفي له قوله بالمعاني اللغوية آة ومن
 المعاني اللغوية للحكم انه اسم مصدر بمعنى القضاء على هذا الشئ كذا ومنها انه مصدر
 بمعنى ان هذا الشئ كذا وبمعنى القضاء بمعنى فصل الخصومة يقال حكم عليه بالامر كما
 وحكومة من الباب الاول اذا قضى عليه به ويقال حكم بينهما اذا قضى وفصل قوله
 ولا يتعرض آة عطف على قوله يفسر والضمير في قوله بعده راجع الى ههنا اى بعد
 هذا المقام قوله قدس سره هذا يعي الحكم المحلى آة دفع لدفع توهم اختصاص الحكم
 بالناشي من تصويره في المثال المحلى فقط بقوله فاذا قلنا الانسان كاتب آة والحكم
 الاتصالي وهو الادراك المتعلق بالنسبة الحكيمية وهي الاتصال والحكم الانفصالي

وهو الادراك المتعلق بها كذا قيل فاما قوله قد عرفت ان لاحكم في اطراف الشرطية آة
 هذا اشارة الى دليل انحصار الحكم في الاقسام الثلاثة اعني بها الحكم المحلى والحكم
 الاتصالي والحكم الانفصالي ولذا فرغ عليه قوله على ذلك آة اى صطلح على الاطلاق
 كل من الحكم المحلى والاتصالي والانفصالي على كل من الاجاب والسلب وان كان الحكم
 في السلب عبارة عن رفع الحمل لا الحمل وعن رفع الاتصال لا الاتصال وعن رفع الانفصال
 لا الانفصال قوله تصوير لمعنى الحكم آة اى تصوير معنى الحكم للنوضح ولا استدلال
 من الحكم الجزئي على الحكم الكلي قوله واختار الحكم آة جواب عن سؤال مقدم وهو انه
 لم يختار الحكم المحلى في التصوير على الحكم الاتصالي والانفصالي وانه لا وجه لاختياره
 عليه والجواب عبارة عن بيان الوجه مع انه يعلم ما في صورة الشرطية بالمقايضة قوله
 يفيد التردد آة اى بين الكاتب وليس بكاتب وهو شك لاحكم فيه او تقول مراده
 من التردد بانه لو كان معطوفا على كاتب كان قولنا الانسان كاتب وليس بكاتب قضية
 واحدة موجبة مرددة المحمول لا قضيتين احديهما موجبة والاخرى سالبة لكن
 الثاني بطلانه خلافا لمقصود الشارح قوله اى فذا بهذا القول الاسناد المذكور آة و
 المراد منه الرد على الناظرين في المقام حيث فسروا قول الشارح فقد استدلنا آة بقولهم
 فادركنا بناء على انهم فسروا الاسناد والواقع في تعريف الحكم بالادراك ولما ورد
 عليهم بانه على هذا التفسير ان الملازمة الكلية في قولنا الانسان
 كاتب وليس بكاتب فقد استدلنا آة ممنوعة لجواز ان يكون القائل به شاك او غير
 عالم بمعنى اللفظ وغير ملتفت الى النسبة المفهومة منه اجاب عنه بعضهم وهو القائل
 داود بان المراد فاذا قلنا الانسان كاتب آة قولنا عن اعتقاد واجاب بعض آخر منهم
 وهو القائل ضل عصا م الدين بان الملازمة جزئية لا اختصاصها بالقول عن اعتقاد
 وحاصل الرد عليهم ان الاسناد ليس عبارة عن الادراك بالنسبة كما زعموا بل هو
 عبارة عن ضم امر الى آخره ولما قلنا ان يقول اذا كان الاسناد عبارة عن الضم كما
 اختاره فيجبان يفسر قوله الشارح فقد استدلنا بقولنا ضمنا اذ لا وجه للعدول
 عنه الى افدنا لان الملازمة انما تصدق جزئية سواء فسر بضمنا او بافدنا لورود
 المنع المذكور باسانيده الثلاثة كما عرفت فاندفع ما قيل وانما قيد المحشى فدنا في
 ثلثة مواضع ليتربط على الشرط والا فالشرط مترتب على الجزاء في الحقيقة لان
 الاسناد سبب للقول انتهى اذ لا شك في ترتيب الجزاء على الشرط جزئيا وترتيب الشرط

على الجزء جزئيا لاينا في ترتيب الجزاء على الشرط جزئيا قبل والاظهر ان يقال انما قد المحشى
 افدنا للرد على الداود الاسود حيث قال وقوله فاذا قلنا الانسان كاتب وليس بكاتب
 اى قولنا عن اعتقاد والا فلا لزوم بين الشرط والجزاء لجواز ان يكون القائل به
 شاكا او غير عالم بمعنى اللفظ او غير ملتفت الى النسبة المفهومة آه وحاصل الرد ان
 الاحتياج الى التقدير في جانب الجزاء وقد رد داود في جانب الشرط فكان من قبيل
 نزع الخف قبل الوصول الى الماء ولقائل ان يقول ما قدره داود الاسود في جانب
 الشرط والمحشى في جانب الجزاء مما لا حاجة اليه لان هذه القضية ليست بكلية بل
 مهيأة لكونها مصدرة باذا والمهملة في قوة الجزائية والمعلوم منها لزوم الجزاء
 للشرط في الجملة وهو متحقق ههنا انتهى فيه نظرا ما اولا فلان المراد بقوله افدنا الرد
 على الناظرين منهم مولينا داود حيث فسروا قول الشارح فقد استدلنا آه بقولهم
 ادركنا آه وفسره المحشى بقوله افدنا ردنا عليهم وقد فصلناه وليس الرد عبارة
 عن الاحتياج الى التقدير في جانب الجزاء كما زعم هذا القائل واما ثانيا فلان قوله
 ولقائل ان يقول الى آخره رد على المحشى المحقق لانه قد عرفت ان مراده من قوله افدنا ليس
 اثبات الكلية الملازمة كما زعم القائل المذكور لان الملازمة بعد تفسيره لقول الشارح
 فقد استدلنا بقوله افدنا لا تصح ان تكون كلية لورود المنع المذكور باسانيد
 الثلاثة كما لا يخفى بل مراده الرد عليهم بان المراد بالاستناد الافادة بالاستناد المذكور
 لا الادراك بالنسبة كما زعموا ويتضمن هذا الرد من المحشى الرد على الداود الاسود
 من وجه آخر وهو ان حمل الملازمة على الكلية بمثل هذا التقدير الذي ارتكبه
 تكلف ولا تكلف في حملها على الجزئية فحمل عليها قوله ابقاع نسبة هي ثبوت الكتابة
 آه قال القاضى داود ما حاصله ان اضافة النسبة الى ثبوت الكتابة في المطوف والمطوف عليها لامية على
 حد مضى والمعنى فقد ادركنا وقوع نسبة ذى ثبوت الكتابة الى الانسان او ادركنا ارتفاع نسبة
 ذى ثبوت الكتابة اليه عنه واما بيانية وتحقيق الكلام ان المفهوم الصريح لهذا
 القضية اعنى قولنا الانسان كاتب مثلا مركب من اربعة اجزاء هي ذات الانسان
 ومفهوم الكاتب ونسبة هذا المفهوم الى تلك الذات بالوقوع لها وهي النسبة
 التامة الخبرية وهي ان كانت نسبة واحدة بالذات الا انها متعددة بالاعتبار
 اذ يتعلق بها الادراك بدون الاذعان والقبول وهي بهذا الاعتبار من المعلومات
 التصورية وتسمى نسبة حكيمية ومع الاذعان والقبول وهي بهذا الاعتبار

من المعلومات التصديقية على مذهب الحكم وتسمى الحكم فهذه النسبة باعتبار الاول تفايرها بالاعتبار
 الثانى فالقدماء الذين قالوا ان القضية الكلية مركبة من اجزاء ثلاثة لاحظوا الوحدة
 الذاتية في النسبة والمناخرون الذين قالوا انها ملثمة من اربعة اجزاء لاحظوا
 التعدد الاعتبارى في النسبة فعلى هذا يكون النزاع بينهما بان اجزاء القضية
 المعقولة ثلاثة او اربعة لفظيا وكذا المفهوم من قولنا الانسان ليس بكاتب مثلا
 مركب من اربعة اجزاء وهي ذات الانسان ومفهوم الكاتب ونسبة هذا المفهوم
 الى تلك الذات باللا وقوع وهي النسبة التامة الخبرية وهذه النسبة من حيث تتعلق
 الادراك بها بدون الاذعان والقبول نسبة حكيمية ومع الاذعان حكم فالنسبة
 الحكيمية في الموجبة غيرها في السالبة وهي نسبة تامة خبرية ومن ظن انها نسبة
 تقييدية بثبوتيه فقد اخطأ والرجوع الى ما يتبادر من قولنا الانسان كاتب والانسان
 ليس بكاتب شاهد صادق على ما قلنا لخلوه عن الدلالة على النسبة التقييدية مع
 كونها قضيتين حمليتين اذا عرفت ما قلنا فادراك مفهومهما الصريح هو ادراك
 الانسان والكاتب ونسبة الكتابة اليه نسبة ثبوتية او سلبية اعنى النسبة
 التامة الخبرية بدون الاذعان اولا ومع الاذعان ثانيا وكل واحد من هذا النقد
 والتأخر مما نرى في بعض الصور كما في صورة الشك ثم زواله وذاتى في بعضها
 كما في القضاء بالاولية التى يكفى في حصول الاذعان تصور الطرفين والنسبة فاذ
 الاذعان لا ينفك عن تصورهما لكن ما لم يحصل صورة النسبة في الذهن لم يمكن
 للذهن اذعانها فتصور النسبة مقدم بالذات في جميع الصور وبالزمان في بعضها
 فقط وادراك مفهومهما الصريح يتضمن ادراك مفهوم قولنا الكتابة ثابتة له وليست
 ثابتة له وحاصله ادراك ثبوت الكتابة له وادراك دفع الثبوت عنه فهذا الادراك
 مأل ومرجع للادراك الاول اعنى مفهومهما الصريح ولا شك ان المقصود الاصل
 من الادراك الاول هو الادراك الثانى فما ذكره الشارح من قوله واوقعا نسبة
 ثبوت الكتابة اليه اورقنا نسبة ثبوت الكتابة عنه على تقدير ان يكون اضافة
 النسبة الى الثبوت بيانية تفسير لقوله واستدلنا الكاتب الى الانسان باعتبار
 ما يؤل هو اليه لا باعتبار مفهومه الصريح كما عرفت وفائق هذا التفسير التبيين
 على هو المقصود من ادراك القضية وعلى تقدير ان تكون الاضافة لامية تفسيره
 باعتبار مفهوم الصريح والاول اولى لضمينه التبيين المذكور وخلوه عن اعتبار حد

المضاف دون الثاني انتهى ولا يخفى ان قوله فما ذكره الشارح من قوله واوقعنا نسبة
ثبوت آه مبنى على ما ذكره سابقا من تفسير الاسناد بالادراك وقد عرفت ما فيه قال
المحقق كلنبوى في رسالته المسماة بمفتاح الوجهات فنقول للنزاع بين الفريقين
في ان النفي والاثبات هل يتوجهان الى نفس اتحاد المحول مع الموضوع واتصال الثاني
بالمقدم وانفصاله عنه من حيث الوقوع او الى وقوع هذه الاشياء وحصولها
في الخارج بان يقال مثلا الاتحاد واقع وليس بواقع فذهب القدماء الى الاول فنفى
زيد انسان او ليس باسنان ان الانسان متحد في الواقع مع زيد او ليس بمتحد معه فيه
فالذي ثبت ونفى هو نفس الاتحاد وذهب المتأخرون الى الثاني فنفى هذا القول عندهم
ان الاتحاد واقع او ليس بواقع فالذي ثبت ونفى هو وقوع الاتحاد لا نفس الاتحاد ويدعى
التأخر ان نسبة الوقوع الى الاتحاد نسبة اخرى ايضا وقد وجهتم اليها الاثبات
تارة والنفي اخرى فان توجيهها الى نفسها من حيث هي مع قطع النظر عن وقوعها في
الواقع فذلك باطل اذ لا يمكن الحكم بشئ من الايجاب والسلب مع قطع النظر عن الواقع
وان توجيهها اليها من وقوعها ايضا فاما ان يكفي كون هذا الوقوع ملحوظا اجمالا وتبعاً
كسائر معاني الحروف فالا يكفي بل يحتاج عقد القضية الى ملاحظته تفصيلا بان يقال
وقوع النسبة او لا وقوعها واقع او ليس بواقع فعلى الاول لا حاجة الى اثبات قضية
اخرى فان الاتحاد بنفسه معنى مصدري ثابت في نفسه او منفى فالنفي والاثبات
يتوجهان الى نفس الاتحاد من حيث الوقوع الملحوظ تبعاً واجمالاً ضرورة ان المراد بنفي
الاتحاد الواقع في الخارج واثباته لا الاتحاد الواقع في الذهن ولا مطلق الاتحاد
وعلى الثاني تنقل الكلام الى نسبة الوقوع الى وقوع النسبة وهكذا فاما ان ينهى
الى توجيههما الى نفس النسبة من حيث الوقوع الملحوظ اجمالا وتبعاً واما ان يتسلسل فليفر
في كل تصديق ملاحظة تفاصيل نسب غير متناهية وهو باطل برهانا ووجدانا
فالحق ما ذهب اليه القدماء من ان جزء الموجبة ليس الا الاتحاد والاتصال والانفصال
من حيث الوقوع الملحوظ اجمالا وتبعاً لفصل عاد الى ان الاتحاد واقع مثلاً وجزء السلبية
ليس الا عدم انفس هذه الاشياء من حيث الوقوع الملحوظ اجمالا وتبعاً ايضا بحيث
لو فصل عاد الى ان الاتحاد ليس بواقع مثلاً ولا جل ان الاتحاد المثبت او المنفى مأخوذ
من حيث الوقوع الاجمالي يسمى نفس ذلك الاتحاد بالوقوع وعدمه باللا وقوع فليفر
من القضية ليس بالنسبة واحدة هي الاتحاد في الموجبة المحلية مثلاً وعدم الاتحاد

في السالبة المحلية ويرد على المتأخرين ايضا ان التصديق بالنسبة لو توقف على الحكم
عليها بانها واقعة في نفس الامر لوجب عليكم ان تقولوا ان جزء السالبة هو ان عدم
الاتحاد واقع لان الاتحاد ليس بواقع وحينئذ ينحصر الادراك الاذعاني في ادراك
وقوع النسبة الايجابية او السلبية كما عرف به بعضهم الحكم نظر الى ذلك عاملاً
اليه الشريف المحقق في بعض كتبه ولا يخفى انه لو حمل مراد المتأخرين من وقوع النسبة
اولاً وقوعها على ذلك الامر الاجمال الذي لو فصل عاد الى النسبة المفصلة بان
يقال ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ارتفع النزاع بين الفريقين اذ يكون
مراد القدماء ان الاجزاء الملحوظة تفصيلاً ثلاثة و مراد المتأخرين ان الاجزاء الملحوظة
ولو اجمالاً اربعة ولا تناقض بينهما ولا جل ذلك جعل بعض الافاضل النزاع بين
الفريقين لفظياً وانت خبير بان دفع النزاع من بينهم انما يمكن في حق اجزاء القضية
لا في ان التصديق لا يتعلق بما يتعلق به التصور اذ التصور في صورة الشك يتعلق
بالوقوع واللا وقوع بداهة والتصديق يتعلق باحدهما ايضا اللهم الا ان يقال
مراد المتأخرين ان الحاصل عند الشك هو الاتحاد وعدم الاتحاد اللذين حصل
احدهما في التصديق عند القدماء والحاصل عند التصديق وقوع الاتحاد او لا وقوعه
وانهم ادرجوا الشك في تصور النسبة فلا يرد ما اوردوه ابو الفتح من انه يلزم ان
يكون الادراكات المتعلقة بالقضية خمسة لا اربعة مع ان كونها اربعة متفق
عليها انتهى والظاهر ان ما قاله الفاضل داود في بيان كون النزاع بين الفريقين
في ان اجزاء القضية المعقولة ثلاثة او اربعة على ما قاله الفاضل الكلنبوى كما
لا يخفى ولا يخفى ان قوله و مراد المتأخرين الاجزاء الملحوظة ولو اجمالاً اربعة آه
يدل على ان الاجزاء الملحوظة تفصيلاً اربعة كالمحوظة اجمالاً فالمتدافع باق بينهما
والصواب ان يقال و مراد المتأخرين ان الاجزاء الملحوظة اجمالاً اربعة بدون كلمة
لو ازيدونها لا تنافع بينهما لانه يمكن ان يقول كل من الفريقين ما يقول الاخر
ويدل كلام الشفاء ان ما اختاره الرئيس هو ما ذهب اليه القدماء حيث قال
القضية المحلية تتم باورثثة الموضوع والمحول والنسبة بينهما وليس اجتماع
المعاني في الذهن هو كونها موضوعاً ومحمولة بل يحتاج الى ان يكون الذهن
يعقل مع تلك النسبة التي بين المعنيين بايجاباً وسلباً فاللفظ ايضا اذا اريد
ان يحاذي به ما في الضمير يحبان يتضمن تلك دلالات دلالة على المعنى الذي

الموضوع واخرى على المعنى الذي للمحمول وثالثه على العلاقة والارتباط بينهما ثم قال
 فظهر من هذان فيها معنى غير الموضوع والمحمول من حقه ان يدل عليه وهو النسبة
 فاللفظ الدال على النسبة يسمى رابطة وحكمها حكم الادوات واما لغة العرب
 فربما يحذف الرابطة فيها انكاء على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت انتهى
 وتوهم بعض الناس ان النسبة الحكمية في الموجبات هي الثبوت وفي السوالب الال
 ثبوت وهو فاسد لانه لو كان كذلك لما يفيد السوالب السلب الثبوت بل يفيد اثباته
 اذا كان الموضوع موجوداً قماً ملاً كذا قيل بيان الملازمة لان سلب الال ثبوت
 يفيد اثبات الثبوت وفيه نظر لانه اذا كان الال ثبوت عبارة عن النسبة الحكمية
 في السالبة لم يكن هناك سلباً آخر حتى يتوجه على الال ثبوت اعترض على كون النسبة
 لنسبة الجمالية هي ثبوت شئ لشيء بان الطرفين فيها متحدان ولا يثبت احد المتحدين
 للآخر فهو اتحاد شئ بشئ واجب بانه اريد ثبوت المفهوم لما صدق عليه على
 وجه الاتحاد وماله الاتحاد وغيره ثبوت شئ لشيء بينها على المحمول ينبغي ان يكون
 ظلاً للموضوع والموضوع اصلاً انتهى وانما اطينا الكلام في هذا المقام ليتضح
 المرام اذا المسئلة من المسائل التي لا بد لها من الاهتمام وحقيقة الحال عند الملك للعلماء
 قوله والظاهر اجماعاً معترضه بين المتعاطفين اعنى قوله وكذا في واقعنا وقوله وكذا
 فدفعنا آه قوله فانه ليس الاسناد آه اشارة الى تحقق الشرطين المشهورين للتعريف
 طرده وعكسه اللذين يتوقف عليهما صحة التعريف قال الشارح فلا بد ان يدرك
 اولاه قدم ادراك المسند اليه مع ان تعريف الحكم يشعر بتقديم ادراك النسبة
 ثم ادراك المنسوب ثم ادراك المنسوب اليه لان الموضوع مقدم بالذات لان ثبوت المحمول
 يتوقف على ثبوت الموضوع فالعلم بالموضوع مقدم على العلم بالمحمول وكذا الظرفان
 مقدمان على النسبة لان النسبة قائمة بالطرفين فعلمها موقوف على علمها فعلمها
 مقدمان على علمها قوله للاختلاف في كون الموضوع آه اشارة الى الاختلاف الواقع
 بين القدماء والمتأخرين حيث ذهب القدماء الى ان الموضوع هو المفهوم من حيث
 اتحاده مع الافراد وذهب المتأخرون الى ان الموضوع هو الافراد لا المفهوم او هو
 لملاحظتها اذ لو قال مفهوم الانسان او ذات الانسان كان مختصاً بمذهب القدماء
 او بمذهب المتأخرين فلم يقع الاشارة الى الاختلاف وهذا الاختلاف بينهما مبني
 على اختلاف آخر بينهما وهو ان العلم بوجه الشئ علم بذلك الشئ او علم بذلك الوجه

للشئ لا العلم بالشئ فذهب المتأخرون الى الاول فقالوا الموضوع هو الافراد لا المفهوم
 وذهب القدماء الى الثاني فقالوا الموضوع هو المفهوم لا الافراد فتدبر وفيه تعريض لمولينا
 عصام الدين حيث قال لا بد ان يدرك اولاً الموضوع الذكرى فالمراد مفهوم الانسان
 لا بخصوصه بل بكونه موضوعاً ذكرى فينا وللبين قولنا الانسان نوع لان الانسان
 فيه موضوع ذكرى كما انه موضوع حقيقي او المعنى لا بد ان يدرك اولاً الموضوع الحقيقي
 والمراد ذات الانسان لا بخصوصه بل لانه موضوع حقيقي فيتناول البيان قولنا
 الانسان نوع لانه موضوع حقيقي كما انه موضوع ذكرى فلنا لم يقل لا بد وان يدرك
 مفهوم الانسان او ذاته قصد الى ما يحتمل المعنيين انتهى ووجه التعريض ان هذا
 البيان بظاهره مختص بمذهب المتأخرين وحمل العبارة اذا كان ممكناً على الاشارة الى
 اختلاف المذهبين اولى من حملها على احدهما كما لا يخفى فتدبر قال الشارح ثم مفهوم
 الكاتب آه لان المراد بالمحمول المفهوم في القضايا المتعارفة الاحالة وقيل المراد بل الاشارة
 ذاته بانه عليه يذكر المفهوم من لفظ الكاتب قوله اي ثبوت الكاتب آه فيه اشارة
 الى ان اضافة النسبة الى الثبوت بيانية كما اختاره حيث ترك النسبة في التفسير والى
 المسامحة التي ذكرها فيما سبق قوله من حيث انه رابطة آه ومن هذه الخشية يسمى
 الثبوت نسبة حكمية ومن حيث انه واقع في نفس الامر وليس بواقع فيه يسمى نسبة
 تامة خبرية والادراك المتعلق به يسمى حكماً ففيه اشارة الى ما ذهب اليه
 القدماء من ان النسبة بين بين والنسبة التامة الخبرية واحدة بالذات ومغايرة
 بالاعتبار كما هو مختار المحققين على ما عرفت وان كان المراد من قوله هذا بيان
 مذهب المتأخرين اذا الشارح في بيان ان اجزاء القضية اربعة كما ذهب اليه المتأخرون
 والضمير في قوله بينهما راجع الى الامرين وان كان الظان يكون راجعاً الى الانسان
 والكاتب لان الضمير في قوله انضمام احدهما راجع الى الامرين كما ينقض قوله
 وبالاقتبال آه فلورجع ضمير بينهما الى الانسان والكاتب يلزم التفكيك في
 انضمام قوله وان انضمام احدهما الى الآخر عطف تفسير للرابطة اذ فيه اشارة
 الى تقسيم الرابطة الى الاقسام الثلاثة قوله اي ثم ادرك وقوع النسبة
 الحاصلة آه اي المطابقة للواقع او الامتثال لمطابقته ولا يخفى ان هذا الكلام مبني
 على ما ذهب اليه المتأخرون من اثبات النسبة بين بين حيث قالوا ان في صورة الشك
 قد تصور ان النسبة بدون الحكم اذ لو لم يتصور النسبة لا يحصل الشك فكموا ثبوت

النسبة الحكمية التي هي النسبة بين بين وعند ارتفاع الشك ينضم الى الادراك الحاصلة ادراك آخر وهو ادراك الوقوع او الاللا وقوع كما يشهد به الوجدان لانه يزول ادراك ويحصل ادراك آخر لكن فيه نظر اذ لا حدان يلزم ان المدرك في صورة الشك هو بعينه المدرك في صورة الحكم وذلك المدرك هو الوقوع او الاللا وقوع فالتفاوت والفرق بين الشك والتصديق انما هو بحسب الذات الادراك لا بحسب المتعلق فان المدرك في الاول مدرك بادراك غير اذ عاني وفي الثاني بادراك الاذ عاني كما ذهب اليه القدماء قوله في نفس الامر متعلق بالوقوع واعلم ان وقوع النسبة اولا وقوعها لما كانا عبارة عن مطابق النسبة بين بين لما في نفس الامر وعدم مطابقتها له كانا كالنسبة بين النسبة بين بين وبين النسبة في نفس الامر قوله تفصيل آي تفصيل للحكم وما يتوقف عليه بالنسبة الى المادة الواحدة وفي هذا التفصيل اشارة الى جريان هذا التفصيل في كل واحدة من القضايا احملية كانتا وشرطية حيث غير عن الانسان بالمحكوم عليه وعن الكاتب بالمحكوم به وعن ثبوت الكتابة بالنسبة الحكمية قوله وقد اكتفى في بيان المغايرة آه جواب عن سؤال مقدر وهو ان الشارح بين المغايرة بين تصور الانسان الذي هو المحكوم عليه وبين الانسان بقوله فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه و الانسان متصور محكوم عليه آه وكذا بين المغايرة بين تصور الكاتب آه فلم يبين المغايرة بين تصور النسبة وبين النسبة بان يقال وادراك نسبة ثبوت الكتابة تصور النسبة بين بين ونسبة ثبوت الكتابة نسبة متصورة وكذا بين المغايرة بين الادراك المتعلق بالنسبة النامة الخيرية وبينها بان يقال ادراك النسبة النامة الخيرية هو الحكم ومتعلقه نسبة تامة خيرية واجاب عنه بعض الافاضل بجوابين احدهما ما ذكره المحشي وحاصله انه اكتفى ببيان المغايرة بين الادراك المتعلق بالمحكوم عليه والمحكوم به وبينهما عن المغايرة بين سائر الادراك بسائر الاجزاء من القضية وهو النسبة بينهما اذ بالقياس الى المغايرة الاولى علم المغايرة الثانية وثانيهما انه لم يعتبر في كون النسبة نسبة المعلوماتية كما انه اعتبر في كون الانسان محكوما عليه المعلوماتية والسرف ذلك ان عنوان المحكوم عليه والمحكوم به يبنى عن الجزئية بخلاف عنوان النسبة والثبوت نعم اعتبر في كون الثبوت جزءا للقضية المعلوماتية لافي كونه نسبة وفيه تعريض على مولانا داود حيث لم يحمل قول الشارح والانسان المتصور محكوم عليه آه على بيان المغايرة بين العلم والمعلوم وكذا نظائره بل جعله دفعا لما يوهم قول الشارح فادراك الانسان

تصور المحكوم عليه من كون الانسان قبل تصوره محكوما عليه حتى يكون تصوره تصور المحكوم عليه والا لكان تصوره حين تعلق التصور بتصوره لما ليس محكوما عليه وكذلك الحال في قوله وادراك الكاتب تصور المحكوم به وانما كان هذا وهما لان الامر من ما لم يتصورا لم يتعلق الحكم بهما وما لم يتعلق الحكم بهما لم يكن شئ منهما محكوما عليه ولا به ولم يتوقف كون النسبة نسبة حكمية على تعلق الحكم بها فلم يتوقف على تصورها ولذا لم يقل ونسبة ثبوت الكتابة نسبة حكمية انتهى وفيه تعريض على بعض الافاضل ايضا حيث قال انما قال الشارح ذلك ليعلم ان الانسان مثلا باعتبار صفة المعلوماتية وقع محكوما عليه لان المحكوم عليه جزء القضية والمعلوماتية شرط في كونها قضية وكذا الكلام في قوله والكاتب المتصور انتهى ولا يخفى انه لا مانع من ان يحمل قول الشارح والانسان المتصور آه على مجموع الاشياء الثلاثة ببيان المغايرة ودفع ذلك الوهم والاشارة الى ان كون الانسان محكوما عليه مشروط بصفة المعلوماتية قوله اي التأخر الزمان الذي يقتضيه آه هذا محصول ما ذكره الفاضل داود من قوله وانما نسب قدس سره افادة التأخر الى كلمة ثم مع ان قوله اولا يفيد بوجهين احدهما ان قوله اولا لا يفيد الا بمعنونة كلمة ثم اذ لو قال لا بد هنا ان يدرك اولا الانسان ومفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان لم يفهم منه وجوب تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان ولو قال فلا بد ان يدرك الانسان ثم مفهوم الكاتب لفهم منه وجوب التأخر فكلمة ثم مستقلة في افادة التأخر المذكور دونه وثانيهما ان دلالة على التأخر الزمانية ودلالة ثم عليه مطابقة والدلالة المطابقة اقوى من الزمانية فاخترنا الاقوى و اشار الى هذه القوة بقوله كما يقتضيه دون قوله كما يدل عليه ثم انتهى وذكر عماد الدين الوجه الاخير من هذين الوجهين اللذين ذكرهما مولانا داود قوله وما جواز ادراكهما معا آه يعني به الرد على الفاضل عصام الدين حيث قال اما التقدم والتأخر بالنسبة الى الموضوع والمحول فليس بزمانين لجوار المعينة ولا بذاتين انتهى قوله والنفس لا تقدر على احصاء آه لان النفس جوهر مجرد بسيط فلا يمكن لها ان تلتفت في زمان واحد الى شيئين على ما يبين في محله قوله وكذا المقدم آه جواب عما اورده الفاضل العصام على دليل الاستحسان اعني به قوله قدس سره فان الاول ان يلاحظ الذات آه من انه لو تم انما يتم في الموضوع والمحول دون المقدم والتأخر وكلام الشارح في بيان ترتيب ما يجب تحقيقه في مقام تحقق الحكم

المشاكل لجميع الاحكام انتهى وحاصل الجواب وكذا ان الاول ان يلاحظ المقدم فالظ
انه من باب حذف المعطوف وذلك شائع في كلام المصنفين وجعل المقدم داخل في الذات
بمعنى المحمول عليه بانه يصح ان يقال المقدم ملزوم لتاليه ابعد مع ان قوله وكذا المقدم
آه يدل على خلافة لانه جعله مقابلا للذات وكذا ياتي عن هذا لجعل قوله فينال الثاني
والعرضي اذ لفظ ان المقدم لا يصدق عليه الذاتي والعرضي كما لا يخفى وبالحكمة ان الاول
ان يلاحظ الذات والمقدم ولا يتم الصفة او التالى لان الذات والمقدم لكونه ملزوما لتاليه مقدم بالطبع على
الصفة والتالى فليقدم الذات المقدم تنقلا على الصفة والتالى فليقدم الطبع فيلان الموضوع عبارة عن الذات والمحمول
عبارة عن المفهوم والمفهوم وان يتوقف على الذات باعتبار وجوده الخارجى لا يتوقف
عليه باعتبار وجوده الذهني انتهى ولا يخفى ما فيه لان المفهوم كلي لا وجود له في الخارج
قوله وفي المفصلة استلزاما آه لانه بين في تلازم الشرطيات انه متى تحقق منع الجمع بين
امرين يكون عين كل واحد منهما مستلزما لتقيض الآخر ومتى تحقق منع الخلو بين امرين
يكون تقيض كل منهما مستلزما لعين الآخر فكل واحدة من مانعة الجمع والخلو تستلزم
متصلتين والحقيقة تستلزم اربع متصلات قوله والمراد بالذات آه دفع سؤال المقدم
وهو ان قوله قدس سره فان الاول ان يلاحظ الذات آه يدل على المراد بالموضوع
الذات والمشهور ان الذات هو بمعنى ما يقوم بنفسه فلا يطلق الذات بهذا المعنى على
العرضي وهو ظ فلا يشمل دليل التحسان على قضية موضوعها عرضي فلا يتم تقريره ومما
الدفع ان المراد بالذات ههنا ما يقابل الصفة المفسرة بهذا المعنى وهو المحمول عليه لا
المعنى المشهور المذكور وهذا المعنى اعم من المعنى المشهور كما لا يخفى ولما كان ارادة هذا
المعنى من الذات لا يخلو عن بعد احتاج الى التأييد بقوله كما نص عليه السيد آه قيل يمكن
ان يدرج ذبئة الموضوع في معنى لقائم بنفسه ايضا على ان يراد منه ما يقوم به
الغير من حيث انه يقوم به الغير سواء كان جوهر او عرضا كما اشار اليه المحشى المحقق
في حاشية المطول في بحث القصر انتهى ولا يخفى ما فيه من التكلف واعلم ان القضية
الحالية اما ان يراد من موضوعها ومحولها الذات والمفهوم فالاحتمالات اربعة الاولى
ارادة الذات من كل منهما والثاني ارادة المفهوم منه والثالث ارادة الذات
من الموضوع والمفهوم من المحمول والرابع بعكس الثالث والاول بط لان ما صدق
عليه الموضوع بعينه ما صدق عليه المحمول لاشتراط الاتحاد بينهما سواء انحصر
ما صدق عليه المحمول فيما صدق عليه الموضوع او لم ينحصر فيكون مفهوم القضية

ثبوت الشيء لنفسه وهو ضروري فيلزم انحصار القضايا في الضرورية والاحتمال
الثاني ايضا بلا استلزامه انحصار القضايا في الطبيعة والاحتمال الرابع فهو ليس من
القضايا المعتبرة والمعتبر ان يكون الحكم فيها على افراد بالمفهوم وهو الاحتمال
الثالث كما هو الحق لان المفيد انما هو هذا الحمل لا غير قوله يعني ان تأخر ادراك النسبة
آه فيه رد على الناظرين منهم مولينا عصام الدين حيث قال المراد من الاولى والتاخر
الذاتيان في النسبة والوقوع والا وقوع لا الزمانيان لا مكان ان يكون ثقل
النسبة والوقوع او الا وقوع مع الموضوع والمحمول انتهى ومنهم مولينا داود
حيث قال وهذا التقدم والتاخر زمانى في بعض الصور كما في صورة الشك ثم زواله
وذاتي في بعضها كما في القضايا الاولى التي يكفي في حصولها اذعان تصور الطرفين
والنفسه فان الاذعان لا يتك من تصورهما انتهى كما نقلناه وحاصل الرد عليهم
ان تأخر ادراك النسبة عن ادراك الطرفين وهو بحسب الزمان واجب عقلا كما
ان تأخره عنه بحسب الذات واجب عقلا اينها وظهور التأخر بحسب الذات لم يتعرض
له فان قيل ان كلام المحشى المحقق انما يثبت التأخر الزمانى بالنسبة الى النسبة بينين
لا بالنسبة الى الوقوع والا وقوع حيث لم يتعرض الى اثبات التأخر الزمانى بالنسبة
الى الوقوع والا وقوع قلنا ان اثبات التأخر الزمانى بالنسبة الى النسبة بينين
يستلزم اثباته بالنسبة اليهما بالطريق الاولى لان الوقوع او الا وقوع صفة
للنسبة بينين على مذهب المتأخرين واثبات التأخر الزمانى بالنسبة الى الموضوع
يستلزم التأخر الزمانى بالنسبة الى الصفة بالطريق الاول قوله وان كان تأخره عن
ادراك مفهوم الكاتب وذلك لان ما لا بد في احضار النسبة احضار الطرفين
مطلقا اى سواء كان الموضوع مقدما او المحمول لا احضار الطرفين على وجه يكون
الموضوع مقدما والمحمول مؤخرا والا لكان تأخر ادراك المحمول عن ادراك الموضوع
وجوبا عقليا لا استحضارا وقد ثبت انه استحضار في قوله فالمراد بقول الشارح
لا بد آه اى اذا كان تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان استحضارا
وتأخر ادراك النسبة عن ادراكهما معا واجبا عقليا فالمراد بقول الشارح لا بد آه
ما يعم الوجوب العقلي والوجوب الاستحضاري وهذا المعنى الاعم منهما هو الوجوب
العربي كذا ذكره مولينا داود اعترض عليه بانه كيف يحمل الوجوب المستفاد من
قوله فلا بد ههنا ان يدرك آه على الوجوب العرفي ولو حمل لزم جواز التصديق

بدون احد الادراكات الثلاثة بل الوجوب محمول على العقلي البتة والنأخر مفهوم من
كلمة ثم والوجوب العارض للنأخر ليس مستقفاً من كلمة لا بد بل هو ما في نفس الامر
ثابت في ادراك النسبة دون المحمول انتهى وفيه نظر لانك قد عرفت مما بيناه من ان الوجوب
العر في اعم من الوجوب العقلي والاستحسان في النسبة الى الادراكات الثلاثة
متحقق في ضمن الوجوب العقلي اعم الادراكات الثلاثة واجبة الحصول بحسب الزمان
عقلاً قبل حصول التصديق وقد عرفت ان حصول بعض الادراكات متقدماً بالزمان
على بعض آخر منها وجوباً استحسانياً فلا مانع من حمل الوجوب على المعنى العرفي في
الاعم ولان قوله والوجوب العارض للنأخر ليس مستقفاً من كلمة لا بد بل هو ما في
نفس الامر فيه نظر لانه ان اراد بقوله ان الوجوب العارض لا يستقفاً من كلمة لا بد
انه لا دخل في الاستفادة به اصلاً فهو ممنوع اذ لا شبهة في ان لها دخل فيها وان اراد
انها ليست مستقلة في الافادة به بل تحتاج الى انضمام كلمة ثم تسلم لان العطف
يدل على ان ما هو معتبر في المعطوف عليه فهو معتبر في المعطوف مع ان ما هو ثابت في
نفس الامر لا يدل على ان ما هو عليه والا فلا يفهم ما هو في نفس الامر قطعاً قوله لان
المقصود بيان الترتيب بين الادراكات الثلاثة في نفسها آه المقصود منه رد لما اوردته
الفاضل العصا م عليه قد مر من ان الوجوب بعد تسليمه بالنسبة الى الموضوع والمحمول
اذا كان استحسانياً كان تأخر المحمول عن الموضوع ايضاً استحسانياً كما يفيد العبارة
وكذا تأخر الوقوع والا وقوع عن النسبة المتأخرة عن المحمول المتأخر عن الموضوع
فالوجوب في عبارة الشارح استحساناً في صرف لا يختلف معتبراً استحسانياً وتارة
عقلياً كما يفيد سوق كلامه وحاصل الرد ان هذا انما يتم اذا كان المقصود بيان
الادراكات الثلاثة مأخوذة مع وصف التأخر وليس كذلك بل المقصود بيان الادراكات
الثلاثة في نفسها مع قطع النظر عن اتصافها بهذا الوصف واجيب بان منشأ عطل
حمل وجوب الاستحسان على كونه مقتضى كلمة ثم مع انه ليس كذلك بل بيان للواقع
انتهى وفيه نظر لان لها مدخل في الاقتضاء لان العطف يدل على ان ما هو معتبر في
المعطوف عليه معتبر في المعطوف كما عرفت على التفصيل واعترض على المحقق قدس سره
بان الوجوب بالنسبة الى الموضوع ايضاً عقلي لا استحساناً لان الحكم بين الموضوع
والمحمول بالاتحاد كما ان المحمول متحد مع الموضوع كذلك الموضوع متحد بالمحمول
ايضاً فلا امتياز بين الموضوع والمحمول بالطبع بل بالوضع فايهما قدم في التصور

موضوع واجاب عنه الفاضل العصا م بوجوه ثلاثة الوجه الاول انه لا يتناول
البنا الحكم الشرطي اللزومي فان المحكوم عليه فيه ممتاز بالطبع عن المحكوم به والوجه
الثاني ان امتياز الموضوع بمجرّد الوضع لا ينافي تقديم المحمول في التصور لان امتياز
بالوضع يحصل بان يحكم باتحاد الغير به بان يجعل فاعل الاتحاد الغير والموضوع مفعول
الاتحاد الا يرى ان امتياز مقدم الاتفاقية عن الثاني بالوضع فقط لا ينافي تقديم الثاني
في التصور بان يقال الفرس ما هل ان كان الانسان ناطقاً والوجه الثالث ان ما ذكره
بنا في ما قيل من ان الجزئي الحقيقي لا يصير محمولاً وما اتفقوا عليه من ان الجزئي الحقيقي
موضوع بالطبع والكل محمول بالطبع انتهى قوله اي يدرك ان النسبة المذكورة آه
ولا يخفى ان هذه القضية الموجبة لا تختص بالموجبه الجملة بل هي شاملة للشرطية
الموجبة ايضاً وكذلك قولنا ان النسبة ليست بواقعة لا تختص بالسالبة الجملة
بل يشمل السالبة الشرطية ايضاً وذلك لان موضوع القضيتين هو النسبة التي هي
اعم من الثبوت والاتصال والانفصال ومحولها وهو الوقوع والا وقوع متحد
الكل والغرض من هذا التفسير دفع ما يرد على قولهم ان النسبة واقعة بناء على ان
الظن منه ان النسبة الذهنية موجودة في الخارج اذ الوقوع بمعنى الوجود ومن البين
ان النسبة الذهنية ليست موجودة في الخارج وحاصل الدفع انه يدرك ان النسبة
الذهنية بين الطرفين مطابقة للنسبة التي في نفس الامر والخارج مع قطع النظر عن
ادراكها فالمراد بالادراك الاذعان المتعلق بمطابقة النسبة الذهنية التي بين الطرفين
بالنسبة الخارجية وبالوقوع المطابقة لا بمعنى الوجود وبما في قوله لما في نفس الامر
النسبة وبالا مراً النسبة ايضاً فاضافة النفس الى الامر بيانية اي نفس هي الامر الذي
هو النسبة وقوله وفي الخارج عطف تفسير لنفس الامر اذ معناه الخارج عن الذهن
وبالجملة ادراك ان النسبة الذهنية مطابقة للنسبة التي في حد ذاتها هو الاذعان
ويدل على ما ذكرناه قوله في حد ذاتها مع قوله اعني النسبة آه حيث فسر كلمة ما في
قوله لما في نفس الامر قال الفاضل العصا م فسر الوقوع بالمطابقة احترازاً عن
كونه بمعنى الوجود فان النسبة ليست من الموجودات الخارجية وكل نسبة مطابقة
او غير مطابقة موجودة ذهني ولم يفسر والواقعة بما في نفس الامر بمعنى كون نفس الامر
ظرفاً له لا لوجوده لان النسبة مطابقة لما في نفس الامر وليس في نفس الامر هذا ولا يظهر ان المراد بالواقع
الكون في نفس الامر ووصف النسبة بها ووصف لها مع قطع النظر عن حصولها في العقل

ولو اريد بالوقوع الوجود نفس الامر حتى يشمل الوجود الذهني من غير اختراع للعقل يصح
واعترض بان لا فرق بين قوله ادراك وقوع النسبة وقوله وادراك ان النسبة واقعة
في المعنى لما اجمع عليه النجاة منه ان الثاني في تأويل الاول وحيث لا فائدة في تفسير
احدهما بالآخر واجيب بان المصدر المضاف كوقوع النسبة مثلا اذا كان متعلقا
للعلم والادراك يحتمل ثلاثة معان احدهما ان يكون متعلق العلم هو المضاف وحده
لامع النسبة وحيث تكون الاضافة لتعيين المضاف ومتعلق العلم وثانيها ان تكون
متعلق العلم هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة التقيدية المتعلقة للتصور فقط
وثالثها ان يكون متعلق العلم هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة النامة الخبرية
المتعلقة للتصديق فهذا الادراك على الاول ادراك المفرد النام وعلى الثاني ادراك
المركب الاضافي وعلى الثالث ادراك النام الخبري اذا عرفت هذا فما قيل من ان الثاني
في تأويل الاول راد به انه في تأويل الاول بالمعنى الثالث فقط لا بالمعنى الثالث ولا
باحد الاولين ورجوعك الى التبع والاستقراء برشدك الى ما قلنا فالثاني محكم والاول
محتمل فيعيد تفسيره بالثاني ولما كان استعمال الاول المحتمل للمعاني الثلاثة في المعنى الثالث
والثالث اكثر واشبع منه لا في المعنى الاول تعرض قدس سره لنفي الثاني وثبات الثالث
ولم تعرض لنفي الاول ولو تعرض له ايضا كان احسن واولى انتهى واجيب ايضا باننا لانعلم
ان احدهما يأول بالآخر في نظر الميزانيين ولا داعي الى التأويل الارعاية امور لفظية
لم يلزم موارد عاينها ولان التأويل بالشي لا يجبان يكون في حكمه من كل وجه فيجوز
ان يتبادر من اضافة الادراك الى احدهما الاذعان دون الآخر كما يحكم به الوجاهان
الصّادق في بيان الافادات التعبيرية لمعاينها المتفاوتة انتهى واعترض بان لا يحتاج
ادراك وقوع النسبة الى التفسير والبيان لاحتماله غير الاذعان من تصور المركب التقيدي
الاضافي فيحتاج ادراك نسبة ثبوت الكناية الى البيان لاحتماله ادراك مفهوم المركب
التقيدي المستقل في الملاحظة القابل للحكم عليه وبه مع انه ليس ادراك النسبة
الحكيمة اذ هو ادراك معنى حر في غير مستقل ملحوظ بتبعية ملاحظة الطرفين
على وجه يكون آلة لملاحظتها فلا وجه لبيان احدهما دون الاخر اجيب بان المقام
مقام بيان الحكم وتفصيل تعريف واجيب من باب اهتمام بيانه وبانه لعدم الاختلاف
وبانه لدلالة السياق على المقصود قوله من حيث انها مستفادة آه اى سواء كانت
تلك النسبة الخارجية مستفادة من بابهة العقل كما اذا كان الحاكم عقلا بمجرد

تصور المضاف كما في ادراكات بوساطة فاضل حتى يعيب عن لذهن كما في غيرها او من غير
مادة لا تظهر بانها كذلك كما في ادراكات بوساطة فاضل من نظر الذي هو ترتيب
امور معان في الذات من الوجهين التقديري كما اذا كان الحاكم عقلا بوساطة فاضل عن
لذهن قوله وادراكه بوساطة الاحكامية آه فان لفاضل لغضام والمراد بادراك
ان النسبة واقعة ادراك امر اجمالي لتعيينه ههنا فغاية لاهذا الادراك التفسير
ولا يسم في ادراك في قضية في حالة ادراك فاضل بوساطة كهيئة وكان هذا الغرض
ادراك وقوع النسبة على ادراك ان النسبة واقعة لانه قريب الى الاحكام في تفسير
الى لالتباس قبيح منه الى الايضاح قوله لا ادراك ههنا القضية وذلك بتفصيل
للتصديق آه والمراد بهذه القضية النسبة واقعة او النسبة ليست بواقعة وورد
الادراك اجمالي في قول الشارح بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة آه
اشارة الى ما هو الحق من ان التصور يتعلق بما يتعلق به التصديق كما ذهب اليه
القدماء وان كان المقاربان مذهب المتأخرين في اجزاء القضية كما يظهر من عبارات
ويمكن ان يقال انما فسر الشارح قوله ادراك وقوع النسبة بمعنى ادراك ان النسبة
واقعة آه لانه ليس المراد بوقوع النسبة الامر المستقل في الملاحظة لانه لا يقبل
تعلق الحكم به بل امر غير مستقل يتعلق به التصديق والاذعان وهذا وجه آخر في
تذكور قوله بوجوده محتمل ان يكون خبرا في قوله فانه ويحتمل ان يكون صفة
تصور قوله ضرورة ان المدرك في جانب الوهم آه وكذلك في جانب العقل والاشك
وفيه اشارة الى بطلان مذهب المتأخرين كما لا يخفى قوله الا انها آه الضمير اجمع
الوقوع واللا وقوع بتأويل نسبة قوله ولا التفضل استفادة آه عطف على
قوله لا ادراك هذه القضية آه قوله ولا استلزام ترتب تصديقات غير متناهية
آه مثل ان يقال ان نسبة الوقوع الى النسبة في قولنا ان النسبة واقعة وقوله وان
النسبة في قولنا ان النسبة واقعة واقعة وههنا الى غير نهاية قوله وفيه
اشارة الى ان الحكم آه في قوله قدس سره ان يدرك آه اشارة الى ان الحكم ادراك
كما ذهب اليه القدماء لاضل كما ذهب اليه المتأخرون متعلقه النسبة النامة الخبرية
قوله فانها لما كانت مشعرة بالنسبة الخارجية آه وجه الاشارة ان ههنا النسبة
التي لا اتحاد وعدم الاتحاد مأخوذة من حيث لا وقوع ولا وقوع عند القدماء كما قلناه
من مقتضى اجماعات قوله من حيث انها متعلقة آه اى الوهم لا وادراك النسبة

فان قيل
فان قيل
فان قيل

من حيث انها آه وهذا الادراك تصور وان تعلق بالنسبة الثامة الخيرية كما في الشك
والوهم والتحيز قوله من حيث انها آه اي الوجه الثاني ادراكها من حيث انها كذلك في آخر
وهذا الادراك تصديق وحكم والمراد ان متعلق التصور المذكور والتصديق
متحد بالذات مختلف بالا اعتبارين والحيثيين المذكورين وهو النسبة الثامة
الخيرية ففيه اشارة الى ما نقلناه من لفاضل داود ان النسبة بين بين والنسبة
الثامة الخيرية واحدة بالذات ومختلفة بالا اعتبارين المذكورين عند التحقيق
وبالجدة ان مراد المحشي المحقق في كلام الشارح والمحقق قدس سره اشارة
الى ان النزاع بين الفريقين في ان اجزاء القضية ثلثة او اربعة لفظي كما حققه
مولانا داود قوله وهو مخالف بالذات اي بالماهية النوعية اذ لكل من التصور
والتصديق ماهية نوعية عند القدماء قوله والى ان اجزاء القضية ثلثة آه
وجه الاشارة لا بد في اعتقاد القضية من الموضوع والمحمول وهو ظاهر
ولا بد من متعلق للحكم وهو النسبة الثامة الخيرية فهذه المثلثة كافية في حصول
القضية ولا حاجة الى امر ثالث عليها والنسبة الخيرية اعني بها اتحاد المحمول
مع الموضوع او عدم اتحاده معه ويعبر عنه بالوقوع او الالاقع ايضا
وهو صفة المحمول عند القدماء قوله وقوع تلك النسبة او لا وقوعها آه
وهما صفتان للنسبة بين بين عند المتأخرين لا صفتان للمحمول قوله باعتبار
المتعلق آه اي لا باعتبار الذات والماهية النوعية قوله في ان ليس من القضية
آه ناظر الى قوله من ان اجزاء القضية اربعة آه قوله وان الاذعان مغاير آه
ناظر الى قوله وان الاختلاف بين نوعي العلم قوله بما ذكرنا اندفع الشكوك التي
اوردتها الناظرون في هذا المقام آه مما ذكرنا في حاشية الشرح من قول الشارح
واما الحكم فهو اسناد امر آه الى قول الشارح فادراك الانشأ وفي حاشية
الحاشية من قوله قدس سره هذا يتم الحكم المحلي آه الى قوله قدس سره ان يدرك ان
النسبة واقعة آه اندفع الشكوك آه منها ما ذكر الناظرون من ان المراد بالاسناد
في تعريف الحكم الادراك بالنسبة وقد دفعه في حاشية قول الشارح واما الحكم
آه بقوله وفي الصراح آه وحاصل الدفع على ما عرفته على التفصيل ان انظر ان يحمل
الاسناد على المعنى اللغوي والمعنى العرفي المشهور كما اشار اليه بقوله وفي العرف
او المعنى الصريح الغير المشهور كما اشار اليه بقوله وقد يطلق على النسبة مطلقا آه

ومنها ما ذكره الناظرون من انهم فسروا قول الشارح فقد اسندناه بقوله فادراك
بأن على انهم فسروا الاسناد الواقع في تعريف الحكم بالادراك كما عرفت وقد دفعه
في الحاشية المتعلقة بقول الشارح فقد اسندناه وحاصل الدفع انه بمعنى ضمنا
لا بمعنا ادراكا كما زعموا وقد عرفت ما فيه فذكر ومنها ما ذكره فاضل العصام
عند قول الشارح ان يدرك اول الانسان ثم مفهوم الكاتب من انه لا بد ان يدرك
اول الموضوع الذكرى فالمراد مفهوم الانسان آه وقد عرفته بما لا مزيد عليه وقد
في الحاشية المتوسطة بهذا القول بان مراد الشارح من هذا القول اشارة
الى الاختلاف الواقع بين الفريقين في الموضوع لا ما ذكره الفاضل العصام وقد
فصلناه هناك ومنها انه اورد على الشارح انه بين المغايرة بين تصور الانسان
المحكوم عليه وبين الانشأ وكذا بين المغايرة بين تصور الكاتب والكاتب ولم
لرسمين المغايرة بين تصور النسبة وبين النسبة وكذا للرسمين المغايرة بين
ادراك النسبة الثامة الخيرية وبين النسبة الثامة الخيرية على ما عرفت ودفعه
بقوله واكتفى عن بيان المغايرة في النسبة آه ومنها ما اوردته الفاضل العصام على قوله
قدس سره تاخر ادراك مفهوم الكاتب من ان التقدم والتأخر بالنسبة اي
الموضوع والمحمول فليس ازم ما بين مجوار المعية ولا بد ان يبين آه كما نقلناه وقد
في الحاشية المتوسطة بقوله قدس سره هذا بقوله واما جواز ادراكها معا فاطلا
كما عرفت ومنها ان دليله قدس سره على الاستحسان لو تم فانما يتم في الموضوع والمحمول
دون التقدم والتأخر وانا انا الى دفعه في الحاشية المتعلقة بقوله فان الاولى
ان يلاحظ الذات آه بان ذكر الذات في الدليل وقع على سبيل التمثيل لا على طريق
الحضر فالمعطوف محذوف فاي وكذا الاولى ان يلاحظ المقدم ولا يكون ملزوما
للتالي والتالي لازما صراحة واستلزاما ومنها انه لا يتم فيما اذا كان الموضوع
لاذنا وانا انا الى دفعه في هذه الحاشية ايضا بان المراد بالذات ما يحمل عليه الشيء
لا ما يقوم بنفسه كما هو المشهور والعرض الذي وقع موضوعا ذات بهذا المعنى
الغير المشهور ومنها ان تأخر النسبة عن المحمول المتأخر عن الموضوع ايضا استحسن
فالوجوب في عبارة الشارح المستفاد من قوله لا بد ان يستحسان في صرف لا يختلف ان
استحسانا وتارة عقليا كما يفيد سوق كلام قدس سره وقد دفعه في الحاشية
المتعلقة بقوله وما ادراك بان الوجوب عرفي عام من الاستحسان والعقلي لان الوجوب

بالنسبة الى بعض استحقاق في وبالنسبة الى بعض آخر عقلي كما عرفت على وجه الفصل
ومنها انه اورد على قولهما ان النسبة واقعة بناء على ان الظاهر منه ان النسبة
الذهنية موجودة في الخارج اذا الوقوع بمعنى الوجود ومن البين ان هذا ليس كذلك
كما عرفت ودفعه في الحاشية المتعلقة بقوله قدس سره ان يدرك آه بقوله اي
يدرك ان النسبة المذكورة آه النسبة آه وحاصل اندفع ان الوقوع بمعنى المطابقة لا بمعنى
الوجود فالمراد بان النسبة النسبة واقعة الاذعان بمطابقة النسبة الذهنية للنسبة
هي في نفس الامر اي ادراك ان النسبة الذهنية واقعة في حد ذاتها وليس المراد ادراك
هذه القضية لا على الوجه الاجمالي ولا على الوجه التفصيلي فتفسير ادراك الوقوع
النسبة باذراك ان النسبة واقعة لمجرد التنبه على ان المراد بالنسبة النسبة الذهنية
وبوقوعها وقوعها في نفس الامر اي مطابقتها للنسبة التي كانت في نفس الامر
التي كانت في حد ذاتها مع قطع النظر عن ادراكها واذعانتنا وذلك لان الحكم بالمطابقة
لا يتصور من طرف النسبة الذهنية بان تجعل موضوعا فيحكم عليها بانها واقعة
وها تان النسبتان وان كانتا متحدتين بالذات عند المطابقة الا انها متعددة
بالاعتبار وهذا كاف للمطابقة ودفع ايضا بان فيه سباحة والمعنى انها واقعة
للشيء اعني المستند اليه وقوع الشيء للشيء لا يستلزم وقوع المثلث فينبغي ان لا يلزم
وقوع النسبة بل وقوعها لشيء ورد بان النسبة عبارة عن نشوت وما وقع
للمستند اليه هو نشوت المستند فلا يكون لما ذكره معنى والحق ان يقال انها واقعة
في نفس الامر وقوله قدس سره في تفسيره اي مطابقة لما في نفس الامر اشارة
الى هذا المعنى اي لا تحتاج الى فرض فارض واعتبار معتبر وهو اعلم من الخارج مطلقا
ومن لذهن من وجه كما حققه قدس سره في حاشية شرح المطالع حيث قال فيها ان
الملازمة موجودة في نفس الامر مع انها نسبة بين المتلازمين والحاصل ان النسبة
مرعية بمعنى انها ليست امر موجودا في الخارج وهذا لا يقتضي ان يكون امر ذهني
فرضيا كزوجية الخمسة مثلا حتى لا يمكن ان يقال لها انها واقعة في نفس الامر
قال عصا ما الدين ان النسبة مطابقة لما في نفس الامر وليس ما في نفس الامر هذا
ولا يظهر ان المراد بالوقوع الكون في نفس الامر ووصف النسبة بها ووصف لها
مع قطع النظر عن حصولها في العقل ولو اريد بالوقوع الوجود في نفس الامر
يشمل الوجود الذهني من غير اختراع للعقل يصح فان تفسير الابقاع باذراك ان النسبة

موجودة لا بوجود مخترع تام بلا خفاء قيل كما يجب تصور مفهوم النسبة في التصديق
يجب تصور مفهوم واقعة ايضا لانها طرفا قولنا النسبة واقعة وجزان منقذة
القضية والوقوع جزا آخر من القضية التي قصد الاخبار بها مع انهم لم يعتبروه
في التصديق كما اعتبروا تصور مفهوم النسبة فيه اوجب بان الجزء الاخر من القضية
امراجا الى اذا فصلنا صار ذلك لقول وانما اعتبر تصور النسبة على حدة مع انه
جزء من ذلك المجل لا انه حاصل قبل حصول ذلك المجل والوقوع حاصل مع ذلك
المجل واعلم ان المحقق قدس سره جعل المطابقة ههنا وصفا للنسبة التي هي مورد
الايجاب والسلب وفي حاشية شرح القاضى وصفا لوقوع النسبة اولا وقوعها
وفي شرح المفاتيح وصفا للابقاع ولا يتزاع لكن جعل المطابق له ههنا النسبة
الواقعة في نفس الامر ووجه انوافقا هي الوقوع او اللاوقوع يعني كما ان تلك النسبة
واقعة او غير واقعة في حد ذاتها كذلك النسبة ايضا واقعة او غير واقعة جعل
المطابق له في حاشية شرح القاضى هو الوقوع او اللاوقوع وجه المطابقة
الكيفية الايجابية او السلبية لكن اعتبر فيه قيد الحجية لئلا يكون المطابق
والمطابق له امرا واحدا اي الوقوع مثلا من حيث هو مدرك ومفهوم مطابق له من حيث
ذاته وجعل المطابق له في شرح المفاتيح هو الوقوع او اللاوقوع ووجه المطابقة
الكيفية الايجابية او السلبية كما جعله بعينه في حاشية شرح القاضى يعني ان
العلم مطابق لمعلوم في تلك الكيفية فقد ظهر مما نقلناه من كتابه قدس سره الثالثة
ان المطابقة يجوز ان تكون وصفا للنسبة ووصفا للوقوع او اللاوقوع ووصفا
للاقاع او الانزاع فلانما دفع بين كلامه قدس سره في كنهه الثلاثة هذا غاية
تحجير المقام في افادة المرام والعلم عند الملك العلامة قوله نسبة الكل الى الجزئ
آه اي الجزئ الاضافي لان الايجاب والسلب ليسا جزئين حقيقيتين وهو ظ قوله
وقد تكلف بعضهم في بيان النسبة آه منهم فاضل العصا م حيث جعل النسبة من قبيل
النسبة الى المعنى للغير ومنهم من جعله من نسبة الفرد الى العام ومنهم من جعله من نسبة
اللفظ الى اللفظ وقد نقلنا الكل فيما سبق مع ما يرد على الاخيرين فلا يفيد مرة
اخرى قوله من حيث انها متعلقة آه لا من حيث انها مطابقة لما في نفس الامر اذ ادراك
النسبة الحكمية من حيث انها مطابقة لما في نفس الامر عين ادراك وقوع النسبة هذا
مبنى على ما ذكره فيما سبق من قوله وفيه اشارة الى ان الحكم ادراك لانك قد عرفت ان هذه

الحيثية إنما تطابق على حمل النزاع بين الفريقين على اللفظي ومن أين ان ظاهر كلامنا في هذا المقام مبنى على مذهب المتأخرين فندبر قوله أي مورد الحكم آه فيه إشارة إلى وجه التسمية هذه النسبة بالنسبة للحكمة وهو أن الحكم بمعنى الإدراك يرد عليها على أن يكون متعلقاً بها قال الشارح وربما يحصل ادراك النسبة آه هو دفع توهم وهو أنه لما ذكر الشارح أن ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها لا يمكن بدون ادراك النسبة الحكيمة فتوهم أن ادراك النسبة أيضاً لا يمكن بدون ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها فدفعه بقوله وربما يحصل كما يستقام من كلام الفاضل لعصام والظاهر أن عطف على قوله فلا بد هنا آه عطف العلة على المعلول تقريره أن أجزاء القضية أربعة عند المتأخرين لأن المحكوم عليه وبه متفق عليهما بين الفريقين والنسبة الحكيمة مغايرة للنسبة الثامة الخيرية لأن الإدراك المتعلق بالنسبة الحكيمة غير الإدراك المتعلق بالنسبة الخيرية وهو الحكم ومغايرة الادراك تدل على تغاير المدرك فهذا الإدراك سبب حصول المتأخرين إلى كون أجزاء القضية أربعة قوله عن ادراك ذاتيها آه يجب تأخره زماناً عن ادراك ذاتيها كما يجب تأخره زماناً وان لم يجب تأخره زماناً وذاً عن ادراك المحكوم من حيث أنه محكوم به المتأخر عن المحكوم عليه كما عرفت قوله فان متعلقها النسبة الخيرية باعتبارين أي بالحيثيين المذكورين أحدهما حيثية أنها متعلقة بالطرفين والأخرى حيثية أنها مطابقة لما في نفس الأمر فالنسبة الحكيمة هي النسبة الخيرية وهما متحدة بالذات مختلفة بالاعتبارين وهذا مبنى على ما ذكره مولينا داود من أن هذا الكلام منه قدس سره وهو قوله وإنما الالتباس بين ادراك النسبة وبين الادراك الذي سميناه حكماً آه إنما يصح إذا كانت النسبة الحكيمة هي النسبة الثامة الخيرية بثبوتية كانت كما في الموجبة أو سلبية كما في السالبة كما أن الحكم كذلك كما عرفت سابقاً وأما إذا كانت النسبة الحكيمة هي النسبة التقييدية الثبوتية في الموجبة والسالبة فلا إذ لا نزاع في أن الحكم هو النسبة الثامة الخيرية وبين النسبة التقييدية والنسبة الثامة الخيرية بكون بعيدتين ادريكمها أيضاً بعيد فلا يتصور الالتباس بين ادريكمها وأيضاً اتفق الحكم على أن تصور النسبة الحكيمة شرط لحصول الحكم وهذا الاتفاق منهما إنما يصح إذا كانت النسبة الحكيمة هي النسبة الثامة الخيرية لأنه ما لم يحصل صورة تلك النسبة في الذهن لم تكن له الاذعان الذي هو من ضروريات الحكم وأما إذا كانت النسبة الحكيمة هي النسبة

التقييدية كما توهم فلا يمكن لنا بعد تصور الطرفين تصور النسبة الثامة الخيرية بينهما بلا اذعان ثم مع الاذعان من غير ملاحظة نسبة تقييدية بينهما أصلاً وذلك ظ لمن راجع إلى وجدانه متصفاً في نفسه فعلم أن النسبة الحكيمة هي النسبة الثامة الخيرية لا التقييدية انتهى كمن بناء كلام الشارح والمحقق قدس سره هذا التحقيق الذي هو حمل النزاع فيما بين الفريقين على اللفظي كحمله المحشى تبعاً لمولينا داود خلافاً لظاهر عبارة الشرح والخاصية لأن اللفظ من الشرح أن الشارح قرر مذهب المتأخرين في أجزاء القضية حيث قال وادراك نسبة ثبوتية ككتابة تصور النسبة الحكيمة وادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها بمعنى ادراك أن النسبة واقعة آه بعد ذكر المحكوم عليه وبه وهذا ينادى أن أجزاء القضية أربعة فالنسبة الحكيمة التي هي النسبة بين بين وهي مورد الوقوع أو لا الوقوع مغايرة للنسبة الثامة الخيرية بالذات وهي مورد الحكم ووقع الالتباس بين الادراك المتعلق بالنسبة الحكيمة وبين الادراك المتعلق بالنسبة الثامة الخيرية وبين الشارح الفرق بينهما بأن الادراك المتعلق بالنسبة الثامة الخيرية إنما هو الادراك عن سبيل الاذعان وهو المسمى بالحكم نعم لا يخالو كلام الشارح والمحقق قدس سره عن الإشارة إلى هذا التحقيق ومع ذلك مرادهما تقرير مذهب المتأخرين في أجزاء القضية سواء كان حقاً أو باطلاً والإشارة إلى بطلانه أمر زائد على التقرير قوله بين أن النسبة واقعة آه والكلام في هذا التفسير كاللزام في تفسير الشارح بقوله بمعنى أن النسبة واقعة آه فتذكر قوله نص عليه السيد الخواص النقدي آه حيث قال المذكور في عبارة القوم أن الظن هو الحكم بأحد النقيضين مع تجويز الآخر ويتبادر منه أنه مركب من اعتقادين أي اعتقاد أن أحد النقيضين واقع واعتقاد أن النقيض الآخر جائز ومحمّل احتمالاً مرجوحاً فإشار المصيرين الحاجب بقوله لو قدره في قوله أما أن يحمل النقيض عند الذكر لو قدره إلى أنه بسيط لا يخطر بالبال ولكن ينبغي أن يكون بحيث لا يخطر بنقيضه بالبال يجوز ولا يكون تميزه في القوة بحد لو قدر نقيضه نفعه ولعل مرادهم أي القوم هو هذا أي أن حصول النقيض الآخر لا يجب أن يكون بالفعل لكن التصريح به أولى إلى التصريح بمرادهم أولى ولذا صرح ابن الحاجب حيث قال لو قدرنا نهي قوله قدس سره فان اشكك في النسبة متردداً علة لحصول ادراك النسبة الحكيمة بدون الحكم إذا شكك لما كان متردداً في وقوع النسبة أو لا وقوعها يتساوى الطرفان ويمكن وجودها عنده

والوقوع واللاوقوع ههنا النسبة ومن بين ما نعلم به تصانف موضوعات مسبوقة بالعلم بانوصوف فيلزم ذلك حصول النسبة الحكيمة بدون ادراك الوقوع واللاوقوع الذي هو الحكم فيثبت التباين بينهما قوله لانه عبارة آه اي الحكم عبارة عن الاذعان والتسليم قوله واذا ثبت مغايرته لنوع الحكم ثبت مغايرته للحكم آه إشارة الى ان هذه المقدمة مطلوبة في كلام قدس سره فيندفع بهذا المقدمة ما اوردته اندر العصار كما اشار اليه بقوله فما قيل آه حيث قال ولا يخفى ان الدعوى ادراك النسبة الحكيمة بدون الحكم مطلقا ولا يشبه صورة الوهم وانما تثبت ادراكها بدون الايجاب وادراكها بدون السلب فذكره لغو ولو حصل الدعوى انه يحصل بدون الحكم مطلقا وبدون الايجاب وبدون السلب ويجعل الشك دليل الاولي والوهم دليل الثانية يكون دعوى الحصول بدون الايجاب وبدون السلب لغوا بعد دعوى الحصول بدون الحكم مطلقا قوله ليس بشيء آه لانه مبني على الذهول عن المقدمة الثانية المطلوبة لصحة الوهم كما عرفت ولا شك في اثبات صورة الوهم بانضمام هذه المقدمة تلك الدعوى واعلم انه لو فوج الحقا بين ادراك النسبة الحكيمة والحكم انكر القدماء تصور النسبة في التصديقات وحصرها في القضية ثلثة وبالجمله خفاء التميز بين تصور النسبة الحكيمة والحكم انما هو صفة القضية تصور النسبة وراء الحكم يحصل بمجرد تصور الطرفين وتصور النسبة مندرج في الحكم بمعنى ان تصورهما تابع للحكم وليست متصورة على حدة قال الاولي ذهب المتأخرون والى الثاني ذهب القدماء ولا نزاع لاحد في تحقق تصور النسبة بدون الحكم لانه ظاهر فان قيل تصور النسبة في الشك والوهم غير مندرج في تصور الوقوع او اللاوقوع فالنسبة متصورة على حدة يمكن ان يجازيها من طرف القدماء ان هذا التصور بمنزلة تصور النسبة في صورة الحكم فلا يزول خفاء وجود تصور النسبة بالتمسك بصورة الشك والوهم فان الحكماء القائلين بانه ليس بعد تصور الطرفين في التصديق الادراك وقوع النسبة اولا وقوعها لهم ان يقولوا ليس في صورة الشك الا التردد في وقوع النسبة اولا وقوعها من غير تصور النسبة على حدة قال الشارح فان الشك في النسبة او توهمها آه ولا يخفى ان الشك والمتوهم بعد ادراك الطرفين ليسا كما ولا متوهمهما لا يحصل الادراك الثالث وهما في هذه الحال يجوز ان كلا من طرفي الحكم سواء كانا مرجحين لاحدهما او لا فيظهر هنا ادراك آخر هو مدار الحكم وانما كان الشك في النسبة وتوهمها بدون تصورهما

مما لا لان الشك والوهم تصور ان سائر جان مخصوصا ولما من ينشع ان يوجد بدون العلم وكما يمكن تصور وجود النسبة بدون الحكم مطلقا بصورة الشك وتصوره بدون مطلقا في صورة الوهم لكن باعتبار الوهم مرة بالحكم الساي ومرة باعتبار الحكم الايجابي يمكن تصوره باعتبار وجود النسبة في صورة الجزم بالايجاب بدون السلب ووجودها في صورة الجزم بالسلب بدون الايجاب قوله عطف على قوله بما يحصل آه فيه رد بعض الناظرين حيث عطفوه على قوله فان الشك في النسبة وجعلوه إشارة الى التكبري وسيضع الامر عليك قوله اثبت بالمقدمة الاولى ان مراده من المقدمة الاولى هو قوله ورد بما يحصل ادراك النسبة آه قوله بالمقدمة الثانية ان مراده من المقدمة الثانية هو قوله لكن التصديق آه قوله اورد كلمة لكن آه جوابا عن سؤال مقدرو هو انه اذا كان المراد من المقدمة الثانية اثبات الحكم لا بد منه في التصديق فلما اورد كلمة لكن فاجاب بما يرى قوله ولقد اشكل على الناظرين حل هذه العبارة فوقفوا في تحالفات باردة آه نقول من الناظرين الفاضل العصا م حيث قال في توجيه هذه العبارة توهم انه يحصل التصديق بدون الحكم لانه كما حصل التصديق يحصل ادراك النسبة وكل حصل ادراك النسبة يحصل التصديق فكل يحصل الادراك النسبة بدون الحكم يحصل التصديق بدون دفعه بقوله لكن التصديق لا يحصل ما لم يحصل الحكم آه انتهى ومنهم انفاضل داود قال في توجيهها اعلم ان الطائفة من الناس ذهبوا الى ان الشك والوهم من قبيل التصديق وذلك وهم منهم وايضا سابق كلام رحمه الله منشأ الوهم ان التصديق حاصل في صورة الشك والوهم توهمها من بابا بها العكس اذ العكس الكلي للقضية التي هي الكاية المعلومة وهي قولنا كلما كان التصديق حاصلا فالنسبة الحكيمة حاصلة انتهى هو قولنا كلما كانت النسبة الحكيمة حاصلة فالصديق حاصل فدفعه بقوله لكن التصديق لا يحصل آه ومنهم مولينا عماد الدين حيث قال هذا الدفع توهم ناش عن الكلام السابق وهو قوله وربما يحصل ادراك النسبة الحكيمة بدون الحكم فانه لوهم ان يحصل التصديق بدون الحكم كما ان ادراك النسبة قد يحصل بدون الحكم فدفعه ذلك الوهم بقوله لكن التصديق آه ويمكن ان يقال المقصود بيان ان ادراك النسبة الحكيمة قد يحصل بدون الحكم فبقوله فان الشك في النسبة آه اثبتان في الصورتين ادراك النسبة متحقق واما ان الحكم في الصورتين غير متحقق فلا يثبت فبقوله لكن التصديق لا يحصل آه يثبت ذلك اي لكن لا يحصل التصديق في الصورتين اللتين فيها النسبة لا بعد

حصول الحكم وعلى التوجيه الاول يقال لا حاجة الى هذه المقدمة للظهور في
بعض الافاضل او ودي حيث قال ان يقال لكن الحكم لا يحصل من لم يحصل التصديق
يكون متعقبا بقوله فان الشك آه ويكون المعنى تصور النسبة حاسر ولا يشترط
لانه لم يحصل ما لم يحصل التصديق وهو غير حاصل في حال الشك والوهم فاذا ريد عند استق
يحل التركيب على نقب ويجوز ان يكون متعلقا بقوله وبما يحصل في حال ان يتوهم ان
التصديق ايضا يحصل بدون الحكم كقوله بالنسبة لكن هذا وهم بعيد ولو جعل التصديق
بمعنى الحكم والحكم بمعنى ادراك النسبة الحكيمة وجعل متعلقا بقوله وبما يحصل لكان
بمعنى مستحسنا لكن فيه انه يصدد بيان الفرق بين الحكم بمعنى الاسناد وبين ادراك
النسبة فوهذا المقام التعبير عن ذلك الحكم بالتصديق وعن ذلك الادراك بالحكم
غير مستحسن وايضا الحكم في الاصطلاح يطلق على نفس النسبة الحكيمة لا بمعنى ادراكها
انتهى وحاصل توجيه المحشى للعبارة انه اختار توجيه الفاضل المعصوم فالتوجيه
الاول نعم الدالين اذ ما لها واحد لكن اشار الى نقصان توجيهها حيث لم يذكر قوله كما
توهم البعض من ان الشك آه وأشار الى الجواب عن اعتراض عماد الدين على التوجيه
الاول بقوله وعلى التوجيه الاول يقال لا حاجة الى هذه المقدمة للظهور وحاصل
الجواب في هذه المقدمة اشارة الى اثبات ان الحكم لا يمتنع في التصديق وظهورها
لا ينافيه بل يؤيده مع ان فيها فائدة دفع ذلك التوهم ورد على توجيهي مولانا داود
وبعض الافاضل حيث جعل قول المشرح لكن التصديق لا يحصل آه معطوفا على قوله
وان الشك انفسه كما يفهم من كلامهما بل صرح بعض الافاضل بان جعله معطوفا على قوله وبما
يحصل ادراك النسبة آه وهم بعيد قيل ويمكن ان يقال قوله لكن التصديق لا يحصل آه
دفع توهم يورد على الاول ان المدرك في صورة الوهم والشك هو بعينه المدرك في
صورة الحكم وهو الوقوع او الالاقوق والتفاوت في الادراك فانه في الاول
مدرك بادرار غير اذعاني وفي الثاني بالادراك الاذعاني فلا يثبت نسبة بين بين
غير الوقوع والالاقوق فدفعه بان التصديق والوهم والشك مشترك في ادراك
النسبة بين بين ثم يزول الشك والوهم فيحصل الادراكات الحاصلة ادراك
مغاير بالذات للادراكات الحاصلة فيحصل التصديق انتهى وفيه نظر لان امتياز
التصور عن التصديق انما هو باعتبار المتعلق لا اعتبار الذات والماهية عند المتأخرين
كما عرفت قوله وعند متأخر المنطقيين آه وهم الامام الرازي من تابعه المتكلمين الذين

عن احوال الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر بالوحي الالهي بخلاف الحكماء قوله فعل آه
والبعض المحققين ان في حصول الصورة في الذهن ثلاثة امور احدها الصورة الحاصلة
من الشيء وثانيها قبول الذهن اياها من المبدء الفياض وثالثها اضافها مخصوصة بين
العالم والمعلوم فذهب البعض الى ان العلم هو الاول فاعلم عنده من مقولة الكيف
والبعض الآخر الى الثاني فاعلم عند هذا البعض من مقولة الالفعال وبعضهم الى الثالث
فيكون من مقولة الاضافة واما انه نفس حصول الصورة في الذهن فهو من مقولة الفعل
فلم يقل به احد فعلى هذا ان كان الحكم فعلا لا يكون من جنس العلم على شيء من
هذه المذاهب الثلاثة فهو خارج عن المقسم لله هو العلم قوله قدس سره فعل من الاعمال
النفسانية الصادرة عنها آه فيه تعريض على الشارح بان الاول ان يقول فعل من الاعمال
الصادرة عن النفس بدل قوله فعل من الافعال النفس لتلايتوهم ان اطلاق الامام للفعل
على الحكم لغوي اذ اللغة تجعل المصداق كلها افعالا فالفعل اللغوي اعني المصدر يشمل
الفعل الاصطلاحي اعني التأثير وغيره اعني به التأثير فلا يثبت عند الامام وتابعيه
كون الحكم فعلا اصطلاحيا فيجوز ان يكون الحكم عنده فعلا وانفعالا قوله وللاشارة
الى ذلك آه قيل وهذه الاشارة تحصل من ترتيب الحكم على الموصوف بصفة تشعر
عليه الصفة للحكم وتفسير الشارح بقوله اي يقع النسبة وانزاعها من تلك الصفة
للحكم وهو الموصوف فلذا جعل السيد مبناه ذلك فلا ينكر ما ذكره السيد كذا
انتهى وليس بشيء لان المشهور ان بين المعرف والتعريف حمل ولو صوريا وهو يدل
على كون الحكم فعلا من افعال النفس قوله بايقاع النسبة او انزاعها آه اشار الشارح
بهذه التفسير للحكم مع انه لا حاجة اليه حيث فسرها سبق من تعريفه بقوله اسناد
امراه الى ان التزاع بين الفريقين في الحكم بانه فعل وليس بفعل ليس بلفظي ان يكون فعلية
الحكم بمعنى آخر من ضم كلمة الى كلمة بحيث يفيد المخاطبة فائدة الى غير ذلك قوله
لكن التحقيق عند آه حاصله رد لما ذكره قدس سره من قوله بناء على ان الالفاظ آه بان
كون معنى غلط الامام دلالة كون اسماء الحكم على لتأثيرات بعيد سواء كان من قبيل
اشباه الاصطلاح بالمعنى اللغوي ولوجوب رعاية المناسبة بين المعاني اللغوية
والاصطلاحية على انه لا وجه لتخصيص هذا الاشتباه بالتصديق اذ الادراك ايضا
في اللغة فعل وتأثيرا لتحقيق ان معنى غلط الامام معنوي هو ما ذكره المحشى قوله
ومعناه التصديق بما جاء به النبي عليه السلام اشارة الى الصغرى اي التصديق

مكفوف به كما يدل عليه قوله بالتصديق فلهذا في النتيجة قوله والتكليف لا يدل على كون
 كبريائين لكل الاول وهي واجبة الثبوت ولا يلزم لتكليف بما لا يطاق قوله فقالوا ان
 الحكم الذي هو شرط آه والظاهر ان هذا مذهب الامام ومن تابعه فالمراد من لفظة شرط
 اعم من الداخل والخارج لا بمعنى الخارج لموقوف عليه اذ الحكم جزء من التصديق عند
 الامام ويحتمل ان يكون المراد منه ان المذهب المستحدث وهو ان مجموع تصورات الثلاثة
 او الادراك الرابع المعروض للحكم فالشرط بمعنى الخارج الموقوف عليه لان الحكم على هذا
 المذهب خارج من التصديق لاجزاء منه كما في مذهب الامام ويؤيد قوته فيما سياتي
 فغير يلزم خروج الحكم عن التصديق وكونه شرطا له آه قوله اعني ايقاع النسبة آه
 نصير للحكم قوله وهو ان تنسب الضمير راجع الى التصديق كما يدل عليه قوله الصدق
 فيكون تعريفا للتصديق وحاصل ما ذهب اليه الامام ومن تابعه على ما حققه المحشى
 ان الايمان الشرعي عين التصديق المنطقي لا غيره ولا قسم منه والحكم بمعنى ايقاع النسبة
 وانتراعها الذي هو من مقولة الفعل جزء منه فمعرفة الكفار المعاندين لا تكون
 ايمانا شرعيا وتصديقا لعدم وجود جزء وهو الايقاع او الانتزاع اى نسبة الوقوع
 او الاوقوع الى الشئ في نفس الامر باختيارك فلهذا المذهب يقع التكليف
 بنفسه لا ايمان والتصديق باعتبار جزء الذي هو الحكم الذي هو فعل اختياري قوله
 الصدق الى الخبر والخبر آه فيه اشارة الى الاختلاف الواقع في ان الصدق هل هو
 صفة للخبر والخبر لان بعضهم ذهب الى الاول وبعض آخر الى الثاني قوله وتسلم
 عطف على قوله تنسب والضمير راجع الى الخبر والخبر قوله والتكليف باعتباره آه
 الضمير المحمور عائد الى الحكم قال بعض العلماء في بيان الفرق بين معرفة الكفار بنوع محمد
 صلى الله عليه وسلم وبين تصديق المؤمن بنبوته عليه الصلوة والسلام ان التصديق
 عبارة عن ربط القلب بما علم من اختيار الخبر وهو امر كسبي ثبت باختيار المصدق
 ولذا يثبت عليه انتهى وقال بعض المحققين هذا القول امر مشكل لان التصديق
 من اقسام العلم وهو من اقسام الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية
 لانا اذا شككنا في ثبوت شئ ثما قنا انبرهان على ثبوته له فالذي يحصل لنا
 هو الاذعان والقبول لتلك النسبة وهو معنى التصديق والحكم والا ثبات
 والايقاع نعم تحصيل تلك الكيفية يكون بالاختيار في مباشرة الاسباب وصرف
 النظر ورفع الموانع ونحو ذلك وهذا الاعتبار يقع التكليف بالايمان وهذا المراد

يكون الايمان كسبيا واختياريا فقد علم من هذا التحقيق ان ما ذهب اليه الامام ومن تابعه
 خلاف التحقيق قوله وقال القاضي لا مدعى في توجيه وقوع التكليف بالايمان
 مع عدم كونه فعلا اختياريا ولا يخفى انه لا حاجة الى نقل هذه المذاهب لآية تأمل
 قوله تكليف بالنظر لموصل اليه آه يعني ان التكليف بالايمان ليس المراد به التكليف
 بنفس الايمان بل المراد به التكليف بما يوصل اليه وهو النظر قوله وهو فعل اختياري
 آه لان النظر اما عبارة عن الحركة النفسية الامور المعلوم كما ذهب اليه الحكماء او
 عبارة عن ترتيب الامور المعلوم كما ذهب اليه المتأخرون ومن الظاهر انهما من الافعال
 الاختيارية فالتكليف بالايمان تكليف بالسبب واردة السبب قوله من مقولته
 آه كالكيف قوله والتكليف يكون باعتبار تحصيله آه اى بصرف القوة وترتيب
 المقدمات ورفع الموانع واستعمال الفكر في تحصيل تلك الكيفية ونحو ذلك من
 الافعال الاختيارية فالحقق الفنا زاني اعتبر في التكليف بما يؤدى الى الايمان
 مطلقا ولم يخصه بالنظر كما خصه القاضي لا مذكور ويمكن ان يقال ان القاضي
 الآمك ذكر النظر على سبيل التمثيل قوله وقال البعض ليس الايمان بمجرد التصديق
 بل مع التسليم آه والتسليم فعل اختياري معناه بالفارسية كردن نهادن وحق
 دانستن فهذا البعض لم يعتبر التسليم في التصديق واعتبره في الايمان شرطا وقيدا
 فكان الايمان عنده نوعا من التصديق المنطقي الذي هو التصديق اللغوي بعينه
 اى تصديقا خاصا مقيدا بالكسب لاختيار وترك الجحود وتلخيصه على ما قال القاضي
 الكليني في حاشيته الجملية ان الاعتبار في الايمان نوع من التصديق المنطقي الذي
 هو اللغوي بعينه وذلك النوع هو التصديق المقرون بترك الجحود الذي عن سائر الاديان
 الباطنية الباطني على ان يكون القيد داخلا والقيد خارجا لا على ان يكون القيد داخلا
 في الايمان كما ذهب اليه البعض الاخر فهو مشروط بالاختيار اما في نفس التصديق
 كما اذا حصله بمباشرة الاسباب اختيارا كالنظر وتوجيه الخدق واما في جمعه
 مقارنا لذلك الترتيب كما اذا حصل له ذلك التصديق ضرورة فذلك الشخص بعد ذلك
 مكلف بجعله مقرونا بذلك الترتيب لا بتصديق آخر يلزم التكليف بما لا يطاق
 قال المحقق نعمنا زاني في التلويح ويحتمل ان يعلم ان معناه اى معنى الايمان هو الذي
 يقال له بالفارسية كرويدن وهو المراد بالتصديق في المنطق على ما صرح ابن
 سبينا وحاصله اذعان وقبول لوقوع النسبة او لا وقوعها وتسميته تسليما

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
 فانما هو التصديق المنطقي لا اللغوي
 والاختيارية هي التي لا يطاق

زيادة توضيح المقصود وجعله مغايراً للتصديق المنطوق وهو حصوله لا اختيار ممنوع
ولو سلم في البعض يكون كفه باعتبار وجوده باللسان واستكباره عن الاذعان وعدم
رضاه بالايان وكثير من المصدقين المقربين يكفر بما يصدر عنه من مآثرات لانكار
وعلامات استكبار فان قيل فعلي هذا يكون التصديق من الكيفيات دون الافعال
الاختيارية فكيف يصح الامر بالايان قلنا باعتبار اشتغال القلب على اقراره على صرفة القوة ورتبة
المقدمات ورفع الموانع واستعمال الفكر في تحصيل تلك الكيفية ونحو ذلك من
الافعال الاختيارية كما يصح الامر بالعلم واليقين ونحو ذلك انتهى وقال في رسالته
المعمولة في تحقيق الايمان اعلان ليس المراد بكون المأمور به اختيارياً ومقدوراً ان
هو نفسه من مقولة الفعل على ما سبق الى بعض الاوهام بل ان يتمكن المكلف من
تحصيله ويتعلق به قدرته سواء كان هو في نفسه من الاوضاع والهيئات كالقيام
والقعود ومن الكيفيات كالعلم او من الانفعالات كالسخن والتبريد انتهى وقال
بعضهم الايمان مركب من التصديق والاقرار باللسان في النلويج ان الايمان
وصف ثلاثي المركب من الروح والجسد والتصديق عمل الروح فجعل عمل شيء من
الجسد داخل فيه تحقيقاً نكالا تصاف لانت بالايان وتعين فعل اللسان لانه المنع
للبيان واظهارنا في الباطن انتهى قوله ولتحقيق هذا المقام ما آخراه وقد عرفت
قلنا من العلامة الفتازاني ومن المحقق الكليني مما يتعلق بتحقيق هذا المقام
ومما يتعلق به ايضاً انه لو كان الايمان والتصديق من مقولة الفعل الغير المتأدو
الكيفية انقار بعد حصوله لما صح الاتصاف به حقيقة الاحال المباشرة والتحصيل
لان مقولة العقل هي لثأثيرها اعموثرأ مع ان محصل التصديق مؤمن بعد زمان
التحصيل بخلاف اذا كان من مقولة الكيف القارة بعد حدوثها ولزم ايضاً ان لا
يكون تصديق المشككة والانبياء عليهم السلام والمصدقين ايماناً شرعياً
لان تصديقهم ضروري لا اختياري واللازم ظاهر البطلان ومما يتعلق به ما قيل
نه لا يصح ان يكون الحكم من مقولة الفعل لا على مذهب الحكيم ولا على مذهب
المتكلم اما على مذهب الحكيم فلان الحكم المسمى بالتصديق حاصل بالنظر الصحيح
وليس قيل النظر حكم وتصديق في القضية الا ان الانتظار الصحيحة ليست
موجبة لا حكماً للتأخير بل هي معونات للنفس لقبول صورها العقلية عن
واهب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية متعلقة بوقوع النسبة اولاً وقوعها

لما صح فيضاً للحكم من واهب الصورة عقيل النظر الصحيح لان الفاضل من واهب الصور
نفسه ليس بصورة الادراكية واذا لم يكن الحكم فاضلاً لم يكن صورة النتيجة فاضلاً
لان صورة النتيجة ليست الحكم واذا كان الحكم صورة ادراكية فاضلة عن واهب
الصورة لم يكن فعلاً من افعال النفس والالكان النفس فاعلة وقابلة وهو بيط
عندهم واما على مذهب المتكلم فلان الحكم المسمى بالتصديق حاصل بالنظر الصحيح
وليس قيل النظر حكم وتصديق في القضية كما هو عند الحكماء الا ان الحاصل بالنظر
الصحيح عند المتكلم انما هو بيطريق جرى لعادة يعني بخلق الله تعالى ذلك الحاصل عقيله
على جرى عادته تعالى فيكون الحاصل المخلوق فعل الله تعالى والنفس تدعى هذا الفعل
فهو من مقولة الافعال انتهى مالا ولا يخفى ان بطلان كون النفس فاعلة وقابلة
ممنوع عند القائل بكون الحكم فعلاً وان قوله فيكون الحاصل المخلوق فعل الله تعالى
آه محل نظر لان الافعال انما تنسب كاسبها لا الى خالقها والا لم يصح نسبة فعل من
افعالنا اليها وهو ظاهر البطلان قوله للنصم ان يقول آه والمراد من النصم الامام ومن
تابعه والسؤال ناش من حذف المستثنى منه لانه حيث لا يحتمل ان يكون المحذوف
الادراك او الشيء قوله لكن لا يحذف ذلك نقاه لانه يلزم من عدم حصول ادراك
غير الادراك المذكور عدم حصول شيء غير الادراك كالايقاع فلا يلزم ان يكون الحكم
ادراكاً لانه لما جاز ان يكون الايقاع حاصل مع حصول الادراك المذكور فيحتمل
ان يكون الحكم ذلك الايقاع قوله سوى ذلك مطلقاً آه اي سواء كان ادراكاً او
فعلاً قوله اذ لا يحصل التصديق بمجرد ان يحصل آه هذا ما ذهب اليه صاحب التنقيح
حيث قال ان التصديق من اختيار هو نسبة الصديق الى الخير اختياراً حقاً ووقع
في القلب صدق الخبر ضرورة من غير ان ينتسب اليه اختياراً لا يمكن ذلك تصديقاً واعرض
عليه صاحب النلويج بقوله ونحن نقول اذا قطعنا النظر عن فعل اللسان لا يتفرع
نسبة الصديق الى المتكلم الا قبول حكمه والاذعان له وبالجملة المعنى الذي يعبر
عنه في الفارسية بكرويد من غير ان يكون للقلب اختيار في نفس ذلك المعنى انتهى
ايضاً يرد عليه ما نقلناه من النلويج قوله ولورد هذا المنع عليه بنى الكلام
على الرجوع الى الوجدان آه هذا جواب من طرف المحقق قدس سره باختيار الشق الثاني
وحاصل الجواب ان هذا المنع مكابرة لانه منع البديهي والسند الذي ذكره بسيط
لما ذكره المحقق الفتازاني في النلويج في المقامين كما نقلناه فلا يرد المحقق قدس سره

ان دعوى البديهة في مقام المناظرة غير صحيحة وانما هي محض ظن لا
 ما اورد عليه من ان يمكن ان كثره ليس لعدم كونه على ما لو فسخ انفسه بقابل لوجوده
 بالثبوت واستدراكه عن الادراك ان نفسى ومن ان يكون التقدير في نفسى من انفسه
 تنصقي المتنوع وهو سمد كونه غير ان يكون التقدير في نفسى من غير تنصقي
 لا سبب وسرقة نظره ورفع ملو فسخ وان كان ذلك ليس بغير هذه السبب سرقة
 ان يقال ولو حصل من التقدير في نفسى من غير ان يكون التقدير في نفسى من غير ان يكون
 على الا وجه فذلك لا يعود تقصير تقاضا لغيره لان التقدير في نفسى من غير ان يكون
 في التاميم في القياسين كالتقضاء وقد استرالياه المحشى بقوله في الكلام على
 الرجوع كما على قدره من الاتفاق مقابلة لمنع بالمدح عن المحشى بقوله اشارة في
 ان سرقة بقوله اشارة ان سرقة بقوله لا يمكن ان يكون التقضاء في الا فلا يثبت
 به مدعى ان لا يثبت من الدليل المذكور اعني به كون الادراك انفعالا فعدم كون
 تقصير انفعالا بحسب المفهوم عدم كون الادراك فعلا بحسب التقدير حتى يصدق
 هذه النتيجة اعني عدم كون الادراك فعلا وتجعل كبرى القياس ثانيا الذي
 ذكره المحشى وذلك لان تقاضا المفهوم لا يوجب تقاضا ما صدق عليها لان المفهوم
 المتعبر به يجوز صدقها على شيء واحد كما في شيء والنفس بالنسبة الى زيد قوله
 بانه على ما يقرر من ان المسقاة عشرة مقبالة بالثبات هي عدم صدق الانفعال
 على ما يصدق عليه الفعل مبنى على ما ثبت في الحكمة من ان الاجناس العينية للوجود
 في عشرة عشرة احدها جوهر وهو ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع
 والبقية في من قياس الغرض وهو ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع
 تسعة بالاستقراء الكم والكيف والين والحق والاضاف والمملك والنوع والنفس
 والافتقار وكل واحد من هذه الاجناس وما تحتها مبان بالذات لاخر وما تحتها
 اذا عرفت هذا فاعلم ان الحكمة تختلفوا في مقولة العلم فذهب بعضهم الى انه من
 مقولة الكيف وبعضهم الى انه من مقولة الانفعال الاول انما يصح على ذلك
 لا غير فبين القائلين بان الخاص في النفس شياخ الاشياء وصورها وانما
 لا حسب ما عرفت انما ذهب اليه انما يكون انفسه والمعلوم حيث لا يثبت بالذات
 على ان لا اعتبارا الى ان الماهية علم باعتبار قياسها بالنفس والمعلوم مع قطع
 النظر عنه فليس هذا العلم بالمقولة عين كان مقولة فان كان المعلوم جواهر

هذا هو المقصود
 من المقولة
 انما هو العلم
 بالذات لا
 بالذات

فالعلم جوهر وان كان عرضا فالعلم عرض فان كان للمعلوم كما فالعلم كم وان كان كيفا فهو كيف
 وان كان اينافاين وهكذا وذهب صدر الدين الشيرازي الى ان الماهية الموجودة
 في الذهن تنقلب الصورة كما ينقلب ما وقع في الملمحة الى ملح فالعلم من مقولة الكيف بعد
 حصول نفس ماهيات الاشياء في النفس قوله فحكم الشارح بانه انفعال على طريقة
 آه وفيه اشارة الى عدم صحة كلية الكبرى على اطلاقها اذ عند حصول الصورة
 عند العقل يحتمل امور ثلاثة نسبة الصورة الى ذى الصورة فالادراك ان كان عبارة
 عن هذه النسبة فهو اضافي كما ذهب اليه المتكلمون والامر الثاني ان نقاش النفس
 بالصورة الحاصلة فان فسر الادراك بالانتقاش فهو من مقولة الانفعال كما ذهب
 اليه بعض الحكماء وان فسر بالصورة الحاصلة فهو من الكيف كما ذهب اليه بعض
 آخر من الحكماء لكن عدم صحة الكبرى كلية على اطلاقها لا يضر اثبات المدعى
 الذي هو عدم كون الفعل ادراكا اذ على اي تفسير كان يثبت المدعى كما قرره المحشى
 قوله وفيه اشارة الى ان القياس المذكور في الشرح آه وجه الاشارة ان قوله
 قد ستره فلا يكون فعلا آه نتيجة القياس المذكور بعينها على تقدير كون الادراك
 كيفا فليزمن ان يكون القياس المذكور من الشكل الثاني وتحقيق المقام ان قول الشارح
 فلا يكون ادراكا آه المطلوب بالاصلي وقول الشارح الحكم فصل صغيرا الشكل الثاني
 وكبراه مطوية وهي قولنا الادراك لا يكون فعلا وهذه الكبرى المطوية نتيجة
 القياس المذكور في الشرح فالقياس المذكور مسوق لاثبات الكبرى المطوية للقياس
 الثاني وقوله قد ستره ايضا نتيجة القياس الذي قرر على تقدير كون الادراك
 انفعالا اي لا يكون الادراك على تقدير كونه انفعالا فعلا فقولنا الادراك
 لا يكون فعلا مقدمة مشتركة بين التقديرين احدهما كون الادراك كيفا وثانيهما
 كونه انفعالا اذ هي كبرى القياس الثاني المثبت لاصل المدعى على التقديرين كما يظهر من
 تقرير المحشى واعلم ان ما قرره المحشى من الاقيسة على الاشكال الثانيه على التقديرين
 كما حققناه هو بعينه ما قرره بعض الافاضل ابو وردى ويمكن ان يقدر الكبرى
 المطوية هكذا والفعل ليس بادراك على ان يكون عكس المطوية السابقة فيكون
 القياس الثاني على هيئة الشكل الاول هكذا الحكم فصل والفعل ليس بادراك الا انه
 يحتاج الى عكس نتيجة القياس المذكور في الشرح المسوق لاثبات هذه الكبرى المطوية
 والنتيجة هي قولنا الادراك ليس بفعل كما لا يخفى مع انه يرد عليه ان الفعل مقول من

هذا هو المقصود
 من المقولة
 انما هو العلم
 بالذات لا
 بالذات

المقولات والادراك جزئى لمقولة اخرى فلا يكون الحكم على افراد الفعل بان لا يثبت لها هذا الجزئى مستحسنا اذ يكون كقولنا الانسان ليس بهذا الفرس ظاهر انه غير مستحسن بل المستحسن ان يحكم على هذا الجزئى بان لا يثبت له تلك المقولة لانه يكون كقولنا هذا الفرس ليس بالانسان ولا شك انه مستحسن قبل ان المناسب يقال فلا يكون حينئذ ايضا ادراكا اى لا يكون الحكم ادراكا حين يكون الادراك كيف لان المناسب ان يفرع على الدليل اصل المدعى واجيب بما ذكرنا من ان الحكم جزئى من مقولة الفعل والادراك جزئى آخر من مقولة اخرى كيف كانت واقعا لا وسلب الجزئى عن جزئى اخر ليس مستحسن كقولنا ليس بهذا الفرس وفيه نظر لانه ولو سلم كونه غير مستحسن في الجزئين الحقيقيين فلا نسلم كونه غير مستحسن في الجزئين الاضافيين وظاهر ان الموضوع والمحمول فيما نحن فيه جزئيا اضافيان فلا تغفل وفر بعض المحشين القياس الثانى من الشكل الاول كما ذكرنا وعكس ترتيب مقدمات القياس المذكور في الشرح بان جعل كبراه صغرى وصغره كبرى وهيئة الشكل الثانى باقية بعد العكس لئلا يحتاج الى عكس نتيجة القياس المذكور في الشرح لاثبات الكبرى المطوية للقياس الثانى الذى كان من الشكل الاول فقال لا شئ من الفعل بافعال وكل ادراك انفعال ينتج لا شئ من الفعل بافعال واثبت المحشى قدس سره الصغرى النظرية بان الفعل هو التأثير ولا شئ من الانفعال بتاثير بل هو تأثر و قبول الاثر فينتج انه لا شئ من الفعل بافعال انتهى ولا يخفى عليك ان عكس الترتيب المصرح به في كلام الشارح ابعد من عكس النتيجة قال الفاضل عصام الدين قول الشارح لان الادراك آه دليل لتفريع قول الشارح فلا يكون ادراكا آه لانه ينتج ما ينعكس الى ما يثبت التعريف اعنى قولنا الادراك لا يكون فعلا فانه ينعكس الى قولنا الفعل لا يكون ادراكا ولو قال لان الفعل لا يكون انفعالا والادراك انفعال لاستغنى عن عكس النتيجة وجعله دليلا للكبرى المطوية اعنى والفعل لا يكون ادراكا فانه مطوى قبل قوله فلا يكون ادراكا مما ينبغي ان يطوى لانه بعيد عن العبارة انتهى ونحن نقول انه ولو كان هذا بعيدا عن العبارة الا انه قريب الى المرام كما عرفت وقال والحق ان الادراك من مقولة الكيفية لا من مقولة الحاصلة عند النفس لا انقاش النفس وقرنها بها ومذهب الامام انه من مقولة الاضافى فلواريد البرهان لوجبان يتمسك بكونه كيفا ولو اريد الحدل ينبغي ان يتمسك بكونه اضافيا انتهى قوله ومن قال معنى قوله ايضا كما انه لا يكون انفعالا آه فيه رد على بعض الافاضل حيث قال كما انه لا يكون انفعالا وقال ويجوز ان لا يكون الادراك في هذا

لوقت اى وقت كونه كيفا فعلا كما انه لا يكون فعلا في وقت كونه انفعالا فيكون قوله ايضا متعلقا بالطرف المستفاد من قوله فلا يكون باعتبار ترتيبه على ما قبله اى فلا يكون حينئذ ايضا فعلا انتهى وعلى عماد الدين حيث قال بعد التفسير الاول كما ذكرناه ويمكن ان يقال معناه انه كما لا يكون الادراك انفعالا على التفسير الثانى لا يكون فعلا ايضا والا ول اظهره وايلى بالمقام انتهى قوله اذ لا دخل لمقولات الانفعالية فيما هو المطلوب آه لان المطلوب عدم كون الحكم ادراكا وعدم كون الادراك انفعالا لا يصح ان يجعل كبرى القياس الثانى على التقديرين لانا انضمامنا الى الصغرى المذكورة بكون الترتيب هكذا الحكم فعل والادراك ليس بافعال فلا يكون على هيئة شكل من الاشكال فلا ينتج قولنا الحكم ليس ادراكا وهو مطلوبنا فثبت ان لا دخل لنفى الانفعالية في اثبات ما هو المط قوله اى اذا تقررت انه لا بد من التصديق من امور اربعة آه اى لا بد من التصديق من امور اربعة عند الامام قوله اى المذكور قريبا الى اخره آه لان كلمة هذا موضوعه للتقريب كما بين في موضعه قال الفاضل العصام والمشار اليه في قوله هذا على رأى الامام كون التصديق مجموع النظورات الثلاثة والحكم لانه ليس الادراكات الاربعة عنده لان الحكم فعل عنده وفيه تعريض على مولينا داود حيث قال اى كون التصديق مركبا من الامور الاربعة هي اما الادراكات الاربعة في الواقع او الادراكات الثلاثة والفعل معه مذهب الامام وهذا ليس اشارة الى قوله يكون التصديق مجموع الادراكات الثلاثة والحكم يدل على ذلك قوله واما على رأى الحكماء آه فالتصديق هو الحكم فقط انتهى وايضا فيه تعريض على مولينا عماد الدين حيث قال اى كون التصديق مركبا مع قطع النظر عن فعلية الحكم وانفعالية يدل على ذلك قوله واما على رأى الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط انتهى ويمكن ان يقال ان للامام مذهبين احدهما ان التصديق عنده مركب من الادراكات الاربعة المذكورة وهو التحقيق عنده وثانيهما انه مركب من النظورات الثلاثة والحكم وهو المشهور من الامام قوله وفيه اشارة الى ان الاول محتمل لم يذهب اليه احدها حيث انى اولا بكلمة لوالدالة على الامتناع وثانيا بكلمة ان الدالة على الشك كثيرا وقد تستعمل في الظن ولذا كان الاول محتملا والثانى مرجوحا عند الجمهور وراجحا عند الامام قال الفاضل العصام وقد نبه الشارح بلنا رأى الى الامام واسناد كون التصديق للحكم الى الحكماء واهمال اسناد كونه الادراكات الاربعة على احد على احتمال لم يذهب اليه احد ولم يخف مذهبنا انتهى وفيه نظر لان

هذا الاحتمالات هو التحقيق من مذهبه كما عرفت قوله وان قول المص ويقال للجموع آه
وفيه اشارة الى ان قول المص ويقال للجموع اى للجموع التصورات الثلاثة والحكم تصيد
بيان لمختار الامام وذلك لان كلمة هذا اشارة الى ان التصديق بمجموع التصورات الثلاثة
وللحكم وقد اسند رأى الامام اليه قوله لم يبين متعلقه اشارة الى ان متعلقه تلك
النسبة المتصورة آه وفيه اشارة الى ان اجزاء القضية ثلاثة كما ذهب اليه القدماء
لا اربعة كما ذهب اليه المتأخرون وقد عرفت ما يتعلق بهذا البحث من الكلام على التفصيل
فلا نعيد قال الشارح واما على رأى الحكماء آه قال الفاضل العصام قد نبه الشارح
في هذا المقام على امور احدها شرح قول المص ويقال للجموع تصديق من انه عبارة
عن مجموع ادراكات اربعة كما هو الحق وعن ادراكات ثلاثة والحكم الكلى هو الفعل وثانيها
ان تقسيم العلم الى التصديق سواء كان الحكم فقط او مجموع الاربعة لا يصح على رأى الامام
اذ الفعل والداخل فيه الفعل لا يكون علما والثالث ان عبارة المص لا تفيد بما يتبادر
منها تقسيم العلم الى التصور والتصديق المنطق على شئ من المذهبين والرابع ان المص
نبه بقوله ويقال للجموع على وجوه من الفرق بين هذا القول والحكم الكلى لم يلتفت في الاشارة
الى شرح قوله ويقال للجموع تصديق الى ان المراد بمجموع تصورات المحكوم عليه وبه
والنسبة حتى يكون معنى قوله تصور معه حكم تصورا معروضا للحكم والمعروض
للحكم هو الثلاثة كما قال البعض لانه مذهب مستحدث بناء على احتمال عبارة القوم
واشبات المذهب بالاحتمال غير ملتفت اليه سيما احتمال ضعيفا انتهى قوله لانه قاد
اليه الدليل آه اى الدليل الذى ذكره المحقق قدس سره بقوله لان تقسيم العلم الى هذين
القسمين آه قال في القاموس يقال قاد الدبة يقود قودا وقيادة ومقادة وقيدودة
وتقوادا وهو بمعنى ان يجر الدابة من امامها فعنى قوله قاد اليه الدليل ان الدليل
قاد الحكماء الى الحق اى بمعنى الراجح كما يدل عليه قوله فيما سياتى من قوله لمناسبة
لما هو مقصودهم آه ويمكن ان يقال ان الحق بمعنى المطابق لما في نفس الامر لان التصور
والتصديق ممتازان في نفس الامر مع قطع النظر عن اصطلاح القوم فافى معنى الاصطلاح
اذ اطابق لما في نفس الامر فهو الحق دون الآخر بناء على ان التصديق ليس مراعاة اعتبارا حتى
لا يمكن ان يلاحظ المطابقة والا مطابقة لما في نفس الامر كما يظهر في علم الله تعالى
حيث امر عباده بالايان والتصديق ولما موربه وجود وذات والاصطلاح في معنى
التصديق يحتمل المطابقة والا مطابقة لذات المأ موربه الوجود قوله اى تقسيم العلم

في المنطق

في المنطق آه احتراز عن تقسيم العلم الى هذين القسمين في سائر الفتن لانه لا يجب ان يكون
لذلك الامتياز قوله كالفعل والافعال والاجمال آه وقد مر البحث المتعلق بانقسام
الى الفعل والافعال واما البحث المتعلق بانقسام الى الاجمال والتفصيل فقد ذكر في
الكتب الحكيمة والكلائية ان العلم ينقسم الى تفصيلي وهو ان ينظر الى اجزاء المعلوم
ومراتبه بحسب اجزائه بان يلاحظها واحدا بعد واحد والى اجمالى كمن يعلم مسألة فيسأل
عنها فانه يحضر الجواب في ذهنه دفعة وهو متصور للجواب عالم بانه قادر عليه
ثم يأخذ في تقريره فيلاحظ تفصيله في ذهنه حال ما سئل امر بسيط هو مبدا
التفاصيل الحاصلة في ثانيا الحال والفرق بين تلك الحالة الحاصلة دفعة عقيب السؤال
وبين حالة الجهل الثانية قيل السؤال وملاحظة التفصيل المنفرعة على التقرير ضرورة
قوله لمناسبة لما هو مقصودهم خبر لقوله اى تقسيمهم العلم آه وفيه اشارة الى
دفع سؤال يرد على قوله قدس سره هذا هو الحق آه وهو انه لا شك ان احد من
الفرقيين اعنى الحكماء والمتأخرين لا يخبر عن التصديق بانه عند احد افق فانفس الامر
كذلك حتى يتوجه عليه ان ما ذكره حق او ليس بحق بل يبين ان ما اصطلح عليه ويقول
التصديق عندى كذا ولا شك انه لا يقال على هذا انه حتى مطابق للواقع وليس
بحق وايضا لم يرد به ان ما نقله من الحكماء حتى مطابق للواقع لان مذهبهم كذلك
اذا لم يتنازع احد في ذلك فامعناه ونفصيل الدفع ان ما اصطلح عليه الحكماء راجح لانه
يوافق غرضهم من تقسيم العلم الى هذين القسمين لانهم انما قسموا العلم الى هذين القسمين
ليمتاز كل قسم منهما بطريق من صرف الاكثبات يعنى كان غرضهم بيان جميع الطرق الموصلة
الى الجزئية وبيان جميعها على الوجه الجزئى متعذرا ومتعسر لكثرتها وعدم انضباطها
لكن لما كانت مع كثرتها راجعة الى نوعين فارادوا ان يبينوها على الوجه الكلى فاحتجوا
الى حصرها في قسمين فحصر العلم اولا في قسمين يختص كل منهما بنوع طريق من ذينك
النوعين ليلزم حصر الطريق في النوعين فيسير لهم بيانها على الوجه الكلى المضبوط
وهذان القسمان انما هو التصور والتصديق على مصطلح الحكماء دون المتأخرين
فظهر ان ما ذهب اليه الحكماء راجح على ما ذهب اليه المتأخرون نظرا الى الغرض من التقسيم
قوله وذلك لامتياز آه اثبات لمناسبة هذا التقسيم لمقصودهم اى مناسبة هذا
التقسيم لمقصودهم ثابتة لا امتياز كل من التصور والتصديق بطريق خاص بخلاف
الفعل والافعال لعدم امتياز احدهما عن الآخر بطريق خاص ان امتياز احدهما

عن الآخر في نفسه وكذلك لاجمالي والتفصيلي قيل معنى متيازا احدهما عن الآخر ان كل واحد منهما ممتاز عن الآخر في نفس الامر بطريق خاص يستحصل به فقس العلم الى القسمين المذكورين بملاحظة ذلك الامتياز فلا بد ان يكون التقسيم على وجه يكون كل من القسمين الخارجين ممتازا عن الآخر بطريق خاص وقيل معناه ان تقسيم العلم الى هذين القسمين انما هو لتبيين طريق خاص يستحصل به عند الطالب كما يمتاز كل منهما بذلك في نفس الامر انتهى ويلابزم هذا الوجه قوله قدس سره فنلاحظ مقصود الفناء واعلم ان اللام في قوله لا امتياز كل منهما آية تحصيل لا حصول لان الامتياز بين القسمين ثابت في نفس الامر لا بسبب الموصول فلو حمل اللام على الموصول لا يصح الحصر واما اذا حملت على التحصيل فلا شك في صحة الحصر اذا المعنى حينئذ ان للعلم جهات متعددة يصح بكل منها تقسيم مثلا كونه حصوليا او حضوريا وكونه انجاليا وتفصيليا وكونه فعليا وانفعاليا لكن لم من التقسيم بسبب تلك الجهات امتياز كل واحد منهما عن الآخر بطريق الموصول بل يحصل الامتياز بطريق الموصول بالتقسيم الى التصور والتصديق لان الموصول الى التصور هو القول الشارح والموصول الى التصديقات هو الحجية وذلك الامتياز يلزم عرض المنطقيين كما عرفت قوله اذا كان مع الايقاع وهو ان تنسب اختيارك الوقوع اليها آية والاولى ان يقال اذا كان مع الايقاع او الايقاع وهو ان تنسب اختيارك الوقوع والا وقوع اليها آية قوله كونه منسوبة اليها للوقوع او الا وقوع آية والاولى ان يقال كونها منسوبة اليها للوقوع او الا وقوع آية قوله فلا يحتاج الى الحجية آية لانه على تقدير كونها منسوبة اليها للوقوع او الا وقوع يكون ضروريا فلا يسمى تصديقا واعلم ان هذا السؤال مبنى على ما ذكره صاحب الشفيع كما نقلناه وقد قلنا جوابه من التلويح ويمكن ان يجاب عن هذا السؤال بان مراد المحقق قدس سره من قوله ثم ان الادراك المسمى بالحكم ينفرد بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجية آية ان جنس الادراك المسمى بالحكم ينفرد بطريق خاص يوصل اليه آية فلا يلزم ان لا يكون الضروري تصديقا واجبا ايضا بانه قدس سره لم يدع ان جميع الادراكات الشارحة بالحيديهيما او نظريا وسواء كان الحكم ادراكا او فعلا على انه من قبيل اختلاط المذهب اذ كلام قدس سره مبنى على كون الحكم ادراكا انتهى قوله المكتسب بالحجة الادراك المذكور بشرط الحكم آية فالحق كون التصديق عبارة عن ذلك الادراك بشرط الحكم لانه هو المنفرد بطريق خاص وهو الذي يحصل من تقسيم المصنوع قوله وليس ذلك الادراك

نفس الحكم آية حتى يكون المنفرد بطريق خاص وهو الحجية هو الحكم فيكون الحق ما ذهب اليه الحكماء من كون التصديق عبارة عن الحكم فقط قوله له خبر مقدم وقوله طريق خاص مبتدأ مؤخر والجملة خبر لقوله ادراك النسبة آية وقوله لا ادراكها آية عطف على قوله له فهو من قبيل وضع الظاهر موضع المضمي لان من حيث الذات يعني ان ماله طريق خاص وهو الحجية على تقدير كون الحكم فعلا انما هو ادراك النسبة من حيث الايقاع الذي هو فعل النفس المعبر عنه بالحكم فقد حصل الفائق في ضم ادراك النسبة الى الحكم وجعل ذلك الادراك المضموم اليه الحكم تصديقا وليس ذلك الطريق الخاص الذي كان لادراك النسبة مع الايقاع وهو الحجية لادراك النسبة من حيث الذات لان ادراكها من حيث الذات على هذا التقدير تصور صرف منفرد بطريق خاص آخر وهو القول الشارح وبهذا ظهر بطلان ما قيل انا قول لاله طريق غير الحجية والقول الشارح مع انه سلم هذا القائل قيل هذا ان ادراك النسبة اذا كان مع الايقاع فطريقه الحجية انتهى لان مراده من الطريق الخاص هو الحجية كما لا يخفى قوله ثم لقائنا ان يقول آية عطف على قوله اذا ادراك النسبة آية فهو من ثمة منع عدم الفائق بناء على انه دفع لما يرد من طرف الحكماء من ان السند الذي ذكره بقوله اذا ادراك النسبة آية يقتضي ان يكون التصديق مركبا من ادراك النسبة ومن الحكم فقط وليس هذا مذهب الاما بل مذهب كون التصديق مركبا من التصورات الثلاثة والحكم بمعنى الفعل وحاصل الدفع انه انما خصصنا ذلك الادراك بالذكر لانه بمنزلة الجزئي الصوري للتصديق المركب من الادراكات الاربعة فالظان السؤال مبنى على ما هو التحقيق من مذهب الاما من ان التصديق مركب من الادراكات الاربعة لا على ما هو المشهور من ان التصديق مركب من الادراكات الثلاثة والحكم بمعنى الفعل كما يدل قوله فيما ياتي ومن نظر الى ان الادراك المذكور بمنزلة الجزء الصوري آية متعلقا آية وهو من قبيل توسط العلة بين موضوع القضية ومجولها لان موضوعها قوله ذلك الادراك ومجولها قوله بمنزلة الهيئة قوله السرير آية اي المركب من المادة والهيئة كما ان متعلقه آية متعلق بقوله بمنزلة الهيئة للسرير وتشبيهه لحال المتعلق بالكسر بحال المتعلق بالفتح يعني ان الادراك المذكور بمنزلة الهيئة والجزء الصوري للتصديق مثل الهيئة للسرير كما ان متعلق ذلك الادراك بمنزلة الهيئة للقضية قوله فكذلك العلم آية اي كذلك جعلوا متعلقات تلك الاجزاء اعني

الادراكات الثلاثة المتعلقة بتلك الاجزاء العلم الذي هو التصديق واعرض بان جعل الادراك
 بمنزلة الهيئة للسرير ليس بشئ لانه وان كان الحاصل هو المجموع فيها ليس جزء السرير جزءا
 من العمل ولا من الهيئة وفي التصديق ان يكون جزء من الادراك ومن عمل المصدق
 مع انه ليس كذلك اذ المكتسب بالحجة هو الحكم فقط دون التصورات فيكون قياسا
 مع الفارق وكذلك جعل الادراك بمنزلة الهيئة للقضية اذ جعلوا الطرفين
 والنسبة اجزاء من المعلوم كذلك جعلوا متعلقا تهما اجزاء من العلم المطلق لا علم
 الشامل للتصور والتصديق واما الجمل جزء من قسم العلم وهو التصديق فغير
 صحيح اذ ليس جزءا منه فكيف يجعل جزءا فعلى هذا يكون النزاع معنويا راجعا الى المعنى في
 التحقيق انتهى وفيه نظر من وجوه اما اولها فلان قوله يلزم ان يكون جزءا من الادراك
 من عمل المصدق آه ممنوع ولو سلم فقولنا مع انه ليس كذلك يدل على ان الادراك المذكور
 ليس جزءا من الادراك ومن عمل المصدق فيكون جزء السرير فلا يكون قياسا مع الفارق
 واما ثانيا فلان قوله كذلك جعلوا متعلقا تهما اجزاء من العلم المطلق الشامل للتصور
 والتصديق آه ممنوع لان الادراكات المتعلقة باجزاء القضية ليست اجزاء للعلم
 المطلق الشامل لها بل تلك الادراكات جزئيات له واما ثالثا فلان قوله واما
 الجمل جزء من قسم العلم وهو التصديق فغير صحيح آه ممنوع لان عدم صحة الجمل
 جزءا من التصديق هو اول المسئلة وكذا قوله اذ ليس جزءا منه آه ممنوع لان عدم
 كونه جزءا من التصديق هو اول المسئلة ايضا كما لا يخفى قوله وجعل الامور المذكورة
 شرطا في الاول وشرطا في الثاني آه ولا يخفى ان الامور التي جعلت شرطا في التصديق
 هي الادراكات الثلاثة والامور التي جعلت شرطا في القضية هي المدركات الثلاثة
 فليست الامور التي جعلت شرطا في الاول هي عينها الامور التي جعلت شرطا في الثاني
 كما يدل عليه كلامه قوله فنظر الى الحاصل بعد الحجة آه اي مع قطع النظر عن
 كون الادراك بمنزلة الجزء الصوري للتصديق على ما يدل عليه المقابلة لمذهب
 الامام قوله الادراك المذكور هو ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
 على ما ذهب اليه الحكماء قوله بل لا بد فيه من نسبة المطابقة بالاختيار آه وهذا
 يدل على ان قوله فيما سبق فقلوا ان الحكم الذي هو شرط في التصديق اعني ابتغاء
 النسبة او انتزاعها وهو ان ننسب باختيارك الصدق اعني بيان هذا المذهب
 لا عن مذهب الامام وان اوهم سياق كلامه فيما سبق ان يكون بيانا للمذهب

الامام كما اشرفنا اليه قوله سواء قلنا انه الادراك المذكور او مجموع الادراكات آه اشارة
 الاختلاف فيما بين اصحاب هذا المذهب بعد اتفاقهم في ان التصديق ادراك معروض للحكم
 فذهب بعضهم الى ان التصديق ادراك واحد هو ادراك النسبة الخبرية معروض للحكم وبعضهم
 الاخر الى انه مجموع الادراكات الثلاثة المعروض للحكم قيل على ما قاله به الناظر الثاني
 انتهى ولا يخفى فساد ذلك لان الناظر الثاني قائل بتركيب التصديق من ادراكات اربعة قوله
 باي معنى تريد آه اي باي اعتبار من هذه الاعتبارات الثلاثة وهي المذهب الثلاثة قوله
 واما النظر الى مقصود الفن آه دفع سؤال مقتدر على قوله فيصح تقسيم العلم الى التصديق
 آه وهو ان النظر الى مقصود الفن يرجح مذهب الحكماء من هذه المذاهب وحاصل الدفع
 ان النظر الى مقصود الفن اعني بيان طرف الاكثنا لا يرجح شيئا من هذه المذاهب
 الثلاثة لا امتياز التصديق على جميع المذاهب بالكاسب قوله اما باعتبار نفسه او
 باعتبار جزئه قد برآه والامتياز باعتبار نفسه انما هو على تقدير كون التصديق
 بسيطا وهو كونه عبارة عن الادراك المذكور كما هو مذهب الحكماء وعلى تقدير
 كونه عبارة عن الادراك المعروض للحكم كما هو الشق الاول من المذهب الثالث
 والامتياز باعتبار جزئه بالكاسب انما هو في المذهب الثاني فقط لا فيه وفي المذهب
 الثالث معا كما وهم بعضهم لان المجموع المعروض للحكم فيه عبارة عن التصورات
 الثلاثة التي لا امتياز بينها بالكاسب كما يدل عليه قوله فيما سبق والا لكان ادراكا
 تصوريا ولا يخفى ان امتياز التصديق عن التصور باعتبار جزئه بالكاسب ليس امتياز
 التصديق نفسه عن التصور بالكاسب والكلام انما هو في امتياز نفس التصديق
 بالكاسب عنه لا في امتياز التصديق عنه باعتبار جزئه بالكاسب مع ان امتياز
 التصديق عن التصور باعتبار جزئه بالكاسب يصح على مذهب الحكماء لا على مذهب
 الامام لان التصورات كلها بديهية عند الامام وان الحكماء لا ترضى بالمذهب
 الثالث اذ يمنعوا قوله بل لا بد فيه من نسبة المطابقة بالاختيار آه لانه لو سلم لزم عدم
 جواز اطلاق التصديق على الادراكات للقضايا الضرورية وهو ظاهر البطلان عند
 ولعله لهذا قال قد برآه وبما ذكرنا ظهر بطلان ما قيل في بيان وجه التنبه اشارة الى
 ان المفرد بالكاسب في الحقيقة في صورة الفرق باعتبار جزئه انما هو جزء التصديق لا التصديق
 نفسه اذ التصديق في الصورة المذكورة قد يكون كاسبه المعرف كما اذا كانت
 نظرية احد الطرفين فلا ينفرد بالكاسب انتهى لان المعرف لا يستقل بالكاسبية

لا يصح على مذهب الإمام كما عرفت قوله قدس سره لان هذا المجموع ليس له طريق خاص آه
واعلم ان الظ في تقرير الدليل المذكور اقام على قوله هذا هو الحق ان يقال لما تماز كل واحد
القسمين عن الآخر بطريق خاص قسم العلم الى هذين القسمين ولما قسم العلم اليهما كان الادراك
المستحق للحكم منفردا بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجّة وما عدا هذا الادراك له طريق
واحد يوصل اليه وهو القول الموضح ولما كان ذلك الادراك منفردا فلا فائدة في ضم
التصورات الى الحكم ولما لم يكن في ضمها الى الحكم فائدة لم يكن مذهب الإمام حقا
ولما لم يكن مذهب الإمام حقا كان مذهب الحكماء حقا ينتج انه لما تماز كل واحد
من القسمين عن الآخر بطريق خاص كان مذهب الحكماء حقا لكن المقدم حق وكذا الثاني
وهو المط فقوله قدس سره لان هذا المجموع ليس له طريق خاص آه دليل المقدمة
الثالثة كما ان قوله قدس سره فن لاحظ مقصود الفرض آه اشارة الى دليل المقدمة
الاولى على ان تكون الفاء تعليلية وقوله قدس سره فيكون الحكم احد قسميه المسمى
بالصدق آه اشارة الى دليل المقدمة الثابتة على ان تكون الفاء ايضا تعليلية ولا
يخفى تصور هذه الادلة على من له ادنى بضاعة في الفن وقد تكلف بعض الافاضل
حيث قال ان جعل الفاء في قوله فن لاحظ آه تعليلية لقوله لان تقسيم العلم مقيدا بقوله
انما هو فهو وان كان مستحسنا بحسب المعنى لكن يقع قوله ثم ان الادراك آه فضلا بينهما
والاحسن لغيره كما يظهر بالنظر نعم لو قيل لم يثبت ان التصديق هو الحكم لكان الفاء
فيه فاء النتيجة ويمكن ان يقال ان النتيجة اعني قولنا فيكون التصديق هو الحكم
محذوف والفاء فاء النتيجة بلاخذ شة فان قيل فيثبت يمكن ان يقال فيكون التصديق
هو الحكم ولا حاجة الى قوله فن لاحظ آه اجيب بان دليله اعني قوله لان تقسيم
العلم آه لما كان مبنيا على هذا القول وان لم يذكره هناك ذكره ههنا نصريحا بالمقصود
بل نقول انه فاء التفريع لان ما ذكره في حيزه اعني قوله فيكون الحكم آه مبنيا على ما
يستفاد من قوله ثم ان الادراك آه فيكون المجموع من حيث هو مجموع متفرعا عليه
والنتيجة مترتبة على ذلك القول المذكور فاصل الكلام ان من لاحظ مقصود
الفرض علم الملاحظة في التقسيم وهو الامتياز ومن علم هذا علم ان الحكم احد قسميه المسمى
بالصدق بناء على ما ثبت في ان التماز بالطريق هو هذا ومن علم ذلك علم ان
التصديق هو الحكم انتهى كلامه وقيل الفاء في قوله قدس سره فلا فائدة في ضمها آه
نتيجة متفرعة على قوله لان التقسيم آه اصل الدليل والدعوى هكذا ان مذهب

الحكماء حق دون مذهب الإمام لان في مذهب الإمام يضم تصور المحكوم عليه وبه تصور
النسبة الى الحكم بغير فائدة ويجعل المجموع قسما واحدا من العلم المسمى بالصدق دون
مذهب الحكماء وكل ما لا يضم فيه شئ بغير فائدة حق دون ما يضم فيه فينتج المط واثبت
الصغرى النظرية بقوله لان تقسيم العلم آه تصويبه لما كان تقسيم العلم الى قسمين يمتاز
كل واحد منهما عن الآخر بطريق موصل وكان الادراك المسمى بالحكم له طريق واحد
وهو الحجّة وما عدا ذلك طريق واحد وهو القول الموضح فلا فائدة في ضم تلك
التصورات الى الحكم آه لكن المقدم حق والثاني مثله اثبت الملازمة بقوله لان في
هذا المجموع آه وحقيقة المقدم بقوله فن لاحظ مقصود الفرض انتهى ولا يخفى ما فيه
من التكلف لما عرفت من ان الظ في مثال هذا الكلام ان يقرر القياس اقترانيا شرطيا
لان المقدمة المذكورة لا تشتمل على شئ من طرفي المط قوله قدس سره واذا عرفت هذا
آه هذا تمهيد على الاعتراض على تقسيم المص بعد مطابقه على كلا المذهبين مذهب
الحكماء ومذهب الإمام وبيان حق التقسيم على كل واحد منهما واعلم انه اعترض على مذهب
الحكماء بانه اذا كان التصديق عبارة عندهم عن ادراك ان النسبة واقعة او ليست
بواقعة فاما ان يتوقف ذلك الادراك على التصورات الثلاثة اولا والثاني
بط لان ذلك الادراك منفرد عند انتفاء التصورات الثلاثة بالضرورة وكذا الاول لانه
اذا كان الحكم غنيا عن الاكتساب وكان مجموع تلك التصورات واحدا كسبيا كان
التصديق كسبيا بسبب يثبت كون اكتسابه من القول الموضح وهو بط واما كون الحكم
كسبيا بسببية طرفيه او احد طرفيه فلا نه موقوف على تصوري الطرفين فاذا كان
احد تصوري طرفيه كسبيا يكون الحكم كسبيا لتوقفه على الكسب فيثبت لان الموقوف على
الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ فاكتماله انما يكون بما يكسبه طرفاه وهو
القول الموضح لان الكلام في الحكم الذي لم يحن في حصوله الى نظر بعد تصور طرفيه
وان كانا بالكسب مثل هذا الحكم لا يكسبه من الحجّة واجيب ان مثل هذا الحكم لا نسلم ان
يكون كسبيا بل هو بديهي عند الحكماء لان الاحتياج المنفي من التصديق البديهي هو
الاحتياج بالذات وثبوت الاحتياج بواسطة لا ينافي ذلك وبعبارة اخرى ان الحكم
البديهي لا يحتاج الى نظري عيني الى دليل وان احتاج الى نظري عيني الى القول الموضح قوله
اي ادراكا واحدا دفع سؤالي رد على تعريف التصور المستفاد من تقسيم العلم وهو الادراك
الذي يكون متعلقا لغير ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وتقرير السؤال ان هذا التعريف

بصدق على ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة مع التصور
 الآخر وهو تصديق فلا يكون مانعا لبعض اعياره وحاصل الدفع ان المراد بالادراك
 الادراك الواحد والمركب من ادراك النسبة والتصور الآخر من حيث المجموع واحد
 وليس تصديق بل هو تصور وداخل في تعريفه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالوحدة
 الوحدة النوعية وفي الصورة المذكورة ليس الادراك واحدا بالنوع فلا يدخل
 في تعريف التصور والظ في تقسيم العلم على مذهب الحكماء ان يقال العلم اما حكم او
 غيره والا اول هو التصديق والثاني هو التصور على ما ذكره ابو علي وغيره كما في شرح
 المطالع قوله ولا يرد المقسم آه اورد على التقسيم بانه يستلزم تقسيم الشيء الى نفسه
 والى غيره لان القسم الثاني وهو الادراك لغير ذلك يصدق على المقسم الذي هو العلم
 لانه ادراك لغير ذلك وبانه يصدق لقسم الثاني الادراك المتعلق بالحكم واجيب
 بما ذكره المحشي فحاصل الجواب ان المقسم مدرك لادراك لعدم اعتبار تعلقه بشئ
 فلا يصدق عليه الادراك وكذا الحكم مدرك لا ادراك واما ادراكهما فهو داخل
 في القسم الثاني ولا استحالة فيه قالوا ولما ذكر الحكم المقسم ورد هذا الجواب بان
 الحق ان المقسم ادراك والجواب عن النقص حيث ان المراد بالغير المبين فلا يصدق
 على المقسم لان المقسم غير مبين لقسمه لانه اعم منه انتهى ولا يخفى ما فيه لان المقسم
 ليس بادراك لعدم اعتبار تعلقه بشئ بل هو مدرك كما عرفت ولهذا لم يلتفت المحشي
 الى هذا الرد واجيب ايضا عن الايراد بالمقسم بان المراد من قوله ادراكا ما يصدق على الادراك
 المطلق الذي هو المقسم بقرينة وقوعه قسما والقسم لا يكون الا كذلك فلا يتناول
 المقسم لان الشيء لا يصدق على نفسه واجيب ايضا بان معنى التقسيم هو ان يصدق
 عليه العلم اما ان يكون شيئا يصدق عليه العلم ويكون ادراكا لا مورا ربعة واما
 ان يكون شيئا يصدق عليه العلم ويكون ادراكا غير ذلك لادراك ولا يخفى ما فيه
 لان الحق ان المراد بالمقسم هو المفهوم اذا التقسم لتفصيل الاقسام بضم قيود متباعدة
 او متخالفة الى مفهوم المقسم قوله متعلقان بالنسبة الحاصلة آه صفة بعد
 الصفة لقوله ادراكا وفيه اشارة الى ان قوله قدس سره لغيره ذلك صفة لقوله
 ادراكا على ان يكون ظرف مستقر وبيان للمشار اليه بقوله قدس سره ذلك بانه يكون
 النسبة بالنسبة الحاصلة في الذهن واقعة في نفس الامر قوله واقعة في نفس الامر
 اي على سبيل الاذعان على ما يقتضيه المقابلة بقوله على سبيل التصور والاولى ان يقال

او غير واقعة في نفس الامر على سبيل الانتزاع الا ان يقال تركه جلا على المقايضة
 قوله بان النسبة واقعة على سبيل التصور آه اي بان النسبة الذهنية واقعة في
 نفس الامر على سبيل التصور او غير واقعة فيه على هذا السبيل ولا يخفى ان هذا
 يدل على ان متعلق التصديق مغاير لمتعلق التصور ومن البين ان الصورة في صورة الوهم والشك
 يتعلق بما يتعلق به التصديق الا ان يقال ان بين المتعلقين تغايرا اعتباري والكلام
 مبنى عليه قوله او متعلق بغيره آه اي سواء تعلق بالمحكوم عليه او بالنسبة
 او بغيره مركبا ناقصا او مركبا تاما انشاؤا قوله فلا فرق بين ان يقال ادراكا لغير
 ذلك او ادراكا غير ذلك آه اي فلا فرق بانه ينتجه على الاول انه يلزم ان يكون تصور
 ان النسبة الذهنية واقعة او ليست بواقعة في نفس الامر خارجا عن التصور
 فلا يكون تعريف التصور المستفاد من التقسيم جامعا لبعض افراده وداخلا في
 التصديق فلا يكون تعريف التصديق المستفاد من التقسيم مانعا لبعض اعياره
 ولا يتجه على الثاني لانه على الثاني يكون كل واحد من تعريف التصديق والتصور مانعا وجامعا
 لان الادراك المغاير لذلك الادراك هو التصور وبيان عدم الفرق بينهما ان قوله
 في ذلك في الثاني ان كان مفعولا لا ادراك فيرجع الى القول الاول فتجه عليه ما يتجه
 على الاول فلا فرق بينهما فيجاب بينا المغايرة الاعتبارية بين المتعلقين كما ذكرنا واذ
 كان صفة لا ادراك على ان يكون قوله ذلك اشارة الى الادراك المذكور فلا يتجه
 عليه هذا السؤال كما ذكرنا واما الاول وان كان هذا السؤال متبها عليه الا انه
 يجاب بما ذكرناه فلا فرق بين القولين في افادة المقصود الذي هو تعريف التصور
 بحيث يكون تعريفه جامعا لجميع افراده ومانعا لجميع اعياره قوله اي على القول
 بالتركيب آه اي على القول بتركيب التصديق من الادراكات الثلاثة والحكم مع قطع النظر
 عن كون الحكم ادراكا او فعلا كما ذكره بعض المحشين قوله فلا يرد ان الامام لا يقول
 يكون الحكم ادراكا آه اي فيندفع الاعتراض عليه بان الحكم عند الامام فعل فلا يكون
 التصديق عنده ادراكا لمجموع الامور الاربعة فلا يكون هذا التقسيم ايضا منطبقا
 على مذهبه نعم يرد عليه كون ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة تصورا
 سازجا واجيب عن الاعتراض بعدم انطباق التقسيم على مذهب الامام بانه اراد قدس سره
 انك اذا اردت تقسيم العلم منطبقا على مذهب الامام في التصور والتصديق قلت
 العلم اما ان يكون ادراكا لا مورا ربعة في الواقع لا تنزعه لان الادراك الرابع الذي

هو الحكم فعل بزمه لكنه ادراك في الواقع فما ظنه تصديقا يكون ادراكا لا مورا ربعة في الواقع وان لم يكن بزمه لذلك او معنى انطبقا للتقسيم على مذهبه كون التقسيم وجه يكون مخرجا لما هو المتصور والتصديق عنده وهو الادراك لا مورا ربعة والادراك الذي هو غير ذلك في نفس الامر وان لم يظنه الامام كذلك وهذا التقسيم على هذا الوجه يكون منطبقا على مذهبه فاعرف فانه دقيق جدا انتهى ولا يخفى انه على تقدير انطبق هذا التوجيه على مذهبه لا يخلو عن التكلف قوله على انه قد نقل البعض ان الامام قد آه قيل لا يقال هذا بنا في ما اسفله عند قول الشارح هذا على رأي الامام من انه اشار الى ان الاول اى كون التصديق مركبا من الادراكات الاربعة مجرد احتمال لم يذهب اليه احدا لا نقول المحشى لم يلزم هناك صحة المشار اليه بهذا القول على انه لا يثبت كون مذهبا بمجرد التردد في ذلك فيصدق انه لم يذهب اليه احدا انتهى ولا يخفى ان تنزل المحشى المحقق من الجواب الاول الى هذا الجواب الذي ذكره بقوله على انه قد نقل البعض ان الامام مترداه يدل على ان التردد في كون الحكم فعلا او ادراكا مذهب اذ هو المحشى توجيه قوله قدس سره على مذهبه الامام وهذا التوجيه مبنى على كون التردد في كون الحكم فعلا او ادراكا مذهب وحاصل هذا الجواب ان الامام في الحكم مذهبين احدهما تحقيق وهو ان الحكم عنده ادراك وثانيهما مشهور وهو ان الحكم عنده فعل كما يدل عليه قوله كما هو المشهور قيل ان الامام لم يذكر الحكم فعل بل الايقاع عنده فعل ويجوز ان لا يكون الحكم عنده ايقاعا

قوله وفي حصر التقسيم على هذين الوجهين آه اى وفي حصر تقسيم العلم على طريقين احدهما طريق الحكماء والاخر طريق الامام اشارة الى بطلان القول بتركيب التصديق مع فعلية الحكم آه لان الحكم في الطريقين عبارة عن الادراك قوله حيث حصل لها الوحدة آه تعليل لتفسير الادراك بالادراك الواحد قوله فلا يرد ان وحدة المقسم معتبره آه وتفصيل الايراد على ما ذكره بعض المحققين ان المقسم في قولنا العلم اما كذا واما كذا لا يمكن ان يكون مطلق العلم اعم من ان يكون واحدا او كثيرا بل انما يكون العلم الواحد لانه لو كان مورد القسمة مطلق العلم لم ينحصر العلم في القسمين لانه باعتبار ان يكون واحدا منقسم الى التصور والتصديق وباعتبار ان يكون كثيرا جازان ينقسم الى التصديقين والتصورين والى التصورات والتصديقات وحينئذ لا ينحصر العلم في القسمين بل يجب ان يكون المورد علما واحدا

حتى يلزم الحصر فاذا المقسم العلم الواحد فلا يندرج التصديق تحته لانه على ما قسم قدس سره يكون عبارة عن ادراكات متعددة فيكون علوما متعددة فلا تندرج تحت العلم الواحد واجاب المحشى عن هذا الايراد بقوله اى ادراكا واحدا متعلقا بامور اربعة الى اخره واجيب ايضا بان وحدة المقسم نوعية فلا ضير ولا بنا في تعدد الاشخاص واورده عليهما بان تعدد الادراك بتعدد المدرك فكيف يتعدد المدرك بدون تعدد الادراك انتهى فيه نظرا لانا سلمنا ان تعدد الادراك بتعدد المدرك الا اننا اذا عرضنا الوحدة الى المدرك عرضنا الى الادراك ايضا فلا يلزم تعدد المدرك بدون تعدد الادراك واجيب ايضا بانه اذا كان مورد القسمة مطلقا وكذلك في الاقسام اذ المر بغير الوحدة فيدخل التصور المتعددة والتصديقات المتعددة في القسمين ولا محذور فيه قطعاً واجيب ايضا بان المشهور ان المراد بالمقسم المفهوم مطلقا لتحصيل الاقسام انتهى واعتبر على جعل التصديق عبارة عن الادراكات الاربعة فان الهيئة الاجتماعية اما ان تكون جزءاً من التصديق مع هذه الادراكات الاربعة او لا فان لم تكن جزءاً منه لا يكون التصديق علما واحدا بل يكون علوما متعددة ومتكثرة لان المركب لا يمكن معصوفة اجتماعية لا يصير شيئا واحدا وهو ضرورى متفق عليه والمفروض خلافه واذ كانت الهيئة الاجتماعية جزءاً من التصديق لا يكون التصديق علما لان المركب من العلم وما ليس بعلم لا يكون علما اذ الهيئة الاجتماعية معلومة لاعلم لانها هيئة عارضة للتصورات المذكورة كالهياطات الخارجية التي تعرض للوجودات الخارجية واجيب بانه اذا حصل في ذهنا الطرفين والنسبة حصل في ذهنا هيئة حاصلة عارضة لمجموعها فاذ نقلنا هذا المجموع مع تلك الهيئة الاجتماعية يكون ذلك علما واحدا ولا يكون علوما متعددة اذ صارت الهيئة الاجتماعية متصورة ايضا فلم يدخل في ماهية التصديق ما ليس بعلم واورده عليه انه اذا كانت الهيئة متصورة وكانت علما يزيد عدد العلوم على الاربعة فاما ان تعتبر لها الهيئة الاجتماعية مع المجموع الاول او لا فان لم تعتبر لم تكن علما واحدا بل علمين احدهما المجموع الاول وثانيهما تصور الهيئة الاجتماعية المتصورة وان اعتبر فكنا ننقل اليها مع المجموع الذي حصل من اجتماع المجموع الاول مع العلم الذي هو الهيئة الاجتماعية للمجموع الاول فيلزم التسلسل والتحقيق في الجواب ان اعتبار الصورة الاجتماعية والهيئة التركيبية التي للمجموع الثاني للتصديق ليس بالجزئية حتى يلزم تركبه من العلم وما ليس بعلم بل بالفرضية كما يعتبر الوحدة والهيئة الاجتماعية

هذا الجواب هو الجواب الصحيح

في الواحد الغير الحقيقي بطريق لعموم لا بطريق لدخول بل اوحدة في الواحد الحقيقي ايضا
عارضة لان الوحدة والكثرة خارجتان عن الماهية كما بين في الحكمة وحينئذ لا يلزم
دخول ما ليس بعلم في التصديق فلا يكون التصديق علوما متعددة قوله وللثنية على
ذلك آه اي على كون الوحدة معتبرة في الادراك المتعلق بمجموع الامور الاربعة قوله وغير
آه اعترض عليه بانه يصدق على الادراك المطلق اي العلم المقسم لانه ادراك غير ادراك
الاربعة وهو بطل لا مستلزام تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره كما اعترض على مذهب الحكماء
كما عرفت وقد سبقت الاجوبة فلا حاجة الى اعادة ثباتها فذكر قيل ولو قال ادراكا لغير تلك
الامور لم يكن اعم وانما لم يقل كذلك احترازا عما يتوهم من ان المقصود ادراك الشيء
مغاير لكل واحد من الامور لكن هذا التوهم يتدفع بان المراد مغايرة مجموع الامور
من حيث هو مجموع وكل واحد منهما مغاير للمجموع انتهى وقد عرفت عدم شموله اذا
قال ادراكا غير ذلك الادراك آه قوله فالحكم داخل في التصور آه لان الحكم ادراك واحد
من الادراكات الاربعة على ما هو التحقيق عند الامام قوله اشارة الى بداهة عدم
انطباقه على مذهب الحكماء آه وذلك لان التصورات شروط خارجة عن ماهية التصديق
عند الحكماء وتقسيم المص يدل على انها ليست خارجة عن ماهية التصديق بل داخلية
فيها قوله بخلاف مذهب الامام آه فان عدم انطباقه يحتاج الى البيان ولذا قيل يمكن
ما حاصله يمكن تطبيقه على مذهبه بغاية تكلف بان يحمل المعية المستفادة من قوله
معه حكم على المعية الزمانية الدائمة والظرف على الاستقرار ويكون المعنى تصور يحصل
في الزمان معية دائمة وهذا التصور هو المجموع المركب من الادراكات الاربعة مع حكم
لان الحكم هو الجزء الاخير وحصول الجزء الاخير مع حصول الكل في الزمان دائما
وان كان مقدما على حصول الكل بالذات ولا شيء من الادراكات الباقية ولا شيء
منها ولا مجموع الثلاثة كذلك اذ ليس حصول من الامور المذكورة مع حصول الحكم
في الزمان دائما وهذا وان كان اعم من مذهب الامام بعد لدخول ستصور فيه
ليس شيء منها مذهب الامام احدها مجموع المركب من تصور المحكوم عليه والحكم وثانيها
المركب من تصور المحكوم به والحكم وثالثها المركب من تصور النسبة والحكم ورابعها
المركب من تصور الطرفين والحكم وخامسها من تصور المحكوم والنسبة والحكم وسادسها
من تصور المحكوم والنسبة والحكم الا انه يمكن تخصيصه بما عدا التصورات الست
بقربه انحصار المذهب في هذه الاوائل والاخر وليس المراد به مذهب الاوائل قطعاً فتعبر

ان يكون المراد به مذهب الامام واخر فهذا التكلف ينطبق التقسيم على مذهب الامام انتهى وفي نظر
لان مذهب الامام واخر مذهب الامام واخر مذهب الامام وثانيها المذهب المسخيت فلا يلزم من
تعين مذهب الامام واخر انطباق التقسيم على مذهب الامام وقيل ما حاصله معنى كلام المص
التصديق عبارة عن جملة ما يكون حصوله مع حصول الحكم في نفس الامر لا ما يحصل مع الحكم
مطلقا ولا شك ان جملة ما يحصل مع حصول الحكم في نفس الامر الحالة الادراكية المركبة
من التصورات الثلاثة ومن الادراك الذي هو الحكم لا المركب من الحكم ومن واحد من تلك
التصورات ومع اثنين منها ولا شك ان فهم هذا المعنى من التعريف قريب من فهم المعية
دائما فينطبق تقسيم المص على مذهب الامام انتهى قوله اي انه لا ينطبق آه بيان للشارح
اليه بقوله وبيان ذلك آه اي عدم انطباق تقسيم المص على مذهب الامام ثابت اذ لم يفر
على تقسيمه عدم جامعية تعريف التصور الساج لا فراده وعدم ماغية تعريف التصديق
لبعض اغياره على ما فصله قدس سره قوله قدس سره ادراك غير مجامع للحكم آه هو لازم
المعنى المطابق بقول المص تصور فقط لان المعنى المطابق له كون ما بعد كلمة مع مصحفا
لما قبلها وقد جعل قدس سره ما قبلها معباجا لما بعدها وكذا قوله قدس سره ادراك
بجامع للحكم لازم المعنى المطابق بقول المص تصور معه حكم قوله بناء على ان الظان
يكون الظرف لقوا آه وفيه اشارة الى ان منشأ الاعتراض حمل الظرف في قول المص تصور
معه حكم على اللغو فالمعنى تصور مجامع للحكم واما اذا حمل على الاستقرار متعلقا يحصل
فالمعنى اما تصور يحصل مع الحكم او تصور لا يحصل مع الحكم والاو التصديق والثاني
التصور فالمراد من التصور الذي يحصل مع الحكم انه تصور يكون حصوله مقارنا
لحصول الحكم البتة ويكون حصولهما معا ولا يتصور لشيء منهما حصول بدون الآخر
فاذا نظرنا بكل واحد من الامور التي ذكره قدس سره من تصور المحكوم عليه وبه وغيرها
لا نجد شيئا منها يكون حصوله مقارنا للحكم البتة ولا يحصل به بدونه اما الحكم فلان
مقارنة حصول الحكم لحصول الحكم ليست بصورة اذ المقارنة لا بد ان يكون غير المقارن لان المقارنة
لكونها نسبة تقتضي تغاير النسبتين واما تصور المحكوم عليه فحصوله قبل حصول الحكم
فلا يكون مقارنا له في الحصول وكذا تصور المحكوم به وتصور النسبة للحكمة فالتصور
الثالث يحصل مع الحكم ليس لا مع المجموع المركب من التصورات الثلاثة والحكم لان الحكم
جزء اخير للمجموع فلا يمكن ان يكون لشيء منهما حصول الا مع الآخر فلا اعتراض من دفع
وتقسيم المص ينطبق على مذهب الامام وهذا حاصل ما نقلناه عن بعضهم في تطبيق

تقسيم المص على مذهب الامام قيل يعني ان كون حاصل ما ذكره المص كون القسم الثاني هو
الادراك المجامع للحكم مطلقا مبنى على ان الظان يكون الظرفا عنى معه في قوله تصور
معه حكم لغوا متعلقا بالتصور بتضمين معنى المقارنة ونحوها فالنصور مع الحكم ماله
الى الادراك المجامع له والمقارن معه مطلقا واما اذا كان الظرف مستقرا صفة
للتصور اى تصور يحصل معه الحكم فيكون حاصل القسم الثاني الخارج عن تقسيم
المص الادراك المعروض للحكم كما ينقله عن الاصفياني لان المتبادر من حصول
الحكم معه حصوله وتحققه بعد بلا واسطة كما ان تحقق العارض لا يكون
الا بعد تحقق المعروض فيكون حاصل كلامه ان الادراك اما ان يحصل الحكم بعد حصول
اى لا يتوقف حصول الحكم بعد حصوله على غير من الادراكات فهو التصديق والا
فهو التصور على ما ذكره المولى عماد الدين والادراك الذى يحصل معه الحكم ولا يتوقف
على شئ اخر انما هو مجموع التصورات الثلاثة او ادراك ان النسبة واقعة وليست
بواقعة ولذا ذكر قدس سره فيما يأتى عند الكلام على توجيه الاصفياني انه يلزم
حينئذ ان يكون مجموع التصورات الثلاثة تصديقا لانه ادراك معروض للحكم بل يلزم
ان يكون ادراك النسبة وحده تصديقا لان الحكم عارض له حقيقة انتهى وفيه نظر
من وجوه اما اول فلان كلمة مع بمعنى المقارنة وجعل المضمّن مقارنا يوجب التكرار
بخلاف جعله مجامعا وان كان بينهما تلازم واما ثانيا فلان مراده قدس سره بيات
انطباق تقسيم المص على مذهب الامام لا على المذهب المستحدث وهو ظ فيكون المراد
المحشوي كذلك لان المحشوي صدد بيا مراده قدس سره واما ثالثا فلان افعله من المولى عماد الدين
فهو مبنى على ان الحكم عبارة عن الفعل والكلام ههنا مبنى على ان الحكم عبارة عن ادراك
ان النسبة واقعة وليست بواقعة وذلك ظ قوله لا يخفى ان المتبادر من المعية المقارنة
بلا واسطة آه هذا الاعتراض مبنى على المذهب المستحدث وعلى تطبيق تقسيم المص عليه
قوله ادراك النسبة الخيرية آه هذا ان قطعنا النظر عن كون ذلك الادراك بمنزلة
الجزء الصوري للتصديق قوله او مجموع الادراكات الثلاثة آه اى ان نظرا الى كون
ذلك الادراك بمنزلة الجزء الصوري للتصديق وقلنا ان الادراك الحاصل من الحكم
ادراك واحد متعلق بامور اربعة حصل لها الوحدة بحيث صارت قضية واحدة
قوله والمقارنة بما عداها بالعرض آه عطف على قوله والنصور الذى يقارنه الحكم
آه يعنى ان الحكم مقارن بالذات بادراك النسبة الخيرية او مجموع الادراكات

الثلاثة وبما عداها بالعرض وبلا واسطة لا اولاً وبالذات قوله فلا انتفاض آه اى فلا
انتفاض ولا ارتقاء لعدد التصديقات قطعاً اذا التصديق على الاحتمال الاول يكون
عبارة عن ادراك النسبة الخيرية المقارن بالحكم بالذات وعلى الاحتمال الثاني يكون
عبارة عن مجموع الادراكات الثلاثة المقارن بالحكم بالذات وبلا واسطة ولا يصدق
على شئ مما عداها انه ادراك مقارن للحكم بالذات حتى يتفرض به التقسيم ويقال انه
مع كونه من افراد القسم الاول يدخل في القسم الثاني فحاصل ما ذكره المحشى رحمه الله
دفع النقص المذكور اورد المحشى قدس سره بقوله ويرد آه بتطبيق تقسيم المص على المذهب
المستحدث بمنع صدق القسم الثاني على غير التصديق مما ذكره قدس سره مستندا بتمحيص
التقسيم قوله على ان وحدة القسم آه اى ولو سلمنا ان المتبادر من المعية المقارنة
بالذات لا يصدق القسم الثاني الا على تصور واحد مجامع للحكم لا اعتبار بوحدة القسم
في الاقسام فلا يصدق القسم الثاني على الاربعة الاخيرة من هذه السبعة وان صدق
على الثلاثة الاول منها فالعلاقة معارضة وفيه نظرا لانا لا نسلم كون الوحدة المقربة
في القسم وحدة حقيقية حتى لا يصدق القسم الثاني على الاربعة الاخيرة لولا يجوز ان
يكون تلك الوحدة وحدة اعتبارية فيجوز صدق عليها قوله نعم يلزم آه بعد المنع
والمعارضة قرر ما ذكره المحقق قدس سره بقوله ويكون الحكم في كل واحد آه
مع الاشارة الى رفع ما يستلزم ذلك من عدم انطباق تقسيم المص على مذهب الامام
القائل بكون الحكم داخلا في التصديق وجزء منه بانه غير محذور لان المص بنى تقسيمه
على المذهب المستحدث لا على مذهب الامام فالمص ملزم لكون الحكم خارجا عن التصديق
ومعترض على الامام بانه جعل المركب من الادراك والفعل قسما من العلم مع كونه
قسما له قوله قدس سره فليتأمل آه اشارة الى الجواب عن هذا اليراد كما ذكرنا او اشارة
الى عدم ورود هذا الاعتراض على تقسيمه قدس سره قوله للدليلين المذكورين آه احدهما
قوله قدس سره لان التصديق عندهم والثاني قوله قدس سره ببيان ذلك آه قال عماد الدين
قوله قدس سره فلا يكون منطبقا آه متضرع على الدليلين ويحتمل ان يكون متضرعا على
قوله وبيان ذلك فانه ايضا يدل على عدم الانطباق على شئ من المذهبين قوله فقول
ويرد عليه تمة لدليل عدم الانطباق آه اى وان لم يكن تمة لدليل عدم الانطباق
وهو قوله قدس سره ان حاصل ما ذكره المص الى قوله فلا يكون منطبقا آه فلا وجه
للفصل بين الدليل ونتيجته وتلخيص الدليل مع التمة ان حاصل تقسيم المص ما ذكره

عليه ما لا يرد على تقسيم الامام فلا يكون منطبقا على مذهبه كذا ذكره عماد الدين قال
مولينا داود لما كان ما ذكره قدس سره في بيان الدعوى متضمنا لفساد التقسيم نفسه
مع قطع النظر عن عدم الانطباق لعدم ترتيبها هو الغرض والمقصود من التقسيم عليه
وهو امتياز القسمين بالطرف الموصلة كما عرفت صدر البيان بقوله يرد عليه في صورة
بصورة الا عراض يكون اول الكلام مشعرا بآخيه فغضت في الفرع الدعوى عدم
الانطباق قوله بل لا يكون صحيحا في نفسه آه انتهى ما لا قال بعض الافاضل ما حمله
ان قوله قدس سره ويرد آه بحسب الظ لا يلايم ما سبق لانه في بيان ان هذا التقسيم لا ينطبق
على شيء من المذهبين فالمناسب له ان يقول وهذا ليس مذهبا لا ما ويمكن ان يقال
ان قوله ويرد آه بمنزلة ان يقال ان هذه الامور يلزم ان تكون تصديقا على هذا التقسيم
وليست تصديقا على مذهبه فلا يكون هذا التقسيم منطبقا على مذهبه فعلى هذا لا يكون
مقصوده قدس سره من قوله ويرد آه اعتراضا بل بمنزلة مقدمة اخرى لبيان التقسيم
لا ينطبق على مذهبه اذ يكون احكام المقدمتين اعنى وهذا ليس مذهبا لا ما مطوية
قبل قوله ويرد آه وحينئذ يكون قوله ويرد آه فاصلة بين الدليل ونتيجته وهو
قوله فلا يكون تقسيمه منطبقا آه ولو قدر تلك المقدمة بعده لكان سالما عن الفصل
بينهما فان قيل ومع هذا فصل بين مقدمتي الدليل قلنا لا بأس به اذ الفصل متعلق بالمقدمة
الاولى وانتهى قوله قدس سره فيكون تصور المحكوم عليه آه اعتراض عليه بانه انما يلزم
ذلك لو كان ثاني قسمي العلم عنده هو التصديق لكن عبارة غير صحيحة فيه قوله قدس سره
المقارن للحكم آه قد تصور النسبة بالمقارنة للحكم ولم يقيد تصور المحكوم عليه
بالمقارنة لان عنوانها يدل على التقارن فيكون ذكر المقارنة في قوله مجموع هذه
التصورات المقارنة لعدم النصريح بالعنوان المذكور ويجوز ان يكون الصفة مؤكدة
بناء على ان كلمة هذه المشار بها الى ما تقدم يدل على ان هذا المجموع يقارن للحكم
او على ان التعريف في التصورات للعهد اذ على تقدير ان يكون للاستغراق تكون
الصفة للتقييد قال بعض الفضلاء ما حاصله انه يمكن انطباق تقسيم المصراع لمذهب
الامام لان كلمة معه تدل على مقارنة الحكم للتصور والتصور المركب من التصورات
والحكم اذا كان الحكم ادراكا يصدق عليه انه تصور يقترب به الحكم لان كل جزء فهو
مقرون بأكمله غاية ما في الباب ان الخارج من التقسيم اعم فحمل بحسب القرينة على المراد
والقرينة ههنا ان المذهبين مذهب الامام ومذهب الحكيم وقوله معه حكم لا يمكن

فعله على مذهب الحكيم قطعاً فتعين ان المراد به مذهب الامام لانه يمكن حمله عليه كما يمكن
حمله على المذهب المستحدث كما ذكره بقوله ومنهم من قال آه نعم لا يلايم هذا قوله المنصور
يقال للمجموع تصديق آه اذا المناسب حينئذ ان يقال ويقال له يدل قوله للمجموع ويمكن
ان يجاب بان قوله معه حكم اعم من المقصود فلم يقل كلمة له بل قال للمجموع تنصيصا
على المقصود وهذا يندفع ما قيل من ان قوله ويقال للمجموع يدل بظاهره على ان
مقصوده تقسيم العلم الى التصورين تصور غير مقرون بالحكم وتصور مقرون به اذ لو كان
مقصوده بقوله تصور معه حكم هو التصديق لقال ويقال له التصديق لكن الظان
مقصود المص هو ما يدل ظاهر كلامه عليه لانه من المتأخرين والحكم عندهم ضابط للتصديق
المركب من الفعل وغيره لا يمكن ان يجعل قسما من العلم فان قلت يمكن تطبيقه على مذهب
الحكيم بان يحمل الحكم في قوله تصور معه حكم على الوقوع والا وقوع فالمنع تصور معلوم
ومتعلقه الوقوع او الا وقوع وهذا هو التصديق عند الحكيم قلنا لا يمكن تطبيق
تقسيم المص على مذهب الحكيم لان قوله ويقال للمجموع يأبى ذلك وكذا قوله وهو اسناد امر
آه يأبى ذلك لان هذا تفسير الحكم بمعنى لا يقع والانتزاع الا ان يقال ان الاسناد امر
مبنى للفعل فيكون الحكم بمعنى الوقوع والا وقوع وفيه بعد فان قيل يجوز ان يجعل
ضمير هو راجعا الى التصور لا الحكم قلنا قوله ويقال للمجموع آه يمنعه اذ لم يتحقق ولم
يفهم حينئذ مجموع يقال له التصديق فكيف يصح قوله ويقال للمجموع آه اللهم الا ان يقال
ان قائل هذا القول شخص آخر غير صاحب هذا التقسيم اعنى الامام ويكون معنى التقسيم
حينئذ ان التصديق عند صاحب هذا التقسيم هو القسم الثاني الخارج منه ويقال
للمجموع المركب من الامر المتعلق بوقوع نسبة المحمول الى الموضوع ومن تصوراتها المستفاد
من قوله تصور معه حكم تصديق ايضا عند غير صاحب هذا التقسيم وايضا يلزم عدم تفسير
الحكم المأخوذ في القسم مع تفسيره التصور المأخوذ فيه يعنى ان هذا القسم مشتمل على
امرين فالمناسبتين هما او ترك تفسيرهما واما تفسير أحدهما بدون تفسير الآخر فغير مناسب ويمكن
يعلم من تفسير التصور المتعلق بالحكم تفسيره لان ذلك التصور هو الا يقع والانتزاع و
متعلقهما لا يكون الا الوقوع او الا وقوع وهذه كلمات توجب حركات اذهان
المتعلمين والا فامثال هذه المعاني من امثال هذه العبارات مما لا يكون مقصودة
اعلم انه يرد على الامام انه يلزم اما ان يكون التصور الساذج مستفاداً من الجملة
واما عدم انحصار العلم في القسمين وذلك لان الحكم ليس تصديقا على مذهب فان كان

فصوراً سارماً يلزم الأمر لا قد ويلزمه أيضاً حيث أن لا ينافي في القول بك الحقيقة
لأنه مركب من التصورات والتصورات كلها بديهية عنده والا يلزم الأمر الثاني ويلزم
أيضاً أن يكون غير التصديق مكتسباً من الحجّة وهذا إذا كان الحكم ادراكاً عنده وأما
إذا كان فعلاً لم يدخل تحت المقسم فيلزم أن لا يكون الحاصل بالطرق الموصلة مختصاً
بالعلم وإن لا يتيسر أيضاً له جعل التصديق قسماً من العلم الذي ليس بفعل إلا أن يلزم فعلية
العلم انتهى قوله قدس سره لأن التصديق على هذا التفسير يكون مستفاداً من القول الشارح
آه وهذا الاعتراض يرد على المذهب التحقيق للأمان إذا انتصديق على مذهب التحقيق ادراك
الأمور أربعة المحكوم عليه وبه والنسبة الحكيمية وكونه تلك النسبة واقعة
أولست بواقعة فإذا كان الحكم الذي هو أحد الإدراكات الأربعة مستغنياً عن
الكسب وكان تصور الطرفين والنسبة كسباً لم يكن التصديق مستغنياً عن الكسب
لاستلزام كسبية الجزء كسبية الكل وتصور الطرفين والنسبة مستفاد من القول
الشارح فيلزم كون التصديق مستفاداً من القول الشارح فما يلزم على تقسيم المقصود
يلزم على تقسيم المحقق قدس سره الذي ذكره من طرفي الأمر والجواب أن التصديق على ما
ذكره المقصود في تقسيم العلم عبارة عن التصورات الثلاثة إذ الحكم خارج عن التصديق فالتصديق
يكتسب لذاته القول الشارح وأما على ما ذكره قدس سره من التقسيم من طرفي الأمر فالنقد
عبارة عن مجموع الإدراكات الأربعة أحدها الحكم فإن كان الحكم مستغنياً
عن الكسب بالذات واحتاج بعض أجزاء التصديق إلى الكسب كإدراكات الثلاثة من
القول الشارح لم يكن التصديق محتاجاً بالذات إلى الكسب من القول الشارح إذا احتاج
بعض أجزاء الكل إلى الكسب بالذات لا يستلزم احتياج الكل بالذات إليه والمعتبر في
الفن الاحتياج بالذات لا الاحتياج مطلقاً لأن القاعدة المقررة في الفن أن الموصول بالذات
إلى التصديق هو الحجّة والموصول بالذات إلى التصور هو القول الشارح قوله ولما تاملت
يقول آه وفيه نظر لأنه إن أراد بقوله إذا كان مجامعاً للايقاع آه أن مجموع الإدراك
والايقاع مستفاد من الحجّة فنقول أنه لا شك أن الوحدة العارضة لهذا المجموع وحدة
اعتبارية فيلزم استفادة كل من التصور والحكم من الحجّة واللازم بديهية وإن أراد
أن الإدراك الذي قيد بالايقاع هو مستفاد من الحجّة كان أيضاً ظاهراً بطلان العلم
أن يقال أن التقييد داخل والتقييد خارج وفيه ما فيه قوله فلا يلزم ما ذكره وهو
كون التصديق مستفاداً من القول الشارح لأن التصديق إنما هو ادراك أن النسبة

واقعة أولست بواقعة مجامعاً للايقاع وهو لا يستفاد إلا من الحجّة وأما ادراك
أن النسبة واقعة أولست بواقعة غير مجامع للايقاع فلا يكون تصديقاً فيجوز
أن يستفاد من القول الشارح قوله لكن الحكم عندك فعل آه وفيه نظر إذ الحكم على حد
التحقيق ليس بمعل كما عرفت قوله وليس مستفاداً من شيء إلى الغرض أي من شيء من القول الشارح
والحجّة إذا لا استفادة لا تصور إلا في الإدراك وهو شارح الطوالع الأصفياني
آه وصرح في شرحه للطالع بأن العلم إنما تصور سارج وهو ادراك ليس معروضاً للحكم
ولمحقوقه وأما تصديق وهو ادراك معروض للحكم ولحقوق له انتهى ويشعر عبارة
صاحب الكشف قوله قدس سره وحيث لا يلزم أن يكون تصور المحكوم عليه آه وقد
عرفنا أن المراد بمجموع التصورات الثلاثة والحكم ويمكن أن يقال أن المراد بمجموع ما يتضمن تعريف الحكم من ادراك
النسب والنسب إليه والنسبة والاحتياج والسلب قبل ولا يخفى أنه بعيد عن سوق تقسيم المقصود ليس
معنى العروض ههنا القيام آه هذا إشارة إلى جواب سؤال وردوه وقرر السؤال أن
الإدراكات الثلاثة كما تعرض للنفس كذلك الإدراك المسمى بالحكم يعرضها ولا يعرض
للإدراكات الثلاثة فإن أراد بعرضها ما يتعلق بها فهو متعلق بالوقوع واللاوع لا الإدراكات
الثلاثة قوله بل شبه ذلك العروض آه وحاصل الجواب أن ليس المراد بالعروض معنى القيام
أو التعلق حتى يرد ما ذكرتم بل المراد أنه شبه ذلك بالعروض في إيجاب تميز
شيء بحيث لا يبقى فيه خفاء قوله ولا شك أنه بهذا المعنى آه لأن من البديهي أن ما جوب
مقارنة الحكم كاله وتميز متعلقه في الذهن بالذات إنما هو ادراك النسبة الخبرية ويؤيد
بواسطة إيجاب الكمال وتميز المتعلق في ادراك النسبة الخبرية كمال مجموع الإدراكات
وتميز متعلقاتها لما عرفت من كون ذلك الإدراك بمنزلة الجزء الصوري وأما سائر الإدراكات
فليس بمقارنة الحكم موجبة لكمالها ولا لتمييز متعلقاتها بالذات ولا بالشيء وبهذا ظهر
أن في قولنا للنسبة مساححة والمراد لا ادراك النسبة الخبرية وإيجابها بأن الكلام
مبنى على التشبيه فإن تحقق الإدراك المسمى بالحكم لا يكون إلا بعد تحقق الإدراكات
الثلاثة كما أن تحقق العارض لا يكون إلا بعد تحقق المعروض فالإدراكات الثلاثة بمنزلة
المعروض للحكم فحاصل كلامه أن الإدراك إنما يكون حصول الحكم بعد حصوله بلا
واسطة أي لا يتوقف حصول الحكم بعد حصوله على غيره من الإدراكات فهو التصديق
والأفوه التصور وتلخيص الجواب أنه أراد به حصوله بعد بلا واسطة وهذا هو ادراك
مجموع الثلاثة أو ادراك النسبة كذلك بل لا خير حقيقة واعتراض عليه بأنه إنما يصح

فإن قيل قد يقال
أنه لا بد من
إدراك النسبة
الخبرية أولاً
فإن حصل
فإن حصل
فإن حصل

اذا اريد بالنسبة الحكمية النسبة الثامة الخبرية لا النسبة التقييدية واما اذا اريد
بها التقييدية فحصول الحكم بعد ادراكها بلا واسطة ممنوع لان الاذعان الذي هو في
ضروريات الحكم انما يتعلق بادراك النسبة الثامة الخبرية وبانه انما يصح هذا اذا
كان الحكم ادراكا بديهيا واما اذا كان نظريا فيحتاج الى تصور الوسط اى حلا وسط
وادراك نسبة الى حد طرفي المط ونسبة طرفي الآخر الى الوسط واما اذا كان فعلا
فيحتاج الى تصور الحكم قوله اى لا يلزم على هذا المعنى دخوله حتى لا يكون تعريف
التصور جامعا لا افراده لا يكون تعريف المصديق مانعا لا غير قوله لكن يلزم اطلاق
التصديق آه لان التصديق على هذا المذهب يكون عبارة عن عروض الحكم ولا يكون
داخلا فيه وهو خلاف مذهب الامام لان الحكم جزء من التصديق عنده نعم التصديق
بهذا المعنى مستلزم للتصديق عند الامام بمعنى انه كلما حصل التصديق عند الامام
نكته مع هذا لا يفيد انطباق التقسيم على مذهبه فعدم الانطباق باق بعد قوله
قد ستره لكن يلزم ان يكون مجموع الادراكات الثلاثة تصديقا آه اجيب بمنع بطلان
اللازم بان هذا القائل يدعي ان المذهب ان التصديق هو التصورات الثلاثة وان
الحكم خارج عن التصديق فلا معنى لازامه عليه نعم تنجيه عليه ما ذكره انه يلزم ان
تصور النسبة وحده تصديقا لانه المعروف للحكم حقيقة وان يكون الحكم عارضا
للتصديق وهو بطلان المراد به اما الخارج المحمول والقائم بالشئ والحكم ليس عارضا
لثلاثة بشئ من المعنيين انتهى والجواب عن هذا الاتجاه ان ليس المراد بالعارض الخارج المحمول
او القائم بالشئ بل الكلام محمول على التشبيه على ما عرفت من وجهيه فان قيل قد ادعى
قد ستره ان المعروف حقيقة هو تصور النسبة فلا اشكال عنده في عروض الحكم للتصور
فكيف يكون الكلام مبنيا على التشبيه وانما الاشكال في كون التصديق ذلك المعروف
قلنا ان ما ذكره مقدمة الزامية بمعنى لوصح العروض فهو انما هو تصور النسبة حقيقة
واعترض على هذا المذهب بانه يلزم ان يكون تصور المحكوم عليه وبه والنسبة تصديقا
وانه لا يترتب على هذا التقسيم ما هو الغرض من التقسيم قوله لان عروض الحكم للنسبة
آه والظان المراد بالحكم الادراك المتعلق بالنسبة والضمير في قوله لكونه راجع الى العروض والمراد بالمجموع
في قوله بالمجموع مجموع اجزاء القضية كما يدل عليه قوله بالطرفين فحاصل التعليل
ان عروض الحكم الذي هو الادراك للنسبة لكون ذلك العروض من حيث قيام النسبة
بالطرفين عروض بمجموع اجزاء القضية بسبب جزئها الذي هو النسبة فيدل هذا

الدليل على ان مجموع اجزاء القضية يكون تصديقا ولا يخفى فساد ذلك من كلامي
الاصفياني والمحقق قد ستره مبنى على كون الحكم فعلا عارضا لادراك النسبة فعلى هذا
يجوز ان يقول لان عروض الحكم لادراك النسبة لكونه ادراكا واحدا متعلقا بالقضية
سبق من انه بمنزلة الجزء المتوحد عروض بالمجموع بسبب جبرته الصوري قوله لا شفاء للذي
مطلقا آه سواء كان ذلك التركيب تركيبا من الحكم والتصورات كما هو مذهب الامام او
تركيبا من التصورات الثلاثة فقط بخلاف ما اذا كان التصديق عبارة عن المجموع فان
التركيب لا قول وان انشفي فيه فقد وجد فيه التركيب الثاني فلا يكون عدم انطباقه على
الامام في الظهور بمثابة عدم انطباقه عند كونه عبارة عن تصور النسبة قوله منع لقوله
فيرتقى عدده آه وهذا المنع مكافئ لانه منع البديهي اذ بعد تسليم كون كل واحد من الاحتمالات
السبعة تصديقا يكون الارتقاء الى النسبة بديهيا والجواب ان هذا المنع بعد منع كون
كل واحد من الاحتمالات تصديقا قال بعض الافاضل ابو وردى هذا معارضة للدليل
الدال على عدم انطباق تفسير المص على مذهب الامام قوله ويكون الحكم خارجا آه اى وضع
لقوله ويكون الحكم خارجا آه قوله لانه صرح بان المجموع آه علة لقوله منع فهو سند
المنع وحاصل السؤال ان ما ذكرته من عدم انطباق تقسيم المص وفساده مبنى على خروج
الحكم من التصديق والمص قد صرح بدخوله فكيف يتوجه عليه ما ذكرته قوله ومن
يسميه تصديقا آه بل انما سمي المجموع تصديقا لما ارتقى عدده الى سبعة ليس تصديقا
عنده بل التصديق عنده واحد منها وهو تصديق عنده لم يرتق عدده الى سبعة
بل هو منحصري واحد قوله اى في انطباق تقسيمه وقيل اى في رفع ما ذكرته عليه تدبر وحال
الجواب ثبات فساد التقسيم بتغيير الدليل قوله قد ستره هو الادراك الجامع للحكم
آه اما مطلقا وعلى وجه العروض والحق كما اشار اليه بقوله ومنهم من قال آه
فالجواب يمكن تطبيقه على المذهب المستحدث ايضا قوله الا بالمجموع آه اى لمجموع الادراكات
الاربعة لما عرفت من ان الحكم هو الجزء الاخير منها ويحصل مع حصول الكل في الزمان
دائما وان كان مقدما بالذات على الكل ولا شئ من الادراكات الثلاثة الباقية ولا
اثنين منها ولا بمجموع الثلاثة كذلك اذ ليس حصول شئ من الامور المذكورة مع حصول
الحكم في الزمان دائما وفيه نظر لانه يدل على كون الحكم ادراكا وكلام المحقق
قد ستره ينادى على كون الحكم فعلا لا يخفى قوله وانما قال للمجموع ولم يقل له
تنصيصا آه جواب عن سؤال مقدر تقريره انه لو كان المتبادر من المعهته ما ذكرته

لما احتاج المصنف لقوله للمجموع اذ يكفي حينئذ ان يقول ويقال له آه وحاصل الجواب
ان المعية لما احتملت المقارنة بالخارج كما احتملت المقارنة بالداخل صرح المصنف بقوله
للمجموع تنصيبها على ان المراد بها المقارنة بالداخل والجزء وهي المقارنة الزمانية الدالة
قوله فيكون الخارج من التقسيم آه اي فيكون القسم الثاني الحاصل الخارج من تقسيم
المصنف العلم للمجموع المركب من التصور والحكم قوله بسخافة هذا التوجيه آه اي ضعف
هذا التوجيه قوله بما آه اعني به كلمة مع والمقصود المقارنة بالجزء وخلاف المقارنة
بالخارج قوله صريح فيه آه اي في خلاف المقصود لان من البين ان المقارنة بالشئ
صريح في كون المقترن به خارجا عن المقترن قوله ثم تداركه آه اي تدارك المقصود
بعبارة صريحة وهي قوله ويقال للمجموع آه قوله في الخلاف آه في خلاف المقصود من
التقسيم قوله ايضا اي كالنوع في التقسيم بما يؤهم آه قوله لان زيادة لفظ المجموع
آه دليل لدعوى الضمنية المستفادة من قوله ثم تداركه بعبارة صريحة آه قوله ليس
من ابا المحصلين آه خبر ان في قوله لان النعير آه وفي قوله ثم تداركه آه قوله كما
يدل عليه عبارة المطالع آه وفيه اشارة الى دفع ما اورده المؤيد او من ان هذا لترديد
قيح اذا الترديد انما يكون بين المعاني المحتملة وبعد تصريح المصنف بتركيب التصديق
لا احتمال لكون التصديق عبارة عن القسم الثاني الخارج عن التقسيم عند قل بناء
الترديد على مقتضى التقسيم وتصريح المصنف فلا قيح فيه اصلا ولو سلم فهو من قيح توسيع
الدائرة لتبكي الحضم برفع جميع الاحتمالات انتهى وفيه نظر لانه يشترجوا اختيار
القيح عند ارادة توسيع الدائرة ولان قوله برفع جميع الاحتمالات يؤيد قول
المعترض اذا الترديد انما يكون بين المعاني المحتملة آه قوله وحينئذ يكون قوله ويقال
للمجموع آه اي حين كان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم يكون قوله ويقال
للمجموع آه فلا لذهاب آخر في التصديق وهو مذهبنا ما لا بيان لما سمي بالتصديق
عند قوله فيكون قوله ويقال للمجموع آه فلا يكون القسم الثاني حينئذ عبارة عن
التصديق ويكون قوله ويقال للمجموع تصديق ببياننا لما سمي بالتصديق عند قوله
والا لما انحصر العلم في القسمين آه قوله قد ستره لم يكن التصديق قسما من العلم
آه ويمكن ان يجاب عنه باننا نختار الشق الثاني وتمنع هذه الملازمة بان الحكم
وان كان فعلا عند الامام على ما هو المشهور منه لكنه ادراك عندك على ما هو التحقيق
من مذهب قوله والا لما انحصر العلم آه لان كل واحد من القسمين تصور والتصديق

فثبت العلم وهذا دليل على عدم كون التصديق قسما من العلم قوله ولان الحكم على هذا
التقسيم آه دليل على عدم كون التصديق قسما من العلم قوله فصل آه والفعل لا يكون
علما فلا يكون الحكم علما قوله والا بطلان الحصر آه وان لم يكن الحكم فعلا بل كان ادراكا بطلان الحصر
الاستفاد من هذا التقسيم لان هذا القسم يدل على حصر العلم الى القسمين المذكورين والحكم خارج عنها
فهو قسم ثالث للعلم فان قيل يصدق عليه القسم الا فلا عني تصور فقط قلنا قد ثبت
من المحشى ان معنى قوله تصور فقط تصور لاحكم معه وهو لا يصدق على الحكم
لكون قوله تصور لاحكم معه قضية سالبة وكون السلب غير متصور فيه لا يجاب
مع عدم الاجاب فيه قوله فلا يكون التصديق المركب آه تفريع على قوله ولان
الحكم على هذا التقسيم فعل آه اي فلا يكون التصديق المركب من الحكم الذي هو الفعل
ومن العلم الذي هو الادراكات الثلاثة علما لما بين في محله من ان المركب من الداخل والخارج
خارج قوله لا طبيا فهم على ان التصديق قسم من العلم آه وفيه رد للمولى داود حيث
قال والقول بان التصديق عند الامام قسم من العلم ممنوع كيف وهو مركب عند
من العلم والفعل للتمييز بينه والمركب من الشئ وما يباينه لا يمكن ان يكون قسما منه
فالرد مبني على ما هو التحقيق من المذهب الامامي واورد على ذلك القول الذي
كان للمولى داود بانه يلزم ان يكون التصديق قسما من العلم مع انه قسم في هذا التقسيم
فيلزم ان يكون قسم الشئ مباين له وهو فاسد فلا وجه لذلك القول لان المباحث
في هذا التقسيم وانطباقه على المذاهب واما على مذهبنا ما التصديق داخل في
مطلق العلم لا فيبحث آخر انتهى وفيه نظر لان المولى داود منع قوله مع انه قسم في هذا
التقسيم آه بقوله والقول بان التصديق عند الامام آه واعلم انه اورد على قوله قد ستره
وان كان عبارة عن المجموع لم يكن التصديق قسما من العلم انه ان اراد بقوله لم يكن
التصديق قسما من العلم انه لم يكن قسما منه مطلقا اي في شئ من تقاسيم العلم فعليه منع
وان اراد به انه لم يكن قسما منه في هذا التقسيم فعلى تقدير تسليم كون التصديق عند
الامام قسما من العلم الملازمة مسئلة وبطلان التالي اي بطلان عدم كونه قسما من
العلم في هذا التقسيم ممنوع وانما يكون باطلا لو كان تقسيما لمطلق العلم لا يجوز ان يكون
تقسما للعلم التصوري كما فعله الشيخ في الشفا والاشارة مع ان ركتبه مشحونة بتقسيم
العلم الى التصور والتصديق انتهى ويؤيد ما ذكره مولى عماد الدين حيث قال وذلك
اذ كان الحكم ادراكا واما اذا كان فعلا فالنقسم المختار ان لا يكون التصديق

قسما من العلم وقد صرح المصنف بعلية فلا يبعد ان يقال لما ذهب المصنف الى تركب التصديق
من الادراكات الثلاثة والحكم الذي هو فعل من افعال النفس ولم يكن الادراك امرا
شاملا لهذا المركب قسم العلم الى الادراك الى ما لا يلحقه حكم والى ما يلحقه حكم
وجعل مجموع الاحق والمحقق تصديقا فالعلم عنده ينقسم الى قسمين كلاهما
يشتركان في الموصلة وهو المعرفة والتصديق مركب من القسم الثاني ولا يخلو
طريق آخر يوصل اليه وهو الحجّة قد برهننا على ما عارض عليه بانه حينئذ اى اذا كان
هذا التقسيم تقسيما للعلم التصوري بفوت الغرض من تقسيم العلم على ما عرفت فيكون
فاسدا في نفسه واجيب ان الغرض المذكور غرض من تقسيم العلم المطلق الى التصور و
التصديق لا من تقسيم العلم التصوري الى التصورين مع ان هذا السؤال لا يتعلق بكلا المصنفين بل بالتصديق
الا ما فريد على كل تقسيم ينطبق على مذهبه كقسم ذكره قدس سره منطبقا على مذهبه
قوله فلا يصح التقسيم فضلا عن الاطلاق وفيه اشارة الى دفع ما اورده بعض الافاضل
على قوله قدس سره وذلك بطلان من ان الظان يقول بدله فلا يكون على هذا التقدير
ايضا منطبقا على مذهبه الا ما لان التصديق احد قسمي العلم على مذهبه والحاصل
ان التصديق بالمعنى المراد عنده اذا جعل احد قسمي العلم كان التقسيم منطبقا على مذهبه
واذا جعل التصديق احد قسميه لكنه جعل بمعنى آخر وجعل بذلك المعنى ولم يجعل
احد قسميه بل جعل القسمين آخر فلا ينطبق عليه وانما قلنا ان الظن ذلك لان كلا
في عدم انطباقه لا في بطلانه بطريق آخر انتهى وحاصل الدفع انه قدس سره لم يذكر
الانطباق لبثوته بالطريقة الاولى واجيب ايضا بانه اذا كان هذا المعنى باطلا لم
يمكن حمل كلام المصنف عليه فبقى القسم الاول ويلزم عدم الانطباق قيل هذا واورده
على جميع من جعل الحكم فعلا وادخلا في التصديق اذ لم تيسر لهم ان يجعلوا التصديق
المركب مما يصدق عليه العلم ومما يصدق هو عليه من العلم واجيب ان ما جعله بطلا
هو انه يلزم انه لم يجعل التصديق قسما من العلم بل جعله مركبا من القسمين ومما يقارنه
وما ورد عليهم هو ان التصديق لا يمكن ان يجعل قسما من العلم وبينهما بوزن بعيد
انتهى قوله عطف على قوله لم يكن التصديق آه فيكون قوله وايضا فسادا آخر
يلزم على الشق الثاني واجيب عن هذا بان المجموع المركب ليس تعريفا للتصديق حتى يرد
عليه ما ذكر بل حكم من احكامه واللام للعهد اى يقال للمجموع المركب من الحكم وجميع
ماله مدخل في تحققة تصديق وبان هذا التصديق ليس بمضر له لان ما ذكره

ليس تعريف للتصديق حتى يجب ان يكون جامعا وما نعال به تنبيه على ان ما نخرج من التقسيم
ليس تصديق وذلك لان المشهور تقسيم العلم الى التصور والتصديق وهما ليسا
كذلك فاحتاج الى التنبيه عليه نعم لو نبه عليه على وجه حصل مفهوم مساو للتصديق
لكان احسن واولى وحمل كلامه قدس سره على التنبيه دون الاعتراض بنا في سوق كلامه
انتهى قيل لعل هذا القائل زعم ان قول المصنف ويقال للمجموع تصديق للتنبيه على ان
الخارج من هذا التقسيم ليس تصديقا بل التصديق شئ آخر وهو مجموع التصورات
الثلاثة والحكم وبعد هذا مما لا يخفى اذ هو مخالف للاجماع بان العلم ينقسم الى التصور
والتصديق على انه يلزم ان يكون الاقسام والمقسم كلها تصورا فالفائدة في التقسيم
بل الحق في الجواب ان التصور المأخوذ في الخارج من القسمة وهو تصور معه حكم
ما يتوقف عليه الحكم بحيث يحصل مع حصوله بشهادة المقام والواقع في نفس الامر
حينئذ يكون التصور الموقوف عليه للحكم من هذه الحيثية هو التصورات الثلاثة
توقف الحكم في حصوله عليها انتهى وفيه نظر من وجوه الاول نالنا اننا لم نعلم ان مخالف
للاجماع لما نقلناه من قول ذلك القائل حيث قال لم لا يجوز ان يكون تقسيما للعلم
التصوري ويكون هذا كما فعله الشيخ في الشفاء والاشارات مع ان كتبه مشحونة
بتقسيم العلم الى التصور والتصديق انتهى والثاني ان الفائدة التي بينها انما هي فائدة
تقسيم العلم المطلق الى التصور والتصديق لا فائدة تقسيم العلم التصوري الى التصورين
والثالث ان قوله بل الحق في الجواب آه توجيه لعبارة التقسيم لا توجيه لقول المصنف
للمجموع تصديق آه ومن البين ان السؤال الذي اورده قدس سره بقوله وايضا انما يرد
على قول المصنف ويقال للمجموع آه ولا يرد على تقسيم المصنف وقيل معنى قوله ويقال للمجموع
آه ما يحصل عند حصول الحكم قوله الا ان احدها آه اى احدها هذه السبعة قوله فلا
ينطبق التقسيم آه تفريع على قوله قدس سره فيرتقى آه قوله على كلا التقديرين آه احدها
كون التصديق عبارة عن القسم الثاني والاخر كونه عبارة عن المجموع قوله تنبيه
على الفرق آه دفع سؤال اورده المولى داود وهو انه لما قال المصنف ان التصديق
عند الامام مجموع الامور الاربعة وعندهم هو الحكم فقط امتاز كل منهما عن الآخر
بحيث لا يشبهه على احد فالحاجة الى بيان الفرق بينهما بعد هذا خصوصاً بوجوه
متعددة ولا يخفى تقرير الجواب قد برهنا واجاب المولى داود عن هذا السؤال بما حاصله
ان التصديق عند التفصيل مركب من تلك الامور الاربعة كان مظنة ان يتوهم انظر

الى التفصيل وقال هو مجموع الامور الاربعة وانهم نظروا الى الاجمال وقالوا هو الحكم و
حينئذ يكون مذهب الكل واحدا فيكون احدهما ملتبسا بالآخر فاحتاج الى بيان الفرق
بوجوه متعددة فقلنا مل قوله هو مبدأ هذا التفصيل آه وتذكر الضمير الراجع الى المثال
الادراكية باعتبار تذكر الخبر اعني المبدأ يعنى ان المراد ببساطة التصديق عند الحكم
البساطة الاضافية اى التصديق بسيط عند الحكماء بالنسبة الى التصديق عند
الامام بمعنى ان التصديق عندهم غير مركب من الاجزاء الغير المحمولة على التصديق
ومركب منها عنده فقوله كما هو عند الامام قيد للنفي لا النفي قوله ولا ينافى هذا
آه اى كون التصديق بسيطا بهذا المعنى لا ينافى تركب التصديق عند الحكماء من الجنس
والفصل الذين هما من الاجزاء المحمولة على التصديق قوله لتركيبه آه اى التصديق مركب
من الجنس القريب الذى هو العلم والجنس البعيد الذى هو المقولة من المقولات التسع
التي دخل العلم تحت تلك المقولة ومن الفصل الذى يميزه عن القسم الآخر وظهور
الاحتياج الى الفصل عند التركيب لم يتعرض قوله تحت مقولة من المقولات آه فيه
اشارة الى اختلاف آراء في مقولة العلم كما بين في محله حيث لم يبين المقولة
وكذا تصور النسبة آه اى تصور النسبة خارج عن التصديق عند الحكماء داخل فيه
عند الامام قوله الا انه تعرض في بيان الفرق آه لان تحقق تصور النسبة في التصديق
ما خفى على الحكماء حتى حصروا اجزاء القضية في ثلثة فاكتمل في بيان الفرق بما لا
اشياء فيه فقلنا فيه تعرضنا للعصا وليس بشئ قوله بما هو اظهر وجود آه وهو
الطرفان اذ وجودهما اظهر من وجود النسبة فتصورهما اظهر من تصور النسبة قوله
ولا يخفى عليك الفرق بين الوجوه الثلاثة من حيث المنشاء آه منشاء الوجه الاول
هو البساطة والتركيب ومنشأ الثاني الشرطية والشرطية منشأ الثالث الغنية والجزئية
والفرق ظ بين المنشآت ومنشأ الفرق بين الشرط والشرط هو الدخول والخروج
قوله وعدم استلزام واحد منها الآخر آه فيه رد على ما ذكره المولى داود من ان
استلزام بعض الوجوه بعضها آخر لا ينافى كون كل واحد منها جهة فرق وفيه
نظر لانه يجوز ان يحمل مراد ذلك المولى على ان استلزام بعض الوجوه في التحقق
لا ينافى كون كل واحد منها جهة على حدة لان كون كل واحد منها جملة كذلك
مبنى على عدم استلزام واحد منها الآخر بحسب المفهوم وهو متحقق قال الفاضل
العصام ومن وجوه الفرق ان معلوم التصديق عند الامام امور اربعة وعند

الحكيم الوقوع والا وقوع لا غير وان كان الكاسب للتصديق عند الحكماء المجتهدة فقط
وعند الامام قد يكون كاسبه المعرف اذا كان نظرية لنظرية احد الطرفين وبهذا الوجه
من الفرق ربح السيد قدس سره مذهب الحكماء حتى قال هذا هو الحق لان من لاحظ
مقصود الفن وهو بيان الطرق الموصلة الى العلم لم يلتبس عليه ان الواجب في
تقسيمه ملاحظة الامتياز في الطرق فيكون الحكم احد قسميه ممتاز بطريق المجتهدة
وما عداه وان كان ما يتوقف عليه لكونه ممتازا بطريق هو المعرف قسم آخر ونحو
نقول بل من لاحظ مقصود بيان الحاجة لم يلتبس عليه ان الحق مذهب الحكماء انما هو
اثبات الحاجة الى قسمي المنطق اعني بيان الحاجة التي هي الموصلة الى التصديق وبيان
المعرف الذى هو الموصول الى التصديق فقط فالواجب في تقسيم العلم الذى هو مقدم
من مقدماته ان يكون على هذا الوجه انتهى ولا يخفى ان قوله وبهذا الوجه من الفرق
ربح قدس سره يدل على ان الحق في قوله قدس سره هذا هو الحق بمعنى الراجح المقابل
للمرجوح لا بمعنى الصواب المقابل للباطل والحق هو بالمعنى الثانى لا بالمعنى الاول
وان قوله فالواجب يدل على ان الحق بالمعنى الاول للبطل على ما هو الظاهر من وجوه
الفرق ان التصديق على مذهب الحكماء شروطا من مقلة العلم بخلاف
مذهب الامام ومنها ان التصديق فرد الادراك على مذهب الحكماء دون مذهب
الامام حيث زعم فعليه الحكم قال الفاضل العصام ثم نقول نصرة للامام اولانا
لا نسلم ان تقسيم العلم الى هذين القسمين انما هو لامتياز كل منهما عن الآخر بطريق
خاص لا يجوز امتياز كل من القسمين بمطلوب خاص فمطلوب التصديق على مذهب
الامام الايقاع والانتزاع ومطلوب التصديق على مذهب الامام ادراك
النسبة ووقوعها او لا وقوعها ليكون مرآة لملاحظة طرفيها وموجبا
لانكشافهما مرتبين فالحاصل بالجهة النسبة والطرفان على وجه آخر مغاير لخص
قبل الحكم فالحاصل بالجهة هو هذا المجموع فالصديق على مذهب الامام ممتاز بطريق
المجتهدة والتصور بطريق المعرف فاعرف على ان الامام لما انكر اكتساب التصورات
واختصر الطريق عنده في المجتهدة لا يلزم ملاحظة الامتياز ورعايته في تقسيم العلم انتهى
والتحقيق ان الامام وانكر اكتساب التصورات لكن جريان الاكتساب فيها
مما لا شبهة فيه قوله وعدم استلزام واحد منها الآخر من حيث المفهوم آه
تفصيل المقام ان كل واحد من الوجوه الثلاثة يشمل على المذهبين احدهما مذهب الحكماء

والآخر مذهب لا ما مذهب الحكيم من وجه الاول ينسب الى مذهب الحكيم من وجهين
الاخيرين وبالعكس ومذهب الحكيم من الوجه الثاني ينسب الى مذهب الحكيم من الوجه
الثالث وبالعكس فهنا نسبت وكذا مذهب لا ما من الوجه الاول ينسب الى
مذهب لا ما في الوجهين الاخيرين وبالعكس ومذهب لا ما في الوجه الثاني
ينسب الى مذهب لا ما في الوجه الثالث وبالعكس ولما كان بين المذهبين مذهب
الحكيم ومذهب لا ما مخالفة ظاهرة كان عدم استلزام كل واحد من الوجوه الثلاثة
باعتبار هذين المذهبين المتخالفين بديهيا لا حاجة الى الذكر اذا تمهد هذا فقول
انه لا يلزم من كون التصديق بسيطا عند الحكماء كون تصور الطرفين شرط له لانه
يجوز عند العقل ان يكون مشروطا بشئ آخر غير تصور الطرفين كما يجوز عند
مشروطا به وان لا يكون مشروطا بشئ وكذا لا يلزم منه كون الحكم نفس التصديق
اذ يجوز عند العقل ان يكون التصديق مشروطا بغير الحكم وكذا العكس لا يلزم
من كون تصور الطرفين شرط له كونه بسيطا اذ يجوز عند ان يكون مركبا من
اشياء اخرى ويكون تصور الطرفين شرط له ولا يلزم من كون الحكم نفس التصديق
كون التصديق بسيطا اذ يحتمل عند كونه التصديق مركبا وكون الحكم ايضا مركبا
عبارة عنه وكذا لا يلزم من كون تصور الطرفين شرط للتصديق كون الحكم
نفس التصديق اذ يحتمل عند العقل ان يكون الحكم حينئذ شيئا آخر ايضا وبالعكس
اذ يجوز العقل كون الحكم نفس التصديق مع كون التصديق مشروطا بشئ آخر غير
تصور الطرفين كما يجوز كونه مشروطا بتصورهما ومع عدم كونه مشروطا بشئ
ومع كون التصديق مركبا من تصور الطرفين وغيره وانه لا يلزم من كون التصديق
مركبا مطلقا عند لا ما كون تصور الطرفين شرط داخل فيه لجواز ان يكون مركبا
من غير ولا كون الحكم جزءا لهذا الوجه بعينه ولا يخفى ان في عكسها نظرا كون
الشئ جزءا من شئ آخر يستلزم كون ذلك الشئ مركبا من هذا الشئ وغيره وهو
الا ان يقال المراد بعدم استلزام الوجوه بعضها عدم الاستلزام بينها
من حيث المجموع كل واحد منها لا عدم الاستلزام بينها من حيث اجزاء كل واحد منها
وكذا لا يلزم من كون تصور الطرفين جزءا له كون الحكم جزءا له وبالعكس لا يخفى
قوله في القاموس المشهور انه ولما ورد على قول الشارح المشهور فيما بين القوم آه
نه لا يصح لعدم كونه مطابقا وموافقا للغة لان قوله فيما لا بمعنى له بل يجوز ان

اراد ان يدفعه بتفسير لفظ المشهور قوله المعروف للمكان المذكور اه اي المشهور هو الشئ
عرف مكانه ويطلق لفظ المشهور على ما جرى ذكره بين الناس فلفظ المشهور مشترك
بين هذين المعنيين كما هو الظاهر من كون المذكور خبرا بعد الخبر للمشهور ويحتمل ان يكون
المذكور صفة للمكان فالشهور هو الذي عرف مكانه وجرى ذكر ذلك المكان بين
الناس فالمعنى واحد قوله اي معروف المكان كتيب بين القوم آه ومراده منه ثبوت الجواب
عن الاعتراض الذي شربنا اليه بان قول الشارح هذا موافق للغة اذ هو مطابق
لما في القاموس الا ان المعنى اذا كان متعددا يكون قول الشارح موافقا للمعنى
الاول وفيه تنبيه على ان ما الموصوف في قوله فيما عبارة عن الكتاب الكاشفة بين
القوم قوله ومن قال اي في بيان الحاجة آه قال الفاضل العصامي دفع ذلك
الاعتراض المشهور في بيان الحاجة بين القوم آه قوله فقد اتى بتقدير يخفف في حقه
لما في قوله فيما ثبوت الحاجة فيكون الحاصل المشهور الذي عرف مكانه فيمكن بيان
الحاجة ولا يخفى ان المكانين احدهما عين الاخر الا ان يحمل على التأكيدا والتميزا
يقال ان المكان الاول اعم من الثاني مطلقا وعلى كل تقدير لا يخلو عن التكلف كما
لا يخفى قيل في ثبوت وجه استخفافه اذ وقوع بيان الحاجة بين القوم مما ليس ليس له
معنى كثير انتهى ولا يخفى ان ليس لهذا الوجه معنى اصلا قوله والا لزم عدم الانحصار في القسمين
اه اي لزم عدم انحصار العلم بالتصور فقط والتصور مع الحكم ان كان التصديق
عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة او عن الحكم الذي هو من قبيل الادراك او عد
كون التصديق علما ان كان عبارة عن التصورات الثلاثة والحكم الذي هو من مقولة
الفعل قال الشارح والمص عدل عنه الى التصور السارج اه اي اختار المص العدول
ولان العدول من صاحب الكشف والمص من اتباع والمراد بالعدول اليه العدول
الى لفظ يفيد صريحا والافلا عدول للفظ السارج وهو وظ ولا الى معناه لتحقيقه
في المشهور قال الشارح وسبب العدول ورود الاعتراض على التقسيم المشهور من وجهين
الاول ان التقسيم فاسد اه اعتراض عليه بان حاصل الاعتراض الثاني ان التقسيم فاسد
فالاول ان يقال وسبب العدول ورود الاعتراض على التقسيم وهو انه فاسد
من وجهين لانه ان اريد بالتصديق كذا يلزم كذا وان اريد به كذا يلزم كذا وكذا في
التصور واجيب بان الفساد في الاول بالنظر الى نفس التقسيم واما الفساد
الثاني ففيه ملاحظة غير وهو امتناع اعتبار التصور في التصديق فلذا

لم يصح بفساده وصرح بفساد الاول قيل ان التصور مقدم على التصديق بطبع
 ووصفا فلم يقدم السؤال الذي يتعلق بالتصديق واجب بان غرضه بيان فساد كلامهم
 ونقيضهم والفساد الاول انما يظهر من نفس التقسيم على ما ذكرنا فلو كونه ادخل في المقصود
 قدم انتهى واجيب ايضا بان الثاني احد الامرين اما فساد التقسيم واما امتناع اعتبار
 التصور في التصديق ولهذا قدم الاعتراض الاول مع تعلقه بالترديد في القسم الثاني
 قيل هذا مبنى على ما اشتهر في تقرير الاعتراض الثاني وسنبين له معنى يخص فساد
 التقسيم ويمكن جعل الاعتراض الاول والا لانه اقوى اذا الاعتراض الثاني يلحق
 الجواب لانه يفيد ان للتصور معنيين فامل ولان لزوم الفساد فيه بالنظر الى
 القسم الاول بخلاف لزوم الفساد في الثاني فانه بالنظر الى القسم الثاني والا
 او بالنظر الى الثاني فقط فذكرنا قيل قوله وقاسمه الشيء آه اي قاسم زيد عمر الشيء
 قوله والتقسيم المقاسم آه اي الذي قاسم الشيء مع الآخر قوله والمناسبة بين المعنى
 اللغوي آه اما في الاول فلان ما يكون مندرجا تحت شيء واخص منه قد اخذ
 نصيبا منه وحصه من حصصه وكما ان ذلك الاخص المندرج قد اخذ نصيبا من ذلك
 الشيء وحصه من حصصه كذلك قد اخذ المندرج الاخص المقابل لذلك المندرج
 الاخص نصيبا وحصه من ذلك الشيء فكما انما صار مقاسمين لذلك الشيء قوله
 لما كانت القسمة آه اعلم ان القسمة على قسمين قسم قسم الكل الى اجزائه وهي عبارة
 عن تفصيل الكل وتحليله الى اجزائه فلا يصدق المقسم الذي هو الكل على جزئه
 ولا يحل عليه ضرورة ان الكل لا يحل على الجزء من حيث هو جزء وقسم تقسيم الكل
 الى جزئياته وهو ما ذكره المحشى المحقق والغرض من هذا تحريه تعريف القسم الذي
 ذكره المحقق قدس سره بحيث يندفع عنه اعتراضات اورده الناظرون عليه كما
 اشار اليه المحشى المحقق بقوله فاندفع الشكوك آه قوله لا يدفعا من حصول آه
 جوابا وفيه نظر لانه قد ثبت في النسخ ان لما بمعنى الوقت اذا دخل على الماضي يقتضي
 جملتين وجدت ثابتتهما عن وجود اوليهما ويكون جواب لما هذه فعلا ماضيا
 عند الجمهور وجملة اسمية مقرونة باذا المفاجئة او بالفاء عند ابن مالك وفعلا
 مضارعا عند ابن عصفور قوله لصدق المقسم على كراه ضرورة صدق المطلق
 على المقيد قوله ولوا اعتبار آه اي ولو كان صدقه عليه بدون الاعتراض بالاحتمال
 وفي نفس الامر قوله ان يكون محمولا عليه آه اي كون المقسم محمولا على القسم قوله فيشمل

المساوي آه اي اذا كان المراد من كونه اخص من المقسم صدق المقسم عليه بدون
 القسم الاخر ولو اعتبارا وكما معنى الاندراج تحته ان يكون المقسم محمولا على القسم
 تعريف المقسم ما يكون مساويا للقسم الواقع كما انه قد يكون كذلك في التقسيم الاعتباري لانه
 وان كان مساويا للقسم الواقع الا انه يصدق عليه المقسم بدون القسم الاخر اعتبارا
 وبالنظر الى مجرد المفهوم ويحمل عليه المقسم ايضا فهذا الاعتبار اعني به صدق المقسم
 على القسم بدون القسم الاخر اخص من المقسم لما عرفت من ان المقيد اخص مطلقا من المطلق فالنظر في الامر
 ونما ذكرنا من ان مراده من المساوي المساوي في نفس الامر لا في الاعتبار لانه اخص من
 المقسم بحسب الاعتبار اندفع ما قيل عليه من ان القسم في التقسيم الاعتباري ليس مساويا للقسم
 ضرورة ان المقيد اخص من المطلق لان القسم مساو للقسم في الواقع ولو لم يكن مساويا
 له في الاعتبار قوله وانما اعتبره مع ان الاخص معنى عنده وفيه تعريض على الفاضل
 المعصم حيث قال في دفع استدراك الاخص ان المندرج تحت شيء يطلق على الفروع
 المندرجة تحت القضية الكلية مع انها اعم من القضية الكلية ففائدة ذكر الاخص
 اخراجها والاخص يطلق على القضية الكلية بالنسبة الى الفروع مع انها لم تندرج تحتها
 ففائدة ذكر المندرج تحتها اخراجها انتهى وحاصله ان الاخص فيه ايها لا احتمال
 ان يكون الاخصية باعتبار التحقيق والاخصية باعتبار الحمل فلو قيل ما يكون
 مندرجا لم ينضم المقصود واما اذا قيل ما يكون مندرجا تحته واخص منه يعني
 ان المقصود الاخصية باعتبار الحمل فان الاخص باعتبار التحقيق لا يقال انه مندرج
 تحت اعم وقال ايضا في دفع ذلك الاستدراك ويمكن دفعه ايضا بان الاخص تحت
 الاخص بحسب التحقيق والمندرج تحت الشيء يحتمل المساوي له عند من فسر الاندراج
 تحت الشيء بكونه موضوعا له في القضية الكلية حتى حكم بان احد المساويين جزئ
 ايضا في الاخر انتهى وحاصل التعريض ان المتبادر من الخصوص والعموم في باب
 التصورات ما هو بحسب الحمل دون التحقيق فذكر الاخص ليس بمستدرك بل هو مغن
 عن ذكر الاندراج لان كون الشيء اخص من المقسم يستلزم ان يكون المقسم محمولا عليه
 وهو معنى الاندراج وذكر الامر لا يعني عن ذكر الملزوم لان الامر يجوز ان يكون
 اعم من الملزوم ومن البين ان ذكر الامر لا يعني عن ذكر الاخص بل ذكر الاخص يعني عن
 ذكر الامر ولذا قال المحشى مع ان الاخص معنى عنه الا انه ذكره الاندراج تبنيها على انه
 معبر في مفهوم القسم آه لان فائدة القيود لا تنحصر في الادخال والاخراج بل قد تكون

هذا هو المقيد
 وهو الذي لا يخرج
 من تحت الشيء
 بل هو الذي لا يخرج
 من تحت الشيء

تحقيق لما هية كما يدن عليه قوله تنبها على انه معبر في مفهوم القسم آه ولا يخفى انه
 مبنى على جواز تركيب لما هية من امرين متساويين ولا يخفى ما فيه لان بين الاندراج
 والاختصية تلازم فكل واحدنا مستلزم للآخر فكل واحد منهما مغن عن الآخر
 فالاولى ان الاندراج مغن عن الاختص ولهذا قيل ان قوله واخص عطف تفسيرا للاندراج
 قوله وان بطلان كون القسم آه وتنبها على ان بطلان كون القسم قسما وبالعكس
 لاستلزامه فسادين لافسادا واحدا احدهما كون الشيء مندرجا تحت شيء آخر
 وغير مندرج تحته وثانيهما كونه اخص منه ومباينا له قوله فلا يرد انه يصدق
 على فرد القسم آه لان فرد القسم وان كان مندرجا تحت القسم الا انه مندرج تحته بواسطة اندراج
 القسم تحت القسم بالذات والفرد مندرج تحت القسم بالذات قوله ولا مجموع
 القسمين آه الط انه معطوف على قوله انه يصدق آه ويحتمل ان يكون معطوفا
 على قوله فرد القسم وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون هذا ايضا مما يتفرع على
 كون المراد من الاندراج بلا واسطة مع انه ليس مما يتفرع عليه ولذا علله بقوله اذ ليس
 مندرجا به وحاصل التعليل ان القسم اذا كان مقيدا بالوحدة لا يمكن حمله على مجموع
 القسمين ولا يخفى انه مبنى على كون المراد من الوحدة المتبصرة في المقسم الوحدة الحقيقية
 لا اعم منها ومن الوحدة الاعتبارية ويمكن ان يقال ان مجموع المصل والعلة معطوف
 على مجموع المفرع عليه والمفرع قوله والا لبطل الاختصار آه ضرورة ان مجموع القسمين
 قسم ثالث خارج عن القسمين قوله وكذلك القسم آه اي قد يكون القسم مجموع
 المركب من المقسم والقيد كما في قولنا اما حيوان ناطق واما حيوان غير ناطق وقد
 يكون القيد كما في قولنا الحيوان اما ناطق او غير ناطق قوله فان دفع الشكوك التي
 عرضت للناظرين منها ان تعريف القسم خارج عنه القسم الاعتباري الذي يساوي
 المقسم فلا يكون جامعا لبعض افراد القسم وقد عرفت اندفاعه بان هذا القسم
 الاعتباري الذي يساوي المقسم وان كان مساويا له في الواقع الا انه اخص من
 المقسم لانه مقيد والمقسم مطلق والمقيد اخص من المطلق فيصدق المقسم على
 القسم بدون القسم الاخر اعتبارا ومنها ان ذكر الاختص في تعريف القسم مستلزم
 وقد عرفت اندفاعه مع ما يتعلق به ومنها انه يدخل فيه قيد القسم فلا يكون مانعا
 ودفعه بقوله والقسم قد يكون مجموع آه وحاصله انه لا تكون قيد القسم مانعا
 المعروف حتى ينقض تعريف القسم بدخوله فيه ومنها ان تعريف القسم يخرج عنه قسما

التقسيم الاعتباري اذا كانا متساويين للتقسيم وحاصل دفعه انه لا نسلم الخروج كيف
 والمقسم يصدق في هذه الصورة على كل واحد منهما بدون الآخر ولو اعتبارا
 فيصدق على كل منهما بهذا الاعتبار انه مقابل للآخر ومندرج معه تحت شيء آخر
 ومنها انه يدخل فيه قيد القسمين فلا يكون مانعا وأشار الى دفعه بقوله وكذلك
 القسم آه كما عرفت ونما حققه المحشي ظهر ضعف ما ذكره الفاضل العصام في الجواب
 بقوله يمكن دفع النقض ما اولا فان المراد بالاندراج والاختصية الاختصية بحسب
 المفهوم والناطق ليس اخص من الحيوان بحسب المفهوم والناطق والصابه ايضا ليسا
 اخصين من الحيوان ولا مندرجين تحته بحسب المفهوم والحيوان الماشي مندرج تحت
 الحيوان بحسب المفهوم واما ثانيا فلان المقصود من التعريف مجرد تمييز القسم عن المقسم
 لانه يكفي في معرفة فساد جعل قسم الشيء قسما وجعل قسم الشيء قسما انتهى على عرفت من ان القيد كالفصل
 داخل في التعريف قوله بين معانيها يظهر وجه تخصيص كل منهما باحتمال آه مراده انما ورد على الشارح
 بانه لا فرق بين شقي التردد في قوله احدا لمرتين لازما ما ان يكون قسم الشيء قسما
 له او يكون قسم الشيء قسما منه لان كون قسم الشيء قسما له هو بعينه كون قسم
 الشيء قسما منه فلا معنى للترديد بينهما وبانه لا وجه لتخصيص الشق الاول من
 الشقين اعني كون قسم الشيء قسما له بالاحتمال الاول من الاحتمالين في التصديق
 اعني به كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم والشق الثاني اعني به كون قسم الشيء
 قسما منه بالاحتمال الثاني اعني به كون التصديق عبارة عن الحكم بل يرد كل شق
 من الشقين على كل واحد من الاحتمالين في التصديق اجاب عنه المحقق قدس سره ببيان
 الفرق بين شقي التردد بحيث يظهر وجه تخصيص الشارح الشق الاول بالاحتمال
 الاول والشق الثاني بالاحتمال الثاني قوله لانه الاصل في الاضافة المهداة على ما بين
 في الاصول من ان لا ما التعريف والاضافة حقيقة في المهد والاضافة قوله وهو
 معنى الجعل آه اي كون التقسيم مقتضيا وهو عبارة عن الاقتضاء وهو معنى الجعل كما
 هو اللفظ من كلامه ولا يخفى ان التقسيم فعل وجعل خاص للقاسم فليس الجعل الاقتضاء ولا
 لازم التقسيم اذ المزمور واللازم ليسا بمجمولين على ما بين في الحكمة بل معنى الجعل هو
 التقسيم الا ان يقال المراد ان التقسيم معنى الجعل قوله وعكس ذلك آه خبر مقدم مبتدأ
 قوله معنى كون آه اي جعل ما هو معلوم كونه قسما لشيء قسما منه بان يقتضيه التقسيم
 قوله بين الشقين آه وقد عرفت انهما قوله فما قيل آه القائل هو الفاضل العصام قوله

بعكس ذلك آه أي معنى كون قسم الشيء قسيما له ان يجعله انت قسيما منه وقد كان قسيما له
 في الواقع ومعنى كون قسم الشيء قسيما منه ان يجعله انت قسيما له وقد كان قسيما منه
 في الواقع فعلى هذا ينحصر الشق الثاني في لزوم كون قسم الشيء قسيما منه بالشق الاول
 من شق الترديد في التصديق أعني كون التصديق عبارة عن التصديق مع الحكم والشق الاول أعني لزوم
 كون قسم الشيء قسيما له بالشق الثاني من الترديد في التصديق قوله ليس بشيء آه لما عرفت
 من ان معنى الشق الاول أعني به كون قسم الشيء قسيما له يقتضي ان يكون مخصصا بالاحتمال
 الاول من الترديد في التصديق وان معنى الشق الثاني أعني به كون قسم الشيء قسيما منه
 يقتضي ان يكون مخصصا بالاحتمال الثاني من الترديد في التصديق قوله وكذا ما قيل آه
 القائل هو مولينا داود قوله دون الاولين آه أي انما المحال كون شيء قسيما من شيء
 او قسيما له في الواقع لاجل ما هو قسم من الشيء في الواقع قسيما له ولا عكسه أي جعل
 ما هو قسم للشيء في الواقع قسيما منه لانه امر ممكن وان كان فاسدا بخلاف الاول
 قوله لان المتبادر ما ذكره آه جواب عن الوجه الاول من الوجوه الثلاثة التي
 ذكرها القائل أي انما المتبادر من كون قسم الشيء قسيما او كون قسم الشيء قسيما منه ما ذكره قدس سره
 لا ما ذكره القائل لما عرفت من معنيهما قوله نعم لو قيل آه بيان منشاء غلط القائل قوله
 وان كل معطوف على قوله ان المتبادر آه وجواب عن الوجه الثاني وحاصل ان كل
 واحد من الاولين محال كالثالث لان الاول أعني به كون قسم الشيء قسيما له يستلزم
 اندراج شيء تحت شيء وعدا ندراج تحتها والثاني أعني به كون قسم الشيء قسيما
 يستلزم كون مبينة شيء لشيء وعدم مبينة له ولا خفاء في بطلان كل واحد من
 اللازمين وبهذا يظهر بطلان قوله ولانه ادخل في لزوم الفساد لانه اذا بطل كل
 واحد من الاولين كالثالث فدخل كل واحد من الاحتمالات الثلاثة في لزوم الفساد مساويا لزيادة
 بينها في الدخول في لزوم الفساد لان البطلان ليس كليا مشككا ولهذا يتعرض لابطال قوله ولانه اذا
 لزوم الفساد آه قوله وان التقسيم دال عليه آه معطوف على قوله وان كل واحد
 او على قوله وان كل واحد او على قوله وان المتبادر آه وجواب عن الوجه الثالث
 من الوجوه الثلاثة أي ان التقسيم دال على ما ذكره قدس سره من ان معنى كون
 قسم الشيء قسيما له كون ذلك القسم قسيما منه في الواقع وقد جعلته انت قسيما له ومعنى
 كون قسم الشيء قسيما منه كون ذلك القسم قسيما له في الواقع وقد جعلته انت قسيما
 منه على ما بينه الشارح الاول بقوله والتصور مع الحكم قسم من التصور

وقد جعله والثاني بقوله والحكم قسم للتصور وقد جعل آه وحاصل هذا الجواب منه
 لاصل الحكم في قوله والتقسيم انما يدل عليه دون آه للحصر المستفاد من كلمة انما
 اذ على هذا لا يتم الجواب كما لا يخفى واعلم انه اجاب بالفاضل العصا من الوجوه الثلاثة
 التي ذكر القائل اما عن الاول فانه لو جعل الكون في عبارة الشارح بمعنى الصيرورة
 لكان ذكره قدس سره مستفادا منه بلا خفاء واما عن الثاني فلان جعل القسم قسيما
 على تقدير صحته يستلزم كون القسم قسيما واما الثالث فدلالة التقسيم عليه دون
 الاولين ممنوعة انتهى على ما في بعض النسخ قوله فان قلت التصديق بأي معنى كان آه
 هذا ما ذكره الفاضل العصا بقوله ويمكن جعل فساد التقسيم لان ما جعله فيه قسيما للتصور جعل قسيما
 له لان التصديق إما كان جعل قسيما للتصور قسيما من العلم الذي هو نفس التصور فقد جعل قسيما للتصور
 انتهى والعرض منه الرد عليه كما لا يخفى قوله جعل المقسم نفس القسم آه لان من البين ان المقسم اذا
 جعل نفس احد القسمين يكون القسم الآخر قسيما من شيء وقسيما له قوله وهو مذكور في
 الوجه الثاني آه أي تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره مذكور في الوجه الثاني من
 وجهي الاعتراض الوارد على التقسيم المشهور فلا يمكن جعل فساد التقسيم ذكره الفاضل
 العصا لانه لو جعل الشارح ما ذكره الفاضل فساد التقسيم لرجع الوجه الاول منها
 الى الوجه الثاني وهو بطل على ما لا يخفى قوله يريد ان الحكم ان كان آه واعلم ان التصديق
 اما حكم كما ذهب اليه القدماء واما تصور معه حكم واليه ذهب المتأخرون والتصور
 اما عبارة عن الادراك الجامع للحكم واليه ذهب المص على هو اللفظ من عبارته في
 التقسيم واما عبارة عن الادراك المعروض للحكم واليه ذهب شمس الدين الاصفهاني
 وفي هذين المذهبين للحكم خارج عن التصديق واما عبارة عن مجموع التصورات
 والحكم على ان الحكم ادراك بناء على حمل المعية على المعية الزمانية وجعلها ظرف مستقر متعلق
 يحصل واختلاف في تحريم مذهب الامام فقال بعضهم ان التصديق عنده مجموع
 التصورات الثلاثة والحكم بناء على ان الحكم عنده كما هو اللفظ من كلامه وهو المشهور
 فعل وقال بعضهم ان التصديق عنده عبارة عن الادراكات الابعة بناء على ان الحكم
 ادراك عنده اذا تمهد هذا فنقول يمكن تطبيق قول الشارح ان التصديق
 ان كان عبارة عن التصور مع الحكم آه على كل من المذهبين الذي ذهب اليهما المتأخرون وان
 لم يرتضيه المص في تطبيقه على ما هو التحقيق من مذهبي الامام كما اشار اليه المحقق
 لكن لا يصح سببا لعدم المص آه الا على ما هو المشهور من الامام فاللفظ ان قوله قدس

هذا بناء على ان التصديق عبارة عن الادراك المجامع آه جواب عن سؤال مقدر يرد على قول الشارح التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم آه بان هذا القول لا يصح على اطلاقه لان التصديق عند الامام عبارة عن التصورات الثلاثة والحكم على ما هو المشهور وهو خارج عن العلم او على حصر التصديق في القسمين اعني كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم او عن الحكم فقط وحاصل الجواب ان قول الشارح التصديق ان كان عبارة آه مبني على الظاهر بدلالة ظاهر عبارة المص والخصم مبني على الظاهر لان اللفظ من عبارة القوم هو هذان الشقان وهذا القدر يكفي في عدول المص عن القسم المشهور وامكان القسم الآخر المرجوح لا ينافي وجه العدول ومبني الجواب على كلا التقديرين اختيار الشق الاول اعني به كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم ويمكن ان يقال مراده قدس سره من قوله هذا بناء على ان التصديق آه اعتراض على الشارح بما ذكرناه والجواب هو ما ذكرناه ايضا ولا يخفى انه يمكن تطبيق كلام المحقق المحقق على كل من التقديرين احدهما جواب والاخر اعتراض كما لا يخفى قوله لان كونه قسما من التصورات اي لان كون التصديق حين ما فسر بالادراك المجامع للحكم كما هو المفهوم من ظاهر تقسيم المص والادراك المعروض للحكم كما هو مختار شمس الدين الاصفهاني في تأويل تقسيم المص قسما من التصورات في الواقع على ما هو معنى قسم الشيء لما عرفت معلوم لان التصديق حينئذ يكون التصور مقيدا بمجامعة الحكم او بعروضه له والمقيد فرد المطلق وقسم منه بلا شك وقد جعل في التقسيم المشهور قسما له قوله واما ان فسر التصديق بالتركيب وفيه تعريض للمحقق قدس سره حيث قال واما اذا اريد بالتصديق ما هو مذهب الامام آه حيث ان كلمة اذا الدالة على تحقق مضمون المقدم دون كلمة ان الدالة على مجرد فرض مضمون المقدم سواء تحقق او لا وهذا المذهب من الامام لا يصحار اليه ما احتمل غيره في عبارة قوله فلا يلزم ذلك لان كونه حينئذ قسما من العلم غير آه ولا يخفى ما فيه لان المحقق قدس سره جعل عدم الظهور الدعوى وعدم اللزوم دليلا عليها والمحشى عكسه حيث جعل الدعوى عدم اللزوم وعدم الظهور دليلا عليها ولم نطلع على وجه العكس بل فيه شائبة الدور الا ان يقال ان كلام قدس سره مبني على الاثبات بالدليل الملم وكلام المحشى مبني على الاثبات بالدليل الا ان قوله بل متعين عدمه كما سيحكي آه والظان مراده من قوله كما سيحكي قوله فيما بعد وذلك لان المركب من القولين ايتما آه ويحتمل

ان يكون مراده منه قوله قدس سره فيقال ان التصديق بمعنى المجموع قسيم للتصور آه والغرض منه دفع ما اورد على قوله قدس سره فلا يظهر آه وعلى قوله ولا يلزم ان يكون المجموع آه بانه اذا لم يظهر كونه قسما من التصورات كما ذكرته لم يظهر كونه قسما له ايضا لانه لو كان قسما فلا بد ان يندرج معه تحت شيء آخر وقد عرفت عدم اندراجهم معه تحت العلم وبانه كما لا يلزم ان يكون المجموع المركب من شيء وآخر بحيث يصدق عليه آه لا يلزم ان يكون المجموع المركب من شيء وآخر بحيث لا يصدق عليه شيء وحاصل الدفع انه يتعين عدم كون المجموع المركب من شيء وآخر قسما من العلم على ما سيحكي من ان المركب من القولين ايتما كانا مركبا اعتبارا آه واذا تعين عدم كونه قسما من العلم يتعين كونه قسما للعلم الذي يراد به التصور المطلق فيتعين كونه قسما للتصور المطلق واجاب عن هذا الايراد مولينا داود بانه لم يرد به انه قسيم للتصور المطلق بل اراد به انه قسيم للتصور المقيد بعدم الحكم ولا شبهة في كونه قسما ولا يخفى ما فيه لانه على هذا لا يصح قوله قدس سره وقد جعله في التقسيم قسما من العلم الذي هو نفس التصور لان العلم نفس التصور للطلوع لا المقيد وما قيل انه قدس سره لم يرد به انه نفسه حقيقة بل اراد انه كذلك وهما بناء على الاشتراك اللفظي فيكون قسم الشيء قسما له خروج عن اللفظ واجاب حماد الدين بانه لا يلزم من عدم اندراج المجموع المركب معه تحت العلم عدم اندراجهم معه تحت شيء آخر بل هو مندرج تحت العرض انتهى مالا ولا يخفى ما فيه لان المراد من اندراج القسم مع مقابله تحت شيء آخر اندراجهم معه تحت المقسم اذا المراد بالشيء الاخر هو المقسم لا اعم منه قوله الا انه اكتفى بعدم الظهور آه جواب عن سؤال مقدر يرد على قوله بل يتعين عدم آه وهو انه لو كان عدم متعينا لما قال قدس سره فلا يظهر بل يلزم ان يقول فيظهر عدم كون التصديق بهذا المعنى قسما من العلم آه وتقرير الجواب وهذا الجواب هو الوجه الاول من الوجهين اللذين ذكرهما مولينا داود بقوله احدهما الاكتفاء بالقدر الصالح الواجب الكافي وثانيهما ان المركب من الشيء ومباينه قد يكون بحيث لا يصدق عليه ذلك الشيء كالمركب من السقف والجدار وقد يكون بحيث يصدق عليه ذلك الشيء كالمركب من الفرد ومباينه وهو الزوج وكالمركب من الجوهر والعرض القائم به يصدق على الجوهر اذ المجموع المركب منهما لا يحتاج في وجوده الى امر يقوم به وهو يقوم كما هو شأن الاعراض صرح قدس سره بالمثال الاخير في محاشية شرح القاضى انتهى وقد اشار المحشى المحقق الى بطلان الوجه الثاني فيما نحن فيه بقوله

ان تعين عدمه كما عرفت قوله فحينئذ يحتاج في بيان فساد آية اي حين تعين عدم كون التصديق
 المركب من التصورات الثلاثة والحكم كما هو عند الامام قسما من العلم يحتاج في بيا فساد
 التقسيم المشهور الى ان يتمسك بما ذكره الشارح في التصديق بمعنى الحكم اذ على هذا
 التقدير يتعين كونه قسما للعلم لما عرفت وما ذكره الشارح بيا لفساد التقسيم المشهور
 باستلزام كون قسيم الشيء قسما منه وسيجيء تفصيله قوله وانما لم يتعرض الشارح آية
 جواب سؤال مقدر يرد على قوله فحينئذ يحتاج في بيان فساد التقسيم آية وتقرير كل
 من السؤال والجواب ظاهر قوله فهو مبني على عدم الفرق آية هذا ما ذكره ابو الفتح في
 تعليقاته على حاشية العصا م حيث قال وفيه نظر لان التصور مع الحكم ليس مقيدا
 بالحكم على مذهب الامام بل مركب منه وان كانت العبارة ظاهرة في التقييد فان قلت قد
 صرح الامام بكونه قسما من العلم وهذا كاف في كونه قسما في الواقع وان كان جعله
 مركبا من الحكم منافيا لذلك قلت يجوز ان يكون تقسيم العلم عنده الى التصديق من قبل
 تقسيم اللفظ المشترك الى معانيه الا ان يقال هذا خلافا لفظ والكلام هنا مبني على
 اللفظ فاقول انني اعترض على المحشي بانه لا يخفى عليك ان هذا رد لما ذكره الفاضل العصا
 لكنه قد قال بعد ما قال ما نقله المحشي وليس لك ان تقول التصور المركب من الحكم يستحيل
 ان يكون قسما من التصور لانا نقول هذا يلزم المذهب لا عبارة التقسيم ونحن بصدد
 ترجيح عبارة في التقسيم على عبارة اخرى فيه بانه يلزم احديهما فسادا شاملا دون
 الاخرى واما نفس التقسيم فنارج عما نحن فيه انتهى فالتأمل في كلامه حق التأمل
 يظهر ان ما ذكره المحشي لا يكون في مقابلة له فتأمل انتهى ولا يخفى فيه لان المحشي
 انما رد بعض ما ذكره الفاضل العصا من لاكل ما ذكره حتى يرد ان ما ذكره لا يكون في مقابلة
 له وذلك ظ واعترض ايضا بان ما قاله الفاضل مما يقبله العقل فلا وجه لما قيل من
 ان هذا مبني على عدم الفرق بين المقيّد والمركب هذا لان المراد القائل ان الاعتراض
 بفساد التقسيم بناء على مذهب الامام مشترك بين التقسيم المشهور وتقسيم المصنف وورد
 الشارح توجيه عدول المصنف من تقسيم المشهور بوجه اخر يلزم على التقسيم المشهور دون
 تقسيم المصنف فاقول انني لا يخفى انه مندفع بما ذكرناه من ان المحشي رد بعض ما ذكره
 الفاضل لاكله كما لا يخفى قوله باحد الوجهين آية وهما الجامعة والعروض قوله فلا
 يرد ان ظاهرا للعبارة لا تدل على العروض آية وهذا لا يبراد ذكره الفاضل العصا بقوله
 وفي كون ارادة الادراك المعروض للحكم مما يدل عليه ظاهرا للعبارة نظر فاقول انني

وقد دفعه المحشي بان ضمير عليه في قوله قد سره كما يدل عليه ظاهرة عبارة الكشف
 آية يرجع الى الاحد المراد بين كونه على وجه الجامعة وبين كونه على وجه العروض
 المفهوم من كلمة او لا الى كونه على وجه العروض كما زعمه الفاضل العصا حتى يرد
 عليه ما اورده اذ رجوعه الى كونه على العروض منشأ اعتراضه قوله كالمركب من الموجود
 والمعدوم آية فان المركب منهما معدوم والمركب من الداخل والخارج خارج قوله لان
 المركب من المقولتين ايتهما آية وتقرير الدليل ان التصديق بمعنى المجموع المركب من
 التصورات الثلاثة والحكم مركب من مقولتين والمركب منهما ايتهما كانا مركبا اعتبارا
 ليس له وجود في الخارج ينتج من الشكل الاول ان التصديق بمعنى المجموع المركب من
 التصورات والحكم مركبا اعتبارا ليس له وجود في الخارج ففضم الى هذه النتيجة
 قولنا والمقولات التسع موجودات خارجية ينتج من الشكل الثاني ان التصديق بمعنى
 المجموع المركب منها ليس من الموجودات الخارجية ينتج ان التصديق بالمعنى المذكور
 ليس من المقولات التسع ففضم الى هذه النتيجة قولنا والتصور من المقولات التسع
 ينتج من الشكل الثاني ايضا ان التصديق بالمعنى المذكور ليس من المقولات التي كان التصور
 منها ولا يخفى انه يلزم منه هذه النتيجة كونه التصديق قسما للتصور وهو المطبق قوله
 لان المركب من المقولتين آية اشارة الى كبرى القياس الاول وقوله والمقولات التسع
 اشارة الى كبرى القياس الثاني قوله اعتبارا ليس له وجود في الخارج آية استدلال
 عليه بانه لو كان له وجود في الخارج لما انحصرت الموجودات الخارجية في المقولات
 العشرة وقد بينوا انحصار اجناسها فيها على ما بين في موضعه قوله ولنا في لواء اشارة
 الى قوله لان المركب من المقولتين آية قوله واما المركب منهما فهو امر اعتباري آية وذلك
 لانه مركب من الجوهر والعرض الذي هو الهيئة الحاصلة للحشب وهي من مقولة الكيف
 فالمركب منهما ليس بجوهر ولا عرض واعلم انه ان كان المركب والاجزاء من الامور العقلية
 يجوز ان يكون المركب من الشيء وغيره قسما من ذلك الشيء ومندرجا تحته كالاتزان المركب
 من الحيوان والناطق وهو قسم من الحيوان ومندرج تحته وان كان المركب والاجزاء
 من الامور الخارجية لا يجوز ان يكون المركب من الشيء وغيره قسما منه كالبنيان المركب
 من السقف والجدار وذلك ظ قوله باعتقاد المصنف بناء على زعمه ان الحكم فعل آية هذا
 ما ذكره الفاضل العصا لكن اورد عليه بقوله قد كان وجه العدول الى التصور
 فقط والى التصديق كون الحكم فعلا وتباين الفعل والعلم لم يكن للعدول وجه اذ

ذل لا يصلح زيادة فقد فقط في تقسيم العلم على شئ من المذهبين بل لا بد من العدول عن المذهب
 والمراد دفع ما ذكره مولينا داود من ان هذا ليس مبتدئا على ان الحكم فعل كما توهم بعض
 الافاضل كيف والحكم ليس تصديقا الا عند الحكماء وهو عندهم ادراك لا فضل واما
 ما ذكره ذلك الفاضل من ان الحكم اذا لم يكن فعلا لم يكن قسيما للتصور المطلق فقد عرفت
 اندفاعه من قولنا لم يرد به ان قسيم للتصور المطلق فاما مل انهي وقد عرفت ما في قوله
 فقد عرفت اندفاعه من قولنا لم يرد به انه قسيم قبل ليس هذا على ما زعم المصرا لان التقسيم المشهور الى
 التصور والتصديق والتصديق ان كان عبارة عن الحكم على ما ذهب اليه الحكماء سواء كان
 فعلا او انفعالا لا يكون مقابلا للتصور انهي ولا يخفى ما فيه لان مذهب الحكماء لا يثبت
 التعميم اذا لم يذهب احد من الحكماء الى كون الحكم والتصديق فعلا ولان كون
 التصديق بمعنى الحكم عند الحكماء مقابلا للتصور المطلق ممنوع كما لا يخفى على من له ادراك
 دراية ونحن نقول قول الشارح وان كان عبارة عن الحكم والحكم قسم التصور آه
 لا يخلو عن اضطراب لان الحكم ان كان فعلا فسلم ان يكون مقابلا للتصور لكن
 التصديق ليس حكما بمعنى الفعل لما عرفت وان كان ادراكا اذ عانيا كما هو المذهب
 عند الحكماء فالنصديق بمعنى الحكم الذي هو الادراك الاذعاني لا يكون مقابلا للتصور
 المطلق وهو ظ قوله اي التصور المقيد آه اي التصور المقيد الذي يفيد لفظ تصور
 فقط قوله مدخلية في عدم الورد آه مع انه لا دخل للعدول في القسم الثاني الذي
 هو التصديق في عدم ورود الاعتراض قوله اي جعل القسم الاول آه فيه اشارة الى ان
 الكافي في قوله الشارح كما فعله آه للتشبيه لا للتشليل وان كان الظاهر انه للتشليل
 فالغايرة واقعة بين المشبه الذي هو هذا التقسيم اعني تقسيم العلم الى التصور
 فقط وبين تقسيم المص على ما يقتضيه التشبيه وان لم يتحقق المغايرة بينهما باعتبار
 القسم الاول لان القسم الاول فيهما مقيد بقيد يقيد كون المراد منه الماهية
 بشرط لا شئ قوله لا يرد آه اعتراض على قوله قلنا بانه لا يصح جملة على قوله قوله
 التصور مع الحكم آه واجيب بما ذكره المحشي من ان الخبر مخدوف وقلنا علة للحكم
 بهذا الخبر والمعنى قوله التصور مع الحكم لا يرد لانا نقول في دفعه آه واعتراض
 على هذا الجواب الفاضل العصام بانه تكلف استغنى عنه لان قلنا يصح ان يكون
 خبر القوله قوله التصور آه بتقدير في دفعه كما نقله المحشي قوله لان حذف العائد
 المحرور آه وفيه حذف المضاف اعني لدفع ايضا قوله الا في موضع مخصوص آه

وهو موضع كون الضمير محروجا من الجملة الخبرية ابتداء والمبتدأ خبر من المبتدأ
 الاول نحو البر الكريستين اي الكرم منه لان جزئية شعر بالضيم في حذف الجار المحرور
 معا على ما في فصل في الرضى قوله لان قلنا لا يحل على القول لعدم تحقق شرط صحة الحمل وهو
 الاتحاد الخارجي وهو يتوقف على كون المحمول حالا من احوال الموضوع ولو اعتبارا
 او من الظاهر ان قلنا ليس حالا من احوال قوله التصور مع الحكم قسم من التصور ولو قيد
 بقيود كثيرة قوله وان كان آه كذا وجد في النسخ والظاهر ان كان اي واذا كان عدم كونه
 كذلك ظاهرا فلا يمكن توهم خلافا اي كونه قسيما من مقابله اذ لا يمكن خلافا للبيد
 قوله على ذلك آه اي على كون قسيم التصديق مطلق التصور قوله فهذا آه اي كون
 المراد بقوله واما اذا قسم العلم آه التقسيم الذي قيد القسم الاول منه بالقيود لا تقسيم
 المص وكون المراد بقوله فلا ورود له نفى توجه الاعتراض صلا على هذا التقسيم
 الذي قيد القسم الاول منه بالقيود لا تقسيم المص وكون المراد بقوله لانا نخار انا نخار في
 ذلك التقسيم قوله ما عندك في حل عبارة الشارح واحسن الوجهات التي ذكرها
 الناظرون آه اي الباحثون عن هذا الكتاب وقد اشار الى هذا التوجيه مولينا داود
 وعبد الدين منهم ما ذكره عماد الدين بان غرض الشارح رحمه الله بيان سبب عدول
 المص عن التصور الواقع في التقسيم المشهور الى التصور فقط مع قطع النظر عن
 خصوصية ما هو قسيم له فكانه قال لم قال المص العلم اما تصور فقط واما
 تصديق ولم يقل اما تصور واما تصديق كما هو المشهور ويؤيد ما ذكرناه قوله
 والمص عدل عنه الى التصور فقط والتصديق فالترديد جار في كلامه ايضا انتهى
 ومنها ما ذكره الفاضل العصام وهو ما اشار اليه المحشي المحقق بقوله وما قيل انه لا ورود
 للاعتراض آه وتقريره ظ قوله لانا نخار في دفع الاعتراض آه اي نخار الشق الاول
 من التزديد المذكور وهو كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم قوله بهذا
 التزديد آه وهو قوله ان اردتم به انه قسم من التصور الساج آه قوله وهذا
 صريح في تقسيم المص آه اي تعدد التصور صريح في تقسيمه قوله سواء اريد جملة
 الكل مع الجزء او المعروض مع المعارض جعل كون التصديق عبارة عن التصور الجامع
 للحكم محتملا لاحد هذين المذهبين مع ان المحقق الشريف قدس سره جعل جملة
 المعارض مع المعروض مقابلة للادراك الجامع للحكم فيما سبق حيث قال هذا بناء
 على ان التصديق عبارة عن الادراك الجامع للحكم او المعروض للحكم الا ان يقال

ان النفا بل في كلامه قدس سره من قبيل تقابل الخاص بالعام قوله بما ليس مذهبهم لان
التصديق عندهم ليس عبارة عن التصور مع الحكم وظان مبني دفع الاعتراض على
كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم قوله وان دفعه آه معطوف على قوله وان
القوم آه اي وفيه ايضا ان دفع الاعتراض عن تقسيم القوم مبني على ان التصور
يطلق على المعنيين بالاشتراك اللفظي كما يظهر عند قول الشارح وجوابا ان التصور
آه فلا يكفي مجرد تعدد التصورات في الواقع ما لم يجعل المقسم والقسم تصورين متعينين
مع انهم جعلوا المقسم والاقسام شيئا واحدا وهو التصور المطلق كما هو الظاهر
وانه لا يختص لدفعه آه عطف على القريب الذي هو قوله وان دفعه آه اي وفيه
ايضا ان التوجيه المذكور القائل بشعران دفع الاعتراض عن تقسيمهم ينحصر في هذا
الاختيار ولا ينحصر دفعه عنه فيه قوله كونه نفس الحكم آه اي كون التصديق نفس
الحكم قوله ومنع كونه قسيما للتصور آه بسند ان الحكم ادراك اذ عاني عندهم قوله
وانه لا يصح آه لا يخفى انه معطوف على القريب والبعيد واما عدم صحة هذا القول
فلان كون قسم التصديق مطلقا بديهي في التقسيم المشهور ومنع البديهي مكابرة غير
مسموعة فالمنع بطوله اي ان النسبة واقعة آه بيا للمشار اليه بكلمة ذلك قوله فالاجابة
لامية آه اي اذا كان المشار اليه بذلك ان النسبة واقعة آه فاضافة الادراك الى
كلمة ما في ما عدا لامية لان ما عبارة عن المدرك الله لا يكون ان النسبة واقعة آه وهو
ظ وهو مطابق لما ذهب اليه المتأخرون من ان التصور انما يمتاز عن التصديق باعتبار
متعلقهما لا باعتبار ذاتهما بناء على ان التصور لا يتعلق بما يتعلق به التصديق عندهم
فهو يلازم لما ذهب اليه المتأخرون ايضا من ان اجزاء القضية اربعة قوله او ادراك
ان النسبة واقعة آه فلي هذا يكون المشار اليه بذلك ادراك ان النسبة آه قوله
فالاضافة بيانية آه اي اذا كان المشار اليه بكلمة ذلك الادراك المذكور فاضافة
الادراك الى كلمة ما في قوله ما عدا بيانية لان كلمة ما على هذا التقدير عبارة عن
الادراك وهو ظ وهو انما ينطبق على مذهب القدماء القائلين بامتيار احدهما
عن الآخر بالذات بناء على انه لا حجر في ان التصور يتصل بما يتعلق به التصديق
عندهم آه فهو يلازم كون اجزاء القضية ثلاثة كما هو مذهبهم قوله لتقابل متعلقهما
اولسبانهما في حد ذاتهما آه الاول ناظر الى الاول اعني به كون الاضافة لامية
والثاني الى الثاني اعني به كون الاضافة بيانية فالتقابل بالمتعلق مذهب المتأخرين

والتقابل بالذات مذهب القدماء كما اشرنا قوله اي في الواقع بوجه من الوجوه آه لا
من جهة المفهوم ولا من جهة الصدق ولا من جهة التحقق ولا من جهة المتعلق
ولا من جهة شمول الجنس على النوع ولا من جهة اشتمال الكل على الجزء قوله حتى يلزم
كون قسم الشيء ان يكون قسيما له آه لما قد عرفت من ان معنى كون قسم الشيء قسيما
له كون ما هو قسم الشيء في نفس الامر قسيما له في التقسيم قوله بالمعنى الاول آه وهو
التصور المطلق قوله بالمعنى الثاني آه وهو التصور الساتر قوله بل فهم منه آه اي من لفظ
التصور قوله متفرع على مجموع ما تقدم آه لان عدم لزوم المحذور الاول متفرع على قوله
ولا شك آه الى قوله واما التصور وعدم لزوم المحذور الثاني الى قوله واما التصور
فلا يجوز تفريع عدم لزوم شيء من المحذورين على احد القولين قوله واما كونه مجموع
الادراكات فمحتمل عقلي لم يذهب اليه احدا هذا يدل على ان مراد المحقق قدس سره
عن قوله او اراد بالتصديق المجموع المركب من الادراك والحكم هو الادراكات الاربعة
وليس كذلك بل لفظ ان مراده قدس سره منه ان التصديق هو المجموع المركب من التصورات
الثلاثة والحكم كما هو المشهور من الامام علي ما سبق على ان ما ذكره من كون التصديق
عبارة عن الادراكات الاربعة هو التحقيق من مذهب الامام قوله من الخارج
وهو تفسير التصديق والتصور قوله صريح في تغايرهما آه لان القسم الاول
تصور فقط والقسم الثاني تصور معه حكم ولا شك انهما متغايران قوله يعني
ان اختيار احدهما والمراد دفع ما ورد مولينا داود عليه قدس سره بانه ان اراد
ان هذا الكلام يدل على ورود هذا الاعتراض على ما هو مراد القوم من التقسيم
المشهور فهذه الدلالة ممنوعة وقد ظهر عليك مما بينا لك ان نفا ان الاعتراض الشارح
على ظاهر تقسيمهم وهذا القدر يكفيهم وان اراد به انه يدل على ظاهر تقسيمهم
فالدلالة مسلمة والاندفاع ممنوعة وادعأ قصد التنبيه غير مسموع انتهى وحاصل
الدفع ان اسلوب ورود السؤال بالترديد المذكور والجواب باختيار الشق الاول
ودفع المحذور بقوله قلنا ان اردتم او مع ان هذا مسوق لبنا الفرق بين تقسيم المص
وبين التقسيم المشهور بالنسبة الى ورود هذا السؤال فان كان واردا على تقسيم المص
ومندفع عنه لزم ان يكون واردا على التقسيم المشهور غير مندفع عنه والا لزم الفرق
بينهما فلا وجه للعدول قوله اقول ظهرا ندفاع ما ذكره قدس سره آه وذلك لان
المفهوم من كلام الشارح على ما اختاره المحقق في حل عبارته وتوجيهها ان

تقسيم المصرا لا يتوجه الا اعتراض المذكور صلاحته يحتاج الى الجواب باختيار الشق الاول
الذي هو كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم لان كونه عبارة عن التصور مع الحكم
مصرح في تقسيم المصرا الاحتياج الى اختيار ذلك انما هو التقسيم المشابه لتقسيم المصرا وهو تقسيم العلم
الى التصور الساذج والتصديق ويلزم من ذلك ان التقسيم المشهور يتوجه عليه الاعتراض
ويحتاج في دفعه الى ذلك الاختيار قوله توجيه ل عبارة الشارح آه لعل مراده منه
دفع ما اورده مولينا د اود بان حاصل ما ذكره قد ستره في هذا المقام انه لا يرد شيء
من الاعتراضين على ما هو مراد القوم من تقسيم العلم الى التصور والتصديق وانما
يتوجه الاعتراض على ظاهر عبارتهم في التقسيم بمعونة الوهم فان اراد به قد ستره
ان هذا القدر لا يكفي جهة للعدول عنه فانت خبير بان هذا الكلام ليس للتسليم فيه
بجمل وان اراد به التنبه على ما هو مراد الشارح في بيان ما هو سبب للعدول فقم المقال
انتهى وحاصل الدفع باختيار الشق الثاني كما لا يخفى قوله منشاء الوجه الاول آه
وفيه تعريض لمولينا د اود اذ جعل منشاء الوجه الاول مراد واحد حيث قال منشأؤه
الترديد في التصديق ولا دفع له اصلا كما عرفت والوجه الثاني اعتراض على باطن
تقسيمهم ومنشأؤه الترديد في التصور وله دفع ظ كما ستطلع عليه فالاعتماد
في العدول على الوجه الاول دون الثاني فلذا قدم عليه مع تعلقه بالتصديق المتأخر
عن التصور الذي هو متعلق الثاني تأخره بطبع والوضع انتهى وحاصل التعريض ان
منشاء الوجه الاول امور ثلاثة الاول حمل لفظ التصور الذي وقع في التقسيم المشهور
على معناه المتبادر وهو الادراك المطلق والثاني التفليس عن التصديق اي السؤال
بأي شيء والثالث ان التصديق بالمعنى الاول قسم واقعي فعلى هذا يكون قوله وانه
بالمعنى الاول معطوفا على التفليس كما هو الظاهر ويحتمل ان يكون معطوفا على التصديق
فالمنشاء عبارة عن الامرين لكن التفليس بنا في الحكم بان المعنى الاول آه
بقي شيء وهو ان في جعل الامر الثالث من جملة المنشاء نظر لان الامر الثالث انما هو
الوجه الاول والا فاما الوجه الاول قوله ملحوظا حال التصور آه قدم الخبر اعني ملحوظ
على الاسم اعني حال التصور افادة لخصر عدم ملحوظية حال التصور في الوجه الاول
كما انه ملحوظ في الوجه الثاني وقوله في هذا الوجه ظرف الخبر قوله وان كان
يلزم بعد الملاحظة آه اي ولما لم يكن حال التصور ملحوظا في هذا الوجه لم يلزم
على هذا الوجه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لانه يلزم على ملاحظة حال التصور

واعتباره وان كان يلزم ذلك بعد ملاحظة حال التصور فلو لم تقسم الشيء الى
نفسه والى غيره على هذا الوجه ايضا يلزم ملاحظة حال التصور وعدم ملاحظته
في حالة واحدة وهو ظاهر البطلان قوله ولذلك قال الشارح يرد الاعتراض من وجهين
آه اي ولكون منشأ الاول مجموع امور ثلاثة ولا حدها اعني التصور باعتبار الزم
ان يكون الاعتراض من وجهين ولزم ان يكون الايراد اعتراضين مستقلين فلذلك
اللزوم قال الشارح يرد الاعتراض من وجهين ولم يقل آه وتحقيق المقام ان كون
منشاء الوجه الاول مجموع امور ثلاثة دون الوجه الثاني اذ منشأ مجموع الامرين
على ما يأتي وان اقضى كون الايراد واعتراضين مستقلين الا ان الواحد منها وهو
التصور مشترك بين منشاء الوجهين وهو وان اقضى كون الادراد وجه واحد
الا انك قد عرفت ان له اعتبارا وقد عرفت ايضا انه لا يمكن الجمع بين الاعتبارين
فيه فبالنظر الى هذا الجزء من المنشأ اعني التصور يجب تقرير السؤال على احد الوجهين
كما قيل لكن قد عرفت ان الجزئين الاخيرين من منشاء الوجه الاول غير مشترك بين
منشاء الثاني فيضم احدا الاعتبارين في التصور اعني عدم الملاحظة لحاله الى جزئين
الاخيرين يرد الاعتراض من وجهين فلذلك قال الشارح يرد الاعتراض من وجهين
ولم يقل يرد اعتراضان وقد ظهر مما ذكرنا ان مراد المحشى المحقق دفع ما اورده عماد الدين
على الشارح حيث قال فاللائق بالعبارة ان يقال سبب العدول ورود الاعتراض
على التقسيم المشهور من احد الوجهين الاول ان التقسيم فاسد آه الثاني ان المراد بالتصور
آه انتهى ووجه الدق ط ودفع ما اورده الفاضل العصا حيث قال لفظ الاخصر
ورود الاعتراضين عليه آه وقد عرفت وجدنا دافعه مما قدنا ولا يخفى ان التصور
ان يذكر قوله ولذلك قال الشارح يرد الاعتراض من وجهين آه بعد ثبوت منشاء الوجه
الثاني وقيل قوله وبما حررنا ظهر اندفاع آه ليكون معنى قوله ولذلك آه لكون منشاء
الوجه الاول مجموع الامور الثلاثة ومنشاء الوجه الثاني مجموع الامرين قال الشارح
يرد الاعتراض من وجهين آه كما لا يخفى قوله وانه ان حمل على معناه آه معطوف على قوله
التفليس وامر ثان من المنشاء المركب من الامرين احدهما حمل التصور على معناه المتبادر
ويحتمل ان يكون معطوفا على التصور كما عرفت وقد عرفت طاقه في جعل الامر الثاني من المنشاء
نظرا لانه عبارة عن الوجه الثاني كما ذكرنا في منشاء الوجه الاول قوله ترد فيه آه
اي تردده في الوجه الثاني بان لفظ التصور واقع في التقسيم المشهور معنى براديه

في الوجه الثاني قوله يدل على انه جا هل به آه اى بان له معينين فين السؤال والجواب بناء
قوله ووجه الدفع ط آه لما عرفت من ان الوجه الاول ليس مبنيا على جزم المعترض بان
للتصور معنى واحد بل هو مبنى على المعنى المتبادر من لفظ التصور ومن الظاهر الجمل على
المعنى المتبادر يقتضى العقود فيه ولما عرفت من ان منشأ الوجه الثاني التفتيش عن
التصور بانه اى شئ ومعناه طلب المعرفة فلا يعلم السائل بان للتصور معينين فلا يكون
بين السؤال والجواب الدال على جهله منافاة وفيه رد على ما ذكره الفاضل العصام في دفع
الثاني من قوله الا ان يتكلف بان الترددية المراد للتردد في المعنى فالاولى ان ينال في تقرير
الاعتراض ان معنى التصور اما الحضور الذهني مطلقا والمقيد بعدم الحكم انتهى واما اندفاع
قوله وان قسمه الشئ نفسه والى غير يستلزم آه فلما ذكرنا من ان هذا الاستلزام انما
هو بعد ملاحظة حال التصور كما يظهر من تقرير هذا القائل واعلم ان من جملة ما تقدم
قوله ولذلك قال الشارح رد الاعتراض من وجهين ولم يقل اعتراضا آه واراد به دفع
ما ذكره الفاضل العصام كما دفعه به بعضا آخر كما ذكرنا من الجواب الذي ذكره في دفع
ما قيل ان الوجه الاول يدل على جزم آه بقوله ان المراد انه يتوجه عليه الاعتراض من
وجهين وكنا من شخصين وحاصل الدفع انه احتمال مرجوح لا يصار اليه عند وجود
الاحتمال الظاهر وكون الاعتراض من وجهين من شخص واحد ولا ينافي كون الاعتراض
بوجهين من شخص واحد للوجه الاول لانك قد عرفت انه ليس مبنيا على الجزم بان لفظ
التصور معنى واحدا قبل ما اندفاع ما ذكره بقوله ان الوجه الاول آه فلما ظهر من ان
الوجه الاول مبنى على اعتبار وملاحظة الوجه الثاني مبنى على اعتبار آخر وملاحظة اعتبار ان التصور
معنى واحدا في الاول واعتبار ان له معينين في الثاني والجواب لما كان جوابا عن وجهي الاعتراض
جميعا كما سيصرح به تعرض فيه لكون التصور محال له معنيان باعتبار كونه جوابا
عن الوجه الاول المبني على اعتبار ان للتصور معنى واحدا انتهى ولا يخفى ما في قوله ان
للتصور معنى واحدا في الاول والمراد من قوله والجواب لما كان جوابا آه دفع المناقاة بين
السؤال والجواب وهو انما يدفع المناقاة بالقياس الى الوجه الاول الذي مبناه على
ان للتصور معنى واحدا على زعمه ولا يدفعها بالنسبة الى الوجه الثاني لان السائل
فيه يعلم ان للتصور معينين على زعمه والجواب يدل على جهله به قال الشارح لزعم
الشئ الى نفسه والى غيره وهو بطل لا يستلزم كون الشئ اخص من نفسه واعتم
منها الوجوب كون القسم اخص والمقسم اعم ولا يستلزم كون الشئ اعم من شئ

وبالله لكون الغير قسما منه وقسما لنفسه وهذا يدفع ما قال عصام الدين ان ما قيل
القسم غير القسم لبطان التقسيم الى النفس فلا مدخل لقوله والى غيره في بيان الفساد فينبغي
تركه انتهى مع ان الانقسام بوجهينين فلا يمكن تركه قوله وما قيل آه القائل هو
الفاضل العصام قوله ان لا يكون نفس الحكم آه الاول مذهب الحكيم والثاني مذهبنا
والثالث مذهب صاحب الكشف واتباعه كالمصر قوله فليس شئ لانه مبنى على التفتيش عن
حال التصديق آه يمكن ان المق في هذا الوجه تفتيش التصور الا انه لما كان مقابلا للتصديق
يقتضى التفتيش عن حال التصور التفتيش عن حال التصديق وان لم يكن التفتيش عن حال التصديق
مقصودا اصليا في الوجه الثاني قوله والا فلا يلزم آه اى وان لم يكن مبنى هذه الملاحظة
احدا لا من نختار الشق الثاني ونجيب عن الوجه الثاني من الاعتراض بان نقول لا نسلم
انه لو كان التصور معتبرا في التصديق لزم اعتبار عدم الحكم فيه لانه لا يلزم من اعتبار
ما يصدق عليه مفهوم التصور فيه اعتبار مفهومه فيه فضلا عن اعتبار عدم الحكم
الذي وقع قيد المفهومه وهذا ظ الا ان يقال هذا مبنى على الغفلة عن الفرق بين
مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم وبين ما يصدق عليه وظن ان المفهوم عين ما صدق
عليه فاذا كان المفهوم مقيدا بعدم الحكم به كان ما صدق عليه مقيدا به لاتحادهما
او مبنى على توهم ان مفهوم التصور المقيد به ذاتي لما صدق عليه من افراد ومن البديهي
ان المفهوم الذاتي داخل في حقيقة ما يصدق عليه فكونه مقيدا به يستلزم كون
ما صدق عليه مقيدا به ايضا قوله في التصديق آه سواء كان عبارة عن الحكم وحده
او مركبا من التصورات الثلاثة والحكم او تصورا مجامعا للحكم قوله فذلك بين البطالة
آه والا لما كان التصور قسما للتصديق في نفس الامر قوله فلا معنى لقوله لا يلزم من جعل
شئ آه اى خروج عدم الحكم عما صدق عليه التصور مسلم فان اراد بقوله فلا يلزم
من اعتبار التصور في التصديق انه لا يلزم من اعتبار مفهومه في التصديق اعتبار عدم
الحكم فيه فهو ممنوع على ما لا يخفى وان اراد به انه لا يلزم من اعتبار ما صدق عليه مفهوم
التصور في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه فهو ايضا لما عرفت ان عدم الحكم جزء من
مفهومه لا عين ما صدق عليه او جزء ما صدق عليه الا انك قد عرفت ايضا ان
ان الكلام مبنى على عدم الفرق بين المفهوم وما صدق عليه او على التوهم ولكن
لا معنى لقوله اذ لا يلزم من جعل الشئ جزءا شئ جعل آه لانه ان اراد من الشئ الاول مفهوم
التصور فسلم انه لا يلزم من جعل مفهوم التصور جزءا شئ هو التصور المركب جعل

قيد المفهوم التصور الخارج جزء له مع انك قد عرفت ان خروج القيد باطل لكن لا يسبب
 المدعى اذ قد عرفت ان المدعى اعتبار ما صدق عليه التصور في التصديق وان اراد من الشيء
 الاول ما صدق عليه التصور فلا يصح جعله جزء من الشيء الثاني الذي هو مفهوم التصور
 هذا ولنا توجيه آخر في هذا المقام وهو ان الشيء الاول عبارة عن التصور والشيء الثاني
 عبارة عن التصديق وحاصل مدعى القائل انه لا يلزم من اعتبار التصور بطريق الجزئية
 في التصديق عدم اعتبار الحكم فيه اذ لا يلزم من جعل التصور جزءا من التصديق جعل
 قيد التصور الذي هو عدم الحكم جزءا من التصديق لكن حينئذ يرد على القائل ان ما
 ذكره مخصوص بما ذهب اليه الامام ويمكن ان يقال كفى ما ذكره من الدليل على ما ذهب اليه لا يخلو
 ايضا من جعل الشيء شرطا لشيء جليل الشرط طاله ولا يلزم من جعل الشيء شرطا لشيء جليل
 او يقال اخار مناسب الامام قوله اي فيما يصدق عليه آه قيل هذا ليس على ما ينبغي
 لان في جانب السؤال لا يلاحظ اعتبار فيما صدق بل على اطلاقه سواء كان مقيدا
 فيما صدق او في المفهوم انتهى جيبا نه اشارة الى انه كان المعبر ما يصدق عليه
 التصور دون مفهومه كذلك المعبر فيه ما يصدق التصديق دون مفهومه انتهى فتدبر
 قوله والظرفية آه اي ظرفية التصديق للحكم في قوله والحكم معتبر فيه آه قوله على
 التقديرين الاولين آه التقدير الاول كون التصديق عبارة عن مجموع الادراكات
 الاربع كما هو التحقيق من مذهبي الامام والثاني كونه عبارة عن مجموع الادراكات
 الثلاثة والحكم كما هو المشهور من مذهبه قوله ظاهرة آه لان الظرفية على كلا
 التقديرين ظرفية الكل للجزء والمغايرة بينهما ظاهرة ومدار صحة الظرفية على المغايرة
 وكذا صحة الظرفية على المذهب المستحدث ظاهرة اذ على هذا ان الظرفية من قبل ظرفية
 المعارض للمعارض ولا شبهة في وجود المغايرة بينهما قوله وعلى الثالث باعتبار
 المغايرة آه لان الظرف وهو التصديق عبارة عن الحكم المشروط بالتصورات والظرف
 نفس الحكم وفيه رد على بعض الافاضل بي وردى حيث قال المعبر هو الحكم الجزئي والمعتبر
 فيه هو الحكم الكلي قوله ولا لظرفية تحقق لنفسه آه والمراد الرد على الفاضل العصام
 حيث ذكر الاعتراض الذي ذكره المحشي ههنا بقوله وما اورد عليه من انه اذا كان
 التصور آه وقال في جوابه معنى قوله لكان عدل الحكم معتبر فيه انه كان معتبرا في تحقيقه انتهى
 وعلى بي وردى حيث قال بعد توجيه الاول الذي نقلناه معنى اعتبار الحكم في
 التصديق هو انه لا يمكن تحققه بدونه والشيء بالنسبة الى نفسه كذلك فهو معطوف

على ظرفية الشيء قوله وانت نجبره هذا ما اشار اليه مولينا داود قوله لا يتأويل بعيدا
 لانه وان كان الاطلاق المعنى الموضوع له للفظ فقط الا ان استعماله مقارنا مع التصور
 في تقييده بعدم الحكم كثيرا اخرج به عن ذلك المعنى الحقيقي وجعله ايضا في التقييد فلا احتمال
 لتوجيه الشق الاول من الوجه الثاني على تقسيم المصنف لحسين الميسك وقد يقال مذهب
 المصنف على ما صرح به في غير هذا الكتاب بان التصور فقط هو الادراك من حيث هو ادراك
 من غير اعتبار شيء آخر معه من حكم او غير وهو يرادف العلم انتهى قوله بل ذكره كذا في ذكر
 قيد فقط قوله بخلاف آه اي بخلاف الاطلاق قوله وان الشق الثاني متعين آه اي انما
 يتوجه على تقسيم المصنف لزوم امتناع اعتبار التصور في التصديق بناء على ان الشق الثاني
 متعين في تقسيمه ويجاب بان تقسيم المصنف صريح في اعتبار التصور المطابق في التصديق
 حيث عبر عن التصديق بتصور معه حكم فذكر التصور المطلق في التصديق صريحا قوله
 فلا اتجاه له على تقسيم اصلا آه اي فلا اتجاه للوجه الثاني على تقسيم المصنف بشق من الشقين
 للوجه الثاني مراده على ما ذكره مولينا داود من انه يتجه عليه لزوم امتناع اعتبار
 التصور في التصديق بل هو على تقسيم المصنف البق اذ اعتبار التصور في التصديق في
 كلامه اظهر لكن عرفت ان الاعتماد في العدول على الوجه الاول دون الثاني انتهى وجه
 الرد على قوله فان قلت قد اورد الشارح آه اعتراض من طرف القائل على قوله وانت
 نجبر بان آه وحاصله ان الشق الاول لو كان بعيدا عن الارادة لما اورد الشارح
 في شرح المطالع الوجه الثاني على عبارة المطالع لان عبارتها مطابقة لعبارة المصنف
 لكن الثاني بط قوله قلنا في عبارة المطالع آه منع للضرورة المدللة كما اشرنا اليه قوله
 بالعكس آه اي جعل اطلاق السانج قرينة على تفسير التصور بالاطلاق قوله وذكر
 القدر المشترك آه وهو التصور المطلق فلا يمكن حمل القيد على الاطلاق قوله وحاصله
 ان الجواب المذكور آه اي المذكور في الشرح بقوله وجوابه قيل احتمال به هذا المعنى بعيد
 غاية البعد قوله هذا الكلام آه اعني به قول الشارح الوجه الثاني ان المراد آه قوله
 على طبق ما تقدم في الوجه الاول آه وهو قوله وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم آه
 قوله قد ستره اشارة الى جواب الاعتراض الثاني اذ اورد على تقسيم المصنف اعتراض
 عليه مولينا داود بما حاصله ان هذا السؤال لا يليق بكلامنا لانه اما ان يرد في التصور
 كما هو ظاهر عبارة السؤال وفي التصور فقط فان كان الاول فاخترنا المصنف
 به الحضور الذهني المطلق ولا يرد عليه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان المصنف

قسم العلم الى التصور فقط دون المطلق وان كان الثاني فاختر المصراة اراد به المقيد
 بعدم الحكم ولا يرد عليه امتناع اعتبار التصور في التصديق لان هذا الاختيار لا يقتضي اعتبار عدم
 الحكم في التصور لجواز كون التصور مطلقا وكون القيد مستفادا من قيد فقط مع ان
 محصل ما ذكره الشارح لا يلازم كلام المص حيث قال والمعتبر في التصديق شرطا او
 جزء اهو التصور لا بشرط شيء آه ومن البين هذا انما يلازم كلاما يحتمل فيه التفتت
 لكونه مشروطا بالتصور ولكونه مركبا منه وكلام المص لا يحتمل القسم الاول انه
 ولا يخفى ان السائل مصرح بالترديد في التصور فقط واعتراض على مولينا داود بانه
 على تقدير اختيار المصراة اراد به المقيد بعدم الحكم يرد عليه امتناع اعتبار التصور
 في التصديق لان هذا الاختيار يقتضي عدم اعتبار الحكم في التصور لان المطلق المقيد
 التصديق متحقق في ضمن الفرد وهو التصور الساج انتهى وفيه نظرا لا يجوز ان
 يكون القيد داخلا في الفرد والقيد خارجا عنه قوله قد سره هذا الجواب كما دفع
 الاعتراض عن كلام المص آه اعتراض عليه المولى عماد الدين بانه لا يصح جعله جوابا
 عن الاعتراض المورد على كلام المص والا لوجب ان يقال وجوب ان التصور فقط
 يطلق بالاشتراك آه لان التردد في كلامه جار في التصور فقط واشتراك التصور
 بغير القيد لا يحكم نفعاً في ذلك لا يقال اراد بالتصور في قوله ان التصور آه التصور
 المعهود الجاري فيه التردد وهو التصور فقط فكأنه قال ان التصور فقط يطلق
 بالاشتراك آه لانا نقول قوله كما وقع التنبه يا بى عن ذلك فانه اشارة الى التنبه
 المستفاد من تعريف مطلق التصور ولا يخفى ان التنبه عليه هناك اطلاق لفظ
 التصور على الحضور الذهني واشتراكه بين المعنيين لا اطلاق لفظ التصور فقط
 واشتراكه فاقول انتهى وفيه نظرا لان القائل صرح بكون لفظ فقط لغوا في اثناء
 تقرير الاعتراض على كلام المص مع انه يرد عليه ما نقله حسين الميبك من بعض
 كتب المص كما ذكرناه قوله منع آه لان الاعتراض الثاني نقص على تقسيم القوم فيتضمن ان
 تقسيم المص صحيح لان هذا الاعتراض لا يرد عليه وقوله قيل يتجه عليه آه منع لذلك
 المتضمن اعني تقسيم المص صحيح وقوله فان قلت آه اثبات لذلك المدعى فقوله قلنا
 منع آه وارد على بعض مقدمات الدليل لذلك الاثبات فلا تلتفت الى ما توهم من
 اذا كان متعايلا بمقابلة المنع بالمنع قوله واذا اشترك المورد آه اي ورود الاعتراض
 الثاني بين كلامي القوم والمص قوله والاندفاع آه اي اندفاع الاعتراض

الثاني من الكلامين قوله فلا يكون وجها آه اي فلا يكون الورود والاندفاع وجها
 للعدول قوله من قوله كما يدفع آه اي المستفاد من المعطوف عليه وهو قوله كما يدفع
 قوله اي ليس بهذا الجواب آه وهو الجواب الذي ذكره الشارح بقوله وجوابه آه قوله
 عن الكلامين آه احدهما كلام القوم في تقسيمهم والاخر كلام المص في تقسيمه قوله
 لاخذ الاشتراك فيه آه اي في هذا الجواب قوله بناء على اطلاقهم التصور آه اي ظهور
 الاشتراك من تقسيمهم مبني على انهم اطلقوا لفظ التصور فيه على التصور الساج لانهم
 ارادوا بالتصور المذكور في التقسيم التصور الساج فيفهم منه ان لفظ التصور
 موضوع للتصور الساج لان المتبادر من الاطلاق الحقيقة واطلاق لفظ التصور
 على مطلق التصور مشهور فيما بينهم فيحصل من تقسيمهم بمعونة هذا المشهور ان
 لفظ التصور مشترك بين المعنيين واعتراض عليه بانه ان اراد بكلامهم مجرد
 عبارة التقسيم فلا خفاء في عدم دلالة عليه وان اراد به ما يتناولها وغيرها
 كما يدل عليه قوله مع انهم يطلقون التصور مرادفا للعلم فيرد عليه ان كلام المص ايضا
 يدل على الاشتراك لان العبارة المذكورة في التقسيم تدل على ان لفظ التصور موضوع
 بازاء الحضور الذهني مطلقا كما ان تعريفه بمطلق التصور بما هو تعريف العلم يدل عليه
 ايضا مع انه يطلق لفظ التصور في مواضع من كتابه على ما يقابل التصديق منها قوله قد جرت
 العادة بان يستعمل الموصول الى التصور قولاً شارحا والموصول الى التصديق صحة ومنها
 قوله التصور مقدم على التصديق طبعا ومنها قوله كل تصديق لا بد فيه من ثلاثة
 تصورات فقوله قد سره واما كلام المص فلا يقتضي ان اراد بكلام المص مجرد
 التقسيم فلم لا يضره كما عرفت وان اراد به التقسيم مع غيره فمنوع آه وكذلك قوله واما
 ان التصور يطلق على ما يقابل التصديق انتهى واجيب بان هذا الاشتراك ط من عبارة
 القول اذاخذ في المقسم لفظ العلم بلا قيد وفي القسم ايضا التصور بلا قيد ومعلوم ان
 القسم اخص من المقسم مع انه اطلق على كليهما فيظهر اشتراكه بخلاف عبارة المص اذاخذ
 فيها القسم بالقيد فلا يظهر الاشتراك الا ان اطلاقه على المقسم وعلى ما يقابل التصديق
 فمعلوم من المعارف المشهورة انه لا يخفى انه لا يدفع هذا الاعتراض لانه
 قد عرفت بقوله الا ان اطلاقه على المقسم آه ما ذكره المعارض فاقول ولا يحتاج
 اليه آه عطف على يظهر اي ان الاشتراك انما يحتاج اليه في الصحيح تقسيمهم لعدم دلالة
 القوم في تقسيمهم على تعدد التصور وهو كون التصور المقابل للتصديق غير التصور

معتبر فيه فقوله تعدد دلالات القوم من قولهم وله على كذا قوله بخلاف كلام المصنف أي بخلاف
 تقسيم المصنف أنه صريح في أن المقابل للتصديق تصور المقيد والمعتبر فيه التصور المطلق
 فلا حاجة في تقييده أي اعتبار إطلاق لفظ التصور على التصور فقط قوله ولا حاجة
 فيه آه الظاهر ناظر إلى قوله ويحتاج إليه آه وقوله ولا دلالة لكلامه آه ناظر إلى
 قوله إنما يظهر فيكون النشر على خلاف اللف ويمكن أن يجعل الأمر بالعكس فيكون
 النشر على وفق اللف كما لا يخفى وحاصل تعليل النسبية أن الاشتراك مدلول عليه
 ومحتاج إليه في تقسيمهم وليس مدلولاً عليه ولا محتاجاً إليه في تقسيم المصنف فهو تقسيمهم
 أولى منه بتقسيم المصنف قوله أشار بذلك آه لأنه لا يصحح بالاشتراك قوله جواب عن قبل
 القوم آه فيه رد على العماد حيث قال ويمكن أن يكون جواباً عن الاعتراض الثاني على كلامه
 القوم وهو اللف ويمكن أن يكون جواباً عنه إذا ورد على كلام المصنف ويمكن أن يكون
 جواباً عن الاعتراضين لكن قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الأولى به الثاني يشعر
 بكونه جواباً عن الاعتراض الثاني وإن كان عن الاعتراضين مستفاداً منه انتهى ما لا و
 فيه رد على داود حيث جعل قوله وجواباً عن الاعتراض الثاني وقال وإنما حمله على
 جواب كلام الاعتراضين على تقسيم القوم كما جوزه بعض الأفاضل مما لا صحة له قوله
 في دفعه آه أي الوجه الثاني قوله بل يكفيه آه أي يكفي الدفع اعتبار المطلق في التصديق
 دون المقيد ومن البين أنه لا يلزم من اعتباره فيه دونه إطلاق لفظ التصور عليهما
 حتى يكون مشتركاً بينهما أي سواء كان لفظ التصور مشتركاً بين المعنيين أو كان في أحدهما
 حقيقة وفي الآخر مجازاً وما ذكرنا يندفع ما ورد عليه من أنه لو لم يكن مشتركاً بينهما
 يخصص لفظ التصور في التقسيم المشهور على التصور المقيد فكيف يقال التصور في التصور
 مع الحكم المطلق دون المقيد إذا لمعنى التصور المقيد قوله إنما يحتاج إليه آه أي
 إلى إطلاق لفظ التصور قوله قدس سره وبهذا الاشتراك يندفع الاعتراضان عن
 عن التقسيم المشهور آه قيل إن أراد به اندفاعهما عما هو مراد القوم من التقسيم فهو سلم
 لكن ذلك لا ندفاع لا يقدح في عدول المصلح إلى الباعث على العدول ورود الاعتراض
 على ظاهر تقسيمهم كما مر وإن أراد به اندفاعهما عن ظاهره فاندفاع الاعتراض الأول
 ممنوع قوله في دفع الأولى أي في دفع الوجه الأول من الاعتراض قوله وقد عرف
 أنه لا اتجاء للاعتراض آه أي وقد عرفت فيما ذكرنا عند حاشية قوله قدس سره قبل
 يتجه عليه من أن الشق الثاني متعين للإيراد آه قوله قدس سره وكذا المعتبر في

التصديق شرطاً وشرطاً آه وفيه أنه لا يلزم مذهب المصنف لأن كلامه لا يجتمع كون التصديق
 مشروطاً بالتصور قوله أي من الحكم وعدمه آه وذلك إذا كان التصديق مركباً من
 التصور الذي عدم الحكم جزء منه ومن الحكم لأن جزء الجزء من الشيء جزء منه
 قوله أي يلزم ذلك من مجرد الاعتبار المذكور آه مراده دفع ما قيل بوجود الحكم
 في التصديق وعدم وجوده في شيء آخر وهو التصور ليس بمقتضى قضيتين انتهى ما قيل
 لما اشتراط الشيء بنقضيه يلزم الأمام أيضاً لأنه لا ينكر أن الحكم مع كونه جزء من
 التصديق كالتصور يتوقف عليه انتهى وكذا دفع ما قيل من أنه يلزم على مذهب الإمام
 تركب الشيء من أمرين يتوقف أحدهما على نقيض الآخر ولا يخفى عليك وجه الدفع
 قوله وإن كان يلزم من توقف الحكم آه وذلك لأن التصورات الثلاثة والحكم
 مع كون جميعها اجزاء للتصديق على مذهب الإمام يتوقف الحكم على التصورات
 الثلاثة إذا لا جبر من تركب الشيء من شيء وما يتوقف عليه فلهذا يلزم اشتراط الشيء
 بنقضيه أيضاً أي كما يلزم تركب الشيء من النقيضين على هذا المذهب قوله فانه يلزم
 من مجرد الاعتبار المذكور آه مراده دفع ما ورد من أن تركب الشيء من النقيضين
 يلزم الحكم أيضاً لأنه لا ينكر وجود الممنوع الذي سماه الإمام تصديقاً انتهى لأنه
 لا شك في تحقيق هذا المجموع سواء كان التصديق عبارة عن هذا المجموع أو عن
 جزئه فليزم تركب الشيء من النقيضين في نفس على كلا التقديرين إلا أنه لا يلزم من
 مجرد الاعتبار المذكور بل يلزم من اعتبار آخر قوله وكلاهما آه أي تركب الشيء من
 من النقيضين واشتراطه بالنقيضين محال لأن قوله وبما جاز ذلك آه أي تركب
 الشيء من النقيضين واشتراطه قوله في المستحالات آه لا في الأمور الممكنة
 فضلاً عن الموجودات كما يفما نحن فيه قوله وما نحن فيه من قبل الثاني آه وهذا
 مبني على أن إطلاق النقيض على ما من قبل الثاني على طريق الاشتراك أو على طريق
 المجاز وحاصله أن اجتماع النقيضين في المفردات بمعنى ثبوتها في الواقع لا نه
 لا يلزم من تركب الشيء من الشيئين حملهما على ثبوت واحد وكذا اشتراطه بنقضيه
 لا يوجب حملهما على امر واحد وغاية ما يوجب أنه أن ذينك الشيئين مجتمعا في
 الواقع قوله وما نحن فيه من قبل الثاني دون الأولى آه اعتراض عليه بما حاصله
 اعتبار التصور في التصديق بالجزئية أو الشرطية يكون جزءاً من مفهوم التصديق
 أو شرطاً له أو جزءاً مما صدق عليه مفهوم التصديق أو شرطاً له فليزم إما تركب

الشيء من النقيضين في المفهوم والخارج او اشتراط الشيء بنقيضيه في المفهوم والخارج
فالكل بط لا اجتماع النقيضين فعلم ان اجتماع النقيضين يلزم في شيء واحد وهو
التصديق في الخارج مثلا في التصديق قولنا زيد قائم انتهى هذا انما يرد على قوله
وما نحن فيه من قبيل الثاني دون الاول انتهى ولا يرد على قوله ولك ان تقول آه
وكلامه بدل على انه وارد على مجموعهما فنقول نورود هذا الاعتراض على قوله
نحن فيه آه عدل الى قوله ذلك ان نقول آه اي ولئين سلمنا ان ما نحن فيه ليس
من قبيل الثاني بل من قبيل الاول فلك ان تقول استلزامهما آه ومال القضاة
التصديق فيه الحكم والتصديق فيه عدم الحكم وهو معنى لزوم اجتماع النقيضين
في شيء واحد وهو التصديق كما ذكره المعترض فقد ظهر ما ذكرنا ان المعترض غايل
عن قوله ذلك ان نقول آه فلا تغفل عن هذا التحقيق وهو بالقبول حقيق قوله اي
عدم الحكم المعبر في التصور الذي هو شرط فيه آه وذلك اذا جعل التصديق
نفس الحكم فالصور شرط فيه وعدم الحكم جزء الشرط وجزء الشرط ايضا
قوله واما على المذهب المستحدث فيلزم اشتراط الشيء بنقيض جزء آه اي على
المذهب الذي يدل عليه تقسيم صاحب الكشف ومن تبعه كالص وغيره يلزم
اشتراط التصديق سواء كان عبارة عن مجموع النصورات الثلاثة المعروض
للحكم او عن الادراك الحاصل بعد المجتة المعروض للحكم بنقيض جزء اي بالحكم الذي
هو نقيض عدم الحكم الذي هو جزء من التصور اذ كون التصور تصديقا مشروطا بكون
الحكم عارضا له على هذا المذهب ولك ان تقول يلزم على هذا المذهب تركب الشيء من
النقيضين باعتبار تحقق مجموع المعروض والعارض كما لا يخفى قال الشارح والمعتبر
في التصديق ليس هو الاول بل الثاني آه اعترض عليه بانه لو كان المعبر في التصديق
هو التصور المطلق يلزم انه لو يدل طرفا القضية مثلا زيد قائم الى قولنا عمرو
قاعد لم يتغير التصديق واجيب ان التصديق زيد قائم يشترط فيه تحقق العام
في ضمن هذه الخواص وفي التصديق بعمر وقاعد يشترط تحققه في ضمن تلك الخواص
قوله جعل المناط آه اي جعل قدس سره مناط هذه الحاشية مجموع قول الشارح
والمعتبر في التصديق ليس هو الاول آه حيث قال الى قوله والمعتبر مع ان البحث
الذي اورد به قوله وفيه بحث وارد على القول الاخير للشارح وهو قوله والمعتبر
في التصديق شرطا او شرط آه اشار الى ان الجواب عن الوجه الثاني انما هو قوله

والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني قوله لهذا الجمل آه اي لهذا الجمل قوله فيما
صدق عليه التصديق آه والمراد منه توطئة له تحريم الوجه الثاني لاني ورد ما قيل
والحبر والقائل هو الفاضل العصام قوله غير صحيح خبر لقوله ان تحريم الوجه الثاني
آه وانما لم يصح هذا التحريم لانه مبني على ان المراد بالتصديق مفهوم لا ما صدق عليه و
الجواب مبني على ان المراد بالتصديق هو ما صدق عليه لا مفهومه فحينئذ لا يتم الجواب
قوله لما قيل في توجيهه آه اي في توجيه قول الشارح والمعتبر في التصديق شرطا او
شرطا او يورد عليه انه يأتى عن هذا الجواب فان الذي هو شرط او جزء هو المفيد
لا المطلق وحاصل التوجيه ظ لا يخفى قوله لما تحته آه اي من التصديقات قوله فيكون
النصور المعبر في مفهوم جزء للتصديقات لان النصور جزء من مفهوم التصديق
وهو جزء مما تحته من الافراد اعني بها التصديقات وجزء الجزء جزء قوله وان
يكون عرضا آه عطف على قوله كون مفهوم التصديق آه قوله فع كونه بعيدا
عن الفهم آه اذا لفظ من سوق الكلام ان مراده بيان لمذهب الحكيم ومذهب الامامة
اذ ليس العارض شرطا آه ولا يخفى انه يتا في ما سبق من قوله واما على المذهب
المستحدث فيلزم اشتراط الشيء بنقيض جزئه او لانه قد عرفت ان المراد
بالنقيض هو الحكم ومن البين ان الحكم على هذا المذهب عارض فيكون العارض شرطا
والاولى في سند المنع ان يقال لجواز ان يكون الكل اي التصديق العارض شرطا لما
تحته وان يكون جزء اي التصور لما تحته وان يكون خارجا غير شرط عما تحته قوله
بل الامر بالعكس آه اي المعروض شرط لوجود العارض وكذا جزؤه على ما في حاشية
المطالع فذكر قوله على ما وهما والواهم هو المولى داود حيث ورد على الموجبة
الكلية القائلة بان كل واحد من هذه النصورات تصور خاص مستفاد من القول
الشارح بانها باطلة لان تصور النسبة تابع لتصور الطرفين فلا يمكن عدة تصور
خاصا نعم يحتاج تصورها على وجه الاذعان بالذات الى النظر في امور غير مستقلة
وهي النسبة الصغرى والكبرى وقيل ان في استفادة النسبة من القول الشارح نظر
لانها من الجزئيات الحقيقية والجزئى الحقيقي لا يكتسب ولو كان نظريا على ما حقق ولجب
بان الجزئى الحقيقي وان تعرف تشخصه بالتعريف فعدم تعريفه باعتبار ماهية حقيقة
ممنوع على ان النسبة من الامور العقلية ومن الامور المتزاعية انتهى وفيه نظر لان
المقولات النسبة ليست امورا عقلية وامورا متزاعية بل هي من الموجودات النفسانية

قوله والا لزم ان تكون المقولات النسبية كلها كذلك آه اى تابعة لطرفيها في بياهاها ونظريتها لكن النالي بط اذ قد نعلم طرفي بعضها بدهية ولا نعلم النسبة بينهما بدهية بل تحتاج في معرفتها الى تعريفها كما في الوضع مثلا قوله او كذا كونها فردا من الوجود المطلق آه اى وكذا كون النسبة فردا من الوجود المطلق لكونها عبارة عن الكون المحصور الذي هو فرد من الكون المطلق لا يستلزم كونها بديهية وان كان الوجود المطلق بديهيا لان فرد البديهى لا يحبان يكون بديهيا لان من البين ان العام البديهى اذا كان ذاتيا للخاص لا يلزم من بديهيته بدهية ذلك الخاص كما اذ فرضنا مثلا بدهية الحيوان لا يستلزم بدهية الانسان مع كون الحيوان ذاتيا داخلية حقيقة الانسان فضلا عن ان يكون ذلك العام عرضيا للخاص كما نحن فيه لان الوجود المطلق عرض عام لا فرد لانه كلى مشكك بين افرادة اذ المشهور انه لا تشكك في الذات والذاتيات على ما بين في محله قوله فرجع الجواب المذكور في هذا الشرح الى ما هو مذكور في شرح المطالع آه لان المعبر في التصديق ما صدق عليه التصور السارج وما صدق عليه التصور السارج هو عين ما صدق عليه التصور المطلق فالجوابين الى امر واحد فلا منافاة بين كلام الشارح في هذا الشرح وفي شرح المطالع قوله فانه مما خفى على الفحول آه كالعلامة التفاز في حيث اعترض على الشارح في شرحه على هذه الرسالة بان التصور المعبر في التصديق هو بعينه المقابل له فالقول بتغايرهما مما لا يصح اصلا وكما لمحقق قدس سره حيث جعل الجواب المذكور ههنا جوابا متغيرا للجواب المذكور في شرح المطالع وجعل الجواب المذكور ههنا جوابا تقريبا وما في شرح المطالع جوابا بتحقيقا وقد عرفت ان مال الجوابين الى امر واحد عند التحقيق كما لا يخفى قوله لزوم اعتبار الحكم وعدمه آه سواء كان الحكم نفس التصديق او جزئه كما عرفت من اختلاف المذهبين قوله بهذا الطريق آه وهذا الذي ذكره قدس سره بقوله لان المعبر في التصديق آه قوله الاعتبار المذكور آه وهو عبارة عن اعتبار الحكم وعدمه في التصديق على اختلاف المذهبين قوله بل لا تعلق له بالنسبة آه اضرب وترق من لزوم الامتناع المذكور على هذا البنيان بهذا الطريق على كل تقدير اى سواء عني بالتصور المذكور في التقسيم التصور المقيدا وعني بالتصور المطلق الى لزوم امتناع الاعتبار المذكور من غير تعلق لذلك الامتناع بتقسيم العلم الى التصور والتصديق اصلا اى تقسيم كان فضلا عن تقسيم القوم وذلك لان

البنيان ذكره قدس سره بقوله لان المعبر آه يدل باعتبار التصور الذي اعتبره في التصديق ممنوع لاستلزام اعتبار الحكم وعدمه معا فيه وظاهر ان هذا البنيان تام مع قطع النظر عن تقسيم العلم الى التصور والتصديق ولا يتوقف على تقسيم اليها قوله فلا يخفى آه اى فلا ينتج القياس لا فتراني المركب من الشرطتين احديهما منفصلة وهي قولنا واما ان يراد بالتصور التصور المقيد بعدم الحكم وهي الصغرى والاخر متصلة وهي هذا القول وهو كبرى الشكل الاول وقد بين ان الاتفاقية لا تنتج قوله فساد تقسيم القوم الذي هو مقصود المعترض آه والمراد ان هذا البحث الذي اورد قدس سره هو من طرف المعترض لان هذا البحث اورد على جواب الشارح لا اعتراض فهذا البحث يضرب المعترض اذ هو يجعل بعض مقدمات اعتراضه على التقسيم اتفاقية فلا يثبت به فساد تقسيم القوم وهو مقصود قوله فلا بد ان يكون مراده اه تحريم المقدمة الاتفاقية بحيث يجعلها لزومية قوله وحينئذ يتجه المنع آه والمراد من المنع الجواب الذي ذكره الشارح بقوله وجوابه آه وانما قال وحينئذ لان ظاهر الجواب منع الملازمة تارة واخرى منع بطلان النالي وذلك لانه ارى بالتصور في النالي اعنى قوله امتنع اعتبار التصور في التصديق التصور السارج فالملازمة مسلمة لكن بطلان النالي ممنوع لان المعبر في التصديق التصور المطلق وان ارى به فيه التصور المطلق فالملازمة ممنوعة واما على تحريم المحنى للمقدمة فالمنع المذكور انما يتوجه على بطلان النالي لا على المقدمة لانها بعد التحريم لا تقبل المنع كما لا يخفى قوله والا لكان السرير معدوما آه اى لو كان وجود القطع جزءا من السرير لكان السرير معدوما لما سبق ان المركب من الموجود والمعدوم معدوم لان الوجود امر اعتبارى لا وجوده في الخارج قوله هل يحقق في موضعه آه حيث ذهب المحققون من الحكماء والتكلميين الى ان الوجود امر اعتبارى لا وجود له في الخارج وانما هو في الذهن وان ذهب جمهور المتكلميين الى انه وصف حقيقى موجود في الخارج والتفصيل يطلب من محله قوله مع كون وجود الحش آه متعلق بالتفسير اى فكما ان وجود الحش مع كونه صفة للقطع ليس بجزء من السرير الذي كان القطع جزءا منه كذلك عدم الحكم مع كونه صفة للتصور السارج ليس جزءا من التصديق الذي كان التصور السارج جزءا منه قوله قدس سره لان الحكم له يعرض له آه اعترض عليه بانه قد صرح من قبل بان الحكم عارض لا دراك النسبة الحكيمة حقيقة فيلزم ان لا يكون تصور

النسبة موصوفا بعدم الحكم ونحن نقول ان هذا مبني على ما هو الظاهر من المذهب المستحدث كما يدل عليه قوله بل انما عرض لمجموع آه وما صرح قدس سره فيما سبق فهو مبني على التحقيق عنده قوله قدس سره بل انما عرض لمجموع الادراكات الثلاثة آه اورد عليه بعض الافاضل مولانا احمد ابو وردى بانه يلزم حينئذ ان لا يوصف المجموع بعدم الحكم مع انه تصور سازج الا ان يحمل على المذهب المستحدث فانه ليس تصور سازجا على هذا المذهب فقدر قوله لان اللازم حصول الشئ ونقيضه في الموضعين آه اي لان اللازم حصول الحكم في موضع وهو التصديق وحصول عدم الحكم في موضع آخر وهو التصور ومن البين ان هذا لا يستلزم اجتماع النقيضين لان الموضوع متعدد لا اتحاد فيه وهو مشروط في تحقق التناقض لكن اورد على هذا الجواب بان هذا المفهوم وان كان خارجا عما هو جزء او شرط له الا انه لازم له فتحقق التصديق يستلزم اجتماع النقيضين وهو محال ويدفعه ما ذكره قدس سره بقوله فلا يلزم تركب التصديق آه اذ ما له على تقدير كون القيد لازما انه يلزم تركب التصديق من الحكم ومن التصور الله هو ملزوم القيد الله هو عدم الحكم ولا استحالة في ذلك لان اللازم حصول الشئ ونقيضه في الموضعين وقد عرفت انه حينئذ لا اتحاد في الموضوع فلا تناقض قال الشارح بشرط لا شئ آه اي وبعبارة بشرط لا شئ وكذا قوله اولا بشرط شئ آه والا فلا اخت لكلمة اما والشئ فيه اعم من الشئ والاشئ بخلاف الشئ في قوله بشرط شئ والمراد تفصيل لا اعتبارات التصور المطلق لا تقسيم له حتى يد عليه انه يلزم جعله قسيما لنفسه وجعل قسيمه قسمين له كما توهمه سعد الدين قوله لانه معتقده آه لان الشارح معتقد ان التصور المطلق هو المعتبر في التصديق قوله فلما نقشة في السند وهو كون التصور المطلق معتبرا فيه اذا لم يكن مساويا للمنع بانه غير صحيح غير نافع آه والباقي بانه متعلق بالمناقشة وقوله اذا لم يكن طرف لقوله غير نافع قدم عليه وتقدير الكلام فالمناقشة في السند بانه غير صحيح غير نافع في المقادير يمكن السند مساويا للمنع اي لنقيض المقدمة الممنوعة وهي ان التصور سازج معتبر في التصديق قوله فاندفع ما قيل آه اي فان دفع ما اوردناه من اوردنا بان التصديق آه وحاصل الدفع اما اولافان الجواب ههنا ليس متعدد بل هو واحد وهو عبارة عن متع اعتبار التصور سازج في التصديق وانما التعدد في السند وهو قولنا يجوز ان يكون المعتبر في التصديق التصور المطلق وقولنا يجوز ان يكون وما ضدق

عليه التصور سازج فليس فيما ذكره الشارح ترك الجواب الحق الذي ذكره في شرحه للطالع لما عرفت ان ما ذكره ههنا عين الجواب المذكور في شرحه الطالع واما ثانيا فلانه ان ارد بالمقدمة الباطلة قول الشارح المعتبر فيه مطلق التصور فقد عرفت انه سند المنع والسند ليس مقدمة اذ الظاهر انه من قبيل التصورات على انه سند اخص من المنع وليس بمساو له فلا ينفع المناقشة فيه بانه باطل على ما بين في فن المناظرة قوله لما كان الدعوى المذكورة في المتن آه وهي قوله وليس الكل من كل منهما بديها ولا نظرا آه قوله متضمنة لكون كل واحد آه اي مستلزما لكون كل واحد من لفظ البديهي والنظري موضوعا للمعنى واحد مشترك آه قوله ولعدم الواسطة آه معطوف على قوله لكون كل واحد قوله والا لزم من نفيها عن الكل الانقسام آه اي وان لم تكن الدعوى المذكورة في المتن متضمنة لهذين الامرين المذكورين لما لزم من نفيها اعني البديهي والنظري عن كل التصور وكل التصديق انقسام كل منهما الى البديهي والنظري لكن الدال على ان المصرا ثبت من نفيها عن الكل انقسام كل منهما الى البديهي والنظري كما ينبغي وذلك لانه لو لم يكن كل من البديهي والنظري موضوعا للمعنى مشترك بين التصور والتصديق فاما ان لا يكون شئ منهما مشتركا بينهما بل يخص احدهما باحدهما والآخر بالآخر واما ان يكون احدهما مشتركا بينهما دون الآخر فان كان الاول لا يلزم من نفيها انقسام شئ منهما اليهما وذلك ظ وان كان الثاني لا يلزم من نفيها عن الكل الانقسام احدهما الله كان موضوعا للمعنى المشترك بينهما فقط دون انقسام الآخر وكذا اذا كان بينهما واسطة لا يلزم من نفيها عن الكل انقسام شئ منهما اليهما لان صحة الانقسام مشروطة بعدم الواسطة بين الاقسام قوله بين الشارح ذلك آه اي ما ذكر من كون كل واحد من البديهي والنظري موضوعا آه ومن عدم وجود الواسطة بينهما آه اما بيان الاول فلانه لما عرفت كل واحد من البديهي والنظري بما ذكره من تعريفهما ومثل كلامهما بكل من التصور والتصديق فقد افاد ان كلام من لفظ البديهي والنظري موضوعا للمعنى واحد مشترك بين التصور والتصديق واما بيان الثاني فلانه لما قسم العلم الى البديهي والنظري واورد التقسيم بارادة الحصر فقد دل الكلام الدال على التقسيم على عدم وجود الواسطة بينهما قال الشارح وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب الغرض منه مجموع الامرين احدهما تحريم الدعوى والاخر التقرير على المضحي فتر البديهي في هذا المقام في بعض كتبه بما يكفي تصور الطرفين في الجزم بالنسبة بينهما

وحاصل الرد ان البديهي بهذا المعنى صفة المعلوم لا العلم على انه مخصوص بالتصديق البديهي
 فتقسم التصورات الى بديهية تقسيم المبادئ وان ما ذكره في تعريف التصديق البديهي انما هو التصديق
 البديهي اذ من التصديق البديهي لا يمكن تصور طريقه في الجزم بالنسبة بينهما بل يحتاج فيه الى شئ آخر مثل
 التجربة والحس غير ذلك فتوجد وسائط بين البديهي بالمعنى الذي ذكره والنظري نعم لوجوب
 النظري مقابلا الى البديهي بهذا المعنى لربق وسائط بينهما لا هنا حيث تدخل في النظري
 لكن حيث لم يتم الدليل على امتناع اكتساب التصديقات لانه يرد المنع عليه بمجواز
 الانتهاء الى التجربة والحس وغيرها ولم يخصر كاسب التصديقات في التجربة هذا المخصص
 ذكره الفاضل العصام قوله اي العلم بمعنى الصورة فيه اشارة الى ان الموصول في تعريف
 البديهي صفة العلم لا المعلوم بقرينة المقسم اذ هو العلم لا المعلوم وفيه تعريف للفاضل
 العصام حيث قال في وقع لزوم ان يكون للحصول حصولا نه لا يلزم ذلك لان المراد
 بالحصول المصطلح الى العلم هو حصول معتبر في مفهومه لا حصول متعلق به لانه لا يساعد
 العبارة بل لان العلم هو الصورة الحاملة وحصول الصورة في تعريفه ما اول واما لان
 المراد بهذا الحصول الحصول للعالم وللعلم حصول للعالم انتهى ما لا وفيه نظر قوله و
 التوقف في لقاموس وشرحه ان التوقف بمعنى المكث مع الانتظار الى شئ فافه
 من اللطافة لا يخفى قوله فتعدية بعل آه لان تعدية التوقف بمعنى المكث لا يمكن على قوله
 فيفيد التوقف آه لانه لا شك ان المكث مع الانتظار الى نظر وكسب يستفاد منه انه
 لولا النظر والكسب لم يحصل وهذا اشار الى عصام الدين حيث قال ما حاصله ان
 المراد بالتوقف على النظر وامتناع الحصول بدونه ليس الامتناع الذاتي حتى بنا في امكان
 الحصول بدونه نظر الى الذات بل ما يعنى الامتناع بالغير انتهى قوله وقيد الترتيب
 التقدم آه اي قيد الترتيب بقيد التقدم وانما قال قيد الترتيب لان اللفظ ان المضمحل
 حال والحال قيد المعنى وبالجملة ان ترتيب العلم على النظر يدل على تقدم النظر على العلم
 المترتب عليه بالذات ضرورة تقدم المحتاج اليه على المحتاج بالذات قوله فيقول
 آه اي فيقول التوقف مترتب على النظر الى معنى الاحتياج اليه قوله وكذا آه اي ولا اول
 التوقف ورجوع مع الترتيب الى معنى الاحتياج وقع في تعريف البديهي بعض الكتب
 الذي لا يحتاج آه قوله فالقيد الاول آه اي بعدم التوقف بالمعنى المذكور دخل في تعريف
 البديهي العلم الضروري الحاصل بالنظر كما دخل العلم الضروري الذي حصل بالبداهة
 اذ لا يصدق عليه تعريف النظري اي لولا النظر لما حصل قوله كالمعلم بان ليس فانه

علم ضروري حاصل بالنظر كما سيجي قوله وبالقيد الثاني آه اي الترتيب المضمن بقرينة كلمة
 على قوله بمعنى البديهي آه لا بمعنى الاصططاري وسيجي ما يتعلق به قوله كالمعلم بالعلم
 النظري آه كعلمنا بعلمنا بان العالم حادث المكتسب من النظري اي من قولنا لان العالم
 متغير وكل متغير حادث قوله وبما ذكر آه من ان دخول العلم الاول من العلمين المذكورين
 في تعريف البديهي بالقيد الاول ودخول العلم الثاني منهما فيه بالقيد الثاني ظهر آه قوله
 كسب آه عطف للنظر ففيه اشارة الى الترادف منهما على ما ذهب المحقق الطوسي في نقد
 المحصل بناء على ان طريق الاكتساب انما هو النظر لا غير فلا يلزم تأخذ في تعريف النظري
 وذهب بعضهم الى ان الكسب اعم من النظري بناء على ان الكسب يحصل بالنظر يحصل بمثل
 النصفية والافهام فلها هذا الكسب في تعريف البديهي دون النظري قوله ينقض
 طرقا او عكسا آه وذلك لانه لما لم يوجد هذان القيدان المدخلان للعلمين المذكورين
 في تعريف البديهي من هذين التعريفين والمخرجان لهما في تعريف النظري منهما دخل العلمان
 مع كونهما من افراد البديهي في تعريف النظري فيصدق تعريف النظري على بعض البديهي وهو
 بعض اعيان المعرفة وهو النظري فلا يكون تعريف النظري مانعا لبعض اعيان معرفة
 عن تعريف البديهي فلا يكون تعريفه جامعا لجميع افراد معرفة قوله فظهر انه لا يرد آه اي
 اذ عرفت ان معنى التوقف في التعريفين ما ذكرناه ظهر انه لا يرد على التعريفين آه وفيه
 نظر لان الابرار لو ورد فاما يرد على تعريف النظري فقط كما يدل عليه
 قوله فلا يصدق تعريف النظري على شئ آه لان
 كل علم نظري يمكن حصوله بطريق الحس فيكون تعريف النظري بما ذكر تعريفه بما يمانية
 قوله بمعنى انه لولا لا امتنع العلم آه اذ حيث يتوجه المنع على هذه الملازمة بانه يجوز
 حصول العلم بطريق الحس قوله فلا آه اي فلا يرد المنع على هذه الملازمة اذ حصول
 العلم بالفعل موقوف على النظر وان امكن حصوله ايضا بطريق الحس قوله وتقصيله
 آه اي تفصيل ما ذكرناه من قولنا لولا لما حصل آه قوله لم يكن الناظر آه وفي اطلاق
 الناظر على المحصل بشئ سوى النظر نظر قوله ولا يصدق انه لولا لما حصل آه فلا يتوقف
 حصول العلم بشئ سوى النظر على النظر وهو ظ قوله فقيد الخشية معتبر في التعريف
 آه فالبديهي هو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب من حيث انه لم يتوقف حصوله
 عليه والنظري هو الذي يتوقف حصوله على نظر من حيث يتوقف عليه فلا يصدق
 تعريف البديهي الا بالنسبة الى ما هو بديهي عنده ولا يصدق تعريف النظري الا بالنسبة

الى ما هو نظري عنده ويمكن ان يقال لبداية النظرية انما تعتبر
بالنسبة الى اوساط الناس بين الجريزة والبلادة وهم يقتلدون على استنباط
الاحكام من الشك كل الاول فلا ينتقض بالبداية عند صاحب
الجريزة ولا بالنظرية عند حبس البلادة قوله لان الحصول معتبر في مفهومهما اولاه اي
ان المراد بالحصول المعتبر في تعريف البديهي والنظري الحصول الاول لا الحصول مطلقا
اي سواء كان اوليا او ثانويا والحصول الاول الى ما بالنظر وبدونه فاذا كان بالنظر
فهو نظري وان كان الحصول ثانيا بدونه فاذا كان بدون النظر فهو بديهي وان كان
الحصول ثانيا بالنظر قوله وبما حررنا لك اندفع الشكوك التي عرضت لناظرك آه منها
لزم ان يكون الحصول قد اشار الى دفعه بقوله الذي لم يتوقف حصوله المتبصرة
ومنها انتفاض التعريفين بالعلمين طردا وعكسا وأشار الى دفع انتفاض التعريفين بالعلم
الاول طردا وعكسا بقوله فبالقيد الاول دخل في البديهي العلم الضروري وبالعلم
الثاني كذلك بقوله وبالقيد الثاني دخل العلم الضروري آه ومنها الايراد على التعريفين
واشار الى دفعه بقوله وانما يرد لو فسر التوقف آه ومنها انتفاضها ايضا طردا وعكسا
بالبديهي والنظري المختلفين بحسب اختلاف الاشخاص وأشار الى دفعه بقوله ففقد الحيثية
في التعريف آه ومنها انتفاضها ايضا طردا وعكسا بالبديهي والنظري المختلفين بالنسبة
الى شخص واحد لكن ليس وقت واحد بل في وقتين وأشار الى دفعه بقوله لان الحصول
المعتبر في مفهومهما اولاه قوله يعني ان البديهي هذا المعنى مرادف للضروري آه بيا
لدفع التوهم اي ان البديهي بالمعنى المذكور وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظري
كسب مرادف للضروري بالمعنى الاعم المقابل للنظري وهو ما لا يتوقف حصوله
على نظر سواء كان تصورا في النسبة كافيا في الجزم بالنسبة بينهما كما في الاوليات
اولم يكف بل يحتاج في الجزم بها الى ستعانة الحدس والمشاهدة او التجربة او
النواظر والقياس الخفي ولا يخفى ان الضروري مأخوذ من الضرورة بمعنى عدم القدرة
على الفعل والترك كحركة المرتعش ولهذا فسره بعضهم بما لا يكون تحصيله مقدورا
للخلق والبديهي يحصل قبل التوجه الى التحصيل وبعده اليه فحصوله اعم من
ان يكون بطريق الاختيار والاضطرار فكيف يكون مترادفين الا ان يقال ان الضر
انها لا يحتاجان الى نظر ومن هذه الحيثية انهما مترادفان قوله فذكره في مقابلة
النظري كذكره آه فذكر البديهي في مقابلة النظري كذكر الضروري في مقابلة

قوله فظهر فائق تقيد الضروري آه وهي التصريح بان ذكر البديهي بهذا المعنى في مقابلة
النظري كذكر الضروري في مقابلة قوله وفيه اشارة الى ان الضروري قد يطلق آه اي في
هذا التقيد مع هذه الفائق اشارة الى فائق اخرى غير الفائق المذكورة وهي ان الضروري
قد يطلق على معنى آخر وهو مرادف للبديهي بالمعنى الاخص الذي ذكره قدس سره بقوله وقد
يطلق على المقدمات الاولية وهو لا يقابل النظري اذ لو كان مقابلا لزم ان يخص الضروري
في الاوليات وان يدخل ما سوى الاوليات من الاقسام الخمسة لليقنيات في النظري
ولا يخفى بطلان اللازم فكل من البديهي والضروري يراد في الآخر في المعنى الاعم المقابل
للنظري وفي المعنى الاخص الغير المقابل للنظري الا ان الاشهر في الضروري المعنى الاعم وفي
البديهي المعنى الاخص وفيه رد لما ذكره الفاضل العصا من معضاض عليه قدس سره من انما
يشعر عبارة قدس سره ان الاطلاق على المقدمات الاولية مخصوص بالبديهي غير
مستقيم لان الضروري كالبديهي مشترك بين المقدمات الاولية والمعنى المقابل للنظري
انتهى وحاصل الرد ان الضروري بمعنى آخر مرادف للبديهي بالمعنى الاخص وقد اشار اليه
قدس سره بقوله البديهي هذا المعنى آه وفيه ايضا رد للمولى داود حيث قال ما قاله
الفاضل العصا من قوله بيا فائق التقيد آه ولا يخفى ان الظن من قوله قدس سره وقد يطلق
البديهي على المقدمات الاولية اطلاق لفظ البديهي على المعلومات اعلى العلم بها ويمكن
ان يقال المراد ان البديهي يطلق على العلم بتلك المقدمات الاولية قوله والمراد بالمقدمات
الاولية قوله والمراد بالمقدمات القضاء با باعتبار آه فالجواز مرسل بعلاقة الفعل
والقوة قوله وايراد صيغة الجمع آه اي المقدمات قوله مع بطلان جمعيته بلام
الجنس آه هذا مبني على ما تقر في علم الاصول من ان الجمع المحلى بلام الجنس من حيث هو هو
او من حيث وجوده في ضمن كل فرد من افراد جمعيته باطلة فعلى الاول يكون المراد
من الجمع الواحد والجمع مجاز عن الجنس كما في قوله لا تزوج النساء وعلى الثاني يكون
المراد من الجمع كل فرد بناء على ان الجمع مجاز عن الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد قوله
للاشعار آه اي وفي ايراد صيغة الجمع الدالة على التعدد في بادى النظر اشعار بان اطلاق
لفظ البديهي على المقدمات اطلاقا كلي على افراد لا اطلاقا لاسم على مسماء فان سماء
ومفهوم هذا المعنى ما يكفي تصورا قوله ويطلق البديهي على ما يثبت العقل آه قيل
عليه وانا اقول هذا المعنى عين المعنى الذي يراد بالبديهي للضروري لا معنى آخر
انتهى وفيه نظر لانه ان اراد ان هذا المعنى عين المعنى الذي به يراد بالبديهي

للضرورة بالمعنى الاخص الغير المقابل للنظري وهو الاوليات فظاهرا انه ليس كذلك
اذ لا شك ان هذا المعنى اعم من البديهي بالمعنى الاخص المراد للضرورة بالمعنى الاخص
الغير المقابل للنظري لان هذا المعنى شامل للتصور والتصديق وقد عرفت ان المعنى
الاخص مختص بالتصديق اذ لا اولية فيكون هذا المعنى اعم من الضروري بالمعنى الاخص
لان الاعم من احد المترادفين اعم من المترادف الآخر وان اراد ان هذا المعنى عين المعنى
الذي يراد في البديهي الضروري الشامل للقضايا الست اليقينية المقابل للنظري فظاهرا
ليس عنه لان قسم التصديق البديهي من هذا المعنى مختص بالاوليات كما يدل بما يشبهه
العقل مجرد النفاذ اليه آه ولا يخفى ان قسم التصديق البديهي من قسمي البديهي المقابل
لنظري اعم من الاوليات اذ هو شامل للقضايا الست اليقينية من جملتها الاوليات قوله
الا ان الاطلاق الا قوله اي اطلاق لفظ البديهي على المقدمات الاولية قوله للثاني
وان اثباته آه وهو اطلاق لفظ البديهي على ما يشبه العقل آه قوله وان اثباتها بالدليل مبنى على
النزول من ذلك آه اي وان نزلنا عن كون هذه الدعوى بديهية وسلمنا كونها نظرية
فهو دفع سؤال مقدر يرد عليه قدس سره وهو ان قوله تنبيهها يدل على ان الدعوى
بديهية محتاجة الى تنبيه عليها وقوله وسيأتي تحقيق ذلك بالدليل يدل على كونها
نظرية فبين مدلولي الكلامين تناف ووجه الدفع ظ قوله قد استفد آه دفع سؤال
مقدر يرد على قوله قدس سره ولا اشكال في تعريف البديهي آه وهو ان ما ذكره في
الشرح تعريف لعلم البديهي وتعريف العلم النظري واما تعريف كل من البديهي والنظري
من التصور والتصديق فغير مذكور في الشرح فلا يصح قوله قدس سره ولا اشكال
في تعريف آه قوله اي لا بالذات ولا بالذات ولا بالواسطة آه والمقصود دفع عراض
اورد على تعريف البديهي والنظري وجوابه اما الاعتراض فهو ان تصورا لامور النسبة
اذا كان بديهيًا وكان تصور طرفيها واحدا نظريا كان تصورا بديهيًا مع انه لا يصدق
عليه تعريف البديهي وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب ويصدق عليه
تعريف النظري وهو الذي يتوقف حصوله على نظر فلا يكون تعريف البديهي جامعا
ولا يكون تعريف النظري كما هو واجب عن هذا الاعتراض بان تصورا لامور النسبة ليس
حد ذاته بديهيًا ولا نظريا بل بديهية تابعة لبداية طرفيها ونظرية تابعة لنظريتها
او نظرية احدها وحاصل دفع الاعتراض ان الامور النسبة وان كان ادراكها في نفسها
بديهيًا لكنه نظري بنظره المنسوب اليه لما عرفت من ان المراد عدم التوقف على النظر

لا بالذات ولا بالواسطة وادراك الامور النسبية وان لم يتوقف على النظر بالذات لا
انه يتوقف عليه بواسطة توقف المنسوب اليه فادراك الامور النسبية نظري ويصدق
عليه تعريفه وحاصل دفع الجواب بان كون تصور الامور النسبية بديهيًا في حد ذاته
لا ينافي نظرية بنظره طرفيها واحدها على ما لا يخفى قوله كاعدام الملكات كعدم العلم
فان العدم وان لم يكن نظريا في نفسه الا ان العلم الذي اضيف اليه العدم نظري يحتاج
الى النظر وهو الصورة الحاصلة عند العقل وكذا تصور النسبة بين المضاف اعني العدم
والمضاف اليه وهو العلم وان كان بديهيًا في نفسه الا انه نظري بنظره طرفيها
اعني العلم قوله وكذا النسبة الحكيمة كأي وكذا تصور النسبة الحكيمة وان كان بديهيًا
في نفسه الا انه نظري بنظره طرفيها واحدها فهو معطوف على قوله فالامور النسبية
فالظان انه من قبيل عطفا الخاص على العام قوله وما قيل ان كونها آه اي ان كون الامور النسبية
قوله والنظر لم يقع في مبادئ تلك العلوم آه لان النظر في تصور النسبة الحكيمة التي
احد طرفيها نظريا مثلا لم يقع في مبادئ ذلك التصور بل انما وقع في مبادئ تصور
ذلك الطرف النظري وهو علم آخر غير العلم بتلك النسبة الحكيمة قوله بان المبادئ
الموقوف عليه آه وهذه المقدمة بديهية لا تقبل المنع فاندفع ما قيل ان كون مبادئ
الموقوف عليه مباديا للموقوف انما يلزم لو كان الموقوف عليه جزءا من الموقوف ومنها
ليس كذلك والمراد ان تصور النسبة موقوف على تصور طرفيها واحدها وهذا
التصور موقوف على النظر ان كان طرفاها نظريين واحدا نظريا فتصور النسبة وان كان
بديهيًا في نفسه موقوف على النظر قوله ولا يرد التصورات الضرورية آه اي لا ترد
على تعريف البديهي نقضا بانه غير جامع لافراده لانه لا يصدق على التصورات الضرورية
مع انها بديهية وعلى تعريف النظري نقضا بانه غير جامع لبعض اغياره لصدقه على تلك
التصورات اذ التوقف اعم مما هو بالذات او بالواسطة على ما يدل عليه المقابلة مع
انها ليست من النظري كعلمنا بعلمنا بهذه النتيجة اعني العالم حادث الحاصل من النظر
في قولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث قوله لان معنى كونها ضرورية انها اضطرارية
آه وحاصل الجواب بان تلك التصورات ليست بديهية ولا نظرية بل هي اضطرارية وما
قولهم تصورات ضرورية فالضرورة فيه بمعنى الاضطرارية وليست بالبداية فان قيل
فعلى هذا يبطل تقسيم العلم الى البديهي والنظري لان التصورات الاضطرارية داخل
في المقسم وخارجة عن القسمين قلنا ان المراد بالعلم في المقسم هو العلم المسبوق

بالاختيار كما يدل عليه تعريفه بالصورة الحاصلة عند العقل فان قلت هذا بنا في ما ذكره سابقا من ان العلم الضروري التابع للعلم النظري يدخل في تعريف الـبديهي بالقياس الثاني اعني لترتب قلنا ما ذكره هناك مبنى على كون الضرورة في قولهم هذا بمعنى البديهي كما نبه عليه هناك وكلامه هنا مبنى على كونه بمعنى الاضطراري ولقاتل ان يقول ما الباعث على حمل الضرورية في قولهم هذا تارة على معنى البديهية وتارة اخرى على معنى الاضطرارية ويمكن ان يقال ان المحقق لم يجزم في ان حصول هذه التصورات التابعة للتصورات النظرية يحتاج الى التفات العقل ولا فان احتاج اليه كانت هذه التصورات بديهية لا اضطرارية وان لم يجز اليه كانت اضطرارية لا بديهية هذا هو التحقيق وبالقبول تحقيق قوله الاحتياج وعدمه الى موصله آه الاولي الاحتياج الى موصل التصديق ناظر الى الثاني اي نظرية التصديق والثاني اي عدم الاحتياج الى موصله ناظر الى الاول اي بدهية التصديق والموصل الى التصديق انما هو المحجة لا القول الشارح ولا يحتاج التصديق الى موصل التصور وهو القول الشارح قوله فان من تصور الممكن بعنوان ما تساوى آه اي فان من تصور معنى لفظ الممكن بمفهوم ما تساوى آه فاضافة العنوان الى ما بيانية لغوية هذا ما ذهب اليه جمهور الحكماء اذ عند بعضهم نظري عدم مرجح على ما اشار اليه ابن سينا قوله ومعنى الاحتياج الى المؤثر ما يرجح آه ومعنى الاحتياج الذي كان مبدا محمول القضية وهو قوله محتاج ظاهر لا يحتاج الى التعريف وبين معنى المؤثر الذي هو من ثمة المحمول اذ لا بد من تصوره للمؤكد كالمحمول وبالجملة ان من تصور الموضوع وهو الممكن بهذا المفهوم والمحمول وهو المحتاج الى المؤثر وتصوره انما هو بتصوره ما اخذه وهو الاحتياج بعنوان الاحتياج الى ما يرجح احد طرفيه جزم آه فالظان قوله ومعنى الاحتياج معطوف على الممكن وقوله ما يرجح معطوف على ما يساوى فيكون من قبيل عطف شيئين بحرف واحد على معنى عاملين مختلفين بلا تقدم الجار فالحق ان يقال بما يرجح آه ليكون المعنى بعنوان ما يرجح اي بعنوان الاحتياج الى ما يرجح وجعل قوله ما يرجح آه عطف ثانيا للمؤثر خلافا لظن قوله جزم بثبوته له آه اي جزم بلا واسطة في التصديق وهي المحجة وان كان في ثبوت الاحتياج للممكن واسطة وهي لا مكان وهو لا بنا في البدهية اذ هي يتوقف على نفى الواسطة في التصديق ومن البين ان نفى الواسطة في التصديق لا يستلزم نفى الواسطة في الثبوت فلا يرد انه اذا كان الامكان واسطة في الاحتياج فلا يكون

الحكم بديهي وفيه نظرها اشهر من ان الحكم على المشتق يكون مأخذه على الحكم وفي قولنا الممكن محتاج الى المؤثر كذلك ان يقال ان المراد مما اشتهر ان المأخذ يدل على ثبوت المحمول الموضوع لانه يدل على الحكم واعلم انه قد اختلف في احتياج الممكن الى المؤثر بانه لا مكانه او لحدوثه او لهما معا وقال المحققون ان الممكن محتاج الى المؤثر لا مكانه قال العلامة في التلويح توقف وجود الممكن على علة موحدة ضرورية واضح بعد ملاحظة مفهوم الممكن وهو ما لا يكون وجوده ولا عدمه من ذاته وانما يخفى على بعض الاذهان لعدم ملاحظة معنى الامكان او معنى الاحتياج الى الموجد وهذا لاينا في الضرورة قوله الى امر خارج عنه الى اخره اي عن احدهما قوله لانه المتبادر الى الفهم آه اي ان التوقف وان كان اعم مما هو بالذات او بالواسطة الا ان المتبادر عند اطلاق التوقف انما هو التوقف بالذات سواء كان مثبتا او منقيا كالوجود اذ هو اعم من الوجود الخارجي ومن الوجود الذهني لان المتبادر منه عند الاطلاق انما هو الوجود الخارجي مثبتا كان او منقيا على ما في الحاشية الكبرى قال الفاضل العصام المراد الاحتياج الى النظر المؤدى اليه والتصديق المذكور او غير الى النظر المؤدى الى غير انتهى وهو قريب مما ذكره قدس سره قوله على من اعترف بكسبية التصورات اي قوى الاشكال المذكور على من اعترف بكسبية بعض التصورات من القائلين بكون التصديق عبارة عن انجوع سواء كان اما ما او غيره اذ كثير من المتأخرين جعلوا التصديق عبارة عن انجوع ولم يذهبوا الى بدهية التصورات كلها وفيه اشارة الى ما هو التحقيق عند الامام من ان التصورات بعضها بديهي وبعضها نظري وان كان المشهور منه ان التصورات كلها بديهية كما يدل عليه قوله الا في عند الامام والمراد منه دفع سؤال اورد عليه قدس سره وهو ان التصورات كلها بديهية عنده فلا يتصور عنده الصورة المذكورة وحاصل الدفع ان هذا الشيء مبنى على ما هو المشهور من الامام قوله حيث لا ينفع حينئذ الدفع المذكور اي على تقدير اعتراف الكسبية في التصور لا ينفع الجواب المذكور المبني على ذهب الحكم قوله فان التوقف حينئذ آه اي على تقدير كون التصديق عبارة عن انجوع قوله ولا فرق بين جزء وجزء آه اي فلا فرق في ان التوقف بسبب الجزء توقفه بالواسطة فالصورة المذكورة داخلة في تعريف البديهي لانها لا تحتاج بالذات الى نظر اذ احتياجها اليه انما هي بواسطة بعض اجزائها وهي التصورات مع انها ليست بديهية عند الامام لان بعض الاجزاء نظري فيبطل تعريف البديهي بانه غير مانع لبعض اعيان المعرفة

وخارجة عن تعريف النظرى ذالوقوف لما أخذ فيه الوقف بالذات لما عرفت والصورة المذكورة لا توقف بالذات على النظر لان توقفها عليها هو بواسطة بعض اجزائها فلا يكون تعريف النظرى مع جميع افراد معرفه مع انه اذا حمل الوقف على ما بالذات على مذهب الامام يلزم بجعل التصديق ضروريا فيما اذا توقف الحكم وحده على الكسب وان توقف حصوله على استدلالات كثيرة وذلك ليرقى به احد على ما فى الحاشية الكبرى قوله وقوة الاشكال لا تقتضى آه والغرض منه التعريض للمولى عماد الدين حيث قال وقد صرح الشارح العلامة فى شرح المطالع بان التصديق البديهي مختلف فيه كما اختلفت في ما بين التصديق فان التصديق عند الامام لما كان عبارة عن المجموع الادراكات الاربعه فانما يكون بديهيا اذا كان المجموع بديهيا وانما يكون المجموع بديهيا اذا كان كل واحد من اجزائه بديهيا انتهى فلا يرد الاشكال اصلا على ما هو مذهب الامام من كون التصديق عبارة عن المجموع فكانه قد ستره لا يلتفت الى هذا الكلام بناء على ما صرح به المصنف فى شرح الملخص من ان التصديق البديهي لا يجب ان يكون تصور طرفيه بديهيا كما ذهب اليه الامام وكيف لا يكون كذلك فانما يتحكم بالبداهة على نفسها بانها موجودة و مدبرة لا بدانتا مع ان حقيقتها غير معلومة لنا فضلا عن ان يكون بديهيا انتهى حاصل انه حمل عماد الدين قوله قد ستره قوى الاشكال على معنى ان لا يندفع ورد عليه المحشى المحقق بان قوة الاشكال لا تقتضى آه قوله ان التصديق التصديق البديهي عند الامام آه وهو محمول ما ذكره الشارح فى شرح المطالع كما نقلنا آتفا قوله ولذا يستدل آه اى ولعدم كون الوقف على تقدير كسبية بعض التصورات لا باعتبار الاجزاء ولا فرق بين جزء وجزء فى ان الوقف بسببه توقف بالواسطة قوله ولك ان تفرق آه اى ويجوز لك ان تقول في الجواب عن الاشكال المذكور على مذهب الامام ان الفرق بين جزء وجزء ثابت لان الحكم الذى هو الجزء الاخير للتصديق كالصورة للسرب كما سبق تحقيقه فالوقوف بواسطة كالوقوف بالذات بخلاف تصورات الاطراف فانها ليست اجزاء اخيرة له كالصورة بل هى اجزاء سابقة فى الحصول على التصديق فالوقوف بواسطة ليس بمنزلة الوقف بالذات فيندفع الاشكال المذكور على مذهب الامام بالجواب المذكور بعينه فيكون مدار البداهة والنظر عند الامام الحكم كما هو عند من يقول يكون التصديق عبارة عن الحكم فيكون التصديق المذكور عند الامام بديهيا داخلا في تعريفه وخارجا عن تعريف النظرى

يعنى ما ذكره لكن فيه نظرا انه يحتاج الى تعميم الوقف بالذات من الوقف بالذات حقيقة كما هو عند الحكم ومن ما بمنزلة لها كما هو عند الامام قوله وحينئذ آه اى حين الفرق بين جزء وجزء بما ذكرنا ودفع الاشكال المذكور على مذهب الامام لا يلزم على مذهبه ما هو محال للعرف والتحقيق من اكتساب التصديقات من القول الشارح اصلا كما يلزم ذلك على من لم يفرق بين الاجزاء ودفع الاشكال المذكور على مذهب الامام يجعل التصديق المذكور عنده نظريا كما نقله آتفا لان التصديق المذكور حينئذ انما يكتسب بالتعريف الموصول الى تصور المحكوم عليه اوبه قوله واما استدلاله آه دفع لسؤال يرد على ما ذكره من الفرق والدفع على ما ذهب اليه الامام وهو انه ينافه استدلال الامام فى لكتب الحكمة ببداهة التصديقات على بداهة تصورات اطراف كما ذكره فانه يشعر بان لم يفرق بين جزء وجزء وجعل التصديق المذكور نظريا مؤثقا لما نقله آتفا ولذا استدلال به هناك وحاصل الدفع ان استدلال الامام ليس بمتين مطلق التصديق البديهي حتى يشعر بذلك ببداهة التصديق البديهي الذى لا يكون موقفا على النظرى اصلا اى لا بالذات ولا بالواسطة ولا شك فى بداهة اطراف مثل ذلك التصديق فلا يدل استدلاله بذلك على بداهة تصورات الاطراف بل تصورات اطراف كل تصديق قوله كالنصديق بانا موجودة وفيه نظر لان الحكم فيه على انفسنا بانها موجودة مع ان حقيقتها غير معلومة لنا فضلا عن ان يكون تصورها بديهيا على ما صرح به المصنف فى شرح الملخص كما نقلناه واعلم انه يرد على تقسيم العلم الى الضرورى والنظرى سؤال يمكن اجراؤه فى كل تقسيم بادنى تغيير وهو ان مورد القسمة علم وكل علم اما ضرورى ونظرى ينتج ان مورد القسمة اما ضرورى ونظرى فيرد عليه ان مورد القسمة ان كان ضروريا فقسمة الى ضرورى تقسيم الشئ الى نفسه والى نظرى تقسيمه الى غيره وان كان نظريا فقسمة الى ضرورى تقسيمه الى غيره والى نظرى تقسيمه الى نفسه والكل بطل والجواب انه ان اردت بقولك ان مورد القسمة علم انه فرد من افراده فظ انه ليس كذلك وان اردت به انه مفهوم العلم فسلم لكن المراد بالعلم في موضوع الكبرى اعنى وكل علم آه فرد العلم فلا يتكرر الاوسط فلا ينتج القياس قوله اى ثبوت شئ لشيء آه اى ثبوت شئ مطلقا سواء كان الشئ الثابت مفهوم الوجود او غيره لشيء اى لموضوع مطلقا سواء كان الموضوع هو الشئ او غيره انتفاء اشئ الاعنى من مفهوم الوجود وغيره عن الموضوع الاعنى من الشئ وغيره والمراد منه الرد

على الفاضل العصا م حيث قال والمراد بالتصديق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان التصديق بان الشيء اما موجود واما معدوم لانه لا قرينة لهذا التفسير مع ان ثبوت شيء لشيء وانقضاء عنه مطلقا متناقضان بحيث لا يجتمعان ولا يرتفعان في نفس الامر قوله وليس المراد بهما ادراك الثبوت والانقضاء آه اي وليس المراد بالنفي والاثبات ادراك آه اذ قد يطلق الاثبات على العلم بالثبوت والنفي على العلم بالانقضاء قوله لان بينهما تضادا آه يعني ان هذين الادراكين تقابلان تضادا من اقسام الاربع للتقابل لا تقابل الايجاب والتسليم لكونهما متناقضين فلا يجتمعان ولا يرتفعان في الواقع فاذن لا يجتمعان في النفس اذ لا يمكن اتصافها بهذين الادراكين جميعا ويرتفعان عنها عند تردد النفس في صورة الشك اذ ليس فيها شيء من ادراك الثبوت وادراك الانقضاء قطعا فلا يصديق ان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان على هذا التقدير فضلا عن ان يكون التصديق بديهيا قوله اي معنى البديهي والنظري آه ما ذكر من الامر المذكورين الدين تضمنها الدعوى المذكورة في المتن بقوله وليس الكل آه احدهما معنى كل من البديهي والنظري مشترك بين النصور والتصديق وثانيهما عدم الواسطة بينهما على ما صرح به فيما سبق وقوله بحيث لا واسطة آه اشارة الى الامر الثاني قدبر قوله فقوله في تحرير الدعوى آه وفيه رد لما ذكره الفاضل العصا م حيث قال في بيان المشار اليه في قول الشارح واذا عرفت هذا يعلم بعد تحرير الدعوى قيم عليه الدليل ولا بان ما ذكره اول بيان لما تضمنه الدعوى لا تحريرها وذلك ظمنا قرناها وانما التحرير ما ذكره هنا مع الاستدلال عليها لا اقامة الدليل عليها فقط كما يدل عليه الحاشية الآتية قوله عوض عن المضاف اليه المكرر آه فاللام للعهد الخارج كاشفا لكل واحد لا للاستغراق كما وهم وكلمة من في الثاني تبعية وفي الاول ما ابتدائية او تبعية والمراد منه بيان ان قول المص وليس الكل آه رفع ايجاب كلي وذلك يتوقف على حمل الكل في كلامه هذا على الافراد اذ لو حمل على الكل المجموع لا يكون قول المص هذا رفع ايجاب كلي وذلك ظمنا على من له ادنى مناسبة لهذا الفن ومن البين ان المقصود ههنا لا ثبت لا يحمل قوله هذا على الرفع للايجاب الكل كما سيظهر قوله الانواع آه جمع منطوق قوله بقرينة قوله منهما الى آخرة اذ كلمة من داخل على الضمير الراجع الى النصور والتصديق المراد بهما نوعا ههنا نوعان من العلم قوله وانه لو اسقط احدهما آه وجب اشارة انه ذكرهما معا ولم يترك احدهما قوله لم يحصل المقصود والمقصود اربع موجبات

جزئية احدها بعض النصور بديهي وثانيها بعض النصور نظري وثالثها بعض التصديق بديهي ورابعها بعض التصديق نظري قوله لا فادان ليس مفهوم آه وذلك لما عرفت من ان الثاني لا فادة استغراق الانواع ومن الظان المراد من استغراق الانواع مفهوم الانواع ولا يخفى ان ذلك المقال لا دخل له في المقصود المذكور قوله لا فادان ليس كل فرد من مجموعهما آه وهذا المفاد لا يستلزم المقصود المذكور لان هذا المفاد يحتمل ان يتحقق في ضمن قولنا النصور بديهي فقط وبعض التصديق بديهي وبعضه نظري في ضمن قولنا التصديق بديهي فقط وبعضه نظري فقط وبعضه نظري في ضمن قولنا التصديق نظري فقط وبعضه نظري بديهي وبعضه نظري في ضمن قولنا بعض النصور بديهي وبعضه نظري وبعضه نظري وانما المقصود من هذه الاقسام الخمسة القسم الاخير كما لا يخفى وفيه نظر لانه مبني على ان المضاف اعني لفظ المجموع الى الضمير الراجع الى النصور والتصديق محذوف فيجوز كون هذا المضاف محذوفا على تقرير ذكر الكل الثاني ايضا فالمفاد على كلا التقديرين اي سواء ذكر الكل الثاني وامسقط واحد واعلم ان في قول المص وليس الكل من كل منهما اربعة رفع ايجاب كلي الاول ليس كل تصور بديهي والثاني ليس كل تصور نظري والثالث ليس كل تصديق بديهي والرابع ليس كل تصديق نظري قوله الموافق لما ذكره في تحرير الدعوى آه تعريض على الشارح بانه موافقة بين الدعوى المحررة و دليلها الذي ذكره بقوله فانه لو كان جميع آه اذ الدليل الموافق لها ان يقال لو كان كل واحد آه قوله لكنه اشارة جواب عن التعريض قوله جمعا معرفا آه وهو الافراد كما فسر بقوله اي ليس كل الافراد ولم يقل كل فرد مفردا منكرا فيكون الكل كالمجموع لانه اضعف الى المعرفة وجه الاشارة انه ذكر النصورات بصيغة الجمع المعرف والنصورات قوله وان حكم الكل الافرادى والمجموعى واحدا معطوف على قوله انه يجوز آه وجه الاشارة انه ذكر لفظ الجميع المضاف الى النصورات بدل كل المضاف اليها فدل على ان الكل المضاف الى المعرفة بمعنى الكل المجموعى قوله ههنا واحدا ههنا ما ذكره ابو وردى من انه انما فسر العبارة المذكورة بذلك مع ان اللفظ من الكل المعرف باللام هو لكل المجموعى لا الافرادى تبينها على انه لا تفاوت ههنا بين الحكم على مجموع الافراد وعلى كل فرد ففيه اشارة الى ان بين الكل الافرادى وبين الكل المجموعى عموم من وجه وانهما قد اجتمعا ههنا قوله والثاني لا فادة ان الحكم على افراد كل واحد

منها آه ولا يخفى انه مناف لما سبق من ان المقصود من الثاني استغراق الانواع الا ان يقال ان للثاني دخل في هذه الافادة وهو لا ينافي كون المقصود من الثاني استغراق الانواع قوله حتى يثبت المطأه وهو كون بعض من كل منهما بديها والبعض الآخر نظريا قوله كما سيفصله آه اي كما يفصل قدس ستره بثبوت المطأه في الحاشية الآتية المتعلقة على قول الشارح اما ان يكون جميع التصورات آه قوله ثم دفع التوهم آه الظاهر على صيغة الماضي معطوف على قوله سيفصله بحسب المعنى اي فصل ثم دفع ويحتمل ان يكون مصدر الخيئتذ يكون معطوفا على قوله وبيان او على قوله تفصيل لكنه يأبى عنه قوله الاتي ثم بين اذ هو على صيغة الماضي قطعاً قوله ولو كان المقصود آه بيا لذلك التوهم الناشئ اي لو كان المقصود ذلك البيا آه قوله بقوله لكنه جمع آه متعلق بالدفع قوله بانه للاختصار آه لبدل من قوله بقوله لكنه جمع فكون متعلقا بالدفع ايضا واما متعلق بالدفع المقيد بقيد هو قوله بقوله لكنه جمع وحاصل التوهم ان ذلك البيا الافرادى المعبر في الدعوى بيا فيه ما هو المعبر في الدليل من الجمع بين التصورات والتصديق وحاصل الدفع ان ذلك الجمع المجرد للاختصار في العبارة مع اشتراك بطلان بدها التصديق وبطلان بدها التصديقات في الدليل لا لكونه مقصودا حتى ينافي في الدعوى المعبر بها الافراد بل المقصود هو افراد كل من التصورات والتصديقات وذلك لا ينافيها بل يوافقها قوله ثم بين الاشتراك آه معطوف على قوله ثم دفع اي اشتراك بطلان بدها جميع التصورات وبطلان بدها جميع التصديقات في الدليل قوله لثلاث توهم ان قوله فكان قال آه اي من قوله يريد بدها ليس كل واحد من التصورات بديها آه وذلك لان ما سبق عادة عن تحرير الدعوى مع اقامة الدليل عليها وقوله قدس ستره فكانه قال آه بيان لاشتراك البطلان في الدليل فلا إعادة فيه لما سبق قوله وان مفاد هذه الحاشية آه ولا يخفى انه معطوف على قوله وان قوله فالمعنى لثلاث توهم ان مفاد هذه الحاشية بعينه ما ذكره قدس ستره في الحاشية الآتية المتعلقة بقول الشارح اما ان يكون جميع التصورات آه ومفاد هذه الحاشية الآتية عبارة عن كون جمع الشارح التصورات والتصديقات في الحكم للاختصار مع كون مقصوده الحكم على كل منهما بالافراد ليظهر الاختصار الاحتمالات في الثلاثه واستلزام بطلان الاولين لثبوت الثالث بلا شك فيندفع ما اعترض على الشارح هناك من ان الاقسام تسعة لا ثلاثة كما سيجي وعن ثبوت المطلوب على التفصيل ومفاد هذه الحاشية عبارة عن هذه الامور المذكورة

اي واما على ما حررنا هذه الحاشية فلا يتوهم ان مفاد هذه الحاشية عين مفاد الحاشية الآتية لان في هذه الحاشية تفصيل لقول الشارح ليس كل واحد من كل واحد بديها لفائدة تكرار لفظ كل واحد وفيها ثبوت المطلوب على الاجمال فلا يتوهم اتحاد المفاد في الحاشيتين كما توهم بعض الافاضل ابو وردى فندبر فلا تكن من الغافلين قوله قدس ستره والمراد ما ذكرناه آه فال بعض الافاضل الظان هذا غير محتاج اليه لان قوله قبل يريد آه مغنى عنه قوله قدس ستره هذا النظر وارد على ظاهر العبارة آه عرهنه منه اما دفع الاعتراض عن عبارة المص بان هذا الاعتراض وارد على ظاهر العبارة رد باطنه اي المراد فقول الشارح فالصوت يبين يقال ليس بصوت لان الصوت انما يقابل الخطأ واما ابقاء الاعتراض الشارح على المص بدفع جواب العلامة النفاذ في عن هذا الاعتراض حيث قال لما كان شئ من الاشياء مجهولا لنا يعنى اننا لم نتحقق في تفصيل شئ من التصورات والتصديقات الى نظر وفكر كما ذكره المص في شرح الكشف وحينئذ لا يرد الاعتراض بان البدها لانا في آه انتهى في اصل كلامه قدس ستره لان الاعتراض وارد على ظاهر عبارة المص ما تغير المص هذه العبارة في شرح الكشف فغير مفيد لانه تفسير العام الخاص بالخارجي ولا دلالة له عليه بوجه من الوجوه ما لم ينضم القرينة ولودل بانضمام القرينة فلا يدفعه عن ظاهرها وان دفعه عن المعنى المراد بها قول المطلق ينصرف الى الكماله والمراد من المطلق هو المحمول المذكور مطلقا في الثاني وهو قوله لما كان شئ من الاشياء مجهولا لنا والمراد من الكمال المجهول الكامل وهو ما يحتاج الى نظر ومعنى انصرف المطلق الذي هو المجهول المذكور مطلقا الى كماله انه يراد منه المجهول الكامل الذي يحتاج الى نظر هذا ما ذكره بعض الافاضل ولا يخفى ان صرف المطلق الى كماله ليس تقييداً له بقيد على ما بين في علم الاصول قوله ليس سهل حصولا من المحتاج الى النظر آه حتى يكون المحتاج الى النظر مجهول كاملاً وما يحتاج الى التجربة والحدس وغير ذلك محتاجا ناقصاً قوله لاذواتها ولا وجهها آه ولا يخفى ان الاول ان يقال ولا وجوها بصيغة الجمع ان يقال لاذاته ولا وجهه لان سوق الكلام يقتضى ارجاع الضمير الى الشئ قوله فلا يرد آه وذلك ظ لانه ليس كل شئ معلوما لنا بذاته وان كان معلوما لنا بوجهه كالشئ والممكن العلم كما قيل بان كل شئ معلوم لنا ولو بكل شئ وقد اشار الفاضل العصام الى هذا المنع والجواب عنه الذي اشار اليه المحشى بقوله لاذواتها آه قوله لا تستلزم الحصول آه

حصول العلم لا يلزم من كون الشيء بديهيا العلم به قوله فالصواب في نفس الامر هذا آه
 اي فالصواب فيها ان يقال لو كان آه والمراد منه دفع ما اورد على الشارح رحمه
 ان بعد ما فسر المص هذا العبارة في شرح الكشف بعدم الاحتياج الى النظر لوجه لا يراد
 الشارح هذا النظر في عبارة المص ولا يساعد قول الشارح فالصواب على نصرة المحقق
 قدس سره للشارح بان الشارح اورد النظر على ظاهر العبارة دون باطنها لان الصواب
 يتألف في تلك النصرة لان المناسب لها ان يقول الاولى كما لا يخفى قوله والا فلا آه في قوله
 الشارح فالصواب باعتبار بفساد عبارة المص قوله او المراد الصواب في العبارة آه اي
 ان يقال لو كان آه لا عبارة المص فانها خطأ واما تفسيرها بما ذكره المص في شرح
 الكشف فلا يصححها لكونه تكلفا وخروجا عن ظاهر سوق العبارة قوله فلا يراد
 ان اللائق ان يقول آه وهذا اليراد للولد اود ووجه عدم ورود هذا اليراد
 ظاهر من كون التفسير المذكور تعسفا لا يصحح العبارة كما ذكرنا قوله لما مر من توجيه
 المتن آه وهو ما ذكره بعض الافاضل في توجيه تفسير المص قوله وكلمة لا لتأكيد
 النفي آه اي عادة كلمة لا لتأكيد النفي وفيها اشارة الى تعيين المعطوف عليه والى
 السلب الكلي لدخولها على النكرة قوله متوجه الى مجموع آه اذ على تقدير توجه النفي الى
 المجموع يحصل احتمالات خمسة والمط واحد منها كما قررناه فيما سبق فلا نصيده
 قوله قدس سره هذا البرهان موقوف آه واجيب ايضا بانه اذا كان جميع التصورات
 نظرية يمتنع كسب شيء من التصور والتصديق لتوقف اكتساب تصور المط بوجه لا امتناع
 طلب المجهول المطلق واجيب ايضا بان الاكتساب مطلقا يتوقف على التصديق بفائدة
 الكسب وبمناسبة المبادئ للطالب فلو كان جميع التصورات نظرية توقف
 اكتساب كل تصور على تصديقات يتوقف كل منها على تصورات نظرية فيلزم الدور او
 النفس من وجوه وكذلك لو كان جميع التصديقات نظرية امتنع اكتساب التصديقات
 لتوقفه على التصديق بالمناسبة والفائدة واجيب ايضا بانه لو كان جميع التصورات
 نظرية لكانت ممنوعة الكسب فيكون ممنوعة وكذا التصديقات لان العلم النظري
 كالبيديهي من اقسام الممكن كما في حاشية قدس سره على شرح مختصر المنتهى واجيب
 ايضا بانه لو كان كل تصور نظريا لكانت العلوم بلجزئيات المحسوسة مكتسبة بالنظر
 وقد برهن على انها لا تكسب ولا يكتسب منها قوله بدون ذلك آه اي بدون توقف البرهان
 المذكور على امتناع اكتساب التصور من التصديق والتصديق من التصور قوله لتوقف

آه اي لتوقف الاكتساب لكونه فعلا اختياريا على تصور المط قيل الموافق لما ذكره فيما
 سبق من انه قد تقرر في الحكمة بان الفعل الاختياري مسبوق بمبادئ اربعة مترتبة
 التصور الخيالي لذلك الفعل ثم التصديق بالفائدة المخصوصة به الى اخر ما ذكره هناك
 واوضحناه ان يكون المراد بالمط هنا الفعل الذي طلب وجوده اعني الاكتساب لا
 المكتسب وان كان هو المتبادر كما لا يخفى انتهى ولا يخفى ان المحشى ناقلا لكلام القائل
 فلا يراد عليه ان هذا المنقول غير موافق لما ذكرته فيما سبق وهو ظ قوله على تصور
 المط آه اشارة الى البرهان القائم على امتناع كون جميع التصورات نظريا قوله
 وعلى التصديق آه اشارة الى البرهان القائم على امتناع كون جميع التصديقات
 نظريا وورد المحقق جلال الدين الدواني في حاشيته باننا لانم ان انقطاع الحركة و
 الترتيب يتوقف على التصديق بمناسبة المبادئ لجواز ان ينتهي الحركة الى معلومات
 يشك في انها مناسبة للطلوب وتكون مناسبة له في الواقع فترتيبها للامتحان
 فيحصل المط كما ان فاقد الماء قد يشك في وجود الماء في الموضع فيسعى في ذلك الموضع
 ويصل الى الماء ولا يخفى ان توقف الاكتساب على مناسبة المبادئ مع عدم كونها من
 الامور الاربعة المقررة في الحكمة التي يتوقف عليها كل فعل اختياري امر ضروري
 لبداية امتناع اكتساب الشيء مما لا يناسبه قوله لانه انما يلزم ذلك لو كان كل آه
 وذلك لما عرفت من ان المسبوق بالمبادئ الاربعة المقررة في الحكمة انما هو الفعل
 الاختياري لا كل فعل اختياري كان او اضطراريا اذ لم يجب سبق الفعل الغير الاختياري
 بشيء من الامور الاربعة قيل انا اقول ليس الجواب والقبول بشيء مناسب للمقام لان حال
 قول القائل تغيير الدليل لا تمام البرهان المنازع فيه والدليل غير هذا البرهان ليس
 بعزيز وحاصل الجواب مخالف الواحدان على ان الاكتساب فعل اختياري يكون موقفا
 على تصور اختياري وتصديق اختياري انتهى وورد بانه ليس بشيء اما اولاه فلان
 قول صاحب القيل فيلزم الدور والتسلسل صريح في ان ما ذكره اتماما للبرهان
 المذكور باثبات ملازمته المتنوعة بقياس اقتراني شرطي هو انه لو كان الكل
 من كل واحد منهما نظريا لتوقف اكتسابه على تصور المطلوب وعلى التصديق بالفائدة
 وبمناسبة المبادئ وكلما توقف اكتسابه على تصور آه يلزم الدور والتسلسل ينتج
 انه لو كان الكل من كل واحد منهما نظريا يلزم الدور والتسلسل واما ثانيا فلان
 حاصل ما اورده المحشى المحقق عليه بقوله وفيه نظره منع للملازمة الواقعة

صغرى لهذا القياس الاقتراني مستندا بانه يجوز ان يقع نظر منا من غير قصد فيحصل
به تصور وتصديق من غير تقدم شيء من تصورات المط والتصديق بالفائدة والتصديق
بمناسبة المنادى لما عرفت ان الموقف عليها انما هو ما هو اختياري وبالقصد
فالمحشى مانع يكفيه الجواز وهو مخالف للوجدان ووقوع النظر من غير قصد وهو لا يتأتى
الجواز وكون الاكتساب فعلا اختياريا وفي المسئلة انتهى وفيه نظرا ما اولا فلان
كون كلام القائل صريحا في ان ما ذكره اتماما للبرهان المذكور ممنوع بل الصريح ان
قوله لو كان الكل من كل واحد منهما آة مقدمة شرطية من قياس استثنائي تاليه
مطوية لظهوره فيكون تغيير الدليل وقوله لتوقفه دليل لبنا المقدمة الشرطية كما هو
اللفظ وهذا البنا متوقف على لزوم الدور والتلس ولا يخفى ان ما قرره من القياس
الاقتراني الشرطي فيه تكلف حيث اخذ مقدم المقدمة الشرطية وترك تاليها وجعله
مقدما للتالي المأخوذ من قوله لتوقفه واما ثانيا فلان وقوع النظر بلا قصد ولا
اختيار كما يكون مخالفا للوجدان كذلك يجوز وقوعه مخالفا للوجدان وبداية
العقل وقوله على ان الاكتساب فعل اختياري آة مبني على هو المشهور تامل قوله مفا
امتناع انفكاكهما عنه آة لان معنى اللزوم عند اهل الفن امتناع الانفكاك
وامتناع انفكاك الدور والتلس عن كون جميع التصورات نظريا وعن كون جميع
التصديقات نظريا موقوف على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات وعلى
امتناع اكتساب التصديقات من التصورات قوله اذ لو امكن آة اى اذ لو امكن
اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس لا مكن عدم الدور والتلس والملازمة
ظاهرة قوله على انتفاء الاكتساب المذكور آة ولا يخفى ان انتفاء الاكتساب لا يتأتى
امكانه فالأكتساب مكن وليس بواقع قوله الظان انه نقض اجمالى آة واعلم ان النقض
الاجمالى الوارد على الدليل عبارة عن منع مقدمة لا بعينها ولهذا سمي هذا النقض
بالنقض الاجمالى ولا بد له من شاهد وهو اما تخلف الحكم عن الدليل واما استلزام
محالا من الحالات وعلى التقديرين لا بد من فساد مقدمة من مقدمات الدليل
على ما بين في كتب فن المناظرة وما نحن فيه من قبيل الثاني لانه ابطال الدليل استلزام
الدور والتلس كما يدل عليه قوله لاستلزام الدور والتلس آة قوله لانه قياس
آة الضمير الى الدليل في قوله دليلكم آة قوله مقدمته الملازمة لاستثناء آة والملازمة
مذكورة في الشرح وهى قوله لو كان كلها نظريا آة والمقدمة الاستثنائية مطوية

فيه وهى عبارة عن بطلان التالى كما اشار اليه المحقق قدس سره بقوله واللازم ربط
قوله والتصورات التى تشمل آة والظان التصورات ههنا بمعنى التصورات وهى المحك
عليه وبه والنسبة الحكيمة لان المقدمات معلومات تشمل على هذه التصورات
اشتمال الكل على الاجزاء عند الكل فظهر ضعف ما قيل هذا لا شتمال من قبيل اشتمال
الكل على الاجزاء بالنسبة الى مذهب الامام ومن قبيل المشروط على الشرط بالنسبة
الى مذهب الحكماء انتهى وذلك لان ضمير تشمل راجع الى المقدمات وهى عبارة
عن المعلومات لا عن العلوم بها وهى وظ وضمير عليها راجع الى التصورات فلا بد
ان تكون بمعنى التصورات مع ان الجواب يدل عليه كما لا يخفى قوله ويلزم الدور
والتلس المحال ان آة اذا الدور لازم هو الدور التقدمى لا المعنى والاول محال دون
الثانى والتلس لازم جامع لشروطه المتبعة فى بطلانه اعنى الترتيب بين احاد
السلسلة واجتماع الاحاد ووجود الاحاد فى نفس الامر على ما قرر فى محله قوله
يلزم منه آة الظان يقال منها بتأنيث الضمير بارجاعها الى المعلومات اذ الدور
والتلس انما يلزم منها لا من تحصيلها نعم للتحصيل دخل فى لزومها على المعلومات
قوله ويمكن ان يكون منا قضية آة عطف على قوله الظان انه نقض اجمالى آة ويكر
ان يكون هذا السؤال منعا مجازيا لغويا وارجع على مقدمة تضمنها استدلال المستدل
وهى ان تلك المقدمات المأخوذة فى دليل معلومة لنا الظان يقول بمنع الدعوى
التي يدعيها المستدل لان هذه الدعوى ليست جزء من الدليل حتى يطلق عليها المقدمات
الا ان يقال ان صحة الدليل يتوقف عليها فيثبت لا يكون منعها مجازا لغويا بل
يكون حقيقيا بمعنى طلب الدليل على مقدمة الدليل ولا يخفى ان حمل السؤال على
المنع خلاف اللفظ من تقريره فلذا قال ويمكن ان يكون آة ولم يعترض لجملة على المعارض
اشارة الى ان المقام لا يساعد اذ لا يثبت بها نقيض المدعى اعنى كسبة الجمع على
ما صرح به المحقق قدس سره فى حاشية الكبرى قوله وكذا استلزامها آة في اشارة
الى ان المعطوف محذوف والا فلا يصح تفريع قوله فيتم الاستدلال بها آة لان
ذلك الاستلزام بمعنى تقريب الدليل مقدمة من مقدماته وقيل اشارة الى ذكر
هذه المقدمات وتصوراتها واقع على طريق الاكتفاء عن التقريب لتبادر الذهن
بذكرها الى ذكره والا فيتم تفريع تمام الاستدلال على مجرد معلومية هذه
المقدمات وتصوراتها انتهى فيه نظر لانه اذا تبادر الذهن بذكرها الى ذكره

لا يكون ذكر هذه المقدمات وتصوراتها على طريق الاكتفاء تدبر قوله وفيه إشارة
 آه أي في قوله بلا شبهة إشارة إلى أن منع معلومية تلك المقدمات على ما هو
 الاحتمال الثاني لو ضيف السؤال مكابرة غير مسموعة لكونه منعاً للمقدمة البديهية
 التي يدعيها المستدل وبدايتها بمنزلة بداهة الدليل لأنها مستلزمة لبدايته فيكون
 الجواب على الاحتمال الثاني بطلان هذا المنع فظهر مما قررنا الضمير في قوله منع معلومة
 مؤثثة لكونه عائداً إلى تلك المقدمات لا مذكراً كما رتبناه في النسخ قوله على التقدير
 آه أي التقدير المذكور الذي هو نظرية الكل قوله وفي إيراد الفاء إشارة إلى أن
 الحجّة آه حيث فرع تمام الاستدلال على كون المقدمات وتصوراتها أمور معلومة
 بلا شك ولا شبهة وكونها معلومة كذلك إنما هو نفس الأمر قوله وعلى التقدير
 أيضاً آه أي كمن يجهل معلوميتها في نفس الأمر ولا يخفى أن الصواب ترك هذا
 العطف لأن قوله لا أن كل ما يورده نص في كونه دليلاً على كل من هذين المدعين
 أعني عدم قيام الحجّة على يجهل معلوميتها في نفس الأمر وعدم قيام الحجّة على مزيج
 معلوميتها في نفس الأمر والتقدير أيضاً مع أنه لا يثبت إلا المدعى الأول لأن قوله
 إذ لم يثبت بعد ضروري آه إنما يدل على الأول لا على الثاني ولهذا قال في شرح المطالع
 وإن أورد على سبيل المناقضة فإن منع بداهة القضايا المذكورة فلا يكاد يتوجه
 لأن المعلن ما ادعى بداهتها بل صحتها في نفس الأمر وإن منع صدقها فلا يخلو ما أن
 يمنع صدقها في نفس الأمر وعلى ذلك التقدير وظاهره أنه لا يمكن النقص عن المنع
 الأول بل إتمام المعلن لازم وأما المنع على ذلك التقدير بأن يقال لا نسلم صدق
 تلك القضايا على ذلك التقدير ويبين توجيه المنع بأنها كسبية على ذلك التقدير
 والكسبية يمكن أن ينطرق المنع اليه أو يقال هي أن تلك القضايا معلومة الصدق
 في نفس الأمر لكن لا نسلم أنها معلومة على ذلك التقدير وكيف تكون معلومة على ذلك
 التقدير وهو كسبية على ذلك التقدير فلو كانت معلومة يلزم الدور والتسلسل
 فهو منع مندفع بالترديد فإن تلك القضايا لما كانت صادقة في نفس الأمر فلا
 يخلو ما أن يكون صادقة على ذلك التقدير أو لا تكون وإيا ما كان يحصل لها
 أما إذا كانت صادقة على ذلك التقدير فلتتمام الدليل سألماً عن المنع المذكور
 وأما إذا لم تكن صادقة فلكون التقدير منافياً للواقع ومنا في الواقع منفعة
 الواقع انتهى قوله بأننا لا نسلم آه أي لا نسلم لزوم الدور والتسلسل على تقدير نظرية

تلك المقدمات وتصوراتها وإنما يلزم إذا احتاجت إلى كسب نفس الأمر وإنما احتج
 إليه فيها إذا كانت نظرية غير معلومة فيها وكونها نظرية غير معلومة فيها ممنوع ومن
 البين أن عدم احتياجها إلى كسب نفس الأمر كاف في الاستدلال ولا يضربنا
 احتياجها إليه على تقدير النظرية الذي يجوز انتفاؤه بحسب الأمر قوله وإثبات للمقدمة
 المنوعة آه عطف على قوله منع قوله على تقدير كونها آه الضمير راجع إلى السؤال
 فيجب تذكيره إلا أن يقال إن الثأنيث باعتبار الجزو وهو قوله مناقضة هذا على ما رأيناه
 من النسخ ولا يخفى أنه إذا كان السؤال منعاً لا يمكن الخلاص عنه بل يلزم إتمام المعلن
 قطعاً كما نقلناه من شرح المطالع إذ للسائل حينئذ منع معلومية كل ما يورده المعلن
 لإثبات في نفس الأمر ما ذكر من أنه لم يثبت بعد هناك علوم بديهية لا تقبل المنع
 حتى يجوز أن يمنع السائل قول المعلن أن هذه المقدمات وتصوراتها معلومة بأن
 هذه القضية ممنوعة الصدق قوله لأنه إنما يقتضي المعلومية آه أي هو حاصل ولا
 يقتضي المعلومية على تقدير النظرية وفيه إشارة إلى أن الجواب لا يحتاج إلى ما ذكره
 الشارح في شرح المطالع من قوله فلكون التقدير منافياً للواقع ومناقض للواقع
 منته في الواقع انتهى قوله قد سره نعم يلزم أيضاً آه جواب عن سؤال مقدرو وهو
 أن يكون المقدمات وتصوراتها معلومتين في نظرية الكل فلا بد من كذب أحدهما وحاصل
 الجواب أن صدق نظرية الكل في تقدير وصدق المقدمات الواقع فلا منافاة بينهما
 قوله فلا تجتمعها آه الظان ضمير الفاعل راجع إلى نظرية الكل كما يدل عليه قوله
 الآتي وهو قوله لأنه لما لم يجتمع التقدير آه أي ولما كان نظرية الكل مستلزمة
 لامتناع المعلومية فلا يمكن مجامعة نظرية الكل مع إمكان المعلومية قوله
 والاستدلال مبني على تقدير فرض آه دفع سؤال مقدرو وهو أنه لا حاجة على هذا
 التقدير إلى الاستدلال على بطلان نظرية الكل لأن معلومية تلك المقدمات
 وتصوراتها في نفس الأمر تقتضي عدم كون الكل من كل منهما نظرياً وحاصلاً للصدق
 أن الاستدلال مبني على تقدير هو فرض مجامعة معلوميتها نظرية الكل فالمعلومية
 لا تقتضي ذلك العدم قوله لم يجتمع التقدير المذكور آه وهو تقدير نظرية الكل
 قوله بما هو في نفس الأمر آه وهو معلومية تلك المقدمات مع تصوراتها قوله
 حقيقة الدور توقف كل واحد آه أي مجموع التوقفين لا التوقف المفيد كما وهم
 الفرض منه دفع المخالفة بين البين والتعريف على ما يصرح في لفظان المعروف هو الدور

النقد على الباطل لا مطلق الدور الشامل له والدور المعنى فريد عليه انه شامل للدور المعنى
 الا ان يراد بالتوقف التوقف التام كما يدل عليه قوله للتقدم الشيء آه ويمكن ان يقال
 ان المعنى هو الدور المطلق والمراد توقف كل من الشئين على الآخر بالذات وبالاختبار
 فلا حاجة الى قيد من جهة واحدة ولا الى قيد في زمان واحد قوله بيانه في التمثيل آه
 حيث قال كما يتوقف (أ) على (ب) وبالعكس اي ويتوقف (ب) على (أ) والموافق للتفسير
 كتوقف (أ) على (ب) المتوقف عليه قوله وعبارة المواقف نفس ذلك آه اي في كون
 حقيقة الدور توقف كل واحد من الشئين على الآخر حيث قال صاحب المواقف في تعريف
 الدور المحال ان يكون شيان كل منهما علة للآخر بواسطة ودونها قوله فهو تعريف
 اي في تعريف الشارح للدور بتوقف الشيء آه تعريف له بلازم حقيقة قوله لكونه
 اظهر استلزاما لتقدم الشيء على نفسه آه لان المعنى الحقيقي مستلزم لتوقف الشيء على
 ما يتوقف عليه وهو مستلزم لتقدم الشيء على نفسه الذي هو ظاهر البطلان
 وهو المقصود فالمعنى الحقيقي مستلزم لذلك التقدم بواسطة تلازم فلاذ كانت
 استلزاما اللازم انه ظهر من استلزام المزموم قوله فاندفع تخالف البيان والتعريف
 آه ولما اورد على الشارح بان ظاهر التعريف يدل على ان الدور هو التوقف المقيد
 وظاهر التمثيل يدل على انه مجموع التوقفين كما اشار اليه الفاضل العصام اشار
 المحشى الى دفعه وحاصل الدفع ان البيان مبني على حقيقة الدور والتعريف تعريف
 بلازم حقيقة لا بحقيقته آه ففي التعريف مسامحة حيث وضع اللازم موضع المزموم
 لتكنة هي كونه اظهر استلزاما لما هو المحال والمقصود بمجموع التوقفين كما يقال
 الانسان حيوان ناطق والمقصود ان الانسان هو ذلك المجموع لا الحيوان المقيد
 بالناطق قوله وما قيل آه اي واندفاع ما قيل ان تعريف الدور يستلزم ان يتحقق في
 كل دورين اذ يصدق هذا التعريف على توقف كل واحد من طرفي الدور لما عرف
 من ان ظاهره يشعر بان الدور هو التوقف المقيد فاذا لا يتحقق الدور الا اذا تحقق
 الدوران وحاصل الاندفاع ما عرفت من ان حقيقة مجموع التوقفين والتعريف
 الذي يستلزم ان يتحقق في كل دورين ان ليس تعريف الدور حقيقة فلا بأس في
 بطلانه باستلزامه لهذا الفساد قوله متعلق بتوقف عليه آه شروع لرد الناظرين
 قوله بدرجة واحدة بان لا يتخلل بينهما ثالث آه اشارة الى ان ليس المراد بقوله بمرتبة
 بواسطة بل المراد به بلا واسطة كما يقال فلان تقدم على فلان بمرتبة واحدة

اي ليس بينهما واسطة ولا يخرج من التعريف الدور الذي لا واسطة في شئ من توقف
 ولا يساعده المثال الذي ذكره وهذا الدور يسمى ورا مصرحا والدور الذي في شئ
 من طرفيه واسطة مضمرة والاول اظهر فسادا والثاني افحش ومراتب فحشه على حسب
 مراتبه على ما اشار اليه الفاضل العصام قوله او بدرجتين بان يتخلل بينهما ثالث
 آه اشارة الى ان المراد من الجمع في قوله او بمراتب ما فوق الواحد والمراد بدرجتين
 وجود الواسطة الواحدة بين التوقفين قوله فيكون هناك توقفان آه اي في مقام
 التوقف بدرجتين توقفا فصلا توقفا في الدور المضمرة بدرجتين قوله يصدق عليه التعريف
 المذكور آه لانه يصدق عليه تعريف الدور المضمرة الذي تضمنه التعريف المذكور
 فيصدق تعريف المذكور بواسطة صدق تعريف الدور المضمرة المضمن والمراد منه
 دفع ما قيل من ان هذا التعريف لا يصدق عليه باعتبار تضمنه تعريف الدور المضمرة
 لانه ان جعل الجاران متعلقين بالتوقف الثاني يخرج التوقف المذكور بالا اعتبار الشارح
 تعريف الدور المضمرة ويدخل في تعريف الدور المصريح وان جعل متعلقين بالتوقف
 الاول يخرج التوقف المذكور بالا اعتبار الاول عن تعريف الدور المضمرة ويدخل في
 تعريف الدور المصريح مع كونه من افراد الدور المضمرة على كلا الاعتبارين انتهى وذلك
 لانه لو جعل الجاران متعلقين بالتوقف الثاني كان التوقف الاول مطلقا اي
 سواء كان بمرتبة واحدة او بمراتب فالدور المصريح الذي تضمنه التعريف المذكور
 عبارة عن توقف الشئ بمرتبة واحدة او بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة واحدة
 والدور المضمرة الذي تضمنه التعريف المذكور عبارة عن توقف الشئ بمرتبة واحدة
 او بمراتب على ما يتوقف عليه بمراتب فقد ظهر خروج التوقف المذكور بالا اعتبار
 الثاني عن تعريف الدور المضمرة لان التوقف المذكور بالا اعتبار الثاني بمرتبة واحدة
 ويدخل في الدور المصريح لان التوقف الاول مطلق ولو جعل الجاران متعلقين
 بالتوقف الاول كان التوقف الثاني مطلقا فالدور المصريح المضمرة عبارة عن توقف الشئ
 بمرتبة واحدة على ما يتوقف عليه مطلقا اي سواء كان بمرتبة واحدة او بمراتب
 والدور المضمرة المضمن عبارة عن توقف الشئ بمراتب على ما يتوقف عليه مطلقا اي بمرتبة
 واحدة او بمراتب فقد ظهر خروج التوقف المذكور بالا اعتبار الاول عن تعريف
 الدور المضمرة لان التوقف فيه بمرتبة ودخوله في تعريف الدور المصريح لان التوقف
 الثاني مطلق هذا تحقيق كلام القائل وحاصل الدفع انه قد ظهر مما حقق من معنى

لتعريف المذكور مع جعل الجارين متعلقين بالتوقف الثاني انه يصدق التعريف
المذكور باعتبار صدق تعريف الدور والمضمر الذي تضمنه على التوقف المذكور
باعتبار كل من لا اعتبارين فان في قولك يتوقف (أ) على (ب) و (ب) على (ج) ليس
سلسلة واحدة من التوقف وتعريف الدور والمضمر صادق على ما صدق عليه هذا
القول فهذه السلسلة يصدق التعريف عليها وان اعتبر توقف (أ) براتب على ما
يتوقف عليه بمرتبة غاية ما في البايانه يلزم عدم صدق التعريف على هذا الاعتبار
وهو ليس من افراد الدور والمضمر بل فرد واحد هو هذه السلسلة قوله وكذا
يصدق آه اى وكذا يصدق التعريف باعتبار صدق ما تضمنه من تعريف الدور
المضمر على ما كان التوقف فيه بوسائط وان اعتبر فيه كل واحد من التوقفين بوسطة
لانه ليس فيه الاسلسلة واحدة غاية ما في الباب يلزم عدم انه يلزم عدم صدق
التعريف المذكور لعدم صدق تعريف الدور والمضمر المتضمن على اعتبار التوقف بوسطة
وهو ليس فردا من الدور والمضمر بل هو خارج عنه وفرد السلسلة يصدق التعريف
عليه باى جهة اعتبر السلسلة قوله ولحقاء ذلك الصدق آه متعلق بقوله قال
بعضهم اى ولحقاء كل واحد من الصديقين المذكورين احدهما الصدق في قوله
يصدق التعريف آه والاخر الصدق في قوله وكذا يصدق آه قال بعض الناظرين في
الجواب عن عدم صدق التعريف انه متعلق بكل التوقفين آه وقد عرفت ان جواب صحيح
في الدور المصريح وفاسد في الدور والمضمر لصدق تعريف الدور المضمر حينئذ على التوقف
بواسطتين فقط وعدم صدق على التوقف بواسطة وهو دور مضمر ايضا قوله
بعضهم انه متعلق بكل التوقفين آه فعلى هذا يكون الدور المصريح عبارة عن
توقف الشئ بمرتبة واحدة على ما يتوقف عليه بمرتبة واحدة وهذا صواب الدور
المضمر يكون عبارة عن توقف الشئ براتب على ما يتوقف عليه براتب وهذا
ليس بصواب لانه يخرج منه الدور المضمر الذي كان احدا للتوقفين بمرتبة واحدة
والتوقف الاخر براتب قوله اذ لو تعلق باحدهما يدخل الدور المضمر آه وذلك لانه
ان تعلق بالتوقف الثاني يدخل الدور المضمر الذي كان التوقف براتب على ما يتوقف
عليه بمرتبة في الدور الذي كان التوقف فيه مطلقا على ما يتوقف عليه بمرتبة
وهو الدور المصريح على ما يقتضيه التقييد بمرتبة وان تعلق بالتعريف الاول
يدخل الدور المضمر الذي كان التوقف فيه بمرتبة على ما يتوقف براتب في الدور

الذي كان التوقف فيه بمرتبة على ما يتوقف عليه مطلقا وهو دور موضح ايضا على ما
يقتضيه التقييد بمرتبة على ما حققناه فيما سبق قوله ولا يخفى انه وان خرج من المصريح
آه لان المصريح على ما عرفت عبارة عن التوقف بلا واسطة قوله لكنه لم يدخل في
المضمر اى لا اعتبر القائل وهو عبارة عن التوقف براتب على ما يتوقف عليه براتب
اذ جعل قوله براتب متعلقا بالتوقفين قوله اذ ليس فيه آه اى اذ ليس في الدور المضمر
بواسطة الا توقفات ثلثة ولا بد في المضمر الذي اعتبر القائل من توقفات اربعة
لان اقل ما يقتضيه كون كل واحد من التوقفين براتب ان يتحقق توقفات اربعة قوله
قال بعضهم انه ليس بيانا لنوع الدور آه اى وقال بعض الناظرين وهو الفاضل
العصام في الجواب عن عدم صدق التعريف المذكور على المواد المذكورة ان قوله بمرتبة
او براتب ليس بيان لنوع الدور بل اشارة الى ان شيئا آه في اصل الجواب ان التعريف
المذكور على هذا المعنى لطلق الدور ويصدق على جميع المواد المذكورة لان المراد بتوقف
بمرتبة او براتب انما هو تقييد كل من التوقفين من التوقف بلا واسطة والتوقف بالوسطة
وليس المراد به بيان النوعي الدور اعني المصريح والمضمر قوله كما يتبادر من التوقف آه
فيد المنفى لا المنفى قوله ولا يخفى ان اشكال التعلق آه اعتراض على الفاضل العصام
بان ما ذكره وان دفع الاعتراض بعدم صدق التعريف على المواد المذكورة كما بيناه لكنه
لا يدفع الاشكال في تعلق الجارين لان الجار لا بدله من متعلق في التعريف وما يصلح
له احد التوقفين فيحتمل يعود الاعتراض المذكور اعني عدم صدق التعريف على المواد
المذكورة ويمكن ان يقال ان قوله بمرتبة مفعول مطلق اى توقفا بلا واسطة اى
لا يكون شئ من التوقفين ملتبسا بالواسطة وحينئذ معنى قوله براتب ان لا يكون
بهذه الحثية سواء وجد الواسطة في احد التوقفين فقط اى في كلا التوقفين
فعلى هذا يكون الجار متعلقا بمحذوف وهو ملتبس كذا قيل ولا يخفى انه خلاف
اللفظ فلا يليق بناء الكلام عليه سيما في التعريف قوله على ان كلا التوجيهين
آه ولعله لما ذكرنا من احتمال تعلق الجار بالمحذوف با در الى العلاوة بمعنى النزل
عما سبق اذ هذا الاحتمال كما يصلح التوجيه الثاني يصلح التوجيه الاول كما لا يخفى
على من تفكر وان كان خلاف اللفظ قوله فانه صريح في تعلق آه بيان لاستلزام قوله
فانه قال في بحث المعرفة لقوله على ان كلا التوجيهين لا يرضى به الشارح آه لا يثبت
لقوله على ان كلا التوجيهين آه كما قيل لان دليله قوله فانه قال في بحث المعرفة

وقوله صريح في تعلق الجار ناظر الى التوجيه الاولى كلام الشارح هناك صريح في
تعلق الجار بتوقف فدل على انه جعله ههنا متعلقا بتوقف لا متعلقا بالتوقفين
وقوله وانه بيان لنوع الدور معطوف على تعلق الجار ناظر الى التوجيه الثانية وانه
صريح في ان قوله بمرتبة او بمراتب بيا لنوع الدور وهو يدل على انه جعله ههنا
ايضا بياناً للنوعين منه لا اشارة الى ان شيئاً من التوقفين آه فقيه لف ونشر على
ترتيب اللف وفيه نظراً لان مراد الشارح في بحث الميرف تقسيم الدور الى النوعين
كما هو الظ من كلامه والظ ان مراده ههنا تعريف مطلق الدور ولا يلزم من جعله
تعلق الجار بتوقف في تقسيم الدور جعله تعلقه بتوقف في تعريفه مطلق الدور
قوله سواء كان وضعياً او عقلياً آه اي سواء كان الترتيبين تلك الامور التي
هي اجزاء السلسلة واحادها ترتيباً وضعياً اي ترتيباً في الاشارة الحسية كالابعاد ترتيباً
عقلياً اي ترتيباً في الاشارة العقلية كما يقتضيه المقابلة وهو الترتيب الطبيعي والثاني
كالعلل والمعلولات قوله هذا معنى التسلسل عند الحكماء آه وعند المتكلمين معناه
عدم تناهي الموجودات بالفعل قوله شروط متفق عليها آه اي عند الحكماء لان
الكلام معهم ولانه لا شئ من الترتيب والاجتماع في الوجود بشرط في استحالة التسلسل
عند المتكلمين لجرى ان البرهان التطبيق عندهم في الامور الموجودة مطلقاً اي سواء
كانت تلك الامور الموجودة مترتبة او لا وسواء كانت مجمعة في الوجود او لا بل توجد
على سبيل التعاقب على ما تقرر في محله قوله مثل كونه من جانب العلل دون المعلولات
آه اي دون جانب المعلولات والتسلسل في جانب العلل هو التسلسل الذي يتبدأ من معلول
اخير بان يستند هو في وجوده الى علته وهي لا مكانها الى علتها وهي الى علتها وهلم
وجرا الى غير النهاية واما التسلسل في جانب المعلولات فهو التسلسل الذي يتبدأ من
العلة الاولى التي لا علة قبلها بان تكون علة لما بعدها من المعلول وما بعدها علة
لما بعده من المعلول وهلم وجرا الى غير النهاية ولا يخفى ان هذا الكلام من المحشى
صريح في ان الحكماء قد اختلفوا في استحالة التسلسل في جانب المعلولات فاستحاله
بعضهم وبعض آخر لم يستحله زاعماً بان غاية ما يلزم عدم وجود المعلول لا خيراً ولا
مخدوراً فيه بخلاف التسلسل في جانب العلل لانه يستلزم عدم الانتهاء الى العلة
الاولى مع توقف الباقي عليها وهذا موافق لما ذكره العلامة الثفنازاني في التلويح
من ان استحالة التسلسل في جانب العلة مما قام عليه البرهان ووقع عليه الاتفاق

بمنه جانب المعلول فانه لا يرثى عليه وبرهان التطبيق ليس تمام على ما عرفت في علم الكلام انتهى
ولا يخفى ما في قوله بان غاية ما يلزم آه لانه يلزم ايضا مساواة الجزء والكل كما
بين في محله وهو بوط قطعاً ولهذا قال المحقق الكليني في خاشية الجلالان كلاماً
من التسلسل في جانب العلل والتسلسل في جانب المعلولات والتسلسل من الجانبين
محال عند الفريقين اي المتكلمين والحكماء بجرى ان البرهان قوله التسلسل
اللازم ههنا آه وهو التسلسل في جانب العلل المترتبة الغير المتناهية يعني ان الدليل
الذكره الشارح لبطان اللازم يختص بالتسلسل اللازم ههنا وقد عرفت انه هو
التسلسل في جانب العلل دون جانب المعلولات فقرينة هذا الدليل يراد من قوله والتسلسل
التسلسل اللازم ههنا في جانب اختصاص الدليل بهذا التسلسل قرينة على ارادة التسلسل
اللازم ههنا من قوله واللازم نظراً ليرد على الدليل انه لا يتم تقريبه لانه لا يثبت
بطان اللازم مطلقاً اي سواء كان التسلسل في جانب العلل او في جانب المعلولات
قوله فما قيل الاولى آه هذا منقول بالمال وعبارته هكذا الاولى ترتب علل غير متناهية
ليصح قوله واللازم بوط واما ترتب معلولات غير متناهية وان كان تسلسلاً لكنه
ليس بباطل عند الحكماء بل هو باطل عند المتكلمين وبناء الكلام في هذا الفن على مد
الكلام لا يلقى فيكم وتعريف مطلق التسلسل وحمل قوله واللازم باطل على بطان تسلسل
حاصل دون ما عرفت به في غاية البعد انتهى واورد عليه المحشى بقوله ليس اي شئ
اما اولاً فلما عرفت من ان اختصاص الدليل بالتسلسل اللازم ههنا قرينة على ان
المراد من اللازم هو هذا التسلسل وقد عرفت ما فيه واما ثانياً فلان قوله ليصح
آه لا يثبت الاولوية بل الصواب فالصواب بان يقال بدل قوله الاولى الصواب واما
ثالثاً فلان قوله لكنه ليس بباطل عند الحكماء منظوره فيه لما عرفت من انه شرط
مختلف فيه عند الحكماء فهو عند بعضهم باطل وعند بعض آخر منهم ليس بباطل
لانه ليس بباطل عندهم اتفاقاً كما يدل عليه كلامه وفي كلام المحشى المحقق
ههنا تعريض للفاضل العصار ايضا حيث قال قد بين البطان التسلسل فيما بعد
على وجه ولا يتفاوت فيه تسلسل العلل وتسلسل المعلولات ولا ينكر الحكماء بطلا
تسلسل المعلولات لخصوصية مقام انما ينكر الحكماء بطلانه مطلقاً كتسلسل العلل
انتهى وتعريض للولي داود ايضا حيث قال والاولى محال عند الحكماء دون الثاني
ولا يخفى عليك وجه التعريض قوله عند التحصيل آه اي لا بد من تقييد الملازمة

بقيد عند التحصيل وهو مراد الشارح والا فلا يتم الملازمة ولكنه تركه لظهوره كما يدل عليه كلامه في شرح المطالع حيث قال لو كان كل منهما نظريا لم تقدر على اكتساب شيء منها انتهى قوله فلذا قال اذا حاولنا تحصيل آه اى يدل على تقييد الملازمة بقيد عند التحصيل قول الشارح في دليل تلك الملازمة حيث ذكر في دليلها قيدا التحصيل كما اشار اليه مولى داود قوله لان اعتبار تحقق العلم لا يجعل الدورة لا فلو فرضنا ان تحقق ذلك العلم بغير تحصيل وان كان ذلك خلاف المفروض لا يستلزم نظرية الكل شيئا من الدور والتسلسل فقد علم ان ذلك الاستلزام انما نشأ من كونه ذلك العلم متحققا بطريق التحصيل فللتحصيل دخل في ذلك الاستلزام فلا بد من تقييد الملازمة بقيد عند التحصيل قوله ولصراحة بطلانه لم يتعرض لآه والمراد دفع ما اورده الفاضل العصام على الشارح من ان اللازم ما ذهبا بالسلسلة او العود بعد مقدار من الذهاب وهو غير لازم لجواز العود بلا واسطة وجه الدفع ظاهر قوله ولذا لم يقل وهو الدورة اى ولو كون المراد من الدور هو الدور المضمر الذى هو قسم من الدور المطلق لا اعم منه غير الاسلوب الدال على القصر ولم يقل وهو الدور كما قال وهو التسلسل والمراد منه رد للمولى داود حيث قال وقد تفننى في قوله وهو التسلسل وقوله فيلزم الدور قوله فمنع لا يضر المستدل آه لا يستلزم سند هذا المنع الاعتراض بامتناع الاكتساب المقتضى عدم حصول العلم بشئ من الاشياء على تقدير نظرية الكل اما اذا كان السند جواز الانتهاء الى نظري ممتنع الاكتساب فاستلزامه ذلك الاعتراف فقط واما اذا كان السند جواز الانتهاء الى علم حضوري فاستلزامه ذلك الاعتراف فلما قدم المحشى تحقيق عدمه من ان العلم الحضوري ليس بمكتسب ولا بكاسب بل لكاسب والمكتسب هما التصور والتصديق اللذان كانا قسمي العلم المحصول المعرف بالصورة الحاصلة عند العقل قوله وليس كذلك آه والا لم يشمل الدور المصريح قيل ويمكن ان يقال ان الشارح اظهر ما اخفى وهو الدور المضمر الذى يمراتب وهو يكون بعد الجواب البتة فهو ليس بمحل انتهى ولا يخفى انه لا يخلو عن الابهام قوله بل للازم منه آه اى من الدور بمرتبة قال لفاضل العصام وينبغي ان يحمل مراده ادنى ما يلزم في الدور بمرتبة توقف الشئ على نفسه بمرتين والا فيلزم توقف الشئ على نفسه مراتب غير متناهية منه ملاحظة تكرار التوقف فانه يتوقف (د) ثانيا على (ب) و(ب) على (د) وهكذا ولذا قيل لدور يستلزم التسلسل حتى يكفى

في مقام لزوم الدور والتسلسل يلزم التسلسل انتهى قوله واذا كان الدور بواسطة اه ولا يجوز عطف على قوله اذا كان الدورة كما هو الظاهر لفساد المعنى اذ يكون التركيب هكذا قد علم ان يتخلل في ذهن المبتدئ انه اذا كان الدور بواسطة كالتقدم بثلاث مراتب اه ولا يخفى فساد معناه ----- فهو معطوف على مدخول كلمة بل في قوله بل اللازم منه آه اى بل اذا كان الدور بمرتبة فاللازم منه التقدم بمرتين واذا كان الدور بواسطة اه قوله الشرط مقيد بالظرف آه جواب عن سؤال مقدر وهو ان الجزاء وهو قوله يلزم ان يكون (د) مقدما على نفسه لا يترتب على الشرط هو قوله اذا كان الدور بمرتبة واحدة لمخصوص الجزاء وعموم المقدم ومن البين ان العام لا يستلزم الخاص وحاصل الجواب ان الشرط عبارة عن المقيد والعيد الذى هو الظرف وهو قوله كما اذا توقف آه فبين الشرط والجزاء مساواة فيصح استلزامه له قوله فلذا جعل الجزاء آه الفاء تفرعية فتكون مؤكدة لما افاده اللام التعليلية ويمكن ان تحمل على التعليل على ان اللام اشارة الى ان ما قبلها برهان لما بعدها والفاء اشارة الى ان ما بعدها برهان اني لما قبلها فلا منافاة بين التعليلين كما لا يخفى قوله فاستحالة اجلي من آه وفيه ترميز للمولى عصام الدين حيث قال للزوم اجتماع الشئ مع عدمه لان قبل حصوله زمان العدم او يلزم تحقق قبلية من غير تحقق الطرفين اذ لا يوجد هناك الا نفس الشئ ولا يذهب عليك ان ابطال الدور لا يحتاج الى ملاحظة انه يستلزم توقف الشئ على نفسه بل هو بطلان استلزامه توقفه على الشئ عليه لانه كما ان تقدم الشئ على نفسه بطلان ذلك تقدم الشئ على علته بطلانه اجتماع تقدم الشئ وتأخره بالنسبة الى الشئ واحدا ولا يشق العلية انتهى ولا يخفى ان قوله اذا التقدم لا يتصور الا بين الشئين قريب من قول الفاضل او يلزم تحقق من غير تحقق الطرفين اذ لا يوجد هناك الا نفس الشئ فتدبر قوله اى بالغير اه وان كانت استحالة لاناته بل كانت ممكنة لاناته كاستحالة عدم ممكن يتوقف عدمه على عدم الواجب مع امكان ذلك العدم في ذاته والا لم يكن الممكن ممكنا بل واجبا للعقل الاول فان عدمه محال لان عدمه يتوقف على عدم الواجب مع ان عدم العقل الاول ممكن في ذاته والا لم يكن العقل الاول ممكنا بل كان واجبا قوله فلا يكون التحصيل آه اى لما كان الموقوف وهو حصول العلم المطلوب على المحال وهو استحضار ما لا نهاية له محالا فلا يكون تحصيل العلم المطلوب واقعا مع انه واقع قوله طلب حضورها آه مبتدأ والخبر قوله لا يتصور في الان آه وفيه اشارة الى ان السين في الاستحضار للطلب

قوله مفصلة آه فيه اشارة الى ان المراد باستحضار ما لانهاية له استحضاره مفصلة لا استحضاره
ولو اجاب بان يكون اعم من التفصيل لان من البين ان اكتساب كل علم من العلوم الغير المتناهية
على ما هو المفروض يقتضي استحضار ما منه الاكتساب مميز عن غيره قوله سواء كانت
مرتبة آه فيه اشارة الى ان هذا التسلسل بط ولا يتوقف بطلانه على اشتراط الترتيب
الغیر عندهم فالتسلسل بمعنى حصول الامور الغير المتناهية مطلقا سواء كان الترتيب
بين احاد السلسلة او لا باطل ههنا لا استحالة الاستحضار وامتناعه له حاصله قبله آه اي سواء
كانت الامور الغير المتناهية حاصلة في الذهن قبل طلب حضورها او حاصلة حين
طلب حضورها وفيه اشارة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد بالاستحضار ههنا
ليس على ما هو المتبادر منه الشائع فيه وهو استرجاع الصورة التي كانت في النفس وقت
عنها لان توقف حصول العلم المطلوب على الاستحضار بهذا المعنى ظاهر المنع فالمراد الاحتمال
الاعم منه قوله لا يتصور في الآن آه والمراد منه دفع ما يرد على المحقق قدس سره من ان
كلامه في تقرير السؤال لا يكون حاصرا لجمع الاحتمالات كما لا يكون كلام الشارح حاصرا له
لان منها احتمال استحضار ما لانهاية له في الآن ولم يتعذر له وحاصل الدفع انه تركه قدس سره
نظهور بطلانه قوله لكونه بالقصد والطلب آه الضير راجع الى الاستحضار لا الى طلب
الحضور كما هو الظاهر لانه لو رجع اليه لزم للطلب طلب وهو فاسد وحاصله ان حضورها
في الآن كبرق خاطف وان كان ممكنا الا ان الاستحضار لا يمكن ان يكون في آن لكونه
بالقصد والطلب والالزم تركب الزمان من الانات المتتالية بل هو زمانى ولما لم يمكن
كون الاستحضار آنيا لكونه بالقصد والطلب بل كان زمانيا لذلك كان طلب الحضور
حيث زمانيا لان الاستحضار عبارة عن طلب الحضور قيل وذلك لان الاستحضار لما كان عبارة
عن طلب الحضور وقصده لم يكن متصورا في اقل من آتين آن للطلب والقصد وان
الحضور انتهى وفيه نظر من وجهين احدهما ان الظاهر من كلامه يدل على تركب
الزمان من آتات متتالية وهو خلاف مذهب الحكيم الا ان يحمل على انه لا بد من تخلل
الزمان بين الآتين وثانيهما انه جعل القصد عطف تفسيرا للطلب لان جعل الا بالوجد
ظرفا لهما يدل على ذلك وهو خلاف ما صرح به المحشى بقوله فلان النفس لا تقدر
على التوجه بالقصد آه لان الطلب عبارة عن التوجه بالقصد آه
لا نفس القصد وهو ظ قوله في زمان واحد الى شيئين آه
فضلا عن توجه النفس بالقصد الى اشياء غير متناهية قوله اي في زمان واحد آه

فيه اشارة الى رد ما ذكره المولى داود من انه قدس سره حمل قول الشارح دفعة واحدة
على ما يقال لازمة العيز المتناهية وهو اما زمان واحد او ازمة متناهية كما المتناهي
وان كان تدريجا لكن بالنسبة الى الغير المتناهي وفيه انهاء وحاصل الرد انه قدس سره
جعل قوله دفعة مقابلا لزمان متناه فالمراد بالدفعة زمان واحد لا اعم منه ومن زمان
متناه كما زعمه مولى داود قوله لكونه منافيا للمفروض آه لان المتناهي منافى لعدم
المتناهي كما ذكره فيما سبق من قوله واما الثاني فلما فاته عدم تناهيها والى رد ما ذكره
الفاضل العصام ايضا من ان حاصل السؤال اما التوقف على حصول دفعي غير تدريجي
منطبق على اجزاء الزمان فبطلان اللازم مسلم لان النظرية توجب الحصول التدريجي
لكن الملازمة ممنوعة لكون الامور المذكورة معدات واما التوقف على استحضار غير تدريجي
بل تدريجي منطبق على الزمان حتى يكون ذلك في ازمة غير متناهية فالملازمة مسئلة
وبطلان التالى ممنوع وبهذا التقرير اندفع ان التردد غير حاصر لبقاء الحصول للغير
الدفعي بان يكون في زمان واحد او متعدد متناه انتهى ما لا وجه الرد ان الحصول
الدفعي كما ذكره عبارة عن الحصول الآتى ومن البين ان الاستحصال في الآن محال لما عرفت
فلا حاجة للذكر لاجل بطلانه فقامل قوله لم يتعرض له الشارح آه اي تركه ولم يدرجه
في القسم الاول لانه ادرجه في القسم الاول بحمل دفعة على ما عدا الازمة الغير المتناهية
ولم يذكر في التفصيل كما وهم لما عرفت من ان المحشى فسر دفعة بقوله في زمان واحد
فكيف يدرج في القسم الاول نعم يناسب هذا التوجيه ما ذكره المولى داود كما نقلناه
قوله وذكر السيد آه دفع سؤال مقدرو وهو ان المحقق قدس سره جعله قسما من الدفع
حيث قال ان استحضار امور غير متناهية في زمان واحد او في ازمة غير متناهية انتهى
وهذا يدل على ان المقسم لهما هو الدفعة وهذا يدل على ان الشارح ادرجه في القسم
الاول لان المحقق قدس سره موجه لكلام الشارح وحاصل الدفع ان المحقق قدس سره
ذكره توضيحا للمرام لا لجعله قسما من الدفعة كما يدل عليه قوله اما دفعة واحدة او في
زمان متناه ففيه رد للمولى داود كما بيناه في قوله اي في زمان واحد قوله والسند
ما ذكره في الشرح آه قيل فيه نظر لان ما ذكره في الشرح انما يكون السند بالنسبة الى
الاستحضار في زمان واحد واما بالنسبة الى ازمته متناهية فلا انتهى وفيه انه
كما يصح ان يكون سندا بالنسبة الى الاستحضار في زمان واحد يصح ايضا ان يكون
سندا بالنسبة الى ازمته متناهية كما لا يخفى قوله واورد عليه آه معطوف على قبل

وضمير عليه راجع الى ما قيل قوله فمن فضول الكلام آه ما قيل فلانه بعد منع الملازمة
لا معنى للنظر الى كون بطلان اللازم مسلما او غير مسلما فهو ليس على قانون المناظرة واما
ما اورد عليه فلانه لا بد على ما هو من فضول الكلام مع ان هذا الايراد غير صحيح في نفسه
لان بطلان اللازم عبارة عن امتناع استحصال الامور الغير المتناهية في زمان واحد
او في ازمة متناهية ومن البين انه لا يمنع بجواز حصول الامور الغير المتناهية للنظر
في زمان واحد من غير قصد وطلب بل يمنع بجواز استحصالها لها فيه وهو اول
المسئلة فلا يصلح السند الذي ذكره المورد للسندية لانه لا يقوى المنع وما يجب ان
يعلم ههنا ان حصول المط يتوقف على الامور الغير المتناهية من وجوه باعتبار لزوم
الشعور بال مطلوب فيلزم استحصال صور غير متناهية لمطالب غير متناهية وباعتبار
لزوم تصور الكسب الذي هو الفعل الاختياري فيلزم تصورات غير متناهية
الاكتسابا غير متناهية وباعتبار التصديق بفائدة الكسب الذي هو فعل اختياري
فيلزم تصديقات غير متناهية لقوائد غير متناهية لاكتسابات غير متناهية وباعتبار
الصور التي تكتسب منها وباعتبار استحصالات حركات فكرية غير متناهية ايضا
كذا ذكره عصام الدين قال الشارح ان عينتم آه اجيب بما حاصله انه ان اريد بزمان
متناه زمان حصول المط فالترديد غير حاصر لجواز ان لا يراد بزمان زمان غير متناه
هو زمان حصول المطلوب ولا ازمة غير متناهية بل يعني به زمان متناه هو غير زمان
حصول المطلوب وان اريد به اعم من زمان حصول المطلوب لا يصلح السند للسندية
لانه اعم لان من البين ان وجوب اجتماع تلك الامور عند حصول المط اخص من وجوب
استحصالها في ازمة متناهية وقد تقرر فيما بينهم ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم
ولا يخفى ان نقيض الاخص اعنى به عدم وجوب اجتماع تلك الامور عند حصول المط
سند المنع وان نقيض الاعم وهو عدم وجوب استحصالها في ازمة متناهية
نقيض المقدمة المنوعة فانسداد اعم من نقيض المقدمة المنوعة ورد بان تقييد الاجتماع
بحين حصول المط لا يظهر من كلام الشارح وهو قوله ليس من لوازمها ان يجتمع في الوجز
فلا يلزم الاعمية قوله المعد ما يوجب الاستعداد آه الظان العلة المادية للشيء
خارجة عن تعريف المعد لانها لو كانت موجبة الاستعداد لا يمكن تخلفها عنه فلا
يمكن ان تجتمع ما يقابل هذا الوصف اعنى الوجود بالفعل والالزام ان يكون الشيء
بالقوة وبالفعل في زمان واحد فهو ليست من المعدات قوله والاستعداد لا يجتمع

الفعل آه كبرى الشكل الاول الغير المتعارف قوله فهو يتوقف الشيء آه الظان انه تفريع على
النتيجة اعنى بما قولنا المعد لا يجتمع الفعل اي اذا ثبت ان المعد لا يجتمع الفعل فالمعد
ما يتوقف على عدمه آه فالظ من هذا التعريف ان العلة المادية ليست معدة لانها خارجة
عن تعريف المعد كما اشرنا اليه وايضا ان المعد خارج عن المطلوب والعلة المادية داخلية
فيه فلا تكون من المعدات ويمكن ان يقال انها داخلية تعريف المعد واطلاق العلة المادية
على ذلك الامر حيث يكون مجازا كونيا قوله وقد تقرر في الحكمة ان الفكرة اشارة
الى ثبات السند اما المقدمة الاولى منه فكما يدل عليه تفريع قوله فالامور الغير
الغير المتناهية آه اي ولما تقرر في الحكمة ان الفكر الصحيح اعنى به مجموع الحركات الجارية
لشروطه معد حقيقة لفيضان المط من المبدئات الامور الغير المتناهية التي اريد بها
العلوم التي تقع فيها الحركات الفكرية عند الترتيب للتأدي الى المط معدات اي المعدات
كما سيحكي واما المقدمة الثانية فلان قوله والمعدات لا يلزم اجتماعها آه وهو المقدمة
الثانية من السند معطوف على قوله فالامور الغير المتناهية معدات قوله فلا يلزم
استحصالها آه تفريع لنقيض المقدمة المنوعة على السند اذا السند لقوته اورد
الشارح على صورة الدليل وهو الشكل الاول فقوله فالامور الغير المتناهية معدات
صغرى وقوله والمعدات لا يلزم آه كبرى ففيه رد على المولى داود حيث قال ما حاصله
ان ما ذكره الشارح من السند لا يصلح لان يكون سندا لانه اعم من نقيض المقدمة
المنوعة ومن البين ان العام لا يستلزم الخاص والسند يجب ان يكون مستلزما
لنقيض المنوعة وذلك انما يكون اذا كان اخص منه او مساويا وحاصل الرد ان السند
مستلزم لنقيض المنوع سواء كان مساويا له او اخص منه فلا يجوز ان يكون اعم منه
قوله اثبات للملازمة آه قوله اثبات للملازمة المنوعة آه الغرض منه رد ما ذكره بعض الافاضل
من ان هذا الاعتراض بحسب الظ كلام على السند الاخص لكنه في الحقيقة استدلال
على المقدمة المنوعة اعنى ان الاكتساب بطريق التسليم مستلزم توقف حصول المط على حصول
امور غير متناهية دفعة وحاصل الرد ان كلامه قدس سره وهو قوله الاتي فيلزم احاطة
الذهن بامور غير متناهية دفعة واحدة آه يدل على ثبات المقدمة المنوعة لانه صريح
في تفريع المقدمة المنوعة وان كان الظ من قوله فالعلوم السابقة ليست بمعدات
آه كون هذا السؤال باطلا للسند الا ان الظ دون المدلالة والصراحة قال بعض
الافاضل ويمكن ان يقال ان هذا السند وان كان اخص من المنع لجوارب تناته

على غير هذا السند كما سيعلم في جواب هذا الاعتراض لكن توهم المعترض المعلن انه مساو للمنع
اذ توهم ان غير المعدي يجب ان يجتمع مع المط فيكون اعتقاده كلاما على السند المساوي و
هو مقبول قيل عليه هذا لا يلازم ما مر آفا من ان السند المذكور اعم من المنع اجيب انه
اعتبر في السند مجموع وصفى الاعداد وعدم وجوب الاجتماع مع حصول المط يعني مجموع
المقدمتين المذكورتين في الشرح ونقيض المقدمة المنوعة هو عدم لزوم استحضار
امور غير متناهية في زمان متناه اعم من مجموع المقدمتين باعتبار انه يمكن ان يوجد
بدون الجزء الاول منه لجواز ابتداءه على شئ لا يكون معدا اذا كان بحيث لا يجتمع
مع المط فيكون السند اخص من نقيض المنوعة واخص منه باعتبار الجزء الثاني ذا الزيد
بالزمان المتناهي ما هو اعم من زمان حصول المط فعلى هذا يكون السند اعم من نقيض المقد
المنوعة ويمكن ان يجتمع المجموع مع نقيض المنوعة اذ يجوز ان تكون تلك الامور معدا
ولا يجب اجتماع المعد مع المط ومع ذلك يجب استحضار تلك الامور في زمان متناه
اذا كان الزمان غير زمان حصول المط فيكون بين السند باعتبار مجموع مقدمتيه
وبين نقيض المنوعة عموم ونصوص من وجه فلا يستلزم احدهما الاخر فان قيل هذا
مناف لما سبق من ان السند اعم مطلقا قلنا المقصود هناك بيان الاعية باعتبار الجزء
الثاني وهي اعمية مطلقة كما بيناه انتهى محصولة وانما نقلناه ليتضح المقام قوله اشأ
بذلك الى ان ليس حركة هنا بمعنى المصطلح آه ولا يحق ان المراد من الحركة بمعنى المصطلح هو
الحركة بمعنى المصطلح عند الحكماء قال في شرح المواقف ذهب رسطو الى ان الحركة تقال
بالاشتراك اللفظي على معنيين انتهى فلم اصطلح احان في الحركة احدها وهو امر موجود
مستمر بين مبدأ المسافة ومنتهاها ويسمى حركة بمعنى النوسط وثانيها هو الامر
المتد من اول المسافة الى آخرها ويسمى حركة بمعنى القطع والتفصيل يطلب من قوله والمعنى
المصطلح هو حصول اول في جزئان على اختلاف الاقوال انتهى ولا يخفى فساد اذه الاصل
لبعض المتكلمين والفرن لا يسا عدل الاصل على مطلق المتكلمين قوله لانها تقتضي مشاقلة
للاقسام آه لما عرفت من ان المسافة جزء من كل من الاصطلاحين قوله قابلة للاقسام الى
ما لا نهاية له آه وذلك لامتناع الجزء الذي لا يجزى وتركب الجسم منه ومن البين انه
لا وجود لتلك المسافة ههنا قيل اي الحركة المصطلح تقتضي كونها غير متناهية ههنا
مسافة لها مبدأ ومنتهى قابلة للاقسام الى ما لا نهاية له اي مع ان البرهان القائم
على ناهي الابعاد ناف لوجود مثل تلك المسافة وهذا مبني على كون المراد من الحركة :

بالمعنى

بالمعنى المصطلح الحركة الانية المسماة بالنقلة لما صرح السيد المحقق قدس سره ان المتكلمين
اذا اطلقوا الحركة ارادوا به الحركة الانية المتماة بالنقلة وهي المتبادرة في الاستعمال
اهل اللغة ايضا وقد تطلق عندهم على الوضعية دون الكمية والكيفية انتهى ولا يخفى
ان تعليل اقتضاء الحركة مسافة قابلة للاقسام الى ما نهاية له بقوله لكونها غير متناهية
ههنا باطل لما عرفت من ان ماهية الحركة متناهية او غير متناهية باي معنى من معنيته
امتناع الجزء الذي لا يجزى وتركب الجسم منه تقتضي تلك المسافة وتوهم ذلك القائل ان
ان اقسام المشا الى غير النهاية لا جل كون الحركة غير متناهية وهو توهم فاسد قطعاً وقوله
مع ان البرهان القائم على ناهي الابعاد ناف لوجود تلك المسافة آه باطل ايضا لان وجود
تلك المشا متدهم ولان كون المشا قابلة للاقسام الى غير النهاية لا يستلزم عدتها ابعاد لان الخرد له تنقسم
الى غير النهاية كما بين في المحكمة تحق البرهان القائم على ناهي الابعاد الى نفي وجود تلك المشا والباقي من
كلام مبني على مذهب المتكلمين وقد عرفت ان الفن لا يساعد قوله بل المراد آه اي بل
المراد من الحركة ههنا هو مجرد الانتقال من علم الى آخر دفعيا قوله ولذا قال الشيخ آه اي
ولعدم وجود الحركة ههنا بمعنى المصطلح بل المراد منها مجرد الانتقال دفعي قال الشيخ
آه قوله عند ترتيبها آه كما يدل على هذا القيد قوله قدس سره فيما سبق عند ترتيبها قوله
لا بالمعرفة لا بالتعريف فان العلم به تفصيلي والعلم بالمعرف اجمالي ومن البين ان التفصيل
والاجمال لا يجتمعان قوله اي بكل واحد آه اي على سبيل الافراد وقوله حاصل في ضم
آه لان العلم بالجزء حاصل في ضمن العلم بالكل قوله اي الاستعداد للشئ لا كون الشئ
مستعداً آه اعتراض بعض الافاضل على قوله قدس سره استعداد الشئ هو كونه بالقوة بان تعريف
الاستعداد الشئ بما هو كونه بالقوة باطل لان هذا التعريف لا يحمل على المعرف مع ان بينهما
حمل ولو صورة لان الاستعداد صفة المستعد سواء كان الاستعداد مضافاً الى
فاعله وكان مفعوله متروكا هو شئ آخر او كان بالعكس وكون الشئ بالقوة صفة
المستعد له الا ان اعتراضه مبني على كون الاستعداد مضافاً الى مفعوله كما هو صريح
كلامه واجاب عنه المولى داود بتحرير التعريف بان هذا التفسير المصدر المبني للمفعول
اعني كون الشئ مستعداً له ولذا اضيف الى المفعول لان الشئ المضاف اليه هو المستعد له
فيصح تفسيره بالكون المذكور وذلك الاعتراض ليس بشئ لان الاستعداد المبني للفاعل
وصف للمستعد لا المبني للمفعول انتهى و مراد المحشى المحقق من قوله هذا دفع ذلك الاعتراض
وجوابه الذي ذكره المولى داود كما نقلناه وحاصل دفع الاعتراض ان اضافة الاستعداد

الى الشئ ايضا المصدر الى مفعوله فيكون الاستعداد صفة الشئ المستعد له كما ان
كون الشئ بالقوة ايضا صفة فيصح الحمل ودفع الجواب ان بناء التفریع على المصدر
البنى للمفعول لا يرتضيه العقول ولا يخفى ما في جواب المحشى لان الاستعداد صفة
المستعد لا صفة المستعد له كما يقال الهواء مستعد للواء والحق في الجواب ما نقله بعض
الافاضل وحاصله ان اضافته الاستعداد الى الشئ اضافته الى فاعله فالاستعداد
صفة للمستعد وكونه بالقوة وصف للمستعد ايضا لان المستعد ايضا بالقوة من
جهة ما لم يحصل بعد كما يقال الحركة كمال اول ما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة
قولنا يتوقف عليه آه قيل مراده دفع سؤال مقدر يد على تفریع قوله قدس سره على
ابطال كون العلوم السابقة معدات وتقريره ان هذا التفریع انما يتم ان لو كانت الاحتمالات
منحصرة في هذه الثلاثة مع انها ليست منحصرة فيها لان منها كون العلوم السابقة
الموقوف عليها من قبيل الموانع بان يتوقف المطلوب على عدمها وحاصل دفعه انه قد ذكر
لم يتعرض لابطال ذلك الاحتمال وظهور بطلانه اذ لا شك ان العلوم ليست بموانع عن حصول العلم
المطلوب فاذا بطل احد الاحتمالات الثلاثة اعني بكونها معدات بتعين الاخير ان انتهى ما لا
وفيه نظر لان الظاهر ان المراد المحشى لتعريض عليه قدس سره بان الاحتمالين اعني كون العلوم السابقة
موانع لحصول المطر وكونها معدة متساويان في الظهور فاذا بطل احدهما اعني كونهما معدتا
دون الاخر تحكم ويدل على ما قلنا قوله فيما بعد ولا شك ان المعلوم ليست بمائعة من
حصول المطر ولا معدة لما سبق آه قوله لما سبق آه في كلامه قدس سره لان كلامه السابق
يدل على ان العلوم السابقة يتوقف عليها حصول المطر فلا تكون مائعة من حصوله وعلى
انها تجتمع مع حصوله فلا تكون معدة قوله اي لها دخل في الايجاب آه دفع سؤال يرد
عليه قدس سره بان المراد بالعلة الموجبة مجموع ما يتوقف عليه وجود المعلول وهو
يوجب وجوده وهو العلة النامة ولا يجوز تعدد العلة النامة اذ لا يجوز توارد العلتين
التامتين على معلول واحد شخصي كابين في محله فلا يجوز جعل العلوم السابقة عللا موجبة
وحاصل الدفع ان المراد بالموجبه ماله دخل في ايجاب وجود المعلول لا الموجب له
بالايجاب النام ولا شك في ان كل من العلوم السابقة الموقوف عليها ماله دخل في ايجاب
حصول العلم المطر قوله والتقييد بالموجبة آه جواب عن سؤال نشاء من تفسيره السابق
وهو قوله اي لها دخل في ايجاب آه وهو انه اذا فتر الموجبة بهذا التفسير لا فائدة في
تقييد العلل بالموجبة وحاصل الجواب ان التقييد فائدة وهي الاحتراز عن المعد

قوله وفي ايراد الفاء آه اي الفاء في قوله قدس سره فالعلوم السابقة آه حيث فرع هذه
المقدمة على ابطال كون العلوم السابقة معدات فعلم ان ابطال كون العلوم معدات
ليس بمقصود اصلي فليس الفرض الاصيل من ابطاله ابطال السند وان كان يلزم منه ابطال
السند ولهذا كان الجواب عبارة عن اثبات المقدمة المنوعة لا ابطال السند قوله وان كان
يلزم منه ذلك ولذا قيل عليه آه اي ولانه يلزم منه ابطال السند وورده قدس سره بما يشعر
بكونه اعتراضا على السند حيث قال قيل عليه لان تعلق على بكلمة قيل تضمنيه معنى لا غير
فكانه قال قيل معترضها عليه والفرض منه رد ما ذكره بعض الافاضل من انه على تقدير كون
قيل عليه اثباتا للمقدمة المنوعة لا ابطالا للسند لا يكون قوله عليه متعلقا بقوله قيل
لان هذا القول المذكور ليس على المنع المذكور بل كلام مصدر من العلل بناء على هذا المنع
الوارد على استدلاله السابق انتهى ما لا وحاصل الرد ان الفرض الاصيل من هذا القول
اثبات المقدمة المنوعة لا ابطال السند الا انه يلزم منه ابطال السند فالقول المذكور
باعتبار لازم على المنع المذكور فيصح تعلق كلمة على بفيل ولو على طريق التضمنين كما لا يخفى
هذه المقدمة مجرد توطئة آه وفيه اشارة الى رد ما ذكره المولى داود من انه وان لم يكن
له دخل في الجواب الا انه اورد فيه اما توطئة لما سيذكره من قوله انما حكم على تلك الامور
الغير المتناهية آه واما موافقة لكلام المعلل وفائده ايراده في كلامه الاشارة الى
منشأ توهم السائل انتهى ولا يخفى وجه الرد والى رد ما ذكره بعض الافاضل من انه لا دخل
لهذه المقدمة في الجواب واما تعرضها موافقة لكلام المعلل واما فائده في
كلامه فبيان ان الامور التي يتوقف عليها المطلوب ههنا نوعان ما لا يجامعها كالانفالات
وما يجامعها كالادراكات ولما كان بعضها معدا توهم السائل ان الكل كذلك انتهى وحاصل رد
ان ايراد هذه المقدمة مجرد توطئة لقوله واما ما يقع فيه آه لا موافقة لكلام المعلل
قوله في الاقسام المذكورة آه المعد والعلل الموجبة والشروط قوله ان هذا البيان لا يقع
الاستدلال آه يعني ان المعلل لما استدلل بحصر الموقوف عليه في الاحتمالات الثلاثة و
ابطال احتمال كون العلوم الغير المتناهية معدات على كونها عللا موجبة او شروطا يجب
اجتماعها مع المطلوب فلا ينفع في دفعه جواز كون العلوم مما يقع فيه المعدات وما
لا يجتمعها باسرها معه قوله فانه تمسك بحصر آه الظاهر انه تعليل للتفریع في قوله
فلا يرد ما قيل وحاصله ان الاستدلال المذكور عبارة عن التمسك بحصر العلة ايها
يتوقف عليه الشئ بلا واسطة في الاقسام الثلاثة المذكورة وابطال واحد منها وهو

كونها معدات واما ما يتوقف عليه وجود المعلول بواسطة فليس لمحصر فيها وان العدم
الموقوف عليها ههنا من قبل ما يتوقف عليه وجود المعلول بواسطة لكونها ما يقع المعد
فلا شبهه فاندفاعه ويحتمل ان يكون علة لقوله لا يدفع الاستدلال على ان يكون
جزءا من كلام القائل فحاصل كلام القائل ان هذا البيا الذي كان العلوم فيه مما يقع
فيه المعد لا يدفع الاستدلال المذكور لان هذا الاستدلال تمسك بمحصر العلة اى
الموقوف عليه بلا واسطة في الاقسام الثلاثة ابطال كون العلوم معداد وهو احدها
فلا ينفع في دفعه جواز كون العلوم مما يقع فيه المعد قوله قدس سره فانا نجد من
انفسنا في القياسات المركبة آة ولا يخفى ان القياس المركب ما يكون مركبا من اكثر من مقدمتين
وهو اما موصول النايح او مفصولها وفي صورة القياس المركب ببدء لا ثبات للظ
من المقدمات البعيدة وفي صورة كون احدى المقدمتين نظرية او كلاهما نظريتين
ببدء لا ثبات احدها او كلاهما من المقدمات القريبة ثم ينتقل منها المقدمة اخرى ثم منها
الى اخرى ثم فتم الى ان انتهى الى المقدمة البديهة قوله قدس سره ابتداء آة اى بلا واسطة
قوله جلا متعلق بقوله ظاهرا او بقوله الكثيرة او بهما على سبيل التنازع قوله اى يعلم
علما بالفعل تعليقا آة والمراد به دفع ما اورده بعض الافاضل عليه قدس سره بان
العلم بان ههنا مقدمات يوجب التميز المذكور ليس اجماليا لان العلم الاجمالي هو العلم
بالقوة كما سيأتى والعلم المذكور هو العلم بالفعل نعم العلم بتلك المقدمات اجمالي انتهى
وحاصل الرد ان العلم الاجمالي علم بالفعل لا بالقوة وذلك العلم الاجمالي الذى هو
العلم بالفعل متعلق بجميع المقدمات ولا يخفى انه يرد على ظاهر عبادة قدس سره ما اورده
بعض الافاضل واعلم ان الاجمال هو العلم بالاشياء بصورة واحدة غير متميزة الاجزاء
التي هي صورها المخصوصة بها وهو على قسمين قسم يستلزم الجهل بتفاصيل تلك
المعلومات وقسم لا يستلزم الجهل بل جميع من تلك المعلومات المفصلة معلومة على
التفصيل للعالم ومع ذلك ليس لها صور متعددة بل جميعها موجودة في العلم بصورة
واحدة ولذا لم يجوز والقسم الاول في علم البار تعالى وجوزوا القسم الثانى في علمنا
والقسم الاول عبارة عن القوة المحضة لا يفيد شيئا في مقام الاكتساب وأشار
المحشى تفسيره الى ان المراد بالقسم الثانى الذى هو العلم بالفعل كالعلم بالتفصيل
الا ان بينهما فرق كما سيذكره وايضا ح ذلك ان العلم عبارة عن حضور العلوم
عند المدرك وللعالم بالمسئلة المعينة ثلاث حالات الحالة الاولى اجمالية عند

الثقافة اليها وفي هذه الحالة ليس له علم بها بالفعل لعدم حضور المعلوم عنده بل بالقوة
الحالة الثانية حاله عند ثقافته اليها دفعة اجمالا حين سئل عنها الحالة الثالثة حاله
عند شروع ذهنه في تفصيلها الى اجزائها وتميز موضوعها عن محمولها ومن البين انه له في
الحالة الثالثة علما بها بالفعل تفصيلا بصورة مفصلة وكذا في الحالة الثانية له علم
بالفعل وان كانت اجزاؤها حينئذ مجملة موجودة في المدركة بصورة واحداية لحضور
صورة الكل عند المدرك وعدم التميز بالفعل لا يقتضى عدم الوجود غاية ان هذه
المرتبة متوسطة بين مرتبة صرافة القوة وبين مرتبة صرافة الفعل وحقيقتها حالة
بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيلها فذلك بالنسبة اليها فعل من وجه وقوة من وجه
هذا ما ذكره في تحقيق العلم الاجمالي قوله كالرؤية الواقعة على الجماعة آة اى هذه
الرؤية الواقعة على الجماعة رؤية اجمالية واذا حذفنا النظر عليها مرة اخرى تفصل
الرؤية الاولى فالعلم الاجمالي سببه بالرؤية اجمالية والعلم التفصيلي سببه بالرؤية
التفصيلية ولك ان تقول ان العلم الاجمالي الحاصل برؤية البصيرة سببه بالعلم الاجمالي
الحاصل بالرؤية اجمالية للبصر والعلم التفصيلي الحاصل بالرؤية التفصيلية للبصيرة
سببه بالعلم التفصيلي الحاصل بالرؤية التفصيلية للبصر وذلك لان البصيرة بالنسبة
الى مدركاتها كالبصر بالنسبة الى مرئياتها قوله كما توهم آة اى كما توهم بعض الافاضل
كما اشرنا اليه قوله كالحال آة يعنى ان حرف التشبيه محذوف في قوله قدس سره انها محال
المعدات فهو من قبيل التشبيه البليغ لان العلوم ليست محالا حقيقة لها بل المحال
حقيقة لها النفوس الناطقة قوله لان المحل الحقيقي آة تعليل للتفسير قوله فيكون مجازا
آة تفريع على قوله قدس سره لانها محال لكن بعد ادعاء المحلية كما اشار اليه المحشى بحمله
على التشبيه البليغ اى فيكون اطلاق المعدات على العلوم من قبيل المجاز المرسل باطلا
اسم المحال على المحل الادعائى قوله فيكون استعارة آة اى شبهة العلوم بالمعدات
في عدم لزوم الاجتماع في الوجود فذكر ما يدل على المشبه بد اعنى لفظة المعدات
واريد به المشبه اعنى العلوم قوله وانما لم يحمل المعدات على معناها الحقيقي آة جواب
عن سؤال مقدر يرد عليه قدس سره بانه قد تكلف حيث حمل لفظ المعدات على المجاز
المرسل وعلى الاستعارة ولم يحمل على معناه الحقيقي مع انه يمكن ان يحمل عليه بان يراد
آة اى بان يراد بالامور الغير المتناهية التي ذكرت في سندا المنع الاول للعلوم
المقيدة بمجثية وقوع الانتقال فيها كما جعل البناء المقيد بمجثية مبدور الحركات

عنه معدا وذاته جزأله وحاصل الجواب انه قد سره اختار احدا الامرين ولم يحل لفص
 المعدات على معناه الحقيقي اذ لو حمل عليه لزم كون التردد المذكور في الشرح قبيحا قوله
 لانه حينئذ يصير التردد المذكور في الشرح قبيحا آه اي لا يخفى ان ارادة المانع من
 الامور الغير المتناهية المذكورة في سند المنع الاول العلوم من وقوع الانتقال فيها
 توجب حمل مراد المعلل من المقدمة الممنوعة اعني لو كان الكل نظرا بالتوقف حصول المط
 على استحضار الامور الغير المتناهية على انه لو كان الكل نظرا بالتوقف حصول المط على
 استحضار الامور الغير المتناهية من حيث وقوع الحركات فيها ولا خفاء حينئذ في انه
 بصير التردد المذكور في الشرح من طرف المانع قبيحا اذ لا معنى لقوله ان عينتم بقولكم
 آه اذ ليس في كلام المعلل قيد من حيث وقوع الحركات فيها ولا مقتضى لاعتباره فيه لانه
 غرضه بل اعتباره فيه يفسده قوله ولذا اكتفى الشارح آه اي اكتفى الشارح على عدم
 الزوم الذي هو وجه الشبه فاكفى الشارح بالاشارة الى الاستعارة دون المجاز المر
 حيث قال والمعدات ليس من لوازمها ان يجتمع آه قوله قد يكون مبدء التفصيل آه كعلمنا
 بان كل انسان حيوان فاذا فصلنا و علمنا بان زيد حيوان عمر وحيوان بكر الى غير ذلك يكون
 علمنا بالموجبة الكلية مبدءا لهذا العلوم التفصيلية وكعلمنا بالحيوان فانه علم بالحيوان الكل
 الشامل للانواع المندرجة تحته كالرؤية التي وقعت على الجماعة اذ قد تكون مبدءا
 لتفصيل رؤية كل واحد من آحادها كما اذ حدقنا النظر اليها بعد الرؤية الواقعة عليها جملة
 وقلا تكون مبدءا له كما اذا لم يقع منا تحديد النظر كما عرفت قوله فالاول آه اي العلم التفصيل
 علوم متعددة بالفعل والثاني آه اي العلم الاجمالي علوم متعددة بالقوة قوله فلذا فسر
 قوله مفصلة بقوله بالفعل آه اي ولاجل ان مراده قد سر من قوله بالفعل وبالقوة في
 المقامين قيدان للتعدد في العلم التفصيلي والعلم الاجمالي لا قيدان للعلم التفصيلي والعلم
 الاجمالي فسر قوله مفصلة بقوله بالفعل آه قوله قد سره كما ذكرت في المسائل الهندسية
 آه قال بعض الافاضل فيه ان هذا المعنى لم يذكر الا في قوله نعم يعلم اجمالا والاجمال
 هناك يتعلق بان هناك مقدمات لا بنفس المقدمات كما عرفت انتهى وقد عرفت ما
 يتعلق عليه فتذكر قوله قد يكون مبدءا له آه وقد عرفت ما يتعلق به قوله قد سره
 قلت ادراك النفس آه هذا منع لبطالان اللازم بعد تسليم الملازمة وقوله على ان تقول
 لما جاز آه منع الملازمة فالموافق لقانون المناظرة ان يجعل الاول ثانيا والثاني اول
 قال الشارح فقول هذا الدليل مبني على حدوث النفس آه واجيب ايضا بان من تعقل

جميع الصور اجمالا وحكم بانها نظرية يجزم لاحالة با متناع تحصيلها لعدم بداهي
 يفتح به باب التحصيل قوله ولا يمكن بناؤه آه ولا يخفى ان عرضه منه رد للفاضل المعص
 حيث قال ويمكن ان يبنى على قدمها وحدوث التعلق بابطال التناسخ لانه يتوقف
 كسب النفس على تقدير قدمها ايضا على تعلقها بالبدن لان كسبها بالآلة التي هي القول للو
 في الدورة الحاصلة في وسط الدماغ الموضوع بين البطنين فاذا كان تعلقها بالبدن
 حادثا لحدوث البدن وبطل التناسخ لزم استحضا ر الامور الغير المتناهية في زمان
 متناه وهو زمان حدوث البدن انتهى محصلا قوله لان بطلان التناسخ مبني
 على حدوث النفس آه فامكان البناء على قدم النفس وحدوث البدن وبطلان التناسخ
 يستلزم امكان البناء على قدم النفس وحدوثها معا وبطلانه ط قوله كما نقرر في الحكمة
 آه ولا بطل التناسخ وجوه منها ما نقل عن ارسطوان كل حادث لا بد له من شرط حادث
 دفعا للدور والتسلسل فلحدوث النفس شرط وهو حدوث البدن فاذا حدث البدن فامتن عليه نفس من
 المبدأ الفياض ضرورية عموم الفيض ووجود القابل المستعد فان صح التناسخ فاذا حدث
 بدن تعلق به نفس متناسخة وفاض عليه نفس اخرى حدث الان لما ذكرنا من حصول
 العلة المؤثرة بشرطها فتكون للبدن الواحد نفسان وهو بيط بالضرورة فان كل احد
 يجردان نفسه واحدة انتهى وفيه بحث بين في محله ومنها انه لو وقع التناسخ لذكرت
 النفس ما عملته في التعلقات السابقة والتالي بيط ومنها انه قد تملك ابدان كثيرة في بعض
 الحروب فلو تعلقت نفس كل منها ببدن لكان عددا لابدان الحادثة في ذلك الوقت مساويا
 لعدد الهالكه فيه لثلا يلزم التعطيل واللازم بيط وتما بالبحث يطلب من محله قوله ولانه
 ليس مذهب احد من الحكماء آه اي ولا نه ليس مذهب احد الفريقين من الحكماء والافلاقيم
 تقرب قوله فان مذهب افلاطون آه يعني ان بناء الدليل على هذا بناؤه على احتمال عقلي
 لم يذهب اليه فريق من فريق الحكماء وهذا لا يصح وبهذا اندفع ما قيل ايضا من انه غير
 مبني على حدوث النفس
 ذ على تقدير قدمها يتوقف كسبها على
 تعلقها بالبدن لان كسبها بالآلة ولا آله لها قبل التعلق والتعلق حادث فلا يمكن لها
 اكتساب امور غير متناهية بوجه الاعلى القول بالتناسخ انتهى وذلك لان قدم النفس
 مع بطلان التناسخ احتمال عقلي لم يذهب اليه احد من الحكماء فلا حاجة الى جواب
 ذكره بعض الافاضل وهو انه حينئذ يصير المحدور شيئا آخر اعني اكتسابا مور غير متناهية
 لا استحضارها والاول غير مبني على حدوث النفس والثاني مبني عليه حقير عليه

ما أورده المولى اود بان استحضارها على تقدير نظرية الكل وبطلان موقوف على كتابها
اذا النفس في اول زمان التعلق بالبدن حالية عن العلوم كلها كما بين في موضعه فيكون
الثاني مبنيا على الاول فاذا لم يكن الاول مبنيا على حدوثها لم يكن الثاني كذلك قوله فان ثبت
افلاطون آه اى مذهب الاشراقين رئيسهم افلاطون قوله مذهب ارسطو آه اى مذهب
المشائين رئيسهم ارسطو قوله لعدم احتياجه آه اى ان كانت النفس قديمة وكان البدن
حادثا وبطل التناسخ لا يحتاج الى البدن الذى يتعلق بوجود الكون وجودها سابقا عليه
ولا بقاء كونه باقية بعد فناء والاحتياج الى البدن هو الفارق بين النفس والعقل
لما لو ان الجوهر المجرد يتعلق بالبدن تعلق التدبير بالنصرف فهو نفس وان يتعلق كذلك
فهو عقل قوله وهو لا يستلزم عدمها آه اى عدم العلم بالعلوم السابقة وبقائها
لا يستلزم عدمها وعدم بقائها في نفس الامر لانه رشيخ تعلمه ولا تعلم انا تعلمه لعدم
التفاننا الى علمنا اياه قوله اثبات المقدمة المنوعة آه اى اثبت العلامة الثنازاني
هذه الملازمة مع عدم بناء الدليل على حدوث النفس بانه لا بد من استحضار المبادئ
كلها وهذا الدليل الذى تمسك به في اثبات تلك الملازمة لظهور بطلانه عير عنه بالنوهم
قوله وهو زمان محدود آه اى ما بين القصد والحصول زمان محدود قوله ومنشأؤه
عدم الفرق قوله قدس سره جميع ما يتوقف عليه آه فاعل لقوله ان يحصل عنده وفاعل
قوله ان يحصل له ضمير راجع المطلوب وضميره راجع الى الناظر قوله ومنشأؤه عدم
الفرق بين الحصول آه مع ان الفرق ثابت بينهما لان الحصول عام مطلقا من الحضور لان
يعتبر النفس الى الامور الحاصلة دون الحصول ولان حضور الامور يستلزم مجتمعا
في الزمان دون حصولها لانه يقال لامور حاصلة في لازمة ولو متعاقبة قوله فان
الواجب استحضار المبادئ آه والعرض دفع ما اورده الفاضل العصام عليه قدس سره
بقوله ونحن نقول على تقدير نظرية الكل يلزم استحضار ما لا نهاية له لمطلوب ما في زمان
متناه محاط لبدا هو وضع المطلوب ونتهى هو الوصول اليه فانا اذا توجهنا الى مطلق
ووضعناه وتوجهنا الى مباديه لا بد وان يحصل جميع مباديه بين هذا الزمان وزمان
الوصول وان لم يكن الحاضر للحركة المؤدية الى المبادئ القريبة انتهى وحاصل الدفع
ان ما يجب استحضاره على تقدير نظرية الكل انما هو المبادئ القريبة للمطلوب لاجل
ترتيبها لتحصيل المطلوب لا استحضار ما لا نهاية له قوله قدس سره نعم يجب جواب عن سؤال
مقدر وهو انه كيف يحصل المبادئ القريبة بدون المبادئ البعيدة على تقدير نظرية الكل

وحاصل الجواب انه يجب حصولها في الماضي قبل حصول المبادئ القريبة قولنا اذا اريد ابطال
نظرية الكل آه اى اذا اريد اثبات انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري والنظري
بواسطة ابطال الموجبتين الكليتين احديهما الكل من التصور والتصديق بديهى والاخرى
الكل منهما نظري اذا تترتب على ابطالها ذلك الانقسام فلاولى ان يقال ليس جميع التصورات
آه ويدل على ما فسرناه قوله واما اذا اريد الانقسام ابتداء آه اى بلا واسطة ابطالها بغير
الموجبتين الكليتين فلا دلولية طعنا قوله الشبهة فى القسمين اعنى البديهى والنظري قوله
بالوجدان آه فرجع القسم الى البداهة وهذا الاولى ما ذكره الشارح في شرح المطالع
وذكر لا دلولية وجوه احدها غنا ان في هذا البرهان عن كثير من اللون الشافى على
المتعلم المتدبر وثانيها ان فيه اغناء للمطلق عن الحكمة بخلاف البرهان المذكور فان
المنطق باعتباره محتج في حصوله بالشروع في التحصيل الى الحكمة لاثبات حدوث النفس
وابطال لدور والتسلسل وثالثها لان الدليل الاول يتوقف على امتناع اكتساب التصديق
من التصور وبيانه مشكل جدا و رابعها ان يتوقف على دعوى الضرورة في البعض على
تقدير نظرية الكل واعترض عليه بان هذا الطريق دور لانه يستبدل بابطال نظرية الكل
على اثبات بداهة البعض وقد استدل فيه ببداهة البعض على ابطال نظرية الجميع و
اجيب بما حاصله ان المطالب بعض التصورات والتصديقات وبداهة البعض ليست عين
التبعض قوله لما اضرب المص عن ابطال آه شروع الى دفع ما قيل قوله قدس سره اشار الشارح الى
ان هذه الدعوى مركبة من حكيم احدهما لازما تقدم وهو الانقسام آه اما اشار
الى الحكم الاول الذى هو لازم مما تقدم فلا الشارح اشار الى ان قول المص وليس الكل
من كل منهما بديهى ولا نظري مقدمة استثنائية لقياس مطوى مقدمته الشرطية
اعنى المنفصلة المانعة الخلو المركبة من اجزاء ثلثة بقوله ولما بطل القسمان الاولان
تعين الثالث وهو الحكم الاول الذى هو الانقسام قوله والثاني بديهى آه وفيه نظر
لانا لم نطلع على وجه الاشارة في كلام الشارح ببداهة الثاني بل يدل كلام الشارح اعنى
قوله لان من علم لزوم امر آه على نظرية الثاني ودعوى الضرورة في الدليل لا تكفى في الاشارة
الا ان يحمل على التنبية لانه عبارة عن المثال ويؤيده ما في الحاشية الكبرى من اطلاق
المثال قوله فلا حاجة الى الدليل آه اذا كان الدعوى مركبة من حكيم احدهما مثبت
بالدليل والاخر بديهى فلا يحتاج الى الدليل لكون كل جزء من جزئها معلوما فلا يرد على المص
ان الدعوى اعنى قوله بل البعض من كل آه حالية عن الدليل قوله فساد ما قيل انه آه اى فسادا

قال العصام ان قول المص بل البعض من كل منهما آه نتيجة لما تقدم آه قوله لعدم لزومها
 آه اى لعدم لزوم هذه الدعوى لما تقدم لان اللازم منها هو الحكم الاول والثاني
 غير لازم والمركب من اللازم وغير اللازم ليس لازم مما تقدم وهو ظ قوله واما كونه
 اضرا با عن الاستدلال آه والمراد ما قاله العصام من انه يمكن ان يجعل كلمة بل
 للاضراب عن الاستدلال الى الدعوى نبعض كل منهما اشارة الى ان الدعوى عنه عن اليقين
 لان كل احد يعرف بالوجدان والدليل ما يجب ان يضرب عنه لظهور محال الخلل والنقص
 انتهى قوله لتحقيق بان يضرب عنه آه اى لتحقيق بان يرض عنه لعدم وجود ما يدل على
 كون ما ذكر بعد كلمة بل اثباتا للاقسام بالوجدان في عبارة المص اصلا وهو ظ قوله
 قد ستره يعنى ان التصورات والتصديقات آه قال بعض الفضلاء لا يقال قد ستره هذا
 المعنى في شرح قوله ليس كل واحد من كل واحد آه فما الفائدة في تكراره لانا نقول ما مر
 هو ان المقصود من قوله ليس كل واحد آه بيان حال كل واحد من التصورات والتصديقات
 على حدة لا بيان حالها مجتمعين ودفع بذلك ما اورد من انه لا يلزم من بطلان قولنا كل
 التصورات والتصديقات بديهية حصة قولنا بعض التصورات نظرية وبعض التصديقات
 نظرية لجواز ان يكون بطلانه بطلان احدا لجزئين وما هو مذكور هنا شئ آخر هو ان
 المقصود من قوله اما ان يكون التصورات آه بيان ان كل واحد من التصورات والتصديقات
 بافتراده منحصر في الاقسام الثلاثة ودفع بذلك ما يتوهم من ان الاقسام لا تخص الاقسام
 الثلاثة بل الاقسام تسعة انتهى وقال المولى داود ان ظاهر عبارة الشارح وان كان
 يدل على ان مراده بيان الاحوال الثابتة للتصورات باعتبار انضمامها مع التصديقات
 وبالعكس وحينئذ يتوجه عليه ان الاحوال الثابتة لكل منهما باعتبار انضمامها مع الآخر
 اى للجموع من حيث هو المجموع تسع حاصلة من ضرب ثلث في ثلث فلا ينتج نفى اثنين
 منها المط لا انه لو يرد بها ما يدل عليه ظاهرها بل اراد بها بيان الاحوال الثابتة لكل منهما
 في نفسه مع قطع النظر عن الآخر وهو منحصر في ثلث نفى اثنين منها فبطل المط انتهى
 وقد عرفت فيما سبق ان الظ من كلام المحشى ان الفرق بين قوله قد ستره فيما سبق وبين
 انه ليس كل واحد من التصورات وبين قوله قد ستره يعنى ان التصورات آه بالاجمال والتفصيل
 اى القول الاول جمالى والقول الثانى تفصيلى قوله في الحكم اى الحكم بالبديهة والنظرية
 قوله فبطلان الاولين يستلزم آه اى فاستثناء نقيض الاولين ينتج عين الثالث قوله
 لجواز ان يكون صدق السالبتين المذكورتين آه هذا على حسب الاختصار والا فالسوال

الجزئية اربع وذلك لان في قول المص وليس لكل من كل منهما آه اربع موجبات كلييات
 الاولى كل تصور فهو بديهي والثانية كل تصور فهو نظري والثالثة كل تصديق فهو بديهي
 والرابعة كل تصديق فهو نظري فقيض كل موجبة كلية عبارة عن سلبية جزئية فالسلبية
 الجزئية الاولى اى ليس بعض التصورات بديهي لا يستلزم الموجبة الجزئية المعدولة
 المحمول وهي قولنا بعض التصورات لا بديهي اى نظري لما بين من ان السالبة البسيطة
 اعم من الموجبة المعدولة المحمول فلا يثبت بعض التصورات نظري وهو من اجزاء المط
 وكذلك السالبة الجزئية الثانية اى قولنا ليس بعض التصورات بنظري لا تستلزم الموجبة
 الجزئية المعدولة المحمول وهي قولنا بعض التصورات لا نظري لما عرفت فلا يثبت بعض
 التصورات بديهي وهو ايضا من اجزاء المط ويمكن ان يقال معنى قولنا ليس بعض التصورات
 بديهي ليس بعض التصورات لانظريا فيكون سالبة معدولة المحمول وهي تستلزم الموجبة
 المحصلة القائلة بان بعض التصورات نظري لما مر وكذا معنى قولنا ليس بعض التصورات
 نظريا انه ليس بعض التصورات لا بديهي فلا يستلزم قولنا بعض التصورات بديهي وهو
 الموجبة المحصلة لما عرفت غير مرة والحاصل ان النظري بمعنى اللا بديهي والبيديهي بمعنى اللا
 نظري فلك ان تعتبر ذلك في الموجبتين وان تعتبر في السالبتين هذا في التصورات وقر
 حال التصديقات على ما قرناه في التصورات قوله وخلاصة الجواب آه يعنى ان الموضوع
 اذا كان موجودا فالسالبة البسيطة والموجبة المعدولة متلازمان وكذلك السالبة
 المعدولة والموجبة المحصلة متلازمان والموضوع ههنا اعنى التصورات والتصديقات
 موجودات ذهنية والقضايا المستعملة في هذا الفن كلها ذهنية وفيه نظر لانه على تقدير
 كون القضايا المستعملة في هذا الفن قضايا ذهنية لا يصح كونه مقدمة للحكمة البحتة
 عن احوال الاعدان لان القضايا المستعملة فيها خارجية او حقيقية ويمكن ان
 يقال مراده ان التصورات والتصديقات موجودات خارجية لانها من الكيفيات النفسانية
 التى هي من اقسام الكيف وفيه نظر لانه انما يصح اذا كان الاجناس العالية اجناس
 الموجودات الخارجية على ما هو المشهور والتحقيق انها اجناس الموجودات النفس
 الامرية على ما حقق في محله فتدبر قوله واذا انتفى عن كل البداهة آه اى واذا بطل
 هاتان الموجبتان الكليتان تشب السالبتان الجزئيتان كالتناقضين لهما سواء كانتا بسيطتين
 او معدولتين وقد عرفت انهما مستلزمان للموجبتين المعدولتين او للموجبتين المحصلتين
 قوله تعين الاقسام آه وذلك لانه لو لم تعين الاقسام لكان الشئ الموجود خاليا

عن الشيء ونقيضه وهو يستلزم ارتفاع النقيضين في المفردات وهو بط كارتفاعها في القضايا
على ما يشير اليه قدس سره من ان الناقضين في المفردات لا يجري في القضايا وان الصدق
والكذب فيها بمعنى الحمل فالناقض في المفردين اختلاف المفردين بالاجاب السلب بحيث يقتضي
لذاته حمل احدهما وعدم حمل الآخر قوله فهو نقيض له بمعنى العدول آه على ما حقق قدس سره
في كتبه من ان النقيض للمفرد قد يؤخذ بان يلاحظ مفهوم نفسه ويدخل عليه حرف النفي
فيكون نقيضا له بمعنى العدول وقد يؤخذ بان يلاحظ نسبة الى شيء ويرفع تلك النسبة
فيكون نقيضا له بمعنى السلب على ما ينقله المحشى قوله حتى لا يتصور بينهما واسطة آه قد
المنفى للإشارة الى ان قوله قدس سره فان النظري بمعنى اللا بديهي جواب عن سؤال المقد
وهو ان البديهي والنظري متناقضان فلا يمكن الواسطة بينهما حتى يرتفعهما
وحاصل الجواب ان النظري لكونه بمعنى اللا بديهي نقيض للبديهي بمعنى العدول فيمكن الواسطة
بينهما وهي الامر المعلوم ويجوز ارتفاعهما معا عن ذلك الامر المعلوم لعدم استلزام
ارتفاع النقيضين عن امر موجود لا في المفردين لعدم وجود شيء لا يحمل عليه شيء من
البديهي واللا بديهي ولا في النقيضين لكن في الموجبتين الجزئيتين محمولهما متناقضان
بالعدول والتحصيل اعني بهما قولنا بعض التصورات والتصديقات بديهي وبعضها لا بديهي
لعدم وجود الموضوع على الفرض المذكور والواسطة هي الامر المعلوم فيصدق باعتبارها
قولنا لا شيء من التصورات والتصديقات بديهي ولا شيء منها بلا بديهي قوله لا بمعنى
السلب اعني لو كان النظري بمعنى ليس بديهي وكان نقيضا للبديهي بمعنى السلب لا يتصور
بينهما واسطة لكون القضية حينئذ اعني قولنا التصور ليس بديهي سالبة المحمول
لا معدولة المحمول والسالبة المحمول مساوية للسالبة البسيطة لعدم افتضا ثها
وجود الموضوع في صدقها ايضا فقولنا التصور بديهي والتصور ليس بديهي قضية متناقضة
فلا يصح ارتفاعهما بان يقال ليس التصور بديهي وليس التصور ليس بديهي قوله وهي مساوية
للسالبة البسيطة آه يعني ان الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة البسيطة لعدم
افتضاءهما وجود الموضوع كما ان سالبة سالبة المحمول مساوية للموجبة المحصلة
لافتضاءهما وجود الموضوع والفرق بين السالبة المحمول والسالبة البسيطة ان في الاولى
زيادة اعتبار قال في شرح المطالع فان فيها اربعة امور تصور الموضوع ونصور
المحمول وتصور النسبة الايجابية وسلبها وفي السالبة المحمول خمسة وهي تلك الامور
حمل السلب على الموضوع وهكذا في سالبة الموضوع فانه قد حمل فيها سلب العنوان

على الموضوع ومن ههنا سمعهم يقولون معنى السالبة المحمول ان (ج) شيء سلب عنه المحمول
ومعنى السالبة الظرفين ان شيئا سلب عنه (ج) وهو شيء سلب عنه (ب) ومعنى
السالبة ان (ج) سلب عنه (ب) ومعنى الموجبة المعدولة ان (ج) تصديق عليه لا
(ب) ويحصل لك من هذا ان السالبة المحمول لا تستدعي وجود الموضوع كما لا تستدعي
السالبة انهي قوله وصدق العدول آه اي صدق عدول ذلك الشيء فالشيء ههنا عبارة
عن البديهي قوله وجوده اي وجود الموضوع الذي هو التصور والتصديق وحاصله
انه ليس كذلك لان ذلك الشيء وعدوله يقتضيان وجود الموضوع فقد برقوله فسر
قول المصنوع بالفكر بامكان التفصيل لان اثبات الاحتياج الى المنطق يكفيه آه ولما
منه رد ما قاله العصام من انه جعل ما هو ظاهر في الفعلية في معنى الممكنة دفعا لما
يتوجه ان ابطال نظرية الكل وبأهته لا يستلزم الا نظرية البعض لا خصوصها لان
النظري وان كان من قسم العلم الممكن حصوله لكنه ليس مستلزما للحصول لكن يتجه
حينئذ ان امكان الحصول لا يكفي في ثبوت الحادة ولا بد من الحصول بالنظر لان
يضر في الدليل انهي ولا يخفى وجه الرد قوله مقدمة بديهية غير مستفادة مما تقدم آه
وقد عرفت ما فيه فذكر قوله انه دفع آه وحاصل الاندفاع ان هذا القول منع للمقدمة
البديهية ويمكن ان يقال انما يرد لو رجع الضمير في منه في قوله يحصل منه الى كل بديهي
اولو كانت كلمة من الاستغراق على تقدير رجوعه الى البديهي وكل واحد من الرجوع
الى كل بديهي وكون كلمة من للاستغراق ممنوع قوله تصورا واحدا وتصديقا واحدا
آه فلا نظريهما اذا النظر هو ترتيب امور معلومة لان الترتيب انما يتصور بين امرين
او امور على ما هو المختار قوله او متعدد غير مناسب للطلب فلا يكون مبادا للطلب قوله او تصورات جزئية
آه وهي لا تكون مواد النظر اذ هي مختصرة في الكليات الخمس كما ان القضايا مواد
الاقية قوله يعني ليس اقضاره آه والمقصود منه بيان مقصوده قدس سره بان مقصوده
بيان نكته للتخصيص بالذكر لدليل الاكتساب بالتصديقات وهي ان اكتساب التصديقات
متحقق لا ريب فيه بخلاف اكتساب التصورات ولا يخفى ان هذا الوجه مما لا يساعده
كلام قدس سره وبعد تسليم المساعدة لا يتم تقريب الدليل مع انه مخالف لما ذكره في
حاشيته شرح المطالع من انه اقصر على ما هو متحقق اعني اكتساب التصديقات فانه واضح
لا ينكره من قيد به لكن لا يظهر حينئذ الاحتياج الى احد قسمي المنطق اعني مجتبع القول
الشارح انهي قوله على دليل اكتسابه وهو قول الشارح لان من علم لزوم امر لاخر ثم

علمه ولا يخفى انه دليل للحكم الثاني فاطلاق الدليل عليه يدل على ان الحكم الثاني ليس بديها كما
 ذكرنا فأملا وهذا تصوير للقياس الاستثنائي الوضعي على الوجه الكلي واعترض باننا لانسلم
 ان من علم الملازمة وعلم وجود الملزوم علم وجود الملازم بل لا بد معه من ترتيب الخاص وجب
 بان المعترض غفل عن كلمة ثم الدالة على الترتيب بين الملازمة ووضع المقدم وقال الفاضل
 العصام بعد ما ذكر هذا ولا يجد ان يقال ما ذكره ملخص كل قياس فانه ليس العلم بالملازمة
 بين الدليل والنتيجة والعلم بالملزوم الذي هو الدليل المرتب من مقدمتين فن علم ان
 الموجبتين الكليتين على هيئة الشكل الاول ينتج موجبة كلية ثم علم وجودها على
 هذه الهيئة في مادة علم النتيجة انتهى ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان كلمة ثم لا تصح
 ههنا على هذا التوجيه لان العلم بالملازمة بين الدليل والنتيجة بعد العلم بالملزوم
 قوله الى كشف شبهة آه وهي التي قامها الامام الرازي على ان التصور لا يكتب بالنظر
 كل تصور حاصل فهو ضروري وهي على وجهين احدهما ان المطلوب التصوري اما مشعور
 به مطلقا او غير مشعور به اصلا وعلى كلا التقديرين لا يطلب اليه الا قول فلا ستلزامه
 تحصيل الحاصل واما على الثاني فلا ستلزام توجه النفس نحو المجهول المطلق وثانيهما
 الماهية ان عرفت فاما بنفسها او بجزئها او بالخارج عنها والاقسام الثلاثة باطلة
 وفي هذين الوجهين للشبهة اباحت كثيرة مذكورة في المواقف وشرحه قوله وقد ذهب
 الامام آه الظاهر انه تأيد لمجرد عدم خلوه عن وصمة الشبهة فلا يرد ان هذا التأييد وان
 كان مفيدا بعد خلوه عن وصمة الشبهة لكن لا يفيد بعد ما يراد دليل اكتساب التصور
 اذ لما ثبت بالدليل وكذا هة بعض التصور ونظرية بعضه فيبطل مذهبه ويردان
 جميع التصورات بديهية عند الامام وبداية الاجزاء نستلزم بداهة الكل عنده
 فيلزم ان يكون جميع التصديقات ايضا بديهية لا يجري فيها اكتساب فلا يكون
 اكتساب التصديقات امرا محققا لا يشك فيه ويمكن ان يجاب عنه بان الامام ذهب
 الى اكتساب التصديق واما بطلان هذا المذهب فهو شئ آخر قوله متعلق بقوله
 حصل له آه والمقصود منه رد لما ذكره الفاضل العصام من انه متعلق بالشرطية لا
 بالنال ولا بالعلم بوجود الملازم قوله والمقصود منه آه الظاهر انه عطف العلة على
 المعلول اي لان المقصود منه ان كون العلم بوجود الملازم آه ولا يخفى ان هذا التصور
 وانما يحصل اذا كان قوله بالضرورة متعلقا بقوله حصل قوله فافادة النظر بالعلم
 معلوم بالضرورة آه هذا اخاره طائفة منهم الامام الرازي في الجواب عن شبهة

المنكرين لافادة النظر الصحيح بالعلم واعترض عليه بان الضروري لا يختلف فيه العقلاء وقد
 اختلفوا فيه وبانا نجد بينه وبين قولنا الواحد نصف الاثنين تفاوتا بالبداية ونجد
 بانه دون ذلك في القوة ومن المعلوم انه لا يتصور ذلك الا باحتماله للنقيض ولو ابعد
 وجه وانه ينبغي بداهة اجابوا عنه بان الضروري قد يختلف فيه قوم قليل وكيف
 وقد انكر قوم البديهييات راسا وذلك لحفاء في تصور العارفين ولعسر في تجردهما عن
 العوارض والا وحق ليحصل في الذهن وان التفاوت المذكور انما هو للافلاستين
 اول التفاوت في تجريد الطرفين وهو لا يينا في البداية والتفصيل يطلب من المواقف وشرحه
 قوله اي الترتيب الذي يكون الباعث عليه النادى آه والمقصود بيان شمول التعريف
 لجميع افراد المرف الذي هو الفكر وبيان كونه مانعا لدخول غيره فيه ومداره كون النادى
 المأخوذ فيه علة غائية واثار اليه بهذا التفسير وذلك لان الفرض لا يجب ان يكون
 مرتبا على الفعل في نفس الامر لجواز تخلفه فيها فبشمل التعريف على الفكر الفاسد كما
 سيصرح به وكذا لا يجب ان يعتقد الفاعل ويتيقن ترتيبه على فعله بل يكفي فيه الظن و
 الاحتمال فبشمل التعريف على فكر يؤدى الى مجهول يقينا او ظنا واحتمالا واليه اشار
 بقوله يقينا او ظنا آه قوله فخرج عنه المقدمة آه اي المقدمة التي يجب خروجها عن تعريف
 الفكر لانها ليست من افراد الفكر بل هي من غياره والمقصود دفع ما اورده الفاضل
 العصام من انه بقتى ترتيب في القضية والنسبة التي بين بين فانه للتأدي الى مجهول
 هو الوقوع والملاقاة انتهى وحاصل الدفع ان العلة الغائية للترتيب في المقدمة
 ليست عين العلة الغائية للترتيب الذي في الفكر لان من البين ان النادى غير التحصيل
 قوله المناسبة اي للظن وذلك لان المقدمات المشكوك في الغير المناسبة للظن الاحتمال
 لها للتأدي والنوصل اليه لانها لا تكون مبادى له قوله لوجود آه علة للدخول قوله و
 كذا للتعليم لانه فكر بمعونة الغير آه اي ودخل في تعريف الفكر التعليم الذي يصف
 عليه الفكر وان كان يتوهم خروج منه بناء على ان النادى الى المجهول ليس للترتب
 اي المعلم والمراد من التعريف ان النادى اليه انما هو للترتب لكنه يدخل فيه لكونه
 بالنسبة الى المتعلم فكذا بمعونة المعلم لان المعلم اذا رتب مورا معلومة لتأدي المتعلم
 الى المجهول يحصل تلك الامور والترتيب بينها للتأدي الى المجهول في ذهن المتعلم بوسط
 المعلم كما حصل في ذهن المعلم اولا فيصدق بالنسبة الى المتعلم على ذلك الترتيب بمعونة
 للتأدي آه قوله وكذا الرسم الكامل آه اي وكذا دخل في تعريف الفكر الرسم الكامل

الذي هو من افراد وهو التعريف الجامع لجميع ذاتيات الشيء وعرضياته فانه وان كان
يتوهم خروجه في النظرة الاولى عن التعريف لكون المؤدى الى المجهول كل واحد من خريته
لانفسه لان مشتمل على الجزئين اعني الترتيبين احدهما ترتيب جميع الذاتيات وهو المسمى
بالحد والآخر ترتيب جميع العرضيات وهو المسمى بالرسم الا انه اذا حقق النظر بظهور
المطلوب فيه هو الماهية على الوجه الاكمل وانه معلول واحد يقتضي ان يكون له علة
واحدة وهي عبارة عن ترتيب جميع الذاتيات والعرضيات وهو فكر واحد بالنسبة
الى الماهية المطلوب على الوجه الاكمل وموصل اليها فيصدق عليه تعريف الفكر
فهو من افراد الفكر قوله احدهما موصل الى لكنه آه اي احد الترتيبين وهو الترتيب
بين جميع الذاتيات موصل الى لكنه اي العلم بالترتيب بين جميع الذاتيات موصل الى تصور
المطابق بكنهه مع قطع النظر عن كونه الماهية المطلوبة على الوجه الاكمل وقوله وثانيها
وهو الترتيب بين جميع العرضيات موصل الى الوجه اي تصور هذا الترتيب موصل الى تصور
المطابق بوجه يميزه عما عداه لكونه رسما قوله وكذا قياس المساواة والاستلزام بواسطة
عكس النقيض آه اي ودخل ايضا في تعريف الفكر ما يصدق عليه الفكر من قياس المساواة
والقياس المستلزم بواسطة عكس النقيض قوله والاستلزام بواسطة عكس النقيض آه
كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه اي ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر ينتج بواسطة عكس نقيض الكبرى وهو قولنا كل ما يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر قوله وان اخرجوهما عن القياس آه اي ان كل واحد
من قياس المساواة والقياس المستلزم بواسطة عكس النقيض داخل في تعريف الفكر
لانه يصدق عليه تعريفه وان اخرجوا كلاهما عن تعريف القياس بقيد لذاته لعدم الزوم
الناشئ في شيء منهما لان الزوم اي لزوم النتيجة في الاول بواسطة مقدمة اخبية
اي مقدمة غريبة غير لازمة لاحد المقدمتين المأخوذتين في القياس واما في الثاني
فهو بواسطة عكس النقيض التي هي لازمة لاحد المقدمتين لما عرفت فلا لزوم في لذاته
ايضا وان لم يكن الزوم فيه بواسطة المقدمة الاجنبية كالاول وتماثل البحث يطلب
في شرح المطالع قوله وكذا النظر في الدليل الثاني آه اي وكما في القياس المساواة والقياس
المستلزم بواسطة عكس النقيض داخل في التعريف كذلك النظر في الدليل داخل
في تعريف الفكر وان توهم خروجه عنه بناء على ان يكون النادى حاصلا بالدليل
الاول والمط معلوما به لان المقصود من الدليل الثاني ليس العلم بالمط بالوجه الذي

يدل عليه الدليل الاول حتى يكون معلوما ويكون تحصيله تحصيل الحاصل بل المقصود منه العلم
به بالوجه الذي يدل عليه الدليل الثاني والمط مجهول بهذا الوجه فيصدق على الدليل
الثاني انه ترتيب امور معلومة آه قوله ليشمل الفكر الفاسد آه لما بينا من ان الفرض من
الفعل لا يجب ان يترتب عليه في نفس الامر بناء على جواز تخلفه عنه قوله صورة او مادة آه
ولا يخفى انه مانعة الخلو لمانعة الجمع ولا الحقيقة لان يجوز ان يكون الفكر فاسدا بحسب الصورة
والمادة قوله ويترتب عليه قوله وذلك الفكر ليس آه معطوف على قوله يشمل الفكر
وليترتب عليه قوله وذلك الفكر آه قوله كالتشكيك في نفس الزوم آه اي من المغالطة
المشهوره التشكيك في الزوم بان يقال انه لا ملازمة بين الشئين قطعاً لان الملازمة
اما ان تكون لازمة للمزوم او لا فان كانت لازمة له كان بينها وبين المزوم ملازمة
اخرى وننقل الكلام اليها فيلزم التسلسل وان لم تكن لازمة جازا انفكا كما عاين المزوم
فيجوز ان ينفك اللازم عن المزوم فيلزم ان لا يكون المزوم ملزوماً واللازم لازماً
والحل باختيار الشق الاول ومنع بطلان اللازم الذي هو التسلسل بان يقال هذا التسلسل
تسلسل الامور الاعتبارية الحاصلة باعتبار العقل فتى انقطع اعتبار العقل الاحاد
انقطع تحت آحاد السلسلة ومن البين ان عند انقطاع تحت آحاد السلسلة تنقطع
السلسلة فليس هناك تسلسل في الحقيقة قوله هذا تعريف الفكر آه واورد عليه انه
غير جامع للتعريف بالفصل والخاتمة وحدهما يجب بانه لا بد مع الفصل والخاتمة من
قرينه عقلية مخصصة لانها بحسب منبهما اعم من المحدود فهذا الاعتبار يكون مركبا
مرتبا وبانه مشتقان ومعنى المشتق شئ له المشتق منه فهما مركبان مرتبان والجواب بان
كلاهما مبنيان على عدم جواز التعريف بالمفرد وهذا التعريف لا يتضح كماله لا تفصيح
الا بعد نقل ما ذكره قدس سره في الحاشية الكبرى من انه لا شك اننا اذا اردنا تحصيل
مجهول مشعور به من وجه انتقلت النفس منه وتحركت في المعقولات حركته من باب
الكيف الى ان تجد مبادئ هذا المط ثم تتحرك في تلك المبادئ على وجه مخصوص ثم تنتقل
منها الى المط فهناك انتقالان ويلزم الانتقال الثاني ترتيب المبادئ فذهب المحققون
الى ان الفعل المتوسط بين المعلومات والمجهولات في الاستحصال هو مجموع الانتقالين
اذ به يتوصل من المعلوم الى المجهول توحيلا اختياريا للصناعة فيه مدخل تام فهو الفكر
واما الترتيب المذكور فهو لازم له بواسطة الجزء الثاني وذهب المناخرون الى ان
الفكر هو ذلك الترتيب الحاصل من الانتقال الثاني لان حصول المجهول من مباديته يدور

عليه وجود او عدمه واما الانتفالان منها فارجان عن الفكر الا ان الثاني لازمه الا لا يوجد
بدونه قطعاً والاول لا يلزم بل هو اكثر على الوقوع معه فالنزاع انما هو في اطلاق لفظ الفكر
لا بحسب المعنى قوله وعند المتقدمين آه المشهور ان حركة النفس المحسوسة تسمى تخيلاً وفي
المعقولات تسمى فكر او الحركة الفكرية قد تكون لطلب علم او ظن فتسمى نظراً وقد لا تكون
كذلك فلا تسمى فالفكر اعم من النظر وقال الحكيم نصير الدين الطوسي في نقد المحصل انهما
متراد فان والظ من كلام الشارح ان النظر والفكر مترادفان حيث عرف النظري بالمتوقف
خصوله على نظري ثم قال والنظري يمكن تحصيله بطريق الفكر ولا يخفى ان مجموع القولين
يدل على الترادف بينهما والتحقيق ان لفظ الفكر يطلق بالاشتراك اللفظي على حركة النفس
بالقوة المسماة بالدورة التي هي في مقدم البطن الاوسط من الدماغ سواء كانت في
المحسوسات او في المعقولات وعلى مجموع حركتها اي حركتها من المطالب الى المبدأ وحركتها
من المبدأ الى المطالب كما هو رأي المتقدمين وقد يطلق على حركتها من المطالب الى المبدأ
فقط وهي الحركة الاولى على ما هو رأي المتأخرين قوله بوجه آخر آه اي المطر وان كان
معلوم بوجه فهو مجهول بوجه آخر فلا يلزم استعمال ما علم حتى يلزم تحصيل الحاصل
قوله ما كافي آه والمقصود رد ما ذكره الفاضل العصام من ان كلمة اذا ينبغي ان تكون
ظرفية لا شرطية كما يقتضيه جعل رتبناهما هنا وجعل وسطنا فيما بعد جزاء والصلوب
ذكرهما بطريق العطف قوله وهو المقصود بالافادة آه وقصر الجمل على المقصود الاصل
بالافادة ليشعر كون قوله ورتبناهما جزاء لان المقصود الاصل من التمثيل انما هو الترتيب
فلو لم يجعل قوله ورتبناهما جزاء بل جعل معطوفا لم يكن الترتيب مقصوداً اصلياً بالافادة
ولا يخفى ان ما اختاره في رد الفاضل العصام مبنى على مذهب اهل العربية وهو ان الحكم
في الثاني والشرط قيد ولا يصح على ما ذهب اليه اهل المعقول من ان الحكم بين المقدم
والثاني لان المقصود الاصل عند اهل المعقول انما هو الحكم بينهما لا التالي لان يقال
ان التالي مقصود عنده ايضا بالنسبة الى المقدم قوله والمعنى ان الترتيب آه المقصود
منه دفع اعتراضه ورده على الشارح وهو انه لو حمل على اللغوى لاشتمل التعريف الفكر
الفاسد بصورة لانه لو لم يوضع فيه كل شيء في مرتبه ويجب ان يشمله ليصح قوله وهو
ليس بصواب دائماً انتهى وحاصل الدفع ان المراد بالمرتبة في قوله في مرتبه مرتبة
عند الواضع المرتبة اي في اعتقاده سواء كانت تلك مطابقة لمرتبه في الواقع ونفس
الامر ولا قوله فبشمل الفكر الفاسد وذلك لكون الفكر بالفكر الفاسد كل شيء

وجزء منه في مرتبه في زعمه وان لم يضع في مرتبه في نفس الامر قوله وفيه اشارة آه اي
وفي هذا المعنى اشارة لما عرفت من ان المراد بالمرتبة هو المرتبة عنده قوله اذا الترتيب
ليس وضيع كل شيء آه وتحقيق السؤال ان الضمير في مرتبه اما راجع الى كل شيء او الى شيء
فعلى الاول اما ان يكون المراد بكل شيء الذي اضيف اليه المرتبة هو المراد بكل شيء والذي
اضيف اليه الوضع وكل واحد من الاحتمالات الثلاثة باطل ما بطلانه فظاهر لان الترتيب
وضع كل شيء في مرتبة كل شيء يغير كل شيء تعلق به الوضع واما الثاني والثالث فلانها
يستلزمان جعل كل شيء في مرتبة شيء واحد وهو ظاهر البطلان ايضا قوله ان الضمير
الراجع الى النكرة المذكورة ولا يحكم سابق عليه معرفة آه اي المذكورة قيل الضمير نسبة
مطلقة سابقة على الضمير معرفة بمخصصة لصيرورة الضمير معهود بذلك الحكم الذي
هو النسبة مطلقاً افراد الرضى بالحكم النسبة مطلقاً سواء كان نسبة تامة خبرية او لا وان
كان الحكم في المثال الذي ورده نسبة تامة خبرية وهو جاء في رجل خبرته فلا يرد ان هذا
الجواب غير مطابق لما ذكره الرضى لان الظاهر من كلامه ان المراد بالحكم النسبة التامة
الخبرية وهذا الجواب مبنى على تعميم الحكم منها ومن النسبة مطلقاً اذ لا وجود للنسبة
التامة الخبرية ههنا بل موجود هنا النسبة الاضافية اعني اضافاً الى الوضع واصناف المرتبة
قوله فيختار ان الضمير راجع الى كل شيء آه ولا يخفى انه جواب باختيار الشق الاول
وحاصله ان الضمير راجع الى كل شيء لكن لا مطلقاً بل بعد كونه نكرة مخصصة بما
اضيف ونسب اليه وهو الوضع مع اعتبار التوزيع اذ حيث يكون مثل قولهم ركب
القوم دوابهم ولا شبهة في صحة قولهم هذا ولولم يكن نكرة مخصصة لكان مثل
ركب القوم كل دابة او دابة ما سواء كانت من دوابهم او لا وهو لا يصح وبما ذكرنا
ظهر ان مدار التوزيع على ان تكون النكرة مخصصة او لا يمكن التوزيع بدون كون النكرة
مخصصة اذ الوضع حيث يكون معتبر في الشيء الاول وغير معتبر في الشيء الثاني
فيكون المال وضع كل شيء في مرتبة كل شيء مطلقاً كما لا يخفى وبهذا التحقيق ظهر فساد
ما قيل هذا ان كان على سبيل التوزيع فيها ونعم والا لم يخلص عن السؤال اذ وضع كل
شيء يقضي ثبوت الوضع لكل واحد من الاشياء على سبيل الاستغراق في مرتبة كل
واحد من الاشياء التي يتعلق بها الوضع انتهى وظهر ايضا فساد ما قيل في جواب
ما قيل اللهم الا ان يقال ان لفظة كل في قوله الضمير راجع الى كل شيء وفي قوله في مرتبة
كل شيء زائد سهو من قلم الناسخ كما يدل عليه قوله الآتي في تعريف الموضوع بانه

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية آه حيث قال المحشي في تعيين الشارح مرج
الضمير اشار الى ان الضمير في قول المص راجع الى علم باعتبار معلوميته بانسب الموضوع
اليه سابقا فيكون حاصل الجواب هنا ان الضمير راجع الى شئ والمعنى وضع كل شئ
من الاشياء في مرتبة شئ يتعلق به الوضع انتهى وذلك لانه لا شك في صحة هذا الجواب
لما عرفت مع ان في قوله فيقارن الضمير راجع الى كل شئ آه اشار الى مكان الجواب بارادة
الشق الثاني وآه قال المحشي فيما سياتي في حاشية قول الشارح في ذلك العلم من انه اشار الى
ان الضمير آه جواب عن السؤال المذكور بارادة الشق الثاني واجيب بان محمول على التوزيع
بان يجعل شئ واحدا مرتبة نفسه وهكذا بقرينة العقل وظهور الاستحالة انتهى وهذا
مبنى على كفاية قرينة العقل وظهور الاستحالة في الحل على التوزيع وكفايتهما منظور فيها
واجاب الفاضل العصام بان التعريف اجمال مفصلات لا تحصى فان الراد ان ترتيب الحيوان
الناطق وضع الحيوان في مرتبته ووضع الناطق في مرتبته وهكذا والحل المتوهم ناشر
من الاجمال يدفعه ملاحظة التفصيل الذي هو المقصود والاجمال في مقام ضبط
التفصيل من متعارفات اللغة والعرف انتهى واورد عليه ان المراد هذا المعنى بلا شك
لكن لا يؤدي هذا المعنى بهذه العبارة حملا على ظاهرها هذا ما عندك في تحقيق هذا
المقام والعلم عند الملك العلامة قوله ولا شك ان الاوضاع آه دفع سؤال مقدرو هو
ان اعتبار التوزيع ههنا لا يصح لانه وان كان الموزع عليه اعني المرتبة امورا متعددة
الا ان الموزع اعني الوضع غير متعدد وحاصل الدفع ان الموزع ايضا متعدد قوله اذ كل
واحد آه هذا في الحقيقة دليل للقدمة المطوية القائلة بان تعدد الاشياء يستلزم
تعدد المراتب قوله فاندفع المحذور آه وقد فصلناه فتذكر قوله وصار المال ما في الناج
آه فيه اشارة الى ان ما في الناج لا يرد عليه السؤال المذكور قوله والاضطران يقال
وضع شئ بعد شئ آه كما هو في الناج قوله الا انه زاد لفظة كل اشارة آه اي في زيادة
لفظة كل فائق وهي اشارة الى ان الترتيب آه وهذه الفائق مخلو عنها القول الاظهر كما
خلا ما في الناج عن هذه الفائق قوله فاندفع ما قيل آه وذلك لان الزيادة لفظة كل
لمجرد الاشارة الى ان الترتيب للغوى لا بد فيه من ان يوضع كل من الامور الموضوع في
موضعه ومرتبته ولا يكفي فيه وضع بعض منها في موضعه ومرتبته دون الاخر
منها ومن البين انه لا يقتضي تعدد الترتيب للغوى بحسب تعدد الاشياء الموضوع
قوله في التوسيف اشارة آه والمراد دفع ما ذكره الفاضل العصام من انه وصف الاشياء

بالمعددة تنبها على ان المراد بالجمع مجزئ التعدد وحاصل الدفع ان في التوسيف فائق وهو
الاشارة الى آه قوله وكذلك لا يكون التركيب آه متفرع على بقاء التعدد حال الترتيب
اي اذا اعتبر في الترتيب بقاء التعدد حال الترتيب لا يكون تركيب الكل الطبيعي من الاجزاء
المحمولة عند المحاكين بوجوده في الخارج مستقلا ترتيبا لان الكل الطبيعي المركب على
القول مركب خارجي فاجزاء متعددة في الخارج ولا خفاء في انه لا تعدد للاجزاء
المحصولة في الخارج واما عند القائلين بوجوده في الذهن فقط دون الخارج وانما
الموجود فيه افراده دون نفسه فهو مركب ذهني فاجزاء متعددة في الذهن ولا شك
ان الاجزاء متعددة في الذهن فتركيب الكل الطبيعي على هذا المذهب يطلق عليه الترتيب
كما لا يخفى قوله اي يعتبر فيها آه والمراد تفسير لقوله جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق
عليه اسم الواحد وفيه اشارة الى ان الجمل مصدر فعل مجهول بمعنى الاعتبار قوله
بحيث يتصف بالوحدة آه فيه اشارة الى ان المركب قسما حقيقي واعتباري والاول
هو الذي يكون المجموع واحدا غير محتاج في وحدة الى اعتبار معتبر وهو انما يكون اذا
كان بعض اجزاء المركب محتاجا الى بعضه كالجسم المركب من الهيولي والصورة والثاني
وهو الذي يكون المجموع واحدا محتاجا في وحدة الى اعتبار معتبر وهذا انما يكون
اذا لم يكن بعض اجزاء المركب محتاجا الى بعض اخر منها كالسكر فانه ماهية واحدة
وحدتها اعتبارية لان من المعلوم ان بعض الاجزاء منها لا يحتاج الى بعض اخر منها
كما بين في محله والى ان الترتيب ايضا قسما حقيقيا اي يطلق عليه الواحد حقيقة
كقولنا في تعريف الانساق الحيوان الناطق وكقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه
يطلق على الاول الحد الواحد حقيقة وعلى الثاني القياس الواحد كذلك وترتيب اعتباري
كالعرف بالوجه الاكمل المركب من جميع الذاتيات والعرضيات وكالقياس المركب
من القياسين يطلق لفظ الواحد عليهما بالوحدة الاعتبارية قوله لفظ واحد آه
اضافة اللفظ الى الواحد ببيان آه وفي قوله على ما هو الشائع في اضافة الاسم واللفظ
آه والمقصود دفع ما اورده الفاضل العصام عليه قدس سره من ان ما قال السيد
انها ببيان خفي محتاج الى البيان انتهى وحاصل الدفع ان هذه الاضافة اضافة العام
الى الخاص لمجرد بيان جنس المضاف اليه واطلاق لفظة البانية بمعنى البانية اللغوية
لا بمعنى الاصطلاحية على هذه الاضافة شائعة في اختلاف الاسم واللفظ الى ما بعدها
ومراده قدس سره من قوله ببيان هو البانية اللغوية لا الاصطلاحية حتى يرد عليه

ما اوردته بناء على ان الاضافة البيانية الاصطلاحية مشروطة بكون المضاف اليه جنس
 المضاف اي يصدق المضاف اليه على المضاف وعلى غيره على ما فسر الشيخ الرضى ووقع
 عليه قوله كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالنسبة اليه من الاضافة
 المحضة فهو بمعنى الامر وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير
 من ولا ثالث لهما انتهى فظهر بطلان ما قيل ويشترط في الاضافة البيانية الاصطلاحية
 امران كون النسبة بين المضاف والمضاف اليه عموما من وجه وكون المضاف الى المضاف
 للمضاف واما الثانية فقد يكون النسبة بينهما عموما مطلقا وقد يكون عموما
 من وجه بشرط ان لا يكون المضاف اليه اصلا للمضاف انتهى ولا يخفى ان المتبادر من
 قوله قد سئل اي اسم هو الواحد انه اراد بالواحد لفظه ويحتمل ان يكون مراده ما صدق
 عليه لفظ الواحد بمعنى ما يصدق عليه مفهوم لفظ الواحد كما اشرنا من ان الحد والرسم
 والقياس والحجة اسماء يصدق عليها مفهوم لفظ الواحد حقيقة وان الحد التام
 والرسم التام والقياس الاستثنائي والقياس الاقتراني وغير ذلك اسماء يصدق
 عليها مفهوم لفظ الواحد اعتبارا قوله والمطابق لما وقع في بعض النسخ بالنسبة
 الظاهرة معطوف على قوله الشايع وقوله بالنسبة متعلق بوقع وانما كانت الاضافة
 البيانية اللغوية مطابقة لما وقع بالنسبة لانه كما يجوز كون الموصوف موضوعا
 والصفة محمولا كذلك يجوز كون المضاف موضوعا والمضاف اليه محمولا قيل ان
 اراد المحشى ان الواحد مراد اللفظ صفة للاسم فمنوع لان الواحد لو كان حيث علم
 والعلم لا يكون صفة وان اراد ان الواحد يراد به مفهوم فمن كونه صفة للاسم
 لا يلزم ان يكون الاضافة ببيانية الله الا ان يقال اذا كان صفة للاسم يكون
 في ما لا اسم الله هو الواحد فيظهر المطابقة او يقال ان المراد من قوله وقع في
 بعض النسخ بالنسبة في صورة التوصيف فيكون مراد اللفظ بدل اللفظ لا من الاسم
 فيظهر المطابقة انتهى وفيه نظر اما اول فلان العلم يجوز ان يكون صفة بالنا ويل
 على ما بين في محله واما ثانيا فلان المحشى لم يدع باستلزام كون الواحد صفة
 للاسم لكون الاضافة ببيانية وهو ظاهر بل ادعى المطابقة بينهما على ما بيناه واز
 هذا من ذلك واما ثالثا فلان حمل قوله بالتوصيف على في صورة التوصيف خلاف
 الظاهر على ما لا يخفى قوله ولما وقع في شرح الاشارات آه لما عرفت من ان الاضافة
 البيانية اللغوية تقتضي كون الاسم عبارة عن الواحد فلا حاجة الى ذكر الاسم

قوله للقول ما هي الترتيب آه اي لتحصل ما هي الترتيب به دون التأليف قوله
 لا للاحتراز آه اي لا للاحتراز عن التأليف قوله اذ لا يمكن وجود الاشياء آه علة لقوله لا للاحتراز
 اي اذ لا يمكن وجود اشياء متعددة لا في الذهن ولا في الخارج بحيث يطلق عليها
 اسم الواحد من غير نسبة بينها بالتقدم والتأخر لعدم امكان وجود اشياء مع
 بقاء تعددها من غير نسبة بعضها الى بعض بالتقدم والتأخر حسا او عقلا في نفس
 الامر حتى يصدق التأليف ولا يصدق عليه الترتيب ويكون القيد احتراز عنه
 اذ على تقدير كونه قيد احتراز لا يكون الاحتراز عنه قوله حسا او عقلا آه الاول
 اشارة الى التركيب الخارجي والثاني الى التركيب العقلي بالتقدم والتأخر في التعريف
 اعم من الحسي والعقلي فالتعريف يشمل على الترتيب الحسي والترتيب العقلي من اقسام الترتيب
 قوله فالتأليف اعم منه مفهوما آه اذ لم يعتد في مفهوم التأليف بقدر نسبة بعض الاشياء
 الى بعض بالتقدم والتأخر قوله واما صدق افتساويان آه وذلك لما عرفت من
 لا يمكن وجود اشياء مع بقاء تعددها بدون التقدم والتأخر بينها حسا او عقلا
 في نفس الامر حتى يصدق عليه التأليف ولا يصدق عليه الترتيب قوله وقيل
 آه القائل هو العلامة النفاذاني قوله معناه آه اي معنى قوله ويكون لبعضها
 تقدم آه انه يصح ان يقال بعد جعلها شيئا واحدا ان هذا متقدم وذلك متأخر
 اي يصح ان يقال بعده ان هذا متقدم في الحس والعقل فقط لا في احدهما وفي
 نفس الامر ومتأخر في احدهما فقط لا في احدهما وفي نفس الامر فالاشارة اعم
 من الاشارة الحسية والعقلية قوله وحينئذ يتحقق العموم آه اي وحين كان معنا
 قوله ويكون لبعضها تقدم آه ما ذكره القائل يكون التأليف اعم من الترتيب بحسب
 الصديق اي التحقق كما يكون اعم منه بحسب المفهوم اذ يتحقق التأليف في الحلقة المركبة
 من الشكل واللون دون الترتيب اذ لا يمكن ان يقال بعد تركيب الحلقة منهما ان هذا
 اي الشكل واللون متقدم وذلك اي اللون او الشكل متأخر وان كان احدهما
 متقدما والاخر متأخرا في نفس الامر لان مدار صحة الاشارة الحسية والعقلية
 على التميز في احدهما بينهما ولا تميز ههنا في احدهما فيما بينهما قوله في الحلقة المركبة
 من الشكل واللون آه وهما متميزان في الحسن لان الهيئات الشكلية محسوسة بالنسبة
 على ما شرح المواقف وما وقع في النسخ من الحقيقة سهو من الناس حين قوله والحركة
 المدحرجة المركبة آه اي الحركة الحاصلة في الكرة المدحرجة من على الجبل الى اسفله مثلا

وهذه الحركة مركبة من الحركتين احدهما حركة اينية والاخرى حركة وضعيه وذلك لان تلك الكرة المتحركة في الاين من مبداء المسافة الى منتهى اين واحد مستمر هو كونه متوسطا بين المبدأ والمنهى لكنه غير مستقر بل يختلف نسبه الى حدود المسافة ويتعد بحسب تعددها وحدود المسافة فتعدد بالفرض فالايون اتعدد ايضا بالفرض ومن البين انه يتبدل وضع تلك الكرة المتحركة لتغير نسبة اجزائها الى امور خارجة عنها وتغير الهيئة الحاصلة بسبب تلك النسبة هو الحركة الوضعية لها قالوا الحركة انما تقع في القولا الاربع الكم والكيف والوضع والايون والتفصيل مع التحقيق يطلب من الكتب الحكمية قوله والامور الذهنية المحولة دفعة آه اي المحولة في زمان واحد وهي مركبة لا ترتيب فيها قوله واما الجسم المركب من الهيولى والظواهر فانه دفع لسؤال مقدرو هو انه هل يوجد الترتيب في الجسم المركب من الهيولى والصور ام لا وحاصل الدفع ان الترتيب يوجد فيه باعتبار كل من الهيولى والصور لان الهيولى تحتاج الى الصورة في بقائها والصورة تحتاج اليها في تشخصها فاذا اعتبر العقل الاحتياج الاول ولا حظ له حكم بتقدم الصورة على الهيولى واذا اعتبر الاحتياج الثاني ولا حظ له حكم بتقدم الهيولى عليها قوله قد سره والتركيب يرادف التاليف آه قال الفاضل العصام وقد ذكر في حواشي الكشاف ان التاليف من الالف فلا بد من رعاية النسبة بين الآخر فحينئذ التاليف انحصر انتهى ويمكن ان يقال ما ذكره قد سره ههنا هو المشهور وما ذكره هناك مبني على ما هو التحقيق عنده قوله هذا اكثر آه اي هذا الحكم وهو كل جمع آه اكثرى ومراد المشرح منه بيان قرينة المجاز اذا رادة الاثنين من الجمع على سبيل المجاز بناء على ان اقل الجمع ثلثة وفي هذا الحكم اشارة الى ان استعمال صيغة الجمع في هذا الفن حقيقة عرفية فلا حاجة الى القرينة قال الشيخ الاكبر في الفتوحات المكية رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الوقائع فسألته عن اقل مراتب الجمع قلت ذهب فريق الى انه ثلثة وفريق الى انه اثنان فما الحق فقال عليه الصلوة والسلام اخطاء هؤولاء وهؤولاء ينبغي ان يفصل ويقال الجمع اما جمع فردا وجمع زوج ناقل مراتب الاول ثلثة واقل مراتب الثاني اثنان على ما في حاشية النالوج لابن السكوتي قوله ما من عام آه وما نحن فيه عموم بمعنى الاستغراق كما هو العموم* الاصولي قوله ليست كذلك آه لان المعبر في تلك المجموع انما هو الافراد الذهنية وهي غير منحصرة في عدد على ما سيجي فلا وجه للارادة ما فوق الواحد منها قوله

وجهه آه اي وجه كون المراد من كل جميع مستعمل في تعريفات هذا الفن ما فوق الواحد قوله ان الاصل في الفن آه اي المقصود الاصل في الفن كما يدل عليه فيما يتبعها ويحتمل ان يراد بالمسئلة اي المسائل في الفن مباحث الموصول الى التصور والتصديق قوله يكفي الامر ان آه لان الموصول مثلا الى الانسان هو الحيوان الناطق وهو مركب من امرين وكذا الموصول الى التصديق وهو الحجة مركب من امرين هما مقدمتان على ما هو الاكثر قوله في تعريفهما آه اي في تعريف الموصولين كقولنا في تعريف الموصول الى التصور اي القول الشايع قول مؤلف من الكلليات وقولنا في تعريف الموصول اي الحجة قول مؤلف من اقوال آه قوله فيما يتبعها آه اي في تعريف يتبع الموصولين وهو تعريف الفكر والمقصود دفع سؤال وهو ان استعمال الجمع في تعريف الفكر ليس في تعريف من تعريفات الفن لانه لم يشرع بعد الفن اذ مقدمة الشروع خارجة عنه وحاصل الدفع انه وان لم يكن تعريف الفكر منها الا انه من نواحي الفن فان محولات الفن الايضالات بالنظر والفكر فلا بد من تعريف النظر في تصور المحولات لمساائل الفن وفيه تعريف لما ذكره الفاضل العصام في دفع السؤال من قوله تعريف الفكر من تعريفات الفن لانه من المبادئ التصورية للفن فان محولات الفن الايضالات بالنظر على انه يجوز ان يكون المراد بالاستعمال في التعريفات في الفن الاستعمال في التعريفات في كتب الفن انتهى محصلا وحاصل التعريف ان كون تعريف الفكر من المبادئ التصورية لا يستلزم كونه من تعريفات الفن وهووظ وان تقدير المضاف وهو الكتب تكلف لا يحتاج اليه الا عند الداعي اليه ولاداعي ههنا كما بيناه قوله الا نادرا آه كالمجموع المأخوذة في تعريف النوع والجنس قوله يعني ان هذا القيد ليس احترازا يا آه هكذا ذكره الفاضل العصام واقترض عليه بان حينئذ لا بد من تجريد الترتيب عن ذلك التعدد انتهى وفيه نظر لانه يجوز ان يحمل على التأكيد على ان الامور المعبرة في الترتيب مطلقة والامور المذكورة في تعريف الفكر مقيدة وهي الامور المعلوم فلا يحتاج الى التجريد قوله الترتيب بالذات آه اي الترتيب بلا واسطة ترتيب آخر وهو المقصود الاصل انما يقع المعلومات والترتيب بالتبع اي بواسطة ترتيب آخر وهو الترتيب في المعلومات انما يقع في الصور اي في العلوم وهو المقصود بالتبع قوله سواء قلنا بمغايرة العلم بالمعلوم بالذات آه كما هو المشهور من ان العلم هو الصورة العقلية والمعلوم هو الامر الخارجي فالعلم والمعلوم مختلفان بالذات وبالا اعتبار الوجود الذهني والخارجي قوله او

بالاعتبار أنه كما هو التحقيق من أن المعلوم هو الصورة العقلية أيضاً لكن باعتبار قيامها بمطلوب الذهن مطلق العلم وبذ من زيد علم زيد وبذ من عمرو علم عمرو وهكذا ومع قطع النظر عن ذلك القيام معلوم فالعلم والمعلوم متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار لا باعتبار الوجودين وما يرد على كون المعلوم هو الأمر الخارجى أنه لو كان كذلك لكان لعلم بالمعدومات في الخارج كالعنقاء علماً بلا معلوم ومن البين أنه لا يستلزم تحقق أحد المتضامين اعنى العالمية بدون الآخر اعنى المعلوماتية باطل قطعاً وإن اثبتا بوجهها شمس العلم بلا معلوم والتفصيل يطلب من محله قوله كذا افادة السيد حواشى شرح المطالع آه حيث قال قدس سره اذا هتشت حالك في النظر وجدت أنك في تلك الحالة تلاحظ الأمور المعلوم على ترتيب معين وتنتقل من بعضها إلى بعض وبملاحظتها على ذلك الوجه ترتيب صورها في الذهن فتودى تلك الملاحظة إلى ملاحظة معلوم آخر فالمرتبة قصداً هو الماهيات المعلومه وانما ترتب صورها تبعاً لها ومن قال أنها علوم فقد اراد بها المعلومات واعتبر الترتيب التبعي قوله من عدم تمامه آه بيان للشك أى عدم تمام قوله قدس سره اراد بالعلوم آه وحاصله أنه لا يتم ما ذكر قدس سره في توجيه هذا القول لأنه لا حاجة إلى الإرادة المذكورة ولا وجه للحكم على ترتيب المعلوم بكونه تبعياً قوله عدم التدبر للمغايرة الاعتبارية آه ولا يخفى أن المغايرة الاعتبارية بين العلم والمعلوم كافية في التوجيه بقوله اراد بالعلوم المعلومات آه قوله ذكر الأقسام الثلاثة آه والمقصود دفع ما أورده الفضائل العصاره هنا على الشارح من أنه لو اريد بالظن ما هو المشهور من الاعتقاد الراجح مع تجوز النقيض بقى الجزم المطابق الغير الثابت خارجاً عن البيان ولو اريد ما يقابل اليقين وكثيراً ما يجئ بهذا المعنى لكان ذكر الجمليات مستدركا انتهى ولا يخفى وجه الدفع قوله فإن الحكم بأحد الطرفين آه فيه إشارة إلى أن الشك من قبيل التصورات إذ ليس فيه حكم بأحد الطرفين النسبة بل هما متساويان عند العقل قوله أما بامتناع الآخر أى بعدم تجوز الطرفين الآخر بقية المقابلة قوله الثانى المظنون آه وصورة الطرف الرابع تسمى ظناً والطرف المرجوح يسمى هو هو ما وصورة تسمى وهما فقيه إشارة إلى أن الوهم من قبيل التصورات كالشك قوله تقليد التجهد آه أى تقليد المقلد للتجهد فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله قوله تسليماً آه سواء كان مقارناً لتسليم الجمهور ويسمى مسلم العام المطلق أو التسليم طائفة ويسمى مسلم العام

المقيد أو التسليم شخص ويسمى مسلم الخاص كما في شرح الاشارات قوله وعليه بناء الصناعة على الأربع آه أى على ما ذكره من تقسيم المصدق إلى هذه المصدقات لأن بناء البرهان على اليقين والخطأية على المظنون والتقليد والجدل على المسلم والسفطة على الجهل المركب والموضوع ولم يتعرض للشعر لعدم كونه أمراً مصداقاً هو أمر محيل فهو الحقيقة من قبيل التصورات كالوهم والشك فعند التحقيق أن الصناعات أربع على ما ذهب إليه شارح الاشارات قيل فإن قلت هذا البناء مخالف للمشهور وهو أن أقسام التصديق أربعة الظن واليقين والجهل والتقليد قلت المسلم والموضوع في الحقيقة داخل في أحد الأقسام الأربعة وعدما قسماً مفرداً مبنى على اعتبار المغايرة الجزئية والمشهور مبنى على عدم الاعتبار للمغايرة الجزئية فرجع البيان إلى ما هو المشهور انتهى وفيه نظر أما أولاً فلأن الدخول في أحد الأقسام الأربعة غير مسلم ولو دخل المسلم في أحد الأقسام الأربعة لانتفى بناء الجدل ولعله لهذا عدل عن التقسيم المشهور إلى هذا التقسيم وأما ثانياً فلأن علم معنى المغايرة الجزئية فلا بد من البيان حتى تكلم عليه أولاً مع أنه فيه اعتراف بالمغايرة بين التقسيمين قال في شرح المطالع ما حاصله أن مواد الأقسام بحسب الصناعات ثمان الأولى اليقينية وثانيها المشهورات كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وثالثها المسلمات كقولنا القياس حجة ورابعها المقبولات كالقضايا المأخوذة من العلم وخامستها المظنونات وسادستها المحيالات كقولنا القائل الخمر باقوة سيالته والعسل سره مهوع وسابعها الوهميات وهى قضايا كاذبة يحكم بها الوهم كقولنا كل موجود مشار إليه وثامنها المتشابهات سواء كانت متشابهة بالاوليات أو بالمشهورات أو بالمقبولات وبالمسلمات فالقياس البرهانى مركب من مقدمات يقينية وصاحبه حكيم والقياس الجدل هو القياس المركب من المشهورات أو منها ومن المقبولات وصاحبه مجادل والقياس الخطأ هو القياس المركب من المظنونات أو منها ومن المقبولات وصاحبه خطيب واعظ والقياس الشعرى هو القياس المركب من المحيالات وصاحبه شاعر والقياس السوفسطائى هو ما مقدمه مشبهات بالقضايا الواجبة القبول والقياس المشاغبي هو مقدمه مشبهات بالمشهورات فصاحب السوفسطائى في مقابلة الحكيم وصاحب المشاغبي في مقابلة الجدل قوله الكاف مجرد قران الفعلين آه والمقصود منه دفع ما أورده العصاره على الشارح وهو أن الفكر في التصديقات تحقق لا شبهة فيه بخلاف التصورات فينبغى أن يجعل جريان الفكر في التصديقات مشبهاً به وما أجاب

بانه من قبيل التشبيه المقلوب اختياره مبالغة في جريان الفكر في التصورات كما يقتضيها
المقام وحاصله دفع السؤال ان الكاف مجرد قران الفعلين في الوجود لا للتشبيه وحاصله
دفع جوابه انه فلفظ لا يحتاج اليه وما اورد على ذكره الفاضل العصام في الجواب من ان
التشبيه المقلوب في مثل هذه العبارة التي يقصد بها افادة المال فقط دون الفعلة
والبلاغة بعيد جدا فليس شئ لا نالا نسلم ان المقصود بمثل هذه العبارة افادة المال
فقط اى بدون الابليغة خصوصاً اذا اقتضى المقام تلك الافادة قوله على ما في الرضوخ
حيث قال ما حاصله انه يجي ماء الكاف بعد الكاف فكما نلته معان احدها تشبيه
مضمون جملة بمضمون جملة اخرى كما كانت قبل ماء الكاف التشبيه المفرد بالمفرد قال
تعالى اجعل لنا الهام كما لهم الهة وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب
انظر كما اتيك اى اعلما اتيك وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو
قولك ادخل كما يسلم الامام وكما فامزيد قد عرفت قوله ومن لم يفهم آه قيل الحق في يده
لان كون الكاف للقران لا يناسب هذا المقام لانه لا يلزم ان يكون الفكر في التصور و
التصديق في وقت واحد كما يقتضيه كافي القران فالحق ان يكون الكاف للتشبيه و
ان يجاب عن السؤال بما اجاب به انتهى وفيه نظر لان اقتضاء كافي القران كون الفعلين
في وقت واحد ممنوع لان من البين ان صحة قولنا كما فامزيد قد عرفت ولا يتوقف
على كون قيام زيد وقعود عمر في زمان واحد بل يصح على تقدير اختلاف زمان القيام
والقعود بان يكون زمان القعود عقيب زمان القيام قوله حيص بصر في القعود
يقال وقع في حيص بصر بفتح الماء والباء والصاد وفي حيص بصر بكسر الماء والباء
وفتح الصاد وحيص بصر بفتح الماء والباء والصاد وحيص بصر بكسر الصاد الاول
وحيز الثانية وحيص بصر بجرهما وفي حاص باص بكسرهما اى وقع في خلط لا
محيص عنه ويقال جعلتم الارض عليه حيص بصر وحيصا بصر اى ضيعتم عليه حتى
لا يتصرف فيها قوله وقدم الجريان ان في التصور آه دفع لما ذكره العصام من قوله على ان
المقصود بيا ما يقتضى حمل على ما يتنازل التصور ايضا والملايم له ان يقال ان الفكر
كما يجري في التصديقات يجري في التصورات انتهى ولا يخفى وجه الدفع قال الشارح لا
يقال ان منشأ السؤال عدم معرفة السائل ان المقدمة لقائلة بان من شرائط تعريف الفهم
عن استعمال اللفظ المشترك مخصصة بما اذ لم يوجد قرينه واضحة او منشأ عدم التنبه
على القرينة قوله لا دخل له في السؤال آه اعرض عليه بانه نبه على مغايرة المعنى الثاني للمعنى الاول

انتهى ولا يخفى ما فيه لانه لا حاجة اليه اذ مبنى السؤال انما هو على الاشتراك سواء كان
الثاني اخص من الاول او اعم منه او مساويا له او مبائنا له قال الشارح واما في الظن
آه يحتمل ان يكون كل من مقدميه ظنية ويحتمل ان تكون صفرا بيقينية والجهل المذكور
كبراه يقينية ومنه قوله بجهولة قوله بمعنى قبل تعريف الفكر آه والمراد دفع الايراد الا ان قوله فلا
يرد آه لان كونه قبل تعريف الفكر يشترط سبقه الى فهم المتعلم وهو كما في القرينة لان
القرينة لا يحتمل ان تكون تصا في الدلالة وقيل القرينة عدم اختصاص الفكر في التصديق
قوله واذا دلت القرينة آه والتصور دفع ما اورد الفاضل العصام من انه لا وجه
لتخصيص الاشكال بلفظ العلم لان الجهل مثله في الاشتراك والقرينة التي ذكرها لا
تنفع اقتضاها في العلم انتهى وحاصل الدفع ان دلالة القرينة على تعيين معنى العلم
ومعنى الجهل متساوية فالعرض لاحدهما يقتضي عن العرض للاخر وفيه اشارة الى انه لا بد
من القرينة ولا يكفي اشتراك العلم بالمعنى الاول كما زعم العصام قوله تعيين معنى الجهل ايضا
آه اى بقرينة المقابلة فتقدم ذكر العلم قرينة ايضا على كون المراد من الجهل في قوله
للتأدي المجهول عدم حصول صورة المطلوب وهو الجهل البسيط اذ هو مقابل للعلم
بالمعنى الاول لا عدم اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع وهو الجهل المركب لانه مقابل
للعلم بالمعنى الثاني واعلم ان لفظ العلم كما يكون مشتركا بين المعنيين المذكورين في الشرح
يكون لفظ الجهل مشتركا بين المعنيين احدهما يسمى جهلا مركبا والثاني يسمى جهلا
بسيطاً والمذكور في الشرح هو الجهل المركب فلا يراد انه يلزم جعل قسم الشئ قسمته
قوله اعتبار الجهل آه اى في المطلوب قوله اعتبار المعلومة آه في المبادئ قوله يعنى
ان المراد بالجهل آه اى ان المراد بالجهل في المطلوب الجهل من وجه لا من كل وجه قوله ان هذا
اكتساب واقع آه والمقصود ان قول الشارح اما المجهول التصوري فاكتسابه من الامور
التصورية آه ليس قضية ضرورية بل هو مطلقة عامة قوله وكذا في قوله في الامور
التصديقية آه اى وكذا قول الشارح واما المجهول التصديق آه مطلقة عامة قوله
قد ستره وان لم يعبر بها ان امتناع آه قيل ما حاصله ان المجهول التصوري يمكن
اكتسابه بالامور التصديقية لان اثبات جنس الشئ وفصله بطريق الاستدلال ممكن
واما المجهول التصديق فلا يمكن اكتسابه من الامور التصورية لان اكتساب المجهول
التصديق بان يحصل العلم اليقيني بان النسبة الواقعة في المجهول التصديق مطابقة
لنسبة الخارجية في نفس الامر وذلك العلم اليقيني لا يحصل بتصورات اجزاء القضية

اذ غاية ما يحصل من هذه التصورات حصول لا جزاء في الذهن لا غير فكيف المطابقة لا
مطابقة للنسبة الخارجية انتهى ولا يخفى ان قوله لان اثبات المجنس آه مبنى على ما ذهب
اليه بعض الحكماء من امكان تميز الذاتي عن العرضي لانه عسير وان في قوله فكيف يعلم
المطابقة آه نظر عند من قال ان التصورات كلها مطابقة للواقع قوله اشارة الى ان
لطاائف اخرى آه لان اللطاائف جمع كثرة وليس مستعملا في التعريف حتى يكون محمولا على ما
فوق الواحد قوله من التبيين على ان آه بيان لقوله لطاائف اخرى ولا شك ان صحة التعريف
لا يتوقف على شئ من التبيينات الثلاثة فتكون من محسنات التعريف الذاتية على صحة التعريف
وليس المراد باللطاائف الا هذه وقد اشار الشارح الى التبيين الاول والثالث فيما سبق ومن
اللطاائف لهذا التعريف ان المبادئ لا بد ان يكون معلومة ومنها الاشارة الى الفاعل ولا
والى الغاية آخر على طبق ترتيبهما في الوجود ومنها اضافة المشير الى الصورة الى المشير الى
المادة على طبق اضافة الصورة الى المادة ومنها الاشارة الى الفاعل والصورة اللذين
يكون المعلول معهما بالفعل بلفظ واحد وهو لفظ الترتيب ومنها التبيين على ان
مدار الحاجة الى المنطق هو النظر في المركب دون المفرد ومنها كونه مشتملا على العلة
الفاعلية فقط ومنها مشتملا على العلة الصورية فقط ومنها كونه مشتملا على العلة
المادية ومنها كونه مشتملا على العلة الفائية فقط ومنها كونه مشتملا على الاثنين
فقط ومنها كونه مشتملا على الثلاثة فقط ومنها كونه مشتملا على صنعة الطبايق
وهو جمع الضدين في البيا وهو ههنا جمع العلم والجهل في التعريف قوله واشترط المقتضى
آه عطف على قوله الترتيب قوله والجهل آه معطوف على الاشتراط والترتيب قوله هذان
اعتبار اضافة آه وعلى ما قره المولى داود من ان يراد كلمة من اشارة الى ما ذكره اذا ما اعتبرنا
اللطاائف آه لان المعنى يكون ان الاشتمال على العلة الاربع بعض من اللطاائف الحاصلة
لهذا التعريف واما اذا اعتبر البعضية اى واما اذا اعتبر البعضية على ان يكون كلمة من ههنا
اسما بمعنى البعض مبتداء مضافا الى اللطاائف ولا والى هذا التعريف ثانيا كما قيل في
حب رمانك اى (حب) اضيف الى الرمان مطلقا او لا فاكسبته وجها من التعريف
ثم اضيف الى المخاطبة نيا لزيادة التعريف فلا يقتضى كلامه رحمه الله تعالى ان يكون
لهذا التعريف لطاائف بل يقتضى ان يكون الاشتمال على العلة الاربع لطيفة لهذا التعريف
وتكون تلك اللطيفة بعضا من اللطاائف الكاثية للاشياء ولا شبهة في تحققه انه
مألا قوله والحق ان صحة آه يعنى ان ما نقلناه من بعض الناطرين من توجيه لصحة

استعمال كلمة من قول الشارح ومن لطائف هذا التعريف آه ليس حقا ولا نقا بل التوجيه
الحق للآفاق ان صحة استعمال كلمة من في امثال هذه المواضع آه قوله يكفيه كون
المذكور آه يعنى ان مفهوم اللطيفة كلى مبادق على افراده وقديين ان المعتبر في افراد الكلى
الافراد الذهنية لا الخارجية واللطاائف جمع من تلك الافراد الذهنية وصحة استعمال
كلمة من انما يقتضى كون بعض تلك الافراد موجودا في نفس الامر لا كون كل واحد منها
موجودا فيها فلا حاجة الى ما ذكره داود من التكلف لبيان صحة استعمال كلمة من ههنا
كما ذكرنا قوله اى تعريف يلزم مشير اليها آه لما سيصرح به قدس سره من انه ليس المراد
من التعريف بالعلل ان يكون هى بنفسها معرفة لانها مبنية للمعلول بل المراد ان يؤخذ
للمعلول بالقياس الى العلة محمولات عليه فيعرف بذلك انتهى وقال الفاضل العصم
بان اخذ المحمول من بعضها مقيد ببعضها اما بالاستقاق او بالتركيب ومن جملة
الاخذ بالتركيب ان يعتبر مجموع المادة والصورة ويقيد بالفاعل والغاية انتهى وفي
هذا التفسير اشارة الى امرين احدهما ان التعريف المشتمل على العلة الاربع رسم لاحد
اذ لا شك ان المحمول المأخوذ بالقياس الى العلة الفاعلية وكذا المحمول المأخوذ بالنسبة
الى العلة الفائية خارج عن ماهية المعلول والمركب من الداخل والخارج خارجا وبما انه
ليس المراد بالاشتمال اشتمال الكل على الاجزاء والا يلزم ان لا يكون فرق بين القول بانه
تعريف بالعلل وبين القول بانه تعريف مشتمل على العلة مع انه انما عدل عن الا قول
الى الثانى لئلا يشعر بكون العلة بنفسها معرفة على ما سينبهه قوله انه يفيد امتياز الشئ
اى اشتمال التعريف على العلة الاربع يفيد امتياز المعرفة وهذا الامتياز كمال الغرض
من التعريف اذ الغرض منه هو امتياز المعرفة وايضا حه ولا ايضا حه فوق ان يعرف ان
الشئ من اى شئ ركب وما الذى ركب ولا اجل اى شئ ركب ولا يكون بعد ذلك
احتمال الالتباس بالغير اذ لا يكون امران يتوافقان في العلة الاربع والافراد ان
يكون الامر ان امر واحد ومناطق الامتياز من جهة الماهية هو العلة المادية والعلة
الصورية ومناطق الامتياز من جهة الوجود هو العلة الفاعلية والعلة الفائية كما
سيجيى ويتميز عن البسائط بالاجزاء وعن الواجب بالفاعل والغاية والاجزاء وعن
المركب الصادر بغير الاختيار بالغاية لان العلة من خواص المركب الصادر عن الفاعل
المختار واعلم ان للاشارة الى صورة الفكر ومادته زيادة لطافة في هذا المقام
وذلك لان المقصود اثبات الحاجة الى المنطق باعتبار افادته معرفة مواد الفكر

وصوره وكذلك للاشارة الى فاعله لان الكلام في احتياجه الى المنطق وكذا للاشارة
الى غاية لان غاية الفكر غاية العصة التي هي غاية المنطق اذا التاوى الى المجهول انما يرتب الى عصة
الذهن عن الخطاء في الافكار الجزئية قوله ثم ان الامور والهيئة الاجتماعية آه
ذكر ان للعلة الصورية والعلة المادية معنيين احدهما وهو الاظهر جزء الجسم
الطبيعي الذي لا بد وان يكون معه بالفعل وجزء الجسم الذي يصح ان يكون الجسم معه
بالقوة والاخر الجزء الذي لا بد ان يكون يكون الشئ معه بالفعل والجزء الذي يصح
ان يكون الشئ معه بالقوة فالظان قوله لا دخلنا مبنى على المعنى الثاني كما يدل عليه
قوله فاطلاق المادية آه فقول في تحريره انه ان الامور ليست علة مادية للمعرف هو
الفكر وكذا الهيئة الاجتماعية ليست علة صورية له لان الفكر على ما عرفه هو الترتيب
وهو الفعل المخصوص وليس للفعل مادة ولا صورة حتى تكونا داخلين فنكونا مادة
وصورة له بل هما علتان للترتيب عني المعرف وهو القول الشارح والحجة داخلتان
فيه فكلما علة مادية للفكر مبنى على التشبيه اي تشبيهها بمادة الفكر وصورته
في ان الامور بالنسبة الى الفكر ما به الشئ اي الفكر بالقوة والهيئة بالنسبة الى
الشئ اي الفكر بالفعل كما بالنسبة الى المعرف والحجة الا انهما داخلتان في المعرف
والحجة خارجتان عن الفكر اذا عرفت هذا فقول الغرض هو الاشارة الى رد ما اورد
ههنا من ان الترتيب تشبيه بالعلة الصورية في ان الفكر معه بالفعل انتهى ومن ان عد الامر
الخارج عن الشئ علة مادية له بمجرد انه معه بالقوة من غير علة ودخول بعيد غاية البعد في
وحاصل رد الاول انه ليس ههنا تشبيه الترتيب بالعلة الصورية بل كان ههنا تشبيه
الهيئة الحاصلة من الترتيب هو معلول الشئ بالعلة الصورية وحاصل رد الثاني انه
يكفي في الوجه الشبه بمجرد انه معه بالقوة من غير علة دخول بل لودخل مع هذا الوجه
الشبه كان علة مادية حقيقة على المعنى الثاني كما عرفت قوله واما القول بان المراد
بالعلة آه اي الذي ذكرناه في تحريره مراد الشارح وهو القول بان المراد بالعلة الاربع
العلل الاربع للفكر بمعنى الترتيب وبان اطلاق المادية والصورية فهو عار عن
التكلف وموافق لعبارة الشارح غير مستلزم لشيء مما هو خلاف الظن واما القول
بان المراد بالعلل الاربع العلة الاربع لما يكون لاجله آه فهو وان كان صحيحا الا يستلزم
ان يكون اطلاق الفاعل والغاية مجازا وان كان يصح اطلاق المادية والصورية على
الحقيقة مع كونه تكلفا مخالفا لعبارة الشارح اعني قوله صورة الفكر وهذا القول

الذي قد مال ما ذكره الفاضل انصار حيث قال ينبغي ان يراد بالعلل الاربع لما يكون الظن
لاجله ولا ينفك عنه من المعرف والحجة فان الترتيب للمعرف والحجة بمنزلة الابدان للركب
الاختياري فكما لا بد للركب من الفاعل والغاية والمادة والصورة لا بد للايجاد ايضا
من هذه الاربع فكما يضاف للعلل الاربع الى المركب يضاف الى ايجاده فيقال لا بد في ايجاد
من العلة الاربع ولا يخفى انه كما يوجب اشتغال تعريف المركب على العلة الاربع كما قال انصاح
يوجب اشتغال تعريف النظر الذي يحصل للمركب كما قال انصاح انتهى قوله والعلة الاربع كما
تضاف آه دفع سؤال مقدرو وهو ان اضافة الصورة التي من جملة العلة الفكر في قول الشارح صوره
الفكر ياتي عن هذا التوجيه الذي مبناه ارادة المركب اعني المعرف والحجة قوله وكما يفيد
اشتغال تعريف المركب آه وهو الحقيقة موجبة كلية فائنة بان كل تعريف مشتمل على العلة
الاربع للمركب فهو يفيد ايضاحه وايضاح ايجاده فقولنا تعريف الفكر المشتمل على العلة
الاربع يفيد ايضاح المعرف والحجة وايضاح الترتيب الذي هو بمنزلة ايجاده قضية
شخصية داخلية تحت ذلك الحكيم الكلي فالمراد ان تعريف الفكر المشتمل على العلة يوضح المعرف
والحجة كما يوضح تعريف المركب المشتمل عليها المركب وكذا تعريف الفكر المشتمل عليها يوضح
الترتيب كما يوضح تعريف المركب المشتمل عليها ايجاده ففي هذا النقل بحسب المال تعريف
للفاضل انصاح بان قوله ولا يخفى انه كما يوجب اشتغال تعريف المركب كما قال انصاح آه
اشتغال تعريف النظر الذي يحصل به المركب كما قال انصاح انتهى ليس على ما ينبغي لان المناسب
ان يجعل في مقابلة ايضاح المركب ايضاح المعرف والحجة وفي مقابلة ايضاح ايجاد المركب
ايضاح الترتيب كما ذكرنا وقد جعل في مقابلة ايضاح المركب ايضاح الترتيب كما
لا يخفى فاندفع ما قيل ان في هذا النقل خلل لان مفيد ايضاح ايجاده ليس اشتغال تعريف
المركب على العلة الاربع بل المفيد اشتغال تعريف النظر عليها انتهى قوله وان كان يصح اطلاق
المادة آه هذا متعلق بقوله يستلزم آه يدل عليه لفظ الاطلاق على المجاز والحقيقة كما
كما ان قوله مع كونه آه متعلق به والتقدير فيستلزم ان يكون آه وان كان يصح اطلاق
آه مع كونه مخالفا آه والمقصود اعراض على ما ذكره الفاضل انصاح من ان اطلاق
الاربع على سبيل الحقيقة وحاصل اعتراضه اننا لا نسلم ان اطلاق المادية والصورية
على الحقيقة لانها تطلقان حقيقة على اجزاء الجسم الطبيعي على ما هو المشهور ولو سلم انه يصح
اطلاقهما على الحقيقة بناء على المعنى الغير المشهور كما اشرنا اليه فمع كونه تكلفا آه قوله
مخالفا لعبارة الشارح آه فان قول الشارح فان صورة الفكر آه ياتي عن هذا القول

الذي ذكره الفاضل انصار حيث قال ينبغي ان يراد بالعلل الاربع لما يكون الظن لاجله ولا ينفك عنه من المعرف والحجة فان الترتيب للمعرف والحجة بمنزلة الابدان للركب الاختياري فكما لا بد للركب من الفاعل والغاية والمادة والصورة لا بد للايجاد ايضا من هذه الاربع فكما يضاف للعلل الاربع الى المركب يضاف الى ايجاده فيقال لا بد في ايجاد من العلة الاربع ولا يخفى انه كما يوجب اشتغال تعريف المركب على العلة الاربع كما قال انصاح يوجب اشتغال تعريف النظر الذي يحصل للمركب كما قال انصاح انتهى قوله والعلة الاربع كما تضاف آه دفع سؤال مقدرو وهو ان اضافة الصورة التي من جملة العلة الفكر في قول الشارح صوره الفكر ياتي عن هذا التوجيه الذي مبناه ارادة المركب اعني المعرف والحجة قوله وكما يفيد اشتغال تعريف المركب آه وهو الحقيقة موجبة كلية فائنة بان كل تعريف مشتمل على العلة الاربع للمركب فهو يفيد ايضاحه وايضاح ايجاده فقولنا تعريف الفكر المشتمل على العلة الاربع يفيد ايضاح المعرف والحجة وايضاح الترتيب الذي هو بمنزلة ايجاده قضية شخصية داخلية تحت ذلك الحكيم الكلي فالمراد ان تعريف الفكر المشتمل على العلة يوضح المعرف والحجة كما يوضح تعريف المركب المشتمل عليها المركب وكذا تعريف الفكر المشتمل عليها يوضح الترتيب كما يوضح تعريف المركب المشتمل عليها ايجاده ففي هذا النقل بحسب المال تعريف للفاضل انصاح بان قوله ولا يخفى انه كما يوجب اشتغال تعريف المركب كما قال انصاح آه اشتغال تعريف النظر الذي يحصل به المركب كما قال انصاح انتهى ليس على ما ينبغي لان المناسب ان يجعل في مقابلة ايضاح المركب ايضاح المعرف والحجة وفي مقابلة ايضاح ايجاد المركب ايضاح الترتيب كما ذكرنا وقد جعل في مقابلة ايضاح المركب ايضاح الترتيب كما لا يخفى فاندفع ما قيل ان في هذا النقل خلل لان مفيد ايضاح ايجاده ليس اشتغال تعريف المركب على العلة الاربع بل المفيد اشتغال تعريف النظر عليها انتهى قوله وان كان يصح اطلاق المادة آه هذا متعلق بقوله يستلزم آه يدل عليه لفظ الاطلاق على المجاز والحقيقة كما كما ان قوله مع كونه آه متعلق به والتقدير فيستلزم ان يكون آه وان كان يصح اطلاق آه مع كونه مخالفا آه والمقصود اعراض على ما ذكره الفاضل انصاح من ان اطلاق الاربع على سبيل الحقيقة وحاصل اعتراضه اننا لا نسلم ان اطلاق المادية والصورية على الحقيقة لانها تطلقان حقيقة على اجزاء الجسم الطبيعي على ما هو المشهور ولو سلم انه يصح اطلاقهما على الحقيقة بناء على المعنى الغير المشهور كما اشرنا اليه فمع كونه تكلفا آه قوله مخالفا لعبارة الشارح آه فان قول الشارح فان صورة الفكر آه ياتي عن هذا القول

و يشتر بان المراد بالعلل الاربع للفكر والنظر لا للمعرف والحجة وهذا اول القائل لفاضل
 هذا القول بان الاصناف لا تدني ملازمة لكن التأويل لا يدفع المخالفة الظاهرية قوله
 يستلزم ان يكون آه والمراد ما ذكره الفاضل العصام من انه لو بنى البنا على الاشهر
 كان اطلاق المادة والصورة على سبيل التشبيه والا فطلاق الاربع على سبيل الحقيقة
 انتهى وحاصل الرذية يستلزم ان يكون اطلاق الفاعل والغاية مجازا سواء بنى البنا على
 الاشهر وعلى المعنى الغير الاشهر قوله مجازا آه حيث شبه السبب الذي هو الفاعل المجاز
 بالفاعل الحقيقي في التأثير فذكر لفظ الفاعل لئلا يظن ان الفاعل الحقيقي واريد به السبب
 الذي هو الفاعل المجازي كما في قولهم انبت الربيع البقل وحيث شبه ما يتفرع على الشيء
 ويترتب عليه بما هو غرض منه وغاية له في التفرع والترتب وذكر ما يدل على المشبه
 لفظ الغاية واريد به ما يتفرع على الشيء ويترتب عليه قوله والعلة الغائية انما
 تكون للصادر بالاختيار آه والنادي الى المجهول ليس فعلا صادرا من النظر بالانتخاب
 لان من البين ان النادى ليس فعلا فضلا عن كونه باختياره فهذا ناظر الى
 استلزام كون اطلاق لفظ الغاية مجازا كما ان قوله فاعل المعرف والحجة آه ناظر
 الى استلزام كون اطلاق الفاعل مجازا يعني ان العلة الغائية على ما يحققه قدس سره
 انما تكون للصادر بالاختيار ولا شيء من المعرف والحجة بما هو صادر بالاختيار
 فلا يكون لشيء منهما علة غائية لما تقرر عندهم ان المبدء الفياض موجب في افعاله
 بطريق الاعداد والاستعداد وفيه نظر لان اطلاق الغاية على ما اختاره مجازا ايضا
 لان الترتيب ليس فعلا صادرا بالاختيار بل هو من مقولة الكيف قوله كما هو المتبادر
 آه اي الموصوف بالتركيب في نفسه هو المتبادر من لفظ المركب قوله وهو المراد
 بالمركب آه اي الموصوف بالتركيب في نفسه هو المراد آه قوله كل امرين موجودين آه
 والمراد بيان اقل ما يطلق عليه المركب الاعتباري قوله مركب وليس له مادة ولا
 صورة آه كالمركب من زيد وحجر موضوع في جنبه وهو مركب اعتباري ليس له من
 حيث هو مركب مادة والا لكان له هيئة عارضة لمادتها اي لامتناع الانفكاك
 بينهما وليس كذلك فليس كذلك نعم يمكن ان يعتبر هناك هيئة اجتماعية باعتبارها
 تعرض للاُمور المتعددة وحدة اعتبارية كما يطلق على الجماعة لفظ العسكر الواحد
 لان تلك الهيئة اذا اعتبرت وجعلت جزءا من هذا المركب لم يكن المركب موجودا
 في الخارج لان المركب من الموجود والمعدوم في الخارج فلا يحتاج الى الفاعل قوله

قيد بالمركب آه اي قيد المعلول بالمركب قوله عن مختار آه كما هو مذهب المتكلمين قوله
 او موجب آه كما هو ذهب اليه الحكماء قوله وبالصادر عن المختار آه اي وقيد المركب
 بقوله صادر عن المختار قوله لان الصادر عن الموجب لا يكون له علة غائية آه لان
 الصادر عن الموجب لا يجوز ان يكون له علة غائية ويجب ان يكون له حكمة وفائدة
 والا لكان عبثا على ما تقر في الحكمة نعم يطلق الغاية على تلك الفائدة تشبيها لها بالغاية
 الحقيقية التي هي علة غائية للفعل وغرض مقصود للفاعل على ما في شرح الموافف
 قوله وادخال الفكر في هذه الكلية آه جواب عن سؤال مقدر وهو ان الفكر على ما عرفت
 عبارة عن فعل مخصوص فلا يكون مركبا حتى يشمل موضوع هذه الكلية القائل بان
 كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بد آه ويدخل فيها وحاصل الجواب ان ادخال الفكر في
 هذه الكلية ليس على طريق الحقيقة بل على سبيل التشبيه بالمركب الحقيقي لان
 للفكر علل اربع الا ان اثبات المادية والصورية على سبيل التشبيه فيكون مركبا مجازيا
 وموضوع القضية اعم من المركب الحقيقي المقابل للمركب المجازي ومن المركب المجازي
 فيشمل موضوع القضية على الفكر فتدخل فيها قوله التي هو بها بالقوة آه اشارة الى
 العلة المادية قوله ومن لا تضام به بالفعل آه هذا ما راينا في النسخ والصور بان
 ان يقال ومن تضام ما به بالفعل اي تضام الهيئة التي هو بها بالفعل الى الاجزاء او من
 الانضمام الذموي بالفعل اي تضام بعض الاجزاء الى بعض لان الهيئة عبارة عن نظام
 بعض الاجزاء المادية الى بعضها كذا قيل وفيه نظر لان الهيئة ليست عبارة عن تضام
 بعض الاجزاء الى بعض بل هي حاصلة عن تضام بعضها الى بعض آخر منها وهذا اشارة
 الى العلة الصورية قوله الا ما به الشيء بالقوة وما به الشيء بالفعل آه الاول ناظر الى
 الاول والثاني الى الثاني قوله لا تضام فيه آه اي ليست فيه هيئة موجودة بسبب
 تضام بعض الاجزاء ببعض قوله مقومتان آه اي محصلتان لما هيته قوله ولذا
 سميتا علل الماهية آه قال في شرح المواقيف اي ولكونها داخلين في قوام الماهية
 ومعرفتين لها كما انهما علل الوجود ايضا لتوقف عليهما خصهما باسم علل الماهية
 تميز لهما عن الباقيتين الشاركتين اياها في عليه الوجود قوله والممكن لا بدله من علة
 آه لانه يتوقف وجود الممكن على وجود والا لكان واجبا لانه حينئذ يكون وجوده
 من ذاته ولا يتوقف على موجود ولا معنى للواجب الا هذا ولا يخفى ان الحكم بان الممكن
 يحتاج الى المؤثر بديهى بعد تصور مفهوم الطرفين فلا يحتاج الى الاستدلال كما

اشار اليه المحشي فيما سبق فاذكره ههنا من قوله لانه ممكن آه على صورة الاستدلال بنيه
 لا دليل قوله لان الصادق بالاختيار لا بد له من فاعل مرجح آه اي لان الصادق بالاختيار
 لا بد له من فاعل مرجح بسبب ما خارج عن ذات الفاعل غير قائم به كما هو الظاهر من قوله
 علة غائية اذ هي خارجة عن الفاعل بالمعنى المذكور وكما هو الظاهر من قوله والاشاعر
 ينكرون اي ينكرون لزوم الفاعل المرجح اذ المراد به انهم انما ينكرون بسبب ما خارج
 عن الفاعل بالمعنى المذكور لانهم لا ينكرون مطلقا اي سواء كان الامر بالخارج عن
 الفاعل قائما به او لا بل يقولون ان ارادة الفاعل المختار تكفي مرجحة لان الارادة
 صفة من شأنها ان يرجح الفاعل لها احد المتساويين على الآخر والمرجوح على الراجح على
 ما انفق عليه الحكماء من ان ترجيح احد المتساويين او المرجوح بلا مرجح سابق على
 هذا الترجيح محال باطل مطلقا وادعوا بدهة هذه القضية ونهوا عليها بان الترجيح
 يستلزم الرجحان بالضرورة فترجح المساوي والمرجوح بوجوب رجحانه وهو باطل
 ضرورة قال في التلويح فان قيل اختيار المختار احد المتساويين ترجيح من غير مرجح قلنا
 الارادة والاختيار لا يعمل بانه لم يختار هذا دون ذلك لان الترجيح صفة ذاتية لها
 كما ان الايجاب بالذات لا يعمل بان الموجب لم اوجب هذا دون ذلك فان قيل الترجيح
 يستلزم الرجحان بالضرورة فترجح المساوي والمرجوح بوجوب رجحانه وهو ممتنع
 بالضرورة قلنا الممتنع هو رجحان المساوي والمرجوح مادام المساوي مساويا او
 المرجوح مرجوحا لا امتناع اجتماع التقيضين اعني الرجحان وعدمه بالضرورة وعند
 ترجيح الفاعل ايها لم يبق مساويا ومرجوحا لان معنى الترجيح اثبات الرجحان
 وجعل الشيء راجحا واخراجا عن حد التساوي فضلا عن المرجوحة انتهى واعلم ان
 اللفظ من كلام المحشي ههنا ان الحكماء ابطالوا ترجيح احد المتساويين من المختار باختيار
 وهو يخالف ما صرح به العلامة في التلويح من ان الحكماء انما ابطالوا ترجيح احد المتساويين
 من غير ترجيح ولم يبطالوا ترجيح الفاعل المختار احد المتساويين وجعل راجحا بالارادة
 بل هم قائلون به موافقين للاشاعر فيه انتهى محصلا ويمكن ان يجاب عنه بما ذكره
 المحشي المحقق في خاشية المقدمات الاربع من ان التحقيق انهم اي الحكماء يجوزونه اي
 الترجيح بالارادة بناء على تفسيرهم الارادة في الحوادث باعتقاد النفع او ميل بعقبه
 وفي الواجب تعالى بعلمه بالنظام الاكل فان صدور الافعال منا ومن الواجب عندهم
 لا يتوقف على امر سوى ما ذكره ويمنعون بالتفسير الذي ذكره المصالح النوضيح

وهو صفة من شأنها الترجيح لذاتها فالترجح راجع الى ان الارادة صفة مرجحة لذاتها
 وهي اعتقاد النفع وامثاله انتهى ولا يخفى ان تفصيل البحث يطلب من الكتب الحكيمة و
 الكلاسية قوله اي عن ماهيته آه اشارة الى ان المضاف محذوف قوله ولذا خصنا آه اي
 ولذا امتازا وسميا بعلة الوجود قوله قد ستره وقد يعرف الشئ بالقياس مثلا الكوز اذا
 قيس له علته الغائية التي هي شرب الماء منه يؤخذ منه محمول فيعرف ويقال الكوز ناء
 يشرب منه الماء واذا قيس له علته المادية وهي الطين يؤخذ منه محمول فيقال هو ناء متخذ
 من الطين واذا قيس له علته الصورة فيقال ناء ذو هيئة كذا واذا قيس له علته الفاعلية
 يقال هو مصنوع لصانع كذا قوله قد ستره كان ذلك اكمل آه لانه حينئذ يكون اسما اكمل
 مركبا من تمام الذاتيات والعرضيات والمادة والصورة ذاتيتان له والصورة والفاعل
 عرضيتان له قوله ليس حقيقيا بل بالنسبة آه والمراد دفع انه يجوز ان يكون الاشتمال على العلة
 الاربع من لطائف تعريف آخر ايضا فلا وجه للتخصيص به وحاصل الدفع ان الاختصاص
 ليس حقيقيا بل هو اضافي قيل ويجوز ان يكون الاختصاص المستفاد من اضاف اللطائف
 الى هذا التعريف حقيقيا بان يلاحظ الحكم بعد اضاف الاشتمال الى الضمير ليكون المعنى
 ومن لطائف هذا التعريف اشتماله على العلة الاربع وجعل المحشي الاختصاص اضافيا
 بناء على ملاحظة الحكم قبل الاضافة كما قيل في قولنا علامة الرجل الحية قوله الى الاقسام
 الثلاثة القسم الاول تعريف مشتمل على علة واحدة من الاربع والثاني تعريف مشتمل على
 اثنين منها والثالث تعريف مشتمل على ثلث منها قوله بيان لفائدة قيد الاشتمال آه
 دفع سؤال مقدر وهو انه لا فائدة لقوله قد ستره وليس المراد آه ووجه الدفع انه
 فائدة وهي بيان لفائدة قيد الاشتمال في قول الشارح ومن لطائف هذا التعريف
 انه مشتمل آه وفائدة قيد الاشتمال هي قوله بل المراد انها تؤخذ للمعلول آه قوله وحل
 لما وقع في عباراتهم آه ببيان مرادهم من قولهم انه تعريف بالعلل الاربع والا انه تعريف مشتمل على العلة الاربع
 فالتعريف بنفس العلة الاربع تعريف بالمباين لان وجود العلة مغاير لوجود المعلول
 لتقدمه عليه فلا يحل عليه ولو صورة لان معنى الحل الاتحاد في الوجود والوجود المنفرد
 لا يمكن ان يكون عين الوجود المتأخر كذا قيل ولا يخفى ان اللفظ ان المراد من الوجود الوجود
 الخارج فيختص البيان بالقضية الخارجية ولا يشمل على الحقيقة والذهنية مع ان مقام
 التعريف يقتضي تميم البيان على ما لا يخفى وقد نبه المحشي فيما سبق بقوله اي تعريف بلازم
 مشير اليها آه على انه ليس المراد بالاشتمال ايضا اشتمال الكل على الاجزاء والاعاد المحذورة

قوله قدس سره وما ذكره من ان فاعل النظر هو آه هذارد لما شرح المطالع من ان العلة كلها على سبيل التشبيه لا بعضها دون بعض وذلك لان الامور المعلومة ليست علة مادية ولهيئة الاجتماعية ليست علة صورية بالحقيقة لاختصاصهما بالموجودات الجسمانية والفكر ليس من الموجودات الجسمانية حتى يكون صورة ومادة لكن الامور الحاصلة لها شبهة بالعلل المادية من حيث ان الفكر يحصل بها بالقوة كما ان الموجود الجسماني يحصل بالعلة المادية بالقوة والهيئة الاجتماعية لها شبهة بالعلل الصورية من حيث ان الفكر يحصل لها بالفعل كما ان الموجود الجسماني يحصل بالعلة الصورية بالفعل واما ان القوة العاقلة ليست فاعلة للفكر فلانها ليست فاعلة للصورة الذهنية بل قابلة لها من المبدأ الفياض الذي هو الفاعل بالحقيقة لكن لها شبهة بالعلة الفاعلية من حيث انها سبب لوجودها وظهورها واما ان تحصل غير الحاصل ليس علة الغائية فلانه ليس لغرض للمبدء الفياض الذي هو الفاعل بالحقيقة لكن له شبهة بالعلة الغائية من حيث ترتبها على فعل ذلك الفاعل كما يترتب الغاية على فعل الفاعل للغرض فعلم ان اطلاق العلة عليها على سبيل التشبيه والمجاز انتهى تفصيلا وحاصل رده قدس سره ان العلة الفاعلية هي المرتب الناظر وهو القوة العاقلة والغاية وهي التادى على سبيل الحقيقة والتشبيه في العلة المادية والصورية فقط وبناء الرد على ان اطلاق اللفظ على المعنى يكفي فيه جهة القيام ولا يحتاج فيه الى صدور الفعل عن الفاعل فالترتيب قائم بالقوة العاقلة وان لم يصدر منه فيكون فاعلا بالقوة كات ومرض زيد والعلة الغائية غرض للقوة العاقلة بلا شك فالاطلاق حقيقة فيهما وفي الاخرين مجاز على التشبيه ولا يخفى ما في هذا الرد لان اطلاق الفعل على ما لم يصدر بعيد والاطلاق في مثل مات ومرض زيد فهو مبنى على اصطلاح النجاة ولهذا بارد قدس سره الى قوله لان النظر من الاعراض النفسانية آه قوله اي قول منسوب الى التيقن آه ولا يخفى ان قوله قدس سره قوله تحقيق في مقابلة قوله فهو قول على سبيل التشبيه فالمقابلة تقتضي ان يفسر قوله تحقيق بقولنا اي قول منسوب الى الحقيقة بالمعنى المقابل للمجاز الا ان يقال انه منسوب الى التيقن لان اللفظ على هذا القول مستعمل في حقيقة قد بر قوله وان كانا خارجين عن ماهيته آه هذا مبنى على المعنى الغير المشهور للمادة والصورة قال ابن كوث في شرح التلويحات هذا باعث على ان يقال هما بمنزلة العلة المادية والصورية انتهى قوله ومن هذا طهر آه اي من كونها خارجين عن ماهيته والمقصود منه اشارة الى التعريض عليه قدس سره وهو انه قد ظهر من هذا

ان كونه قولاً بالتشبيه لا يحتاج الى التعليل بقوله لان النظر من الاعراض النفسانية آه قوله فالتعليل بقوله لان النظر آه على سبيل التلويح آه اشارة الى دفع ذلك لا تعارض وحاصل الدفع ان التعليل بقوله لان النظر مبنى على التلويح والتسليم اي ولئن نزلنا عن كون الامور المعلومة والهيئة خارجتين عن ماهية الفكر وسلمنا انهما داخلتان فيها فقول ان اطلاق المادة على الامور المعلومة والصورة على الهيئة قول على سبيل التشبيه ايضا لان النظر من الاعراض النفسانية آه اعترض بانه ولو سلم ان لا يكون للفكر مادة وصورة في نفس الامر كما لا نعلم حتى يصح دعوى التشبيه ويعلم خروج المادة والصورة عن هيئة الفكر انتهى ولا يخفى ان المعترض غافل عن قول المحشى كونه معلوما مما ذكره سابقا آه قوله قد يطلق النظر على مجموع الامور آه فالامور المعلومة والهيئة الاجتماعية داخلتان في ماهية الفكر فلا مانع من هذه الجهة عن كونها مادة وصورة على سبيل الحقيقة فكونها مادة وصورة على سبيل التشبيه يتوقف الى التعليل بقوله لان النظر آه كما اشرنا اليه قوله كما وقع في عبارة المختص آه حيث قال ان الفكر امور مرتبة للنادى الى الجهول قوله مطلقا آه اي سواء كان داخلا في الماهية او خارجا عنها فلا يلزم من خروجها عنها كونها مادية وصورية على سبيل التشبيه فهو يحتاج الى البيان بقوله لان النظر آه قوله حيث جعلوا الموضوع داخلا في المادية آه نصر الشيخ في الشفاء على ان المادة قد يطلق ايضا على ما يحل فيه شئ كالموضوع للعرض والصورة على هيئة كون في قابل واحد بالذات او بالتركيب كالعرض للموضوع انتهى والمراد انهم لم يعدوا الموضوع الذي هو المحل المشخص للعرض قائم به قسما برأيه في تقسيم العلة الى اقسامها مع كونه من اقسام العلة لانه مما يحتاج اليه في وجود شئ ولا معنى للعلة الا هذا بل جعلوه داخلا في قسم المادية لمشابهة اياها في كونه محلا وقابلا للعرض المعلول لشخص وكونه علة مادية بالنظر الى المركب منه ومن العرض المحال فيه فلا يعد قسما برأيه كما نقلناه من الشفاء وقيل ان الموضوع يتدرج من تلك الاقسام في الشرط انتهى وتام البحث بحال الى محله قوله اي المختصة من بين الاجسام بذوات النفس الحيوانية آه اي الاعراض المختصة من بين الاجسام باصحاب النفس الحيوانية والمراد ان النظر من الاعراض النفسانية التي هي من مقولة الكيف ويتوقف على القوى الباطنة المودعة في الدماغ لا سيما المتخيلة منها وهذه القوى خواص النفس الحيوانية لان امتياز الحيوان عن مشاركانه في القوى الطبيعية كالنبات انما هو بالقوتين القوة المدركة المنقسمة الى الخمس

الظاهرة والخسر الباطنة والقوة المحركة ولا يتوقف المقام على التفصيل والتحقيق قولنا
قلنا ان الترتيب المصور ومواء قلنا ان ملاحظة المعقول التحصيل المجهول كذهاب اليه العلامة التفاضل
في الترتيب قوله انما قال الشيخ آه قال في الهيئات الشفا في بحث العلل واليك ان تقرر ذلك اي المركب الذي
له علة مادية وعلة صورية مثلا بالمثلث فان حقيقته متعلقة بالسطح والخط الذي هو
ضلهه ويقومانه من حيث هو مثلث كأنهما علتاه المادية والصورية انتهى ويرد على ما نقل
من المحقق الطوسي ان المشهور في عادة الشيخ الرئيس انه يفيد ما اختاره بكان وشبه
لنوع من التأديب ويدل عليه انه قد اثبت للسطح والخط تقويم حقيقة المثلث ومن البين
ان تقويم الذاتي انما هو من خواص الجزء فالجزء علة ابداء بالرب وليس اغيرها من العلل
فبعدكونها مقومين لا يصح سلب كونها مادة وصورة بمعنى جزئين يكون باحدهما
بالقوة وبالاخر بالفعل نعم يصح سلب الجوهرية عنها ويرد ايضا على ان ينافي ما ذكره المحقق
في غلط التجريد من شرحه على الاشارات جوابا عما اورده الامام الرازي على ابن سينا
بقوله والنفس تحت مقولة الجوهر فهي مركبة من جنس وفصل والجنس والفصل اذا
اخذ بشرط التجريد كانا مادة وصورة فالنفس عندهم مركبة من مادة وصورة انتهى
حيث قال ان هذه مفالطة باشتراك الاسم فان المادة والصورة نفعان على ما ذكره
وعلى جزء الجسم بالتشابه والافيجيع انواع الاعراض ايضا مركبة من مادة وصورة انتهى
على ان الشيخ في تقرير العلة المادية والصورية التي تعم الاجسام والاعراض ويمكن ان
يقال ان ما ذكره المحقق ههنا مبني على ما ذهب اليه ابن سينا على زعمه وما ذكره في غلط
التجريد مبني على ما هو التحقيق فالحق ان العلة المادية والصورية تعم الاجسام والاعراض
فقوله قدس سره والمادة والصورة آه وما علقه المحشى بقوله صرح به المحقق
الطوسي آه مما لا اساس له قوله فانه كما في المثلث هو من مقولة الكم المعروف بانه عرض
يقتضي القسمة لذاته قالوا في تقسيمه ان كان بين اجزائه المفروضة حد مشترك فهو
الكم المتصل كالمقدار فان الخط مثلا اذا انقسم الى جزئين كان الحد المشترك بينهما
نقطة والا فهو المنفصل كالعدد والكم المتصل ما غير قابل للذات وهو الزمان واما قار
الذات وهو المقدار انقسم في الجهات الثلاث فهو جسم تعليمي وفي الجهتين فقط
فهو سطح او في جهة واحدة فهو خط والقابل للقسمة اولا وبالذات انما هو الكم ونفقا
الجسم الطبيعي انما هو بواسطة انقسام الكم المتصل الذي هو الجسم التعليمي الى الال في مادة الجسمية
على ما قالوا قوله فانه صريح آه تعليل لقوله صرح به آه بناء على ان المراد به

انه صرح بان اختصاص المادة والصورة بالاجسام يستلزم اختصاص العلة المادية
والصورية بها وكون القول بالمادية والصورية في غيرها على سبيل المجاز كما هو المفهوم
من كلام قدس سره قوله واليه آه الى كون المادة والصورية بمعنى المادة والصورة
آه اي بيان النسبة قوله وهذا لاينا في ما صرح به السيد شرح المواقف ههنا
عما اورده حسين المسكن هنا في شرحه على هذه الرسالة بان ههنا في ما ذكره في جواب
لشرح التجريد ولا يخفى ان ما ذكره في حاشية التجريد عين ما ذكره في شرح المواقف فلذا
نقل المحشى ما ذكره في شرح المواقف ونقل حسين المسكن ما ذكره في حاشية شرح
التجريد قوله وكذا في شرح المختص من ان المراد بالمادة آه اي بدون الباء على ما نقله
قدس سره في حاشية حكمة العين قوله لان تلك الارادة بطريق التشبيه والمجاز آه
وقد عرفت تفصيل ذلك فلا تعيده لكن اعتبر عموم المجاز في المادية والصورية وفي المادة
والصورة قوله فاندفع الشكوك التي عرفت لناظرين آه اي الشكوك التي عرضت
لناظرين في هذا البحث الذي ابتدأ من قوله قدس سره اقول كل مركب صادر عن فاعل مختار
آه وانها في قوله قدس سره المادة والصورة آه منها انه قيل لا فائق قوله قدس سره
وليس المراد آه ودفعه المحشى بقوله بيان لفائدة اعتبار قيد الاشتمال آه وقد عرفت ههنا
ما يتعلق بتقرير ومنها ان تعليله قدس سره بقوله لان النظراء مما لا وجه له لان كون
القول بان الامور المعلومه مادة الفكر والهيئة العارضة لها صورة الفكر قولاً على
سبيل التشبيه مما علم بما ذكر سابقا من كون المادية والصورية داخلان في المركب لان
الامور المذكورة والهيئة خارجتان عن ماهية الفكر وقد دفعه بقوله بالتعليل
بقوله لان النظراء على سبيل للنزلاء وقد عرفت تفصيله ومنها ان التعليل المذكور لا
يتم تقريبه لان اختصاص المادة والصورة بالاجسام لا يستلزم اختصاص المادية و
الصورية بهما بل هما نعمان الاجسام والاعراض كما قال المحقق الدواني في حاشية التجريد
وكذا مولى الشهير بجواجه زاده في حاشية التجريد وتبعهما بعض المحشين كالشيخ المظفر
وابن الشافعي اشار الى دفعه بقوله فانه صريح في انهما بمعنى المادة والصورة آه كما ذكرنا
وسنها انه لو سلم التقريب فكلام قدس سره هنا مخالف لما ذكره في شرح المواقف وحاشي
شرح التجريد تابعا لصاحب المحاكمات من انه ليس المراد بالعلة المادية والصورية ما
يختص بالجواهر من المادة والصورة الجوهريتين بل ما يعمهما وغيرهما من اجزاء الاعراض
التي توجب بالقوة او بالفعل فدفعه بقوله وهذا لاينا في آه وحاصله ان كلامه هنا

مبنى على الحقيقة وكلامه هناك مبنى على التشبيه كما اشرنا اليه وقيل في دفعه انه كلامه
 قدس سره ههنا مبنى على عدم جواز تركيب الاعراض من جزئين يكون باحدهما بالقوة
 وبالآخر بالفعل بحيث يكون احدهما نفعاً والآخر منعوتاً على نحو تركيب الاجسام وكلاهما
 هناك مبنى على جواز تركيب الاعراض من جزئين كذلك وان لم يوجد السريان وعلى عموم
 العلة الداخلة اذ لم يقيد بكونها جوهرًا ولا بكون احدهما سارياً في الآخر نعم يجب
 احتياج احدهما الى الآخر لانه لا يقتضى ان يكون بطريق الحلول السريان بل يكفي ان
 يكون احدهما وصفاً والآخر موصوفاً انتهى وهذا مما اختاره بعض افاضل المحققين في
 كتبه ومنها ان كون المادة والصورة مختصتين بالاجسام ممنوع كيف وقد صرح
 في شرح المخلص بان المراد بالمادة والصورة ههنا آة وحاصل الدفع على ما ذكرناه ان
 هذه الارة مبنية على ان اطلاق المادة والصورة على سبيل التشبيه والمجاز قوله قيل
 آة القائل المولى داود قوله مصدر الفاعل آة اى اذا جعل الترتيب مصدراً مبنياً للفاعل
 وهو المرتبة قوله مصدر المفعول آة اى المرتبة قوله فعل الناظر آة وفي كون الترتيب
 فعلاً نظر كما عرفت قوله فكيف يصح آة حتى يجعل مصدراً مبنياً للمفعول قوله قدس سره
 لان دلالة العلة على مغلوطها اقوى آة الاستدلال بالعلة على مغلوطها طريقة
 الاشرافيتين والاستدلال بالمعلول على العلة طريقة الطبيعيين على ما في شرح الاشارات قوله
 قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات آة وقال فيه ايضاً ولما كان هذا هكذا وكان
 العلم التام بالعلة النامة فيه ايضاً مقتضياً للعلم التام بمغلوطها ولم يكن العلم التام
 بالمعلول علماً تاماً بعلمه فان العلة من حيث هي تامة بوجوب مغلوطها المعين من حيث
 هو هو والمعلول من حيث هو معلول لا يقتضى علمه المعينة انما يقتضى علمه ما لوجوده
 بل العلم بالعلة يقتضى العلم بما هيية المعلول وانيية والعلم بالمعلول يقتضى العلم بانيية العلة
 دون ما هييتها كان اكل الادراكات في ذواتها ادراك الاول لذاته بذاته كما هي ولجميع
 ما سواه ايضاً بذاته من حيث علة تامة لها انتهى قوله وهذا العلم آة اى العلم التام بالعلة
 التامة الذي يتم بالعلم بكونها مستلزماً لجميع ما يلزمها لذاتها يحصل في ضمنه العلم بلوازيمها
 التي معلولاتها الواجبة بوجوبها لامتناع تخلف المعلول عن علمه التامة بعض من تلك
 اللوازم لانه تعالى يفعل من ذاته ذاته وانه مبدأ لكل شئ بمعنى انه تعالى يعلم ذاته بذاته ثم
 يلزم عليه لجميع ما سواه ان يعلم جميع ما سواه كما نقلناه من شرح الاشارات قوله
 يقتضى العلم بما هيية المعلول آة لكون المعلول من لوازمها ويقتضى العلم بانيية اى بوجوب

المعلول لكونه واجبا بوجوبها فالنشر على ترتيب اللف قوله لا يقتضى العلة المعينة آة فان
 يقتضى العلم بما هيية العلة وانما يقتضى وجود علة ما من العلل لوجوده لامتناع وجود
 المعلول بدون وجود العلة على ما عرفت قوله لا بد في العلة من خصوصية آة ولذا قالوا قولنا
 الواحد لا يصدر عنه الا الواحد بديهي لا يحتاج الى البيان والمراد انه لا بد لكل علة
 من خصوصية بالنسبة الى كل معلول معين دفعا للزحمان من غير مرجح وهذه الخصوصية
 في الواجب تعالى ليست زائدة على الذات بل هي عينها فعلمه تعالى بذاته بكنهه يستلزم
 العلم بجميع لوازمه التي من جملتها كونه جواراً مطلقاً ومعدن كل خير وكمال وخصوصية
 ذاته تعالى مع المعلول الاول المسمى عندهم بالعقل الاول وخصوصية ذاته تعالى مع
 المعلول الثاني المسمى عندهم بالفعل الثاني بشرط المعلول الاول وهكذا فهذا الاعتبار
 يكون العلم بذاته تعالى علة تامة للعلم بجميع الاشياء بناء على ان يكون العلم بالاشياء
 لازماً متأخراً عن العلم بذاته تأخراً ذاتياً لازماً تانياً وهذا هو المراد بقولهم علم الواحد
 تعالى بذاته منطوق على العلوم بجميع الاشياء كاظواء النواة على الشجرة لا كاشتمال الكل
 على الاجزاء بل كاشتمال العلم البسيط الاجمالي على العلوم التفصيلية والى هذا اشار
 المحشى المحقق في رسالة مستقلة له في علم الواجب وقد فصله الفاضل الكلبى في
 خاشية شرح العقائد لجلال الدين الدواني بما لا يزيد عليه وبما ذكرنا ظهر وجه قوله
 المحقق الطوسي يتضمن العلم بلوازمها التي منها معلولاتها آة دون ان يقول بلوازمها
 التي هي معلولاتها آة قوله بخلاف المعلول المعين آة لانه لا خصوصية له مع العلة
 حتى يلزم من العلم بتلك الجهة العلم بالعلة المعينة قوله وحاصل الجواب آة اى حاصل
 الجواب المذكور قدس سره بقوله ويمكن ان يقال ان دلالة الترتيب عما نقله من
 اعتراض العلامة الفخري على قول الشارح فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالظن
 آة قوله بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير آة لا بمعنى مجموع ما يتوقف عليه وجود الشئ الثالث
 للشرط وارتفاع الموانع والمعتد جميعاً على انها متمات الفاعلية على ما سيحى قوله فالاول
 اقوى آة اى دلالة العلة التامة اقوى من دلالة المعلول لما قد تبين مما نقل عن المحقق
 الطوسي ان العلة تدل على ما هيية المعلول ووجوده جميعاً بخلاف المعلول لا يدل الا
 على وجود العلة قوله في مقصوده آة وهو الجواب عن الاعتراض المذكور قوله بالقاعدة
 الكلية آة وهي ان دلالة العلة على مغلوطها اقوى واظهر من دلة المعلول على علمه
 قوله فاندفع شكوك التي عرضت لناظر آة منها انه ان اراد قدس سره بقوله لان

دلالة العلة على معلولها أقوى وأظهره ان دلالة العلة الثامة على معلولها أقوى وأظهر
من دلالة المعلول عليها فسلم لكن التقريب غير تام لانه لا يلزم كون دلالة العلة الثامة
أقوى وأظهر من دلالة المعلول على العلة كون دلالة العلة المطلقة ولو كانت ناقصة
أقوى وأظهر من دلالة العلة عليها وان اراد ان دلالة العلة المطلقة على معلولها أقوى
وأظهر من دلالة المعلول على العلة فهو ممنوع وحاصل الدفع ان المراد هو العلة الثامة
بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير والترتيب علة ثامة بهذا المعنى ومنها ما نقله عما ذكره
وحاصله انه ان اراد قدس سره بقوله لان العلة المعنية تدل على ان العلة الثامة تدل
آه فسلم لكن التقريب ممنوع اذ لا يلزم من دلالة العلة الثامة على المعلول المعين دلالة العلة
المطلقة عليه والترتيب ليس بعللة ثامة وان اراد به ان العلة المطلقة تدل على المعلول
المعين فهو ممنوع واجب بان المراد العلة الثامة ولما ثبت ان نوع العلة يدل على معلول
معين كان دلالة العلة مطلقا أقوى من دلالة العلة مطلقا أقوى من دلالة المعلول
انتهى حاصل دفع السؤال ان المراد العلة الثامة بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير الذي يوجب
المعلول عند تحققه وحاصل دفع الجواب انه لا يلزم من كون دلالة نوع من العلة اعنى
العلة الثامة على معلول معين أقوى من دلالة المعلول كون دلالة العلة المطلقة أقوى
من دلالة ذلك وظرورها ما نقله عما ذكره من ان العلة الثامة ايضا لا تدل على
معلول معين فموجودها يستلزم وجود المعلول واجب بان المراد بدلالة العلة الثامة
على المعلول ان التصديق بوجود العلة يستلزم التصديق بوجود المعلول انتهى وان دفع
السؤال ظرورها ما نقله عن الطوسي كناية واما اندفاع الجواب فلانه لا معنى لادب دلالة
العلة الثامة على المعلول ان التصديق بوجود العلة الثامة يستلزم التصديق بوجود
المعلول كما لا يخفى على المنصف ومنها ما نقله عما ذكره من ان بعض الافاضل ان المراد
بالعين ههنا العين النوعي فان كل علة معينة بالنوع كالنار تدل على معلول معين
كالحرارة دون العكس فان الحرارة المعنية لا تدل على علة معينة كالنار واعتراض
عليه بان هذا انما يتم اذا كان الحرارة العارضة للشمس والحرارة العارضة للنار
متحدتين بالنوع واجاب عنه بانه كذلك وسيتم في موضعه انتهى وحاصل الدفع ان
المراد بالعلة المعنية العلة الثامة سواء كانت معينة بالعين الشخص او بالعين النوع
فالقضية ان المعنى قولنا لان العلة المعنية تدل آه تصدق ان كلية اى كل علة ثامة تدل
على معلول معين ولا شئ من المعلول يدل على علة ثامة معينة مطلقا وان كان العلة

الثامة واحدة في الواقع اذ لا خصوصية للمعلول مع العلة فتسطح ما قيل من ان المراد بالعلة المعنية
الثامة التي يلزم من وجودها وجود المعلول سواء كان معلولها واحدا او متعدد اذ كوجود
النهار وضياء العالم لطلوع الشمس واما المعلول فيجوز ان يكون علة الثامة واحدة او
متعددة بناء على جواز توارد العلل المستقلة بالتأثير على معلول واحد شخصي على سبيل
التبادل كالحركة للنار والشمس فان كان العلة واحدة والمعلول واحدا ايضا يدل أحدهما
معينا على الآخر معينا وان كانت العلة متعددة فالمعلول المعين لا يدل على العلة المعنية
لاحتمال وجود علة اخرى فيصدق القضيةتان على الكلية انتهى ما لا وجه اسقوطه
من التخصيص الذي اشار اليه المحشى وقد اوضحناه بقولنا اذ لا خصوصية آه مع انه على ما ذكره
القائل لا يتم تقريب الدليل الذي ذكره قدس سره بقول لان العلة المعنية تدل على كماله لا يخفى
ومنها ما قيل فالظن ان المراد بقوله دلالة العلة على المعلول هو ان المدلول حينئذ معين
غير مبهم ويضعف دلالة المعلول على العلة هو ان المدلول حينئذ مبهم غير معين ودفعه ظ
بما نقله عن المحقق الطوسي ومنها ما ذكره عصام الدين من ان هذا الوجه اى الجواب
الذي ذكره قدس سره مع ضعفه يعارضه ان العلم بوجود المعلول يستلزم العلم بوجود
العلة ناقصة كانت او تامة دون العكس انتهى وحاصل الدفع انه قد ظهر مما نقله ونقصه
ايضا قوة هذا الوجه بناء على ان العلم بالنامر بالعلة الثامة يستلزم العلم بكل من ماهية
المعلول ووجوده بخلاف العكس اذ لا يستلزم العلم بالعلم بما هي العلة الثامة وان استلزم
العلم بوجودها ومنها ما ذكره الفاضل العصام من ان اللزوم الخارجى لا ينفع في الدلالة
الالتزامية واللزوم العقلي ممنوع ودفعه بقوله وحاصل الجواب انه لا شك آه
ومنها ما ذكره عصام الدين ايضا من ان اضافة الترتيب الى الامور لا تنفك عن تعقل
ما يحدثه الترتيب في الامور من الهيئة بخلاف تعقل الفاعل فانه لا يلزم المصدر للمصنف
الى المفعول لزوما ظاهرا بل اضافة الى المفعول بما نبعد النفس من الالتفات الى الفاعل
انتهى وشار الى دفعه بقوله ولو قال فان الترتيب المعين آه ولا يخفى تقرير ومنها
ما ذكره المولى عصام الدين ايضا بقوله وقد نبى السيد المحقق تفاوت الاشارتين
على ان دلالة العلة على المعلول أقوى وأظهر من دلالة المعلول على العلة لان العلة
المعينة تدل على معلول معين والمعلول المعين لا يدل على علة ما اما الاول فلان
العلة لذاتها موجبة للمعلول فالعلم بها يوجب العلم بالمعلول بعينه واما الثاني
فلان المعلول انما يقتضى العلة لانه بل لا مكانه والامكان يقتضى علة ما وتعين العلة

من قبلها فاللزم من العلم بالمعلول العلم بالعلة المطلقة انتهى وقد ظهر ذلك فاعلم بما نقله عن المحقق الطوسي
 وحاصله كما لا يخفى ومنها ما نقله المولى داود من انه ان اراد ان العلة المعينة بالنوع تدل على
 المعلول المعين كذلك فعكسه ايضا كذلك كما يدل النوع المعين من لترتيب كقدم الجبر
 على الفصل مثلا يدل على النوع المعين من الهيئة كذلك النوع المعين من الهيئة اعني الهيئة
 الحاصلة للحد الثام مثلا يدل على النوع المعين من لترتيب هذا اذا كفى بالدلالة في الجملة
 واما اذا اريد الدلالة الكلية ففي كلية كل من المقدمتين مناقشة اما في الكلية المقدمة
 الاولى فان الانسان مثلا علة معينة بالنوع وله معلولات متنوعة كالكتابة والخطاطة
 والنجاة وغيرها مع ان لا يدل على واحد منها بعينها واما كلية المقدمة الثانية فقد عرفت
 وان اراد ان العلة المعينة بالشخص تدل على المعلول المعين بالشخص ففساده واضح لان
 النفس الناطقة الشخصية كطبيعة زيد لا يدل على شئ من الترتيبات الشخصية انتهى وما
 اجاب عن هذا الاعتراض الذي نقله من ان حاصله انه قد ستره اراد ان العلة المعينة
 بالشخص تدل على المعلول المعين بالشخص دون العكس لان العلة الشخصية من حيث هو
 هي كذلك تدل على المعلول الشخصي من حيث هو كذلك دون العكس ولما ظهر ان كل
 فرد من افراد احد هما العلة والمعلول معين او غيره يدل على الآخر كذلك دون العكس
 ظهر ان دلالة احد النوعين اقوى من الاخر انتهى ما اندفاع السؤال فيما نقله عن المحقق
 ولا يخفى تقريره وقد عرفت صحة المقدمتين على الكلية بناء على ما نقله عن المحقق كما
 اشرنا اليه واما اندفاع الجواب الذي ذكره فيما نقله عن المحقق ايضا لما عرفت ان المحقق
 قدس سره من العلة هو العلة الثامة سواء كانت معينة بالشخص او بالنوع وان دفع به ايضا
 قوله ولما ظهر ان كل فرد من افراد احد هما لما عرفت من ان قوة دلالة العلة مبنية
 على ما نقله عن المحقق قوله قد برميكن ان يقال وجهه ان قوله وخلاصته انه لا بد في
 العلة من خصوصية مبنية على اعتبار الخصوصية من جانب العلة دون المعلول ولا فلاح
 وفيه نظر لان اعتبار الخصوصية في جانب العلة مصرح في كلامهم قال الشارح وهي هنا
 القوة العاقلة آه قال المولى عصام الدين المراد بالقوة العاقلة النفس لا بما يقابل القوة
 العاملة فلا يرد ان الفاعل هو القوة العاملة والقوة العاقلة للقبول لا للفعل ولان
 القوة العاقلة الاله لا فاعل والفاعل هو النفس قوله فالنجار فاعل الحركات آه اي فالنجار
 فاعل الحركات المختلفة لا فاعل السرير والفاعل للسرير في الحقيقة انما هو تلك الحركات
 المختلفة وهذا مبني على ان بعض معدات المعلول فاعله قال لفصل العصا جعل النجار

فاعلا للسرير بناء على ما يتبادر الى الاوهام العامة وهذا لما يكتفى به في التوضيح لانه
 مما ينفع به المتعلم والا فالتحقيق الذي ذكره في شرح المطالع في كتب على حاشية كتاب البناء مع
 البناء وان لم يوافق فيه السيد السند وجعله جزا للمعد ولا يخفى ان النجار كالبناء انتهى
 واذا عرفت هذا فقد ظهر ان ما قاله المحقق في شرح الاشارات من ان العلة الموجبة في
 هذا القسم يكون علة اما للصورة وحدها او للصورة والمادة معا مثال الاول النجار
 الذي هو علة لصورة السرير دون مادته انتهى ليس تحقيقا بل هو مبني على بادي الرأي
 فسقط ما قيل ان قول الشارح كالنجار ليس مبنيا على بادي الرأي بل هو قول محقق على ما
 صرح به المحقق في شرح الاشارات انتهى ما لا قوله والا فهو غاية لايجاد آه لان الاجاد
 هو الذي صدر بالاختيار عن النجار لا السرير الذي هو من قبيل الاعيان فما قال المحقق
 في شرح الاشارات الغائية لا تفيد وجود المعلول بالذات بل تفيد فاعلية الفاعل فهو
 علة فاعلية بالنسبة الى ذات الوصف للفاعل وعلة غائية بالنسبة الى المعلول انتهى
 قول ظاهره وكذا ما قيل ان العلة الغائية وان كانت ترتب على الفعل لكن تستند
 الى المركب كما قال المحقق لا بد لكل مركب من علل اربع انتهى قول ظاهره لان الغاية انما
 تنسب حقيقة الى الفعل الاختياري لا الى المعلول بقي هنا شئ يجب ان يعلم ان الفعل الاختياري
 الذي ينسب اليه الغاية كالاجاد لا يلزم ان يكون فعلا اختياريا لفاعل المعلول المركب
 والا فلا فعل اختياريا ههنا لما عرفت ان الفاعل ههنا هو الحركات المختلفة بل يجوز ان
 يكون فعلا اختياريا بالمعد فاعله هذا تحقيق وبالقبول تحقيق قوله فان ما قبله وما
 بعده مذكور بلفظ الفكر آه وما قبله هو قوله يحصل بالفكر آه وما بعده هو قوله
 في مقتضى افكارهم آه قيل ويكون انتظام مقدمات دليل الحاجة وانتظام دعوى
 عدم كون الفكر صوابا دائما مع دليله اتم ووضح انتهى قوله لتوهم ان يحال آه بناء
 على ان لفظ الترتيب يدل على الهيئة الاجتماعية دلالة واضحة كأنها مطابقة كما عرفت
 قوله الترتيب المخصوص آه اي الفعل المخصوص بقربة انه واقع في تعريف الفكر الذي
 هو عبارة عن الفعل المخصوص قوله اي في جميع الافات آه تفسير لقوله دائما قوله قيد
 للتوهم لا قيد للتوهم في دوله سلب الدوام او السلب والفرق ظاهر بينهما لان مفهوم الاول
 دفع ايجاب كلي مستلزم لقولنا الفكر صواب في بعض الاوقات وليس بصواب في
 بعضها اي خطأ ومن البين انه ليس معناه ان الفكر الواحد صواب في بعض الاوقات
 وليس بصواب في بعضها بل معناه ان بعض الفكر صواب وبعض الآخر من الفكر ليس بصواب

لانه ليل هذه الدعوى قول الشارح لمناقضة بعض عقلاء بعضا في مقتضى افكارهم آه نعم
 يمكن كون الفكر الواحد صوابا في بعض الاوقات وغير صوابا في بعضها بالنسبة الى شخص
 واحد كاسياني واعلم ان الصواب والخطا قد يتصف بهما الغير فيكون بمعنى المطابقة
 للواقع وعدمها له وقد يتصف بهما الفعل فيكون بمعنى الموافقة للغرض وعدمها له
 والفكر ان كان موافقا للغرض وهو النأدي الى المجهول موافقا لما في نفس الامر فهو
 الصواب والا فهو الخطا اعترض بانه حينئذ لا يكون الفكر الواقع في مثل قولنا زيد
 حمار وكل حمار حيوان غير صواب لانه يوافق الغرض وهو النأدي الى قولنا زيد حيوان
 واجيب ان هذا الفكر ليس موافقا للغرض في نفس الامر لان ما يقتضيه ان الحيوان ثبت
 لزيد ضمن الحمار وهو ليس بمطابق للواقع قوله فيلايم اول الكلام آه والمقصود
 منه دفع سؤال مقدر يرد على الشارح من ان اول كلامه وهو قوله اي الفكر ليس
 بصواب دائما يدل على وقوع الفكر الفاسد وآخره وهو قوله لان بعض العقلاء يناقض
 آه يدل على تحقق المناقضة في الافكار فلا يناسب اول كلامه آخره قوله تفصيل
 لمناقضة العقلاء آه اي لا تفصيل لمناقضة الافكار فقط مع قطع النظر عن العقلاء
 كما يفيد تأخير الجار والمجرور عن متعلقه وهو نأدي بان يقال فيتأدي فكر واحد
 منهم آه ويحتمل ان يكون الفاء تعليلية قوله ولم يقل فواحد آه والمراد دفع ما اورد
 عماد الدين من ان الظاهر ترك كلمة من قوله لان المقصود بالذات آه اي في زيادة كلمة
 من في التفصيل اشارة الى ان المقصود بالذات بيان مناقضة مقتضى الافكار دون
 تفصيل العقلاء قوله بيان مناقضة آه وفيه اشارة الى ان الفاء تعليلية وقد جعلها
 تفصيلية حيث قال تفصيل لمناقضة آه والتحقيق انه لا منافاة بينهما بل التفصيل يجمع
 التعليل لان المقصود بالذات بيان مناقضة العقلاء آه وهو يستلزم تفصيل مناقضة
 العقلاء وتفصيل العقلاء مقصود بالتبع قوله وان ادى الى المتنافين آه فيه اشارة
 الى رد ما ذكره المولى داود من ان مراده بالنقيضين في قوله والا لزم اجتماع النقيضين
 آه المتنافيان اعلم من ان يكونا متناقضين بحسب الاصطلاح ام لا انتهى وحاصل الرد
 ان لفظ النقيضين محمول على المعنى الاصطلاحي لكن اعم من النقيضين صراحة او
 لزوما والمتنافيان يستلزمان النقيضين وليس مراده من النقيضين المتنافيين كما
 رعم المولى داود واعلم انه اورد ههنا بان المنطق يحتاج اليه لافادة الصحة في الفكر
 بخلاف صورة والعصمة عن الخطا فمما وعدم صوابية الفكر يحتمل ان يكون باعتبار الصورة

فقط او باعتبار المادة فقط او باعتبارهما والاحتمال الثالث يوجب الاحتياج الى اللطو
 دون الاولين والبيان قاصر عن افادة الاحتمال الثالث وان حمل عليه لا يساعده دليله
 واجيب بان عدم صوابية الفكر مطلقا وكذا مناقضة العقلاء مطلقا توجب الاحتياج الى
 المنطق قوله فلا يرد ان وقوع الخطا آه يريد ان مراده قدس تره من قوله دل هذا الكلام
 على ان الفكر آه جواب عن هذا السؤال وخلاصته ان لهذا الكلام مدلولين الا ان المدلول
 الثاني يحتاج الى التنبيه ونبه عليه بقوله والا لما وقع الخطا آه فيجئذ يتدفع هذا
 الايراد كما لا يخفى قوله بمجرد الالتفات آه اي بمجرد توجه الذهن نحو الحكم وهو انما هو في
 البديهي الاولى قوله لجواز ان يكون ضروريا آه يعني ان عدم كفاية بدهة العقل في التمييز
 بين الصواب والخطا انما يدل على عدم كون تميز الصواب عن الخطا بديهيا اوليا كقولنا
 الكل اعظم من الجزء ولا يدل على عدم كون التمييز ضروريا مطلقا والاحتياج الى القانون
 انما يثبت اذا لم يكن ضروريا مطلقا واما اذا كان ضروريا مطلقا فلا يحتاج الى قانون
 فيميز ان يكون التمييز ضروريا محتاجا الى الحس والتجربة او النواز والحدس او الى قياس
 مع قضية قوله قلت آه ابطال للتسند المسبوق قوله انه آه اي الشأن قوله وعلى التقدير
 بكفى آه فنفى كفاية بدهة العقل نفى لكونه بديهيا اوليا او من قضايا قياساتها معها وقد
 عرفت بالضرورة انه ليس من الضروريات الباقية فثبت الاحتياج الى القانون قوله في
 ذلك آه اي في التمييز قوله ولذا لم يقل ان مجرد التوجه لا يكفي آه اي ولعدم كون التمييز
 على تقدير كونه ضروريا من الضروريات الباقية بل انما هو من الاوليات او من قضايا قياساتها
 معها لم يقل ان مجرد التوجه آه بل قال ان بدهة العقل آه لان من البين انه لو قال مجرد التوجه
 لخص البيان بالبديهي الاولى بخلاف قوله ان بديهية العقل آه اذ هو يشمل على القضايا
 قياساتها معها كما يشمل الاوليات على ما لا يخفى ويمكن ان يقال مبنى قوله ان مجرد التوجه
 آه ان مجرد توجه العقل بدون القانون لا يكفي بتمييز الخطا عن الصواب فيجئذ يشمل
 عنوان مجرد التوجه على جميع الضروريات كما لا يخفى لكنه بعيد جدا قوله اشارة الى دفع
 ما يتوهم آه وكذا فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان مناقضة بعضها يحتمل ان يكون
 لعدم اعمال الروية اي الفكر وحاصل التوهمين عبارة عن منع تفريع قول المصنف المستحكمة
 قانون آه وحاصل الدفع اثبات المنوع قوله بل مجرد التشكيك آه بل طلبهم مجرد ابقاء
 المخاطبين الشك والغلط قوله فالجار والمجرور آه وهو قول المصنف في الوقين وقول
 الشارح بحسب الوقين قوله فلا يرد ان شرط آه وذلك لان النتيجة مشتملات

على اتحاد الزمان لان من تفكر وادى فكره الى قدم العالم مثلاً اعتقد ان هذا الحكم واقع ابدا
وكذا اذا دى الى حدوثه فما قد و زمان سلفه اي حدوثه زمان واحد مستمر هو زمان
الابد قوله لان كل تصور آه وذلك لان التصور عبارة عن الصورة الحاصلة للشيء
عند العقل بلا حكم معه ولا شك في جواز كون صور مختلفة حاصلة في الذهن بلا حكم معها
قوله بين الاحكام الضمنية اللازمة لها آه اي الدعوى التي تضمنها التصورات مثل دعوى
انه حد او رسم ودعوى ان هذا جنس او فصل وان حدد ذلك هذا اوداك قوله والكسبية
عطف على قوله الخطاء يعني كما يحتمل ان يكون المشار اليه بقوله ذلك الخطاء كذلك يحتمل
ان يكون الكسبية المستفاد من قوله قدس سره الكاسية قوله فترك التعرض لبيان الخطاء آه
تفريع قوله قدس سره لعدم ظهور ذلك في التصورات آه الا ان التفريع اظهر على الاحتمال
الاول وبيان بان مراده قدس سره بهذا الكلام التنبيه على ان ترك تعرض الشارح لبيان
وقوع الخطاء في التصورات انما هو لعدم ظهوره وتوقفه على بيان لا يتسعه هذا المختصر
المدون للبتة لان الخطاء لا يقع في التصورات حتى لا يثبت الاحتياج الى جزئي المظن
ويرد انه يلزم من بيان عدم الاحتياج الى جزئي المنطق اعني باب التصورات وباب
التصديقات فاندفع ما اورده حسين الميرزا من ان هذا بيان وقوع الخطاء في الافكار
الكاسية للتصديقات ولا يتم الكلام الا بيئاً وقوعه في الافكار الكاسية للتصورات
ايضا انتهى قوله يريد دفع آه يريد الرد على من زعم ان مقصوده قدس سره من هذا الكلام
دفع ما اورده المحلى في هذا المقام من انه انما يلزم الحاجة الى القانون المذكور لو لم يكن
له طريق آخر في تحصيل المطالب العلمية لكن ذلك ممنوع فان من الطرق تخلية النفس من
الشواغل والنوحيات الى العالم الكلي ليفاض عليها الصريح الى غير ذلك من الطرق ثم اعترض
عليه بان اندفاع ذلك الايراد مما ذكره المحقق قدس سره ليس بظاهر وحاصل الرد ان اعتراضه
هذا التوفيق وجه على ما زعمه لا على ما قصده قدس سره من هذا الكلام و اشار الى دفع ايراد
الحلى بقوله ولا ضير في ذلك وحاصل الدفع ان المدعى ليس احتياج الكل الى القانون المذكور
بل ثبوت مطلق الاحتياج وهو في ضمن احتياج المحصلين للعلم بالنظر كالمشائين وتخليت
النفس طريق الاشرافين قوله دفع ما يرد آه حاصل الايراد منع للملازمة المستفادة من قوله
المصنفست الحاجة آه القائلة بانه لما وقع الخطاء في الافكار الجزئية مع عدم كفاية
البدئية في التمييز لزوم احتياج المحصلين للعلم بالنظر الى قانون بان الملازمة احتياجهم
في تحصيله به الى معرفة احوال تلك الافكار الجزئية التي وقع فيها الخطاء تفصيلاً

لا احتياجهم في تحصيله به الى القانون قوله وحاصل الدفع آه وخلاصته اثبات الملازمة
الممنوعة بالتحريم وتقريره انه لو لم يلزم الاحتياج الى القانون على تقدير وقوع الخطاء في
الافكار الجزئية لزوم الاحتياج الى معرفة احوال تلك الافكار الجزئية على التفصيل لكن
التالي بطل لتعذر معرفة احوالها على التفصيل لعدم وفاء الطاقة البشرية بها لعدم انضباط
تلك الافكار الجزئية بعدد وكذا المقدم فثبت الملازمة للممنوعة واما بيان هذه الملازمة
فلانه على ذلك التقدير لو لم يلزم الاحتياج الى معرفة تلك الافكار لزوم كفاية بدئية العقل
في غير الفكر الصحيح عن الفكر الفاسد لكن التالي بطل لما عرفت من ان بدئية العقل لا تقف
بذلك التمييز وكذا المقدم فثبت الملازمة وبما قررنا ظهور ان قوله لما عرفت دليل للملازمة
الماخوذة في دليل الملازمة للممنوعة قوله فلا بد من معرفة جميع الافكار آه والمقصود منه
دفع ما اورده المولى داود عليه قدس سره من انه ان اراد ان المقصود معرفة احوال جميع
الانظار بالتفصيل فمنوع اذ لا غرض يتعلق بمعرفة الانظار التي لم ترد على الناظر وان
امر ان المقصود معرفة جميع الانظار التي ترد عليه فان اراد ان المقصود معرفتها دفعة فهو
ايضا ممنوع اذ لا يتعلق غرض بمعرفة النظر قبل الوجود على الناظر وذلك ظ وان اراد ان
المقصود معرفتها في حال الوجود فليس كذلك لان سلم الفاعل متعذراً فيمكن ان يعرف كل احوال النظر الوارد
عليه في حال الوجود بالتفصيل وحاصل الدفع اختيار الشق الاول واثبات تعلق التعرض
بمعرفة جميع الانظار واردة كانت او غير واردة قوله لانه يحتاج كل فكرة حلة للزوم
الدور والتسلسل اي لزوم الدور والتسلسل لانه يحتاج كل فكر في معرفة صحته وفساده
الى فكر آخر ليفيد تلك المعرفة ويحتاج ذلك الفكر الاخر ايضا الى فكر ثالث يفيد معرفة
صحة ذلك الاخر وفساده وهلم جرا فان عاد الى الفكر الواقع في مرتبة من المراتب
لزم الدور والال يلزم احاطة بامور غير متناهية فيلزم التسلسل قوله لجواز الانتهاء آه
تعليل لقوله وانما لم يعمل آه قوله معرفة يقينية لا تحصل الا من لقانون الكل آه وفيه
نظر لان يجوز ان تحصل تلك المعرفة اليقينية بطريق تخلية النفس عن العلائق الجسمانية
الا ان يقال ان الحصر بالنسبة الى المحصلين للعلم بالنظر كما اشرنا فيما سبق قوله لان
الطريق المقدور لنا ليس الا الاستدلال آه ولا يخفى ان المنع المذكور راجع الى هذا الملقط
وقد عرفت جوابه قوله بحال الكل على الجزئي آه اشارة الى القياس المنطقي قوله او
بحال الجزئي على الكل آه اشارة الى الاستقراء الناقص كقولنا كل حيوان يحرك فكذا الاسفل
عند المضغ لان الفرس والبغل والحمار وغير ذلك تحرك فكها الاسفل عند المضغ كابد

عليه قوله والاخير ان لا يفيد ان اليقين آه لان الاستقراء النام قياس مقسم بفيد اليقين
قوله او بحال الجزئي على الجزئي آه اشارة الى القياس نفقي المسمى بالتمثيل الغير المصوم من العلة
كما استدل على حرم العرق بحجة الجزئ لا سكار ويدل عليه قوله والاخير ان لا يفيد
آه ايضا لان مضمون العلة يفيد اليقين نعم الحجة المفيدة للعلم التصديقي بالمجهول
التصديقي منحصرة في هذه الاقسام الثلاثة قوله والاخير ان لا يفيد ان اليقين آه ولذا
اخرجوها عن تعريف القياس بقيد لزوم عنها لان مقدماتها اذا سلمت لا يلزم عنها
نتائجها يقينا قوله وعلى كلا التعليلين آه اي كلا تعليل من الحاجة الى المنطق المنفرد
على وقوع الخطاء في افكار الجزئية وعدم كفاية البديهية في التمييز احدهما التعليل
بتعذر معرفة الافكار الجزئية على التفصيل كما يدل عليه كلامه قدس سره وثانيهما التعليل
الذي نقله المحشي بقوله وقد يعلل آه قوله ولا ضير في ذلك آه لان المقصود ببيان
الاحتياج في التميز الى المنطق مطلقا لا بيانا للاحتياج اليه بالنسبة الى فكر فكركا بيناه
قوله قد تبرقانه مما زالت فيه اقدام الناظرين آه وقد عرفت الاقدام الزائلة للتأثير
في هذا المقام فلا حاجة الى اعادةها في الكلام قوله مادة وصورة آه والمقصود منه
دفع ما ذكره الحسين المبيك حيث قال وهما بحيث اذ لم يثبت بما ذكره الاحتياج الى القوانين
المتعلقة بالمواد انتهى قوله مما تقدم آه وما تقدم هو وقوع الخطاء في الافكار
الجزئية مع عدم كفاية البديهية في التمييز بين الصواب والخطاء قوله وما قيل آه قال
الفاضل العصام ما من قانون الا ويفيد معرفة اكتساب النظري من الضروري فلا حاجة
الى تأويل قوله من ضرورياتها بالاكتساب اما بالضروري ابتداء او بواسطة
فصاعدا انتهى ما لا قوله يصدق عليه انه قانون آه حاصله ان النظري من حيث هو
نظري لا يكتسب منه علم فاذا انتهى اليه ثبت الاكتساب فاذا يتحقق الاكتساب بالضرورة
ابتداء فلا يوجد الكسب من النظر من حيث هو نظري حتى يحتاج في الادخال الى التعميم
ففيه انه يستلزم استدراك آه حاصل الجواب انه لما علم ان الاكتساب لا يكون الا من
الضروريات ابتداء لزمان لا يحصل منه حينئذ فائدة التنبيه على انه لا بد من الانتهاء
الى الضروريات دفعا للدور والتسلسل فاندفع ما قيل واما القول بانه يلزم استدراك
قوله من ضرورياتها فليس بشئ اذ سبب الاحتياج الى المنطق مكان اكتساب النظري
من الضروري ووقوع الخطاء في الفكر فلا بد في المنفرد من بيان افادة المحتاج
اليه اكتساب النظريات من الضرورية بلا لزوم دور وتسلسل انتهى لانه اذا كان الاكتساب

من الضروريات ابتداء يفوت التنبيه على انه لا بد من الانتهاء الى الضروريات كما لا يخفى قوله
قدس سره وهي الهيئة الاجتماعية اللازمة للترتيب آه قال المولى داود هذا مبني على كون الترتيب
مصدرا مبنيا للفعل واما اذا كان مصدرا مبنيا للفعل وهو الملايم لكلام المصروف والشارح
كما تبين لك عليه سابقا فلا يصح انتهى وقد دفعه المحشي المحقق فيما سبق فذكر قوله قدس سره
اذا فسدنا او فسدت احديهما كان فاسدا آه اعترض عليه بان فساد الصبورة في المعرفة
لا ينافي استلزام المطال على قول من يحكم بوجوب تقديم الجنس على الفصل في الحد النام واما
على قول من لا يحكم به وهو الحق فلا ينافي فيه انتهى وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المراد بالوجوب
الوجوب الاستحقاق فيرجع القول الى القول الثاني ولانه على القول الثاني لا فساد للصورة
عند تأخير الجنس عن الفصل في الحد النام والحق ان الصبورة ليست عبارة عن اجتماع اجزاء
المعرف فقط كما زعمه المعترض بل هي عبارة عن جميع المواد مع شرائط وارتفاع موافقه
كالهيئة الحاصلة للحد من جمع الجنس والفصل مع كونه مساويا للمعرف في العموم واجلي
منه ونحو ذلك وكذا في التصديقات كهيئة الشكل الاول اذ هي الحاصلة من تقديم الصبر
على الكبرى ومن ايجاب الصبر وكلية الكبرى فساد الصبورة يستلزم فساد التعريف
كفساد الصبورة في القياس كما لا يخفى قوله ان المراد بطرق اكتساب النظريات اقسام المعرفة
آه واقسام المعرفة بالكسر الحد والرسم واقسام الحجج القياس والاستقراء والتمثيل
والمقصود منه الاشارة الى الرد على ما ذكره بعض الافاضل من ان المراد من الطرق ههنا
هي المبادئ بقرينة قوله والافكار الواقعة فيها لان الترتيب المذكور اريد من الفكر انما يقع
في المبادئ انتهى وعلى ما ذكره الفاضل العصام حيث قال المراد بالطرق هي المعلومات الصبورة
والتصديقية من حيث انها مبادئ وافادة المنطق معرفتها عبارة عن افادة مناسبتها
للطوبى بالافكار الترتيبات فانها التي تقع في طرفيها انتهى قوله ومعنى وقوع الافكار
والمراد التعريض على بعض الافاضل سبب جعل قوله والافكار الواقعة فيها آه قرينة
على ان المراد من الطرق ههنا هي المبادئ وحاصل التعريض ان قوله هذا لا يصلح ان يجعل
قرينة على هذا المراد لان معنى وقوع الافكار في الطرق اندراج الافكار الجزئية بمعنى
الامور المرتبة المعلومة المخصوصة على ما هو المصطلح كما وقع في عبارة المختص بالطرق
الكلية لان تلك الاقسام كلييات وما وقع من الافكار الجزئية جزئيات لتلك الاقسام
الكلية قوله وكونها جزئيا من جزئياتها آه والصواب ان يقول وكونها جزئيات لها
قوله حمل طرق الاكتساب على المواد آه جواب عن سؤال مقدرو هو ان ما ذكرته من قولك

ان المراد بطرق اكتساب النظرية آة بنا في ما ذكره الفاضلان فاحابها يرى وصرح الرد
على الفاضلين المذكورين بعض الافاضل والفاضل العصار لما عرفت من انهما حملتا طرق
الاكتساب على المواد قوله ومعنى افادة المنطق آة رد مخصوص بالفاضل العصار ولا يخفى
ما في ربط هذا القول من الحلل قوله بالا فكارا الترتيب آة رد مخصوص ببعض الافاضل
ولا يخفى ما في ربطه من الحلل ايضا قوله توهم آة خبر لقوله وحل طرق آة قوله وخروج
المعاني الاصطلاحية لان المعنى الاصطلاحى للطرق اقسام المعرفة والحجة كما عرفت
ويقال في الاصطلاح ان المنطق يفيد معرفة تلك الطرق التي هي الاقسام المذكورة للمعرفة
والحجة وما يتعلق بها من الشرط ولا يقال في الاصطلاح ان افادة المنطق معرفة المعلومات
التصورية والتصديقية عبارة عن افادة مناسبتها للط والمعنى الاصطلاحى الافكار
الافكار الخيرية المندرجة تحت الاقسام الكلية كما عرفت لا الترتيبات الواقعة في
المعلومات وان كان الفكر مصطلحا في معنى الترتيب ايضا في غير هذا المقام وبالجملة
محل الطرق على المعلومات وافادة المنطق اياها على افادة مناسبتها والافكار
على الترتيبات خروج عن المعاني الاصطلاحية لما عرفت ان المعاني الاصطلاحية
ليست هذا المعنى بل المعاني التي ذكرناها هذا تحقيق المقام قوله مثل كونه ذاتا له آة
اي كون المقصور ذاتا كما في الحدود او خارجا محمولا مساويا بيننا كما في الرسوم والاول
ان يقال مثل كونها ذاتيات له او خارجات محمولات مساويات بينات كما لا يخفى قوله
على الحدود الثلاثة آة الحد الاصغر والحد الاوسط والحد الاكبر قوله وهذا هو صحة
المادة آة وسبب صحة المادة تناسب المبادئ للمطالب مثلا في التصورات كون الجزء الاعلى
جنسا والجزء المساوى فصلا للمعرف وفي التصديقات كون الحد الاوسط عرضا صادقا
على الحد الاصغر ومستلزما للاكبر كما في الشكل الاول قوله مثل الحد والرسم آة فقوله
قدس سره من طريق خاص آة بيان لصحة الصورة قوله كساواة المعرفة اي مساواة
المعرف بالكسر للمعرف بالفتح وكون المعرفة جلي من المعرفة في المقصور قوله واجبا للغير
آة كما في الشكل الاول وهذا في التصديق قوله اي لم يلزم الاصابة آة والمراد بالضرورة
اللزوم الكلي كما هو مقتضى الفن وان المعبر في الطرق اللزوم بالذات فقوله قدس سره
وان وقع الخطاء آة وان كان مهيئة الا انها محمولة على الكلية القائلة بانه كلما
وقع الخطاء اما في المبادئ وفي الطريق لم يلزم الاصابة الى المطلوب الصحيح فاندفع
ما قيل انه اذا وقع خطاء في المبادئ قد يصاب المطلوب في بعض الصور انتهى لان هذه

الاصابة اتفاقية وقت في بعض الاحيان كما قال المحشى المحقق وان انفق في بعض الاحيان
آة قوله وان اتفق آة والتصواب يقال وان اتفقت بناء على ان الضمير راجع الى الاصابة
قوله وما قيل آة هذا الجواب ما نقله قدس سره في حاشية التجريد عن بعضهم واجيب ايضا
يمنع فساد المادة لان فساد المادة ان لا يستلزم الدليل المط فلما استلزم لم تكن فاسدة
وان كان خطاء قوله اللازم ههنا آة وهو زيد جسم في ضمن الحمار وهذا المطلوب ليس
بصحيح قوله على تقدير تسليمه آة اي لا نسلم ان اللازم هو هذا المقيد لان اللازم هو
مطلق الجسمية ومن ادعى خلافه فعليه البيان وعلى تقدير تسليمه آة قوله لا يجري في
نحو كل انسان فرس آة لان في السلب لا تخشى الضمنية والا لزم انصاف الاصغر بالاكبر
المسلوب عن الاوسط المحمول على الاصغر في هذه المادة وهو يبط اذا اللازم سلب
الأكبر عن الاوسط ويمكن ان يقال ان ماله يجري في هذا المثال لان اللازم سلب
الحادية عن الانسان الذي في ضمن الفرس اي لا شئ من الانسان الذي في ضمن الفرس
بجماد ولا يخفى عدم صحته وقيس عليه امثاله قدبر ورد ايضا باننا اذا قلنا
زيد حمار وكل حمار حيوان مطلقا لا محالة النتيجة ايضا زيد حيوان مطلقا ولا يتجه
ان النتيجة مقيدة ورد بان النتيجة حينئذ زيد حيوان مطلق حماري غايه ان يكون
النتيجة اظهر كذا انتهى قوله اما المتكفل بتحصيل المبادئ آة ان للفكر مادة وصورة
والمادة تحصل بالحركة الاولى والصورة بالحركة الثانية وكما ان الثانية محتاجة في
تحصيلها اياها الى قوانين يندرجها على تحصيل صورة مخصوصة كذلك الحركة الاولى محتاجة
في تحصيلها اياها الى قوانين يتوصل بها الى تحصيل مواد مخصوصة مناسبة للطا من بين
انه لا يمكن ان يدعى ان مناسبات المبادئ للمطالب كلها معلومة بالضرورة فقد ثبت
ان الفكر يحتاج الى طرق في المنطق على ما فصله المحشى المحقق قوله اقسام الكلية آة وهي
الكليات الخمس قوله وبيان خواصها آة اي بيان ما يختص بكل منها ويميزه عما عداه
قوله لان كل علم متكفل آة لان المذهب المشهور من المذاهب الكثيرة الكائنة في حقيقة
كل علم ان حقيقة كل علم عبارة عن المبادئ والموضوعات والمسائل ولذا قيل بجزاء العلم
ثلاثة مباد وموضوعات ومسائل فكل علم كما قل ببيان صحة مباديه وموضوعاته ومسائله
قوله لكن لا حق التكفل آة اي كنه التكفل لا على ما ينبغي لان التكفل على ما ينبغي ان يكون عند حصول العلم اليقيني
بالجزئي وهو انما يحصل من العلم الكلي اي من العلم الكلي الذي يحصل من القياس المنطوق
والعلم الحاصل بالجزئي اي بصحة مباد العلم من تكفل العلم ظني لان المبادئ انما تبين فيه

بخصوصيتها لا بامر كل ندرج فيه فالمبادئ ثمانية في العلم بالتمثيل والاستقراء
وهما لا يفيدان اليقين كما لا يخفى فاحفظ هذا التحريم قال الشارح وذلك القانون
هو المنطق آه قال في شرح المطالع القانون لفظ سرياني روي انه اسم المسطر بلغتهم
وفي الاصطلاح مراد فالاصل والقاعدة وهو مركب منطبق على جزئياته عند تعرف احكامها
منه وبالتفصيل مقدمة كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة للحصول حتى يخرج
الفرع من القوة الى الفعل ولا خفاء في ان المنطق كذلك لا تطابقه على جميع المطالب
الجزئية عند الرجوع اليه انتهى قوله اي الامور الغائية آه يعقوب ان المراد بالمعقولات
ههنا ما يقابل المحسوسات بالحواس الظاهرة فهي اعم من المعقولات الكلية التي ادركها
النفس المجردة بواسطة القوة المنصرة والموهومات والمخيلات وقد تطلق على ما
يقابل الموهومات والمخيلات اعني به المعقولات الكلية فقد قال الشارح وانما سمي
قال في القاموس المنطق التكلم بصوت وحروف يفهم منها المعاني وهو مصدر كالتنطق
انتهى وفي الاصطلاح عبارة عن القواعد المخصوصة وقد عرفت ان للقانون معنيين
لغوي واصطلاحي ونقل لفظ المنطق باعتبار معناه اللغوي الى القانون باعتبار
معناه الاصطلاحي لانه كالمنبع والمعدن للمنطق كذا قيل وهذا انما يصح على تقدير
كون لفظ المنطق اسم مكان او مشتقا من النطق قوله قدس سره لنطق يطلق على ادراك الكلية
وعلى مصدره الذي هو القوة العاقلة وعلى مظهره الذي هو التكلم والتلفظ وهذا
القانون يعطى لاصابة في الاول كما لا في الثاني واقتدارا على الثالث انتهى ولا يخفى ان اطلاق
النطق على القوة العاقلة بعيد جدا فلهذا لم يلقف اليه قدس سره قوله الباء للثبوت
آه هذا من الباب الاول من الثلاثي ومشارك بين المتعدي واللازم كما في القاموس قوله
الى ان القوة النطقية عبارة عنها آه قيل ما حاصله ان النفس من الجواهر المجردة لا قوة من
القوى لان القوى من الاعراض على انه لو كان المراد بالقوة النطقية النفس الناطقة لا يكون معنى
لقول الشارح لان ظهور القوة النطقية انما يحصل بسببه آه لان معناه حيث لان ظهور
النفس الانسانية آه ولا يخفى فساد فليس المراد بالقوة ههنا النفس الناطقة كما زعم
المحشي ولا قوة العاقلة كما زعم البعض بل المراد بها ما يقابل الضعفاء انتهى وفيه نظر
اما اول فلان القوة بمعنى المبدأ للنطق فهي ليست بعرض كما اشار المحشي المحقق ولما
ثانيا فلانهم انه لو كان المراد بالقوة النطقية النفس الناطقة لا يكون معنى لقول الشارح
لان ظهور القوة آه لان معناه ان ظهور النفس الناطقة من حيث ظهور كالاتها

العملية والعملية انما يحصل بسبب المنطق الذي يتقوى به النطق الباطني الذي هو الادراك
والنطق الظاهري الذي يتقوى به التكلم والتلفظ ايضا والمعنى ان ظهور النفس الناطقة
عبارة عن ظهور كالاتها العملية والعملية انما يحصل بالمنطق المذكور خذ هذا التحقيق وكن
من الشاكرين قوله فان التسمية المذكورة آه وهي التسمية بالنفس الناطقة قال الحكماء
ان النفس الناطقة تمتاز عن سائر النفوس الارضية بادراك الامور الكلية ولها
قوتان قوة عاقلة تدرك بها المدركات وقوة فاعلة تحرك بها البدن الى الافعال
الجزئية وقد وقع في حقيقتها اختلافا كثيرا بين المتقدمين والمتأخرين حتى قال بعض
المحققين ان المذهب الواقعي في حقيقة النفس الناطقة ثلاثة وثلاثون وهذه المحققون
من الملبين انها جسم لطيف نوراني علوي ليس من عالم العناصر خفيف حتى بذاته نافذ
سائر جواهر الاعضاء سريان ماء الورد في الورد والنار في الفم جله في القلب والداغ
عنى عن الاغذاء برئ عن التحلل والتماء بكدره العناء والاشياء الردية الدينية نذر
الكليات والجزئيات ولتذمها يلزمها ونشأ لزمها بيانها وتعرف في البدن وتختلط
هذا الهيكل المحسوس عن طريق الفساد اليه مما امكن قواؤها في الاعضاء حيوة لها وانتقالها
منها الى عالم الملكوت والارواح موت قوله وهو معنى القوة النطقية آه والمقصود
بيان ان القوة النطقية من نسبة مبدأ الشئ اليه قوله قدس سره فاشتق له اسم من
النطق آه قال عصام الدين وفيه نظر بل الظاهر نقل اليه المنطق الذي هو المصدر واسم
المكان انتهى قوله كالجنس آه اي في الشمول كما اشار اليه بقوله تشمل آه قيل وانما قال
كالجنس لان حقيقة كل من الجنس والفصل انما تصور في الماهيات الحقيقية التي لها
وجود في الخارج باعتبار تحققه في ضمن الافراد الخارجية وما نحن فيه ليس كذلك
ضرورية ان المراد تعريف لالة مطلقا لا ما هو موجود خارجي منها انتهى وفيه نظر
لان حقيقة كل من الجنس والفصل انما تصور في الماهيات النفس الامرية هي اعم من الماهيات
الحقيقية التي لها وجود في الخارج باعتبار تحققه في ضمن الافراد الموجودة في الخارج
كما هو التحقيق ولو فرضنا ان تحقق حقيقة كل من الجنس والفصل انما هو في الماهيات
الحقيقية فلا سلم انحصار حقيقة كل منهما في الافراد الخارجية لها بل تمام الافراد المعنوية
للماهيات الحقيقية كما تمام الافراد الخارجية لها فظهر بطلان قوله ضرورة ان المراد
تعريف لالة مطلقا لا ما هو موجود خارجي منها اه فالحق انه انما قال كالجنس لان
ان يكون عرضا عاما بناء على جواز وقوعه في التعريف قوله كوسط القلادة آه

القلادة معروف بجلى النساء اذ هي يعلقن بعنقهن قيل اضافة الواسطة اليها بيان
 بمعنى ان الواسطة هي القلادة وانما سميت واسطة فلنوسطها بين اليدين والراس انتهى
 مالا ولا يخفى ما فيه من الضعف والحق ان اضافة الواسطة اليها لامية فالواسطة غير
 القلادة بل هي جزءها ومن الواسطة الواسطة بين الموجودين بان يكون زمان
 وجودها بين زمانى وجودها ومنها الواسطة بحسب المكان على ما ذكره عصام الدين
 قوله وما لا يكون طرفاها آه من قبيل عطف العام على الخاص وفي بعض النسخ مما لا يكون
 طرفاها آه فكلية من بيانية او تبعية قوله وما قيل آه اعتراض على تعريف الآلة
 بانه غير مانع لبعض اغيار المعرف اذ يصدق على الشرائط وارتفاع الموانع والمعدات
 التي لا يطلق عليها الآلة قوله فهوهم آه جواب عن ذلك الاعتراض وحاصله انها متما
 الفاعلية كما يدل عليه ادخالهم في العلة الفاعلية في تقسيم العلة لا وسائط فيها
 لان الواسطة بين الفاعل ومنفعله انما يتصور بعد تمام الفاعل ولما لم يتم فاعلية
 الفاعل بدونها لم يصدق على شئ منها انه الواسطة بين الفاعل ومنفعله كما لا يخفى
 قال شارح والقيد الاخير لا يخرج العلة المتوسطة آه وفيه دفع ما اورد من انه لا بد
 من تقيد الفاعل والمنفعل بالقرب ليخرج العلة المتوسطة لانها واسطة بين فاعلها
 ومنفعله البعيد وصولا لثمة اليه والفاعل البعيد يؤثر في المنفعل ^{بصل} واغناء من القول
 الجواب عن ذلك الايراد بان المتبادر من الفاعل والمنفعل هو القريب لان الاحتراز
 بالصرح اولى من الاحتراز بالمتبادر على انه لو قيد الفاعل ومنفعله بالقرب لم يشمل
 التعريف على بعض افراد معرفة اذ يخرج الة ايصال الفاعل البعيد اثره الى المنفعل البعيد
 كما ذكره الفاضل لعصام قوله تعليل لقوله فانها واسطة آه ان رجوع ضمير منفعليها
 الى الفاعل آه قيل ولقد احسن في التحقيق رحمه الله تعالى لكن لا يخالوا الكلام في نفسه
 عن الحل لانه على التقدير الاول يلزم ان يصل الى المنفعل البعيد اثر الفاعل البعيد
 مع انه خلاف ما سياتى وعلى التقدير الثاني لا يلزم المقدمة المطوية للمقدمة المذكورة
 والا يلزم المحذور المذكور انتهى ولا يخفى ما فيه اما اولافلانه على التقدير الثاني
 يلزم ايضا ان يصل اثر الفاعل البعيد الى المنفعل البعيد في المقدمة المطوية واما ثانيا
 فلان قوله وعلى التقدير الثاني لا يلزم المقدمة المطوية للمقدمة المذكورة يدل ان عدم
 لزوم المقدمة المطوية لها بطل وليس بباطل بل الحق هو لان المقدمة المطوية لازمة للدليل
 وليست لازمة لمقدمة واحدة من مقدماته والا لا يمكن المصادرة قوله ايضا آه

اي كما تكون واسطة بين فاعلها ومنفعليها اي تفصل الواسطة قوله لان فاعل الفاعل
 والمراد تفسير لقوله اذ علة علة الشئ آه على الاحتمالين في رجوع الضمير وليس هذا التفسير
 مختصا بالاحتمال الثاني وان اوجه ظاهر العبارة ولا يتبادر الاحتمالين في المثال تسامح في
 العبارة ومبناه ان المراد بالعلة هو الفاعل واستشهد عليه بقوله على ما لو ان
 مطلق العلة آه قوله اولان الشئ آه عطف على قوله لان فاعل الفاعل آه فهو تفسير
 آخر لهذا القول على الاحتمالين ايضا ومبناه على ان يراد بالعلة المحتاج اليه على ما هو الشائع
 بينهم ففاعل الفاعل وشرط الشرط له ومادة المادة مادة لها قوله فهو ثابت
 لكون منفعل آه اذ عرفت ما حرناه فقد ظهر ان قوله اذ علة علة آه دليل على كون منفعل
 علة المتوسط منفعل فاعلها على التفسير الاول باثبات ان فاعلها فاعل المنفعليها بواسطة
 لان الفاعلية والمنفعلية من الاضافات فباثبات فاعلية شئ شئ ثبت منفعلية
 الشئ الثاني للشئ الاول وعلى التفسير الثاني بمقدمة كلية بدئية تشمل الفاعل وغيره
 كان محتاجا اليه وهي قولنا كلما كان الشئ محتاجا اليه آه واعلم ان المحشى المحقق قد دلل
 اعنى قول شارح اذ علة علة آه على الدعوى اللازمة اعنى كون منفعل العلة المتوسطة
 آه للدعوى الصريحة اعنى قول شارح لان العلة المتوسطة واسطة آه وليرقره على
 نفس الدعوى الصريحة لما عرفت ان مبنى الدليل على الاضافة اعنى الفاعلية ومبنى الدعوى
 اللازمة على الاضافة ايضا اي المنفعلية فالفاعلية تستلزم المنفعلية والدعوى
 اللازمة مساوية للدعوى الملزوم فاذا ثبت اللازم المساوي للزوم ثبت الملزوم
 قوله وليس مصادرة على ما وهم آه ومبنى هذا التوهم على كون قوله اذ علة علة آه
 لقوله فانها واسطة بين فاعلها ومنفعليها مع كون الضمير في منفعليها راجعا
 الى العلة المتوسطة اذ التعليل حينئذ يكون عين المعلل وقد عرفت ان قوله اذ علة
 علة آه ليس تعليل لقوله فانها واسطة بين فاعلها ومنفعليها مع كون ضمير منفعليها
 راجعا الى العلة المتوسطة على الاحتمالين بل تعليل له مع كون ضمير منفعليها الى فاعل
 العلة المتوسطة على الوجهين فلا مجال لتوهم المصادرة فاقول في هذا المقام قال الشارح
 لان اثر العلة البعيدة لا يصل آه قيل اثر العلة البعيدة قد يصل الى المعلول كما اذا وضع طرف
 فوق نار حتى صار ماؤه حارا فان هذه الحرارة القائمة بهذا الماء اثر النار التي من علة
 بعيدة له اجيب بان تلك الحرارة ليست اثرها بل هي اثر الظرف فان هذا الظرف بواسطة
 مجاورته للنار صار حارا واثر في ما يجاوره اعنى الماء وصيره حارا واثر النار فيما يجاوره فقط

اعني الضرف المذكور قوله ان التوسط في الوصول آه اى الوصول بطريق التوسط كما يدل عليه قوله فيما بعد اى عن الوصول بطريق التوسط آه قوله وفضلا آه مبتداء مرفوع المحل والاعراب في لفظه على الحكاية وخيره قوله مصدر آه والغرض دفع سؤال مقتدره على قوله يعنى ان التوسط آه بان هذا المعنى المقصود من الفضل وهو المعنى العرفي له وهو عند انتفاء الاصل ينسحق الفرع بالطريق الاولى لا يوافق لمعينة اللغويين اعني الزيادة وبقاؤه حاصل الدفع عبارة عن بيان الموافقة بين المعنى المقصود والمعنيين اللغويين قوله من حذصر وسمع وضرباه والحد في اللغة المنع والمراد به هنا الباب من قيل ذكر اللازم واردة الملزوم اذ الباب يلزم منع الغير عن دخوله الدار وحاصله ان فصل مشترك بين الباب الاول والباب الرابع والباب الثاني والمفهوم من القاموس انه مشترك بين الباب الاول والباب الرابع وفيه تداخل اللغتين اذ هو مركب من الباب الاول والرابع اى فصل بكسر العين ويفصل بفتح العين قوله بمعنى ذاد وبقائه كذا في القاموس قوله يقع آه الظاهر خبر بعد خبر لقوله وفضلا ويحتمل ان يكون نعتا للجزء الاول اعني قوله مصدر والمقصود بيان شرط استعمال فضلا قوله للثنية من نفى الاعلى على نفى الادنى آه نفى ما في حيز الفضل اعلى كما في قولهم فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه شيئا فالاعطاء لكونه ابعد من النظر اخرى بالنفى من النظر قوله فعل التثنية آه اى على تقدير كون فضل بمعنى نفى وانما قدم الثاني في التفصيل لانه لا يصح ان يقع الفضل حالا بلا تأويل بالمستحق ولا حاجة فيه الى التضمن بخلاف المعنى الاول اذ فيه يحتاج الى جعل الفضل اعنى الزيادة بمعنى القاضل اعنى الزائد والى تضمن معنى التجاوز كما لا يخفى قوله معناه آه اى معنى قوله فضلا عن ان يتوسط آه قوله حال كونه آه اى كون ذلك الوصول المطلق قوله وجزء آه معطوف على قوله بقية اى كون الوصول المطلق جزءا من الوصول بالتوسط لان المطلق جزء من المقيد قوله فيكون انتفاء آه اظهر آه اى فيكون انتفاء الوصول التوسط لادلة التركيب حينئذ على كونه منفيا قبل انتفاء الوصول المطلق قوله وعلى الاول آه اى وعلى تقدير كون فضل بمعنى زاد قوله معناه آه اى معنى قوله فضلا عن ان يتوسط آه قوله كونه زائدا آه اى كون الوصول المطلق زائدا والمراد كون انتفاء زائدا ومتجاوزا عن التوسط اى عن انتفاء الوصول بالتوسط على ما يدل عليه شرط استعماله كما عرفت فالوصول بالتوسط منتفيا ولا ثم الوصول المطلق اذ لا يتصور الزيادة بدون المزيد عليه قبل ان نفى الوصول

ادنى من نفى التوسط اذ الوصول مقصود بالذات والواسطة والالة مقصودة بالتبع فمن نفى المقصود بالذات ينفى المقصود بالتبع بالطريق الاولى الى ان نفى ولا يخفى ان يدل على ان الفاعل مقتضب بوق بالشعور فلا يتم على ما ذهب اليه الحكماء من ان الصور النوعية للأجسام علل فاعلية لا تارها اذ لا شعورها الا ان يقال انه مبنى على ما هو لتحقيقه عندهم من ان الفاعل في الكل هو الواجب قوله كلمة انما لنا كيد نفى السابق آه والغرض دفع ما يرد على الشارح من ان هذا القول مستدرك قوله ومعلوم ان الشيء الواحد لا يتصف بالصدور آه حاصله ان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول بان يكون صادرا منها كما يكون صادرا من العلة المتوسطة اذ لو وصل اليه بان يكون صادرا منها كما يكون صادرا من العلة المتوسطة فاما ان يكون صادرا منها بصدور غير صدور العلة المتوسطة عنها فيلزم ان يكون الشيء الواحد اعنى المعلول متصفا بالصدورين احدهما الصدور عن العلة البعيدة والاخر الصدور عن العلة المتوسطة وهذا اللزوم مبنى على ان التباين بين الصدورين للشيئين من علة واحدة اى البعد يستلزم التباين بين الصدورين من علتين احدهما العلة البعيدة والاخرى المعلول القريب للعلة البعيدة وهو العلة المتوسطة القريبة بالنسبة الى المعلول واما ان يكون صادرا منها بعين صدور العلة المتوسطة عنها لا بصدور آخر فيلزم ان يكون صدور واحد بصادرين احدهما العلة المتوسطة والاخر المعلول وكل واحد من اللازمين باطل اذ من البديهي ان الشيء الواحد لا يتصف بالصدورين ولا يقوم صدور واحد بصادرين فثبت ان الوصول الى المعلول انما هو اثر العلة المتوسطة دون البعيدة وهو المطلق قوله ان المعلول منفعل بالبعد آه فالمنفعل اعنى من المصدور لتحقيق المنفعل بالنسبة الى العلة البعيدة دون المصدور قوله يحقق ذلك آه اى على ثبوت ما ذكرناه من انه لا يلزم من كون الشيء فاعلا لشيء صدوره عنه ووصوله اثره اليه قول الحكماء الواحد لا يصدر عنه الا الواحد مع اتفاقهم آه فيذهبوا الى كونه تعالى فاعلا لجميع الممكنات ولم يذهبوا الى كون جميعها صادرة عنه تعالى قوله لا واسطة او بواسطة آه اى فاعليته تعالى لجميع الممكنات اعنى ان تكون بالذات وبدل واسطة كما كانت فاعليته بالنسبة الى العقل الاول وبالواسطة كما كان بالنسبة الى ما عداه من الممكنات حيث نسبوا ايجاد المعلولات التي في المراتب الاخيرة كالعقل العاشر الى المعلولات المتوسطة لانهم جعلوا العقل التاسع موجبا للعقل العاشر

والعقل الثامن موجد للعقل التاسع وهكذا الى العقل الثاني من لعل المتوسطة وجعلوا
العقل العاشر موجد للصور النوعية للأجسام وجعلوا الصور النوعية لها موحدة
لأثارها المخصوصة بها وجعل كلمة او للترديد ليكمل قوله بلا واسطة اشارة الى ما
هو التحقيق عندهم كما ذهب اليه الاشاعرة الا ان الفرق بينهما انه تعالى موجب التأثير
والايجاد وعند تمام الاستعداد عندهم وفوقهم بواسطة اشارة الى ما هو المشهور عندهم
يا أي عنه المقام مع انه يتبادر من قوله بواسطة ان الواجب تعالى فاعل لجميع الممكنات
بالواسطة ولا يخفى بطلان قوله للناظرين ههنا كلمات او هي من شيع العنكبوت ينكشف
لثاها لك مما ذكرنا آية اي هذه الكلمات او هي من شيع العنكبوت أي من بيته وبيت
العنكبوت او هي البيوت فهذه الكلمات او هي مرتبتين من البيوت فلا منافاة بينه
وبين قوله تعالى وان او هي البيوت الآية فلا حاجة الى ما قيل انه كناية عن شدة الضعف
فلا يرد انه كاذب لقوله تعالى (وان او هي البيوت لبيت العنكبوت) على ان كونه او هي
البيوت لا يستلزم كونه او هي من كل شيء وهو ظاهري وانتهى واعلم ان من تلك الكلمات
الضعيفة هنا اي فيما ذكره الشارح في تحقيق تعريف الالة ما قاله الفاضل العصام
ولما كان عليه كونها واسطة بين فاعلها ومفعولها لدخولها في الواسطة بين فاعله
ومفعوله خفية عليها بقوله فان علة علة الشيء آية لانه خلاف الظاهر لان الظاهر قوله
اذ علة علة الشيء علة لقوله فانها واسطة اي للازمة كما اشار اليه المحقق المحقق بقوله
فهو اثبات لكون منفعل العلة آية كما اشرنا اليه هناك لالة لعملية كونها واسطة
كما جعله ذلك الفاضل اذ هو خلاف الظاهر ومنها تميم العلة في قوله اذ علة علة آية وقدمه
ذلك الفاضل كما نقلناه فيما سبق لان الظاهر ان المراد بالعلة الفاعل والمحتاج اليها كما
اشار المحقق المحقق ومنها ما قيل من ان كلمة فضلا مفعول مطلق لفعل محذوف
يتوسط بين امرين متفيين يكون الثاني منهما اخرى بالنفي من الاول للدلالة على كونه
اخرى بالنفي منه كما في قولهم فلا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه شيئا فلا عطاء لكونه
ابعد اخرى بالنفي من النظر وههنا ليس كذلك فليس الوصول بالواسطة ابعد من الوصول
بلا واسطة لجواز توقفه على الواسطة ومنها ما ذكره المولى داود في الجواب عنه

بان الامرين اللذين توسطت تلك الكلمة بينهما ههنا ليسا هما الوصول بلا واسطة
والوصول بالواسطة بل المطلق والمقيد ولا شبهة في ان تحقق المقيد ابعد من تحقق
المطلق اذ تحقق المطلق لا يتوقف الا على قيد ما وتحقق المقيد يتوقف على تحقق قيد معين

وتحققه ابعد من تحقق قيد ما ومنها ما ذكره بعض الافاضل في الجواب عنه حيث قال يعني
ان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول بوجه من الوجوه فضلا عن الوصول بهذا الوجه الخاص
وهو الوصول بطريق التوسط وان التوسط في وصول الاثر متفرع على امكان وصول الاثر واذا انشعب
الاصل انشعب الفرع بالطريق الاولى انتهى وقد عرض عليهما بقوله يعني ان التوسط في
الوصول فرع لتحقيق آية حيث اشار فيه الى ارجاع الجوابين المذكورين الى جواب واحد
لانه جعل التوسط في الوصول فرعاً لتحقيق الوصول المطلق واراد بالوصول هو الوصول
المطلق كما يدل قوله بعد انشعب الوصول المطلق او تعرض على المولى داود بان ما ذكره في الجواب
لا يخرج عن الاطناب وقال الفاضل العصام يتس حمله انتهى وفي ايراد كلمة التحقيق بدل
كلمة الامكان كما ذكره آية بعض الافاضل تعرض آخر لبعض الافاضل بان ذكر كلمة
الامكان خلاف الظاهر من عبارة الشارح لان المتبادر من قول الشارح لا يصل انه لا يتحقق
الوصول لانه لا يمكن الوصول كما لا يخفى وقد تعرض عليهما بان اللايق لهما ان يتعرضا
بيان المناسبة بين العرفي للفصل والمعنيين للفويين له وبان تسليم كون الفصل مفعولاً
مطلقاً كما وقع في عبارة السؤال ليس على ما ينبغي اذ لفظ انه حال كما هو التحقيق عند المحقق
المحقق على ما نطق به عبارة لا مفعول مطلق كما هو المشهور ومنها ما اورد على قوله لانه
الصادر منها آية من ان هذا التعليل انما يتم اذا افاد هذا القول كون المعلول مقصوداً
على الاتصاف بالصدور عن المتوسطة وهو لا يفيد بل يفيد عكس ذلك اي قصر التصاف
بالصدور عنها على المعلول لان كون المسند معرفاً بلا من الجنس يفيد قصره على المسند
اليه كما بين في محله ولا يخفى انه لا يلزم من قصر الاتصاف بالصدور عنها على المعلول
عدم صدور عن العلة البعيدة لجواز ان يكون صادراً منهما معا وقد اشار المحقق المحقق
الى دفعه بقوله اي المعلول معلوم الاتصاف آية وحاصل الدفع ان تعريف الجنس في المسند
ههنا ليس للقصر بل معناه ههنا ان اتصاف المسند اليه بالمسند امر ظاهر لا شك فيه كما
في قول حسان وان سنام المجد من آل هشام بنو بنت مخدوم ووالدك العبد اراد ان
يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهراً لا مفعولاً بها كما نقله العلامة النفاذ في المطول
عن دلائل الاعجاز فيكون معنى التعليل ان المعلول معلوم الاتصاف بالصدور ومن
المتوسطة وهي معلومة الاتصاف بالصدور من البعيدة قوله ومبنى الاعتراض على
استلزام الانفعال آية اي كلما كان شيء منفعلاً عن شيء وصل اثره الى ذلك الشيء
المنفعل قوله فاذا انشعب الوصول انشعب الانفعال آية اشارة الى عكس نقيض قوله استلزام

الافعال لوصول آة اى كلما لم يصل اثر الشئ الى شئ لم يكن ذلك الشئ منفعلا وحاصل
 الاعتراض ان بين قولنا شارح فان العلة المتوسطة واسطة بين فاعلها ومنفعل ذلك
 الفاعل آة مع دليله وهو قوله اذ علة علة الشئ وبين قوله لان اثر العلة البعيدة
 لا يصل الى المعلول آة مخالفة فإيتما صح بطل الآخر قوله مع عدم وصول اثرها الى اثر
 لما عرفت ان المنفعل اعم من المصدور قوله لان البعيدة لها مدخل وحاصله انه لما توقف وجود المعلول
 على العلة البعيدة كانت العلة البعيدة لها مدخل وجوده ولما كانت البعيدة لها مدخل في وجوده كانت
 البعيدة علة للمعلول ولما كانت البعيدة علة للمعلول كان المعلول منفعلا لها كما يكون
 منفعلا من العلة المتوسطة ينتج انه لما توقف وجود المعلول على العلة البعيدة كان
 المعلول منفعلا لها كما يكون منفعلا للمتوسطة لكن المقدح وكذا التالى ولما كانت الكبرى
 الثانية نظرية اشار الى اثباتها بقوله لكون الفاعلية والمنفعلية آة قوله من
 الاضافات آة كالا بوة والنبوة قوله فاعل آخر وهو العلة المتوسطة قوله صادر
 من المتوسطة آة وقد عرفت الفرق بين المصدور والافعال قوله وقد عرفت تفسير ذلك
 الجمل آة وقد عرفت تفصيل ذلك التفسير بما لا مزيد عليه قوله امر بالتأمل لدقة آة
 ومقصوده ان التأمل اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال فهو ما اورده العلامة
 التفنا زانى من ان المتبادر من قوله منفعله في تعريف الآلة هو المنفعل القريب للفاعل
 فحينئذ لا حاجة الى القيد الاخير لاخراج العلة المتوسطة اذ هي خارجة بقيد منفعله
 على هذا التقرير واما الجواب فهو ما اشار اليه بقوله فان المتبادر هو المطلق فهو
 تعليل لقوله حتى يظهر دفع آة قوله هو المطلق آة اى وليس المتبادر من المنفعل هو
 المنفعل القريب كما زعم العلامة بل المتبادر من المنفعل هو المنفعل المطلق قوله ولذا
 قيد المحقق الطوسي آة اى ولان المتبادر من المنفعل هو المنفعل المطلق لم يطلق بل
 قيد بالقريب وقال ومنفعله القريب قوله ولو سلم آة اى ولو سلمنا ان المتبادر من
 المنفعل هو المنفعل القريب فالمتبادر من المنفعل القريب ما لا يكون واسطة الى قوله اصل
 آة اى سواء كانت تلك الواسطة فاعلا آخر او غير قوله فيخرج عن التعريف الى الفهم
 آة لانه لا يصدق حينئذ على الآلة الضرب انها واسطة بين الفاعل اعنى الضارب ومنفعل
 القريب اى منفعله الذى لم يكن بينه وبين الفاعل واسطة اصلا اعنى المضروب
 اذ المضروب منفعل للضارب بواسطه ضربه له فالضرب حائل واسطة
 بينهما في الجملة قال حسين المسبك والقيد الاخير للتوضيح واما العلة المتوسطة فواجبة

بقولنا منفصلة رفاها ليست واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل وما قيل من انها
 خارجة بالقيد الاخر فبني على انه فسر فاعل الشئ بما له دخل في وجوده بطريق التأخير
 اعم من ان يكون مؤثرا فيه او مؤثرا في التأثير بقوله كما يدل عليه الفاعل آة اى كما يدل الفاعل
 المنفعلية في قوله قدس سره فقوله امر كل آة على كون قوله اذ قلت آة تمهيدا وبسط
 مقدمة للتفسير المذكور بقوله فقوله امر كل آة قوله فتعرض ولما تبادر الى الفهم
 آة اى فشرع اولا لذكر ما يتبادر الى الفهم من لفظ الكل وهو المفهوم الذى لا يمنع و
 تصوره عن وقوع الشركة اذ لفظ الكل مشترك بين المفهوم المذكور وبين القضية الكلية
 بمعنى انها امر كل الا ان المتبادر من المعنيين هو المفهوم المذكور لا القضية الكلية والمتبادر
 من انطباق الكل على جزئيات كون الكل محولا عليها لا اشتماله عليها والمتبادر من نسبة
 الجزئيات الى الكل من غير تقدير كون الجزئيات جزئيات بالنسبة اليه وكونه كلياً بالنسبة اليها
 لا جزئيات بالنسبة الى امر آخر وكونه كلياً بالنسبة اليها والحاصل ان المتبادر من
 الامور الثلاثة ان المراد من الكل هو المفهوم الذى لا يمنع تصوره عن وقوع الشركة
 وهو منشاء غلط بعض القاصرين فراد المحشى بقوله فتعرض ولا آة انه تعرض ولا
 لبيان منشاء غلط بعض القاصرين ولذا قال ولذا ذهب بعض القاصرين آة وفجمل
 منشاء مجموع الامور الثلاثة تعريض للولى اود حيث جمعه مجموع الامرين احدهما
 اشتراك لفظ الكل بين المفهوم الذى لا يمنع تصوره عن وقوع الشركة وبين القضية
 الكلية وثانيهما اضافة الجزئيات الى ضمير الامر الكل بحسب الظل لانها لا تضاهى في
 المعارف الا الى المفهوم الكل انتهى ما لا قوله هو المفهوم الكل آة كما يجوز ان قوله وثانيا
 لما هو المراد آة اى وتعرض قد مره ثانيا بقوله فقوله امر كل آة لما هو المراد من الامر
 الكل وهو القضية الكلية وبيان معنى الانطباق بانه عبارة عن اشتمال تلك القضية
 الكلية على احكام جزئيات موضوعها بالفعل وبيان ان نسبة الجزئيات الى الامر الكل
 بهذا المعنى اعنى القضية الكلية تسامح اذ ليس لتلك القضية جزئيات يتعرف احكامها
 منها والا كانت القضية الكلية محولة على تلك الجزئيات سواء كان المراد من الجزئيات ما هو
 المعارف والقضية المخصوصة لكن التالى بطاذا لا يمكن ان يقال زيد في ضرب زيد
 كل فاعل مرفوع وكذلك لا يمكن ان يقال زيد في ضرب زيد مرفوع كل فاعل مرفوع
 فالمراد جزئيات موضوع تلك القضية فان لها احكاما تعرف منها قوله بانه خلا
 الاصطلاح آة لان الاصطلاح انما وقع على اطلاق الامر الكل على القضية الكلية

لا على اطلاقه على المفهوم الكلي المحمول على جزئياته كما عرفت قوله وليس يخصها بالفاعل
 آه اي الامر الكلي الواقع في تعريف القانون ليس مختصا بالفاعل في قولنا كل فاعل مرفوع كما
 سبق اليه وهم بعض القاصرين ناشيا من ايراد لفظ الكلي مذكرا بل يطلق على الحكم الكلي
 ايضا لكن لا يخفى في حمل الحكم الكلي على القضية الكلية نظرا لان الحكم جزء القضية وجزء
 الشيء لا يصح حمله عليه الا ان يراد ان القضية الكلية مشتملة على الحكم الكلي قوله اذا
 وصف بها القضية آه واما معنى الكلي الذي وصف به المفرد فهو المفهوم الذي
 لا يمنع نفس ظهوره عن وقوع الشركة كما عرفت قوله اي محمولات الواردة آه فيه إشارة
 الى ان مراده قدس سره بالاحكام في قوله الاحكام الواردة التي هي جمع الحكم بمعنى
 المحكوم به هو المحمولات لا بمعنى القضايا المخصوصة التي هي فروع تلك القضية الكلية
 بناء على اطلاق اسم الجزء على الكل لان توصيف الاحكام بالواردة يأبى عنه لانه لا ينفك
 لورود القضايا المخصوصة على الجزئيات المخصوصة ولاجل كون المراد من الاحكام
 المحمولات احتاج المحشى الى تقدير قوله مع تلك الجزئيات المخصوصة ليست فروع تلك
 القضية الكلية بل بجزء فروعها لان مجموع المحمولات والجزئيات المخصوصة التي
 وردت عليها تلك المحمولات وتلك الفروع هي قضايا شخصية على ما يدل عليه ما
 ذكره من الامثلة للفروع بقوله زيد مرفوع وعمرو مرفوع الى غير ذلك قوله كما سبق
 اليه الوهم آه اي سبق وهم بعض القاصرين الى كون الاطباق بمعنى الحمل ناشيا من
 من نسبة الانطباق الى الجزئيات في قوله منطبق على جميع جزئيات آه اذا المتبادر
 من انطباق الكلي على الجزئي حمله عليه قوله والمراد بالاشتمال آه والمقصود
 دفع ما اشار اليه عماد الدين من ان الاشتمال كونه بحيث يعلم منه تلك الاحكام ولا
 شك ان تلك الحيثية حاصلة للقضية الكلية بالفعل فتكون مشتملة عليها بالفعل
 لا بالقوة انتهى والدفع الذي ذكره المحشى هو ما ذكره عماد الدين وحاصل الدفع ان
 المراد باشتغال القضية الكلية على فروعها وجود الفروع في تلك القضية الكلية
 ولا شك في ان وجودها فيها بالقوة لا بالفعل والاصل فيها احكام لانها هي مع
 ان الحاصل فيها بالفعل حكم واحد وليس المراد باشتغالها عليها كون تلك القضية
 بحيث يستخرج منها تلك الفروع حتى يرد ان الاشتمال بهذا المعنى بالفعل لا بالقوة
 قوله وللإشارة الى الحيثية آه المراد دفع سؤال اورده البعض وهو ان قيد
 منطبق مستدركا ان يعنى عنه امر كلي وحاصل الدفع ان في هذا القيد فائدة هي

الإشارة الى هذه الحيثية اعني اشتمال القضية الكلية على تلك الفروع لان الانطباق
 هو الاشتمال وقد عرفت ان الامر الكلي مشترك بين المعنيين فلو لم يذكر الانطباق لم
 يتعين المعنى المراد فلا يحصل الحيثية قوله مع انه لا يكون الا كذلك آه اي مع ان الامر
 الكلي لا يكون الاشاملا ويحتمل ان يكون المراد ان الانطباق لا يكون الا بذلك
 الاشتمال قوله وبهذا اظهر آه اي وبما ذكرنا من قولنا يعني ان هذه الفاظ مترادفة
 آه ظهر عدم صحة حمل الامر الكلي على موضوع تلك القضية كما حمل بعض القاصرين
 قوله لان صدق على جزئياته آه علة لقوله وبهذا ظهر عدم صحة آه وحاصله انه لو
 حمل الامر الكلي على موضوع القضية الكلية لكان قيد المنطق مستدركا لان صدق
 الموضوع الكلي على جزئياته لازمه فلا حاجة الى ذكره قوله وليس معتبر في مفهوم
 القاعدة آه اي وليس صدق الموضوع الكلي على جزئياته معتبرا في مفهوم القاعدة
 حتى يقال انه ذكر للإشارة الى الحيثية المذكورة كما قلنا على تقدير كون المراد القضية
 الكلية بخلاف الاشتمال على الفروع اذ هو معتبر في مفهوم القاعدة واعتراض عليه
 المحشى في حاشية المطول بانه لم لا يجوز ان يقال حينئذ ذكره للاحتراز عن القضية
 الطبيعية انتهى ولا يخفى ما فيه لما عرفت من ان القانون والقاعدة والظابط
 الفاظ مترادفة تطلق على القضية الكلية فلا احتمال لكون القضية طبيعية حتى
 يحتراز به عنها قوله حتى يقال انه ذكر للإشارة الى الحيثية آه وفيه تاقل قوله لا
 معنى آه معطوف على قوله لان صدق آه اي ولو كان المراد من الامر الكلي هو الموضوع
 كما زعم بعض القاصرين لكان المعنى يستخرج احكام جزئيات الموضوع من الموضوع ومن البين
 انه لا معنى لاستخراج احكام جزئيات الموضوع من الموضوع الا بتقدير مضاف
 اي استخراج احكام جزئيات الموضوع من حكم الموضوع فاستخراج احكامها انما
 هو من حكم الموضوع لا من الموضوع فالمستخرج منه هو الاصل لا الموضوع فلا معنى
 للاطلاق الاصل على الموضوع كما زعم بعض القاصرين واعلم ان عماد الدين ذكره في دفع
 ذلك السؤال باستدراك قوله منطبق آه وجهين حيث قال في دفعه وجهان الاول
 هو ان يقال المراد بالامر الكلي المفهوم الكلي اعم من التصوري والتعديقي وبقولنا
 ينطبق على جميع جزئياته يخرج المفهوم الكلي التصوري وبقولنا يتعرف احكام
 جزئياته منه القضية الكلية التي فروعها بديهية والثاني ان القضية الكلية
 لا تسمى قانونا مطلقا بل من حيث اشتمالها على تلك الفرع بحيث يتعرف احكامها

سها فلا بد من قوله منطبق على جزئياته آه انتهى واعترض عليه مولى داود بأنه مدفوع
 لعدم جواز اللفظ المشترك في معنييه والقول بمعموم المجازي ياراد ما يطلق عليه
 الكل مدفوع ايضا لعدم جواز ارتكاب المجاز بلا قرينة سيما في التعريفات انتهى والبا
 المولى داود عنه بما اجاب المحشى فندبر قوله قدس سره فقوله امر كل آه هذا خلاصة
 التعريف الذي اجمله الشارح وفصله قدس سره ففرع الخلاصة على التفصيل وهو
 القضية الكلية لان القضية الجزئية والشخصية لا تسمى قانونا ولا قاعدة ولا
 اصلا ولا ضابطا وهذه الخلاصة عين ما ذكره الشارح في شرحه للمطالع قوله
 الى القاعدة آه وهي الكبرى قوله لغيرها آه اى من القواعد قوله بحذف المضاف
 آه وهو الاحكام قوله والمضاف اليه آه اى وبحذف المضاف اليه الذي هو الموضوع
 فهو معطوف على المضاف قوله فهو جملة لا محل لها من الاعراب اى جملة استثنائية
 اوردت لبيان فائدة الانطباق والاشتمال ويحتمل ان يكون صفة لمفعول مطلق
 محذوف اى انطباقا يتعرف ويحتمل ان يكون صفة لامر كل بناء على ان منطبق خبر
 بعد خبر لانه لو كان صفة لامر كل كان الامر الكلى نكرة مخصصة فلا يجوز ان يكون
 يتعرف صفة له فندبر قوله وفي بعضها باللام آه وفي بعض آخر منها التى يتعرف
 فالاعراب على هاتين النسخين ط قوله للعاقبة آه اى غاية الانطباق ونهايته
 وثمرته ذلك التعرف فليست للتعليل لان الانطباق لا يعمل بالتعرف بل الامر بالعكس
 اى التعريف يعمل بالانطباق لان الانطباق امر ذاتى للقضية فلا يعمل بشئ وتعرف
 احكام الجزئيات من القضية امر عارض لها فاللام هناك للام فى قوله تعالى
 والنقطة ال فرعون ليكون لهم عدوا وخرنا هذا ما ذهب اليه الكوفيون والبيرونيون
 انكروا الامر للعاقبة وقال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة وان التعليل مجاز
 لاحقيقه قوله كقولنا الشكل الاول منتج آه اى كل شكل او منتج وموصل فان
 احكام جزئيات موضوع هذه القضية بديهية كحكم نفسها بحيث لا حاجة
 الى الكلفة في معرفتها واعترض عليه الفاضل الكلبي في حاشية التهذيب
 بان قوله كل شكل اول موصل ليس على اطلاق بل مرادهم ان كل شكل اول مستجمع
 المشروط فهو موصل وهو ظ وربما يقع الشبهة في كون الصورة المعينة شكلا
 او لاجامعا للشرائط ويحتاج في ازالتهما الى دليل او بسه فاذا كانت تلك الصورة
 شكلا او لاجامعا لها في الواقع فلا يصل العلم باننا جها ما لم يستنبط بضم

تلك الصغرى بعد اثباتها الى تلك القاعدة فلا يكون احكام جميع جزئياتها بديهية
 غير محتاجة الى كلفة الدليل والنبية لان عنوان موضوعها صادق على ما هو شكل
 اول مستجمع في الواقع لا على ما هو كذلك في علمنا انتهى محصلا قوله ذكره في الفناء
 الضمير راجع الى قولنا اى مثل قولنا قوله بطريق المبدئية آه اى فذكر مثل قولنا الشكل
 الاول موصل في الفن لكونه من المبادئ لمسائل اخرى لا لكونه مسئلة من مسائل الفن
 قوله قيل آه القائل هو الفاضل المصباح قوله ما ذكره قدس سره آه قد عرفت ان ما ذكره
 عبارة عن حذف المضاف والمضاف اليه قوله مستغن عنه بان يقال معناه آه والبا
 متعلقة بمستن ومنه معنى راجع الى القانون قوله تعتبر فيها آه اى تعتبر الجزئيات
 في القضية الكلية باعتبار تحقق تلك القضية لا باعتبار تعقلها فقط ويستغنى
 تحقق وصدقها تحقق تلك الجزئيات اى صدق القضية الكلية يتوقف على وجود
 تلك الجزئيات وجودا خارجيا محققا ان كانت تلك القضية خارجية او مقدرا ان
 كانت حقيقه او ذهنية حالا اعتبار الحكم ان كانت ذهنية ومحصوله حمل اصناف
 الجزئيات الى القضية الكلية على ادنى ملازمة لكنه هو ان يراد بالجزئيات الجزئيات لها
 زيادة تعلق واختصاص على ما يدل عليه الاضافة اللامية قوله اذلا جزئيات لها
 آه اى لا جزئيات لنفسها اذ لا موضوع لها فلا يتعرف منها احكام جزئيات موضوع
 نفسها كما لا يتعرف احكام جزئيات موضوع طرفها قيل وانما يتعرف منها احكام
 جزئيات وضاع مقدمها من الاستلزام والفساد مثلا لان قولنا كلما كان الايمان
 حادثا باليمان والمشا هدة لم يصح عند الشرع يتعرف ويستنبط منها وضع معبر
 بان يقال اذا حدث الايمان عند طلوع الشمس من مغربها كان حادثا بالمشا هدة وكما
 كان حادثا بالمشا هدة لم يصح ينتج انه اذا كان حادثا عند ذلك لم يصح شرعا انتهى
 وفيه نظر لان مقدم الكلية مقيد بالقيد المطلق اعني بالمشا هدة مطلقا فالمعنى
 كلما كان الايمان حادثا بمشا هدة هائل مطلقا لم يصح آه ولا يخفى ان مقدم الفرع
 وهو حدوث الايمان عند طلوع الشمس من مغربها مقيدا بالقيد الخاص وهو عند
 طلوع الشمس من مغربها فالمستنبط من القضية الكلية ليس وضعا معين بل المستنبط
 انما هو المقدم المخصوص وابن هذا من ذلك فلا يتم الاستدلال بقوله مثلا لان
 قولنا كلما كان الايمان حادثا باليمان آه قوله اذلا تشمل على الجزئيات المعبرة آه
 بل تصدق بالشرطيات مع امتناع تلك الجزئيات ايضا قوله فالقانون لا يكون

الاقضية كلية وعبارة الفاضل العصام هكذا ولا بد من اخراج السؤال الشرطي
عن تعريف القانون اذ ليست قوانين ولهذا قيل مسألة العلم لا تكون سائلة ولا شرطية
ولولا اخراجهما عن تعريف القانون لصدق تعريف المنطق على سوال الشرطيات عامة
عن الخطأ ولصدق تعريف النحو بعلم باصول تعريفها احوال واخر الكلام من حيث
الاعراب والبناء عليها ولهما غير نظر انتهت قوله وانما اضيف الجزئيات الى الفاضل
العصام وانما اضيف الجزئيات الى الامر الكلي مع ان الواضح اضافها الى موضوعها لان
المضاف الى الكلي اي بمعنى ما لا يمنع نفس تصور آة اعم من جزئيات بحسب نفس الامر وجزئيات
الفرضية التي تحقق بها الكلية الكلي فباضافته الى القضية اتضح في الغاية ان المراد
الجزئيات بحسب نفس الامر لا جزئيات القضية بمعنى الجزئيات المعبرة فيها بل
اتضح انها قد تكون تلك الجزئيات بحسب نفس الامر كان يكون القانون قضية خارجية
لاحقيقة انتهت قوله ان يراد باشتغالها على الجزئيات ان يكون الى اخره حتى يفيد انها تشمل
على جزئيات تعتبر فيها لان اعتبار الجزئيات فيها عبارة عن كونها محكوما عليها فيها قوله
ولادلالة للفظ عليه آة لانه لا يستفاد من الجزئيات التي لها زيادة تعلق بتلك القضية
كما دل عليه الاضافة ان يكون تلك الجزئيات بحيث يتوقف صدق القضية على وجودها
فارادة ذلك من غير قرينة تدل عليه تعقيد معنوي يجب الاحتراز عنه في التعريف حفظه
عنه بخلاف ما ذكره قدس سره من قوله جزئيات الموضوع فانه يدل على ان جزئيات
الموضوع الجزئيات المعبرة في تحقق القضية قوله مع ان المتبادر من اضافة الجزئيات
الى شئ آة كما هو توجيه قدس سره بخلاف توجيه الفاضل العصام اذ ليس في توجيه
جزئية الجزئيات المضاف الى الشئ بالقياس الى الشئ المضاف اليه بل بالقياس الى غيره
اعنى الموضوع كما عرفت فلا يكون توجيهه مبنيا على هو المتبادر من اضافة الجزئيات
الى شئ قوله لا شتمالهما على تقايض الامور الشاملة آة اما اشتمال الاول فلا شئ
والممكن شاملا لكل موجود ومفهوم فهما مساويان وتقيضا هما اعنى الاشئ
واللا ممكن ايضا مساويان واما اشتمال القول الثاني فلا ممكن اعم من الموجود
ونقيض اعم اعنى اللا ممكن احص من نقيض الاخص وهو اللا موجود وبالجملة ان
من الجزئيات التي اشتملت عليها هاتان القضيتان تقايض الامور التي
تشتمل كل موجود ومفهوم من البين ان تقايض تلك الامور الشاملة
امور فرضية لا فرد لها في نفس الامر نحو الاشئ

واللا ممكن اذ لا فرد في نفس الامر يصدق عليه الاشئ واللا ممكن فخر جان عن تعريف
القانون على التوجيه الذي ذكره الفاضل العصام لانه على هذا التوجيه يلزم ان
يكون الجزئيات التي اشتملت القضية الكلية التي كان القانون عبارة عنها جزئيات
معبرة بحسب نفس الامر قيل تقايض الامور الشاملة من الامور الذهنية فيعتبر تحققها
في الذهن حال اعتبار الحكم بحسب الذهن انتهى ولا يخفى ان تقايض الامور الشاملة من
الامور الذهنية الفرضية لا من الامور الذهنية الحقيقية فلا تطلق عليها الجزئيات
المعبرة بحسب نفس الامر على ما صرح به بعض المحققين قوله والعقول والافلاك
آة اي وكباحث العقول والافلاك فان قولهم مثل العقل الفعال مؤثر في هثولي
العنصرية وصورها مسألة موضوعها كلي بحسب المفهوم منحصر بحسب الخارج في فرد واحد
وهو السمي بالعقل العاشر عندهم ايضا وكذا قولهم الفلك الاعظم يخرج من المشرق
الى المغرب مسألة موضوعها كلي بحسب المفهوم منحصر بحسب الخارج في فرد واحد وهو الفلك التاسع
قوله لعدم الجزئيات لها تعليل لقوله يلزم ان يكون آة اي لعدم الجزئيات في نفس
الامر لهذه الكليات المنحصرة في فرد واحدة التي وقعت موضوعات لتلك المسائل
وان كانت لها جزئيات بحسب الغرض قوله لا يخفى على الفطن ان المعنى الذي ذكره قدس
سره اسبق الى الفهم آة لما عرفت من كون الاضافة فيما ذكره قدس سره على حقيقتها بخلاف
الاضافة فيما ذكره العصام كما اشار اليه المحشى في بيان التكلفين الاولين وتنبه
عليه بقوله مع ان المتبادر من اضافة الشئ آة ومن انه لا يرد على ما ذكره قدس سره
التكلف الثالث والرابع لما عرفت من ان منشأها حمل الجزئيات على الجزئيات المقتر
الامرية والمحقق قدس سره حملها على المعنى المتبادر منها وهو الجزئيات المطلقة
التي هي اعم من الجزئيات النفس الامرية ومن الامور الفرضية نعم ما ذكره قدس سره
يحتاج الى المجاز الحذف كما يحتاج ما ذكره عصام الدين الى المجاز العقلي في الاضافة
قوله تشبيهها لها بها آة فالجزئيات مستعملة في الفروع على طريق الاستعارة المصحة
الاصلية قوله الاندراج آة اشارة الى الوشه الشبه قوله وباحكامها آة اي في قوله ليتعرف احكامها منه
قوله الاحكام التي آة فالاحكام جمع الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع قوله الى الحذف
آة اي الى حذف المضاف والمضاف اليه كما عرفت اي على هذا التوجيه لا يحتاج الى
حذفها كما احتاج قدس سره الى حذفها قوله اي يحل موضوعها آة فالانطباع
بمعنى الحمل والضمير المستتر في قوله ينطبق راجع الى الموضوع المفهوم من الكلي

في قوله امر كل كما يدل عليه قوله الآتي لان ضمير ينطبق وجزئياته راجع الى الموضوع
آه قوله عند تعرف احكامها آه فالمراد بالاحكام المحمولات على جزئيات الموضوع قوله
حينئذ يكون التعريف مشتملا على بيان التعريف ايضا آه اى يكون التعريف مشتملا
على بيان كيفية استنباط احكام الجزئيات من تلك القضية الكلية كما يكون
مشتملا على بيان ماهية المعرف الذى هو القانون لان حمل موضوعها على جزئياته
وهو معنى عقد الوضع عبارة عن تحصيل صغرى سهلة الحصول للقانون وهو الكبر
قوله ولا يكون ذكر الانطباق آه لان المراد بالكلى حينئذ القضية الكلية والانطباق
ليس عند الكل حتى يكون بمعنى الاشتمال للازم لها فيكون ذكره مستدركا في الظن
محتاجا الى التوجيه بانه انما ذكر للاشارة الى حيثية الاشتمال كما احتاج اليه قدس سره
بل مسندا الى موضوعها وبمعنى الحمل ومشير الى كيفية التفرع قوله ويكون الجزئيات
على معناها المتبادلة وهى الجزئيات الحقيقية المطلقة التى كونها جزئيات بالقياس
الى ما اضيفت اليه لا الجزئيات المجازية التى هى الفروع كما فى الوجه الظاهر والجزئية
المقيمة بحسب نفس الامر المعبرة فى تحقق ما اضيفت اليه كما فى وجه الفاضل العصار
قوله من غير لزوم الحذف آه اى من غير لزوم حذف المضاف والمضاف اليه كما لزم فى
الوجه الذى ذكره قدس سره قوله اذ معناه آه اى معنى الكل فيتقدم مرجع الضمير معنى
ولا يخفى ان مقام التعريف يابى عنه فالمحشى ايضا مشغوف بتناجى فكره قوله فان تعلق
عند على التوجيهات المذكورة يحتاج الى تكلف آه فان كلمة عند متعلقة بنطبق وقد
عرفت ان الانطباق على التوجيهات المذكورة بمعنى الاشتمال فيكون المعنى يشتمل على
جميع جزئياته عند تعرف آه ولا يخفى فساد آه لان الاشتمال واقع مطلقا سواء تعرف
احكامها منها او فيحتاج الى اعتبار مثل تضمنين معنى يجتمعا ولما كان الانطباق على توجيه
المحشى بمعنى الحمل اى حمل الموضوع على جزئياته عند تعرف احكامها منه فلم يجتمع فى
تعلق عند الى تكلف لان الحمل المذكور انما هو عند ارادة التعريف وطلب معرفة احكام
الجزئيات منه قوله واللام فى لتعرف آه والمراد تطبيق ما وقع فى اكثر النسخ على ما وقع
فى عباراتهم من كلمة عند لان اللام التوقفية بمعنى عند قوله نعم ان التعريف على
التوجيهات آه يعنى يرد على التعريف على التوجيهات الثلاثة المذكورة التى منها توجيهها
انه يصدق على القضية السالبة الكلية مع انها ليست قانونا لانهم صرحوا بان
مسائل آه ولا يرد هذا عليه على توجيه الفاضل لعصار قبل هذا مجازاة مع الخصم

فيما يرد على توجيهه من صدق تعريف القانون على القضية السالبة بعد ما بين عدم وجود
شئ من الاحتياج ذكر الانطباق الى التوجيه وحمل الجزئيات على خلاف المتبادر ولزوم
الحذف والاحتياج الى التكلف فى تعلق عند فى عبارتهم كما يرد ذلك على التوجيه السيد
قدس سره والتوجيه الذى نقله عن بعضهم وحكم بظهور انه لا يخفى انه مبنى على خلاف
الظن من عبارة المحشى اذ هى ناطقة بوجود النقص على التعريف على التوجيهات الثلاثة
وان قوله وحكم بظهوره ليس على ما ينبغي لانه انما حكم برجحانه لا بظهوره واعلم ان الشرطيات
خارجة عن التعريف على جميع التوجيهات ما عدا التوجيه الظاهرا على توجيه الفاضل
فلما مروا على توجيهين السيد والمحشى فان الموضوع معتبر فى تعريف القانون على
التوجيهين ومن البين انه لا موضوع فى الشرطيات قوله اذا استبسط الفروع كما يكون
من الموجبات يكون من السوالب كما فى قول الطبيب هذا انسان جيد لا خلاط الاربع
ولا شئ من الانسان كذلك محموم ينتج هذا ليس بمحموم قوله والتأويل المذكور آه
اى تأويل السوالب الواقعة فى مسائل العلوم بالموجبات المحصلة او الموجبات المعدولة كقولنا لا شئ
من الموجبة الكلية بمنعكسة الى موجبة كلية فانه يمكن تأويله بموجبة محصلة وهى
قولنا كل موجبة كلية تنعكس موجبة جزئية وبموجبة معدولة المحمول وهى قولنا كل
موجبة كلية فهى لا تنعكس موجبة كلية فخصر التأويل بالمعدولات كما وقع عن البعض
قاصروا ولو الشرطيات الواقعة فى العلوم بالجمليات والجزئيات الواقعة فيها و
المهملات الواقعة فيها بالكلية بالقييد والتخصيص كما اولوا القضايا بالمطلقات
بالضرورات قوله لان البحث فى العلوم لا يكون الا عن الاعراض آه لانه لا يستنبط الفرع
عن السوالب الكلية وتقرير الدليل انهم لما بحثوا فى كل من الاعراض الثانية لموضوع
الثابت له لذاته اولسا وية بان يحلوه عليه او على نوع واحد من تلك العوارض او
نوعا ركبوا تأويل السوالب الكلية المذكورة فى كل علم بالموجبات الكلية اذ لا يمكن
البحث بهذا الوجه فى العلم الا فى الجمليات الموجبات ويرد عليهم انهم لم يختاروا الجمليات
على الشرطيات ونجيب عنه بان الجمليات اكثر استعمالا فى العادة فطبقوا العلوم على ما
وقع اكثر استعمالا فى العادة لانها طبيعة ثابته ويمكن ان يجاب عنه بان الفرض لا يصلح
من تدوين العلوم معرفة حكم كل فرد من افراد الموضوع لاحكم كل زمان ووضع من
ازمان المقدمة واضاء مع ان الجمليات احضروا سهلا فى الاستنباط خذ هذا التحقيق
قال الشارح لانه واسطة بين القوة العاقلة آه وكل ما هو واسطة بينهما آه ذاك كبرى مطلوبة

اراد بالقوة العاقلة النفس الناطقة لان النفس الناطقة لها قوتان نظرية باعتبارها
تكون النفس الناطقة قابلة للعلوم مما فوقها من المبادئ اعالية وعملية باعتبارها
تكون فاعلة فيما تحتها من الابدان وباعتبار كل هاتين القوتين لها مراتب اربع اما المراتب الاربع
باعتبار القوة النظرية فالاولى منها العقل الهولاني والثانية العقل بالملكة والثالثة
العقل بالفعل والرابعة العقل المستفاد واما المراتب الاربع باعتبار القوة العملية فالاولى
منها تهذيب اللفظ باستعمال الشرايع النبوية والنواميس الالهية والثانية تهذيب الباطن
عن الملكيات الرديئة والثالثة ما يحصل بعد الاتصال بعالم الغيب هو تحلي النفس القوي
القدسية والرابعة ملاحظة جمال الله وجلاله وقصر النظر على كماله حتى يرى كل قوة
مضمحلة في جنب قدرته الكاملة وكل علم مستغرق في علمه الشامل هكذا ذكرنا
والفصيل يطلب من الكتب الحكيمية قال شارح وبين المطالب الكسبية آه اي المنطق المبين
القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية بواسطة النظر الصحيح لان المطالب انما يستفاد
اولا بالذات من النظر الصحيح لا من المنطق والنظر الصحيح يتوقف على المنطق فالآلة
بالذات بينهما هو النظر الصحيح والمنطق آلة بينهما ايضا لكن لا بالذات بل بواسطة
النظر الصحيح قوله قدس سره قيل آه اعترض على الدليل الذي شرفنا اليه بانه اراد
بالقوة العاقلة القوة الفاعلة فلا نسلم الصغرى لكون العاقلة قابلة لافاعلة
وان اريد بها القابلة فلا نسلم الكبرى لان الآلة واسطة بين الفاعل ومنفعله لا بين
القابلة والمنفعل قوله قدس سره واجيب آه وحاصل الجواب اختيار الشق الاول واثبات
الصغرى قال الفاضل العصام لا يخفى ان افادة المبدأ المطالب على وجه الصواب بواسطة
المنطق فيصح ان يكون واسطة بين المبدأ والمطالب الا ان الشايع استعمال الغير بالفعل
بواسطة الفاعل وان النفس تعصم نفسها عن الخطاء بمعونة فهو واسطة بينها وبين نفسها
في وصول اثر العصمة اليها وهو الوجه اللاحق من التعريف في الية وان النفس تستفيد
المطالب على وجه الصواب فان النفس فاعلة للمطالب باعتبار الاستفادة وان كانت
قابلة باعتبار ادراكاتها فان اراد بالاكْتساب الاستفادة المخصوصة كما هو الظاهر لان الظاهر
انه استفادة لا التحصيل المخصوص ولذا صح اسناد الاكْتساب الى النفس فلا مرة في صحة
كلام الشارح انه لا يخفى ما فيه لان كون المطالب الكسبية منفعلا باعتبار الاستفادة
بعيد على ان الاكْتساب لو كان بمعنى الاستفادة لكان اثرا واصلا الى الفاعل لا المنفعل
مع ان وصول الاثر الى المنفعل معتبر في الآلية قوله اي لاذاتها آه كالمصانع بالنسبة الى

المصنوع توطئة لقوله فلا يرد ان كون آه قوله بمبادئها آه يدل على انه حمل المعترض على المطالب
الكسبية على المسائل التي هي النتائج قوله فلا يرد ان يكون المطالب الى آخيه
حاصل لا يرد انه لا فرق بين البخار والقوة العاقلة وحاصل الجواب ان بينهما
فرق لان البخار وان لم يكن فاعلا للخشب لانه فاعل لا اثر يتعلق بالخشب فيصح
ان يكون الخشب منفعلا للبخار بسبب هذا الاثر المتعلق به بخلاف القوة العاقلة فانها
ليست بفاعلة اصلا لا للمطالب الكسبية نفسها ولا لاثر يتعلق بها قوله لان المنطق
يكون واسطة في حصول التصديق الدوثر الايقاع آه وللرد جوابا او رده على قوله فلا
اشكال من الاشكال باق بحاله فان المطالب الكسبية على هذا الجواب عبارة عن الاحكام
التي هي افعال النفس الناطقة فيلزم كون المنطق واسطة بين الفاعل ومنفعله وقد
عرفت ان الآلة واسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه فيلزم ان يكون
المنطق آلة وحاصل الجواب ان التصديق على تقدير كون الحكم فعلا عبارة عن اثره
لا عينه لان التصديق نوع من العلم فالمنطق واسطة بين الفاعل ومنفعله الذي
هو المطالب الكسبية في وصول التصديق الذي هو اثر فعله هو الايقاع للنفس الناطقة
الى تلك المطالب ولعل كون التصديق اثر للفعل مبنى على كون الكل اثر للجزء لان
التصديق على تقدير كون الحكم فعلا مركب من التصورات الثلاثة والحكم كما عرفت
ولا يخفى ان الاكْتفاء بالايقاع مبنى على التمثيل والافعال الحكم ليس عبارة عن الايقاع فقط بل هو عبارة عن الايقاع
او الانتزاع فالصواب ان يقال لان التصديق الذي هو اثر الايقاع او الانتزاع
الذي هو فعل النفس آه واجيب عن هذا الايراد ايضا بما حاصله ان المطالب
التصديقي هي الحكم بمعنى الوقوع او اللا وقوع لا بمعنى الايقاع او الانتزاع والحكم
بالمعنى الاخير فعل ويتعلق بالحكم بالمعنى الاول بواسطة المنطق فيكون الاول
منفعلا واعترض عليه بما حاصله ان الآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في حصول
اثره والايقاع ليس اثر الفاعل لان الاثر كما يضاف الى الفاعل يضاف الى الفعل ايضا
ومن البين ان الايقاع ليس كذلك وبما حاصله ان قوله في الاكْتساب باي عن هذا
الجواب لان قوله في الاكْتساب يدل على ان المنطق واسطة بين القوة العاقلة
وبين المطالب الكسبية في وصول الاكْتساب ورد هذا الاعتراض بما حاصله ان
المراد بالمطالب الوقوع او اللا وقوع لا الايقاع او الانتزاع والاثر الواصل من
العاقلة اليهما كونهما موقعا ومنثرا فانهما اثران يترتبان على الايقاع او الانتزاع

والمراد بالاكْتساب هو الكون مكتسباً موقفاً في الذهن بطريق الكسب لا الترتيب
واجاب عن الايراد المذكور بعض الافاضل بأنه لا يبعد ان يلزم ان فعل الفاعل منفعل
لان المنفعل ما يقبل الاثر ووجود الفعل اثر لفاعل له وقد قبله ويجوز ان يكون
المراد بالمطالب هو النسب واثر الفاعل الواصل اليها بواسطة المنطق هو وقوعها
لان الايقاع اذا كان فعلاً كان الوقوع اثره والاثر كما يضاهي الفاعل يضاهي
الى فاعله فكان من جعل الايقاع فعلاً لا حظ هذا الى ايجاد النسبة موجود ذهني
غير صيل قيل وجودها الذهني هو ادراك نفسها وعند ذلك قد لا يتحقق الايقاع
كصورة الشك وايضاً لا يتيسر ذلك في الحكم السلبي اجيب بان المراد ايجاد النسبة
في الذهن من حيث انها واقعة او غير واقعة في نفس الامر يعني اوجد في الذهن ما هو
واقعة في نفس الامر وغير واقعة فيها من الخثية المذكورة والمراد بالنسبة هنا
هو الوقوع والا وقوع في نفس الامر يعني الايقاع تحصيل وقوع النسبة
بموجب نفس الامر في الذهن ومعنى الانتزاع تحصيل الا وقوع فيه انتهى ولا يخفى
ان الكل تكلف واجيب ايضا عن الايراد المذكور بما حاصله ان الحكم ان كان فعلاً
ضماً مخصوصاً اي ضم المحكوم به على المحكوم عليه على وجه الافادة الثابتة يكون
العاقلة فاعلة وضامة لاحد طرفي الحكم الى الآخر على الوجه المذكور ويكون النتيـ
ج التصديقية منفصلة باعتبار اطرافها لان الاثر الذي هو الانضمام الحاصل في
اطرافها بضم العاقلة اياها على الوجه التصوري لا يخفى ان ط هذا الجواب مخصوص
بالايقاع دون الانتزاع واجيب ايضا عن الايراد بان التصديق هو فعل النفس المنفعل
النتائج التصديقية والمنطق واسطة بينهما في حصول التصديق انتهى ولا يخفى ما فيه
لان التصديق ليس فعل النفس بل التصديق مركب من التصورات الثلاثة والحكم الذي
هو فعل النفس ففعل النفس جزء التصديق لا عينه كما عرفت هذا تحريم الكلام في هذا
المقام وتحقيقه على وجه لا يجوز حوله شائيه الشكوك والاوهام وهو من قبـ
الحكيم العلام قوله ولا يجب جريانه آه اي جريان كون المنطق آلة قوله ايضاً اي
كما يجب جريان كون المنطق آلة في التصديقات قوله قدس سره فكونه آلة امانه آه
هذا جواب آخر عن الاشكال بتغيير دليل الشارح اي ان المنطق آلة بين القوة العاقلة
وبين شئ من الاشياء لا بين المطالب الكسبية لان كون المنطق آلة بين العاقلة و
المطالب الكسبية ليس مبنياً على ما ذكره من الوجهين وانما المبنى عليهما هو كونه آلة

بين القوة العاقلة وبين شئ من الاشياء قوله اعني الاحساس اي الاحساس من المحسوسات والنوحة
في البديهيات الاوليا والنظر في النظريات قوله ولا ضير في بناء كونه المنطق
آلة على اطلاق اللفظ اي الفعل على شئ اي الادراك بذلك الاعتبار قوله اطلاق اللفظ
آه الفاعل فاعل المصدر في قوله لا ضير كما يدل عليه قوله ولا يضر ذلك قوله وان كان
خلاف الواقع آه اي وان كان ذلك الاطلاق خلاف الواقع قوله ذلك آه اي ذلك
الاطلاق قيل ما حاصله ان هذا الجواب ضعيف لان الفرض تحقيق كون المنطق آلة وبناء هذا
التحقيق على الظن واطلاق اللفظ على الشئ بحسب اللغة بعيد والجواب الحق ان ينبي على التشبيه
كما يدل عليه كلامه قدس سره في حاشية شرح المطالع حيث قال فيها ان نسبة النفس
الناطقة الى المعرفة والعلم نسبة القابلة الى المقبول لان نسبة الفاعل الى المفعول لا ان ينبي
الكلام على التشبيه في العلة الفاعلية بان يلاحظ انه صدر عنها ترتيب كسب حتى صار
عارفاً لما انتهى قوله فكلام الشارح على حذف المضاف آه على اشارة اليه كما قبله بعض
الافاضل ويمكن ان يقال مراد الشارح من المطالب الكسبية هو المعلومات المرتبة
لانها مطالب عند الحركة الاولى كما اشار اليه المولى داود فلا حاجة الى حذف المضاف
ففي الجواب لا خيراً لا تغيير في الدليل كما لا يخفى قوله اي في حال الاكْتساب آه هذا جواب
ذكره عماد الدين دفعاً لما اورده من ان هذا الجواب اي الجواب لا خيراً ياتي عنه قوله
الشارح في الاكْتساب لانه يدل على ان المنطق واسطة بين القوة العاقلة وبين
المطالب الكسبية وحصول الاكْتساب لا بينها وبين المبادئ لان وصول الاكْتساب اليها
هو الى المطالب لا الى المبادئ كما يقبل المسار واسطة بين البحار وقطع الخشب في القطع
انتهى ما لا وحاصل الجواب ان المضاف وهو الحال محذوف فالاثر الواصل الى المبادئ
هو الهيئة الاجتماعية وهو اثر فعل هو الترتيب للنفس الناطقة قال بعض الافاضل
قيل يجوز ان يتكلف ويقدر في كلامه مضاف محذوف اي مبادئ المطالب الكسبية انتهى
واجاب المولى داود بان المبادئ وان لم تكن مكتسبة الا انها مكتسبة منها فكون
المبادئ مكتسبة منها اثر واصل الى المبادئ وهو المراد بالاكْتساب انتهى ونقله بعض
الافاضل ولعل المحشى المحقق لم يلتفت الى هذا الجواب لما فيه زيادة تكلف تأمل
قوله يعني ان اطلاق آه هذا هو الجواب الذي ذكره الفاضل لعصام في دفع ما اورده
على الشارح من ان الفاعل يقول وانما كان قانونياً لانه في شرح رسم المنطق و
المذكور فيه القانونية انتهى حيث قال في جوابه وكأنه دفع الشك في بين قوله فست

قلنا هذا مبنى على مذهب المتقدمين كما يدل عليه قوله ورسموه قال المولى داود
يعني ان الآلة عرض عام للمنطق تنزل في تعريفه منزلة الجنس في تعريفات الماهيات
التي لها اجناس وفصول لانها وقعت في هذا التعريف منزلة الجنس للمنطق اذ ليس
له جنس ولا فصل انتهى وفيه نظر لان المنطق سواء كان عبارة عن المسائل او عن
التصديق بها او عن الملكية الحاصلة به او عن غير ذلك على اختلاف المذاهب الكثيرة
يدخل تحت جنس من الاجناس العالية البينة قال السارح والقانونية يخرج الآلات
الجزئية آه قال الفاضل العصام وصف الآلات بالجزئية يوم ان خروجها بالقانونية لغو
الكلية وليس كذلك لان خروجها لانها ليست بقضايا ولهذا يخرج بها الآلات الكلية
لارباب الصنائع ايضا انتهى وفيه نظر لانه لا وجه لتخصيص المخرج بالآلات الجزئية
ولان الآلات لارباب الصنائع كلها موجودات خارجية وكل ما هو موجود في الخارج
فهو جزئي من شخص قال الفاضل العصام والاقرب انه لاخراج القضاء بالغير الكلية
التي هي آلات كصغرى سهلة الحصول التي تستخرج الفروع بترتيبها مع القانون قوله
كالعلوم الآلية آه قيل كذا وقع في النسخ التي انتشرت في هذا البلاد والصواب في العلوم
الغير الآلية كما وقع في نسخة قد جلبت اليها من ما وراء النهر انتهى ولا يخفى ان الصواب
ما وقع في النسخ المنتشرة في هذه البلاد من قوله كالعلوم الآلية لان الاخراج بعد الدخول
والعلوم الغير الآلية خارجة من الآلة كما صرح به الفاضل العصام حيث قال واما
العلوم المقصودة نفسها فلم يدخل في الآلة فلم يخرج بقيد الا ان يقال ان النسخة
المجوبة متعلقة بالنفي في قوله بان لا يكون غايتها العصمة آه فيكون نظير الامثالا
ولا يخفى ان المقام يابي عنه قالوا ان العلم اما ان يكون من غير العلوم الآلية كالكل
فيكون غايتها حصوله في نفسه لانه في حد نفسه مقصود بذاته وان اسكن ان يترب
عليه منافع اخرى اما ان يكون من العلوم الآلية فيكون غايتها غير نفسه فهي خارجة
عنه تترتب عليه كمصمة اللسان عن الخطاء في اللفظ العربي بالنسبة الى العلوم
المرئية لان الآليات متعلقة بكيفية العمل ومبيحة لها فالمقصود منها حصول العمل
سواء كان العمل مقصودا بالذات ومقصودا بالذات ومقصودا لآخر هو غاية
اخيرة لتلك العلوم قوله واما ان يكون غايتها العصمة آه وفيه نظر لانه يخرج
العلوم الآلية التي تعصم عن الخطاء في الحساب وعن الخطاء في الاعمال الدينية
وعن الخطاء في البحث كعلم الادب ايضا كما اشار اليه الفاضل العصام قوله عما ينظر

في الدنيا كالفن او في الآخرة كعلم الفقه فان علم الفقه كما يعصم عن الخطا في الاعمال
الدنية يعصم عما ينظر في الآخرة فاما قوله بل عن الخطاء في اللفظ كعلوم العربية
قال السارح واما كان هذا التعريف رسما آه قال الفاضل العصام لا تقتصر بيان الرسمية
على خروج الآلة والعصمة ولا بيان خروجها على ما ذكره اما بيان الرسمية بغير ما ذكره
فهو لقانونية القانون انما ثبت بالقياس الى الفروع المندرجة فيه بالقياس المستخرج
عنه تلك الفروع واما بيان خروج الآلية بغير ما ذكره فلان الآلية للشيء انما هو بالقياس
الى الفاعل والاثرو وصولا لا ثروا اما البيان بمخرج العصمة فهو انه وصف للمنطق بحال
غيره ووصف الشيء بحال غيره خارج عنه انتهى عرض عليه بانه ليس بشي لان القانون
عين المسائل لا يثبت لها بالعلة انتهى ولا يخفى ان الفاضل المذكور لم يقل ان القانون
انما يثبت آه حتى يرد عليه ان القانون نفس المسائل بل قال ان القانونية انما يثبت آه
ولا يخفى ان القانونية ليست عين المسائل بل هي صفة عارضة للمسائل لانها عبارة عن
كون الشيء قانونا فغيره على الفاضل انما ذكره انما يتم اذا كانت الباء في القانونية
مصدرية كما اشرنا اليه وقد عرفت انها باء نسبية فيثبت لانيتم ما ذكره كما لا يخفى
قوله بحجج ثبوت الدلالة آه الثاني ما لا يمكن معرفة الشيء قبل معرفته وقد عرفت بالاثبات
لشيء بعلة فالعرض يعرف على الاول بما يمكن معرفة الشيء قبل معرفته وعلى الثاني
بما يثبت للشيء بعلة فالآلية عارضة للمنطق لانه يمكن معرفته قبل معرفة كونه آه
لان حقيقته مسائل ذلك العلم والآلية صفة له وكذا ذات المنطق وهو المسائل
علة للآلية والغاية ايضا عرضية له لانه يمكن معرفته والغاية بدون معرفة الغاية
وذو الغاية علة للغاية فقد علم ان معنى قول السارح فان الذي للشيء يكون له في
نفسه آه انه لا يكون بعلة وبالقياس الى الغير قوله فلا يضر ذلك كون النسبة
ذاتيا اذ عرفت من معنى قول السارح فان الذي للشيء آه والمقولات النسبية
وان كانت ذاتياتها بالنسبة الى الغير لكن لا تكون بعلة كالفعليه والافعالية
بالنسبة الى الكسرو الانكسار كذا قيل وفيه نظر لانه انما يتم اذا كانت المقولات
النسبية عبارة عن الهيئات الحاصلة من النسب كما يدل عليه قوله كالفعليه والافعالية
واما اذا كانت عبارة عن نفس النسب فلا يتم لان ذاتياتها حينئذ ليست بالقياس
الى الغير كما لا يكون بعلة والتحقيق يطلب من فنه قال السارح والآلية للمنطق
ليست له في نفسه بل بالقياس الى غيره آه هذا اشارة الى كبرى الشكل الثاني كما

ان قوله فان الذي للشيء آية اشارة الى صفاته وتقريره ان الذي للشيء ما يكون له في نفسه ولا شيء من آية المنطق له في نفسه فمعكس النتيجة المستوي لا شيء من آية المنطق بذاته في آية اشارة المنطق وهو مضروب عن عرض عين آية المنطق في آية اشارة بين العاقل وبين الامور المرتبة في وصور ثمة المرتبة على وجه الضوابط وبها وكذا ان الامور المرتبة تكون غير القوا عد المنطقية كذا ان يكون نفسها كذا يقال مثلا لا شيء مما لا يكون على الشرط المعبرة في باب الانتاج ينتج وكذا يكون على جهة تضارب الثاني من الشك الثاني من فبذلك القضية الموجبة الكلية المرتبة مع تلك القضية السالبة الكلية على تضارب الثاني منه واضافة بين العاقل وبين نفسه في وصور اشرها على هذه المرتبة اليه وهي بهذا الاعتبار ايضا من المنطق فلا يصح قوله الآلية للمنطق ليس له في نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم انتهى جيب عنه بان المراد بالغير علم من لا يكون غير الذات وبالا اعتبار هذه القضية الموجبة الكلية المرتبة مع تلك القضية السالبة الكلية وان لم تكن غيرها بالذات الا انها غيرها بالا اعتبار لانها باعتبارها تفرقها صفة النظر وصل اليها غيرها باعتبارها من مبادئ هذا فنظر وهذا القدر في مغايرة كاف في فنظر يمكن ان يجاب عنه ايضا بانه ان اراد بقوله وكذا ان الامور المرتبة تكون غير القوا عد المنطقية كذا ان يكون نفسها ان الامور المرتبة تكون جميع القوا عد المنطقية فهو ممنوع لان بعض القوا عد المنطقية بآلية وان اراد بها تكون بعضها فسلم لكن لا يلزم حينئذ كون المنطق له لنفسه بل يلزم ان يكون بعض جزئ منه انه لبعض آخر منه ولا فساد فيه واجيب بان تعريفه بآلية جميع ما سواه من العلوم كما يستفاد من بيان الشارح لا بآلية لنفسه فالآلية التي عرفها بآلية لها بالقياس الى غيره واجيب بان التعريف بآلية بالقياس الى جميع المطالبات الكسبية المشدولة له ايضا فذلك لجميع غير انتهى ولا يخفى ان ثلثا ثلثا لا يؤيد ويقول ان في ضمن الجميع يلزم كون المنطق آلة لنفسه واجيب ايضا بان المنطق ايضا يحصل من الانظار التدينية المستغنية عن المنطق ورد بان حصوله من الانظار البديهية مطلقا ممنوع فلما انسلما انتهاء تحصيله الى طريق بديهي لان ثبت انه من العلوم المنظمة قال الشارح وهما فائق آية اشارة في قوله ورسموه في مقام المقدمة فائدة جلية قال الشارح حقيقة كل علم مسائل آية والمراد ان الفائتة الجلية هي ان لا يمكن معرفة حقيقة المنطق في مقام المقدمة لاستلزامه التدرج لانها

عبارة من جميع المسائل المنطقية ونحوها يمكن لا تكون من المقدمة فالفائدة جلية عبارة عن تحصيل من هذه المقدمة اعني ان حقيقة كل علم آية لانها عينها ونظهور المراد تساهل في العبارة فعمل من ثمة فائق عليها كذا قيل قبل ما حاصله انه على هذا لا يمكن تحديده لان العلم عبارة عن المسائل الجزئية والجزئية لا يمكن تحديده فلا يصح قول الشارح شرفه بحسب حده آية وكذا دون ان يقول وحدوده وايضا المسائل لا اشتراط على النسب في هي مورد اعتبارية لا تكون امور موجودة والحقيقة لا تكون الا للوجودات جيب عن الاول بان تلك النسب جزئية غير مبادئ والجزئيات الغير المادية يمكن تحديدها لما قالوا ان ربها الاصطلاح استحضروا امور ذهنية منزلة من المسائل المنطقية بدلت العلم فوضعوا اسم العلم هذا المفهوم المركب من الامور الذهنية المنزلة منها فيمكن التحديد به انتهى ولا يخفى ما فيه لان قول الشارح ووضع اسم العلم بازائها يأتي عن هذا الجواب لانه صريح في ان اسم العلم موضوع بازاء المسائل دون ازاء المفهوم الكلي فالحق في الجواب ان قول الشارح وحقيقته عطف تفسير لقوله بحسب حد فالحق ليس على معناه الاصطلاحى واجيب عن الثاني بان المراد بالحقيقة ههنا الماهية الاعتبارية والتعبير عنها بالحقيقة الموضوعية بالماهية من حيث وجودها الخارجى ما باعتبار تنزيل وجودها الذهني واللفظي والكلي منزلة الوجود الخارجى واما باعتبار استعمال المقيس انطلق ولا يتوجه لا اعتراض الاول على تقدير كون حقيقة العلم عبارة عن التصديقات لان المراد بها التصديقات الكلية لا التصديقات الجزئية القائمة بزيد وعمرو وغيرهما من المتعلمين قوله بمعنى ما به الشيء هو هو آية والمقصود منه بيان الحقيقة ههنا بمعنى الماهية لا بمعنى ما يقابل المجاز لان معنى الحقيقة ههنا ما بالشيء هو هو ومعناه الماهية قوله ولذا ضم الماهية آية اى ولكون الحقيقة بمعنى ما به الشيء هو هو الذي هو الماهية ضم الماهية التي هي معنى ما به الشيء هو هو الى الحقيقة في قوله فلا يكون له ماهية وحقيقته آية والاولى ان يقال ولذا ضم الحقيقة الى الماهية وجعلها عطف تفسير لها قوله واعتبر وضع الاسم آية جواب عن سؤال المتقدم وهو ان قول الشارح لانه قد حصل تلك المسائل آية يشربان الحقيقة ههنا في مقابلة المجاز لا بمعنى الماهية الموجودة في الخارج لان وضع اللفظ لشيء لا يدخل له في كون ذلك الشيء حقيقة بهذا المعنى وتقرير الجواب ان العلوم المدونة من الماهيات الاصطلاحية الاعتبارية فما اعتبره المصطلح ووضع اسماء

بأذاها كان هذا بعينه حقيقة من الحقايق على ما صرح به بعض الناظرين فالظان
قوله لكونها حقيقة آه خبر لقوله وضع الاسم قوله فلا يرد انه يطلق اسما
العلوم آه لان هذا الاطلاق معنى مجازي من قبيل اطلاق اسم السبيل على المسبوق
بمعنى المعلومات آه بقرينة اسناد العلم في يعلم الى نحو قوله فيه آه اي في ضمن يعلم قوله
علم باصول آه كما يقال في تعريفه صرف علم باصول تعريفها احوال بنية الكلام وفي
تعريفه النحو علم باصول تعريفها احوال واخر الكلام وفي تعريفه الاصول علم بالقواعد
التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية الفوعية عن ادلتها التفصيلية قوله
التصديقات بالمسائل آه اي التصديقات بالمسائل عن ادلتها سواء كانت يقينية
او ظنية لا التصديق لا مطلقا اي سواء كانت تلك التصديقات عن ادلتها او لا قل
في شرح المواقف العلوم المدونة كسبية سواء كانت قطعية او ظنية فلا بد لها من ادلة
تناسبها بها ومن اخذ شيئا منها تقليدا لا يسمي عالما بل حاكما قوله لانها آه اي حقيقة
العلم العلم بالامور الثلاثة الموضوع والمبادئ والمسائل قوله فلا يصح ان حقيقة كل آه
حاصل الاعتراض النقص بالتناقض بين كلامي الشارح وهذا اشارة الى وقوع التناقض
بين كلاميه بالنسبة الى الاطلاق الاول وقوله وكذا ان حقيقة آه اشارة الى وقوع
التناقض بين كلاميه بالنسبة الى الاطلاق الثاني ويحتمل ان يكون الاعتراض للحصر
المستفاد على الاطلاقين باطلاقة على معنى آخر قوله اي من جملة هذه الثلاثة آه و
المقصود من هذا التفسير اشارة الى ان كلمة من تبعية لاصلة المقصود والغرض
لاستلزام كون المسائل خارجة من نفسها فهي صلة للكائن وقوله المسائل خبر
لقوله المقصود فالجملة التفسيرية معترضة بين المبتدأ والخبر لاجل تلك الاشارة
قوله فالقول بان حقيقة العلم آه حاصل الجواب دفع التناقض بين الكلامين
بان الكلام ههنا مبني على التحقيق وفيما سياتي معنى على التشبيه والمساواة لان
المقصود بالذات من الثلاثة انما هو المسائل وانما سمت المبادئ والموضوع جزأ
تشبيها لهما بالجزء شدة احتياج الجزء الذي هو المسائل اليهما كاحتياج الكل الى
الاجزاء فان قيل يفهم من هذا ان الموضوع خارج عن العلم على التحقيق مع انه
لو كان العلم عبارة عن المسائل يكون كل مسألة جزءا منه والموضوع جزء المسئلة
و جزء الجزء منه فالموضوع جزء من العلم قلنا ان المراد من الموضوع الذي بعد
جزء من العلم هو هلية الموضوع اي التصديق بوجود الموضوع لانفس الموضوع

ولا تصور ولا التصديق بموضوعية الموضوع فاندفع ما اورده الشارح في الخاتمة
من قوله وفي كون الموضوع جزءا من العلم على حد نظره ان اريد به التصديق الموضوع
فهو ليس من اجزاء العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات الشروع فيه وان
اريد تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزءا آخر بالاستقلال انتهى قوله داخل
في المبادئ آه لان المبادئ عبارة عن التصورات والتصديقات التي يتوقف عليها
اثبات المسائل فالاول داخل في الاول والثاني في الثاني قوله والقول بان المراد
اشارة الى الجواب عن الايراد باختيار شق رابع في الموضوع قوله ففيه انه لا معنى
آه اشارة الى الرد الجواب المشار اليه قيل يمكن ان يقال انه باعتبار ان المقصود اثبات
حالة على ما اشار اليه المولى المحقق في مجموعته انتهى ولا يخفى ان هذا الاعتبار
عبارة عن التصديق بوجوده قوله ما يتوقف عليه المسائل آه اي تصور او تصديقا
قوله داخل فيها آه فاجزاء العلم اثبات المبادئ والمسائل قوله لان ثبوت الشيء
للشيء آه فتصديق ثبوت الشيء للشيء فرع تصديق ثبوت المثبت له ولا يخفى انه لا يتم هذا
الجواب بدون ما قررناه من المقدمة ويمكن ان يقال انه تركه لظهوره قوله وان
اريد بها آه فعلى هذا اجزاء العلوم ثلاثة قوله علوه جزءا برأسه آه فاجزاء العلوم
ايضا ثلاثة قوله ارتباطا ذاتيا آه وفيه اشارة الى رد ما قال بعض الافاضل
من ان المراد بالمسائل المحمولات المتعلقة بالموضوعات انتهى وتفصيل المقامات
العلوم كلها متشركة في انها تصديقات واحكام بامور على اخرى وانما صار
كل طائفة من هذه الاحكام علما خاصا ممنازا عن الطائفة الاخرى منها اي العلم
الخاص الآخر بواسطة امر مرتبط به بعضها ببعض وصار المجموع ممتازا عنه الطوائف
الاخر ولولا له لم يعد علما واحدا ولم يستحسن افراده بالمدون والتعليم وذلك
الامر قد يكون موضوعا لذلك العلم فيكون الارتباط به ذاتيا وقد يكون غاية
له وغير ذلك فيكون الارتباط عرضيا قوله فلا يرد الغاية آه بان يقال ان الغاية
ايضا امر مرتبط به المسائل بعضها مع بعض واما عدم وروده فلانه وان كان الامر
كذلك الا ان الارتباط بالامر الذي هو الغاية ارتباط عرضي والمراد بالارتباط
ههنا هو الارتباط الذاتي وهو انما يكون بالموضوع قوله معطوف على قوله ان
المقصود بالذات آه ولا يخفى ان هذا مخالف لما سياتي من قوله كما يدل عليه فالتفريع
في الموضوعين آه احدهما قوله قد ستره فن جعله اذ لا يمكن الجمع بين كون الغاء

عاطفة وتقرعية قيل انظر انما تفرع على المذكور ولعل هذا من تحريف الناس ولا يشتر
 هذا الكلام لا يليق بان انما ضل المحشى انتهى ولا يخفى انه ياتي به قوله مقدمة ثانية
 من الجواب آه لان الظاهر انما يكون مقدمة ثالثة ذلك معطوفا لا اذا كان تفرع اذ حينئذ
 يكون لازم المقدمة الاولى قوله ظرف متعلق بقوله فالاولى والاشبهة اعترض عليه
 بان هذه المنع مضمرة الاولوية والاشبهة فلا وجه للنية على ان تعلق ما في خبر المعطوف
 بما في خبر المعطوف عليه بعيد جدا انتهى ولا يخفى ان كون هذا المنع مضمرة للاولوية
 والاشبهة ممنوع ولذلك يارد في تسليم الحقان هذا متعلق بالتسامح وظرف له فالمع
 ان جعل الموضوع والمبادئ جزاء من العلم امر اعتباري واصطلاحى فكل ان يصطلم
 على ما شاء واختار عنده قوله وهما متغايران آه اى هذا الاولى وكون اعتبار المسائل
 على حق اولى من اعتبارها مع الموضوع والمبادئ الذى هو الاولى انسب بمتغايران
 قوله كما يدل عليه فاء التفرع في الموضوعين آه يعنى يدل تغيرهما في المفهوم الفاء
 التفرعية في الموضوعين من كلام قدس سره احدهما قوله فن جعل الموضوع آه لان الفاء
 في هذا الموضوع يدل على ان جعل الموضوع والمبادئ جزاء مسامحة متغاير في المفهوم
 لا اعتبار المسائل على حدة اذ لا شك في ان المفعول غير المنفرد عليه وان كان بينهما
 تلازم في الوجود واثنيهما قوله فيكونان من جزاء العلوم آه لان الفاء فيه ايضا
 يدل على جعل الموضوع والمبادئ جزاء حقيقة متغاير في المفهوم لا اعتبار المسائل مع الموضوع
 والمبادئ حيث فرع الاول فيه على الثاني وان كان بينهما تلازم في الوجود ولا يخفى
 ان تغاير التفرعين بحيث لا يجتمعان في محل واحد وههنا كذلك لان كون الموضوع و
 المبادئ جزء مسامحة لا يجتمع مع كونهما جزء حقيقة يدل على تغاير المفعولين عليها
 الذن احدهما عبارة عن الاولوية الاولى والاخر عن الاولوية الثانية وهذا غاية في
 الكلام قوله ادعى الشارح الموجبة الكلية آه وهى كل علم حقيقة مسائله فاذا
 اثبت ترايد مسائل بعض العلوم يصدق تقيض تلك الموجبة الكلية وهو قولنا
 بعض علم ليس حقيقة مسائله قوله كعلم الجبر والمقابلة آه وهو العلم بالقواعد
 التى يعرف بها كيفية استخراج مجهولات عن معلومات مخصوصة بوجه مخصوص
 ومدار الجبر على ما تقرر في محله على ثلاثة امور العدد والجزء والمال والمعادلة
 اما ان تقع بين واحد منها وبين الاخر من الباقى فيحصل ثلث صور مفردة واما
 ان تقع بين واحد منها وبين الاخرين فيحصل ثلث صور مركبة فاذا نيل يبلغ مسائل

الجبر ليست ولا يزيد عليها هذا ما ذهب اليه المتقدمون ولذا قالوا ان كل علم
 من العلوم الحكيمة يتزايد بتلاحق الافكار الا علم الجبر والمقابلة لان المتأخرين
 من الحكماء الاسلامية بلغوا مسائل الجبر الى اكثر من عشرين واستخرجوا الكل
 منها عملا لا رتيقة وصور البقية كذا ذكره ابن خلدون في مقدمة تاريخه قال نعم
 الذين جميد في افتتاح الحساب ما حاصله ان كانت الاجناس المتعادلة بعضها خمسة
 وهو ثنائى وثلاثى ورباعى وخماسى ومختلفان والثنائى عشرة والثلاثى ثلثون والرباعى
 ايضا ثلثون والخماسى خمسة والمختلفان عشرون فيبلغ الى خمس وتسعين وايضا
 استنبطنا مسائل كثيرة غيرها وكثرة الاعمال والمباحث فيها لا يليق في هذا
 المختصر انتهى ولا يخفى ان مسائل الجبر في يومنا هذا قد بلغت الى كثير من العدد تأمل و
 تفكر فان تحقيق هذا المقام مقام آخر قوله حتى لا يمكن آه متعلق بالمنفى اعنى توقف
 اى وان توقف على تحصيله في الخارج لا يمكن تحصيله الا جمالى في الخارج اذ لا مجال
 آه والمقصود منه دفع ما قيل ان جواب يتوقف على ان يكون للمساائل تحصيل في الخارج
 ودفع التعرض لاثباته على ما ياتي قوله فظهر لك مما قررنا ان تقرير الجواب لا يتوقف
 والمقصود منه دفع ما اوردته بعض الافاضل من انه يوهى هذه العبارة ان تحصيل
 العلم في الخارج ممكن مع انه قدس سره ذكر في مواضع من كتبه انه لا يمكن بل
 يكون في الذهن وما اجابه عنه المولى داود من ان الظاهر انه اراد بتحصيله في
 الخارج تدوينه على وجه التفصيل فينزل وجوده الكتابى منزلة الوجود الخارجى
 يدل عليه قوله قدس سره ولم يرد بتحصيل المسائل آه انتهى وحاصل دفع اليراد
 ان مدار الجواب على كفاية التحصيل في الذهن في وضع الاسم للمعنى لتحقيق وضع الاسم
 للمعنى مع عدم تصور تحصيله في الخارج ويصدق ان نفى التوقف على التحصيل في
 الخارج يصدق بعدم التحصيل في الخارج كما يصدق بالتحصيل في الخارج مع عدم
 التوقف عليه ولا يتوقف على وجود التحصيل في الخارج وعدم التوقف عليه لا يرجع
 الى السالبة وهى تحصيل معنى في الخارج لا يتوقف وضع الاسم للمعنى عليه وانت
 تعلم ان السالبة لا تقتضى وجود الموضوع وبهذا ظهر اندفاع الجواب الذى ذكره
 المولى داود لما عرفت ان مدار الجواب على كفاية التحصيل في الذهن ولا يتوقف
 على التحصيل في الخارج حتى يتكلف بما تكلف به من قوله فينزل وجوده الكتابى
 منزلة الوجود الخارجى آه وقد جاب بعض الافاضل عما اوردته بانه قلت

لا نسلم لان التخصيص المذكور لم يجعل متعلقا بالعلم بالموضوع له والموضوع في غير
فيه بصدره هو المسائل وان امكن ان يناقش بان المسائل ايضا لا يمكن تخصيها
في الخارج مع اننا نقول قد ذكر ايضا ان العلم ايضا وجود اصليا بمنزلة الوجود
الخارجي اذا حصل العلم بذاته في الذهن ووجودا ظليا كما اذا حصل بصورته انتهى
واورد عليه المولى داود بانه انما يصح اذا جعل العلم عبارة عن التصديقات بالمسائل
لا عن المسائل نفسها انتهى وبيان ذلك انه على تقدير كون العلم عبارة عن التصديقات
ان العلم وجودين احدهما وجود اصلي وهو بمنزلة الوجود الخارجي لا عيان الموجودة
في الخارج كالعلم الحاصل بذاته ومعناه حصول التصديقات بالمسائل في الذهن
وثانيهما وجود ظلي كالعلم الحاصل بصورته ومعناه حصول العلم على تلك التصديقات
في الذهن بعد الذهول عن التصديقات بتوجه الذهن اليها فالصديقات موجودة
في الذهن بوجود ظلي لانها معلومة تتعلق بها التصور الذي هو الوجود الاصلي واما
على تقدير كون العلم عبارة عن المسائل فلا يكون للعلم في الذهن الوجود واحد
وهو الوجود الظلي لما عرفت ان الوجود الاصلي للشيء انما هو حصول ذلك الشيء
في الذهن والمسائل لا تحصل في الذهن بل الحاصل في الذهن انما هو التصديقات
وهو الوجود الظلي للمسائل ومن هذا قد ظهر ان العلوم على قسمين احدهما ما يكون
معلوما من وجه وعلما من وجه آخر كالصديقات المنصورة فانها من حيثها متصورة
معلومة ومن حيث انها مرآت لملاحظة القضاء يا علم وثانيها ما لا يكون كذلك
وهو العلوم الصغرى كالمسائل فالاول موجود في الذهن بذاته وصورته والثاني
موجود فيه بصورته فقط ومن هذا تبين انما ذكره بعض الافاضل في الجواب
لا يتم على تقدير كون العلم عبارة عن المسائل قوله وان التعرض لاثباته بان الوجود
الاصلي آه اي وظهر ايضا ان تعرض بعض الناظرين لاثبات ان المسائل تخصيلا في
الخارج زعماء منه ان تقرير الجواب يتوقف عليه بانه وان لم يكن للمسائل تخصيلا في
الاعيان حقيقة الا ان لها وجودين في الذهن وجودا اصلي ووجودا ظلي والوجود
الاصلي لها بمنزلة الوجود الخارجي لا عيان الموجودات في حق ترتيب الاثار آه
وسيجي من المحشى المحقق ان حصول الشيء في الذهن على نحو حصوله ايضا في اصلي
يترتب عليه الاثار وحصول ظلي لا يترتب عليه الاثار مثلا اذا تصورت
كفر الكافر حصل في ذهنك صورة كفره الذي هو العلم وصورت بقاءها بذهنك

علما به ويترتب عليه اثار العلم به ولما كان العلم به عين المعلوم كان كفره حاصلا
في ضمن تلك الصورة حصولا ظليا غير موجب للاتصاف بالكفر وهو الوجود الظلي
المعدوم الذي لا يترتب عليه اثار ذلك المعلوم وهذا على قياس حصول الماهية
في ضمن الفرد في الخارج انتهى وقد عرفت فيما سبق انه لا يمكن للمسائل الوجود
واحد وهو الوجود الظلي فيبطل ما ذكره بعض الناظرين في اثبات الوجودين للمسائل
كما لا يخفى قوله لفظ المعنى منكر آه اي وانما اوردته قدس سره منكر الشئ المعدوم
ايضا قوله وتفرغ قلده رواد لان التفرغ على التخصيص في الذهن يدل على ان مدار
التسمية والوضع انما هو على التخصيص في الذهن لبا اعتبار الموضوع آه اشارة الى الملا
الاجمالية باستتار الجهة الوحيدة الذاتية قوله والثانية آه اشارة الى الملاحظة باعتبار
الجهة الوحيدة العرضية قوله مثلا آه وانما قال مثلا لانه يمكن ان يقع الملاحظة
الاجمالية بوجه غيرهما قوله آه آه خبر لقوله فالملاحظة الاجمالية قوله المستحقة
آه صفة المسائل قوله وحينئذ لا يكون العلم الذي تزايد مسائله آه وانما قيد
العلم بالذي تزايد آه كما عرفت من ان بعض العلوم لا تزايد مسائله كعلم الجبر وقد
عرفت ما فيه قوله متحققا آه اي في الذهن قوله والعالم به انما يستلزم دفع سؤال
مقدر وهو انه لما لم يكن ذلك العلم متحققا في الذهن بجميع اجزائه فلا يجوز ان يسمى
العالم بذلك العلم عالما به ووجه الدفع في قوله وليس من قبيل وضع العالم آه و
المقصود منه دفع ما ذكره المولى عماد الدين من ان الظان اسماء العلوم لها وضع عام
والموضوع له خاص انتهى وما ذكره المولى الحفيد من ان المنقول المركب لا اضاف في لا يتعلق
كونه اسم جنس وكثير من اسماء العلوم مركبات اضافية وقد خطر ببالي ان يجوز ان يجعل
وضع اسماء العلوم من قبيل وضع المضمرات باعتبار خصوص الموضوع له وعموم الوضع
ولا اعتبار على هذا التوجيه الا انه لم يتعارف استعمالها في الخصوصيات انتهى قوله
الا ان الالوضع مفهوم كلي آه والمقصود منه دفع سؤال يرد على قوله بل الوضع
والموضوع له آه وهو ان من البديهة ان بلا حظ العلوم عند وضع اسمائها بازاها
بامر عام ولا شك انه ينال في الوضع الشخصي وحاصل الدفع على ما ذكره المولى
الحفيد ان ذلك ورد في كثير من الاعلام الشخصية المنفوق عليها كما اذا سمي يد ولعل
الفأشبا الغيز المشاهد باسم قوله ثم ان لم يعتبر تعدد المسائل آه والمراد دفع الدافع
الواقع بين كلامي قدس سره احدهما ههنا والاخر في حاشية شرح المختصر انتهى

ذلك لا مذهب يشعرون اسماء العلوم اعلاما شخصية ما قرر في الحاشية وكلامه مشعر
بانها اعلام اجناس من حيث انفسها بل والنسبة بقدرة من قبيل الاعراض فان لم يعتبر
تعدد الاعراض بتعدد المحال كما لم يعتبر تعدد الجواهر بتعدد اشياء على ما ذهب اليه الجمهور
وهو المعروف كان اسماء العلوم اعلاما شخصية لعدم تعدد مستيها وان اعتبر ذلك
لتعدد محالها لم يضر على ما ذهب اليه فحققون كانت اعلاما جسمية لعدم مستيها
لان ثباتها منها بعرو غير ثباتها منها بزيادة على هذا التقدير في ذكر ههنا مبنى على الاعتبار
الاول وما ذكره ههنا مبنى على الاعتبار الثاني فيصير ما ذكره ههنا مبنى على مذهب
الجمهور وما ذكره ههنا مبنى على مذهب تحقيقين فلا تدفع بين كلاميه لكن المختار عند
قدس سره ما ذكره في حاشية شرح المختصر المنتهى على ما يدل عليه ما وقع في كتابه قوله سو
جعل ولا يخفى انه كما يدفع به الايراد الا في يدفع به ايضا ما قيل شئ من استل
لا يحل على العلم والحد كما يكون بالاجزاء المحولة بل بالجنس فصل واحد فكيف يصح ان
معرفة الحد بالعلم بجميع ما نلناه انتهى كما ما قيل في جواب ذلك من ان هذا إنما هو
الماهيات التي لا يتمايز اجزؤها بان وجود كالانسان والفرس وغيرهما لا في حدود
الماهيات التي يتمايز اجزؤها بل بوجود كالبنت فان معرفتها بالحد لا يكون الا بجميع اجزائها
وما يخفى فيه من هذا القليل انتهى ولا يخفى ان مدار الدفع في الكل إنما هو التعميم قوله
على ان الحد يكون بالاجزاء الغير المحولة ايضا كما يكون بالاجزاء المحولة فالجواب
شرح المواقف ان الماهية المركبة من اجزاء خارجية اى غير محولة عليها لا يجوز ان
تكون مركبة من اجزاء محولة وذلك انه اذا حصلت الاجزاء الخارجية باسرها في
لعقل فلا شك انه يحصل فيه تلك الماهية المركبة بكنهها ويكون القول الدال على
شموع تلك الاجزاء حدا تاما لها اذ لا معنى للتقدير التام الا تصوير ركنه الماهية فلو
كان هذا اجزاء محولة ايضا اى اجزاء عقلية متغيرة لتلك الاجزاء الخارجية لكان
مجموعها ايضا تاما ماهية المركبة في العقل فيلزم ان يكون شئ واحد حقيقان
مختلفان في العقل وانه محال قوله او يؤخذ منها الجنس والفصل آه اى وسواء
اخذ من تلك المسائل الجنس والفصل بتحليلهما اليهما او انتزاعهما منهما وجعل المجموع
المركب من هذين الجنس والفصل حدا له ولا يخفى ان هذا مبنى على ما نقله قدس سره
عن بعضهم في شرح المواقف من ان تركيب الماهية من اجزاء غير محولة لا ينافي تركيبها
من اجزاء محولة بل كل مركب خارجي اذا اشتق من جزء مشترك بينه وبين غيره كان

كان ذلك المشتق جنسا له واذا اشتق من جزئه المختص كان فصلا له وكل مركب
قانه مركب من الجنس والفصل وبطله بما نقلناه عنه آنفا واعلم ان اختلاف
الرايين في التحليل والانتزاع مبنى على الاختلاف في ان الطبايع الكلية موجودة
في الخارج كالاشخاص وليست بموجودة فيه لانه لا وجود في الخارج كالاشخاص
والطبايع الكلية منتزعة منها فالاولى الاول والثاني للثاني وان الجنس عام
من ان يكون قريبا او بعيدا ولذا اطلقه فيشمول الحد الناقص ايضا فلا يرد على قوله
وليس ذلك مقدمة الشروع آه انه لا يلزم منه انحصار مقدمة الشروع في الرسم
لجواز الحد الناقص كما استعرف قوله فلا يرد ان انحصار آه اى اذا كان المراد من
الحصول بالعلم بجميع مسائله اعم من كون انفس تلك المسائل حدا له ومن كون
الجنس والفصل المأخوذ من منها حدا له لا يرد ان حصر الحصول في العلم بالمسائل
ممنوع لجواز ان يحصل آه لان حصول معرفته بالجنس والفصل يشمله الحصر حينئذ
ايضا قوله على ان الجنس آه هذه العلاقة ابطال للسند بانه لا يجوز ذلك لان المسائل
ليست باجزاء خارجية للعلم والجنس والفصل إنما يؤخذان من الاجزاء الخارجية
فتركب كما نقلناه سه قدس سره واجيب بان المسائل وان لم تكن اجزاء خارجية
له الا انها بمنزلة لها فيترتب عليها ما يترتب عليها انتهى ولا يخفى ما فيه من التكلف
لانه يحتاج حينئذ الى اويل الصورة الجسمية والنوعية في قولهم الجنس مأخوذ من
الصورة الجسمية والفصل مأخوذ من الصورة النوعية بان المراد من الصورة والنوعية
ما هو الصورة الجسمية والنوعية حقيقة او حكما فتدبر قوله امر مشترك و
مختص الاول للاول والثاني للثاني قوله اى ليس العلم بجميع المسائل في الواقع
مقدمة آه والا لوجب تحصيله قبل الشروع فيه ولا شك انه ليس بواقع قطعا قوله وانما
هي تصوره بوجه يمتاز آه وفيه اشارة الى ان المراد بالرسم ما يميز شئ عما عداه
ولا يخفى انه يدخل فيه الحد التام والناقص لان الحد التام لا يصح ان يجعل مقدمة
الشروع فلا يرد ان ما قيل لا يلزم من قوله وليس ذلك مقدمة الشروع كون مقدمة
الشروع الرسم لجواز ان تكون مقدمة الشروع الحد الناقص ويمكن ان يقال ان
المراد بالحد في قوله فمعرفة بحسب حده آه الحد مطلقا اى اعم من الحد التام والحد
الناقص وقد اشرنا اليه فيما سبق بان المراد من الجنس اعم من القريب والبعيد
فأقل واجيب ايضا بان الحد بحسب الاسم لا يكون فيه حدا ناقصا ولا مركبا من جنس

وفصل قريبا او بعيدا بل تمام ذاتا بآية تمام المفهوم الموضوع له وحدود اسماء العلوم
من قبيل الحد الاسمى فغيرها بحسب الحد لا تحصل الا بمعرفة مفهومها الموضوع له وهو
المسائل انتهى وفيه نظر لان حدودها مفهومات اعتبارية واصطلاحية فلا شك
انه يمكن اعتبار بعضها ذاتا بآية بعضها بعيدا وبعضها فضلا قريبا على ما لا يخفى قوله واما
انه لا يمكن ذلك قبل الشروع والمقصود منه دفع ما ذكره عماد الدين من قوله لان
معرفة بحسب حده وحقيقته لتوقف على الشروع في العلم فلو كان الشروع في العلم
موقوف على معرفته بحد لزم الدور انتهى وحاصل الدفع ان المقيد بان مقدمة
العلم ليست العلم بجميع المسائل بل المقدمة انما هي تصوره بوجه يمتاز عن غيره واما ان
العلم بجميع المسائل قبل الشروع فيه ممكن او غير ممكن فلا دخله في بيان هذا
المقصود قال الشارح واما المقدمة معرفة بحسب اسم آه اورد عليه بان الحصر
ممنوع لا مكان الشروع بتصوره بوجه ما واجب بان المراد هو الشروع على وجه
البصيرة واجبا ايضا بان الحصر انما في اى بالنسبة الى الحد واجبا ايضا بانه محتمل
ان يكون اشارة الى ما ذكره بعض المحققين من مقدمة الشروع في العلم معرفة بآية
ولا يتحقق اصلا بتصوره بوجه ما قال الشارح وليس ذلك مقدمة الشروع آه لان
الشروع في العلم امر ممكن والعلم بجميع مسائله لعدم تناهيه امر متعذر والمتعذر
لا يمكن ان يكون مقدمة الممكن كذا قيل وفيه لانه ان اراد بعدم تناهيه عدم
النهاية بالعقل فهو ممنوع وان اراد به عدم النهاية بمعنى لا يقف عند حد فهو مسلم
لكن كون العلم بجميع المسائل الغير النهائية بمعنى لا تقف عند حد متعذر ممنوع قوله
اي لان مقدمة الشروع آه محتمل ان يكون اشارة الى مجموع المقدمتين المذكورتين
الاولى قوله فغيره بحسب آه والثانية قوله وليس ذلك آه قال الشارح صرح بقوله مؤثرا
والدليل المشار اليه بقوله فلهذا لا يستلزم التصريح بالرسم دون سائر العبارات
لان يجوز ان يؤدى التعريف الرسمى بعبارة اخرى سواء كانت على سبيل الحقيقة او المجاز
فلاجل ذلك علل بقوله تنبيه اشارة الى مقتضى التصريح وهذه النكتة تقتضى
تصريح الرسم وترك سائر من العبارات المذكورة لعدم وجودها فيه اعترض عليه
بان ترك قوله وحدوه لعدم الصحة لا للتنبيه واما ترك البو في التنبيه واجيب
عنه بان انحصار المقدمة في الرسم يكفي لترك حده ولا يحتاج الى بيان واما الاحتجاج
الى البيان ترك غير فقوله تنبيه لبيان هذا وكانه قال لم يقل حدوده لانحصار المقدمة

في الرسم ولم يقل غيره فاختار رسموه للتنبيه انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب خلاف الظ
من عبارة الشارح لان الظان قوله تنبيهها علل لتروك العبارات كلها لان حدوده ان
لم يصح على طريق الحقيقة لكنه يصح على طريق المجاز بمعنى الرسم او على الترادف للتعريف
ويمكن ان يقال ان نكتة حدوده متروكة وهي عدم الصحة واعترض ايضا بان الدلالة
لقوله ورسموه على ان مقدمة الشروع في العلم رسمه لاحده فضلا عن ان يستفاد منه
ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه لاحده واجيب بانه يمكن ان يستفاد ذلك من
كون جميع المنطقيين راسمين معرضين عن الحد مع ترجيح الحد واذان نبيه احد لذلك
في المنطق تنبيه لذلك في كل علم لا يتناء على ان حقيقة كل علم مسائله على ما حقق
قوله لانه ليس مقدمة الشروع آه اى لانه ليس الحد مقدمة الشروع وتفصيل المقام
انه محتمل ان يقول وحدوه في موضع ورسموه مع ابقاء التعريف المذكور وهو ال
قانونية آه وبمحتمل ان يقول وحدوه فيه مع عدم ابقاء التعريف المذكور بل مع ايراد
حده وكل واحد من الاحتمالين باصل ما الاول فلان التعريف المذكور رسم لاحد لما بينه
الشارح من انه مشتمل على العرضيات ومن ان الحد عبارة عن جميع المسائل واما
الثاني فلان الحد ليس مقدمة الشروع ولان ايراد جميع المسائل قبل الشروع محال
واما العبارات الباقية فصحة لكنها عارية عن التنبيه المذكور والغرض من قوله قد
سره لو قال ذلك لم يكن صحيحا ام محتمل ان يكون بيان ان التنبيه نكتة التصريح بالرسم بالنسبة
الى ترك ما يصح ايراده دون ترك حدوده وتحتمل ان يكون نكتة التصريح بالنسبة
الى تروك العبارات كلها وبمحتمل ان يكون اعتراضا على الشارح بان قوله تنبيهها
علة لعلة قوله فلهذا وتعليل تلك العلية يدل على ان في علية خفاء والالتفات
التعليل وذلك الخفاء يدل على صحة تلك العبارات مقام رسموه وليس كذلك اذ لو
قال وحدوه لم يصح على ما ذكره المولى داود وقد عرفت ما في الاحتمال الاول من انه
خلاف الظ وما في الاحتمال الثالث من انه يجوز ان يستعمل لفظ الحد بمعنى الرسم مجازا
او بمعنى التعريف ترادف فثنين ان الظ هو الاحتمال الثاني قوله واما ان المذكور
رسم آه جواب عن سؤال مقدرو وهو ان المذكور رسم كما بينه الشارح فيما سبق بقوله
لان كونه آلة عارضا وجه يدل على اختياره رسموه على حدوده ولا يخفى ان
الاختيار والترجيح يدل على اصل الصحة وان كان مرجوحا وحاصل الجواب ان الوجه
المذكور وجه لصحة رسومه لا وجه لاختيار رسموه على حدوده كما لا يخفى قوله

استدراك لدفع توهم انه اذا لم يكن في نفسه صحيحا آه وهذا صريح في ان قوله قد
سره لكنه عاد آه استدراك عن قوله لم يكن صحيحا والظاهر ان استدراك من قوله
قد سره نكان صحيحا ولذا قيل ولعل المحشى وجد بين قوله لم يكن صحيحا وبين
قوله ولو قال وهو آه لفظ لكنه غير الثاني وجعله مناطا للحاشية كما يدل عليه
تقديم تحشية هذا القول على تحشية قوله في ذلك القانون وتبديل قوله الآتي
عاد عن التذية بقوله ثموها الحد والرسم والاقتل هذا الكلام لا يليق ببيان
المحشى لانه اذا كان قوله لكنه كما في نسخ الموجودة عندنا فهو استدراك من قوله
نكان صحيحا انتهى وفيه نظر لانا لا نسلم كون التقديم من المحشى بل الظاهر من
الناسخ وقد وقع مثل هذا التقديم في كثير من المواضع في هذه الحاشية كما لا يخفى
على من تتبع كلامه والحق انه استدراك من كل واحد منهما الا ان المحشى بين الاستدراك
من الاول لكونه نظريا خفيا محتاجا الى البيان بخلاف الاستدراك من الثاني
كما لا يخفى قوله لو اورد الضمير آه فيه اشارة الى دفع ما ذكره بعض الافاضل المراد
هو ههنا لفظ هو المذكور في قوله وهو المنطق بان ترك لفظ المنطق ولفظ سموه
ونقول وهو آه قانونية آه لان كلمة لو تدل على عدم وقوع ايراد الضمير قوله
لان المراد به اللفظ آه وفيه نظر لانه انما يكون المراد به اللفظ اذا كان المعنى وهو
المسمى بالمنطق وهو ممنوع بل الظاهر ان المنطق محمول ولو سلمنا ان المراد به اللفظ
فيجوز ارجاع الضمير اليه بطريق الاستخدام كما يجوز ارجاعه اليه بطريق الاستدراك
في رسموه ويمكن ان يقال انه راجع الى القانون لان المنطق محمول والغرض بيان
حال الموضوع وهو القانون لان هو في قوله وهو المنطق راجع الى القانون لا محالة
وقال المولى اود ما محصله انما فسر قد سره الضمير بالقانون ولم يفسر بالمنطق
مع ان تفسيره بصحيح وهو اقرب اليه لان للنطق معنيين احدهما شخصي وهو المسأل
المختصة على ما قال شارح حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم وثانيهما كلي كما ذكره
قد سره في حاشية شرح التجريد وشرح المواقف من انه لا يخفى عليك ان اسم كل علم
موضوع بازاء مفهوم اجمالي شامل له فان فصل في تعريف ذلك المفهوم نفسه
كان حذا بسبب الاسم وان بين لازم رسمه بحسبه ولعل ذلك المفهوم ههنا ما
فصل المصنف قوله قانون يفيد معرفة طرفي آه فاذا ذكره المصنف اولا احد بحسب الاسم وما
ذكره ثانيا رسمه بحسبه والظاهر ان المصنف التنبه على هذا صرح بقوله ورسموه

التعريف بالطريق المعتد لما يكون لكل دون الشخص وان كان راجعا الى المنطق فله
منه الا انه باعتبار معناه الكلي دون الشخص فيلتصيح بالمقصود فالتفسير المذكور
بالقانون لان عاد آه فيه كما توهمه بعض الافاضل فظهر ما ذكرناه وما ذكره شارح
من الفائق الجليل ليس بشيء لان المصريح به لا ينبه على ان مقدمة الشروع في كل علم
رسمه الحقيقي لا عين حقيقي وهو مطلوب لشارح ولعله لهذا قال لا يستدركه
الشارح ههنا فانك جليله رايا تركها اجل انهي قوله يعني ان ما ذكره في بيان الفائدة
آه من قوله لانه قد حصل تلك المسائل آه قوله يدل على ان معرفته بجحد آه اي يدل
على ثبوت هذا الشكل الاول لغير المتعارف قوله الا انه ليس آه اي ولا على جميع
المسائل ليس مقدمة الشروع فهو كبرى الشكل الاول قوله وليس كذلك آه اي
وليس معرفته بجحد حاصله من العلم بجميع المسائل فلفظ كذلك فهو شأن في محمول
صغرى الشكل الاول فقط كما يدل عليه قوله لانها تصور آه لان الضمير الثاني
فيه راجع الى المعرفة وهي موضوع الصغرى فيدل على خلاف الصغرى دون الكبرى
فالظ من كلام المحشى ان السؤال المذكور في الشرح يقول لشارح فان قلت آه معار
في المقدمة اعني صغرى الشكل الاول قوله والتصور لا يستفاد من التصديق آه
والصغرى تدل على وقوع الاستفادة فهي باطلة قوله في امكانها آه اي امكان
الاستفادة قوله مركبة والحق ان بقا مركبة تامة خبرية الا ان يؤل المسئلة
بالقول قوله ولو تعلق التصور بها ايضا آه اي ولو تعلق التصور بها ايضا من
تلك الحثية يلزم ان يكون شئ واحد معلوما تصورا وتصديقا من جهة واحدة
آه فاندفع ما قيل في الجواب من ان هذه الملازمة ممنوعة لان التصور يتعلق بآه
المسائل والتصديق يتعلق بها من حيث انها مركبة خبرية فاختلاف الجهات انتهى
مع انه ان اريد بذات المسئلة ترك الحثية فالملازمة ثابتة وان اراد معنى آخر
فلا بد ان يبينه حتى نتكلم عليه اوله واجيب بانه يجوز ان يتعلق بالمسئلة
تصور من حيث انها جزء من العلم انتهى وفيه نظر لان حثية الجزئية هي حثية كون
المسئلة مسئلة لان الجزء من العلم هو المسئلة واجيب ايضا بان العلم بالمسئلة
قبل الاذعان بها تصور وبعده تصديق ولا نسلم ان العلم بالمسائل منحصر في
التصديق انتهى وفيه نظر لان المسئلة قبل الاذعان بها ليست مسئلة مع ان
الجزء مسئلة واجيب ايضا بان التصور لا يحجر فيه يتعلق بكل شئ فكما يمكن ان تصور

التصور بل عدم يمكن ان تصور المسئلة التي هي غير متصورة من حيث هي
تصورها يعني حصولها في الذهن يكون تصديقها في العقل يكون المراد من الحد
هو الحد الناقص هو هب تصور متصور في تصور جميع الاجزاء في الحد الناقص
اجيب بان الحد الناقص لا يمكن في تركيب كذا حتى يتركب من اجزاء الغير المتصورة
وانما هو المركب لذهني من الاجزاء الذهنية وهي الاجزاء المحسوسة على ما حقق
ولا يخفى ما فيه لانك قد عرفت فيما سبق انه لا يمكن التحديد التام في المركب الخارجي
ايضا في التصورات الجوانب ان يقال ان الحد الناقص كحد لا يمكن تحديده وبما ذكره في المسئلة لا يمكن ان لا يرد
كلامه مبنيا على ان العلم بالمسائل من حيث هي مسائل قد يكون عبارة تصور لها
وقد ظهر مما ذكرنا ان العلم بالمسائل من حيث مسائل التصديق لها لا غير ولان
المراد الثاني يستلزم وقوع استفادة التصور من التصديق قوله ولا شك انه
ليس له دفع سؤال مقدمه على كون المراد بالعلم بجميع المسائل تصورها وهو انه
يكون العلم بها حينئذ مقدمه الشروع فلا يصدق قول الشارح وليس ذلك مقدمه
الشروع فيه وحاصل دفعه ان تصور جميع المسائل ليس مقدمه الشروع في الواقع قوله وعلى
التقديرين لا حاجة الى تغيير الدليلين اهـ اي لا حاجة الى تغيير الدليل في الجواب عما
ورده على قوله فمعرفة بحسب حقه وحقيقته لا تحصل الا بالعلم اهـ بقوله فان
قلت العلم بالمسائل التصديق بها اهـ الى تغيير الدليل القائم على ان معرفة العلم
ليس مقدمه الشروع وهو على ما يستفاد من كلامه هنا قولنا لان معرفة العلم
بمعرفة العلم بحقيقته وحقيقته مسائله ينتج من الشكل الاول والغير المتعارف معرفة
العلم بجميع العلم بمسائله وتضم الى هذه النتيجة قولنا والعلم بمسائله ليس مقدمه
الشروع كبرى ينتج من الشكل الاول معرفة العلم بمعرفة العلم بمسائله ليس مقدمه الشروع وهو
المط قد ظهر من هذا التقدير ان قول الشارح فمعرفة بحسب حقه وحقيقته العلم
بالمسائل وليس ذلك مقدمه شكل اول متعارف صفرا نتيجة الدليل الاول اي
الشكل الاول والغير المتعارف وتغيير الدليل المشار اليه في الجواب بقوله العلم
بالمسائل هو التصديق بالمسائل اهـ يحصل بتبديل كبرى الشكل الاول والغير المتعارف
فقط بقولنا وحقيقته التصديق بمسائله اذ حينئذ يحصل التغيير في كلا الشكليين
الاولين وتوقف عليه بعد التقرير فنقول معرفة العلم بمعرفة العلم بحقيقته وحقيقته التصديق
بمسائله ينتج من الشكل الاول والغير المتعارف معرفة العلم بجميع العلم بالتصديق

بمسائله اي تصور ذلك التصديق والعلم بالتصديقات مسائله اي التصور
تصديقاتها ليس مقدمه الشروع ينتج ان معرفة العلم بمعرفة العلم بمسائله ليس مقدمه الشروع
وهو المطلوب ولا يخفى ان في تغيير الدليل الخام من وجه ولا يسلك اليه الا عند
ضرورة وان كان من الوضائف الموجهة واسارا اليه بقوله ولا حاجة الى تغيير الدليل
واما الانتقال من حيث الى بحث آخر فهو الخام من كل وجه فهو ليس من الوضائف الموجهة
على ما بين في فن المناظرة قوله اي مع قطع النظر عن خصوصية المحل اهـ والغرض منه رد
لما قيل ان اريد بها التصديقات الخاصة لشخص شخص فهو جزئيات متشعبة
بتشخص محالها لان تشخص العوارض تشخص محله فلا يكون حقيقة العلم والالكانت
متعددة وان اريد بها التصديقات الكلية المتعلقة بالمسائل الصادقة على التصديق
المذكورة في لا تعذر في جعلها مقدمه الشروع اذ يمكن تصور تلك التصديقات
قبل الشروع في المسائل وتحديد ها بان يقال ادراكات متعلقة بالقضايا بالذات
باكتساب المجهولات التصورية والتصديقية بخلاف التصديقات الجزئية المتعلقة
بالمسائل على سبيل التفصيل فان تصورها لا يمكن الا بعد الفراغ عن المسائل انتهى
وحاصل الرد ان المحل لا دخله في تشخص العوارض وما ذكره القائل مبنيا على ان المحل
دخل في تشخص العوارض ولما اجيب عن هذا الاعتراض من ان ملاحظة الاجزاء و
بيانها على الاجمال غير كافية في التحديد وهذه التصديقات الكلية التي اجزاء لحقيقة
العلم انما تحصل باللاحظة التفصيلية اذا فصلت المسائل وبين تعلقها بمسئلة
منها بلا تفاوت في ذلك بينها وبين التصديقات الجزئية واما بيان تعلقها
بالمسائل على سبيل الاجمال كما ذكرت فلا يفيد ذلك لان اجمالها يوجب اجمال تلك
التصديقات فلا يمكن تصور تلك التصديقات ايضا قبل الشروع كالتصديقات
الجزئية انتهى وحاصل رد هذا الجواب بان هذه التصديقات ليست كلية بل انما هي
اشخاص ولا يضر تعدد المحل في تشخصها والتحقيق ان العلوسواء كانت عبارة عن القواعد
المخصوصة او عن التصديقات بها لها اعتباران اعتبارا رقيقا محالها واعتبارا
في انفسها اي مع قطع النظر عن محالها فبالاعتبار الاول يتعدد ضرورة ان
الاعراض تشخص محالها وبهذا الاعتبار يمكن ان يحد العلم بما يفيد امتيازه عن
جميع ما عداه بحسب الوجود لا بما يفيد تعينه وتشخصه بحيث لا يمكن اشتراكه
بين كثيرين بحسب العقل فان ذلك انما هو بالاشارة وبالا اعتبار الثاني لا يتعدد

سواء علمه زيدا وعمرا وبركا والتحقيق هو الاعتبار الثاني على ما يدل عليه كلام المحقق
 المحقق مهنا لان ما يعلم كل احد من النحو والصرف مثله هو علم النحو وعلم الصرف
 لا مماثلة ولو كان عبارة عن شخص قائم بذهن سيبويه مثلا لكان ما يعلمه زيد من النحو
 غير النحو لا عينه بل ما يماثله مع ان كل احد يعلم تلك القواعد المخصوصة يقال له يعلم
 النحو ولا يقال له يعلم ما يماثل النحو ولا يعلم النحو فعلى هذا التحقيق لا يكون المظن
 اسما للشخص القائم بذهن ابن سينا بل عبارة عن القواعد المخصوصة سواء علمها ابن سينا
 او غيره ولا يمكن تحديده اذ هو بسيط لا نوع له كالشخص نعم يمكن تعريفه اذ قصد
 التميز وسئل بكلمة اى مطلوبها بها التميز يقال في جوابه آله قانونية تعصم آه
 ومثل هذا التعريف يجري في الشخص وغيره وقيس عليه سائر العلوم وهذا هو التحقيق
 في هذا المقام والعلم عند الملك العلام قوله لانها غير معتبرة آه الظان الضمير
 راجع الى الاختلافات بناء على انها موضوع المسئلة والدليل يقوم عليها والظن
 ان يقرر الدليل على المتعارف اذ هو ممكن فهذا القول صريح في الشكل الاول
 المتعارف وكبراء مطوية وهي قولنا وكل ما هو غير معتبر في الوضع فلا يضر في
 تشخيصها وايضا رجوع الضمير الى الاختلافات يلايم قوله لا مدخل فيه ويحتمل
 ان يكون راجعا الى المحال لكن القياس حينئذ يكون شكلا ولا غير متعارف نعم فيه
 قربا مرجع قوله لا مدخل لها فيه آه اى لا اختلافات الحاصلة في زيد بحسب العوارض
 لا مدخل لها في وضع اسم زيد للذات المشخصة قوله اذ لا مدخل في ترتيب غاية النحو
 على تلك التصديقات آه اى على تصديقات المسائل حتى يقبر في تلك التصديقات
 للحصول لشخص شخص قوله مطلقا آه اى غير مقيد بذهن شخص معين قوله وهو معتبر
 آه اى الحصول في الذهن مطلقا معتبر في مفهوم التصديق والحاصل ان ماله دخل
 في ترتيب الغاية معتبر في مفهوم التصديق وما ليس بمعتبر فيه لا دخل له في ذلك الترتيب
 قوله وانما الكلام آه اى وانما النزاع في ان الحصول الشخصي معتبر في التصديق
 ام لا والتحقيق انه غير معتبر فيه لما عرفت قوله بنفسها او باخذ الاجزاء المحمولة
 منها بالتحليل والانتزاع آه وقد عرفت ما يتعلق به من الكلام على التفصيل فنذكر
 قوله كما نص عليه الشارح في شرح المطالع آه والمقصود دفع ما اورده بعض
 الافاضل من انه لا يكفي في تصور الشئ بحد ذاته ما ذكر بل لا بد مع ذلك من شرط
 آخر وهو ان يكون تلك الاجزاء من الاجزاء المحمولة لان الحد ما يكون مركبا

من الجنس والفصل وهما من الاجزاء المحمولة ولا شك ان هذه التصديقات ليست من الاجزاء
 المحمولة وحاصل الجواب على ما اشار اليه بعض الافاضل ان الغرض من الكلام في كنه الشئ هو هذا الشئ
 قد يكون مركبا من الاجزاء الذهنية وهي اجزاء المحمولة فتحدد بالاجزاء المحمولة والاعم
 منها جنس والاخص فصل وهذا هو المشهور وقد يكون مركبا من الاجزاء الخارجية
 وهي الاجزاء الغير المحمولة فتحدد بها فالغرض من الحد حاصل كتحريف البيت بالحالات
 الاربعة مع التسقف قوله نقلا عن الشيخ الرئيس آه حيث ذكر في المباحث المشرقية
 قوله فانه تعلق آه بيان للدعوى الضمنية المستفادة من قوله لاستبعاد آه وهى ان
 الاستبعاد واقع لان تعلق التصور بالتصديق يتوهم منه اجتماع الضدين لانهما
 ضدان وقد تعلق احدهما بالآخر واجتماع الضدين محال كاجتماع النقيضين
 وحاصل الدفع انه لا حجية ولا يلزم اجتماع الضدين في محل واحد من جهة
 واحد وهو محال بل من جهتين وهو ليس محال لان التصديق هو تصديق
 من حيث تعلقه بالتصديق ومن حيث كونه متعلقا بالتصور معلوما تصديق قوله فلا
 يرد قوله ولو بوجه ما آه اى سواء كان ذلك الوجه حدا او سما او غيرها فلا يرد
 كنه الواجب لان التصور يتوجه ما يتعلق بكنه الواجب وان لم يتعلق به من كل
 وجه وكذا فرض اشتراك الجزئى لان وجهها ما اعم من الوجه المطابق والغير المطابق
 قوله على انه قد تقرر عندهم انه ما من آه وانما يارد الى العلاق لما تقرر عندهم من ان
 العلم بالشئ بالوجه علم بذلك الوجه في الحقيقة لا العلم بذلك الشئ ومن ان
 التصورات كلها مطابقة وحاصل هذا الجواب ان كنه البارى عز اسمه وفرض اشتراك
 الجزئى مستثيان من عموم كل شئ واعتراض عليه بان التصور اعم من تصور المخلوق
 والخالق هنا وتصور الواجب بكنهه وان كان محالا بالنسبة الى المخلوق الا انه
 متحقق بالنسبة الى الخالق لانه عالم بنفسه وكذا فرض اشتراك الجزئى قوله ان كان
 علمها حضوريا آه والعلم الحضورى هو العلم بالصورة بذاتها والعلم المحصورى العلم
 بالشئ بصورته وعلمه تعالى بالاشياء حضورا مطلقا عند بعض الحكماء لانهم
 قالوا يفيض عن حقيقة ذاته تعالى صور الاشياء معقولة سواء كانت صور خارجية
 كما في صور العقول العشرة القديمة عندهم او صور علمية كما في صور الحوادث
 المرسمة في بعض العقول فالصور الفاضلة معقولة للواجب تعالى بذاتها لا بصورها
 المرسمة في ذاته تعالى وقال بعضهم علم العقول حضوريا ايضا قوله ان كان عليهما

حضورياً آية مثلاً ان زيدا اذا صدق جميع المسائل فالتصديقات لها موجودة في ذهنه
بالوجود الاصيل فعلم هذا التصديقات حضورى قوله فتصورها مجرد اللفظات
اليها آية وفيه اشارة الى ان تعلق التصور بالتصديقات انما هو في العلم المحصول
لا في العلم الحضورى لان تصورهما يحصل بمجرد اللفظات الذهنية اليها لا بصورة
كما لا يخفى قوله وان كان حصولاً آية مثلاً اذا صدق عمر جميع المسائل فالتصديقات
موجودة في ذهنه بالوجود الاصيل فاذا علم زيد التصديقات الموجودة في ذهن
عمر وبالوجود الاصيل فهذا العلم الحاصل لزيد موجود فيه بالوجود الاصيل و
التصديقات موجودة في ذهن زيد بالوجود الظلي قوله فهو باعتبار الوجود
الاصيل في ذهن تصديقات آية والفتوى بان يقول فهو باعتبار الوجود الظلي
تصديقات وباعتبار الوجود الاصيل تصورات لان المعلومات موجودة بالوجود
الظلي والعلوم موجودة بالوجود الاصيل والتصديقات عبارة عن المعلومات
والتصورات عن العلوم بها مع انه ينافى ما سيجى منه من ان الصورة الذهنية
تطلق على العلم وعلى المعلومات لحصول كل منهما في الذهن الاول بوجدان اصلي و
الثاني بوجدان ظلي ويمكن ان يقال ان المراد بقوله فهو باعتبار الوجود الاصيل في
الذهن اعتبار الوجود الاصيل في ذهن عمر وفي صورة علم زيد بتلك التصديقات
الموجودة في ذهن عمر بالوجود الاصيل وبقوله تصورات المتصورات على ان
يكون المصدر بمعنى المفعول وذات تصورات على حذف الضمير فيكون موافقاً للحق وينفخ
المنافاة بين كلاميه ولا يخفى ما فيه من انه خلاف لفظ قوله مع اتحاد بالذات آية
قيل لان الحاصلة في الذهن صورة واحدة وهي باعتبار كونها ذات صورة ادراكية
هي مرة لها لما ان العقل ينتزع عنها صورة هي مرة لها وان لم يكن لها صورة
زائفة على ذاتها كما تنتزع الحرارة من الحرارة في قولنا حرارة النار حارة موجودة
بالوجود الاصيل وتصديق وباعتبار كونها صورة ادراكية لنفسها ومرة
لملاحظة نفسها موجودة بالوجود الظلي وتصويرا انتهى ولا يخفى ان هذا التوجيه
مبنى على ظاهر كلام المحشى وقد عرفت ان ظاهره ينافى الحق ولما سيجى منه كلام فندب
ونحن نقول ان على هذا التحقيق انما اتحاد التصور والتصديق بالذات يلزم ان لا يكون
التصور والتصديق من الانواع الحقيقية للعلم بل من الانواع الاعتبارية له كما
لا يخفى قوله واختلاف الاحكام آية دفع لسؤال مقدر وهو انه كيف تجد التصور

والتصديق بالذات مع ان لكل منهما احكاماً مخالفة للاحكام الآخر وحاصل الدفع ان اختلاف
الاحكام لا اختلاف في وجوديهما الاصيل والظلي لا لاختلاف ذواتهما على قياس اختلاف احكام الموجودات
الخارجية باختلاف وجوداتها الخاصة على ما ذهب اليه المحقق الدواني من ان التحقيق هو كون الامر
المسمى بالتشخيص عبارة عن الوجود الخاص المستتب للعوارض الشخصية وان كان عبارة عن تلك العوارض في اللفظ
ولا شك ان العوارض التابعة للوجودات الخاصة متباينة متضادة بحيث لا يجوز
اجتماعها في محل واحد فهي تدل على ان تلك الوجودات الخاصة متباينة لان تباين
الاثار يدل على تباين مبادئها قطعاً مثلاً تفرق البصر اثر تباين جمع البصر وهو اثر اخر و
الاول يرتب على الابيض والثاني يرتب على الاسود فعلم ان الوجود الخاص للابيض
اعنى كونه في الاعيان على وجه مخصوص وهو مبدأ الاثار الخارجية غير الوجود الخاص
للاسود قوله فاندفع توهم لزوم آية ان قيل بما يباينة ذات التصور لذات التصديق
يلزم عدم اتحاد العلم والمعلوم والتحقيق انهما متحدان وان قيل باتحادهما يلزم
كون شئ واحد تصوراً وتصديقاً آية وحاصل وجه الاندفاع اننا نختار الشق الثاني
ونمنع لزوم كون شئ واحد تصوراً وتصديقاً من كل الوجوه لانها متغايران
باعتبار الوجودين كما لا يخفى قوله مع تباينهما آية ان اراد به التباين الحقيقي بينهما
فهو ممنوع لما عرفت ان لا تباين حقيقياً بينهما وان اراد التباين الاعتباري والتباين
المطلق بينهما فهو مسلم لكن التباين الاعتباري والمطلق لا ينافى كونهما متحدين
بالذات قوله اى قبل الشروع فيه آية والمقصود دفع ما ذكره المولى داود حيث قال
اى مطلقاً سواء كان بعد الشروع لعدم تناهيها او قبل الشروع وذلك لتوقف
تصورها على وجه التفصيل على حصولها في الذهن بذواتها وهذا الحصول يتوقف
على الشروع فيها انتهى وحاصل الدفع ان التالي قرينه تدل على تخصيص المقدم
بالمتعذر قبل الشروع اعم من ان يكون متعذراً في نفسه اذ لا دخل لاطلاق المتعذر
اى المتعذر في نفسه في استلزام المقدم للتالى ولو اراد المتعذر المطلق اى المتعذر
في نفسه كما قال المولى داود لقال لم يمكن تصور العلم بحده قيل وكونه متعذراً قبل
الشروع للزوم الدور وفيه انه لا سلم الدور لان تصور التصديقات لا يتوقف
على الشروع في العلم كما اذا تصورنا كذا كذا حصل في ذهنا صورة كفه الذى هو العلم
فلا يلزم ان تصديق كفه انما هو لا ولما ان يقول ان المراد من المتعذر المتعذر في نفسه انتهى
وفيه نظر لان التصور بجميع التصديقات على التفصيل قبل الشروع متعذر لان من البين

ان تصورها على وجه التفصيل يتوقف على الشروع لتحصيل بذواتها في النفس فيلزم الدور
قطعا نعم تصور التصديقات على الاجمال لا يتوقف الشروع لكن قد عرفت فيما سبق
ان التصور الاجمالي غير كاف في التحديد قوله قدس سره لم يكن تصور العلم بمقدمة
الشروع آه لان الشروع فيه امر ممكن والمتعذر لا يكون مقدمة للممكن لاستلزامه
تعذرا الممكن كذا ذكره المولى داود واعلم ان قول المصنف فيما سبق البحث الاول في ماهية
المنطق لا يلايم في اللفظ قوله ورسموه لما ان الماهية ما به الشئ هو هو وهو لا يحصل
الا بالحد الثام ويمكن ان يقال المراد بالماهية هو الماهية بحسب الاسم وبالرسم هو
الرسم بحسب الحقيقة ولا شمار بان المفهوم المذكور بحسب الاسم ورسم بحسب اللفظ عنوانا ثم
قال ورسموه قال المصنف وليس كله بكذا آه يحتمل ان يكون اشارة الى دليل لدعوى الضمنية
اللازمة من قوله فست الحاجة آه وهي الحاجة ماسة الى تدوين المنطق
كما يكون الحاجة ماسة الى نفس المنطق وتقريره انه اما ان يكون كله بديهيا
او كله نظريا او بعضه بديهيا وبعضه نظريا والا بالاول بطرأ ولا يستغنى عن تعلمه
وكذا الثاني بطرأ والا لدارا وتسلسل ثبت الثالث فاذن يحتاج الى
التدوين ليكتسب النظر من البديهي ويحتمل ان يكون جوابا لمعارضة على قوله فست
الحاجة آه وتقريرها انه اما ان يكون كله بديهيا ونظريا فان كان الاول لا يستغنى
عن تعلمه وان كان الثاني لزم الدور والتلس واللازمان كلاهما باطلان وكذا المثلوث
ثبت نقيض قوله فست الحاجة آه ويحتمل ان يكون المعارضة على دليل ان المنطق يحتاج
اليه بجميع اجزائه بان يقال ليس المنطق محتاجا اليه بجميع اجزائه بل ببعضها لانه ليس كله
بديهيا حتى يستغنى عن جميعه ولا نظريا حتى يحتاج الى كله والجواب بعضه نظري
تحتاج اليه بعضه بديهي محتاج اليه اكتساب النظر منه على ما قرره الفاضل العصا ويحتمل ان يكون ما قرره
الشارح قوله لا رجاء الضمائر الآتية آه اي كل واحد من التصريح والبناء على التجريد
لا رجاء الضمائر بلا تكلف وفيه نظر لان الضمير الآتي واحد الا ان يقال ان الضمير
الثاني هو في قوله قدس سره بجميع مقدمائه بناء على ان الدليل في قوله بان يقول
ليس ذلك آه عين الدليل في قوله بدليل فتدبر ويمكن ان يقال ان لام الجنس اضحل
معنى الجمعية فنامل قوله بازداشتن از كارى آه وحاصله الرد عن الفعل وفيه اشارة
الى ان المراد بالمنع في قوله قدس سره ان منع معناه اللغوي وهو الرد والدخل
لان قوله قدس سره الآتي وان منع مقدمة غير معينة آه يا بى عن ارادة المعنى

الاصطلاحى كما لا يخفى ولا نه لو اريد معناه الاصطلاحى لزم اخذ التعريف في التعريف لان
ضمير قوله يسمى راجع الى المنع الاصطلاحى حيث ان هذا القول تعريف يسمى وقوله منع
بمنزلة المعرف فقد اخذ في التعريف الاسمى هذا المعنى الاصطلاحى وهو التعريف فيلزم
الدور وكذا قيل قوله بان طلب دليلا آه هذا هو المنع الحقيقي واما المنع المجازى فانما
يرد على المدعى المجرد قوله واما منعها بالابطال آه فيه اشارة الى دفع اليراد بالقسم
الاول من الاقسام الثلاثة التى اوردها الفاضل العصا م حيث قال ما حاصله بقى
هنا اقسام ثلاثة خرجت من النوع الثلاثة المذكورة القسم الاول نفى المقدمة
المعينة والثاني اقامة الدليل على خلاف ما ادعى فيه احد البداهة والثالث دعوى
بداهة خلافا ما استدل عليه انتهى وهذا الدفع ما ذكره الفاضل العصا م
واعترض عليه بانه اذا كان هذا اى ابطال المقدمة المعينة غصبا يلزم ان يكون
كل من المعارضة والنقض الاجمالي غصبا ايضا واجيب بانه لما كان الشروع فيها
بعد تمام دليل المستدل ظاهرا لم يكونا غصبين والتحقيق ان ابطال المقدمة المعينة
ليس بغصب لان الغصبا خذ حق الغير وذلك الابطال ليس حق المعلن لان ما هو حق
المعلن ما يدل على صحة دليله او مقدمة دليله واما كون ما يدل على فسادها حق
ايضا فضرورى لبطلان وانما هو حق خصمه فلا يكون التعليل على بطلان المقدمة
اخذ حق الغير ليكون غصبا وان الغصبا خذ الشئ ظلما ويجوز تسليم المعلن
التعليل برضائه الى السائل على ما حققه الفاضل الكلبى في حاشية على حاشية
ميرابى الفتح للآداب واتمام البحث يطلب من حاشية ذلك الفاضل قوله وليس
للتنويج آه حتى يفيد كون منع كل واحد منها نوعا مغايرا للمنع مقدمة واحدة قوله
فلا يرد آه رد لما ذكره الفاضل العصا م من ان قوله قدس سره او كل واحد منها آه
مستدرك وحاصل الرد ان مبنى اليراد الذى هو الاستدراك حمل كلمة او في قوله
او كل واحدة على التنويج فيرد ان منع كل واحدة لا يكون نوعا مغايرا للمنع واحدة
فقط وليس كذلك بل هي للتعميم فلا يكون مستدركا قوله فيصدق على منع كل واحد
فالمنافضة انما هي منع مقدمة معينة واذا منع اكثر من مقدمة تحقق افراد المنع
على حسبها ولذلك ترى كثيرا ما قيل في الدليل منوع او منعان هكذا ذكره الفاضل
العصا م قيل ما حاصله انه يحتمل ان تكون كلمة من للتنويج بناء على ان المراد من المنع
المستفاد من قوله قدس سره ان منع حقيقته من حيث هو بدون ملاحظة الفرد

لأنه مدلول الفعل فيكون المنع المطلق على نوعين منع متعلق بمقدمة واحدة ومنع متعلق بمقدمات متعددة انتهى ولا يخفى أن المنع المتعلق بالمقدمات المتعددة يصدق على منع كل واحدة منها أنه منع مقدمة معينة كما ذكره المحقق فلا يغير المنع المتعلق بتلك المقدمات للمنع المتعلق بالمقدمة الواحدة المعينة بالنوع فلو تغير الدليل آه وهو ضيقة موجهة إلا أن فيه نوع الخفاء قوله سخن برخلافه يكبر كفتن وحاصله تكلم احدا الخصمين بما يخالف الآخر قوله والنقص باذکردن بناؤنا رسن اه حاصله نقض البناء ونقض طاقة الجبل وقوته قوله والمناسبة ظاهرة آه اما بين معنى المناقضة اعنى اللغوى والاصطلاحى فظاهرة لان المستدل يدعى العلم بمقدمة دليله والمانع يظهر جملة ما يفيد عليه انه تكلم احدا الخصمين بما يخالف الآخر فالمناسبة الى العموم والخصوص واما بين معنى النقض اعنى اللغوى والاصطلاحى فلان اثبات حلال ودليل المعلن يشبه بنقض البناء وهذه ونقض طاقة الجبل وقوته فالمناسبة الى التشبيه قوله وذلك لا يقتضى الشاهد آه وانما يقتضى الشاهد اظهار العلم قوله آنچه پشت بوى باز نهند از بلند كوه وتكبه كاه وماله بالعربية الى ما يستند الظاهر اليه ومحل الاستناد والمناسبة على الاول المشابة وعلى الثاني العموم والخصوص قوله وبالأبطال مقبول مطلقا آه اى سواء كان ذلك الابطال نافعا او لا كما يدل عليه قوله ونافع ان كان آه وقيل اى باى شئ كان ذلك الابطال غير مفيد بوجه مخصوص وسواء كان ذلك السند المذكور على سبيل التوجيه او على سبيل القطع انتهى ولا يخفى انه خلاف الظاهر مع الاول لا يفيد شيئا من البيان فلا فائدة في التفسير قوله اى النقيض المقدمة المنوعة آه فيه اشارة الى ان معنى مساواة السند للمنوع مساواة لنقيض المنوعة فقوله هذا السند مساو للمنوع او اخص منه او اعم منه مطلقا او من وجه مجاز في النسبة والمراد انه مساو لنقيض المنوع او اخص منه للملازمة بين المنع وبين مساواة السند والاختصاصية اذا المنع كانه مكان لهما لان المكان الذى ذكره في الملازمة اعم من المكان التحقيق والتزبلى كما في قوله تعالى فما رجحت تجارتهم اى في تجارتهم ويمكن ان يقال ان المراد من النسبة المجازة هو الاستعارة التخيلية عند السلف والخطيب فانهم شبهوا بمعرض المساواة ومخلها الذى هو النقيض في ان كلامها يرفع بدفع السند المساوى ثم اسند واليه لازم النقيض المشبه به اسناد مجازيا

هو الاستعارة التخيلية التى قرينة الاستعارة المكنية هذا هو المشهور وقال بعضهم ان معنى قولهم هذا السند مساو للمنوع او اخص منه او اعم منه مطلقا او من وجه انه مساو لخفاء المقدمة المنوعة او اخص منه او اعم منه ويجوز نسبة كل واحد من الاقسام الاربعة للسند الى كلاهما اى الى نقيض المنوع وخفائها وتحقيق هذا البحث على وجه لا يجوز حوله شائبة الظنون والاوهام يطلب من حاشية المحقق الكلبى على الحاشية الميرية من الادب اذ بالمرجة اليها يحصل المرام قوله لان ابطال احد المتساويين آه وهو تعليل لقوله ونافع ان كان آه وفيه اشارة الى ان مقبولية ابطال السند المساوى ليس من حيث انه سند ومقول للمنوع لان بطلان مقول الشئ لا ينفع في بطلانه بل من حيث انه مساو له في التحقيق وبطلان احد المتساويين يستلزم بطلان الآخر هذا هو المشهور واما التحقيق فهو انه لا يلزم من ابطال واحد المتساويين ابطال المساو والآخر الا ان يقال ان الدوام لعله لا ينفك عن لزوم على ما فصل وتقرر في الحكمة قوله بخلاف اذا كان اعم فان ابطاله يضره ولا يخفى ان سياق كلامه يدل على ان المراد بالسند الاعم ما هو الاعم من نقيض المنوعة كما هو المشهور بين الاذنين من ان اعتبار النسبة في السند انما هو بالنسبة الى نقيض المنوعة وان ابطاله بهذا ينفع المعلن لكونه مستلزما لابطال نقيض المنوع ولذا قالوا ان السند الاعم مطلقا لا يجوز الاستناد به لكن ينفع المعلن لابطاله لو استند به السائل والسند الاخر بالعكس ويمكن ان يقال ان التعليل مبنى على كون السند اعم مطلقا من كل واحد من العين ونقيض المنوع اذ يضر المعلن حيث ابطاله الا انه يمكن ابطاله بدليل صحيح لاستلزام ارتفاع النقيضين كذا قيل وان يقال ان المراد ما هو اعم من عين المنوعة فقط ولا يخفى انه خلاف الاصطلاح قوله بخلاف ما اذا كان اعم اى ابطال السند المساوى نافع بخلاف ابطال السند الاعم فان ابطاله غير نافع بل مضر للمستدل لانه يستلزم ابطال المقدمة المنوعة قوله وكذا اذا كان اخصه عطف على قوله بخلاف ما اذا كان آه اى وكذا ابطال السند الاخص غير نافع قوله لان ابطاله لا يستلزم آه وهذا التعليل ثبت عدم نفع ابطال السند الاخص على كلا الاعتبارين في نسبة الاختصاصية اى اعتبار نسبتها الى نقيض المنوع واعتبار نسبتها الى عين المنوعة فلا تفضل قوله واما منعها بمعنى آه وفيه اشارة الى ان قوله قدس سره بان يقول ليس آه تنبيه على ان المراد من المنع في قوله وان منع مقدمة غير معينة ليس المنع بالمعنى الاخص الذى هو

طلب الدليل بالمعنى الاعم الشامل للوظائف اثلث وهو الرد والدخل ووجه النفيه ان
 منع المقدمة الغير المعينة بمعنى طلب الدليل عليها لا معنى له ولا فائدة فيه بل هو باطل
 لانه تكليف لا يطاق كنع مجموع الدليل بهذا المعنى وقد جوز بعضهم منع المقدمة الغير
 المعينة ومجموع الدليل وتحقيق المقام يطلب من حاشية الفاضل الكلبى على الحاشية
 الميرة من الادب قوله لكونه نقضا وهو النقض الاجمالى للتحقيق ونقض الاجمالى للورد على المدعى المحمديسمى
 نقضا اجماليا شبيها وقد يطلق النقض الاجمالى على الاعتراض الوارد على التعريف والتقسيم
 قوله ودفعه آه اى الوضيفة الموجهة من طرف المستدل ما منع بعض مقدمات دليل
 الناقض وتغيير بعض مقدمات دليل المعلن قوله عدم صحة الدليل آه صحة الدليل عبارة
 عن امور ثلاثة صدق مادته ومناسبة المادة للمطلوب وصحة صورته قوله عدم صحة
 الدليل آه قال الفاضل العصام ما حاصله ان حقيقة النقض الاجمالى منع وجود مقدمة
 ما لا منع صحتها انتهى قوله وحصر الشاهد آه على صيغة الماضي المجهول اى حصر شاهد
 النقض في تخلف الحكم اى تخلف حكم المدعى مع جريان الدليل في المادة الفلانية واستلزم
 الدليل المحال كالرد والتسلسل وكاجتماع التقيضين وارتقاها قوله ليس مراده آه و
 المراد بيان منشاء اعتراض العصام قوله حتى يرد عليه ان المعارض آه قيد المنفى يعنى ان
 وجود المعارضة لا يتوقف على عدم منع المعارض المستدل شيئا من مقدمات دليل
 المعلن بل يجوز ان يجمع المعارضة مع المنع والنقض فيرد عليه قدس سره ما اورده الفاضل
 العصام من انه يجوز ان يجمع المعارضة آه قوله بل مراده ان المعارض من حيث انه معارض
 آه فهذا التحريم يدفع ما اورده الفاضل العصام كما لا يخفى قوله والتقييد بالمستدل
 لان الاصل آه والمقصود منه دفع الايراد بالقسم الثانى من الاقسام الثلاثة التى اوردها
 الفاضل العصام كما نقلناه وحاصل الدفع انه قدس سره قد اكفى بما هو الاصل عن غيره
 وقد دفعه الفاضل العصام بان المحصور متاصبا لنظم بعد الاستدلال على ان اعتبار
 مبدأ البحث يمكن ان يكون من المستدل من غير اعتبار دعوى البدهى ويمكن ان يقال ان ما
 ذكره المحشى مأخوذ من كلام الفاضل العصام لا فا اذا عللنا الجوابين اللذين ذكرهما
 الفاضل العصام بما ذكره المحشى من قوله لان الاصل في مباحث المناظرة الاستدلال
 آه رجع هذين الجوابين الى الجواب الذى ذكره المحشى كما لا يخفى واعلم ان ذلك الفاضل
 اجاب عن القسم الثالث الذى ورد على المحصر كما عرفت بان دعوى البدهى هذه
 ان كانت حقة فما اقيم على النقيض ليس دليلا لان النقيض ممتنع المحصول وليس

نظري حتى يكون له دليل وان كانت باطلة فيما لا يسمع ولا يبالي به فضلا عن ان يجعل
 من متاصبا لنظم انتهى قوله اما بلا واسطة آه والمراد تميم النقيض المضاف الى المدعى
 من النقيض بالذات كما اذا دل دليل المستدل المعارض على عين نقيض مدعى المعلن ومن
 النقيض بالواسطة كما اذا دل دليله على ما يساوى نقيضه او الاخص منه مطلقا قوله
 اى لايراد المحصور آه فيه اشارة الى ان الاشارة الى امر موصوف بصفة كاعادة
 بصفته بخلاف ارجاع الضمير اليه لان كون الذات متميزا بتلك الصفة بحيث صار
 كالمحسوس مما يجبا اعتباره في اسم الاشارة بخلاف الضمير فلاجل ذلك قال قدس سره
 فذلك ولم يقل فهو مع كونه اللفظ لقرب المرجع قوله مكافاة كردن بدانچه ديكرى
 ميكنند آه وماله مكافاة احد مثل مكافاة الاخر والمراد من نقل معنى اللغوى للمعاني
 بيان المناسبة بينه وبين معناها الاصطلاحي فالمناسبة بينهما عموم وخصر
 وعلى قوله ومقابلة كردن كتاب بكتاب آه اى مقابلة الكتاب بالكتاب وعلى هذا المعنى
 فالمناسبة بينهما المشابهة قوله ودفعه آه اى الوضيفة الموجهة في دفع المعارضة
 من طرف المعلن منع بعض مقدمات دليل المعارضة والنقض الاجمالى للتحقيق فجاب
 المعلن منحصرا هذين النوعين قوله لان الدليل الواحد يعارضه وهذا مبنى على عدم
 جوار المعارضة على المعارضة اذ قد جوزها بعضهم وتحقيق البحث في حاشية
 الفاضل الكلبى من الآداب واعلم ان هذا المعارضة تسمى معارضة تحقيقية سواء كانت
 في المدعى او في المقدمة ومورد المعارضة الحقيقية هو المدعى المدلل كما هو المشهور
 ونفس الدليل على ما هو التحقيق وابطال المدعى المحمدي اى العارى عن الدليل بدليل ثبت
 خلاف ذلك المدعى يسمى معارضة تقديرية قال الشارح المنطق بديهى آه هذا هو الصغرى
 والكبرى مطوية وهى قولنا وكل بديهى لا حاجة الى تعلمه فالمنطق لا حاجة الى تعلمه
 فقوله فلا حاجة الى تعلمه اشارة الى النتيجة قال الشارح بيان الاول انه لو لم يكن
 آه اى بيان الصغرى انه لو لم يكن المنطق بديهى كان كسبيا وكما كان كسبيا يحتاج
 في تحصيله الى قانون آخر وكما اجماع في تحصيله الى قانون آخر يلزم الدور والتسلسل
 ينتج انه لو لم يكن المنطق بديهى يلزم الدور والتسلسل لكن الثانى بط بكتا شقيه
 وكذا المقدم فثبت ان المنطق بديهى وهو المطلب واما بيان الكبرى وبيان قوله فلا
 حاجة فالظ من كلامه انهما لا يحتاجان الى البيان قال الفاضل العصام وليس كذلك
 لغاية خفائه انتهى اذ في تنبئك المقدمتين بحث طويل يبعد نقله عن المرام قوله لانه

قوله لا يسمع ولا يبالي به
 كان كسبيا وكما كان كسبيا
 المنطق لا حاجة الى تعلمه
 فثبت ان المنطق بديهى
 اى بيان الصغرى انه لو لم يكن
 المنطق بديهى كان كسبيا
 وكما كان كسبيا يحتاج
 في تحصيله الى قانون آخر
 وكما اجماع في تحصيله الى
 قانون آخر يلزم الدور والتسلسل
 ينتج انه لو لم يكن المنطق
 بديهى يلزم الدور والتسلسل
 لكن الثانى بط بكتا شقيه
 وكذا المقدم فثبت ان المنطق
 بديهى وهو المطلب واما بيان
 الكبرى وبيان قوله فلا
 حاجة فالظ من كلامه انهما
 لا يحتاجان الى البيان قال
 الفاضل العصام وليس كذلك
 لغاية خفائه انتهى اذ في
 تنبئك المقدمتين بحث طويل
 يبعد نقله عن المرام قوله
 لانه

عبارة عن تعلم مسألة آه أي لأن تعلم المنطق عبارة عن تعلم مسائله عندكم وهي لا تكون
 الأحكام نظرا ببناء على أن مسائل العلوم ما يبرهن عليها فعلي تقدير كون المنطق بديهيا
 لا مسألة فيه فلا تعلم بها فلا تعلم بالمنطق سواء كان تعلم كسبا أو لا فصدق أنه إذا كان
 المنطق بديهيا لا يحتاج إلى تعلم ولو فرض أن التعلم ليس بكسب وأن الشيء لا يكون كسبيا بمجرد
 التعلم أيضا فلا يتوقف صدق هذا الحكم أي حكم المتصلة على كون التعلم كسبا والمقصود دفع
 سؤال مقدر وهو أن صدق هذا الحكم يتوقف على كون التعلم كسبا لأن التعلم ذكر
 في مقابلة البديهي حيث ذكر البديهي في مقدم المتصلة والتعلم في قائلها ومن أبين
 أن التعلم ليس كسبا لأن التعلم عبارة عن قبول المعاني التي يقبها المعلم والكسب تحصيل المعاني
 من المبادئ وحاصل الدفع أن صدق هذا الحكم لا يتوقف على كون التعلم كسبا لما عرفت من
 أنه لا مسألة في المنطق فلا تعلم بها سواء كان التعلم كسبا أو لا فالنسخة الصحيحة في
 قوله كسبا بدون النسبية قوله ولا يرد عليه آه عطف على قوله لا يتوقف آه ولا يرد عليه
 أيضا أن المنطق مع كون كل مسألة منه نظرية بديهي لعدم توقفه لذاته على النظر وأن
 توقف عليه بواسطة كل جزء منه مع أنه محتاج إلى التعلم بلا خفاء فالبداهة لا تستلزم
 عدم الحاجة إلى التعلم وذلك لأن حكم الكل قد يتفاوت من حكم الأجزاء كقوة الجيش
 وضعف بعضه وقد يتحدان كغلبة الجيش وانهمزاه وسلامه وكفره وحكم المنطق
 بالنظرية والبداهة بالنسبة إلى أجزائه من قبيل الثاني قوله أن يكون آه أي الحكم قوله لأن
 ذلك ليس حتما جأ آه وذلك لأن نظرية العلم إنما يكون باعتبار أحكام الواقعة في المسائل
 لا باعتبار أطراف الأحكام قوله والنظر مجموع الحركتين آه أي عند القدماء كما عرفت فيما سبق
 قوله المناسبة آه أي المطلوب قوله لا يمكن أن يكون ذلك آه دفع سؤال مقدر
 وهو أنا لا نسلم الاحتياج إلى قانون آخر حتى يلزم الدور والتسلسل لجواز أن يكون اكتساب
 قانون بدليل يعرف صحته من ذلك القانون واحتجاج القانون إلى نفسه ليس دورا ولا تسلسلا
 لجواز توقف الشيء على نفسه وحاصل الدفع أنه لا يمكن أن يكون القانون الثاني عين
 القانون الأول إذا كان عينه لزم جواز تحصيل الشيء من نفسه لكن اللازم بط وكذا
 المألوم ويمكن أن يقال أيضا دفعه أن القانون الثاني عين القانون الأول وطرفا الدور
 متغايران بالاعتبار لأن الشيء من حيث أنه موقوف مغاير لنفسه من حيث أنه موقوف
 عليه والتغاير الاعتبار كافي في ثبوت الدور ويمكن أن يقال أيضا أن في اكتساب قانون
 من دليل يتوقف صحته على ذلك القانون يتوسط الدليل بين القانون بالبداهة ونفسه

فلزم الدور والتسلسل قوله ويرد عليه أن يجوز آه ويؤيد ما ذكره الفاضل العصام
 من أن حاصله أن السند الذي هو جواز الانتهاء إلى قانون بديهي سند خاص مع بطلان
 هذا السند المنع باق بسند جواز الانتهاء إلى طريق بديهي الصحة انتهى إذ بداهة صحة
 الطريق عبارة عن كون مناسبة مواد ضرورية وترتيبها بديهية الانتاج وفيه
 نظر لأن ما يحتاج إليه النظري هو النظر وقد عرفت أن النظر عبارة عن مجموع الحركتين الأولى حركة تحصيل
 المبادئ المناسبة للمطلوب والثانية حركة ترتيبها وأن تحصيل المبادئ وترتيبها يحتاجان
 إلى قانون يعرف به صحتهما والطريق الذي هو بديهي الصحة ليس بنظر لأنه ليس فيه الحركة
 لأن الانتقال فيه من المطلوب إلى المبادئ المناسبة له لكون المناسبة بينهما ضرورية
 دفعي وكذا الانتقال منها لكون الترتيب بينهما بديهيا دفعي أيضا فلا يجوز انتهاء النظر
 إلى طريق بديهي الصحة فعلى هذا لا يصح إطلاق الفكر على هذا الطريق البديهي الصحة
 لأن الفكر عبارة عن الحركتين ولا حركة في هذا الطريق لما عرفت فلا يصح قوله ذلك
 الفكر حيث أطلق الفكر على هذا الطريق قوله مناسبة ضرورية آه بأن توجد مبادئها
 بالمط بديهية لا يحتاج إلى قانون قوله ولا يجب استخراج منه آه دفع سؤال مقدر وهو
 أن ما ذكره من اندراج ذلك الفكر الجزئي تحت القانون ينا في كون ذلك الفكر الجزئي
 بديهي الصحة وحاصل الدفع أن ذلك لا اندراج إنما ينا فيه أن لا وجبا ككتاب ذلك الفكر
 من ذلك القانون وهو ممنوع إذ لا يجب كسابه منه ويرد على هذا الجواب أن قولهم العلم
 اليقيني بالجزئيات إنما يحصل من قبل الكلليات يدل على ذلك الجزئي المندرج مكنس من
 ذلك القانون كما هو القياس المنطقي على ما سبق أجيب عنه بأنه لو تم فأنما يتم في الجزئيات
 النظرية لا في البديهية الحفية إذ لا يتوقف العلم بها على الاستنتاجا من تلك الكلليات
 والألم تكن بديهيات بل نظريات فقامل قال الشارح لا نقول المنطق مجموع قوانين
 الاكتساب آه اعترض عليه بأن المنطق قوانين متناهية للاكتساب إذ لو لم يتناه لم يفد
 لاحد العصمة لعدم مكان حصول غير متناه بالكسب في زمان متناه فعلى تقدير نظرية
 المنطق لا يتصور التسلسل اجيب بأن أحد الأمرين لازم قطعاً على أن ما ذكره المعترض
 عبارة عن بيان استحالة اللازم بوجه آخر وهو أن القوانين متناهية فالتسلسل
 اللازم لتناهيها باطل أيضا انتهى محصلا قال الشارح والتقدير أن الاكتساب لا يتم
 بدون المنطق آه اعترض عليه الفاضل العصام بأن التقدير أن الأمن من الخطأ في
 الاكتساب لا يكون بدون المنطق فإن أراد بعدم تمام الكسب آله ذلك فسلم لكن

ذلك لا يثبت الدور والتسلسل لجواز الانتهاء الى طريق بديهي الصحة مع ان الامن عن الخطا لا يكون بدونه وان اراد اكتسابا ما لا يتم بدون المنطق فلا نسلم انه المقدرانتهى وقد عرفت اندفاعه فذكر قولهم ان قيل آة القائل هو الفاضل العصام حيث قال كون المنطق مجموع قوانين الاكتساب يستفاد ومن تعريف المنطق انه لا يخرج قانون الاكتساب عن تعريفه وهذا واضح انتهى قوله قلت اللازم مما سبق آة وهو تعريف المنطق قوله داخل فيه آة اى في جميع قوانين الاكتساب فقوله فلا آة اى فلا يلزم مما سبق لانه لم يثبت بعد كون المنطق بديهيا حتى لا يدخل فيه او كسبيا حتى يدخل في كسبيا مع ان الظاهر مما سبق في كتاب النظرية غير المنطق لان كون الشيء آة لاكتساب نفسه خلاف الظاهر قوله مطلقا آة اى سواء كان ذلك الاكتساب اكتساب المنطق واكتساب غيره من النظريات قوله بناء على ما مر آة اى صدق هذه المقدمة مبنى على ما نقلناه من شرح المطالع قوله وقد عرفت ما يرد آة و قد عرفت ما يرد عليه قوله وانما تعرض لهذه المقدمة آة دفع سؤال مقدرو هو ان هذه المقدمة مستدركة لاحاجة اليها في الجواب ودفعه بما ترى قوله خلاصته ان احد المحذرين آة وفيه تعريض لما ذكره المولى داود في تقرير الجواب من ان الجواب منع للمقدمة الاولى باننا لا نسلم انه لو لم يكن المنطق بديهيا لكان كسبيا ولهذا المنع سندنا لحدوثها انه يجوز ان يكون بعضه بديهيا وبعضه نظريا والآخر انه كيف يكون بديهيا ويلزم الاستغناء عن تعلمه وهو بطلان بداهة وكيف يكون كسبيا ويلزم الدور واكتفى المص عن المنع وأشار الى السند الاول بقوله بل بعضه بديهي وبعضه نظري والى السند الثاني بقوله ليس كله بديهيا والا لا تستغنى عن تعلمه ولا نظري والادار والتسلسل آة انتهى ملخصا اذ الظاهر ان هذا الجواب منع للحصر الذى تضمنه دليل المعارض وان سند هذا المنع واحد لا تعدد فيه وهو كون بعضه بديهيا والبعض الآخر نظريا ويمكن ان يقال مراد المحشى جواز ايراد المنع على الحصر وعلى المقدمة الاولى اى كله بديهي كما اشار اليه الفاضل العصام حيث قال فالحاصل منع بداهة الكل بسند جواز التبعض انتهى وعلى المقدمة الثانية اى كله او على كليتها او على كليهما ويمكن تقرير الجواب بان ابطال مبنى دليل المعارض احدهما المنطق بجميع اجزائه بديهي والثاني انه بجميع اجزائه كسبي فلما ابطالهما لم يبق كون بعضها بديهيا وبعضها كسبيا قوله فاللايقان يقال آة لان كلا من لزوم الاستغناء ولزوم الدور والتسلسل مدعى المعارض فلا يجوز الاستناد به وقد ذكرهما الشارح في مقام السند وقد عرفت

ان مقصوده منع الحصر بسند التبعض ولهذا قيل ان الاستغناء عن تعلم المنطق مدعى المعارض فلا يلزم ذكره سند المنع مقدمة من مقدما ته مع ان بطلانه بديهي فذكره تبينها على ضعف دعواه انتهى فاما مل قوله الا انه اوردته بطريق الدعوى والاستدلال للدلالة على ان الاحتمال الثالث متحقق آة وتقرير الدليل هكذا اما ان يكون المنطق بجميع اجزائه بديهيا او يكون بجميع اجزائه نظريا او يكون ببعض اجزائه بديهيا وببعضه الآخر نظريا لكن الاولين باطلا لا يستلزامهما الباطلين احدهما الاستغناء عن التعلم والثاني الدور والتسلسل ينتج الاحتمال الثالث وهو سند المنع متحقق في نفسه واشار اليه الفاضل العصام حيث قال زاد تقوية المنع باثبات التبعض انتهى ولعل مراد من قال فذكره تبينها على ضعف دعواه انتهى كما نقلنا آفا ما ذكره المحشى بقوله الا انه اوردته آة فان قيل انه لا يلزم من بطلان الموجبتين الكليتين اعنى المنطق بجميع اجزائه بديهي والمنطق بجميع اجزائه نظري صدق الموجبتين الجزئيتين بعضه بديهي وبعضه نظري لانهما ليستا نقيضين للموجبتين الكليتين بل يلزم من بطلانهما صدق السالبتين الجزئيتين لانهما نقيضتا هما ولا يلزم من صدق السالبتين الجزئيتين صدق الموجبتين الجزئيتين لان صدق اعم لا يستلزم الاخصر لما بين ان السالبة لا تستدعى وجود الموضوع بخلاف الموجبة ولهذا كذب قولنا بعض العنقاء طائر في الخارج وصدق قولنا ليس بعض العنقاء طائر في الخارج قلنا انك قد عرفت ان تنك القضيتين ليستا موجبتين كليتين بل هما قضيتان شخصيتان وكذا النتيجة عبارة عن القضيتين الشخصيتين الا ان صدقهما باعتبار بعض الاجزاء وهذا مثل قولنا مجموع هذا الرمان مأكول وليس كذلك هذا الرمان مأكول وبعض هذا الرمان مأكول وبعضه غير مأكول والا وليان كاذبتان والاخيرتان صادقتان فلا حاجة الى ما قيل ان اجزاء المنطق من الامور الموجودة فالموجبة والسالبة فيها متساويتان فيلزم من صدقهما صدق الاخرى انتهى مع ان هذا القائل صرح فيما سبق بكون القضيتين اعنى المنطق بجميع اجزائه بديهي آة شخصيتين وههنا صرح بكونهما موجبتين كليتين قال الشارح كما ذكره المعترض قيل هذا متعلق بقوله ليس مع ما عطف عليه وقيد للنفي ويقتل تعلقه لزوم الدور آة على سبيل التنازع وقال الفاضل العصام ما حاصله انه متعلق باللازمين وهما مقدمتان اللازميتان لان المعترض معترف بهما فهما ناقتان في الجواب وان لم يتما لعدم استلزام البداهة الاستغناء عن التعلم ولجواز انتهاء الكسبية

طريق بديهي على تقدير نظرية الكل انتهى وقد عرفت ما فيه من بطلان جواز انتهاء الك
 الى طريق آه واعتراض عليه بانه لا يجوز تعلقه باللازمين اذ اللازم الاول مساو
 لبطلانه وما ذكره المعارض مسوق لاثباته فلا يكون اللازم الاول مما اعترض الخصم
 انتهى ما لا قوله تسامح آه لان الشكل الاول ليس مسئلة والمراد من الجزء هو المسئلة
 والشكل جزء الجزء الذي هو المسئلة واسار قد مره الى ان المصنوع الى انتاج محذوف فيكون المراد
 كانتاج الشكل الاول ولا يخفى ما فيه من المسامحة ايضا لانه ليس جزء من العلم لا في
 اضافي وليس بمسئلة والمراد كمسئلة انتاج الشكل الاول اي كمسئلة يقع الشكل الاول
 موضوعا فيها مثل الشكل الاول منتج قوله قد مره لتسامحه آه اعترض عليه بان
 الاحسن تركه لان الحكم في قولنا الشكل الاول منتج على الافراد ولا شيء منها ينتج
 للنتائج الا ان يجعل القضية طبيعية قوله اي اثبات بالدليل آه اشارة الى ان البيان
 ههنا بمعنى الاثبات بالدليل كما في قول الشارح واما على بيان الحاجة آه كما هو المشهور
 وقد يستعمل بمعنى اهم منه كالبينا بالتعريف قوله لقوله بين آه اي بديهي واعلم ان
 بداهة انتاج الشكل الاول اما باعتبار الهيئة فقط وهذا انما تكون عند اجتماع
 شروط واما باعتبار مواد فقط وهذا انما تكون عند تركبه من المقدمات البقية
 المست بدون اجتماع شروط واما باعتبارها والمراد ههنا هو الاول ولهذا لا يثبت
 ولا يضر نظرية مقدمات الشكل الاول بداهة انتاجه وههنا اعترض وهو ان
 العلم بالنتيجة اما ان يكون ضروريا او نظريا وكلاهما باطلان اما الاول فلان
 العلم بتلك الامور لو كان ضروريا مشترك جميع الناس في العلم بالنتيجة لان
 الضروريات لا تختلف الناس فيها فيكون جميع الناس عالمين بसार العلوم ونظري
 وهو باطل بالبداية قد تم ما في الجلد الاول من الكلام

بكون الله الملك الغني العلام والحمد لله رب

العالمين والصلوة والسلام على محمد

واله وصحبه اجمعين

سنة ١٢٠٢
 في محرم

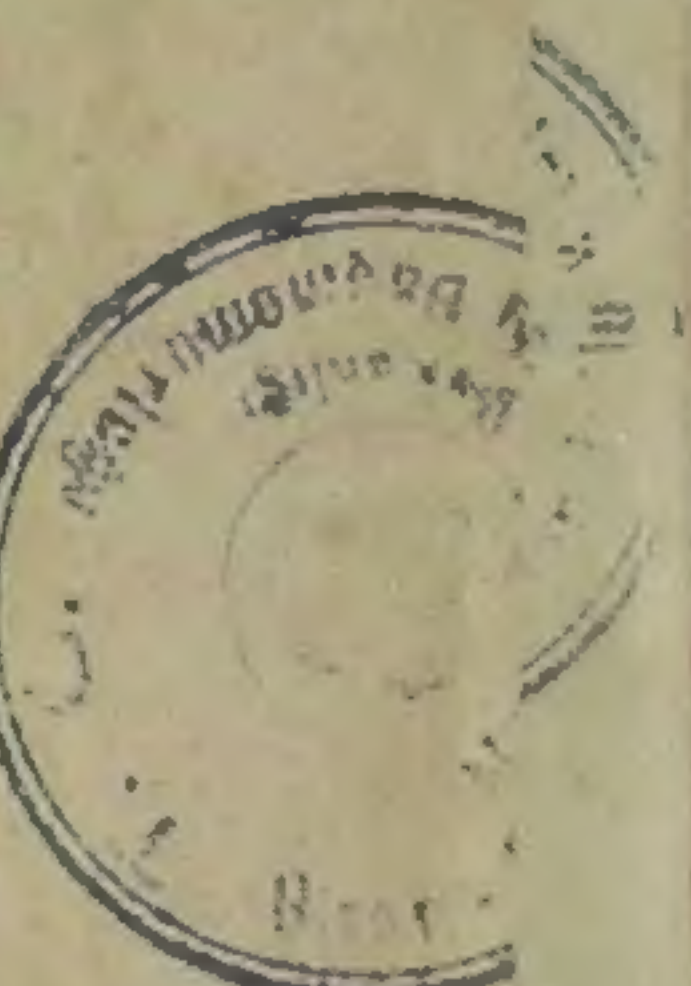
Süleymaniye Kütüphanesi

Kisim

Yeni Kayıt No.

Eski Kayıt No.

959



7779